

الفصل الثالث عشر في الشركات

- ٣٧٨ والوكالات
- ٣٧٠ الفصل الرابع عشر في الوكالات
- نوع آخر في وكالة جامعة لما مر
- ٣٧٢ والخصومة وغير ذلك
- ٣٧٣ نوع آخر في الوكالة بالنكاح
- ٣٧٣ نوع آخر في التوكيل بخصومة كل الناس
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل بخصومة خاصة
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل ببيع الدار
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل بالشراء
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل بالا جارة
- ٣٧٥ نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها
- ٣٧٦ نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير عينها
- ٣٧٦ نوع آخر في التوكيل باخذ الارض
- ٣٧٧ مرا رعة
- نوع آخر في التوكيل باخذ الكرم
- ٣٧٧ معاملته
- نوع آخر في التوكيل باداءات نسب
- ٣٧٧ وطلب ميراث
- نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل
- ٣٧٧ بالحفظ
- ٣٧٨ نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين

كتاب الشروط

- ٣٧١ الفصل الاول في الحلبي والشييات
- ٣٧٢ وفي حلبة الرأس
- ٣٧٣ نوع آخر في شييات الخيل
- ٣٧٤ اسنان الابل والبقر والغنم
- نوع آخر في الالفاظ التي تستعمل
- ٣٧٤ في الشروط الطاحون والطحانة
- ٣٧٦ الفصل الثاني في النكاح
- ٣٧٧ وجه آخر في تزويج البكر البالغة
- وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة
- ٣٧٨ والزواج بالغ
- ٣٧٩ وفي تزويج العبد
- ٣٧٩ وفي تزويج الالة
- ٣٨٠ الفصل الثالث في الطلاق
- ٣٨٩ الفصل الرابع في اقا
- ٣٩٤ الفصل الخامس في المد في
- ٣٩٦ الفصل السادس في الاستسار
- ٣٩٦ الفصل السابع في الكنا بة
- ٤٠٢ الفصل الثامن في الموالاتة
- ٤٠٣ الفصل التاسع في الاشربة
- ٤٠٥ الفصل العاشر في السام
- ٤٠٦ الفصل الحادي عشر في الشفعة
- ٤٠٦ الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات

نوع آخر في شرعي داركان الوصي	نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل
٥٠٨ امر بشرائها ووقفها عنه	٤٧٨ بعده
نوع آخر في شرعي الوصي بعد انسمه	٤٧٨ نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب
٥٠٩ نوع آخر في بيع الوصي العبد	٤٧٩ نوع آخر في عزل الوكيل
نوع آخر في الوصية بدار بعينها للرجل	نوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره
٥٠٩ بعينه	٤٨٠ ان لم يؤد دينه على وجه لا ينزل
نوع آخر في دفع الوصي المال الى	٤٨٠ الفصل الخامس عشر في الكفالات
رجل ليحج عن الميت	نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم
٥١٠ الفصل الحادي والعشرون	٤٨١ المواظفة بالنفس
في العواري والتقاطه اللقطة	٤٨٢ نوع آخر في الكفالة بالمال
٥١٢ الفصل الثاني والعشرون في الودائع	نوع آخر في ضمان الابن بعد موت
٥١٤ الفصل الثالث والعشرون في الاقارب	٤٨٢ الاب
نوع آخر في الاقرار من رجلين	٤٨٣ الفصل السادس عشر في الحوالة
بالدين لرجل وكفالة لكل	٤٨٥ الفصل السابع عشر في المصالحات
٥١٦ منهما عن الآخر	٤٩٦ الفصل الثامن عشر في القسمة
نوع آخر في رقبض الدين	٤٩٦ قسمة الدواب
نوع آخر في رقبض من احد	٤٩٧ قسمة الميراث
الغير وهو وكيل عن الآخر	٤٩٧ الفصل التاسع عشر في الهبات
نوع آخر في الاقرار بالخطأ	٤٩٩ والصدقات
نوع آخر في اقرار المرأة بشرى الزوج	٥٠٣ الفصل العشرون في الوصية
٥١٩ لها اشياء بمهرها	نوع آخر في الرجل يجعل الرجل
نوع آخر في اقرار الرجاين بينهما	وصيا في الحضر ثم عرض لهذا
مدائنات باستيفاء الحق من	الموصي سفر وصات في سعة ورصى
٥١٩ الجانبيين	٥٠٨ الى رجل آخر

- نوع آخر في الاقرار بالحيوان ٥٢٧
 نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة
 والكسوة بمدة ٥٢٧
 نوع آخر في اقرار العمد بالرق لمولاه ٥٢٧
 نوع آخر في اقرار جارية بكونها ام
 ولد لمولاه ٥٢٨
 نوع آخر في اقرار الوارث بقبض
 الدين من الغيريم ٥٢٨
 نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم
 عنده ٥٢٩
 نوع آخر في اقرار اليتيم بعد ان بالغ وقبض
 ماله من الوصي ٥٢٩
 نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه
 بدفع ماله الى غيره ٥٣٠
 نوع آخر في اقرار الاستاذ للغير الذي
 سام اليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه ٥٣٠
 نوع آخر في الاقرار بهبة الدار ٥٣١
 الفصل الرابع والعشرون في البروات ٥٣١
 الفصل الخامس والعشرون في الرهن ٥٣٤
 الفصل السادس والعشرون في الاوقاف ٥٣٥
 النوع الاول في اتخاذ المسجد ... ٥٣٦
 نوع آخر في اتخاذ الرباط للزول
 المار فيه والزيارة ٥٣٧
 نوع آخر في اتخاذ المبرة ٥٣٨
 نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار ... ٥٢٠
 نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها ... ٥٢١
 نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة
 الى مكان ٥٢٢
 نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار ... ٥٢٢
 نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار
 التي هي للمقر ٥٢٣
 نوع آخر في الاقرار بجدار لرجل ... ٥٢٣
 نوع آخر في الاقرار بانه راقعة ٥٢٣
 نوع آخر في اقرار المشتري ان المشتري
 ملك غير وان كان وكيله من
 ذلك الغير في الشراء ٥٢٣
 نوع آخر في الاقرار بالرحل بادارة
 قبض ما اشتراه هذا الوصي له نفسه ٥٢٤
 نوع آخر في اقراره بما سخره البيع الذبي
 حري بين بائعه وبينه في محدود
 كان اشتراه منه ٥٢٥
 نوع آخر في الاقرار بمساخة الرهن ٥٢٥
 نوع آخر في الاقرار بمسوخ البيع وغيبه
 صك الشري ٥٢٥
 نوع آخر في تجهيز الرحل ابنته واتراز
 الاب والزوج اليها بذلك ٥٢٦
 نوع آخر في اقرار الالة بجهازها اليها
 اولاهها ٥٢٧

الفصل الثالث في مسائل الزكوة ٥٦٠	نوع آخر في جعل الارض طريقا
الفصل الرابع في الصوم ٥٦٢	لعامة المسلمين ٥٣٩
الفصل الخامس في الحج ٥٦٢	نوع آخر في اتخاذ النظرة ٥٣٩
الفصل السادس في النكاح ٥٦٣	نوع آخر في جعل الخيل و متاعه
الفصل السابع في الطلاق ٥٦٦	وسلحه للسبيل ٥٣٩
الفصل الثامن في الخلع ٥٦٨	نوع آخر في وقف العقارات ٥٤٠
الفصل التاسع في الايمان ٥٦٨	صدر صك الوقف من انشاء نجم الدين
نوع في قبص الدين ٥٦٩	النسفي ٥٤٣
نوع آخر في الاكل ٥٧١	صك قديم طويل في اتخاذ المدرسة
الفصل العاشر في العتق والتدبير	والوقف عليها ٥٤٢
والكتابة ٥٧٢	نوع آخر في الوقف على اولاده
الفصل الحادي عشر في الوقف ٥٧٣	واولاد اولاده ٥٤٩
الفصل الثاني عشر في الشركة ٥٧٥	نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا
الفصل الثالث عشر في البيع والشراء ٥٧٦	او نصف ارضه شائعا ٥٥١
الفصل الرابع عشر في الهبة ٥٨٠	الفصل السابع والعشرون في رسوم
الفصل الخامس عشر في الرجل	الحكام على سبيل الاختصار ٥٥٢
يطلب من غيره معامله ٥٨١	الفصل الثامن والعشرون في
الفصل السادس عشر في المدائن ٥٨٢	المقاطعات ٥٥٦
الفصل السابع عشر في الاحارات ٥٨٦	
الفصل الثامن عشر في الدفع عن	
الدعوى ٥٩٢	
الفصل التاسع عشر في الوكالة ٥٩٢	
الفصل العشرون في الشفعة ٥٩٦	
الفصل الحادي والعشرون في الكفالة ٥٩٦	
	كتاب الحيل
	٥٥٩
	الفصل الاول في بيان جواز الحيل
	وعدها ٥٥٩
	الفصل الثاني في مسائل الوضوء
	والصلوة ٥٥٩

كتاب الفرائض ٦٢٣

- الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بالتركه ٦٢٣
 الباب الثاني في ذوى الفروض ... ٦٢٤
 احوال الاب ٦٢٥
 احوال الجد ٦٢٥
 احوال الاخ لام ٦٢٥
 احوال البنت ٦٢٥
 احوال بنت الابن ٦٢٥
 احوال الام ٦٢٧
 احوال الجدة الصحيحة ٦٢٧
 احوال الاخوات لاب ام ٦٢٧
 احوال الاخوات لاب ٦٢٧
 احوال الاخوات لام ٦٢٧
 احوال الزوج والزوجة ٦٢٨
 الباب الثالث في المعصيات ٦٢٨
 الباب الرابع في الحج ٦٣٠
 الباب الخامس في الموانع ٦٣١
 الباب السادس في ميراث اهل الكفر
 وغيرهم ٦٣٢
 فصل في ميراث المرتد ٦٣٣
 فصل في ميراث الحمل ٦٣٣
 فصل في المعتق والاسير والغريب
 والحرني ٦٣٤

الفصل الثاني والعشرون في

- الحوالة ٥٩٩
 الفصل الثالث والعشرون في الصلح ٦٠٠
 الفصل الرابع والعشرون في الرهن ٦٠٥
 الفصل الخامس والعشرون في المزارعة ٦٠٧
 الفصل السادس والعشرون
 في الوصي والوصية ٦٠٨
 الفصل السابع والعشرون في انعال
 المريض ٦٠٩
 الفصل الثامن والعشرون
 في المتفرقات ٦١٢
 الفصل التاسع والعشرون في استعمال
 المعارض ٦١٣

كتاب الخنثى ٦١٤

- الفصل الاول فيما يجب ان يعلم
 بان الخنثى من يكون له مخرجان ٦١٤
 الفصل الثاني في احكامه ٦١٤
 نوع آخر في مسائل ٢ التكا ٦١٦
 نوع آخر في الحدود والتصاص ٦١٧
 نوع آخر في الايمان ٦١٨
 نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر او انثى
 وفي اقرار ابيه او وصيه بذلك ٦١٨
 مسائل خنثى ٦١٨

الباب الرابع عشر في متشابه العرائض	٦٣٨ فصل في ميراث الخشنى
مما يسأل عنها ويستحق بها	٦٣٧ الباب السابع في ذوى الارحام
٦٤٩ الفرضيون	٦٣٧ الصنف الاول
الباب الخامس عشر في المسائل	٦٣٩ الصنف الثاني
٦٦٥ الملفات	٦٤٠ الصنف الثالث
٦٦٥ المشتركة	٦٤١ الصنف الرابع
٦٦٥ الخلفاء	٦٤٣ الباب الثامن في حساب العرائض
٦٦٥ المروانية	الباب التاسع في معرفة التوافق
٦٦٥ الحمزية	والتماثل والداخل والتباين
٦٦٥ الدينارية	٦٤٨ الباب العاشر في العول
٦٦٥ الامتحان	٦٤١ الباب الحادي عشر في الرد
٦٦٦ المامونية	٦٤٢ الباب الثاني عشر في المناسخة
	٦٤٧ الباب الثالث عشر في قسمة التركات

تم فهرس الجزء السادس

من الفناوى العالمكيرية *

رب بسر ولا تعسر عسى ————— بم الله الرحمن الرحيم وتم بالخير

کتاب الحنايات

وفيه سبعة عشر باباً * الباب الاول في تعريف الجنائنة وانواعها واحكامها وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال أو نفس لكن في عرف الفقهاء يراد باطلاق اسم الجنائية الفعل في النفس والاطراف كذا في التبيين * والاول يسمى قتلًا وهو فعل من العباد يروى به الحياة والثاني يسمى قطعًا وجرحًا كذا في الغبائية * الجنائية على نوعين احدهما بوجوب الفصاص وهو العمد والآحر لا بوجوب الفصاص وما يوجب الفصاص فهو على نوعين احدهما في النفس والآحر فيه ادون النفس كذا في فتاوى قاصص خان * القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما أحرى مجرى الخطأ والقتل بسبب والمراد به انواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام اما العمد فمات عمد صر به سلاح او ما جرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كعمد الخشب والحجر ولبطه القصب والبارك كذا في الكافي * وموجب ذلك المأثم والمفود الا ان يعفوا الاولياء او يصالحوا ولا كفارة فيه عدنا كذا في الهداية * ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عدل الراسي او عند تعذر التجاب الفصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط * وشبه العمدان تعمد الصرب بما ليس بسلاح ولا ما أحرى مجرى السلاح عنداني خيفة رح وقال ابو يوسف رحمه الله اذا صر به بحجر عظيم او شبهه عطية فهو عمد وشبه العمدان بعمد ضربه بما لا يقتل به

غالباً والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات * وموجبه على القولين الاثم والكفارة وكفارته تحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلظة على العاقلة كذا في الكافي * وهذا التغليظ انما يظهر في اسنان الابل اذا وجبت الدية منها لافي شيء آخر ومن موجب شبه العمد ايضاً حرمان الميراث كذا في شرح المبسوط * وليس فيما دون النفس شبه العمد قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس كذا في المحيط * والخطأ على نوعين خطأ في النصد وهو ان يرمي شخصاً يظنه صيداً فاذا هو آدمي او يظنه حربياً فاذا هو مسلم وخطأ في الفعل وهو ان يرمي غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية * وموجب ذلك الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلماً او ذمياً في وجوب الدية والكفارة ولما اثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد او خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة * في المنتقى عن محمد رح اذا تعدت شيئاً من انسان فاصبت شيئاً آخر منه سوى ما تعدت فهو عمد محض وان اصبحت غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسير هذا رجل تعمد ان يضرب يدرجل فخطأ واصاب عنق ذلك الرجل فابان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو اراد يد هذا الرجل فاصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة * في البقالي اذا قصد رأسه بالعصا فاصاب عيماً فعليه الارش في ماله لانه تعمد ضربه ولو كان له ان يقطع كف رجل في قصاص له قبه فاراد ان يضرب كفه بالسيف فاصاب اليد من المنكب فابانها فضمانه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص فيه لانه كان له ان يقطع كفه ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فاصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام فلت رجل رمى انساناً بسهم فخطأ فاصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فاصاب ذلك الانسان وقتله فال هذا خطأ ولو لوى ثوباً فضرب رأس رجل فشجّه موضحة فهو عمد ولومات من ذلك صار خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط * واما ما جرى مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على رجل فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * وكمن سقط من سطح على انسان فقتله او سقط من يده لبنه او خشبه واصابت انساناً وقتله او كان على دابة فوطئت دابته انساناً هكذا في المحيط * وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة * واما القتل بسبب فمئل حفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو وطئت دابته فقتله وهو سائقها او قاردها فهو قتل بسبب كذا في المضمرات * وموجبه ان تلتف به آدمي الدية

على العافله ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي * الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل يقتل الحربا المحركذا في الكنز * ويقتل الذكرا بالانثى والانثى بالذكر كذا في الخلاصة * ويقتل الحربا العبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في الفصل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل المسلم بالذمي ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي * والذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم بالذمي بحربي دخل دارا بامان كذا في التبيين * ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مستأمن قتل مرتدا او مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما مما دخل دار الحرب بامان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رح وقال صاحبه عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزاع قتل وان كان يعلم انه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد الصبي وخطؤه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطاء عندنا ولا يحرم عن الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه نظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط * ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمريض وناقص الاطراف صورة او معنى كالاشل ونحوه والعافل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعافل كذا في فتاوى قاضيخان * القاضي اذا قضى بالقصاص على القاتل فقبل ان يدفع الى ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسانا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة * ولو جن القاتل بعد ما قضى بالقصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون واذا قتل الرجل وله ولي فلما قضى القاضي بالقصاص قال القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رح في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التاتارخانية * وفي الفتاوى الصغرى من يجن ويفيق اذا قتل انسانا في حاله الافاقة يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة * وفي المنتقى رجل قتل رجلا ثم عتده وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه فاني استحسنان لا اقتل واجعل الدية في ماله كذا في المحيط * ومن وجب عليه القصاص اذا مات سقط القصاص كذا في الهداية * ويقتل

الواد بالوالد والوالدة والجدة وان علا والجدة وان علت من قبل الآباء والامهات كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بابنه والجدة من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا بمنزلة الاب وكذا والدة الجدة من قبل الاب والام قُربت اربعت كذا في الكافي * ثم على الآباء والاجداد الدية بقتل الابن عمدا في اموالهم في ثلث سنين وان كان الوالد قتل مولده خطأ فالدية على عاقلته وعليه الكفارة في الخطاء ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد مملوكا لانسان فقتله ابوه عمدا فلا قصاص عليه لمولاه هكذا في شرح المبسوط * ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل او ولد مولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيخان * اخوان لاب وام قتل احدهما اباهما عمدا والاخرهما مروي عن ابي يوسف رح انه لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبرة ولا مكاتبه ولا بعبد مولده وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية * ويقتل العبد بمولاه كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قتل عبد الوقف لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كلاب والاجنبي والعامد والخطي والصغير والكبير كذا في التاتارخانية ناقلا عن التهذيب * وكلا اجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترك الرجلان في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فيما لزمه من نصف الدية يجعل كالمنفرد به فنصف الدية على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلته كذا في شرح المبسوط * القصاص واجب بقتل كل محقون الدم على النابيد اذا قتل عمدا كذا في الهداية * ولا يستوفى القصاص الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي * حتى ان من حرق رجلا بالنار او غرقه بالماء بضرب علاوته بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات يجز رقبته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجّه هاشمة ومات يقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي * ومن شج نفسه وشجّه رجل وعقره اسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية كذا في الكافي * ولو قتل واحد جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وان حضر واحد منهم قتل له وسقط

وسقط حق الباقين كذا في الهداية * وإذا قتل جماعة واحدا عمدا تقتل الجماعة بالواحد كذا في الكافي * من ضرب رجلا بمر فقتله فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود فعليه الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بحديد وان اصابه بظهر الحديد فعندهما يجب وهو رواية عن ابي حنيفة ربح وعنه انه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بسنجات الميزان كذا في الهداية * ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص كذا في الكافي * ولو ضرب رجل بآبرة وما يشبهه عمدا فمات لا قود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة ونحوها القود وقيل ان غرز آبرة في المقتل قتل والآفلا كذا في خزائن المفتين * ولو عضه حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة يتعلق بها الذكوة في البهائم يتعلق بها القصاص في الآدمي وما لا فلا يعني لا يجب بالعص ولا يضربه بالسوط والى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا كذا في شرح المبسوط * ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية واحدة وايس عليه بضرب التسعين شيء وظاهر الجواب في كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر لاشي فيها وعن ابي يوسف ربح انه اوجب حكومة العدل وعن محمد ربح انه اوجب قيمة اجرة الطبيب ورثمن الادوية فالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين ولم يبق له اثر اصلا فان بقي لها اثر ينبغي ان يجب عايه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحه وبرأ منها وبقي له اثر يجب حكومة العدل لبقاء الاثر كذا في الكافي * ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خنقا معروفا خنقا غير واحد فقتل سياسة كذا في فتاوى ناصيخان * فان تاب من ذلك ان تاب قبل ان يتع في يد الامام تقبل توبته وان تاب بعد ما وقع في يد الامام لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زبادات الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قايلا لا يقتل مثله غالبا ويرجى منه النجاة بالسباحة في الغالب فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا واما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث يمكنه النجاة منه بالسباحة بان كان غير مشدود ولا متفل وهو بحسن السباحة فمات يكون خطأ العمد ايضا وان كان بحيث لا يمكنه النجاة فعلى قول ابي حنيفة ربح هو خطأ العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحيط * ولو احدى رجل رجلا فقمطه ثم القاه في البحر فرسب في الماء ومات ثم طفي

میتا لا یقتل به وعایه الدیة مغلظة وكذا الوغطة فی البحر او فی الفرات فام یزل یفعل به كذلك حتی مات ولوان رجلا طرح رجلا من سفینة فی البحر او فی دجلة وهولا یحسن السباحة فرسب لا یقتل به عند ابی حنیفة رح وعایه الدیة وان ارتنع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان ابی حنیفة رح قال لیس علیه قصاص ولا دیة وكذا جیدا السباحة فاخذ یسبح ساعة طرح فی البحر لیخلص فلم یزل یسبح حتی فتر وغرق ومات فلاقود ولا دیة ولوانه حین طرح فی الماء ولا یدری مات او خرج ولم یرله اثر لاشیء علیه حتی یعلم انه قد مات ولوانه ارتمس مرتین او ثلثا وانغمس وبه حیوة ولم یدر ما حاله ولم یقدر علیه لم یكن علی الذی صنع شیء كذا فی الظهیریة * قال محمد رح فی الجامع الصغیر اذا احیی تنورا فلقی فیها انسانا او القاه فی نار لا یستطیع الخروج منها فاحرقته النار یجب القصاص وموضوع المسئلة یشیر الی ان الاحماء یکفی وان لم تكن فیہ نار قال البقالی فی فتاواه وهو الصحیح كذا فی المحیط * لو القاه فی النار ثم اخرج به رمق فمكث ایاما ولم یزل صاحب فراش حتی مات قتل وان كان یجی ویذهب ثم مات لم یقتل كذا فی فتاوی فاضیلخان * ولو قمر رجلا ثم اغلی له ماء فی قدر ضخمة حتی اذا صار كانه نار القاه فی الماء فسلخ ساعة لاله فمات قتل به وان كان الماء حارا لا یغلی غلیانا شديدا فالقاه فیہ ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده ای صار به نقطة او اضجه الماء قتل به والا فلا وان هوا خرج من الفدر فی هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته او من بومه او مكث ایاما مضین یخاف علیه من ذلك قتل به وان تماثل حتی یجی ویذهب ثم مات من ذلك لم یقتل وعایه الدیة او هذا یتاس قول ابی حنیفة رح ولو القی رجلا فی ماء بارد فی يوم الشتاء فکرویس ساعة القاه فعليه الدیة وكذلك لو جردة فجعله فی سطح فی يوم شدید البرد وام یزل كذلك حتی مات من البرد وكذلك لو قمره وجعله فی السج كذا فی الظهیریة * ولوان رجلا ققط رجلا او صبیا ثم وضعه فی الشمس فلم یتخلص حتی مات من حر الشمس فعليه الدیة كذا فی خزانه الممتین * واد القاه من سطح او حبل او القاه فی بئر فعلى قول ابی حنیفة رح هذا خطأ العمد واما علی قولهما ان كان موضعا یرحى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان كان لا یرحى منه النجاة فهو عمد محض یجب القصاص به عندهما كذا فی المحیط * واذا سقی رجلا سمات من ذلك فان اوجره ابجارا علی كره منه او ناوله تم اكرهه علی شربه حتی شرب او ناوله من غیر اكراه علیه فان اوجره او ناوله واكرهه علی شربه فلا قصاص علیه وعلى عائلته الدیة واذا ناوله فشرب من غیر

ان اكرهه عليه لم يكن قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سماً او لم يعلم هكذا في الذخيرة * ويرث منه وكذا لو قال لا خير كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو سميوم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة * ولو ان رجلاً اخذ رجلاً فقيدة وحبسها في بيت حتى مات جوعاً قال محمد بن اوجعه مقبولة والدية على عاقلة والفتوى على قول ابي حنيفة رح انه لا شيء عليه وان دفنه في قبر حياً فمات يقتل به وهذا قول محمد بن ابي حنيفة رح والفتوى على ان الدية على عاقلة كذا في الظهيرية * رجل ادخل نائماً او صبياً او مغنياً عليه في بيته فسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمعتوه دون النائم كذا في الخلاصة * وفي جنایات المنتقى قال ابو يوسف رح قال ابو حنيفة رح في رجل قطع رجلاً فطرحة قدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذلك ثوب ولا دية لكنه يعزرو ويضرب ويحبس حتى يتوب قال ابو يوسف رح واه انا فارى ان يحبس ابداً حتى يسوت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو ان رجلاً ادخل رجلاً في بيت وادخل معه سباعاً واغلق عليهما الباب فاخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نهشته حية او لسعته عقرب لم يكن فيه شيء ادخل الحية والعقرب معه او كانت في البيت ولو فعل ذلك بت هي فعليه الدية كذا في خزائن المنتقى * اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمداً وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الآخر فمات الدية هذا اذا كان لا يعيش بعد شق البطن يوماً او بعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت والقتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمدة وتجيب الدية في الخطاء والذي ضرب العلاء يعزرو وكذا لو جرح رجل جراحاً ثخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحاً اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة المثخنة هذا اذا كانت الجراحتان على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما فالتان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما فالتان كذا في الخلاصة * وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الحاقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا قود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة * في المنتقى بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح وابن ساعدة عن محمد بن ابي حنيفة رح في رجل قطع يد رجل عمداً ثم ان المقطوعة يده قتل ابن القاطع عمداً ثم مات المقطوعة يده من النطح فعلى القاطع التصاص لولي المقطوعة

يده وذكر هذه المسئلة في موضع آخر من المستقى عن محمد ربح وذكر فيما القياس والاستحسان فقال
القياس ان على الفاطم القصاص وفي الاستحسان لا قصاص وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل
ابن لرحل عمدا ثم ان اب المقتول قطع يد الفاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا وام يكن لوليه
الدية على اب المقتول كذا في المحيط * رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف ربح
هو خطأ حتى يقول عمدا كذا في فتاوى قاضيخان * واو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
او قال وجئت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه القتل كذا في المحيط *
رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل
بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال الفاتل مات منها ومن حية نهشته او من ضرب رجل
آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية
كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل الفاتل رجلا اجنبي فان كان القتل عمدا يجب القصاص
وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي السيل بعد ما قتله الاجنبي كنت امرته بقتله
ولا بينة له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط * صنان من المسلمين والمشركون التقيا فقتل مسلم
مسلم على ظن انه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير
للصديق الشهيد * قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركون لا تجب
لسقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية * ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء
بقتله وكذلك اذا شهر على رجل سلاحا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا تجب بقتله شيء ولا يختلف
بين ان يكون بالليل والنهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين * ومن شهر عليه عهلا
في مصر او نهارا في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عصا نهارا في مصر
فقتله المشهور عليه عمدا قتل به عند ابي حنيفة ربح وعندهما لا قصاص عليه كذا في الكافي *
وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي
والدابة كذا في الهداية * ومن شهر على رجل سلاحا فقتله وانصرف ثم ان المضروب ضرب
الضارب ضربة وقتله فعلى الفاتل القصاص وهذا اذا صر به الاول وكف عن الضرب على وجه
لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي * ومن شهر على غيره سلاحا في المصر فقتله ثم قتله الآخر فعلى
الفاتل

القاتل القصاص معناه اذا ضربته فانصرف كذا في خزائن المفتين * ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه وتاويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية * واما انه لو صاح به يترك ما اخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية * الباب اسالت فيمن يستوفي القصاص للاب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا ديار حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لاحدهم ان يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى فاضيل خان * والقصاص يستحقه المقتول ثم بخلفه وارثه كذا في الهداية * واذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض ويقتله بالسيف ويجز رقبته واذا اراد ان يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك يعزر الا انه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه باي طريق قتله كذا في المحيط * اذا قتل ولي المعتوه فلا يبه ان يقتل وله ان يصلح وليس له ان يعفو وكذلك ان تطعت يد الممتوه عمدا والوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصالح عن النفس واستيفاء النصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي به منزلة الاب في الصحيح كذا في الهداية * واجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط * واذا كان القصاص بين صغير وكبير فللكبير استيفاء عند ابي حنيفة رحمه الله وليس له ذلك الا ان يكون الشريك اباه فيستوفيه وعلى هذا الخلاف اذا كان شريك الكبير معتوها او مجنونها وهو اخ له وكذلك للسلطان استيفاء مع الكبير عنده خلافا لهما ولو كان الكل صغارا قيل الاستيفاء الى السلطان وقيل ينظر الى بلوغهم وبلوغ احدهم كذا في محيط السرخسي * ومن قتل ولا ولي له فلا سلطان ان يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المحتر * واذا قتل العبد عمدا فالنصاص لسيدة والمدبر والمدبرة وام الولد ولدها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي * رجل له عبدان ان قتل احدهما الاخر عمدا فللمولى ان يستوفي النصاص من القاتل كذا في المحيط * في الميسوط عبد مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل ان يدرك الصغير بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ولركان العبد بين رجلين او نلتة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرده احدهم وان عفا احدهم

ينقلب حق الباقيين مالا الى القيمة كما ينقلب في الحرالى الدية كذا في فتاوى قاضيخان *
ومن قطع يد عبد فاعتقه مولاه فمات عنه فان كان لا وارث له غير المولى فلمولى ان يقتل قاتله
وان كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا
في الكافي * في نوادر هشام عن ابي يوسف رح رجل قتل رجلا فجاء رجل وادعى انه عبده واثام
البينة فشهدوا انه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم فان كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص
في العمد وبالدية في الخطاء وان لم يكن له وارث فلمولاه قيمته في الخطاء والعمد كذا في المحيط
في آخر الفصل الثامن * اذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك وفاء فله القصاص
عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا
مع المولى ولولم يترك وفاء وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا كذا في الهداية *
ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر في المنتقى انه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبدا لمكاتبه فلا قصاص فيه وكذلك اذا قتل ابنه عمدا
وكذلك العبد المأذون اذا قتل عمدا وعليه دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغرماء معا
كذا في محيط السرخسي * واذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن
كذا في الهداية * وان اجتمعوا كان استيفاء القصاص الى الراهن كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قتل عبد الاجارة يجب القصاص للموثر كذا في الجوهرة النيرة * العبد المبيع اذا قتل قبل
القبض عمدا يخير المشتري بين المضي والرد واذا اختار المضي فله ان يقتص ولكن لا يكون له
الا استيفاء الا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن * وان نقض فللبائع هذا عند
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح هو كذلك ان اجاز البيع وان فسخ فلا قصاص للبائع ووجبت له
القيمة وعند محمد رح تجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين * ولو قتل المبيع في يد المشتري
والخيار له فالقصاص له قبض البائع الثمن او لم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وان شاء
ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي * وبعد التضمنين لا قصاص للمشتري كذا في
فتاوى قاضيخان * والعبد الممهور في يد الزوج والمخالع عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبل القبض
اذا قتل فهو بمنزلة المبيع اذا قتل قبل القبض ان رضي المستحق باتباع القاتل فقد تناهى ملكه
وتم فيجب القصاص له وان طالب بالقيمة فالملك قد انفسه فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية *

العبد المغصوب اذا قتل في يد الغاصب عمدا فان شاء المالك يقتص من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب ان يقتله والموصي برفقته لرجل وبخدمته للآخر اذا قتل عمدا فلا قصاص فيه الا ان يجتمعا ويكون المستوفي عند الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرص صاحب الخدمة بالقصاص فانه تجب القيمة على القاتل ويشترى به عبدا آخر ويكون حاله مثل حال الاول كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو اوصى بعبدة لانسان فقتل عمدا قبل ان يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل بعد موت الموصي او قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص وان اتفق ان الموصي مات اولاهم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وان رد الوصية كانت قيمة العبد لورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيان * ولو قتل رجلان رجلا فعفا الولي من احدهما كان له ان يقتل الآخر وكذا لو قتل رجل رجلين فعفا احدولي المقتولين فلولي الآخر ان يقتله كذا في فتاوى قاضيان * الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالشلاء ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحريد البعد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيان * ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر يغنى الذمي وكذا بين المرأتين الحرتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتائبتين كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة * ولا قصاص في جلد الرأس او البدن اذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن اذا قطع منها شيء وكذا في الذنبن كذا في المحيط * ولا قصاص للطمه ولا للكمة والوجأة والدقة كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في العظم الا في السن كذا في الكافي * كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فاما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط * ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه قطن رطب وتعايل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي * وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مازن الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة

فان دعت علم ان الضوء باق وان لم تدمع علم ان الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي انه يلقي بين يديه حبة فان رهب من الحية علم انه لم يذهب وقال محمدرح ينظر الى البصراهل البصروان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والاكثار والقول قول الجاني مع بمينه على البتات كذا في الظهيرية * ذكر الكرخي انه لا قصاص اذا قورت ارا انخفضت كذا في المحيط * وان ضرب عين انسان بهذا فابيضت بحيث لا يبصر بها لا يجب القصاص عند امة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح او شيء آخر غير السلاح كالا صبع ونحوها كذا في الظهيرية * قال ابو حنيفة ومحمدرح لا قصاص في قلع الحدقة فان قلع حدقة انسان فقتل الملعوع حدقته انا ارضى بان يخسف عين هذا ولا يقلع حدقته آخذون حتي ذكر في المستقى قال محمدرح ليس له ذاك كذا في المحيط * رجل اذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة ويمناه صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك اعشى كذا في الظهيرية * عن الحسن اذا افتأ عين رجل وكانت عينه حواء الا ان ذلك لا يضر ببصرة ولا ينقص منه شيئاً فها انسان عدد ا يقتص منه وان كان الحول شديد ابصر ببصرة ففقتت كان فيها حكومة عدل ولر كانت عين الفاقى شديد الحول يضر ببصرة فقط عيالىس بها حول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى فاصيخان * اذا كانت العين اليمنى بيضاء فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمعقوة يساه بالخيار ان شاء اخذ عينه الناقصة اذا كان يستطيع فيه الفصاص بان يبصر شيئاً قليلاً وان شاء اخذ دية عينه وان كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئاً اصلاً لا قصاص فيها فان لم تختبر شيئاً حتى فقاً ردل عين الفاقى فقد بطل حق الاول في عينه فان اختار المعقوة عينه الاول الدية ثم فقاً اجنبي عين الفاقى ان صح اختياره لا ينقل حقه من العين الى الدية ولا بطل حقه بنوات العين وان لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبني على تخيير الجاني آياه اما اذا اضرار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له ان يرجع الى الصاص اذا انجلي الياض وفي كل موضع صح الاختيار ليس له ان يرجع الى الصاص كذا في خزانه المهنيين * في نوادر هشام عن محمدرح اذا كانت عينه اليمنى بصاء وجنى على انسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض عن عين الجاني كان للجاني عليه ان يقتص

من عين الجاني كذا في المحيط * ضرب عين رجل فايفضت من ضربه ثم ذهب البياض
وابصر لا شيء على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان اما اذا عاد دون الاول ففيه
حكومة عدل كذا في خزانه المفتين * اذا جنى على عين فيها بياض يبصر بها وعين الجاني
ايضا فيها بياض يبصر بها لا قصاص بينهما كذا في المحيط * وان ضرب العين ضربة فايفض بعض
الناظر او اصابها قرح او ریح سبل او شيء مما يهيج بالعين فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص انما
تجب فيه حكومة عدل كذا في خزانه المفتين * في الهاروني من محمد ریح في امرأة خرج رأس
ولدها ولم يخرج منه شيء غير الرأس فجاء رجل فقأ عينه جعلت عليه الدية ولا جعل عليه القصاص
مالم يخرج مع الرأس نصفه او اكثر كذا في المحيط * فقأ عين صبي حين ولد او بعد ايام فقال
لم يبصر بها او قال لا اعلم ابصر بها ام لا فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شأنه وان كان
يعلم انه يبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا
ففيه القصاص كذا في الظهيرية * ولا يقتص من العين اليمنى باليسرى ولا من اليسرى باليمنى
وان كانت عين المقتص منه اكبر من عين الجاني او اصغر فهو سواء ويقتص له كذا في المحيط *
واذا قطع الاذن كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها ففيه القصاص اذا كان يستطيع ويعرف هذا
لعظ الكرخى وكان ابو يوسف ریح يقول للاذن مفاصل فاذا قطع منها شيئا وعلم ان القطع من المفصل
اتقص منه والمرجع في معرفة المفصل الى اهل البصر فان قالوا للاذن مفاصل وقد حصل القطع
من مفصل يقتص من ذلك المفصل فان قالوا لا مفصل له ينقطع من اذن القاطع قد رما قطع كذا
في الظهيرية * وفي الاجناس اذا كانت اذن الفاع صغرة الحلقة واذن المقتوعة كبيرة الحلقة كان المقتوعة
اذنه بالخيار ان شاء ضمن نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة
فان كانت الناقصة هي التي قطعت كان له حكومة عدل كذا في الذخيرة * وان جذب اذنه وانترع
منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الارش في ماله كذا في محيط السرخسي * اذا قطع كل المارن عمدا
يجب القصاص واذا قطع بعضه لا يجب واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه
عظم كذا في الذخيرة * وقيل في اربعة الانف حكومة عدل وهو الصحيح كذا في خزانه المفتين *
اذا كان انف القاطع اصغر كان المقتوع انفه بالخيار ان شاء قطع انفه وان شاء اخذ ارشه كذا في المحيط *
اذا كان قاطع الانف اخشم لا يجب الریح واخرم الانف او كان بانفه نقصان من شيء اصابه خبر

المنطوع انفه بين قطع انف العاطع وبين ان يضمه دية انفه كذا في الظهيرية * الانف اذا قطع من اصله شيء فلا قصاص فيه لانه عظم ليس ينفصل واذا قطع انف الصبي من اصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجد الریح ام لا وفي الخطاء الدية ومراعاة من هذا المارن وما لان منه كما تقدم في البالغ وهذا لان عظم انف الصغير وان كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذاک كما في سائر عظامه كذا في خزائنة المفتين * ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رح انه اذا قطع شفة رجل السفلى او العليا ان كان يستطيع ان يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي القدر وري اذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضه لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان عمدا سواء قطع البعض او الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائنة المفتين والظهيرية * وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه اكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الا في السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة وانما تجب حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكسور والمكسور صغيرا او كبيرا بل على قدر ما كسرت من السن ان نصفا او ثلثا او ربعا كذا في الوجير للکردري * ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ الثانية بالثنية والذاب بالناب والضرس بالصرس ولا يؤخذ الا على بالا سفلى ولا الاسفل بالا على كذا في الجوهرة النيرة * ان كسر نصف سنه او ثلثها او ربعها كسرا مستويا يستطيع في مثلها القصاص انقص بمبرد وان كان كسر مثلها ليس بمستوي بحيث لا يستطيع ان يقتص منه فعليه ارش كذا في الظهيرية * وان قلع لا يقلع منه لكن يؤخذ بالمبرد منه الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كسر بعضها فاسودت الباقية او احمرت او اخضرت او دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة * فان قال المجني عليه انا استوفى القصاص في المكسور واترك ما اسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاصيخان * وفي المنتقى اذا كسر من سن رجل طائفه منها انتظريها حولا فاذا تم الحول ولم بتغير فعليه القصاص ببرد بالمنرد ويطاب لداك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فان ذهب النصف سرد من سن العاقل النصف كذا في المحيط * واذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزائنة المفتين * رد لان فاه في الماعب لبكر كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكر احدهما الآخر فكسر سنه فعلى الصارب القصاص والمسئلة صارت واقعة التري فاتفقت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما صاحبه (دودة)

فوكذا أحدهما صاحبه وكسر سنه لاشي عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية *
 اذا قلع الرجل ثنية رجل عمدا فاقص له من ثنية القالع ثم نبئت ثنية المقتص منه لم يكن للمقتص له
 ان يقلع تلك السنه التي نبئت ثانيا كذا في المحيط * ولو نزع سن رجل فانترع المنزوعة سنه
 سن النازع قصاصا ثم نبئت سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة
 ولو نبئت سنه معوجا كان فيه حكومة العدل ولو نبئت نصف السن كان عليه نصف ارشها كذا
 في فتاوى قاضيخان * وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر
 حولا الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية * واذا نزع
 سن صبي يسأني هكذا في السراجية * وينبغي ان يأخذ له من الجاني ضمينان نبئت
 مكانها كما كانت لاشي عليه ولو لم ينبئت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشي على الجاني
 في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * واذا ضرب سن انسان
 وتحرك بسبب ضربه ذكر في الاصل انه ينتظر بها حولا سواء كان المجني عليه بالغ او صبيا ثم اذا وجب
 الاستيلاء حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان
 عمدا يجب العصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط * واذا اجله العاصي في التحرك
 ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فزال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما ضربك
 آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية * روى الحسن بن
 رباد عن ابي حنيفة رح اذا نزع الرجل سن رجل فنبئت نصفها فعليه نصف ارشها ولا قصاص في ذلك
 وان نبئت بيضاء تامه ثم نزعها آخر انتظر بها سنة فان نبئت والا اقتص منه ولا شيء على الاول
 وان نبئت صغيرا فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذا نزع سن رجل وسن الجاني سوداء
 او صفراء او حمراء او خضراء خبر المجني عليه ان شاء نزعها بقصاصها وان شاء صمته ارش سنه خمسمائة
 وان كان العيب في سن المجني عليه فعنه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان ام بختر المجني
 عليه شبرا حتى سقطت السن السوداء ونبئت مكانها اخرى صحبة فقد بطل حق المجني عليه كذا
 في الذخيرة * ولو قلع رجل سنية رجل وثنية القالع معا فنبئت ثنيته بعد القالع فلا قصاص فيه وللمقلوعة
 ثنيته ارشها كذا في المحيط * ولو عض يدرجل فانترع صاحب البديده وقلع سن العاض لاضمان عليه
 في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح من اراد قلع سگ ظلما في موضع

لا يغشاك الناس فلك قتله ومن اراد ان يبرد سنك بالمبرد ظلما فلا تقتله وأن كان لا يغشاك الناس
 كذا في الظهيرية * ومن قطع بدغيرة من المفصل عمدا قطعت يده ولو كانت اكبر من يد المقطوع
 وهذا اذا كان بعد البرأ ولا نقصاص قبل البرأ كذا في الجوهرة النيرة * وكذا في الاصابع النصاص
 اذا قطعت من مفاصلها ولا نقصاص فيما اذا كان القطع لا من المفاصل كذا في خزانة المفتين *
 وفي الرجل في العمدة القصاص اذا قطع من مفصل القدم او من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع
 من غير مفصل وكذلك الحكم في اصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمدا يجب القصاص
 وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع
 من رجل ولا تقطع يدا يدين واحدة عندنا كذا في المبسوط * لا تقطع السبابة اليمنى الا بالسبابة
 اليمنى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا تقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى
 والحاصل انه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة * ولا تقطع اليد
 الصحيحة بالمنقوصة الاصابع هكذا في محيط السرخسي * اذا قطع الرجل يدا رجل وفيها ظفر مسود
 او جرح فان كان فيه ظفره مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يدا القاطع ظفره مسود فان كان
 بيده جراحة لا توجب نقصان دية يده بان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وحبوب
 القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصانا يوهن في البطش حتى يجب
 بقطعه حكومة عدل لانصف الدية كان بمنزلة ايد الشلاء كذا في المحيط * ومن قطع اعضاء ردة
 وفي يده مسلها فلا نقصاص عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الجوهرة النيرة * ولو قطع الكف
 فيه اصبع رائدة توهن الكف فلا نقصاص فيه وان كانت لا توهن الكف يجب القصاص كذا
 في محيط السرخسي * ولو قطع رجل يدا رجل من نصف الساعد او رجليه من نصف الساق عمدا
 لم يكن عليه في ذاك قصاص كذا في المبسوط * اذا كانت يدا المقطوع صحيحة وبد القاطع شلاء
 او ناقصة الاصابع فالمقطوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش
 كاملا كذا في الكافي * وكان الصدر الشهيد برهان الاثمة انما ثبتت الخيار للمقطوعة يده في هذه
 الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع بهامع ذلك واما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمحل
 للقصاص فلا يخير المجني عليه حينئذ بل له دية يد صحيحة كما لو لم يكن للقاطع تلك اليد اصلا وبه

يفتن كذا في المحيط * ولو ذهب المعينة قبل اختبار المجني عليه او قطعت ظلما بطل حق المجني عليه
 عليه هند بالخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود او سرقه ^{فأوجب} عليه ارش اليد المقطوعة
 كذا في الكافي * هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع اما اذا انتقصت بعد القطع فهذا على وجهين
 ان كان النقصان جاصلا لا بفعل احد بان سقط اصبع من اصابعه بأفة مما يوجب الجواب فيه
 كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت القطع وان كانت بفعل احد بان قطع اصبع من اصابعه ظلما
 او قطع الفاعل اصبعاً من اصابعه او قضى بها حقاً واجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت
 بأفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر رادة وقد ذكر شيخ الاسلام احمد
 الطواويسى رح في شرحه انها اذا قطعت بقصاص وله الخيار وان قطعت ظلما او بأفة سماوية فلا خيار
 و اشار الى الفرق فقال ما قطع فصا فهو محسوب عليه فكانت منعها فيوجب الخيار ولا كذلك
 ما ذهب بأفة سماوية كذا في الظهيرية * واذا قطع بدرجله مدحتى وجب القصاص فقطعت يد
 القاطع بأكله وظلما بغير حق يبطل القصاص ولا ينتقل الى الارش ولو قطعت يد القاطع بقصاص رجل آخر
 او في سرقة كان على من عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول كذا في فتاوى قاضيخان *
 رجل قطع يمين رجل ولا يمين للقاطع فحق المقطوعة يده في الارش في ماله كذا في خزائن المعينين *
 اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحدة فانه يقطعها ويأخذ ارش الاخرى كذا
 في الجوهرة النيرة * قطع بدرجل من المفصل فاقص منه وبرأ ثم قطع احد هما ذراع صاحبه لم يقتص
 منه وقال ابو حنيفة رح في الاطعين والاشلين لا قصاص وهو قول ابي يوسف رح في رواية الحسن
 عنه كذا في محيط السرخسي * واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يمين
 آخر او بدأ باليد ثم قطع الا اصبع ثم حضرا جهيعا فانه يقطع اصبعه أولا باصبع الآخر ثم يخير صاحب
 اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء اخذ يده وان جاء صاحب اليد ولا قطعت له اليد ثم اذا حضر
 الآخر قضى له بالارش كذا في المبسوط * لو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع
 اصبع آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة
 فان كان الكل حضرا وطلبوا من القاضي حفرهم فان القاضي نزع المفصل الاعلى لصاحب
 الاعلى ولا يقطع لصاحب الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتا
 في الاعلى ثم خير صاحب المفصل الاوسط فان شاء قطع من القاطع منصله الاوسط ولا شيء له

من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع فاذا قطع يخير صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع اخذ دية اصبعه بكما له من ماله وان حضر احدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخران فانهما يخبران فان اختار القطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئا هكذا في المحيط * ولو حضر صاحب الاصبع أولا وظهر حقه ولم يحضر صاحب المنصابين ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم حضر صاحب المفصل والمنصابين قضى لهما بالارش كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يد آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء اخذ الارش كذا في شرح المبسوط * واذا كان احدهما حاضرا والاخر غائبا لانه يبدأ بحق الحاضر ايهما كان كذا في المحيط * لو قطع اصبع يدرجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يد القاطع من المفصل خير فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء اخذ الارش ويطلحق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي * قال محمد ربح في الجامع رجل قطع يدرجل عمدا ويد القاطع صحيحة فقطع المقطوعة يده اصبعها من اصابع القاطع ثم قطع فاطع البديد رجل صحيحة فالمقطوعة يده آخر بالخيار ان شاء قطع ما بقي من يد القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء اخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعها من اصابع القاطع ايضا فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يد القاطع له وللاول واذا قطع يد القاطع لهدايا ضمن القاطع للمقطوعة يده اولا نصف ارش يده مؤجلا في سنتين ثلثا في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويضمن للمقطوعة يده آخر ثلثة اسنان دية يده مؤجلا على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط * واذا قطع يدرجل ويده صحيحة وقطع المقطوعة يده اصبعها من اصابع القاطع ثم قطع القاطع يدرجل آخر فقطع المقطوعة يده الثاني اصبعها من اصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يدرجل ثالث فقطع المقطوع الثالث اصبعها من اصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلا خيار لواحد منهم في اخذ الدية وبقطع ما بقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الاول منه اخماس دية يده وثلث خمسها وللثاني نصف دية يده وثلث ربعها وللثالث اربعة اقسام دية يده كذا في محيط السرخسي * لو قطع رجل يدرجل اليمنى واليسرى من آخر قطعت يداه بهما وكذلك ان قطعها من واحد ولو قطع رجل يمنى رجلا يمينه بهما وغرم دية يد واحدة بينهما عندنا سواء قطعها معا وعلى العاقب

ولو عفا أحدهما عنه قبل القصاص اقتص منه للباقي ولا شيء العافي ولو حضر أحدهما دون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتص لهذا الحاضر ثم إذا قدم الغائب كان له الدية وإن اجتمعا فقضي لهما بالقصاص والدية وأخذ الدية ثم عفا أحدهما عن القصاص جاز عفوهُ ولم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وإنما له نصف الدية فاما إذا لم يستوفيا الدية حتى عفا أحدهما بعد قضاء القاضي فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف رَحِمَهما الله أن يستوفي القصاص وهو النقياس وعند محمد رَحِمَهما الله ليس للآخر أن يستوفي القصاص استحساناً ولو لم يكونا أخذوا المال وأخذ به كفيلاً ثم عفا أحدهما فالمسئلة على الخلاف أيضاً ولو كانا أخذوا بمال رهما كان هذا بمنزلة قبض المال ثم إن عفا أحدهما بعد ذلك لم يكن للآخر أن يستوفي القصاص وهذا استحسان كذا في شرح المبسوط * رَحِمَهما الله الله قطع يَدَ رجل عمداً وقطع من رجل آخر تلك اليد أيضاً عمداً فقطع أحدهما يَدَ الفاطع من المرفق فإنه يبطل إحدى اليدين من الفاطع الأول ويجب على الفاطع الأول دية يدين المقطوعة يداهما نصفان ثم المقطوعة يده من المرفق وهو الفاطع الأول بالخيار إن شاء قطع الذراع من الذي قطع يده من المرفق وإن شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل في الذراع ويكون له ذلك في سنتين ثلثاها في السنة الأولى وثلثها في السنة الثانية إلا أن يزيد ذلك على ثلثي الدية فحينئذ تجب الزيادة في السنة الثالثة كذا في المحيط * إذا قطع المعضل الأعلى من أصبع رجل عمداً فبرأ ولم يقتص حتى قطع مفصلاً آخر من تلك الأصبع يتقطع له المعضل الأعلى دون الأسفل وعليه أَرَشُ الأسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المعضل الثالث ولو لم يكن بين الفطعين برأً وجب عليه القصاص في كل الأصبع بقطعها من أصلها مرة واحدة كذا في محيط السرخسي * وإذا قطع المعضل الأعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المعضل الأعلى من ذلك الأصبع ثم جاء الفاطع وقطع الابن مفصلاً الثاني يجب على الفاطع العصاص في المعضل الأعلى لمورثه والأرث للوارث في مفصله الثاني كذا في شرح الربادات للعتابي * لو قطع المعضل الأعلى وبرأ واقتص من الفاطع ثم عاد وقطع المعضل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من أصبع رجل نصف مفصل وكسر وكسراً وبرأ ثم قطع ما بقي من المعضل وبرأ لا قصاص عليه في شيء من ذلك ولو لم يتخال بينهما برأً يجب القصاص في المعضل كذا في المحيط * لو قطع أصابع رجل عمداً ثم قطع كنه من المفصل قبل البرأ تقطع بدلاً طع دون أصابعه كذا في محيط السرخسي * وإن تخلل بينهما برأً يجب القصاص في الأصابع وحكومة عدل في الكف كذا في المحيط *

لو قطع من رجل المفصل الاعلى من اصبعه فقبل البرأ عاد و قطع نصف المفصل الثاني لا يجب القصاص ولو بخلال البرأ يجب القصاص في الاعلى والارض في الباقي كذا في شرح الزيادات المعناني * من ابي حنيفة رح فيه من ضرب اصبع رجل عمدا فسقط الكف ان كان القطع من المفصل والسقوط من المفصل اقتص منه وان كان احدهما لا من المفصل لا يقتص منه قال ابو يوسف رح انما انظر الى السقوط لا الى اصل الجراحة فان كان السقوط من المفصل يقتص منه والا فلا وقال ابو حنيفة رح لا قصاص في ذلك وبه يفتى كذا في الظهيرية * ولو قطع اصبع رجل عمدا فسلت الكف فلا قصاص في الاصبع وفي اليد دية في قول اصحابنا وكذلك لو قطع مفصلا من اصبع رجل فسلت الكف فقبما شل من ذلك دية ولا قصاص في قولهم جميعا كذا في الذخيرة * وان قطع اصبعها فسلت بجنبها اخرى قال ابو حنيفة رح لا قصاص في شيء من ذلك وعليه دية الاصبعين وقالا يقتص من الاولى وفي الثانية ارشها كذا في الظهيرية * في نوادر بن سماعة عن محمد رح ان من قطع اصبع انسان فسقط اصبع اخرى بجنبه على قول ابي حنيفة رح لا يجب القصاص في شيء من ذلك ولكن تجب دية الاصبعين وعن ابي يوسف رح انه يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية وعن محمد رح يجب القصاص في الاصبعين كذا في الذخيرة * اذا قطع الرجل اصبع انسان عمدا فانسل السكين الى اصبع اخرى يجب القصاص في الاصبع الاولى والدية في الاصبع الثانية بخلاف كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رح اذا قطع مفصلا من السبابة فسقطت الوسطى من الضربة قطعت الوسطى والمفصل من السبابة ولو شلت ما بقي من السبابة وسقطت الوسطى فاني اقطع الوسطى ولا اقتص من السبابة كذا في الذخيرة * لو ان رجلا قطع يد رجل فاقص له فمات المتطوع الاول قتل المتطوع الثاني به وهو العاطل الاول قصاصا ولو مات المتقص وهو المتطوع قصاصا من القطع فدينه على عاقلة المتقص له عبد ابي حنيفة رح وتال ابو يوسف ومحمد رح لاشي عليه كذا في النبين * من قطع دية فقتله اخذ بهما سواء كانا عمدين او خطئين او مختلعيين تحال برأولا الا في خطئين لم يتخال فنجب دية واحدة كذا في الكافي * وان كان قطع يد عمدا لم يقتله عمدا قبل ان تبرأ يده فان شاء الامام قال اقطعوه ثم اقبلوه وان شاء قال اقبلوه وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يقبل ولا ينقطع كذا في الهداية * وان حنى حنيتين على

فان كان احد اجنسا بان كان عمدا او خطأ ومات اعتبرنا واحدة وان كان الاخر
او اختلفا بان كان احدهما عمدا والاخر خطأ والجاني واحد او اثنان فلكل واحد حكم نفسه كذا
في خزائن المفتين * لو قطع اصبعه او يده ثم قطع الاخر ما بقي من اليد فمات كان القصاص على الثاني
في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول او يده كذا في محيط السرخسي * ولم يوجد في كتب
الظاهرية انه هل يجب في قطع الانبيس القصاص حاله العمد كذا في الظهيرية * واذا قطع الحشفة
كلها عمدا ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا قصاص كذا في المحيط * ولو قطع بعض الذكر فلا قصاص
ولو قطع كل الذكر ذكر في الاصل انه لا قصاص وعن ابي يوسف رح ان فيه القصاص كذا في الظهيرية *
والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات * قال في الاصل اذا قطع ذكر مولى ودان كان قد بدا
صلاحه بان قد تحرك فعليه القصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطاء الدية كهلا واراد بالتحرك
التحرك للبول كذا في المحيط * وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كما في آله الخصي والعنيد
كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * الباب الخامس في الشهادة في القتل
والاقرار به وتصديق القاتل المدعي واي الجباية او تكذيبه ان شهد عليه رجلان بالعمد حبس حتى
يسأل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه ايضا اما فان جاء بشاهد آخر والاخلي سبيله العمد
في ذلك والخطاء وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط * رحل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ
وادعى ان له بينة حاضرة في المصر وطلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي
يامرة باعطاء الكفيل اليه ثلثة ايام ولو قال المدعي شهودي غيب وطلب اخذ الكفيل اليه
ان يأتي بالشهود فان العاصي لا يجيبه في اخذ الكفيل فان ادعى العمد واراد اخذ الكفيل لا يجيبه
القاضي لا قبل اقامة البينة ولا بعدها الا ان المدعي قبل اقامة البينة بلا زمة وبعد اقامة البينة يحبس
العاصي زجرا ثم اذا عدل الشهود وشهدوا بقتل بوجب القصاص بنقض العاصي بالقصاص
بطلب المدعي كذا في فتاوى فاصبحان * ومن مثل وله ابنان حاصروا غائب فاقام الحاضر البينة على
القتل قبلت البينة وام بقديم لكن حبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كلف ان يعيد البينة عند
ابي حنيفة رح وقال لا يعيد وان كان القتل خطأ او كان دين لايهما على الآخر لم يعد بالا جماع
واجمعوا على ان القاتل يحبس واجمعوا على انه لا تنقض بالقصاص الم يحضر الغائب وكذلك عبد بن
رجلين قتل عمدا واحدهما غائب فهو على هذا كذا في الكافي * اذا حضرت الورثة جميعا فدعواهم ابيهم

على رجلين احدهما غائب والآخر حاضر واقاموا البينة عليهما بالقتل عمد اتقبل البينة على
الحاضر ويتضمن عليه بالفصاص ويقتل قبل مجيء الغائب ولا تقبل البينة على الغائب فاذا حضر
واكرر القتل يحتاج الورثة الى اعادة البينة على الغائب كذا في الذخيرة * واذا شهد شاهدان
على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف فلم ينزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي
للقاضي ان يسأل الشهود مات من ذلك ام لا في العمد ولا في الخطاء ولكنهم اشهدوا انه مات من ذلك
لم يبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولا واذا شهدا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على ذلك
فهذا عمد الا ان القاضي ان سألهم اتعمد ذلك فهو وثق وكذلك ان شهدا انه طعنه برمح او رمه
بسهم او نسيب فهذا كله عمد كذا في شرح المبسوط * وان قالا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويتضمن
بالدية على العاقلة وان قالوا لا يدري قتله عمدًا او خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويتضمن بالدية في مال
القاتل وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط * واذا شهد شاهد
على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على اترار القاتل بذلك فهذا باطل وكذا لو شهدا على
القتل واختلعا في الوقت او المكان فان الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاحل
خواهر زادة في شرح دبات الاصل انهما اذا اختلفا في المكان والمكانات كبيت صغير فشهدا احدهما
انه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر انه قتل في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحسانا
كذا في المحيط * وان اختلفا في موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة هكذا في المبسوط *
وان شهدا احدهما انه قتله بالسيف والآخر انه قتله بالحجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة
وان شهدا احدهما انه قتله بالسيف وشهد الآخر انه قتله بالسكين او شهدا احدهما انه قتله بالحجر
وشهد الآخر بالصل لا تقبل ولو شهدا احدهما انه اترانه قتله عمدًا بالسيف وشهد الآخر انه اترانه قتله
عمدًا بالسكين وقال المدعي اقربا قال الا انه ما قتله الا طعًا بالرمح حازق الشهادة ووافئ من
العائل ذكر ابن سماع في نوادره عن محمد بن حمران شهدا احدهما انه قتله بالسيف او بالعصا وشهد
الآخر انه قتله ولا يدري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهدا انه قتله وقال لا يدري بماذا قتله
فالعياص ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويتضمن بالدية في ماله ولا يتضمن القصاص
هكذا في المحيط * ولو شهدا على رجلين انهما قالا احدهما بسيف والآخر بعصا ولا يدريان اي
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذا لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبعه وعلى آخر طعن

اخرى من تلك اليد ولا بميزان قاطع هذه الا صبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطأ
 كذا في المبسوط * واذا شهد شاهدان انه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد انه قطع رجله من
 المفصل ثم شهد واجهبا الله لم يزل صاحب فراش حتى مات والولي يدمي ذلك كله عمدا
 فاني اقصي على العاقل بنصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يركبا
 ولوركي احد شاهدي اليد واحد شاهدي الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وان زكوا جميعا قضيت
 عليه بالقصاص فان طلب الولي ان يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في الحاوي *
 ولو شهد شاهدان عليه انه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتل عمدا كان لوارثه ان يقتص من يده ثم يقتله
 فان قال له العاصي انتله ولا تنتص من يده فذلك حسن ايضا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
 ومحمد رح يا مرة يقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احد في الجنائتين خطأ والاخرى
 عمدا اخذ بهما فان كانت الاولى خطأ فانه يجب دية اليد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت
 الثانية خطأ فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط * ولو شهدا
 على رجل يقتله خطأ وحكم بالدية فجاء الشهود بقتله حيا فللعاقلة ان يضمنا الولي او الشهود ثم
 يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا بخير الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود
 فان ضمنا الشهود لم يرجعوا على الولي عند ابي حنيفة رح وعندهما يرجعون على الولي كما في
 الخطأ كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطأ وفي العمد على اقرار العاقل ثم جاء حيا فلا ضمان
 على الشهود رانما الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين
 على قتل الخطأ ونقض العاصي بالدية على العاقلة وباقي المسئلة بحالها لا ضمان على الفروع
 لكن يرد الولي الدية على العاقلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكرا الا شاهد لم يصح انكارهما
 في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا اصدا على الاصلين ايضا وان قال الاصول
 قد اشهدناهما بباطل ونحن نعلم يومئذ اننا كاذبون قال لم يضمنا شيئا في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف رح وعند محمد رح العاقلة بالخيار ان شاء اضمنوا الاصول وان شاء اضمنوا الولي فان ضمنا
 الاصلين رجعا على الولي وان ضمنا الولي لم يرجع كذا في المحيط * وحل ادعى على رجل
 انه شج وليه موصحة ومات من ذاك فشهد شاهدان بالموصحة والبرأت قبل شهادتهما وينقض
 بالذات اص في الموصحة وكذلك اذا شهد احدهما بالسراية والاخر بالبرأت قبل دلي الشبهة

الاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعى البراءة بطلت الشهادة التي شهد بالسراية كذا في شرح الزيارات للعتابي * ولو كانت الشجة شهادون الموصحة لا ينحصر لها العاقلة الا باتصال السراية بها نحو السحاق وما اشبهه فادعى الولي انه مات منها ولي الدية على * لعاقلة وجاء بشاهد من شهد احدهما كما ادعى المدعى وشهد الآخر انه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارشها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبداً الرجل فادعى مولاة ان الشاج شجة موصحة عمدا ومات منها وان له عليه القود وجاء بشاهدين فشهد احدهما كما ادعى المدعى وشهد الآخر انه برأ منها فالقاضي يقضي بارش الشجة في مال الجاني كذا في المحيط * ولو قتل وترك ابنين واقام احدهما بينة على رجل انه قتل اباة عمدا واقام الآخريته عليه وعلى آخرانها قتلا اباة عمدا فلا قصاص وللأول نصف الدية على الذي اقام عليه البينة كذا في خزانة المفتين * قال محمد ربح في الزيارات في رجل مات وترك ابنين فاقام احداً الابن بينة ان هذا الرجل قتل اباة عمدا واقام الابن الآخريته على رجل آخر انه قتل اباة خطأ فلا قصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من اقام عليه البينة في ثلث سنين ولمدعى الخطاء على عاقلة من اقام عليه البينة نصف الدية في ثلث سنين كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين وموصى له فادعى احداً الابن ان فلا قتل اباة عمدا واقام البينة عليه وادعى الآخر ان فلانا بعينه او رجلاً آخر قتل اباة خطأ واقام البينة عليه الموصى له ان صدق مدعى الخطاء يقضى لمدعى الخطاء والموصى له بنلني الدية على عاقلة القاتل في ثلث سنين وبقضى لمدعى العمد بنلت الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه العمد في ثلث سنين وان صدق الموصى له مدعى العمد فلمدعى الخطاء ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلث سنين وثلث النصف للموصى له وثلث النصف لمدعى العمد في مال القاتل وان كذبهما الموصى له لاشي له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا ادري قتل عمدا او خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق احدهما بعينه يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصى له ابن ثالث والجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها الا في وجه واحد وهو ان الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد بنقض لهما بلسي الدية وفي الموصى له كان يقضى لهما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللآخر في مال القاتل لو توي ما لاحدهما وخرج ما الآخر ايس لصاحبه الذي توي حقه ان يسارك صاحبه فيما خرج اه كذا في شرح

كذا في شرح الزبادات للعنابي * ومن قتل وله ابنان اقام الاكبر بينة على الاصغر انه قتل الاب واقام
الاصغر بينة على الاجنبي انه قتله قضى للاكبر على الاصغر بنصف الدية وللاصغر على الاجنبي
بنصف وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقضى بينة الاكبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص
ان كان عمدا ولو اقام كل على اخيه قضى لكل واحد على صاحبه بنصف الدية وارثه لهما في المسئلتين
كذا في الكافي * ولو كان البنون ثلثة فاقام عبد الله بينة على زيد انه قتل الاب واقام زيد بينة على عمرو
انه قتله واقام عمرو بينة على عبد الله انه قتله فهما تقبل البيئات على الاتعاق ولا يجب القصاص
على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول ابي حنيفة رح يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلث
الدية في ماله ان كان عمدا وعلى عاقلته ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم اثلاثا واما على قول
ابي يوسف ومحمد رح يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم
اثلاثا عندهما ايضا ولو اقام عبد الله البينة على زيد وعمرو وانهما قتلا اباهم عمدا او خطأ واقام زيد
وعمر والبينة على عبد الله انه قتل اباهم عمدا او خطأ تهاترت البيئات عندهما وبقيت الورثة بينهم
اثلاثا واما على قول ابي حنيفة رح يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في مالهما ان كان
عمدا او على عاقلتهما ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو على عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا
ففي مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلته والميراث يكون نصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو اقام
عمرو على زيد البينة انه قتل اباهم واقام زيد البينة على عمرو انه قتل اباهم ولم يقيم واحد منهما
البينة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان ادعى
عبد الله القتل على احدهما بعينه او لم يدع على واحد منهما وادعى عليهما بان قال هما قتلاه
بان ادعى القتل على احدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول ابي حنيفة رح يقضى على عمرو
ثلثة ارباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عمدا فمى مال
عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلته عمرو ويقضى لعمرو على زيد بربع الدية ويكون ذلك في مال
ربدان ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى عاقلته واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد
وعمر وبم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما واما على قول ابي يوسف
ومحمد رح فبقضى لعبد الله على عمرو بالقرود ان كان عمدا وينقض بالدية على عاقلة
عمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصعين ويكون الميراث بينهما

ولو قال احدهما قطعت يده انا عمداً وفلان قطع رجله عمداً ومات من ذلك فقال الولي لا بل انت قطعت يده ورجله عمداً وانكرا لآخر الشركة كان للولي ان يقتله وان قال الولي بل انت قطعت يده عمداً ولا ادري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذكرت ان فلان قطع رجله عمداً كان له ان يقتل المقر ويكون هذا عذراً حتى لو قضى القاضي ببطلان حقه حين اُبهم ثم تذكره لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه ان فلان قطع يده اليمنى عمداً وفلان قطع يده اليسرى عمداً ومات منهما فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى انا قطعت يده اليسرى عمداً ومات منها خاصة وانكرا لآخر كان له ان يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عمداً ولا ادري من قطع يده اليمنى الا انها قطعت عمداً ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى انا قطعت يده اليسرى عمداً ومات منها خاصة لاشي عالى المقر وقال الولي قطع فلان يده اليمنى عمداً وفلان يده اليسرى عمداً وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمداً ولا ادري من قطع اليمنى الا اني اعلم ان اليمنى قطعت عمداً ومات منها فلا تود عليه وعليه نصف الدية استحساناً والقياس ان لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط * الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه للاب ان يصلح فيمدون النفس واختلفت الروايات في الصلح عن النفس كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اصطلم القاتل واولياء القتل على مال سنط القصاص ووجب المال قليلاً كان او كثيراً وان لم يذكر او حالاً ولا مؤجلاً فهو حال كذا في الهداية * ولو كان القتل خطأ فقال صالحك عالى الف دينار وعلى عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك اجل فان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من انواع الدية فانه يكون مؤجلاً كذا في الظهيرية * وان كان القاتل حراً وعبد افامر الحر ومولى العبد رجلاً بان يصلح عن دمهما على الف ففعل فالالف على الحر وعلى المولى نصفان كذا في الهداية * ثم اُصلح في فصل الخطأ ان كان بعد القضاء بنوع من انواع الدية اربع تراضيهما على ذلك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به او وقع التراضي عليه وكان الصلح على اكر من الدية لا يجوز وان وقع على اقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسبته كان او يدايد وان اصطالحا على خلاف جنس المتضي به وقد صالحه على اكثره داقضي به فانه يجوز الا انه اذا كان المتضي به

هذا اصطلاح على دنانير اكثر منه انما يجوز اذا كان يدايد وان كان المصالح
 من او بعد ان كان دينه على غيره * ان لم يقبض في المجلس
 والى كان صالحه على اقل من الف دينار او على اقل من مائة من الابل فانه
 فانه لا يجوز نسيئة * وان كان المقتضي به نراهم والمصالح على العرض
 ان كان نسيئة لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس او لم يقبض هذا ان كان
 اذا اصطلاح القضاء والرضاء فاما اذا اصطلاح قبل القضاء والرضاء ان اصطلاح على مال
 في الدية ان كان المصالح عليه اكثر من الدية فانه لا يجوز وان كان يدايد وان وقع الصلح على
 اقل من عشرة آلاف درهم او على اقل من الف دينار او على اقل من مائة من الابل فانه
 يجوز نسيئة كان او يدايد وان وقع الصلح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسيئة
 لا يجوز وان كان مينا جازا كذا في المحيط * رجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل عن
 جميع الدم على خمسين الفاجاز الصلح في نصيبه بخمس وعشرين وللآخر نصف الدية خمسة
 آلاف وروي عن ابي حنيفة رح ان الصلح على اكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما
 نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية * ومن عصا من ورثة
 المفتول عن القصاص رجل او امرأة او ام او جدة او من سواهن من النساء او كان المفتول امرأة
 فعفا زوجها عن القاتل فلا سبيل الى القصاص كذا في السراج الوهاج * ان صالح احدا الشركاء من
 نصيبه على عوض او عفا سقط حق الباقي من القصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي
 شيء من المال واذا كان القصاص بين رجلين فعفا احدهما فلا آخر نصف الدية في مال القاتل
 في ثلث سنين كذا في الكافي * ولو عفا احدا الوليين وعلم الآخر ان القتل حرام عليه فقتل فعليه
 القصاص وله نصف الدية في مال القاتل وان لم يعلم بالحرمة فعليه الدية في ماله عام بالعوا ولم يعلم
 كذا في محيط السرخسي * رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعفا الولي عن القصاص في احدهما
 لبس له ان يقتله بالآخر كذا في الجوهرة النيرة * ان عفا الولي عن احدهما يقتل الآخر كذا
 في محيط السرخسي * اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما ولي فعفا ولي احدهما
 المفتولين عن القاتل فلولي الآخر ان يقتله كذا في السراج الوهاج * ولو عفا الولي قبل موت
 المجرور جاز استحسانا وبقتل فياسا ولو طوع الولي بداسا لم يضمن دية يده عند

أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في رجل قتل رجلاً بغير حق فماتت يده
 على القاتل فماتت يده على القاتل فماتت يده على القاتل فماتت يده على القاتل
 أما مورثه لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويرجع بذلك على الأمر كذا في
 الولي أو الوصي من دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي * رجل قتل رجلاً
 المقتول بينة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القاتل بينة أن له ابناً فأن العاصي لا يقضي بينة
 الأخ ويتأخر في ذلك وإن أقام القاتل بينة أن له ابناً ورثته قد صالحه على الدية وقبضها منه وأقام
 بينة أن الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فإن جاء الابن بعد ذلك والسكر العفو والصلح كلف
 القاتل أن يعيد البينة على الابن ولا يقضي على الابن بالبينة التي أقامها القاتل على الأخ ولو كان
 للمقتول أخوان وأقام القاتل البينة على أحدهما أن الأخ الغائب صالحه على خمسة آلاف
 جاز ذلك فإن حضر الغائب وأكر الصالح لا يكلف القاتل بأقامة البينة وإذالم بكلف القاتل إعادة
 البينة هنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى فاضل خان * وإذا كان للدم
 وإن أحدهما غائب فادعى القاتل أن الغائب عفا عنه وأقام البينة على ذلك فأنى قبله وأجيز
 العفو عن الغائب وإذا قضى بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه وإذا ادعى عفو الغائب
 ولم تكن له يد فإراد أن يستحلف الحاضر فإنه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف وإذا قدم فحلف
 اقتصر منه كذا في المبسوط * ولو قال القاتل لي البينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فإنه يؤجل
 ثلثة أيام ولا يستوفي منه القصاص للحال هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وذكر شيخ الإمام شمس
 الأئمة الحارثي رحمه الله في دعوى العفو بوجهه بقدر ما يري قال وما ذكر في الكتاب
 أن العاصي يؤجله ثلثة أيام ليس بتقدير لازم فإن قال بعد ثلثة أيام شهودي غيب أو قال من
 الابتداء شهودي غيب فالقياس أن يستوفي منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفي
 من القصاص إلا أن يقع في عام العاصي أنه لو كان بينة لأقامها هكذا في المحيط * إن شهد
 أحدهما على صاحبه أنه عفا وهو على خمسة أوجه إما أن صدقه صاحبه والدال جديماً أو كذبه
 أو كذبه صاحبه وصدقه القاتل أو عاين عكسه أو سكتا جميعاً فالعفو وانفع في الفصل كلها
 وأما الدية أن تصادقوا للشاهد نصف الدية وإن كذبه فلا شيء للساهد ويجب للساكت نصف
 الدية وإن كذبه صاحبه وصدقه القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي * وإن كذب القاتل

الدية في شهادة واحدة وصدقة المشهود عليه في شهادته فالفقير واقع وهل يجب على القتلى
 من الدية القياس ان لا يجب في الدية نصف الدية في ماله وبه أخذ
 علما ونا الثلاثة وان لم يصدق في الدية في الدية في الدية بل سكتا الجواب
 فيه الجواب فيما لو كذبوا في الدية في الدية ولو شهد كل واحد منهما على نفسه بالعفو فلا يخلو
 اما ان يشهدا معا او متعاقبان شهدا معا ان كذبهما القاتل بطل حقهما وكذلك ان يشهدا معا
 القاتل معا وان صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق احدهما وكذب الآخر فلهما
 للدي صدقة نصف الدية واما اذا شهدا متعاقبان كذبهما القاتل فلا شهد آخر نصف الدية
 ولا شيء للاول وكذلك ان صدقهما معا فلا شيء للاول وللثاني نصف الدية وان صدقهما متعاقبا
 فعليه دية كاملة لهما وان صدق احدهما ان صدق الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق
 الثاني وكذب الاول فالثاني نصف الدية ولا شيء للاول كذا في محيط السرخسي * ان كان الدم
 بين الثلاثة فشهد اثنان منها على الآخرانه قد عفا فهذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يصدقهما
 القاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العافي وانقلب نصيب الساهدين والاولان
 كذبا فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهود عايه مالا وان صدقهما المشهود عليه وحده
 غرم القاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذلك للشاهدين وان صدقهما القاتل
 وحده غرم القاتل الدية بينهم اثلاثا كذا في المحيط * ولو شهدا على بعضهم اذ عنا من حصته
 من الدية في القتل الخطاء فشهادتهما جائزة اذا لم يقبض الساهدان نصيبهما من الدية كذا
 في محيط السرخسي * قوم اجتمعوا على كلب عقور فرموه بالبال فاخطأ نبل فاصاب جارية
 صغيرة فماتت وشهد قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلان رماه فصالح الاب صاحب السهم
 على كرم ثم طلب المصالح رب الصلح ان كان يعلم ان المصالح هو الجراح وان الصبية ماتت
 من تلك الجراحة فالصالح جائز وان لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصلح باطل وان كان
 بهلم ان صاحب السهم هو رماه فاستبيله ابوها ولطمها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت
 او من الرمية فان كان صالح الاب باذن سائر الورثة جازا البذل لسائر الورثة ولا ميراث للاب
 وان صالح بغير اذنهم فهو باطل كذا في الظهيرية * العفو لا يخلوا ان كان عن العمد او عن الخطاء
 وكل وجه لا يخلوا ان كان من الجنابة او من الشجة وما يحدث منها او عن القطع وما يحدث

منه او من القطع او من الشجة وما يحدث منه او الشجة وما يحدث منها ببرأ من
الجنابة او من القطع او من الشجة لا يكون مفوا عن السراية ولومات يجب الدية
استحسانا عند ابي حنيفة رح وعند هابرا عن السراية فاما اذا كان خطأ فعفا عن الجنابة
ثم سري ومات كان على هذا الخلاف وان عفا عن القطع وما يحدث منه او عن الجنابة
العفو عن الكل كما في العمدة الا ان في العمدة يعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من الثلث
ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي * امرأة قطعت يد رجل فتزوجها الرجل على
ذلك فان كان النطق عمدا وقد تزوجها على القطع فان برأ من ذلك صححت التسمية
وصار ارش يده مهرأ لها عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها لو مات عنها سلم لها
جميع الارش وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك العان وخمسائة وردت على
الزوج العين وخمسائة وان مات من ذلك فالتسمية باطله عندهم جميعا ولها مهر مثلها فان
طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة ثم النياس ان يجب عليها القصاص في قول ابي حنيفة رح
وفي الاستحسان لا يجب القصاص وانما تجب الدية في مالها وان تزوجها على الجنابة او على
القطع وما يحدث منه ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر بها عندهم جميعا وسلم لها ذلك
وان كان اكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط
القصاص مجانا بغير شيء وان كانت الجنابة خطأ وقد تزوجها على القطع ان برأ من ذلك
صار ارش يده مهرأ لها وان دخل بها او مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة
وان اطلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذاك العان وخدسمائة وتودي العاقلة
العين وخمسائة الى زوجها فاما اذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول ابي حنيفة رح
وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلة الدية الزوج وعند هابرا تصح التسمية وتصير دية الزوج مهرأ لها
وان تزوجها على القطع وما يحدث منه او على الجنابة خطأ ان برأ من ذلك صار ارش يده مهر
لها ويسقط ذلك عن عاقلة وان مات من ذلك فان الدية تصير مهرأ لها ونسقط عن العاقلة ثم
ينظر الى مهر مثلها والى الدية فان كان مهرها مثل الدية لا شك ان الكل يسامها سواء
تزوجها

على الرامي كذا في الرمي ولو رمى عبد فاصاب به رجل فمات عليه
 جرمه كذا في الرمي ولو رمى عبد فاصاب به رجل فمات عليه
 فمات عليه الرامي قيمته للمولى عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم
 اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع احد الشهود حالة الرمي قبل الاصابة
 الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين * واذا رمى المجوسي عبدا ثم وقع الرمية
 بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو مسام ثم تمجس والعياذ بالله اكل كذا في الهداية * ولو رمى المحرم
 صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه كذا في الكافي *
 الباب الثامن في الديات الدية المال الذي هو بدل النفس والارض اسم للواجب بالجنایة على
 مادون النفس كذا في الكافي * ثم الدية تجب في قتل الخطاء وما جرى مجراه وفي شبه العمد
 وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات كلها على العاقل الا في قتل الاب ابنه عمدا
 فالها في ماله في ثلث سنين ولا تجب على العاقل كذا في الجوهرة النيرة * وكل عمد سفط القصاص
 فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارض وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير ان الاول في ثلث
 سنين والباقي يجب حالا كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القتل يقضى من ثلثة اشياء
 في قول ابي حنيفة رحم من الابل والذهب والفضة كذا في شرح الطحاوي * قال ابو حنيفة رحم
 من الابل مائة ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدى اي نوع
 شاء كذا في محيط السرخسي * ونالا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم العاشاة ومن الحلل مائتا حلة
 كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من اسنان مختلفة فمضى الخطاء
 المحض تحب المائة اخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون
 حقة وعشرون جذعة وفي شبه العدد تجب المائة اربعا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم خمسة
 وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة وخمسة وعشرون جذعة كذا
 في المحيط * ودية المسلم والذمي والمستأمن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة في نفسها ومادونها
 نصف دية الرجل وان كانت جنایة ليس لها ارض متدرة والواجب فيها حكمة عدل اخلاف
 لمشاخ فيه قبل يستوى الرجل والمرأة فيه وقيل ينصف كذا في محيط السرخسي * ان كان النمل
 خطاء فان كان الشريك الكبير ابا كان له ان يستوفي جميع الدية حصته نسيه بحكم المالك وحده

الصغير حكم الولاية وان كان الشريك الكبير اخا واما ولم يكن وصيالا غير يستوفي حصته
 ولا يستوفي حصة الصغير كذا في المحيط * ونبت تجب فيه الدية كاملة
 الرجل والمرأة والصغير والكبير في الدية جال الجاني على رجل سنة فان اجل
 سنة ومات المجني عليه في السنة والشعر لم ينبت لاشي على الجاني في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي
 قول أبي يوسف رحمه الله تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي الحاجبين اذا حلقهما على وجه
 افسد المنبت او تنف فافسد المنبت تجب فيهما الدية وفي احدهما نصف الدية كذا في المبسوط *
 وفي تبين من الاهداب نصف الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كلها الدية الكاملة كذا في المحيط *
 واذا حلق لحية رجل ولم ينبت مكانها اخرى ففيها كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى العمد
 والخطاء في حلق شعر الرأس واللحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض
 اصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرجسي * ولو حاق نصف
 اللحية يجب نصف الدية اذا علم انه نصف وان لم يعلم ان العائت كم هو تجب حكومة للعدل وفي
 فتاوى الفضلي اذا تنف بعض لحية رجل تقسم الدية على ما ذهب وعلى ما بقي فتجب على
 الجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة * وتكلموا في لحية الكوسج والاصح في ذلك ما فصله
 ابو جعفر الهندي رحمه الله ان كان النابت على ذقنه شعرات معدودة فابس في حاق ذلك شيء
 وان كان اكثر من ذلك وكان على الذقن والخذ جمعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل
 وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان نبت حتى استوى كما كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدب
 على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه ايض لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر
 في غير رواية الاصول وقال على قول أبي حنيفة رحمه الله ان كان حرا فلا شيء عليه وان كان عبدا فحكومة
 عدل وقال ابو يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله فيهما حكومة عدل كذا في المحيط * والغني ابو الهيثم رحمه الله كان
 يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الائمة الحواشي عن أبي يوسف رحمه الله ومحمد رحمه الله
 في هذه المسئلة تعد بر حكومة العدل في الحران يقوم ايض اللحية لو كان عبدا واسود اللحية
 فيلزمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط * وان حاق لحية انسان فنبت بعضه اذون البمض
 ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى فاضل خان * وفي اجناس الناطفي اذا قطع صغيرة امرأتها امرأة
 غيره ينبغي ان لا يجب شيء في المال وذكر ابن رستم عن محمد رحمه الله فبمن قطع قرون امرأة او

حلق شعر رأس جارية وذلك ينتقصها قال لا شيء عليه الا أنه يؤدب كذا في الظهيرية * وإذا
جَبَّ رجلًا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لاجل اللحية كذا في المحيط * ولو حلق الشارب
فلم ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيهان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي *
وفي جنایات الحسن وإذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية
كذا في المحيط * وذكر في الهاروني لو حلق رأس رجل فقال كان اصلع فلم ينبت عليه من الدية
يقدر ما زعم الحائق انه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوسجالم يكن
في عارضه شعرو كذلك في الحاجيين والاشفكار كان القول قوله مع يمينه الا ان يقيم المجني عليه البينة انه
كان صحيحا كذا في محيط السرخسي * وفي الاذنين الشاخصتين في الخطاء الدية كدلا وفي احدهما
نصف الدية وإذا بست الاذن وانخسفت ففيهما حكومة عدل كذا في المحيط * وإذا ضرب
اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفه ذهاب سمعه ان يطلب غفلة فينادي
فان اجاب عام ان سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية * وفي العينين اذا قُتِلتا خطاء كمال الدية
وفي احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تغتال ولكنها انخسفت او ذهب بصرها وهي قائمة
بجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في احدهما كذا في الذخيرة * وفي عين الاور
نصف الدية كذا في الظهيرية * ولو قطع الجفون باهدا بها ففيه دية واحدة كذا في الهداية *
وفي قطع الجفون التي لا شعير عابها حكومة عدل وان كان الجاني على الاهدا بواحدة وعلى
الجهنم احدا كان على الذي حنى على الاهدا بتمام الدية وعلى الذي حنى على الجفون
حكومة عدل كذا في المحيط * وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهي ما لان
من الانف وان قطع نصف الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيهان *
في المنتفخ اذا جنى عليه فصار لا تنفس من انفه ولكن يتنفس من فمه فعليه حكومة عدل كذا
في الذخيرة * وفي شرح الطحاوي اذا قطع المارن ثم الانف فان كان قبل البرأ تجب دية واحدة *
وان كان بعد البرأ تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباني كذا في المحيط * وفي الاصل
اذا كسر انف انسان ففيه حكومة عدل كذا في الذخيرة * ضرب انف رجل فامسحدهم رأسا
طبيعة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا في نوادر ابن رستم عن محمد بن روح * وذكر في جنایات
ابن سلبان

ابني سليمان اذا اقر الضارب بذهاب الشم فيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القديري وبه يفتى
 ثم طريق معرفة ذهاب الشم ان يختبر بالروائح الكريهة كذا في الظهيرية * وفي الشنئين كمال
 الية وفي احدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط * وفي اذن الصغير
 وانه دية كاملة كذا في السراج الوهاج * ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويسنوي في ذلك
 الاثني عشر والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا في المبسوط * وليس في نفس الآدمي شيء
 من الاعضاء يزداد ارشه على دية النفس الا الاسنان كذا في خزائن المفتين * حتى لو كانت ثمانية
 وعشرين فعليه اربعة عشر الفا وان كانت ثلثين فخمسة عشر الفا كذا في الظهيرية * وان كانت
 اثنتين وثلثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلثة اخماس دية يؤدى ذلك في ثلث
 سنين في السنة الاولى ستة آلاف درهم وستمائة وستة وستين وثلثين وفي السنة البانية ستة آلاف درهم
 وثلثمائة وثلثة وثلثين وثلثة في البالية ثلثة آلاف درهم ذكره على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط *
 ومن قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش هذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
 ومحمد رح عليه الارش كملا كذا في الجوهرة النيرة * وان نبئت الاخرى سوداء بقي الارش على حاله
 كذا في المحيط * ولو قلع سن غيره فردها صاحبها مكانها ونبت عليه اللحم فعلى التال كمال الارش
 كذا في الكافي * لو ضرب سن اسنان فتحرك فابل فان اخضر او احمر تجب دية السن خمسمائة
 وان اصفر اختلف المسائل فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب دية السن اذا فاتت
 منفعة المضغ وان لم تمت الا انه من الاسنان التي ترمى حتى فات جماله فكذلك فان لم يكن
 واحد منهما ففيه روابان والصحيح ان لا يجب شيء كذا في فتاوي فاضيل خان * فان قال الضارب
 اما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذب المضروب بالقول فول المضروب مع بمنه
 الا ان يقيم الضارب البيعة على ما ادعى كذا في المبسوط * وفي سن المملوك اذا اصفر تجب حكومة
 العدل في قول ابي حنيفة رح وتال صاحبها في الامتناع تجب حكومة العدل حرا كان او مملوكا
 واذا ضرب سن رجل فاسود السن بضره ثم جاء آخر وزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني
 حكومة عدل كذا في المحيط * وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية
 ولم يدرك على الكلام ببعض الحروف فيل يقسم على عدد الحروف وابل على عدد حروف بتعلق
 بالالوان وابل ان قدر على اداء اكبر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان عجز عن اداء الاكبر

يجب كل الدية كذا في الكافي * قالوا الاول اصح كذا في المحيط * والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي * واذا ادعى المجني عليه ذهاب الكلام يستغفل عنه حتى يسمع كلامه او لا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط * ولو قطع لسان صبي ان استهل تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وفي اللحيين كمال الدية وفي احدهما نصفها كذا في المحيط * وفي اليدين اذا قطعنا خطاء كمال الدية وفي احدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين اكثر بطشاً من الشمال كذا في الذخيرة * والا صل في الاطراف انه اذا فوت جنس المنفعة على الكمال او ازال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية * وفي يد الخنثى مافي يد المرأة عند ابي حنيفة رح وعندها نصف مافي يد الرجل ونصف مافي يد المرأة كذا في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشر الدية والاصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلث مفصل ففي احدها ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احدهما نصف دية الاصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة * وفي اليد السلاء حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع او مع كل الاصابع اجمعوا على انه لو قطعه والاصابع كلها قائمة في الكف ان الكف يجعل تابعا للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء واجمعوا انه لو كان في الكف ثلث اصابع انه يجب ارش الاصابع ثلثة آلاف درهم او ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء واما اذا كان على الكف اصبعان او اصبع واحدة او مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رح يجعل الكف تبعا والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل ساعه يدرجل فسلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزائن المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فسل ما بقى من الاصبع او اليد كلها الا قصاص عايه في شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزند اذا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي البدن اذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكومة عدل في يمين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بدد بد اليد حكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * قال محمد رح في الجامع

رجل قطع يميني رجلين فقطع احدهما ابهام القاطع وقطع اجنبي آخر الا صابع البواقي ثم ان
المقطوعة يده الذي لم يقطع اصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا
فالقاضي يقضي على القاطع اليدين بدية بدواحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي
التصاص اخماسا ويغرم الاجنبى لقاطع اليدين اربعة آلاف درهم وان اجتمع المقطوعة ايديهما
على قطع الكف ثم اخذ دية اليد قسمت بينهما اخماسا ثلثة اخماسها للذي لم يقطع الابهام
وخمساها للذي قطع الابهام وان بدأ الاجنبى فقطع اصبع من اصابع القاطع ثم قطع احد صاحبي
التصاص بعد ذلك اصبع من اصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبى فقطع اصبع من اصابع القاطع
ثم ان الذي لم يقطع شيئا من اصابع القاطع قطع الكف وعليه الاصبهان فان القاضي
يقضي على القاطع بدية واحدة ربعها للذي قطع الكف وثلثة ارباعها للذي قطع
الاصبع فان اجتمع صاحبا التصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم
بينهما اثمانا ثلثة اثمانها لقاطع الاصبع وللآخر خمسة اثمانها كذا في المحيط * وفي الانملة حكومة
عدل والظفر ان انبت كما كان لاشي فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على
عيب فحكومة دون الاول كذا في خزائن المفتين * وفي الرجلين كمال الدية في الخطاء وفي احدهما
نصف كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذ لم يمس ولم يقعد ولم يحركهما اما اذا كان
يحركهما ففيهما دية كاه كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العرجاء حكومة عدل كذا في
فتاوى ناصيخان * واذا قطع الرجل خطاء من نصف الساق تجب الدية لاجل القدم وحكومة
العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلاشي عليه في قول
ابي حنيفة رح وعليه في قول ابي يوسف رح حكومة عدل وذكر ابو سليمان عن محمد رح
في كتاب الحج قال ابو حنيفة رح من كسر عظما من انسان يدا او رجلا او غير ذلك وبرأ وعاد كهيمته
فليس فيه عقل فان كان نقص او غم ففيه من عقله بحساب ما نقص عندا كذا في المحيط * وفي الضلع
حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي ندي الرجل حكومة وفي حلمته حكومة
دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي احدى ندي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط *
وفي ندي المرأة الدية وكذا في حلمتي نديها وحدها وفي احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب
الظاهرة وجوب التصاص في ندي المرأة اذا قطعت عمدا والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا

في الظهيرة * وفي نديي الخشبي عند أبي حنيفة رَح ما في نديي المرأة وهذا نصف ما في نديي الرجل ونصف ما في نديي المرأة كذا في السراج الوهاج * وأن ضرب على الظهر ففات منفعة الجماع أو صار أحدب نجب دية النفس كذا في فتاوى قاضخان * وإن لم يجد به ولم يمنع من الجماع فإن بقي للجراحة أثر فيه حكومة عدل كذا في المحيط * وإن لم يكن فيه أثر انصرب فلا شيء وقالوا أجره الطبيب كذا في خزائن المفتين * وصدر المرأة إذا كسر وانقطع الماء ففيه الدية كذا في الذخيرة * وفي الذكر كمال الدية وفي ذكر الخصي حكومة عدل عندنا سواء كان يتحرك أو لا يتحرك ويتدر الخصي على الجماع أو لا يتدر وهو الحكم في ذكر العنين وأما ذكر الشيخ الكبير إن كان لا يتدر على الوطئ فالجواب فيه كالجواب في ذكر الخصي وذكر العنين كذا في الذخيرة * وإذا طع الحشفة نجب كمال الدية فإن جاء وقطع ما بقي من الذكر فإن كان قبل تخلل البرأ تجب دية واحدة ويجعل كأنه قطع الذكر مرة واحدة وإن تخلل بينهما برأ نجب كمال الدية في الحشفة وحكومة العدل في الباني كذا في الظهيرة * وفي الأنثيين كمال الدية كذا في المحيط * وإذا قطع الذكر والأنثيين من الرجل الصحيح خطأ أن بدأ بقطع الذكر ففيه ديتان ولو بدأ بالأنثيين ثم بالذكر ففي الأنثيين الدية كاملة وفي الذكر حكومة عدل وإن قطعها من جانب الفخذ معاً عليه ديتان كذا في الذخيرة * ولو قطع أحدهما أنثيين فادفع له دية الدية ولا يعام ذلك إلا بان بقر الجاني به كذا في خزائن المفتين * وفي الإلثيين إذا طعنا خطأ كمال الدية وفي أحدهما نصف الدية كذا في المحيط * ولا يطعن بطه برمح نصار بحال لا تستسك أطعام فبه الدية كذا في الخلاصة * ولو طعن برمح أو غيره في الدبر فلا يستسك الطعام في جوفه فحايه دية كاهله وكذلك لو ضره نساس ببوله لا يستسك البول بها الدية كذا في فتاوى قاضخان * ولو طعن رجلاً امرأة وصار بحال لا تستسك البول فبه الدية كذا في الخلاصة * وإذا قطع نرج امرأة وصار بحال لا يستسك وناعها فبه الدية كذا في خزائن المفتين * وإذا ضربت امرأة بصارت مستسكة بظرح ولا رأى رأت إلا دخل بالدية وفيه نساس البول نجب إن بظرح ولا بصا بخلاف مسألة الطعن في البطن كذا في المحيط * في المنزوات : وإن أفضى امرأة فلا تستسك البول فبه الدية وإن كان تستسك فبه حائمه بجواب نبيها * الدية كذا في فتاوى قاضخان * رجل جامع مع رجل لا جماع ما أجمعت أن ينفرت أجرة

تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة *
عن ابن رستم عن محمد بن روح رجل جامع امرأته ومنهاتها تجماع فماتت عن ذلك فلا شيء عليه
وقال ابو يوسف رحمه الله اذا جامع امرأته فذهب منها عين او افضاها او ماتت فهو ضامن قال محمد بن روح
يضمن في هذا كله الا الافضاء والقتل من الجماع قال وهو قول ابي حنيفة رحمه الله وفيما حكاه هشام
عن محمد بن روح انه قال ايضا وهو قول ابي يوسف رحمه الله كذا في الذخيرة * من الفقيه ابي نصر الدبوسي
اذا دفع اجنبية فسقطت وزهبت عذرتها فعلى الدافع مهر مثلها والتعزير ومن ابي حفص ان
عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية * ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهب عذرتها ثم
طلتها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهب عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها
مهران كذا في المحيط * فصل في الشجاج موضع الشجة الرأس والوجه الى
الذقن وتحت الذقن ليس موضع الشجة كذا في خزائن المفتين * واللحم من الوجه عندنا
هكذا في الهداية * الشجاج عشرة الخارصة وهي التي تخرص الجلد اي تخرشه ولا تخرج الدم
والدامعة وهي التي تظهر الدم لا تسيل كالدمع في العين والدامعة وهي التي تسيل الدم
والباضعة وهي التي تبضع الجلد اي تنطعه والمنلحة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق
وهي التي تصل الى السمحاق وهي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموصحة وهي التي
توضع العظم اي تبنيه بالهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنثلة وهي التي تنزل العظم بعد
الكسار اي تحوله والامة وهي التي تصل الى ام الرأس وهو الذي فيه الدماغ كذا في الهداية *
ثم الجائنة التي تخرق الجلدة وتصل الى الدماغ ولم يذكرها محمد بن روح لان الانسان
لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي * ولا قصاص في غير الموضحة وهذا رواية الحسن عن
ابي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموضحة ذكره محمد بن روح في الاصل
وهو الاصح كذا في النبين * وبه اخذ عامة المذاهب كذا في المحيط * وفي الموضحة القصاص ان كان
عمدا كذا في التبيين * وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالهائمتة والمنغاة
كذا في الجوهرة البيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج انه لا يجب القصاص فحكمها عمدا وحكم الخطاء
سواء فوجب فيها اذا كانت عمدا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموضحة ان كانت
خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامة

ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية بان نفذت فهما جائفتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية *

وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها انرا لا يجب شيء الا عند محمد رَح فانه قال يجب مقدار ما انفق الى ان يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * شجر رجلا منقولة فبرأت وبقي شيء من الثرها بعد البرأ وان قل فعليه ارش المنقلة لان الارش اذا وجب لا يسقط الا اذا رال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه يفتى كذا في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة من الشجاج اليست اذا كانت خطأ حكومة العدل هكذا في المحيط * واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيمتين فان كان نصف عشر القيمة ليجب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر ليجب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولا يكون الامة الا في الرأس او في الوجه في الموضع الذي تخص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن رجلا في اذنه فخرج من الاخرى قال محمد رَح فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من العم الى الدماغ قال محمد رَح فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولوروى الزجج او السهم في مينه وانفذها في قفاه ففي عينه نصف الدية وفي الباقي حكومة عدل وان اصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنها الى ان تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى العرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والجراحات التي في غير الرأس والوجه ردها حكومة اذا اوصحت العظم او كسرت اذ بقي لها انروا لم يبق للجراحة انرفعند ابي حنيفة وابي يوسف رَح لا شيء عليه وعند محمد رَح يارزه قيمة ما انفق عليه الى ان يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ا يصل الى الخوف من الطن او الظهر او الصدر او ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه السراب كان مدطرا فذلك كله حادثة ومافوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في البدن والرجلين والعذواهم والرأس جائفة وان كانت الجراحات بين الاثنين والذكر حتى يصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص الشجة يسوي على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس اية مؤخرة او مسلة او جنبه يمين مثل ذلك في الساج في ذلك الموضع بالرأس ولو مسحه وصححه باخذت ما بين راي الشحوج من ان تأخذ ما بين قرني الشاج خير المسجوج ان شاء اقتص وبدأ من راي حانب سا حسمه ولا يجر

طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء اخذ الارش وان كانت اخذت ما بين قرني الشاج
ايضا ويفضل فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول
رأس المشجوج وهي تأخذ من جبهة الشاج الى قفاه فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص الى مثل
موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جبهة المشجوج الى قفاه ولم يبلغ من الشاج الا
الى نصف ذلك فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من اي
الجانبيين كذا في الذخيرة والمحيط * شجرة مشرين موضحة ان لم يتخلل البرأ تجب دية كاملة
في ثلث سنين وان نخل البرأ يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المنفقات *
ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر جميع رأسه فلم ينبت دخل ارش الموضحة في الدية
ولم يدخل ارش الموضحة في غير هذين وان تنافر بعض الشعر او شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة
ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسه اما اذا نبت ورجع كما كان لا يلزمه شيء هكذا
في الجوهرة النيرة * ولر شج رجلا في حاجبه موضحة خطأ وسقط فلم ينبت كان عليه نصف الدية
ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه
ارش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وعن ابي يوسف رح ان الشجة
تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في الهداية * ومن شج رجلا موضحة
عهد اذ هبت عينا فلا قصاص في شيء منه عند ابي حنيفة رح وتجب الدية فيهما وقال في الموضحة
النصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رح انه يجب القصاص في الموضحة
والعينين كذا في الكافي * رجل اصلع ذهب شعرة من كبر فشجته موضحة انسان متعمدا قال محمد رح
لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج
ايضا اصاع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي * وفي واقعات الناطفي موضحة الاصلح
انتص من موضحة غيره فكان الارش انتص ايضا وفي الهاشمة يستوبان وفي المنتقى شج رجلا اصلع
موضحة خطأ فعليه للشجة ارش دون الموضحة في ماله وان شجته هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمة
عالي عاقلته كذا في المحيط * الباب التاسع في الامر بالجنائيات ومساءل الصبيان وما يناسبها رجل
امر غيره بان يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا يلزمه الدية في اصح الروايتين عن ابي حنيفة رح
وهو قول ابي يوسف ومحمد رح ولو اذره ان يقطع يده او يفتأ عينه ففعل فلا صمان في الوجهين

كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدي علي ان تعطيني هذا الثوب وهذه الدراهم ففعل لا نصاص عليه وعليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط * ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا خراقتل ابني او اقطع يدي ابني وهو صغير يجب عليه القصاص ومن ابني حنيفه رح انه قال استحسن في ذلك واغرمه الدية ولو قال اقتل عبدي او اقطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الوقعات الحسامية * ولو قال اقتل اخي فقتله والآمر وارثه قال ابو حنيفة رح استحسن ان آخذ الدية من القاتل ولو امره ان يشجه فشيء فلا شيء عليه فان مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية * لو قال الرجل اقتل ابني فقتله فعلى القاتل الدية لابنه ولو قال اقطع يدي قطعته فعليه القصاص كذا في الوقعات الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لا خراج علي فرماه بحجر فجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى جانبا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانبا فعليه الدية ولو قال اخرج علي فقتله بالسيف لم اقتص منه وجعلت عليه الدية في ماله كذا في المحيط * ولو امر صبي صبيا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع على عاقلة الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المأمور عبد ارجع مولى العبد بما دفع على الآمر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل امر صبيا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي ويرجع عاقلته على عاقلة الآمر كذا في خزائن المفتين * وان كان المأمور عبدا محجورا صغيرا او كبيرا يخبر مولاة بين الدفع والفداء واياما اخذ رجع بالانل على الآمر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو امر بالغ بالغ بذلك كان الضمان على الباتل ولا شيء على الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل امر صبيا بقتل دابة انسان او بخرق ثوبه او باكل طعامه ففعل فضمنه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الآمر ولو امر الصبي بالعبد انك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبدا مأذونا امر صبيا بتخريق ثوب انسان او ارسل صبيا في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رح يضمن الآمر ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * عبد مأذون صغير او كبير امر عبدا محجورا او مأذونا صغيرا او كبيرا بقتل

رجل فقتله وخير المولى بين الدفع والفداء رجع بالاقل في رقبته الآمر كذا في المحيط * وإن كان
الآمر عبداً محجوراً والمأمر كذلك واختار مولى القاتل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى
الآمر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الآمر صغيراً هنا لا يؤخذ بعد العتق أيضاً
وإن كان المأمر حراً صغيراً والآمر عبداً محجوراً تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون
على مولى العبد في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات للعتابي * مكاتب صغير
أو كبير امر عبداً محجوراً أو مأذوناً صغيراً أو كبيراً بقتل رجل وقتل ودفعه مولاة أو فداءه يرجع على
المكاتب بقيمة العبد الآ أن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فحينئذ يرجع بعشرة آلاف
درهم الآ عشرة فإن عجز المكاتب كان لمولى القاتل أن ينزع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وإن اعتق
بعد ما عجز أو قبل العجز فإن شاء مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقل من قيمة عبده ومن قيمة
المعتق وإن شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط * وإن كان الآمر مكاتباً صغيراً أو كبيراً
والمأمر صبي حر تجب الدية على عاقلة الصبي ويرجع عاقلته على المكاتب بالاقل من قيمته
ومن الدية لأن هذا حكم جنائية المكاتب كذا في شرح الزيادات للعتابي * فإن عجز المكاتب
ورُدَّ في الرق كان عجز قبل أن يتضي الناضي بقيمته للعاقلة بطل حق العاقلة عن المكاتب
وإن كان عجز بعد ما قضى الناضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الأداء فعلى قول أبي حنيفة ر -
بطل حقهم عنه في الحال وتأخر إلى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا
في المحيط * وإن عجز بعد القضاء وأدى شيئاً من ذلك فما أدى يسام لعاقلة القاتل وما لم يؤدِّ
بطل عند أبي حنيفة رح وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من دينهم الآ أن يفديهم المولى كذا
في شرح الزيادات للعتابي * فإن اعتقه المولى بعد العجز وبعد ما قضى الناضي عليه بالقيمة
فعاقلة القاتل بالخيار أن شاء أو اضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالباقي على المعتق وإن شاءوا
ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضمنوا المولى أو العبد قولهما فاما عند أبي حنيفة رح ليس لهم تضمين
المولى إذا أس لهم تضمين العبد الحال فالقوله ما اعتق عبداً مد يونا فلهذا لا يضمن ولولم يعجز
ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء الناضي عليه بالقيمة أو بعد القضاء فعاقلة يرجعون عليه بالقيمة
حالة الآ أنهم يرجعون بحسب أدائهم وهم يؤدّون في ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون
في السنة الأولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بناتٍ أخرى وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط *

وَأَنْ كَانَ الْأَمْرُ أَلَمًا مَوْمَكَاتَيْنِ يُجِبُّ الضَّمَانُ عَلَى الْقَاتِلِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْآمِرِ كَذَا فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِلْعَتَابِيِّ * رَجُلٌ أَمَرَ آخَرَ أَنْ يَضْرِبَ عَبْدَهُ سَوْطًا فَضَرَبَهُ سَوْطًا وَشَجَّهَ مَوْضِعَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ بَطُلَ نَصْفُ الْجَنَائَةِ فِي النَّفْسِ وَيَأْزِمُ الْجَانِي النِّصْفَ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الْجَمَاعَةِ الْكَبِيرَةِ * رَجُلٌ لَهُ عَبْدَانِ مَرَّ جُلَا أَنْ يَضْرِبَهُ سَوْطًا فَضَرَبَهُ سَوْطَيْنِ وَضَرَبَهُ الْمَوْلَى سَوْطًا ثُمَّ ضَرَبَهُ أَجْنَبِيٌّ سَوْطًا آخَرَ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَعَلَى عَاقِلَةِ الْمَأْمُورِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا وَسَدَسُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا أَرْبَعَةَ اسْوَاتٍ وَعَلَى عَاقِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ أَرْشُ السَّوْطِ الرَّابِعِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ وَثَلَاثُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا بِأَرْبَعَةِ اسْوَاتٍ وَيَبْطُلُ مَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ ضَرَبَهُ ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ وَالْمُسْتَلْتَمَةُ بِحَالِهَا فَهُوَ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَأْمُورِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَعَلَى الْأَجْنَبِيِّ أَرْشُ السَّوْطِ الْخَامِسِ مَضْرُوبًا بِأَرْبَعَةِ اسْوَاتٍ وَثَلَاثُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا بِخَمْسَةِ اسْوَاتٍ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * عَبْدَانِ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ أَنْ يَضْرِبَهُ سَوْطًا فَضَرَبَهُ سَوْطًا ثُمَّ ضَرَبَهُ سَوْطًا آخَرَ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ كَانَ مَوْسِرَ الشَّرِيكِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَعَلَيْهِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ فِي مَالِهِ وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ يَسْتَوْفِي مِنْهُ الْمَعْتَقُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَحَالَ الشَّرِيكَ وَمَا بَقِيَ لَوْرَثَةِ الْعَبْدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ لَمْ يَرِثْ الْمَعْتَقُ مِنْ ذَلِكَ وَوَرَثَةُ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنْ عَصْبَةِ الْمَعْتَقِ وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَقُ مَعْسَرًا فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ بِالْمَوْلَى الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ مِنْ ذَلِكَ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَمَا بَقِيَ فَنِصْفُهُ لِلْمَوْلَى الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ وَنِصْفُهُ لِعَصْبَةِ الْمَعْتَقِ كَذَا فِي مُخْتَصَرِ الْجَمَاعَةِ * عَبْدَانِ رَجُلَيْنِ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اضْرِبْهُ سَوْطًا فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ جَرُّ ضَرَبِهِ ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَى الْمَعْتَقِ أَنْ كَانَ مَوْسِرًا لِشَّرِيكِهِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَعَلَى الضَّارِبِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوَاتٍ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ فَيَسْتَوْفِيهَا أَوْلِيَاءُ الْعَبْدِ وَيَأْخُذُ الْمَعْتَقُ مِنْ ذَلِكَ مَا غَرِمَ يَكُونُ الْبَاقِي لَوْرَثَةِ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ فَلِلْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ الْمَعْتَقُ مَعْسَرًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَعَلَى الضَّارِبِ الضَّمَانُ كَمَا وَصَفْنَا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ * إِلَّا أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ كَذَا فِي

مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين فإن بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي * وأن لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس إلى الضارب من العصابة وهذا قول أبي حنيفة راجع كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بحالها ثم ضربه الأمر سوطاً ثم ضربه الأجنبي سوطاً فمات من ذلك كله فعلى المأمر نصف ارش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمر أن كان المعتق موسراً ارش السوط الثالث مضروباً سوطين وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط وعلى الأمر ارش السوط الرابع مضروباً ثلثة أسواط وثلث قيمته مضروباً خمسة أسواط في ماله وعلى عاقلة الأجنبي ارش السوط الخامس مضروباً أربعة أسواط وثلث قيمته مضروباً خمسة أسواط ويكون ما أخذ من عاقلة الأجنبي ومن الأمر ومن المأمر للعبد ويأخذ المأمر من الأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع الأمر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصابة المولى الآمر أن لم يكن للعبد عصابة كذا في محيط السرخسي * وأن كان الأمر معسراً فعلى المأمر نصف ارش السوط الثاني في ماله وارش السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة أسواط نصف ذلك عليه ونصفه على عاقلته وعلى الأمر ما قد وصفنا إذا كان موسراً الآن ذلك على عاقلته وعلى الأجنبي ما قد وصفنا ويأخذ المأمر من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقي فهو ميراث لعصابة الموليين كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون إذا قال لرجلين اضربا مملوكي هذا مائة سوطاً فليس لأحدهما أن يضرب المائة كلها وإن ضربه أحدهما تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطاً واحداً ففي القياس يضمن ضارب الاكثرو في الاستحسان لا يضمن كذا في التاتارخانية * رجل أعطى صبياً سلاحاً ليمسكه فعطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطي ولو لم يقل له امسكه لي المختار أنه يضمن أيضاً ولو دفع السلاح إلى الصبي فقتل الصبي نفسه أو غيره لا يضمن الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة * ولم يرد بقوله عطب الصبي أن الصبي قتل نفسه فإن هناك لا ضمان على المعطي إما أراد به أنه سقط من يده على بعض بدنه وعطب به كذا في التاتارخانية * رجل قال لصبي محجوراً صعد هذه الشجرة وانقض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي وكذا لو أمره بحمل شيء أو كسر عطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض الثمار ولم يقل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف

المشائخ والصحيح انه يضمن سواء قال انقض لي الثمر او قال انقض ولم يقل لي كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانقض الثمر لتأكله انت ففعل وسقط فمات لم يضمن ولو قال حنن اكله والمسئلة بحالها ضمن كذا في المحيط * ولو امر عبد الغير بسر الحطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه كذا في الخلاصة * رجل حمل صبياً على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه بسبيل فسقط من الدابة ومات كان على عاقلة الذي حماه دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله او لا يركب وان سير الصبي الدابة فوطاً انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حماه عليها وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حماه على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة او لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً فقتله فالدية على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان المصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية مائة عاقلتهما جميعاً ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للسرخسي * ولو ان عبداً حمل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها او يفدي بها وان كان العبد مع الصبي على الدابة فسار عليها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يضربها ويستمسك عليها ثم امرة ان يسير عاقلها فوطاً انساناً فذلك في عنق العبد يدفعه به مولاه او يفديه ويرجع مولاه بالاقول من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عاقلها فسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقفة حيث اوقفها لم يصر جانياً حتى لو ضربت رجلاً بيده او رجاها او كدمته لا شيء على الصبي فيه والضمان على الذي اوقفها على عاقلة الان يكونون فيها في ملكه فحجة بذلك لاضمان عليه كذا في شرح المبسوط * رجل رأى صبياً على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل الفائل ولو قال له وقع فوق الصبي ومات يضمن الفائل دية كذا في

كذا في فتاوى قاضيخان * صبي في يدايه فجذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات
فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الاب ولوجذبا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب
كذا في الوقعات الحسامية * صبي مات في الماء وسقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ
نفسه لا شيء على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان
في حجر احدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير وعن ابي القاسم في الوالدين اذا لم يتعاهدا
الصبي حتى سقط من سطح ومات او احترق بالنار لا شيء عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار
الفقيه ابي الليث رح على انه لا كفارة عليهما ولا على احدهما الا ان يسقط من يده والفتوى على
ما اختاره ابو الليث رح كذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * الام اذا تركت
الصبي عند الاب وذهبت والصبي يقبل ندي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي ظئرا حتى مات
جوعا فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ندي غيرها وهي تعام بذلك فلاثم
عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاة عن نصير وينبغي ان تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة
الاولى كذا في المحيط * بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت الام
بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لادية على الام لكن اذا كان لها
مال يعجبني ان تعتق رقبة مؤمنة والا صامت شهرين متتابعين وتكون على تاسف وندامة
واستغفار لعل الله يعفو عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة ما مر كذا في الظهيرية *
وفي الاصل اذا غصب الرجل صبي احدا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بامر
لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان اصابته حمى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالاجماع
واما ان مات بامر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل او اصابه حجر او سقط عليه حائط وانزلت
صاعقة من السماء فاصابته فقتلته او نهشته حية او اكله سبع او تردى من حائط او جبل فان الغاصب
يضمن في قول علماءنا الثلاثة واجمعوا على انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي
العبد يضمن مات بامر يمكن التحرز عنه او بامر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط * ولو غصب
صبيا وقربه الى المهالك فهلك كان عليه دية ان كان حرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قتل
الصبي المغصوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذاك شيء كذا في المحيط * واذا اودع
صبي عبدا فقتله فعلى عاقلته الفيمة وان اودع طعاما فاكله لم يضمن وهذا عند ابي حنيفة

ومحمد رح وقال ابو يوسف رح يضمن في الوجهين وعلى هذا اذا اودع العبد المحجور مالا واستهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند ابي حنيفة ومحمد رح ويؤخذ به بعد العنق وعند ابي يوسف رح يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة والبيع والتسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى يضمن غير العاقل بالاجماع وان استهلك مالا من غير ابداع ضمن كذا في الكافي * الاب اذا ضرب الابن في ادب او الوصي ضرب البتيم فمات يضمن عند ابي حنيفة رح وان ضربه المعلم ان كان بغير انهما فلا ضمان على احد زوج ضرب زوجته في ادب فماتت ضمن وعلى الاب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الوقعات الحسامية * والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير للتأديب فلا شك انها تضمن على قول ابي حنيفة رح وقد اختلف فيه المشائخ على قولهما بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعليم القرآن قال ابو حنيفة رح يضمن الوالد دية ولا يرثه قال ابو يوسف رح يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * الحجام او الفصاد او البزاع او الختان اذا حجم او فصد او بزغ او اختن باذن صاحبه فسرى الى النفس ومات لم يضمن كذا في السراجية * البزاع او الفصاد او الحجام اذا بزغ او فصد او حجم وكان باذن المولى في العبد او باذن الولي في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بخلاف كذا في المحيط * ذكر بن سداة عن محمد رح لو ان ختانا ختن صبياً مراً والده فجرت الحديدية فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا قطعت الحشفة ومات انه يجب نصف الدية رواه محمد رح ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل وذكر في الاصل انه لا يجب شيء ان مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق كذا في الذخيرة * الباب العاشر في الجنين اذا ضرب بطن امرأة حامل مسامحة او كافرة فالقت جيناً مينا حراً ذكر اركان او انسى فعلى عاقلة الغرة وهي عبداً وامراً او مرس قبسته خمسه سدانة درهم ويكون موروثاً من الولد ولو كان الضارب وارثاً لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وان التمت ميتين فغرتان كذا في خزائنة المفتين * والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي * وان خرج الجنين دون اصراره

حياتهم مات ففيه الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط * أن ألفت ميتاتهم ماتت الأم فعليه دية بقتل
الأم وغرة بالقائها وإن ماتت الأم من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حياتهم مات فعليه دية
في الأم ودية في الجنين وإن ماتت ثم ألفت ميتا فعليه دية في الأم ولا شيء في الجنين كذا
في الهداية * وإذا خرج رأس الولد وصاح فجاء رجل وذبحه فعليه الغرة لأنه جنين كذا في
خزانة المفتين * رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينين أحدهما ميت والآخري حي فمات الحي
بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحي الدية كاملة كذا
في الظهيرية * في المنتقى رجل ضرب بطن امرأة فالتقت جنينا حياتهم مات ثم ألفت جنينا ميتا
ثم ماتت الأم بعد ذلك وللرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير
هذا الذي ولدت عند الضربة ولها أخوة من أبيها وأُمها فعلى عاقلة الأب دية الولد الذي وقع
حياتهم مات يرث من ذلك أمه السدس وما بقي فلا أخوة هذا الولد من أبيه وعلى الأب كفارتان
كفارة في الولد الواقع حيا وكفارة في أمه وأما الولد الذي سقط ميتا فإن فيه غرة على عاقلة الأب
خمس مائة ويكون للأم من ذلك السدس وما بقي فهو للولد الذي وقع حيا لأن الغرة إنما وجبت
بالضربة وهو حي حينئذ وترث الأم من ذلك السدس أيضا ويصير ما ورثت الأم من جميع
ذلك لأختها كذا في المحيط * وإن كان في بطنها جنينان فخرج أحدهما قبل موتها وخرج الآخر
بعد موتها وهما ميتان ففي الذي خرج قبل موتها خمس مائة وليس في الذي خرج بعد موتها
شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية أمه ولها ميراثها منه وإن كان الذي خرج
بعد موتها خرج حيا ثم مات ففيه الدية وله ميراثه من دية أمه ومما ورثت أمه من أخيه وإن
لم يكن لأخيه أب حي فله ميراثه من أخيه أيضا كذا في المبسوط * وإذا ضرب بطن أمه وألفت
جنينا ميتا والأم حية ينظران كان هذا الحمل حرا بان كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكرنا
كان أو أنثى وإن كان الجنين رقيقا ذكر في ظاهر رواية أصحابنا راح أنه يقوم على الهيئة واللون
التي انفصل لو كان حياتهم إذا ظهر قيمته ينظران كان ذكرًا يجب عليه نصف عشر قيمته وإن كان
أنثى يجب عليه عشر قيمتها ولوضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير أنه
حي ووقع النزاع في قيمته بين الضارب ومولى الأمة المضروبة كان القول قول الضارب كذا
في المحيط * وما وجب في جنين الأمة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته رواه الحسن رح

وما وجب في جنين الحرة فهو على عاقلة الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي * وفي المنتقى رجل ضرب بطن امه والقت جنينا ميتا وماتت الام قال ابو حنيفة رُح على الضارب قيمة الام في ثلث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن امه فاعتق المولى ما في بطنها ثم القت جنينا حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا نجيب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي * واذا باع الامه بعد الضرب ثم القته فالغرة للبائع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا لم يترحل الجنين وقت الضرب هكذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اعتق ما في بطن امته ثم ضرب رجل بطنها فالقت جنينا ميتا وله اب حر فعلى الضارب ما في جنين الحرة وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط * واذا اعتق اب الجنين او امه قبل الضرب فهو احرق من المولى كذا في خزائن المفتين * في نوادر ابن سامة عن ابي يوسف رح رجل قال لامته الحملى احد الولدين اللذين في بطني حر ثم مات فضرَب انسان بطنها فالقت جنينين ميتين غلام وجارية قال ابو يوسف رح على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه ايضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط * والمرأة اذا ضربت بطن نفسها وشربت دواء لتطرح الولد متعمدة او عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقلتها الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي * امرأة شربت دواء ولم تنعمد به اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احوالت لا سقاط العدة باسقاط الولد قال ان استطعت بفعلها وجب عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بالف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها متعمدة او شربت دواء لتطرح الولد فالقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية فالتقاضي يقضي للمستحق بالجارية وبعترها ويرجع المشتري على البائع بالنمن ثم ينال للمستحق ان امته قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المخرور والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع بها او افدها بالغرة واذا دفع او فدى ينال المشتري ما اخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الرلد ولو سلم اك الولد او قيمته الدية بان كان حيا الزمك التيمه بنسائها للمستحق فاذا اسامت لك الغرة وهي خمسمائة وجب ان تغرم بحساب ذلك والواد الحر قيمته عشرة

عشرة آلاف ان كان ذكر أو خمسة آلاف ان كان انثى وخمسمائة من دية الغلام نصف عشرها ومن دية الانثى عشرها فتغرم بحساب ذلك والمستحق اذا دفع او قدى يرجع بالاقول ان شاء على البائع وان شاء على المشتري فان رجع على البائع فالبائع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع المشتري على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور وكذا في شرح الزيادات للعنابي * واذا اشترى امه حاملا فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها فالقت جنينا ميتا خيرا للمشتري ان شاء اخذ الامه بجميع الثمن واتبع الجناني بارش الجنين ارش حر وبطيب له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامه ولزمه الولد بحصته ولو كان للجنين اب حرا وورث آخر مقدم على مولى العتاقة فارش الجنين له في الوحيين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط *

ضرب رجل بطن حامل بسكين فاصاب يد الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا فنصف الدية على عاقله لانه خطأ كذا في الظهيرية * الباب الحادي عشر في جنابة الحائط والجناح والكنيف

وغيرها مما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك يجب ان يعلم بان الحائط المائل ان بناء صاحبه مائلا في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله او تلف مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه بالنقض او لم يتقدم وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان او سقط على مال فالتفاهل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لاضمان على صاحب الحائط في قول علمائنا السنة رح واما اذا سقط بعد ما تقدم اليه بالنقض وتمكن من النقص بعد ذلك ولم ينقض فالتقياس ان لا يضمن وفي الاستحسان يضمن هكذا في الذخيرة * ثم ما تلف به من النفوس تتحمله العاقلة وما تلف به من الاموال فضمنه عليه كذا في التبيين * والتقدم الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم وعثر بنقضه فمات فديته على صاحب الحائط وهو قول محمد رح وروى اصحاب الامالي عن ابي يوسف رح انه لاضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رح كذا في الذخيرة *

ولو سقط الحائط على رجل وقتله او عثر رجل بنقض الحائط ومات ثم عثر رجل بالقتيل فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح اخرجته الى الطريق فوقع على الطريق فعثر انسان بنقضه ومات وعثر رجل بالقتيل ومات ايضا فدية القتيلين جميعا على صاحب الجناح كذا في المحيط * والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا

في الكافي * وتفسير التقدم ان يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف او يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتلف شيئاً كذا في المحيط * ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك ان تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً كذا في فتاوى قاضيخان *

والشرط الطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتلف به شيء وهو يقر بالطلب ضمن وفائدة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي * وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان ثبتت المطالبة وتثبت ايضا بكتاب القاضي الى القاضي واذا شهد على الحائط المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق العبدان او اسلم الكافران او بلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط المائل قبل اعتق العبدان واسلام الكافرين وبلغ الصبيان ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من اهل الاداء كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصح الاشهاد قبل ان يهيئ لانعدام التعدي كذا في خزائن المفتين * ويشترط صحة التقدم والطلب ان يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة او اعاره فلم ينقض الحائط حتى سقط على انسان لا ضمان على احد كذا في الذخيرة * ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين * ولا ضمان على المشتري فان اشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي * ولو جن جنونا ما بلغنا بعد الاشهاد اواردت والعياذ بالله ولحق بدار الحرب وقضي بلحاظه وفاق المجنون او هاد المرء مسلداً فردت عاينه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فاناف شيئاً كان هدراً وكذلك لو باع الدار بمداً شهد عليه ثم ردت عليه بعيب بتضاء او غيره بخيار رويته او بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط واناف شيئاً لا يجيب الضمان الا باشهاد مستقبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان انقض البيع ثم سقط الحائط واناف شيئاً كان صامماً كذا في الظهيرية * واذا اتى المشتري الدار في حاله نهائياً لم يرد في الخيار في الشراء ثلثة ايام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد وادى استوجب البيع لم يبطل الاشهاد ولو كان اشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع قدم اليه فيه فان نقض البيع فالاشهاد صحيح وان اوجبه بطل الاشهاد وتقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يضمن التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان ان انقض مدته يتمكن فيه من النقص والاشهاد

حتى اذا شهد عليه فسقط من ساعته قبل التمكن من نقضه لا يضمن ما تلف به كذا في التبيين *
ويشترط ان يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفى بطلب
واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوي ان يطالبه بنقضه مسلم او ذمي وفي شرح الطحاوي
لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى الناس مسلما كان او ذميا بعد ان كان حرا
بالعاقلا او كان صغيرا اذن له وليه بالخصومة فيه او كان عبدا اذن له مولاه بالخصومة فيه
كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة الحق لاصحاب السكة فيكتفى بطلب واحد منهم وفي الدار
يشترط طلب المالك او الساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل اشهد عليه في حائط مائل
الى دار رجل فسأل صاحب الحائط من القاضي ان يؤجله يومين او ثلثة او ما شبه ذلك ففعل
القاضي ذلك ثم سقط الحائط وتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائط كذا في المحيط *
ولو اجله رب الدار او ابراءه من المطالبة او فعل ذلك سكانها صح ولا ضمان عليه فيما تلف بالحائط
كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط * ولو اشهد
عليه في الطريق ثم استمهل من القاضي فاجله فهو باطل كذا في خزائن المفتين * وكذلك
للم يوحزه القاضي ولكن اخره الذي اشهد عليه لا يصح لا في حق غيره ولا في حق نفسه كذا
في المحيط * ولو كان الحائط رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الراهن وان تقدم
فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي
رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه حتى يعدل بينة
المدعي قال يؤخذ الذي بيديه الدار بنقضه وبشهادته عليه بميله وهي بمنزلة دار لم تدع مالم ترك
البينة فان نقضه الذي في يديه ثم زكيت البينة ضمنه الذي نقضه له قيمة الحائط كذا في المحيط *
ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب او الوصي صح الاشهاد فان سقط الحائط وتلف شيئا
كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * ويصح على امه ايضا كذا في الكافي *
وان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدرا وكذلك لو مات
الاب او الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرا وان تقدم
على الصبي بعد البلوغ تقدم ما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدينته على عاقلة الصبي كذا
في المحيط * مسجد مال حائطه فلاشهاد على الذي بناه كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى

اذا وقف داراً على المساكين فاخرجها من بده ودفعها الى رجل تجعل غلتها في المساكين
فاشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وان
اشهد على الذي له الوقف يعنى المساكين فلا ضمان كذا في المحيط * عبدنا جرله حائط مائل
فاشهد عليه فسقط الحائط واثلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد دين او
لم يكن وان اثلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عنق العبد بيا ع فيه وان اشهد على المولى
صح الاشهاد ايضا كذا في فتاوى قاضى خان * واذا تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس
ان لا ضمان على احد منهم ولكن استحسن فنضمن هذا الذي اشهد عايه بحصة نصيبه مما اصابه
من الحائط كذا في المبسوط * حائط مائل بين خمسة نفر اشهد على احد هم فسقط على انسان
وقتل ضمن الذي اشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة وكذلك دار بين ثلثة نفر خفر
احد هم فيها بئرا او بنى حائطاً بغير اذن صاحبيه فعطب به انسان فعليه ثلثة الدية وقال ابو يوسف
ومحمد رح عليه نصف الدية في المستثنين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام
الدين * وان كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج *
في المنتقى رجل مات وترك ابنا واراؤه عليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط
مائل الى الطريق ولا وارث للميت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها
وان وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط *
قال محمد رح مكاتب اشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن
وان سقط بعد التمكن من الهدم يضمن وهذا استحسن ويضمن لولي القتل الاقل من
قيمتة ومن الدية وان سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط
الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان
على احد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعلى انسان بنفضه وتلف نمس وان عجز ورد في الرق
يخير المولى بين الدفع والنداء عن انسان بالقتل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح
الزيادات للعتابي * واو اشرع كنيفا ونحوه فباعه او عتق فسقط ضمن الافل من قيمته ومن الارش
وان عجز ورد في الرق يخير المولى بين الدفع والفداء ولو عن انسان بنفض الكنية يضمن

المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل فالضمان على المخرج كذا في الكافي * لو ان رجلا امه مولاة
 متافقة لرجل وابوه عبدا شهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا
 فديته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على عاقلة الام ومثله لو اشرع كنيفا ثم عتق ابوه
 ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لان اشرع الكنيف نفسه جنائية وعند ذلك عاقلته
 مولى الام كذا في المحيط * اذا كان الرجل على حائط مائل او غير مائل فسقط به الحائط فاصاب
 من غير عماله انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه
 ولو كان هو ساقط من الحائط من غير ان سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت
 في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق قائما راعدا او نائما فهو ضامن
 لدية الساقط عايه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات
 وكذلك ان تغفل فسقط او نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما اصاب الاسفل وعليه الكفارة في ذلك وكذلك
 لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ملكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر
 احترفها في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لديته وان كانت البئر في الطريق
 كان الضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في المبسوط * وضع جرة على
 حائط فسقطت على رجل فالتفت لم يضمن لانه قد انقطع اثر فعله بوضعه على الحائط وهو في هذا
 الوضع غير متعدي فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية * اذا وضع الرجل على حائط
 شيئا فوقع ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا واما اذا وضعه عرضا حتى
 خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان اصاب
 الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج
 شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتب
 واطلق الجواب اطلافا من مسائلنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسيرا غير
 فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب
 كما اطلقه محمد ربح لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع
 واصاب انسانا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل اشهد عليه فوضع صاحب الحائط او
 غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر

بالجرة او بنقضها احد ان ياتى بالجرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن احد ولو كانت الجرة لرب الحائط يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد بن حاتم حائط مائل تقدم اليه صاحبه فلم يهدمه حتى القته الريح فهو ضامن كذا في المحيط * واذا شهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة ان تكون الدار له او قالوا لا ندري ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على ان الدار له فان اقرن واليدان الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالشهاد عليه كذا في فتاوى فاضل خان * رجل تقدم اليه في حائط مائل له فلم ينتضه حتى وقع على حائط لجاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجار الخيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان ولو اراد ان يجبره على البناء كما كان ليس له ذاك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضامن على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد بن حاتم وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمن صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على احد كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول ايضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى فاضل خان * حائطان مائلان شهد عليهما فسقط احدهما على الآخر فهدمه فمات في بوقوع الاول والثاني او بنقض الاول فعلى مالك الاول ومات في بنقض الثاني فهو دكر كذا في الكافي * ولو كان مكان الحائط الاول جناح اخرجته رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم عايه ووقع الحائط على رجل فقتله او ضرر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الارض فذلك كاه على صاحب الجناح كذا في المحيط * واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار يوم تقدم اليه اهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم اهل الطريق اليه فسقط المائل الى الدار على اهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طوبال وهي بعضه ولم به الباقى فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما اصابه الواهي منه ولا يضمن ما اصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا للكل كذا في الظهيرية * حائط مائل لرجل اخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل ان يهدمه بامرته فهو حائز للضمنين ان يهدم بغير اذنه ذكر في المنتقى كذا في المحيط * واذا شهد على رجل في حائط مائل لدار

فاصاب الحائط احد الشاهدين او اباه او عبداً له او مكاتباً ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي يجزى نفسه او الى احد من لا تجوز شهادته له نفعا كذا في المبسوط * رجل تقدم في حائط مائل له لا يخاف ان يقع على الطريق لكن يخاف ان يقع على حائطه آخر صحيح لا يخاف وقوعه فيقع الصحيح في طريق المسلمين ولم يقع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فأتلف انسانا وعثر بنقضه رجل كان هدرا كذا في المحيط * لقيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط وأتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا سلم ولم يوال احدا فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضيخان * حائط اعلاه لرجل واسفله لآخر مال فتقدم الى احدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط اعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلودون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي * واذا استأجر الرجل فو ما يهدمون له حائطاً فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم او من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط لرجل فسقط قبل الاشهاد ثم اشهد على صاحبه في رفع السقف عن الطريق فلم يرفع حتى عثر به آدمي او دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المنتقى رجل اخرج من حائط أفرزا ان كان كبيرا ضمن ما اصاب ذلك وان كان صغيرا بسيرا لم يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم الى رجل في حائط مائل له اعلاه جناح الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامنا لما اصاب ذاك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي اشرعه كذا في المبسوط * رجل له سفلى ولا آخر علوهما مخوفان تقدم على صاحبه فلم يهدم ما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المقتول على عاقله صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه ومن عثر بنقض العلو فلا ضمان فيه على احد كذا في المحيط * سفلى لرجل وعلو لآخر وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير رجل اخرج الى الطريق كنيفا او ميزابا او بنى دكانا او جرسنا لكل واحد من عرض الناس ان يقلع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير اذن الامام اصر ذلك بالمسلمين اولم يضر ويستوي في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق كذا في الخلاصة * فان كانت هذه الاشياء تديمة لا يكون لاحد حق الدفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل

حديثة حتى كان للامام حق الدفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العامة بناءً لنفسه وان بنى شيئاً للعامة كالمسجد وغيره ولا يضر لا ينقض كذا روي عن محمد رح كذا في النهاية * وان اخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من اهل السكة اذا كان له المرور تحت هذه الاشياء حق النزع ومن ليس له حق المرور تحت هذه الاشياء من اهل السكة فليس له حق النزع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط * اذا اراد الرجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان لكل واحد من افراد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من اهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رح انه يباح ولا يأتى قبل ان يخاصمه احد وبعد المخاصمة لا يباح الاحداث ولا الانتفاع وبأى ثم يترك الظلة كذا في الفصول العمادية * وليس لاحد من اهل الدرب الذي هو غير نافذ ان يشرع كنيفا ولا ميزابا الا باذن جميع اهل الدرب اضر ذلك بهم اولم يضره كذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجراً او بنى فيه او اخرج من حائطه جذعاً او صخرة شاخضة في الطريق او اشرع كنيفاً او جناحاً او ميزاباً او ظلة او وضع في الطريق جذعاً فهو ضامن اذا اصاب شيئاً وانما الاذن المتأني اذا كان آدمياً فانه يجب الضمان على عاقلة وان جرح آدمياً ولم يتلعه ان بلغ ارشده ارش الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم عن الميراث اذا كان المقتول مورثه وان اصاب مالا او تلعه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وانما على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام يضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مسائلاً وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامة بان كان في الطريق سعداً فاما اذا كان يضر بالعامة بان كان في الطريق ضيقاً لا يباح له ذلك ثم ما ذكره من الجواب في الكتاب اذا عمل شيئاً من ذلك في الطريق الاعظم او في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئاً من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعله ليس من جملة السكنى لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته شركائه وان فعل شيئاً هو من حمالة السكنى فالتياس كذلك ايضا وفي الاستحسان لا يضمن

لا يضمن شيئاً كذا في الذخيرة * وفي المنتهى عبد تاجر عليه دين اولاد دين عليه اشرع كنيها من اذ ان
 فطرب به انسان فهو في رقة العبد في قول ابي حنيفة في قياس قول ابي حنيفة رح ان فعل
 ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رقة العبد
 وان حفر العبد فيها بثور او بنى فيها بناء باذن المولى او بغير اذن المولى فطرب به انسان فلا شيء عليه
 وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح
 هو ضامن في القياس لكن ادع القياس ولا اضمنه وكذلك الراهن اذا بنى في دار الرهن او حفر فيها
 بثور او ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئاً كذا في المحيط * واذا استأجر رب الدار
 العملة لاجرا الجناح او الظلة فوقع فقتل انسانا قبل ان يفرغوا من العمل فالضمان عليهم دون
 رب الدار فيلزمهم الدية والكمارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان
 على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالا ليل كذا في الكافي والمبسوط * وهكذا في السراج
 الوهاج والجوهر النيرة * ولو سقط من ايديهم آجر او حجارة او خشب فاصاب انسانا فقتله فانه
 يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وعليه الكمارة كذا في السراج الوهاج * ومن اشرع
 ميزابا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم انه اصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط
 فلا ضمان عليه وان اصابه الطرف الخارج ضمن وان اصابه الطرفان جميعا وقد علم ذلك وجب نصف
 الضمان وهدر النصف وان لم يعلم اي الطرفين اصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا
 في المحيط * وان اشرع جبا حافي الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة
 في الطريق ثم باع الخشبة وبرئ المشتري منها وتركها المشتري حتى عطب بها انسان فالضمان
 على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعقل به رجل
 فهو ضامن له فان وطئ المار على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد ان لا يعتمد الزلقة قال
 وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان
 على الذي وضعها كذا في المبسوط * ولو ان رجلا كنس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به
 انسان الا ان يكون جمع الكداسة في موضع في الطريق فتعقل به انسان فلو كان كذلك كان الذي
 كنس ضامنا كذا في الذخيرة * ولو رش الماء في الطريق او تروضا فيه ضمن ولم يفصل قالوا انما
 يضمن الراش اذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بان كان لئلا واعى فعره ومات واما

اذا علم المار بالرش والسرقة لا يضمن وكذلك لو نعت المارور على الحجر والخشب فعليه لا يضمن
 الواضع وقال بعض مشائخنا هذا اذا رش بعض الطريق ووضع الحجر والخشب في بعضه فاما اذا رش
 كل الطريق او احدث الخشب في كله فمعه عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي *
 وان مررت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيه خان * واذا رش لنا حيوانوت
 باذن صاحب الحيوانوت فعثر انسان فالتقياس ان يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان ان يجب
 الضمان على الامر صاحب الحيوانوت كذا في المحيط * لورش الماء في الطريق وجاء رجل بحمارين
 احدهما بيده وتبعه الآخر فتراقى التابع فانكسرت رجله ان كان صاحب الحمار سائلا لهما لا ضمان على
 احد وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي * سئل محمد ر ح عن رجل صب
 ماء في الطريق فاستنقع الماء فجمد فراق انسان بذلك الجمدة قال فالذي صب الماء ضامن له وكذلك
 لو ذاب الجمدة بذلك فزلق به انسان او الناة في الطريق وهو جمدة ذاب وزلق به انسان كذا
 في المحيط * قال ابو حنيفة ر ح اذا كان الطريق غير نافذ لكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع
 فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان بنى فيه بناء او حفريه
 بمرافعة طوب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع ببناء دارة من الفاء الطين
 والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتور بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيه خان * اذا كان
 الهلاك بالاج المرمي بان زلق به انسان او دابة فقد ذكر محمد ر ح في آخر جنایات العيون ان كانت
 السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالسهم وقال الفقيه
 ابو الليث ر ح هذا الذي ذكر محمد ر ح جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان
 عليهم سواء كانت السكة نافذة او غير نافذة وفي العيون انه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض
 مشائخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام او كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم بنقل
 السهم حتى عرف الاذن بالعاء الناج وتركه دلالة فالجواب فيه كما قاله الفقيه ابو الليث ر ح والاف الجواب
 كما ذكره محمد ر ح ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه ابى التاسم انه سئل عن بادة ذات تلج ربا يكثر
 الطين في الطريق فالتقى كل واحد ببناء دارة او قرب دارة حجرا فتغل به انسان قال احب الي
 ان يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالتقياس ان يجب الضمان كذا في الذخيرة *
 واذا تغل بحجر فوقع على حجر آخر ومات فالضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له

وأضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط * وأن ضرب ما أخذته في الطريق رجل فوقع على
أخرفيات كان الضمان على الذي أخذته في الطريق ولا يضمن الذي ضربه ولو نجي رجل
شيئا من ذلك عن موضعه فغضب بذلك رجل كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الأول
من الضمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع إنسان سيفاً في الطريق وهرب رجل ومات
وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قومة سيفه ولو أنه عثر ثم وقع على السيف
فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكسر شيئاً كذا في خزائن المفتين *
ومن أوقف سبعا في الطريق ضمن ما تلف إذا كان مربوطاً فاصاب قبل حل الرباط وإذا اصاب
بعد ما انحل الرباط وزال عن مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فعقره
يضمن وكذا لو أشلى كلباً عقوراً على رجل كذا في محيط السرخسي * ولو وضع في الطريق جعراً
فاحترق به شيء كان ضامناً وإن حركته الريح فذهب به إلى موضع آخر ثم احترق به شيء
لا يكون ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان * من أصحابنا من قال هذا إذا حركت عنها عن موضعها
فأما إذا هبت بشررها فاجترقت شيئاً فالضمان يجب عليه في ذلك أيضاً وكان الشيخ الإمام
شمس الأئمة السرخسي رح يقول إذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وإن ذهب الريح بعينها وكان
الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في الذخيرة * الحدود إذا
أخرج الحديد من الكبرو ذلك في حانوته فوضعها على القلاب وضربها بطريقة فخرج شررها
إلى طريق العامة فاحترقت رجلاً أو فتات حينه فدينه على عاقلته ولو احترقت ثوب إنسان بقيمته
في ماله ولو لم يضربها بالمطرقة ولكن الريح أخرجت شررها فاصاب ما اصاب فهو هدر كذا
في الخلاصة * ولو كان الحداد أوقد النار على طرف حانوته إلى جانب طريق على ما يحيط العلم
بأن تلك النار تشتعل إلى جانبها في الطريق حتى احترقت كان ضامناً كذا في الذخيرة * ولو أن رجلاً
مرفي ملكه أو غير ملكه وهو يحمل ناراً فوقع شرارة منها على ثوب إنسان فاحترق ذكر في النوادر أنه يكون
ضامناً ولو طارت الريح بشرارة راقته على ثوب إنسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * قال
بعض العلماء إن مر بالنار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك إنسان أو لثمنها الريح
لا يضمن وإن لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وإن هبت بها
الريح لا يضمن وهذا أظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * ولو أن رجلاً نعد على الطريق

للبيع ونحوه فتعقل به انسان فان كان قعوده باذن السلطان لا يصح ولا الا فهو ضامن هكذا
 في السراج الوهاج * رجل مر على نائم فعثر عليه برجله فدق ساقه ثم سقط عليه فاهور عينه ثم
 مات الواقع فعلى الواقع ارش رجل النائم لانه تلف بصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو ماتا جميعا
 فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا في خزانة المفتين * وفي البقال اذا جث
 ماش بنائم في الطريق فانكسر اصبعه واصبع النائم فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما ما اصاب
 الآخر وان عطب احد هما فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس
 النائم فانشجا وانكسر اصبعهما ضمن النائم اصبع الواقع وشجته والواقع اصبع النائم دون
 شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا
 في الظهيرية * ولوان رجلا مر في الطريق فسقط ميتا من غير جنابة احد فعطب به انسان لم يضمن
 لالميت ولا عاقلته كذا في الذخيرة * رجل يمشي في الطريق فادركه مرض فوقع مغمي عليه
 او ادركه ضعف فلم يقدر معه على المشي فوقع على انسان فقتله او وقع على الارض حيائمه مات
 فعثر به انسان فالضمان واجب على عاقلته فان كان وقع على انسان فقتله فعليه الكفارة
 ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فعثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول
 ابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * عبد نام او قعد في طريق ودام عليه حتى عتق فعثر به احد
 ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلته عاقلة المولى وان انكسرت رجله وتعذر المراح ثم اعتقه
 سيده ثم عثر به احد يجب على سيده قيمته وكذا لو وقف العبد دابة في الطريق ثم حرره
 سيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا في الكافي * ولو قُطع رجل عبد الرجل
 ورماه في الطريق ثم اعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدينه العاثر على من نمط ورماه في الطريق ولو كان
 العبد مع القماط يقدر على الذهاب ثم اعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان كان ارش
 الجنابة على مولاه ولو كان اجلس العبد في الطريق من غير رباط ولا قماط ثم اعتقه مولاه فلم يبرح
 عن مكانه حتى عثر به انسان وجب ارش الجناية على مولاه كذا في المحيط * رجل مر في الطريق
 وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فالتفد كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق
 ضمن ايضا كذا في فتاوى ناصيخان * رجل يمشي في الطريق وعليه شيء فلا يسد مما يلبسه

الإنس فعطب به إنسان أو وقع على إنسان أو وقع في الطريق فعثر به إنسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وإن كان لبس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة الحامل له ويضمن ما عطب به وكذلك الرجل يسوق الدابة أو يقودها أو هو راكب عليها فسقط عنها بعض أدايتها من سرج أو لجام أو ما شبه ذلك على إنسان وقتله أو سقطت الدابة على الطريق أو سقط بعض أدايتها على الطريق وعثر به إنسان ومات بالسائق والثائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرتة في ذلك الطريق أيضا فتدحرجت أحدهما على الأخرى فانكسرت الأخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تدحرجت وإن انكسرت التي تدحرجت يضمن صاحب الأخرى وكذلك رجل أوقف دابته في الطريق وآخر كذلك فنفرت أحدهما وأصاب الأخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالأخرى يضمن صاحب الواقعة كذا في فتاوى قاضيان * رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت أو ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة أخرى في الطريق أيضا فتدحرجت أحدهما فأصاب الأخرى فانكسرتا قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تدحرج قيمة الجرة الأخرى ومثل الزيت الذي فيها وأما صاحب الجرة التي تدحرجت لا يضمن شيئا ولو تدحرجتا لا ضمان على واحد منهما ولو مالت أحدهما فنضربت على الأخرى من غير أن تزول عن موضعها الذي وضعها فيه فانكسرتا وانكسرت المائلة أو القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بجرتة كذا في المحيط * ولأن رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخره ففعل مثل ذلك فتدحرجت الأخيرة وصدمت الأولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الأخيرة قيمة الجرة الأولى لصاحبها وقبل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا في خزانة المفتين * وقال بعضهم الضمان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة * وضع شيئا على الطريق فنفرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع إن لم يصبها ذلك الشيء وكذا الحائط المائل إذا تقدم إلى صاحبه وسقط على الأرض فنفرت عنه دابة وفلت أسانا لا ضمان عليه إنما يضمن صاحب الحائط والواضع في الطريق إذا أصاب الحائط شيئا فاتاعه أو أصاب الموضوع شيئا فاتاعه كذا في المحيط * قال محمد بن روح في الأصل إذا احترق أهل المسجد في مسجدهم بئرا لماء المطر أو علقوا فيه قناديل أو وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء أو طرحوا فيه حصيا أو ركبوا

فيه بابا وطر حوا فيه بوارى او ظللوه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك اما اذا احدث هذه الاشياء غير اهل المحلة فعطب به انسان فان فعلا ذلك باذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان اما اذا فعلوا ذلك بغير اذن اهل المحلة ان احدثوا بناء أو حفروا بئراً فعطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جباً ليشرب منه او بسطوا حصيراً او بوارى او علقوا فتاديل بغير اذن اهل المحلة فتعقل انسان بالحصير وعطب او وقع القنديل واحترق ثوب انسان او افسده قال ابو حنيفة رح بانهم يضمنون وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يضمنون قال الامام شمس الائمة الحلواني رح اكثر مشائخنا اخذوا بقولهما في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلوة ضمن وان كان في الصلوة لا يضمن وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي * وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين * واذا قعد للعبادة بان كان ينتظر للصلوة او قعد للتدريس او لتعليم الفقه او للاعتكاف او قعد لذكر الله تعالى او تسبيحه او قراءة القرآن فعطبه انسان فمات هل يضمن على قول ابي حنيفة رح لا رواية لهذا في الكتاب والمشائخ المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول بضمن عند ابي حنيفة رح واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط * وذكر شمس الائمة ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان الجالس لا ينتظر الصلوة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر النخعي ابو جعفر رح في كشف الغوامض سددت ابابكر يقول ان جلس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجماع وذكر فخر الاسلام والصدر الشهيد انه ان جلس للحديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين * لا خلاف في انه اذا مشى في المسجد فاطأ انسانا او نام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط * قال محمد رح في الجامع الصغير في رجل يجعل فطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متعدد افتتق فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا واهم ان هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا له فلا ضمان وان لم يكن مملوكا له فان كان نهرا خاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تعدد المرور عليها وان لم يتعدد المرور عليها فهو ضامن وعلى نياس مسئلة الرش ينبغي انه اذا لم يجد طريقا آخر ليس فيه او موصعا بغير النهر يضمن وان تعدد المشي عليه وان كان

نهر اعاما لجماعة المسلمين وقد فعل ذلك بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسرا او قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حفر بئرا في الطريق فجاء انسان والقي فيها نفسه متعمدا لا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حفر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فئانه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على انه تجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم عن الميراث عندنا وان حفر في فناء دار ان كان الفناء لغيره يكون ضامنا وان كان الفناء مملوكه او كان له حق الحفر في القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين او مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئرا في الطريق فجاء انسان وتروى فيها ومات جوعا او عطشا او غملا لضمان على الحافر في قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية * رجل حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بمرور ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفازة او نصب خيمة فعثر بها رجل لا يضمن القاعد والناصب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيخان * ولو حفر رجل بئرا في طريق ثم رجل آخر في اسفله فوقع فيها رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رح وهذا قياس وبه تأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء آخر وسع رأسا فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب اطلاقا وقد حكي عن الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع الباني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا في الحفرين جميعا فالضمان عليهما نصفان فاما اذا وسع الثاني شيئا يسيرا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا يلاقي موضع حفر الثاني وانما يلاقي حفر الاول فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الباني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لم يلاق الاول وانما لا يلقى حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز ان يكون وضع القدم ملاقيا للحفرين ويجوز ان لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكي عن الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي انه كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وان كان

لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط * وَأَن حَفَرَ بَثْرًا فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ كَبَسَهَا أَوْ كَبَسَهَا بِالْتُّرَابِ أَوْ بِالْجَصِّ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ وَفَرَّغَهَا ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ وَمَاتَ ضَمِنَ الثَّانِي
وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ كَبَسَ الْبَثْرَ بِالطَّعَامِ أَوْ بِمَا لَيْسَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ يَضْمِنُ الْأَوَّلُ وَكَذَا لَوْ حَفَرَ بَثْرًا
فِي الطَّرِيقِ وَغَطَّى رَأْسَهَا ثُمَّ جَاءَ آخِرُ وَرَفَعَ الْغَطَاءَ ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ ضَمِنَ الْأَوَّلُ كَذَا فِي فِتْنَايَ
قَاضِيخَانَ * وَلَوْ تَعَثَّلَ رَجُلٌ بِحَجَرٍ فَوَقَعَ فِي الْبَثْرِ ضَمِنَ وَاضِعُ الْحَجَرِ دُونَ الْحَاكِرِ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَضَعْهُ
أَحَدٌ ضَمِنَ الْحَاكِرُ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَلَوْ وَضَعَ رَجُلٌ فِي الْبَثْرِ حَجَرًا أَوْ حَدِيدًا فَوَقَعَ فِيهَا
إِنْسَانٌ فَقَتَلَهُ الْحَجَرُ أَوْ الْحَدِيدُ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْحَاكِرِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * رَجُلٌ حَفَرَ بَثْرًا عَلَى
قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَزَلَّ بِمَاءٍ صَبَّهَ رَجُلٌ آخِرٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِي الْبَثْرِ فَمَاتَ فَالضَّمَانُ
عَلَى الَّذِي صَبَّ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَاءَ السَّمَاءِ ضَمِنَ صَاحِبُ الْبَثْرِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِذَا دَفَعَ رَجُلٌ
رَجُلًا فِي بَثْرِ فِي مَلَكَةٍ أَوْ فِي الطَّرِيقِ فَالضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَإِذَا سَقَطَ الرَّجُلُ فِي بَثْرِ
الطَّرِيقِ فَمَاتَ فَقَالَ الْحَاكِرُ إِنَّ الْوَاقِعَ الثَّمَنِي نَفْسُهُ فِيهَا عَمْدَاءُ الضَّمَانِ عَلَيَّ وَقَالَ وَرَثَةُ الْوَاقِعِ لَمْ يَلِقَ
نَفْسَهُ فِي الْبَثْرِ وَأَمَّا وَقَعَ فِي الْبَثْرِ مِنْ غَيْرِ قَصْدَةٍ وَارَادَتْهُ وَعَلَيْكَ الضَّمَانُ كَانَ أَبُو يَوْسُفَ رَحِمَهُ يَقُولُ
إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ وَرَثَةِ الْوَاقِعِ وَيَكُونُ الْحَاكِرُ ضَامِنًا وَهُوَ الْقِيَاسُ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَاكِرِ
وَالضَّمَانُ عَلَيْهِ وَهُوَ لَا اسْتِحْسَانَ كَذَا فِي الْمُحِيطِ * وَإِذَا حَفَرَ بَثْرًا فِي قَارِعَةِ الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ
وَسَامَ مِنَ الْوَاقِعَةِ وَطَلَبَ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَتَعَلَّقَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِهَا سَنَطَ وَعَطَبَ فَلَا ضَمَانَ
وَلَوْ مَشَى فِي أَسْفَلِهَا فَعَطَبَ بِصَخْرَةٍ فِيهَا فَإِنْ كَانَتِ الصَّخْرَةُ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْأَرْضِ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ كَانَ
صَاحِبُ الْبَثْرِ أَقْلَعَهَا مِنْ مَوْضِعِهَا وَوَضَعَهَا فِي نَاحِيَةِ الْبَثْرِ فَعَلَى صَاحِبِ الْبَثْرِ الضَّمَانُ هَكَذَا ذَكَرَ
فِي الْمُنْتَقَى كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ وَقَعَ إِنْسَانٌ فِي بَثْرِ فِي الطَّرِيقِ فَأَمَرَ رَجُلٌ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَفَرَ الْبَثْرَ
كَانَ مُصَدِّقًا عَلَى نَفْسِهِ دُونَ عَوَانِلِهِ وَتَكُونُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ *
رَجُلٌ حَفَرَ بَثْرًا فِي مَلَكٍ غَيْرِهِ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ فَإِلَّا صَاحِبَ الْأَرْضِ أَنَا أَمَرْتَهُ بِذَلِكَ وَأَنْكَرَ أَوْلِيَاءُ
الْوَقَاعِ فَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصْدُقَ صَاحِبُ الْأَرْضِ وَفِي الْأَسْتِحْسَانِ يَصْدُقُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ *
وَمَنْ حَفَرَ وَأَوْقَفَ أَوْ سَمَّى فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي سَوَاقِ الْعَامَةِ بِأَذْنِ السَّاطِنِ لَمْ يَضْمِنْ كَذَا فِي مُحِيطِ
السَّرْحَسِيِّ * رَجُلٌ احْتَفَرَ بَثْرًا فِي مَلَكَةٍ ثُمَّ سَقَطَ فِيهَا وَفِيهَا إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ فَقَتَلَ السَّاطِنُ ذَلِكَ الْإِنْسَانَ
أَوْ الدَّابَّةَ

او الدابة كان الساقط ضامنا دية من كان فيها وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على حافر البئر فيما اصاب الساقط والمسقوط عليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رَحَّ لو حفر حفرة للغلَّة في دار انسان بغير اذنه فوقع فيها حمار فمات فالضمان على الحافر كذا في محيط السرخسي * واذا حفر بئرا في الطريق فوقع فيها رجل فقلعت يده ثم خرج منها فشبَّه رجلا ن فمرض من ذلك ثم مات فالدية عليهم اثلاثا كذا في المبسوط * ولو وقع ثلثة في بئر وتعلق كل واحد بأخر فان ماتوا من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول على الحافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني وان ماتوا من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض وقد علم ذلك بان اخرجوا احياء واخبروا عن حالهم ثم ماتوا فموت الاول لا يخلو عن سبعة اوجه ان مات من وقوعه لا غير فديته على الحافر وان مات بوقع الثاني عليه فدمه هدر وان مات من وقوع الثالث عليه فديته على الثاني وان مات من وقوع الثاني والثالث عليه فنصف دمه هدر ونصفه على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني عليه هدر ونصف دمه ونصفه على الحافر وان مات من وقوعه ووقع الثالث فالنصف على الحافر والنصف على الثاني وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث عليه فالثلث منه هدر وثلثه على الحافر وثلثه على الثاني واما موت الثاني فعلى ثلثة اوجه ان مات بوقعه فديته على الاول وان مات من وقوع الثالث عليه فدمه هدر وان مات بوقعه ووقع الثالث عايه فنصف دمه هدر ونصفه على الاول واما موت الثالث فليس له الا وجه واحد وهو وقوعه في البئر فديته على الثاني واما اذا لم يعرف حال موتهم فالقياس ان دية الاول على الحافر ودية الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني على عواقلهم وهو قول محمد رَحَّ وفي الاستحسان ثلث دية الاول هدر وثلث على الحافر وثلث على الثاني ودية الثاني نصفها هدر ونصفها على الاول ودية الثالث على الثاني ولم يبين محمد رَحَّ ان الاستحسان قول من قال مشائخنا هو قول ابي حنيفة وابي يوسف رَحَّ هكذا في محيط السرخسي * اذا استأجر الرجل اجيرا ليحفر له بئرا فحفر الاجير ووقع فيها انسان ومات فان حفر في طريق معروف لعامة المسلمين يعرفه كل واحد يجب الضمان على الاجير اعلمه المستأجر بذلك او لم يعلمه وكذلك اذا حفر في طريق غير مشهور واعلم المستأجر والاجير بان هذا الطريق لعامة المسلمين فاما اذا لم يعلمه بذلك فالضمان على الآمر وهذا بخلاف ما لو استأجر اجيرا ليذبح شاة فذبحها ثم علم ان الشاة لغير الآمر

فان الضمان على الاجبر اعلمه المستأجر ان الشاة للغير او لم يعلمه ثم يرجع اذا لم يعلم بنسائه الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجبر بذلك او اعلمه المستأجر بذلك فالضمان على الاجبر وان لم يعلم الاجبر ان الفناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء للمستأجر ان قال للذجير لي حق الحفر في النديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في النديم وانما هو فناء داري فني الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط * اذا استأجر الرجل اربعة رهط يحفرون له بئرا ووتعت عليهم من حفرهم ثلثات واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلثة الباقيين ربع ديتة وسقط الربع وكذلك لو كانوا اعداؤه ان كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة ندهه در كذا في المبسوط * وانما رعيه ان يحفر بئرا في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عائلته المولى وان كان في غير فناءه فالضمان في رقة العبد عام العبد بذلك ام لا كذا في الباقية نافلا من التجريد * ان احفر الرجل نهرا في ملكه فعطب به انسان او دابة لم يضمن وان حفر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة البئر يكون ضامنا كذا في فتاوى ناصيخان * اذا حفر الرجل نهرا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرت ارض او قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وفسد متاعا وزرا او كرمه لا يكون ضامنا كذلك لاحتراق حشيشه في ارضه او حصائه او اجملته فخرجت النار الى ارض غيره واحترقت شبة لا يكون ضامنا قبل هذا اذا كانت الريح ساكنة حين او قد البار فاما اذا كان اليوم ريحا يعلم ان الريح تذهب بالنار الى ارض حاره كالضمان استحسانا كمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لانسان فسد به ثم كان ضامنا ولو اراد النار في دارة او تسوره لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهرا او بئرا في دارة فنزلت من ذلك ارض جاره لا يضمن ولا يؤمر في الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيه ائنه وبن الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى ناصيخان * قالوا هذا اذا اشق من الماء بحيث يحتمله ماكد في العرف والعادة فاما اذا كان بحيث لا يحتمله ماكد، فانه يضمن كذا في المحيط * وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك الى ملك غيره ففسد شيئا في الفياض لا يكون ضامنا ومن المشائخ من قال اذا صب الماء في ملكه هرب عام انه يضمن الى غيره بكون ضامنا كذا في فتاوى ناصيخان * رجل سقى ارضه بئرا

الى ارض جارة ان اجرى الماء في ارضه اجراءً لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جارة كان ضامنا وان استقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جارة ان تدم اليه جارة بالسد والاحكام فلم ينعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت ارضه صعودا وارض جارة هبوطا يعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جارة كان ضامنا وبوضع المسنة كذا في خزانة المعتين * وان كان في ارضه ثقب ارجح فارة ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت ارض جارة كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاضيل خان * رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انهار صغار مفتوحة فومناها فدخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك ارض قوم يكون ضامنا كذا في خزانة المعتين * مملوك حفر بئر في الطريق فمات فيها انسان ففداه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر تال ابو حنيفة رح يدفع كل المملوك او يفيديه كذا في الظهيرية * واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى انا كنت امرته بذلك ام يضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الا بيهته فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط * وفي المعتنى عبد حفر بئرا على قارعة الطريق فجاء انسان ووقع فيها فعما عنه الولي ثم وقع فيها آخر فعلى المولى ان يدفعه كاه او يفيديه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يدفع اليه نصنعه كانهما رقدا معا فعما عنه واي احدا الواتعين كذا في المحيط * واذا حفر العبد بئرا في الطريق بغير ان مولا ثم اعتقه مولا ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد لولي الجنانية فان وقع فيها آخر اشترك في تلك القيمة فان وقع فيها العبد فمات فوارثه شريكهم في تلك القيمة ايضا روي عن محمد بن الحسن رح ان دمه هدر واصل هذه المسئلة فيها اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فمات فدفعه في قول محمد رح وفي ظاهر الرواية على المولى قيمة لورثته كذا في المبسوط * ولو اعتقه المولى اربلا ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بلا خلاف كذا في المحيط * وان كان اعتقه المولى بعده اوقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها فمات فانه يتقاسم صاحب الدية في ضرب الآخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح على المولى نصف قيمة اخرى لولي القتل الاخر ولا يشترك الاول في الدية كذا في المبسوط * واذا حفر العبد بئرا في طريق بغير ان المولى ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولا الى ولي القتل ثم وقع

في البئر انسان فمات فان ولي القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداء بالدية كذا في الحاوي *
ولو عفا ولي الساقط في البئر لم يرجع الى المولى بشيء من العبد ولا خصومة في هذه المسئلة بين
ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في يديه العبد كذا في المحيط * ولو وقع في البئر ولا انسان
فمات فدفعه مولاه ثم قتل قتلا خطأ فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البئر آخر فان ولي القتل يدفع
ثلثه الى الواقع في البئر آخر او يغديه بالدية كذا في المبسوط * واذا حفر العبد باذن المولى فان كان
في ديانة فالضمان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانة فالضمان في رقبته العبد عام بذلك ام لا
كذا في الحاوي * ولو وقع في البئر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد فأنم دفعه
المولى اليهما فيكون بينهما اثلاثا على مقدار حقهما وان اختار الفداء ففداه بخمسة عشر الف عشرة آلاف
لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان اعتقه قبل ان يعلم بهما فعليه قيمته بينهما
اثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب
العين ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته وكذلك
لو وقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد رحمه هدر
كما بينا في العتق كذا في المبسوط * ولو ان مدبرا حفر بئرا في الطريق ثم اعتقه المولى او مات المولى حتى عتق
المدبر بهوته ثم اوقع المدبر نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط * ومدبر
حفر بئرا فوقع فيها مولاه او من برنه مولاه هدر منه ولو وقع فيها مكاتب المولى غرم قيمته وبمؤخذ
بالاقل من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي * واذا حفر
المدبر او ام الولد بئرا في الطريق وقيمتها الف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع
فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك الى زيادة او نقصان لم يكن على
المولى الا قيمته الف درهم يوم حفر بقسم بينهم جاعلا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل ان يقع
فيها انسان او اعتقه او كاتبه او فعل شيئا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته
كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح مكاتب حفر بئرا في الطريق ثم قتل
انسانا فقتل عليه بقبضته ثم وقع في البئر انسان ومات قال يسرك ولي الساقط في البئر الذي اخذ المولى
فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي الساقط في البئر فاخذ الذي احده المدبر من مولاه لم يكن

بنه وبين الذي اخذ القيمة خصومة ولا قبل بينته عليه وانما قبل بينته على مولى المدبر فاذا
 كتبت البينة على المولى يرجع على الذي اخذ القيمة بنقصها كذا في المحيط * مدبر حفر بشرا
 مات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي الف بقضاء ثم مات ولي الجناية وترك الفا وعليه الفان
 ين لرجلين لكل واحد الف فوقع في البئر آخر فمات فالالف التي تركها ولي الجناية الاولى
 تقسم بين الغرماء وبين ولي الجناية الثانية على خمسة اسهم للغرماء اربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك
 بقضاء ثم وقع في البئر آخر فان وليه يأخذ نصف ما اخذ ولي الجناية الثانية ويتبعان الغرماء فإخذان تمام
 ربع الالف منهم وان لم يلق ولي الجناية الاخيرة صاحبه ولقي احد الغريمين اخذ منه ربع ما اخذ من
 مال الميت فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في ايديهما فاقسماه نصفين فان التقى صاحبها
 الجناية فان اقتسما ما في ايديهم انصفين فان التقوا جميعا بعد ذلك قسم ما في ايديهم على ثمانية اسهم
 لصاحبي الجناية الربع وللغريمين ثلثة اربعة كذا في محيط السرخسي * ولودفع المولى خمسمائة الى
 الاول بلا قضاء ثم وهب الولي للمولى ما قبض وما بقي فيها آخر خير ولي الثاني بين تضمين المولى
 النصف وتضمينه الربع والولي الربع وان دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والولي بالربع من غير خيار
 كذا في الكافي * واذا استأجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرا يحفران له بئرا فوقع عليهما فماتا
 فعلى المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحران كانا فل من نصف الدية ثم يرجع بها
 المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالاضمان وقد صار الحرجانيا على نصفه فيكون
 على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مأذونا له في العدل لم يكن على المستأجر
 شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط * ولو استأجر
 اجيرا حرا وعبدا محجورا عليه ومكاتباً يحفرون له بئرا فوقع البئر عاينهم وماتوا فلا ضمان
 على المستأجر في الحر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لمولاه فاذا دفع القيمة الى المولى
 دفعها المولى الى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلث الدية وورثة المكاتب
 بثلث قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة اخرى فيسلم له والمستأجر
 ان يرجع على عاقلة الحر بثلث قيمة العبد وياخذ اولياء المكاتب من الحر ثلث قيمة المكاتب ثم
 يؤخذ من تركته المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأجر يضرب ورثة الحر بثلث دية
 والمستأجر بثلث قيمة العبد كذا في المحاوي * وهكذا في التاتارخانية ناقلا عن التجريد * واذا استأجر

اربعة رهط مدبر او مكاتب او عبد او حرا يحفرون له بثرافي الطريق فوقعت عليهم من حفرهم فماتوا ولم يؤذن للمدبر ولا للعبد في العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل اصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية اصحابه عليه في ثلثة ارباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لمولاه ثم لو رثة الحر ربع دية الحر في رقبة كل انسان منهم ولولي المكاتب ربع قيمة المكاتب في رقبة كل انسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر ورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذانم يرجع مولاهما بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما وله في رقبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رقبة كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي اخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويتراد ان الفضل و ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جناية المكاتب على ربع الحر الا ان يكون اكثر من ربع الدية فيأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجناية تبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدین ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتباره فان كان العبدان مأذونا لهما في العمل فلا ضمان على المستأجر و ربع قيمة كل واحد منهما في عنق صاحبه و ربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلثة ارباع دية الحر في اصنافهم في عنق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم واخذ ذلك كل واحد منهم فلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد ان تكون القيمة سال ما عليه من ذلك او اقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المكاتب ربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء اخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته اقل مما عليه من ذلك ثم بضرب فيها ولي الحر ربع الدية ومولى العبد ربع القيمة ومولى المدبر ربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما اخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر ربع دية الحر ومولى المدبر ربع قيمة المدبر ومولى المكاتب ربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط * الباب الثاني عشري جانب البهائم والجناية عليها يجب ان يعلم بان جناية الدابة لا تخلو من ثلثة اوجه اما ان تكون في ملك صاحب الدابة او في ملك غيره او في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا ضمان من صاحبها وان

كانت الدابة أو سائرة وطئت بيدها أو برجلها أو نطحت بيدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت وان كان صاحبها معها ان كان قائدا لها أو سائقا لها فكذا لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان صاحب الدابة راكبا على الدابة والدابة تسيران وطئت بيدها أو برجلها يضمن وعلى عاقلة الدابة ويلزمه الكفارة ويحرم عن الميراث وان كدمت أو نطحت برجلها أو بهدها أو ضربت بذنبها فلا ضمان وان كانت في ملك غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال صاحبها بان كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها وان دخلت بادخال صاحبها فصاحب الدابة ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان راكبا عليها ولم يكن معها هكذا في الذخيرة * وان كان باذن مالكه فهو كما لو كان في ملكه كذا في التبيين * وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أوقفها صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم يكن صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فصاحبها ضامن ما دامت تسير في وجهها ولم تسير يمينا وشمالا هكذا في الذخيرة * فان عطفت يمينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الاذاك فالضمان على المرسل وان كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان فان ردها راد ان لم يرتد ومضى في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت فلا ضمان على احد وان ارتدت ولم تقف ومضى في وجهها واصاب شيئا ضمن الراد كذا في محيط السرخسي * وان سارت لا بتسير صاحبها بان كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * الراكب ضامن لما وطأت الدابة وما اصابته بيدها أو برجلها أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية * ولا يضمن ما نطحت برجلها أو ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كانت قائدا لها نظير الجواب فيما اذا كان راكبا عليها واما السائق هل يضمن بالنفخة اختلف المشائخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ ابو الحسن القدوري وجماعة من مشائخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشائخنا هكذا في الذخيرة * والصحيح ان السائق لا يضمن النفخة كذا في الكافي * وعلى الراكب الكفارة في الايذاء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالايطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين * ولو كان راكب وسائق قيل لا يضمن السائق

ما وطأت الدابة وقيل الضمان عليهما كذا في النهاية * في المنتقى اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وامامها قائد وطئت انسانا فالدابة عليهم ارباعا وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط * وان رانت او بالت في الطريق وهي تسير فعطب به انسان لم يضمن وكذا اذا اوقفها لذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو وقفت للروث او للبول او سال لعابها فعطب انسان بذلك هكذا في المحيط * وان اوقفها لغير ذلك فعطب انسان بروثها او بولها ضمن كذا في السراج الوهاج * وان اصاب يدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبارا او حجرا صغيرا فنقأ عين انسان او افسد ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي * وان سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت بحجر وضعه رجل او بدكان قد بناء رجل او بماء قد صب به رجل فوقعت على انسان فمات فالضمان على الذي احدث ذلك في الطريق قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب بما احدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضع تصداً فالضمان عليه كذا في المبسوط * وفي التدويري ان من اوقف دابته على باب المسجد الاظم او على باب مسجد من مساجد المسلمين فنفتحت برجلها انسانا فهو ضامن كذا في المحيط * ولو جعل الامام موضعا لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا في التبيين * ولكن اذا ساق الدابة او فادها او سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو اوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط * ذكر في المنتقى عن محمد بن ابراهيم دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب ببابه قال يضمن ما اصاب كذا في الحاوي * وان اوقف الدابة في العلاء لا يضمن الا اذا اوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيخان * وان اوقف الرجل دابة في ارض اعداء مشتركة بينه وبين غيره ثم انها اصاب شيئا بيدها او رجلها فالعياض ان يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشائخنا قالوا هذا اذا اوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب واما اذا اوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب نياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * رجل اوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فماتت عن ذلك المكان وانا

واتلف شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فاصابت شيئا ان اصابته بعد ما انحل الرباط وزال من مكانه لا ضمان على صاحبها وان اصابته والرباط على حاله ضمن ما جنت وأن زال الشغل من مكان الا يقاف كذا في المحيط * وإذا جمعت الدابة فضر بها او كسحها بالجمام فضربت برجلها او بذنبها لم يكن عليه شيء من كذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي * لو اكرى حمارا فأوقفها في الطريق على اهل مجلس فسلم عليهم فنخسها صاحبها او ضربها او ساقها فنفتحت ضمنا وهو كالأمر بالسوق كذا في خزائن المفتين * ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فنخسها رجل فالقت الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كدال الدية وان ضربت الناحس فمات فدهه هدر وان اصابته رجلا آخر بالذنب او بالرجل او كيف ما اصابته ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهما الآ في النفقة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان * إلا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فنخسها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة * هذا اذا كانت النفقة في فور النخس فاما اذا انقطعت فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ومن فاد دابة فنخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فنخسها غيره كذا في الهداية * دابة لها سائق وفائد فنخسها رجل بغير اذن احدهما فنفتحت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بامر احدهما لا يجب الضمان على احد كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا كان الناحس عبدا فجنابة الدابة في رقبة العبد وان كان صبياء فهو كالرجل كذا في الحاوي * وان كان يسير على دابته فامر عبدا حتى نخسها فنفتحت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقله الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه او يعديه ثم يرجع مولى العبد على الآمر ونبيته العبد اذا كان قبلة العبد اقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالناخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور مأذونا له فهو العبد المأمور لا يرجع على الآمر بها الحق من الضمان والجواب في الأمر بسوق الدابة ونفودها بظير الجواب في الأمر بنخسها وان كان الراكب عبدا فامر عبدا

أخربان يسوق الدابة فوطشت انسانا فان كانا مذونين في التجارة فالضمان عليهما في عنقهما نصفان يدفعان بذلك او يفديهما مولاهما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الا مر بشيء وان كان المأمور محجورا والآمرا ذونا فالضمان عليهما ايضا في عنقهما واذا دفع مولى المأمور عبده او فداه بنصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمروان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما ابصا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده او فداه بنصف الدية لا يرجع على العبد الا مر في الحال بشيء واذا عتق رجع عليه بقيمته وان كان الأمر محجورا عليه والمأمور مذونا فالضمان عليهما في عنقهما ايضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده او فداه لا يرجع على العبد الا مر لاني الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط * واذا مرت الدابة بشيء فد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشيء فنفتحت انسانا ففتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي * وفي المتنقى رحل واقف على دابته في الطريق فامر رجلا ان ينخس دابته فنخسها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدبته الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جمعا ودم الامر بالنخس هدر ولوسارت عن موضعها ثم نفتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسرففتحت الناحس ورجلا آخر وقتلتها فدبته الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حارنت ووقنت فنخسها هو ارضه لتسرففتحت انسانا فلا شيء عاينها رجل ركب دابته رجل قد ارقعها ربه في الطريق فنفتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربه وعلى الراكب نصفين واذا اوقف الرجل دابته رجل في الطريق وربطها وغاب فامر رب الدابة رجلا حتى ينخسها ففتحت رجلا ونفتحت الامر فدبته على الناحس وان كان الامر اوقفها في الطريق ثم امر رجلا حتى ينخسها فقتلت رجلا فدبته على الامر والناخس جمعا كذا في المحيط * ولو عبرت من حجر وصعه رجل على الطريق والراص به منزله الناحس كذا في محيط السرخسي * رجل ارسل حماره فدخل زرع انسان وامسده ان ارسله وسافه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامما وان لم يكن حلقه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يميننا وشمالا وذهب الى الوحدة الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامما وان ذهب يميننا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامما وان كان الطريق واحدا كان ضامما وان ارسله فونف ساعة ثم ذهب الى الزرع والراص لا يتبين المار وال

كذا في فتاوى قاضيخان * وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح فيمن ارسل بقرة من القرية الى ارضه فدخل في زرع غيره فاكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا اخرجت الدابة من المربط وافسدت زرع انسان او تركها في المرفق فافسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السنانير والكلاب اذا افسدت شيئا من اموال الناس فلا ضمان علي صاحبها كذا في المحيط * ومن ارسل بهيمة وكان لها سائق فاصابت في فورها انسانا او شيئا ضمنه وان ارسل طيرا وساقه فاصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فور الارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري وعن ابي يوسف رح انه يكون ضامنا والمشائخ اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث رح في شرح الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطفي رح رجل اغرم كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة رح ويضمن في قول ابي يوسف رح والمختار للفتوى قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان لرجل كلب عقور يؤذي من مر به فلاهل البلدان يقتلوه وان اتاف بحب علي صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والافلاشي عليه كالحائط المائل كذا في التبيين * ولو ارسل كلبه الى صيد بولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادخل بعيرا مغتلا في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المغتلم فقتله اختلف المشائخ رح فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم ان ادخل صاحب المغتلم بعيرا ذن صاحب الدار فمات الضمان وان كان ادخلها باذنه فلا ضمان وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * وقائد العطار في الطريق يضمن اوله وآخره وان كان عظيما لا يسكه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائنان ضمنا وان كان ثالث وسط العطار ضمنوا الا لا يريد به اذا كان الآخر يمشي في جانب من العطار بسوفه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان وسط العطار اخذ بزه ام بعير فدا اصاب مما خلفه فضمنه عليه خاصة وما اصاب مما قباله فالضمان عليهما وان كان احبانا وسطها واحبانا يتقدم وبنا حرقه وسائق والضمان نصفان كذا في خزائن المفتين * وان كان

ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على انه يأخذه او يحبس في مربطه ليرده على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذراً له وان كان الثور لاهل قريته واخرجه من زرعه ولم يزد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان سافه بعد ما اخرجته من زرعه ضمن كذا في الذخيرة * ومن وجد دابة انسان في زرعه فاخرجها من زرعه فجاء ذئب فاكلها فقد اختلف المشائخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان اخرجها ولم يستها فلا ضمان وان ساقها بعد ما اخرجها فهو ضامن وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل القاسمي الامام علي السعدي رح وكان العتيبة ابو نصر الدبوسي رح يقول ان ساقها بعد ما اخرجها الى موضع يأمن على زرعه منها فلا ضمان وان كان اكثر من ذلك فهو ضامن والفتوى على ما اختاره العسلي كذا في المحيط * وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت في الطريق او انكسرت رجلها كان ضامناً كذا في فتاوى قاضيخان * الراعي اذا وجد في سرحه بكرة اجنبية فطرد ما قدر ما يخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * زارع سأل الغنم من الراعي الخاص او المشترك لبيتها في ضيعته كما هو العادة ففعل وبيتها فيه ونام ونمست الغنم في زرع جارة لا ضمان على احد كذا في الفقيه * اذا وجد في كرمه او زرعه دابة رجل وقد افسدت شيئاً فحبسها صاحب الكرم او الزرع فهلكت ضمن صاحب الكرم او الزرع تيممها كذا في المحيط * اذا ادخل دابته في دار رجل بغير اذنه فاخرجها صاحب الدار فهلكت لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير اذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال غيبة المالك ضمن قيمته الثوب كذا في الذخيرة * رجل يسوق حمار الحطب في الطريق وقال (كوس كوست) وقد امه رجل لم يسمع ذاك حتى اصاب ثوبه فتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا انه لم يتهيه له السحى لصيق المدة ولا فرق في هدايين الاصم وغيره وان امكنه السحى فلم يبتح بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى العسلي اذا قطع الرجل بدابة انسان او رحلها ان كانت لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها وليس للمالك ان يمسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكول اللحم كالساة والبيرو والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * ومن فتح باب قفص فطار الطير او باب اصطبل فخرحت الدابة وضلت لا يضمن العاصم قال محمد رح يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى ان ما حمل على

كتاب الجنائيات (٨٢) الباب الثالث عشر (الفصل الاول

ظهرة ففي قيمته كذا في الذخيرة * قال ابو حنيفة رح في مین ابرقون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في صن بقره الجزار و جذور الجزار وكذا في مین العصيل والحجش وفي الخدي مین الشاة والجمل والطير والكلب والستور ما انتص من قيمته وقال ابو يوسف رح عليه القصاص في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيان * الباب الثالث عشر في جنایة الممالیک وفيه فصول * الفصل الاول في جنایة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للعداء قال محمد رح في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنایة موجبة للمال فان مولاة بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداءه بالارش هذا مذهبنا لان الموجب الاصلي الدفع وله التخليص من ذاك بالفداء بالارش وای ذلك اختار فانه يكون حالاً ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشئ حتى يبرأ المجني عليه وخطاء العبد وعمده فيما دون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط * وان لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي * وان لم يموت ولكن مولاة قتله فانه يصير مختاراً بالارش فان لم يقتله مولاة ولكن قتله اجنبي ان كان عمداً بطلت الجنایة وللمولى ان يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى اولياء الجنایة ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً بالارش كذا في شرح الطحاوي * وان مات بعد ما اختار المولى العداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي * واذا جنى العبد جنایة خطأ واختر المولى العداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال ابو حنيفة رح اختيار العداء ماض على حاله ولا يكون لاولياء الجنایة ان ينقضوا الاختبار ويعيدوا حقه في رقبة العبد وانما لهم المطالبة ان يبيعهم حتى يبيع المولى العبد وبفضي الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبع العبد بنفسه لا يبيع المولى عايداً بل بحبسه حتى يبيع بنفسه او يبيع غيره بامره وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان ادبى الفداء كان الاختيار ماصباً على حاله فان عجز عن الفداء كان لاولياء الجنایة الاختيار ان شاءوا صواب الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاءوا لم ينضوا الاختيار وطلبوا من الناس ان يبيع العبد عليه بغير رصاة ونقصي حقه في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في العصل العاشر * ان اد جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كاجنایة الاربعين وكذا كما جنى بعد الفداء يومه بالدفع او الفداء ولو حتى قبل ان يصاري الا وای شبه ارحم من احد من دفعه واحدة او حبات نبل لمولاة امان تدفعه بالكل او سد به بارش كل واحد من الجنایات

ثم اذا دفعه اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم ارش جنايته هكذا في النبيين *
فان قتل واحدا وفقاً عين آخر فانهما يقتسمانه اثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا
شج ثلثة شحاجاً مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جنائياتهم كذا في محيط السرخسي * اذا جنى
جناية وخير المولى بين الدفع والغداء فاختر دفع نصف العبد واختر الغداء في نصف العبد
فهذه المسئلة على وجوه احدها ان يكون ولي الجناية واحداً بان قتل العبد رجلاً خطأ وله
ابن واحد او قطع العديد حر خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الغداء في نصف العبد يصير
مختاراً للغداء في الكل وكذلك اذا اختر دفع العبد يصير مختاراً لدفع الكل وهذا باتفاق
الروايات الثاني ان يكون المقتول اثنين بان قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن
فاختار المولى الغداء في احدهما او الدفع فانه يبقى على خياره في حق الآخر وهذا باتفاق
الروايات ايضا الوجه الثالث اذا كان المقتول واحداً وله وليان واختر المولى الغداء في حق
احدهما هل يصير مختاراً للغداء ففي عامة الروايات يصير مختاراً للغداء وفي احدى روايتي
كتاب الدور لا يصير مختاراً للغداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جنایات فغصبه انسان او جنى
في بدالغاصب جنایات فمات في يده فالقيمة بين اصحاب الجنایات تقسم كما تقسم الرقبة
ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي * ولو جنت الامة جناية خطأ ثم ولدت ولداً فقطع
الولد بدوها فالمولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى اهل الجناية وان شاء دفعها ولدها
وان شاء امسكهما واعطى الارش سواء كان ارش الجناية اقل من نصف قيمتها او وصل نصف
قيمتها كذا في المبسوط * امه قطعت يدرحل ثم وادت فقتلها الولد خيراً للمولى فان شاء دفع الولد
وان شاء فداه بالاقل من دية اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبداً قتل
رجلاً خطأ ثم قتلت جارية للمولى ذلك العبد خطأ قيل للمولى ادفعها واودها بقيمة العبد واذا
قيل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامة رجلاً وهما الرجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فالمولى مخير
بين الدفع والغداء فان اختر الدفع ضرب فيه اولياء الحر بدبه الحر واولياء جناية الامة بقيمة
فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختر الغداء فداه بدنه الحر بقيمة الامة لاولياء جنائيهما
واذا قتلت الامة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتل البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتل الامة
فاختار المولى دفعها ضرب اولياء قتل الامة فيها بقيمة الام واولياء قتل البنت بالدبة وان اختار

المولى فداء البنت دفع دية قتلها الى وليها وقيمة الام الى ولي قتل الام كذا في المبسوط * ولو ان البنت فقأت عين الأم ولم تقتلها فهذا على اربعة اوجه إما ان يختار دفعهما أو فداءهما أو فداء الام ودفع البنت أو فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما دفع الام الى اولياء قتل الام ودفع البنت الى اولياء قتل الام وإلى اولياء قتل البنت فيضرب فيها اولياء قتل البنت بالدية واولياء قتل الام بنصف الام وان اختار فداء البنت دفع الام الى اولياء قتل الام ويفدي لاولياء قتل البنت بالدية ولاولياء قتل الام بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى اولياء قتل البنت ويفدي لاولياء قتل الام كذا في الحاوي * ولو فقأت الام عين البنت بعد ما فقأت البنت عينها فاختار المولى دفعهما فانه يدفع البنت فيضرب فيها اولياء قتلها بالدية وولي قتل الام بنصف قيمة الام يكون ذلك المقدار من البنت مع الام ويدفع الام وما اصابها بارش منها من البنت فيكون ما دفع بها من البنت لولي قتل الام خاصة ثم يضرب ولم يقتل الام في الام بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جناية البنت بنصف قيمة البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فيهما فداء ما بهديتين وامسكهما جميعاً كذا في المبسوط * ولو قتل العبد الجاني عبد لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فان فداء بقيمة المقتول قسمت القيمة بين اولياء الجناية إلا ان يتد رحتهم ولا يتخير المولى وان اختار مولى الثاني دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي اخذه مخيراً ان شاء دفعه وان شاء فداء كذا في الحاوي * ولو قتل العبد الثالث عبد ودفع به فاعتقه المولى أو باعه كان مختاراً لدية الحر كذا في المحيط * وإذا جنم على الامه الجانية فاخذ المولى لذلك ارشاً فانه يدفع الارش معها وان كان جنم على جانيها لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جنايتها فامسكها المولى ونداء الله ان يستعين بذلك الارش في النداء وان لم يختار الفداء حتى استهلك الارش أو رهبه الجاني عليه الم يكن مختاراً له ان يدفعها ثم عليه ان يغرم مثل ما استهلك نيدفعه معها وان كان الجاني دايماً عبداً فدفعه المولى كان عليه ان يدفعهما جميعاً ويفديهما بالدية فان اعتق العبد المدفوع اليه مهداً اختياراً منه

اختيار منه للامة وعليه الدية وكذلك ان اعتق الامة فان اعتق العبد وهو لا يعلم بالجنائية ثم اختار دفع الامة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فقاً عين الامة فدفع بها واخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى او يفديه بالدية كذا في المبسوط * واذا جنى عليها حد ولا يعلم ان الجنائية عليها قبل جنائتها او بعد جنائتها فان تصاد فان الجنائية عليها كان قبل جنائتها كان الحكم بما تصادقا عليه وان تصادقا عليه وقالوا لا نعلم ان الجنائية عليها كان قبل جنائتها او بعد جنائتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ان كفي بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والمجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال المجنى عليه ان الارش وجب بعد الجنائية وانه لي متى اخترت الدفع وقال المولى لا بل وجب الارش قبل جنائتها وانه لي متى اخترت الدفع ذكر ان القول قول المولى مع يمينه ويكون الارش له الا ان يقيم المجنى عليه بينة انه وجب الارش بعد الجنائية هكذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلاً خطأ ثم قتل رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فانه يدفع ارش العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما اخذه من ارش العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته الف درهم وكان ارش العين خمسمائة فان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهماً وكذلك لو كان الذي فقاً العين عبداً فدفع به كان ولي الاول احق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي اخذه كذا في المبسوط * ولو اكتسب العبد الجاني او ولدت الجنائية ولداً فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والود كذا في الحاوي * قال واذا جنى العبد جنائية ثم اصابه عيب سماوي فان المولى يخاطب بدفعه او الغداء ولا شيء عليه بسبب ذلك الغيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فعطب فيها او استخدمه فلا ضمان عليه فيما لحقه بذلك ولو اذن له في التجارة بعد جنائته فاستغرق رقبته دين فهو ضامن لقيمته لاهل الجنائية ولا يضمن الارش كذا في المبسوط * قال محمد ربح في الجامع الصغير عبداً من له في التجارة فلحقه ربح الف درهم ثم انه جنى جنائية خطأ ثم اعتقه مولاه فان عام فعلية الارش لا صاحب الجنائية وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجنائية جميعاً كان عليه قيمتان قيمة لا صاحب الجنائية وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لا صاحب الجنائية اذا كانت القيمة اقل من الارش فاما اذا كان الارش اقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى حيث يدفع الى اولياء الجنائية ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين هكذا في المحيط * ولو قتل اجنبي هذا العبد خطأ

لم يغرم الآقمة واحدة للمالك ثم يدفعها للمولى الى الغرماء كذا في الكافي * العبد المأذون اذا جنى
 بخبر المولى بين الدفع والقداء فان دفعه بالجناية بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجناية
 كذا في الظهيرية * ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على احد شيء حتى يعتق
 العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بان المولى لو دفعه الى اولياء الجناية بغير رضاء ضمن القيمة
 في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئاً ولو دفع المولى العبد الى اولياء الدين
 بينهم ان كان عالماً كان مختاراً للجناية ولزمه الارش والقيمة ان لم يكن عالماً ولو باعه الغاصي في الدين
 ببينة فاستعده ولا يعلم بالجناية ثم حضر صاحب الجناية ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط
 حق ولي الجناية هكذا في الحاوي * قتل العبد المرهون رجلاً خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتة
 ان يفدي وليس له ان يدفع فان قال لا افدي كان للراهن ان يدفع بالجناية فان اعتقه صار مختاراً
 للقداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد الجاني او اعتقه او برره او كاتبه وهو يعلم بالجناية فهو مختار
 وان لم يعلم بالجناية لم يكن مختاراً وضمن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخس *
 وعلى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامه كذا في الهداية * ولو جنت امه جناية فقال المولى
 كنت اعتقها قبل الجناية او برتها او كانت ام ولدي فانه لا يصدق على اهل الجناية وهو مختار للقداء ان قال
 هذا بعد العام بالجناية وان قاله قبل العام بالجناية فعليه القيمة كذا في المبسوط * ولو عرضه على البيع
 او آجره او رهنه لم يكن اختياراً للقداء ولو باعه ببيعاً فاسد لم يصير مختاراً حتى يسأله وله كاتبه كتابة
 فاسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالجناية ببيعاً بائناً ردّه عليه بعيب
 بنضاء فهو مختار بالدية ولو باعه والخيار للمستري فذاك ايضا واما اذا كان الخيار للبائع فنهض
 البيع وهو يعلم ولا يعلم لم يكن مختاراً وينال له ان يدفع او ان يذبحه او ان يبايعه ببيعاً بائناً هو لا يعلم
 بالجناية فام يخاصم في الجناية حتى ردّه عليه بعيب بنضاء او ياررّه او ياررطه بانه يبال له ان دفعه
 او افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج * وفي الاملاء عن محمد بن روح ان اجاز ذبح العبد
 بعد جنائته في بئس باختيار للقداء في قول ابي يوسف ومحمد بن روح وبالله المستضي ان دفعه وايدد
 كذا في المحيط * ولو جنى جانيتم فعلم باحد هما دون الاخرى فاعادوا له ان يخاصم به
 مختاراً للقداء فيما علم وفيما لا يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مبيعاً له كذا في محيط
 السرخس * ولو كان الجاني جاريه فوطئها لا يصير مختاراً للقداء الا ان يبايعه ببيعاً بائناً

في خزانة المفتين * ذكر في الاصل ان التزويج لا يكون اختيارا كذا في الحاوي * وفي المنتقى لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية او من غير العلم من المجني عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى القاضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له ان يغدي او يدفع كذا في الظهيرية * ولو قتل عبدا رجلا فاعتق المولى احدهما لم يصير مختارا للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي * عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط * ولو ان عبدا في يدي رجل جنى جناية فقال ولي الجناية هو عبدك فقال الرجل هو وديعة عندي لفلان او عارية او اجارة او رهن فان افام على ذلك بينة اخرا لا مرفية حتى يقدم الغائب فان لم يتم بينة خوطب بالدفع او الفداء فان فداء ثم قدم الغائب اخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه الغائب بالخيار ان شاء امضى ذلك وان شاء اخذ العبد ودفع الارش فان امضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اختار الارش فله ان يأخذ عبده وان انكر الغائب ان يكون العبد له فما صنع الاول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط * ولو اقر به لغيره فهو على قسمين اما ان اقر بالجناية او لا ثم بالملك او على عكسه وكل قسم لا يخلوا ما ان كان الملك في العبد معروفا للمقر او كان مجهولا فواقر بالجناية بالملك لغيره والملك في العبد معروفا للمقر له فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا فيقال المقر له ادفع العبد ارافده وان كان كذبه فيهما لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو اقر بالملك او لا ثم بالجناية فان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه المقرام لغيره فاقر بالجناية او لا ثم بالملك او اقر بالملك او لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي * رجل في يده عبد لا يدري انه له او لغيره ولم يدع صاحب اليد انه له ولم يسمع من العبد اقرار

انه عبد لصاحب اليد الا انه يقر بانه صبد فجنى هذا العبد جنایة وثبت ذلك بالبينة او باقرار صاحب اليد
ثم ان صاحب اليد اقرانه لرجل فصدقه المقر به بذلك وكذبه في الجنایة فان كانت الجنایة ثبتت بالبينة
قبل للمقر له ادفعه او افده وان كان ثبوت الجنایة باقرار الذي كان العبد في يده اخذ المقر له العبد وبطلت
الجنایة ولم يكن على المقر من الجنایة شيء كذا في المحيط * ولو جنى العبد جنایة فقال المولى كنت
بعته من فلان قبل الجنایة وصدقه فلان قبل لفلان ادفعه او افده وان كذبه فلان قبل للمولى ادفع انت
او افده كذا في المبسوط * ولو امر المولى المجنى عليه بان يعتقه فاعتقه صار المولى مختاراً ان كان دالماً
بالجنایة كذا في الكافي * وفي نوادر بن سماعه اذا اعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو
اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط * ولو قتل المولى عبده الجاني ممدداً او خطأ وهو لا يعلم
بالجنایة فعليه قيمته حالة في ماله كذا في الحاوي * ولو ضربه ضرباً ارفيه ونقصه وهو يعلم بالجنایة
فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن ارش الجنایة الا ان يرضى ولي الجناية
ان يأخذة ناقصاً ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عينه فايضت وهو عالم به ثم ذهب البياض
قبل ان يخاصم فانه يدفع او يفدي واوخصم اليه في حالة البياض فضمنه القاصي الدية ثم
زال البياض فالفداء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتلت امه رجلاً ممدداً له وليان فصالح المولى
احدهما على وادها صار مختاراً للفداء للآخر فيغديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدرر لا يصح
مختاراً للفداء ولو صالح احدهما على بلك الامة كان في الباقي له خبر ان يدفعه او يفديه وفي الجامع
والدرر لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي * وفي الاملاء عبيدين رجلين جنين حنايه
فشهد احدا المولين على صاحبه انه اعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهد بهذا فعليه نصف
الدية وعلى الآخر نصف الغيمة وفيه رجل ورث عبداً او اشتراه فجنى جناية ورع المولى بعد
جنايته ان الذي باعه كان اعتقه قبل البيع او ان اباه كان اعتقه فانه مانع مختاراً للفداء بهذا العمل
كذا في المحيط * واذا جنى العبد جنایة ولم تباع النفس فاعسده المولى وهو عالم بها بل البرأ
ثم انتقضت الجراحة فمات فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلاً فخرد ثم يد المولى واخذه
العبد واعطى الارش ثم انتقضت الجراحة فمات المجرور ففي الاستحسان لا يرد المولى حاداً
مستقبلاً وهو قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح ورحع ابو يوسف رح من الاستحسان

الى القياس واخذ محمد رح بالا ستحسان الا انه روي عن ابي يوسف رح انه فرق بينهما اذا اعطى الارش بغير قضاء وبينما اذا اعطاه بقضاء القاضي قال اذا اعطاه بقضاء القاضي ثم مات المجرور بخير خيارا مستقبلا بخلاف ما اذا اعطاه بغير قضاء القاضي فان ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط * ولو قال لعبد ان قتل فلانا او رميته او شججته فانت حر ففعل شيئا من ذلك فهو مختار للفداء فان كانت جناية العبد ما يتعلق به القصاص بان قال ان ضربته بالسيف فانت حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فزعم ابن السيد انه حر فمات السيد فورته هذا الابن فهو حر وعلى الابن الدية كذا هي خزانه المعتبرين * جارية جنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها وهو يعلم بالجناية صار مختار للفداء وان جاء الطالب قبل ما تضع او بعد ما وضعت ولو لم يكن عالما بالجناية فحضر الطالب قبل الوضع خير ان شاء ضمن المولى قيمتها حاملا وان شاء اخذ حاملا بجنايتها فكانت له والولد حر فان حضر بعدهما ولدت خير المولى ان شاء دفع وان شاء فدى ولا سبيل له على الوالد كذا في الظهيرية * وفي نوادر ابن ابي سليمان عن ابي يوسف رح اذا اعتق الرجل ما في بطن جاريته ثم جنت جناية فدفعها بالجناية جاز كذا في المحيط * باع جارية فولدت عند المشتري لا قل من ستة اشهر فجنى الولد جناية ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لا صحاب الجناية وعليه القوي كذا في خزانه المعتبرين * جارية بين رحلين ولدت فجنى ولدها فدعاه احدهما وهو عالم بالجناية قال ابو يوسف رح عليه الدية وان لم يعلم فعليه القيمة كذا في الظهيرية * ولو قال المولى احدكما حر فقتل احدهما رجلا خطأ ثم عن الحاني للعتق صار مختارا للفداء ولو عين غيره بخير في دفع الجاني او الفداء كذا في الكافي * ولو جنى كل واحد منهما بعد الابحاث ثم بين العتق في احدهما لزمه الاقل من قيمته ومن الدية ونقي الثاني ملكا له فبقال له ادفعه او افده بالدية ولا يصير ههنا بالبيان مختارا للفداء وكذلك لو كانت جناية احدهما قطع يد وجناية الاخر قتل نفس لا يختلف الجواب كذا في خزانه المعتبرين * ولو قال في صحته لعبدين له قيمة كل واحد منهما الف احدكما حر ثم قتل احدهما رجلا خطأ ثم مات المولى قبل البيان عنق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وللمجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كان قيمته اقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختارا للفداء ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلا خطأ والمسئلة بحالها سعى كل واحد من العبدين في نصف قيمته ولكل واحد من المجنئ عليه

في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصر المولى مختاراً للعداء واذا قتل احدهما
 قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته احد كما حرره هو عالم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق
 من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وبصير المولى مختاراً للعداء
 في الجاني ثم اذا صار مختاراً للعداء فمقدار القيمة يعتبر من جميع المال واما الفضل على ذلك الى
 كمال الدية فيعثر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدین حسابة وباقي المسئلة بحالها سعيها
 على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للعداء في الجنایتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى
 وقيمة احد العبدین وبكون ذلك من جميع المال وما اراد على القيمة التي تمام الدية ويعتبر من ثلث
 المال ثم ما وجب من جميع المال وما وجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنابة نصفين اذ ليس
 احدهما اولى من الآخر هكذا في المحيط * رجل له عبدان سالم ونزيع فقتل سالم رجلاً خطأ في صحته
 المولى فقال احد كما حرر ثم قتل النزيع رجلاً آخر في صحته المولى قبل البيان ثم مات المولى عتق
 من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته واذا المولى العتق في قتل سالم الا
 ان يدرقته سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما اراد على ذلك الى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه
 العداء في قتل نزيع بحسب قيمة نزيع ويعتبر من جميع المال ولو ان المولى لم يدرقته ولكن المولى
 اوقع العتق على سالم صار مختاراً للعداء في قتل سالم وان اوقع المولى العتق على نزيع فعليه
 فيه النزيع كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنى جنابه واوصى المولى بعقده في مرضه وهو
 بعلم بالجنابة فاعتته الوصي او الوارث بعده بغير علمه الدية من دار قيمته من جميع المال والزيادة
 من الثلث وان كان لم يعلم بالجنابة ما قيمته من مال الميت في قول النبي وسفوح آخروا بثلث
 زرع هكذا ذكره النقيع ابو السرح في الاميون هكذا في المحيط * رجل اوصى بالعتق الى
 الجارية ثم حتى بعد موت الموصي فاعتته الموصي وهو جاهل بالجنابة ثم صار من الجنابة ان لم يعلم
 فهو صام القيمة ولا يرجع على الورثة كذا في التتبع * رجل اوصى بالعتق الى الجارية ارسها
 درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا بد منه فاجبوا له كذا في قوله الدية بغير علمه وثلث
 الرصبة الا ان يؤدي العبد من غير ما اكسبه ان يقول لا بأس ان يبيد درهم من مال صم صار
 ذلك الدرهم ديناً على العبد طالبت اذ اعترف بحبائه الى ان يبيد درهم من مال صم صار
 ان يعتق عبده ثم ان العبد حتى حبس ثم اسد اودل ودرهم احد الى ان يبيد درهم من مال صم صار

العبد وأن لم يكن ما لم بالجناية كذا في المحيط * وكله بالكتاب ثم قتل العبد رجلاً خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم أو لا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي * وإذا جنى العبد جناية فأخبر ولي الجناية مولى العبد فاعتقه فقال لم اصدقته فيما أخبرني به فهو مختار للعداء وكذلك ان أخبر به رسول ولي الجناية فاسفاه كان او عاد لا فاما ان أخبره بذلك فضولي فان صدقه فيما أخبر به ثم اعتق العبد فهو مختار للعداء ايضا وان كذبه في ذلك او لم يصدق ولم يكذبه حتى عتق العبد فان كان المخبر عادلاً فكذلك الحواب وان كان المخبر فاسقاً فعلى قول ابي حنيفة رح لا يكون مختاراً للعداء ولكن عليه قيمته لاستهلاكه اناه وعداى يوسف ومحمد رح هو مختار للعداء واذا أخبر به فاستان ففي احدى الروايتين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختاراً للعداء كذا في شرح المسبوط * ولو أخبره عبده بالجناية فاعتقه المولى وقال لم اصدقته فعند ابي حنيفة رح لا تضمن الم بخبرة رجل حر عدل وعندهما بضمن الدية وان كان المخبر فاسقاً او عبداً او كافراً كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سماعة في الرقيات انه كتب الى محمد بن الحسن رح في عبد قتل رجلاً ولم يتناول ولياً من احدى اغائب فخاصم الجاني منهما كيف ينبغي للحاكم ان يخبر مولى العبد فكذب محمد ان ابي الورثة حضر فهو خصم وابي الاختار وحب عايه ذلك في جميعه كذا في المحيط * وان اقبل العبد فيلاً خطأ والمقتول ولان فدفعه المولى الى احدى ابنيها فبصاء تاخس ثم بدل عبده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في الجناية الاولى فانه يقال للمدفع اليه الاول ادفع نصفك الى الآخر او ادفن نصف الدية فان دفعه برئ من نصف الدية ويرد النصف الباقي على المولى ثم يقال للمولى ادفعه او ادفه بعشرة آلاف خمسة آلاف للآخر خمسة آلاف لولي الاول الذي لم يأخذ شيئاً فان دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا المولى الذي كانت الجناية الثانية في احدى ربيع قيمته المولى في دفعه المولى الى الاوسط ولا يكون المولى صاملاً شيئاً ما لم يستوف ربع القيمة من الاول ولو كان دفعه اليه بغير قضاء العاصي كان للاوسط الخيار ان شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه الى صاحبه بغير قضاء العاصي وان شاء ضمن صاحبه فان ضمن المولى رجع به المولى على المدفوع اليه الاول فادقل العبد قتل من خطأ فدفعه المولى الى احدى ابنيها بغير قضاء العاصي فقتل عبده قتل خطأ ثم اجتمعوا واخاروا المدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ارفع نصف العبد الى الآخر ويرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى الى الاوسط والآخر

يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف ويضرب فيه الاوسط بعشرة آلاف فيضربون هذا النصف بينهما اثلاثا
ثلثا للاوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للاوسط وهو ما يضمن من هذا النصف
لولي الجنایة الاخيرة ويرجع به الاول الذي كان في يده وان شاء الاوسط ضمن هذا السدس
الذي كان في يده هكذا يقوله العراقيون من مشائخنا والصحيح عندي انه ليس له ذلك ههنا ولا
في الفصل الاول ولو كان الدفع بقضاء قاض كان مثل هذا ايضا الا ان المولى لا يضمن شيئا للاوسط
ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذ اقتضى ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى
ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذ اقتل العبد
قتيلا خطأ وفقاً عين آخر فدفعه المولى الى المفقوعة عينه فقتل منه قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا
دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى
ولي القتلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والاخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوماً بينهما اقساماً
ثلاثة اقسام للاول وخمسة للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة اجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزءاً
او ثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمسة اثلثي قيمته يدل ما سلم للاخر من هذين
الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط * ولو قامت بينة على العبد
بقتل خطأ واقتر المولى عليه بقتل آخر فدفعه المولى اليهما نصيبين ثم يضمن نصف قيمته للاول
ولو اقربقتل ثالث دفعه اثلاثاً وضمن باقي قيمته للاول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المفتين *
اذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاه اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ ولا شيء له كذا
في الهداية * واذا جنى العبد جنایة واقترولي الجنایة ان العبد حر جعل المسئلة على المله او حده
اما ان اقترولي الجنایة ان العبد حر الاصل او اترانه حراً او اقران مولاه اعتقه فان اترانه حر الاصل
فلا ضمان لولي الجنایة لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا اترانه حراً ما اذا
اقرانه اعتقه المولى ان اترانه اعتقه قبل الجباية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اترانه حر الاصل
وان اقرانه اعتقه بعد الجنایة فقد اقر ببراءة العبد وادعى على المولى الغداء ان ادعى انه اعتقه
وهو عالم بالجنایة وان ادعى انه لم يكن عالماً ادعى على المولى صيانة القيمة راكراً المولى
ما ادعى عليه من ضمان الغداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الله
الامة

كتاب الجنایات (٩٣) (الباب الثالث عشر) الفصل الاول

أقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجنابة قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجنابة بعد الدفع اليه ان اقترانه حرا الاصل او اقترانه جرح لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد الا ان العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولاء وان اقترانه كان اعتقه قبل الجنابة فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار العبد بالجنابة ما دوننا او محجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي * واذا اعتق العبد ثم اقترانه كان جنيا في حال رقه جنابة عمدا او خطأ لم يلزمه شيء الا القود في النفس كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل خطأ فبرأت فدفعه مولاه بالجنابة ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثة المجني عليه ولو كان المولى فداه بخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال بدفع قيمة عبده وان كانت مائة وياخذ بخمسة آلاف الفداء كذا في المحيط * عبد اعتق فقال لرجل قتل أخاك خطأ وانا عبد فقال ذلك الرجل قتلته وانت حر فالقول للعبد بالاجماع وكذا لو قال لسيده بعد عتقه اخذت مالك او قطعت يدك وانا عبد وقال السيد لابل فعلت بعد العتق فالقول للعبد بالاجماع كذا في الكافي * من اعتق جارية ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي وقالت قطعها وانا حرة فالقول قولها وكذلك كل ما اخذ منها الا الجماع والله استحسن هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح لا يضمن الا شيئا بعينه يوم مردة عليها كذا في الهداية * ولو اشترى عبدا وقبضه فقال رجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعد شرائي فالقول للمشتري كذا في الكافي * واذا قطع العبد يدرجل عمدا فدفع اليه بقضاء او بغير قضاء فاعتقه ثم مات من اليد فالعبد صلح بالجنابة وان لم يعتقه رده على المولى وقيل للاولياء اقناؤه او اعفوا عنه كذا في خزائن المفتين * واذا قتل العبد قتيلا وله وليان فعلى احدهما فانه يقال للمولى اما ان تدفع نصف العبد الى الساكت او تفديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط * عبد قتل رجلين عمدا وكل واحد منهما وليان فعلى احد وليي كل واحد منهما للمولى بدفع نصفه الى آخرين او يفديه بعشرة آلاف درهم فان قتل احدهما عمدا والاخر خطأ فعلى احد وليي العمد فان فداه المولى فداه بخمسة عشر الف الف لولي الخطاء وخمسة آلاف لولي العمد الذي لم يعف وان دفعه اليهم دفعه ان لا ثابلا لولي الخطاء وبلنه للذي لم يعف من ولي العمد عند ابي حنيفة رح بطريق العول فيضرب هذان بالكل وذا بالنصف وعندهما يدفعه اربعا بطريق المنازعة ثلثة اربعا لولي الخطاء وربعة لولي العمد كذا

كتاب الجنایات (٩٤) (الباب الثالث عشر) الفصل الاول

في الكافي * ولو قتل العبد رجلاً خطأ فعدا ولي احدهما دفع نصفه الى الآخر او يفديه بالدية ولو قطع الخد هما دية وقيمته الف ثم دفعه المولى اليهما ضرب القاطع فيه بنسعة آلاف وخمسمائة لانه يقطع اليد استوفى خمسمائة وضرب الآخر بعشرة آلاف كذا في خزائنه المفتين * ولو قتل قتيلاً وفقاً عين آخر فامّا ان يكون ذلك عمداً او خطأ فان كان عمداً قبل للمولى ان شئت ادفعه الى المفقوءة عينه وان شئت فافده فاذا اختار الفداء فدى للمفقوءة عينه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنایة يقتل العبد اولى القتل وان اختار الدفع جاء اولياء القتل وقتلوا العبد ثم للمفقوءة عينه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل خطأ فان المولى يختير بين الدفع والعداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر الف عشرة آلاف لولى القتل وخمسة آلاف للمفقوءة عينه وان اختار الدفع كان العبد بينهما اثلاثاً ثلثاه لولى القتل وثلثه للمفقوءة عينه كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكاً خطأ ثم قتل اخ مولاه خطأ ولا وارث له غير مولاه يدفع نصف القاتل الى مولى المملوك المقتول او يفديه ونصف الآخر للمولى فان كان قتل اخ مولاه اولاً يدفع كله الى مولى المملوك المقتول او يفديه فان قتل اخ مولاه اولاً وله بنت يدفع ثلثه ارباع العبد لمولى المملوك المقتول وربعه للبنت وان كان الضربة معاً ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائنه المفتين * عبد بين رجلين قتل فربهما عدداً نعنا احدهما عنه بطل الدم كله عند ابي حنيفة رح وقال يدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر او يفديه بربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد رح مع ابي حنيفة رح والاشهر انه مع ابي يوسف رح ولو قتل عبد مولاه عدداً وله ابنان ومنا احدهما بطل الدم كله عند ابي حنيفة ومحمد رح وقول ابي يوسف رح ههنا كقولهم كذا في الكافي * وفي المتن قتل عبد قتل رجلاً عدداً ثم عدا احد وليي الدم فان العبد يسعى في نصف قيمته الذي لم ينف ولا شيء على المولى كذا في المحیط * من قطع يد عبده ثم قصه رحل ومات في بده من النطح فعليه قيمته انتاع وان كان المرائي يتاع بده في بد الغاصب ومات من ذلك في بد الغاصب لا شيء له كذا في الهداية * قال في الجماع الكه رح رحل مسج عبدالله موضحه ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة العبد مسجودا الف درهم مات في بد المرائي من الجنایة يدوت بما فيه من الدين واذا وجدت الجباية من المولى بعد الرهن صدقه من الرهن حتى لو هلك في بد المرائي لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت الجباية من المولى بعد الرهن الحال بين ما اذا وجدت الجباية قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق المولى وبين ما اذا وجدت

كتاب الجنایات (٩٥) (الباب الثالث عشر) الفصل الاول

ابطاله وتال فيه ابصار رجل شح عبد رجل موضحة فمرض العبد فغصبه رجل فمات في يد الغاصب من تلك الجنابة كان مولی العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجناني قيمة العبد صحيحا في ثلث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حاله في ماله وضمن الجناني ارش الموضحة وما حدث منها من النقصان الى ان غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال الجناني فان اراد الغاصب بعدم ادى الضمان الى المولى ان ضمن الجناني او عاقلة الجناني لم يكن له ذلك ولولم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنابة على ان البائع بالخيار ثلثة ايام فمات في يدي المشتري فهذا كما وصفناه من امر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل ببيع فاسد فمات في يد المشتري من تلك الجنابة فان المولى بضمن الجناني ارش الموضحة وما نقصت الجراحة الى ان قبضه المشتري ويكون ما وجب على الجناني في ماله حالة وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهنه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فمات في يد المرتهن من تلك الجنابة فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجناني ويرجع الراهن على الجناني بارش الجنابة وما نقصته الجنابة الى يوم الرهن ويبطل عن الجناني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد اكثر من الدين بان كانت قيمة العبد مثالا لثي درهم فرهنه بدين الف درهم فمات في يد المرتهن فالامر كما وصفنا فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين انه لا ضمان للمرتهن على الجناني ويرجع مولى العبد على الجناني بنصف ارش الموضحة وبنصف مائة نصته جنايته الى ان رهنه ويكون في ملك الجناني ويرجع مولى العبد على الجناني ايضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد وبنصف ارش الموضحة وبنصف مائة نصته الجنابة ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل اقرانه قطع بد عبد رجل خطأ وكذب عاقلته في ذلك ثم غصبه رجل اقرانه من مولا فمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجناني قيمته في ماله في ثلث سنين ويرجع الجناني على الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته قطع في ماله حالا وضمن الجناني ارش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجناني نصف العبد وينبغي ان يضمن الجناني النقصان الى رقت الغصب ايضا وان لم يذكر في الكتاب او حاتم المسئلة على ان الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عمدا وباقي المسئلة بحالها فنقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجناني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابتداء

كتاب الجنایات (١٦) (الباب الثالث عشر) الفصل الاول

قیمته اقطع ولاقصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني ارش اليه في ماله هكذا في المحيط *
ومن غصب عبدا فجنى في يده ثم رده فجنى جنایة اخرى فان المولى يدفعه الى المولى الجنایتین ثم يرجع
على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع على الغاصب وهذا عند ابی خنیفة وابی یوسف
رح وقال محمد رح يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جنایة ثم غصبه فجنى في يده
دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به كذا في الهداية * واذا غصب
عبدا فقتل عدة قتيلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجنایة
ثم يرجع المولى بثمنه اخرى على الغاصب ولولم يمت العبد ولكن ذهبت عينه فدفعه الى المولى
اعور فقتل عدة قتيلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنایتین فانه يأخذ نصف قيمته من الغاصب
باعتبار عينه التي فانت عدة فيدفعها الى الاول فاذا سلم نصف القيمة للاول صرث هو في العبد المدفوع
بالدية الا اذا خذلان القدر والمأخوذ سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الآخر
بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي اخذت منه ويرجع عليه ايضا بما اصاب
الاول من قيمة العبد اعور ولا يرجع عليه بقيمة ما اصاب الثاني ثم يرجع اولياء الاول فيما اخذ
المولى من ذلك بتمام قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي ان يكون على قول ابی حنيفة
وابی یوسف رح خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما اخذ منه كذا في المبسوط * واذا
اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عدة فتلا خطاء ثم اجتمع المولى واولياء السيل فان العبد
يرد على مولاه ثم يقال له اما ان تدفع العبد او تعدي فان دفع او فدى رجع على الغاصب بالادل
من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فانه يدفع العبد
مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الحناية او بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة
وان استحققت الزيادة بسبب احده العبد عند الغاصب وان اعور العبد في يد الغاصب وقد بنى
عنده جنایة فان اعور بعد الجنایة واخار المولى الدفع فانه يدفعه اعور الى ولي الجنایة ثم يرجع
المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان اخذ قيمته صحيحا من الغاصب بأحد ولي الجنایة من المولى
نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثلثا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قبله العبد وان اعور
قبل الجنایة واخار المولى بالدفع فانه يدفعه اعور ثم يرجع بقسمه الى الغاصب

كتاب الجنایات (٩٧) (الباب الثالث عشر) الفصل الاول

فاذا اخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجنایة ان يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط * واذا اغتصب الرجل عبدا ففصل مولاة خطاء او عبدا لمولاة خطاء وقيمته اكثر من قيمة القاتل او استهلك مالا لمولاة يضمن الغاصب قيمة العبد المغمصوب لمولاة عند ابي حنيفة رح واما جنایة العبد المغمصوب على الغاصب وعلى ماله هدر عند ابي حنيفة رح وهي معتبرة عند هاريقال للمغمصوب منه ان دفعه الى الغاصب اذا كان حيا والى ورثته او افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول او بقيمة المال ان كان المال هو الملتف هكذا في الحاوي * ولو غصب عبدا وجارية ففصل كل واحد منهما عدة قتيل ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاذا دفعه فانه يضرب فيه اولياء قتيله بالدية واولياء قتيلها بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى اولياء قتيلها تمام قيمتها فيكون لهم ان يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ اولياء قتيل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى العداة ادى دية قتيل العبد وادى قيمة الجارية الى ولي قتيل الجارية ثم رجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا او كان غائبا فاما اذا كان حاضرا او تمكن المولى من اخذ قيمتها منه فتخرج المسئلة على وجه آخر كما ذكره به هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة ابي حفص رح واما في نسخ ابي سليمان انما ذكر المسئلة الموثقة وبن التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما مائة الف فقتل كل واحد منهما عدة قتيل ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يدفع قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي قتيل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة اخرى ثم يدفع المولى في العبد بين الدفع والعداة ان اختار العداة ففداه بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قول ابي حنيفة رح واما على قولهما ان اختار العداة ففداه بالدية لولي قتيل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتيل الغلام والى الغاصب على احد عشر سهدا عشرة لولي قتيل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزءا من احد عشر جزءا الى ولي قتيل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب ايضا فان كان الغاصب معسرا ولم يدفع عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتيل الجارية لا اضرب بقيمة الجارية في الغلام

ولكنني انظر ان خرجت قيمة الجارية اخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول ابي حنيفة يرجع بدينه الغلام كله الى ولي قتيل الغلام فاذا دفعه الى ولي قتيله رجع على الغاصب بقيمة الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولي قتيلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فاما في قياس قول ابي يوسف ومحمد رجع يدفع من العبد عشرة اجزاء من احد عشر جزء الى ولي قتيل الغلام وترك الجزء في يديه حتى اذا خرجت قيمة الجارية اخذها المولى ويدفعها الى ولي قتيلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب او افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولي قتيل الغلام جزء من احد عشر جزء بدل ماله يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداه فانما يفديه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما فصا صابا لا اخرى وبدفع مكان ذلك الجزء الى ولي قتيل الغلام جزء من احد عشر جزء من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قتيل الجارية انا اضرب في الغلام بقيمتها دفع اليهما فيضرب فيه ولي قتيل الجارية بقيمتها وولي قتيل الغلام بالدية فيكون بينهما على احد عشر كميته فان قدر على الغاصب او ايسر ادى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولي قتيل الغلام جزء من احد عشر جزء من قيمته بدل ماله يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قتيل الجارية الا ما اصابه من العلام ولا يعطي من قيمة الجارية شيئا وند ذكر قبل هذا في المسألة القصيرة انه يعطى من قيمة الجارية الى اولى اولياء قتلها تمام قيمتها ففي هذا الجواب روايتان ان اخنار المولى النداء وداه بمسرة آلاف وبقيمة الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي اذا اها الى اولياء جنايتها وقيمة اخرى بالغصب فبسلم له مكان الجارية وهذا قول ابي حنيفة رجع فاما على قياس قولهما اذا ادى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في الجارية صار كان الجارية كانت له لتفرضا بها عليه فيقال للمولى ادفع جزء من احد عشر جزء من العبد اليه او افده بقيمة الجارية وامي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشيء ما يتا من حكم المفاسدة فيما رجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط * ولو غصب عبدا ثم امراه ان يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عنده آخر خطأ ثم عفا ولي الدم الاول عن الدم كان على المولى ان يدفع نصف العبد الى ولي قتيل الآخر ويدي بالدية ولا يرجع على الغاصب بشيء ولو رده العبد اليهما قبل العفو ثم عفا الاول عفا الثاني رجع المولى

على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوي * وإذا اغتصب الرجل عبداً واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتيلاً عند الغاصب ثم قتلته الأمة فإنه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذ المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى ليسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع امتك الوديعة إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الأمة مع قتله الحر فاختر المولى الدفع وقسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رح فإخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية ويأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة وبضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمنزلة ما أخذ أولياء القتل فاما على قول أبي يوسف ومحمد رح لا يضرب المولى بشيء من قيمة أمته في العبد وإنما يدفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على الغاصب ولو غصب أمة فقتلت عنده قتيلاً خطأً ثم ولدت ولداً فقتلها ولداً فعلى الغاصب أن يرد الوادي بقيمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم ارجع بها على الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في المبسوط * العبد المرهون إذا جنى على الرهن أو على رقيقه أو على ماله هل تعتبر جنايته قالوا ذكر هذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهرجنايته ولم يذكر فيه خلافاً إلا أن المشائخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه بهدر قول أبي يوسف ومحمد رح واما على قول أبي حنيفة رح تعتبر جنايته على الرهن بقدر الدين فإنه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جنايته على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رح لا تعتبر الجناية بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رح بأنه بعة رهك كذا في المحيط * الفصل الثاني في جناية المدبر وأما الولد إذا جنى المدبر وأما الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن ارش جنايتهما وذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الدنانير كذا في السراج الوهاج * مدبر بين اثنين حتى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وإن دبر أحدهما وجنى فعليهما قيمته عند أبي حنيفة رح وعندنا يملك المدبر نصيب شريكه بالصمان كذا في محيط السرخسي * وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حالة وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج * وعند كثر قيمة المدبر لا يحب على المولى أكثر من عشرة

كتاب الجنايات (١٠٠) (الباب الثالث عشر) الفصل الثاني

آلاف الأ عشرة وتسوي جنائنه على النفس ومادونها كذا في المبسوط * وأن اختلف ولي
الجناية مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجناية كانت قيمته يوم جنى الف درهم وقال
المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع يمينه ورجع اليه ابو يوسف رح هكذا في الذخيرة *
ولو مات المدبر بعد جنائنه بلا فصل لم يبطل عن المولى القيمة وكذا لو عمى فعليه قيمته تامة كذا
في الحاوي * وأن اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المدعي وحلي ولي الجناية
اثبات ما يدعيه باليمين كذا في المبسوط * ويضمن قيمة ام الواد مرة واحدة فان جنت ثم جنت
شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول او بعده هكذا في محيط السرخسي * وان كثرت
الجناية من المدبر فالقيمة مشتركة بين اولياء الجنايات سواء قربت المدة فيما بينها او بعدت فان قتل
المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فعلى مولاة قيمته لاصحاب الجنائتين اثلاً فان اکتسب كسباً
او هب له هبة لم يكن لاهل الجناية من ذلك شيء كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلاً
احدهما عمداً والآخر خطأ فعلى المولى قيمته لاصحاب الخطاء فان عمداً واحداً والى العدد
فالقيمة بينهم اربع في قول ابي يوسف ومحمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح فهي بينهم
اثلاً كذا في الحاوي * وتعبر قيمة المدبر لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر
بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلاً خطأ وقيمته يوم قتله الف ثم زادت قيمته فصارت العا وخمسمائة
ثم قتل قتيلاً آخر فان ولي الجناية الثانية يأخذ من المولى خمسمائة ضل ما بين اليمينتين ثم يقسم
الباقى وهو الف على تسعة وثلثين جزءاً فجعل كل خمسمائة سهماً فيكون للاربع عشرون سهماً والباقي
تسعة عشر سهماً يتسعون الف على ذلك كذا في السراج الوداج * وان اتمل المدبر رجلاً
الف درهم ثم قتل رجلاً عين المدبر فغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدبر رجلاً آخر ان ارس العين
للمولى لاحق لاولياء الجناية فيه وعلى المولى الف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسمائة
منها الاول خاصة والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية اربعة خمسمائة ولو كان الناقص عبداً
فدفع به كان للمولى ابضاً كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر قتيلاً خطأ وقيمته الف درهم ثم ازداد قيمته
فصار يساوي الف درهم فقتل آخر خطأ ثم انتصت قيمته فصار يساوي خمسمائة فنزل قتيلاً آخر
فانه يقضي على المولى بالف درهم فولي الجناية الثانية بأخذ من ذلك الباقي الف درهم فخمسمائة

منها اجتمع فيه حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة اسهم للثاني وعشرة للاول بقيت خمسمائة اخرى اجتمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما اخذه مرتين والاو بعشرة آلاف الا ما اخذه مرة كذا في المحيط * واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجنایة ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول فباخذ منه نصف القيمة وان كان دفعها بغير قضاء قاض على قول ابي يوسف ومحمد رح الحواب كذلك وعند ابي حنيفة رح للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بنصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا اخذه منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط * وعانى هذا الخلاف اذا حذر المدبر بثر في الطريق العامة للمسلمين بغير اذن مولاه فوقع فيها انسان فمات فدفع المولى قيمة المدبر الى ولي الجنایة بغير قضاء ثم وقع آخر هل لولي الجنایة الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف واجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبداً قد دفع المولى العبد الى ولي القتل ثم وقع فيها آخرون مات فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض او بغير قضاء قاض واجمعوا ان المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القتل الاول حتى وقع آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض ان لولي القتل الثاني ان يتبع المولى في اخذ منه نصف قيمة المدبر ثم يرجع المولى بذلك على ولي القتل الاول كذا في المحيط * ووضع الحجر في الطريق او سقه الدابة او صب الماء بمنزلة الكهرك في محيط السرخسى * مدبر حتى جهل خطأ ودعت قيمته بلا قضاء فكوت فجنى وقضى بالقيمة ولم تدفع فجنى اخرى ثم مات المكاتب عن مائة فالمائة لولي الثاني وخير الثالث بان يشارك الاول او يتبع المولى كذا في الكافي * ولو قتل المدبر رجلاً خطأ وقيمته الف درهم فدفعها المولى بقضاء قاض ثم رجعت فيدته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة مما اخذ الاول للاول خاصة والخمسمائة الباقية بينهما يضرب بها الاول بعشرة آلاف الا خمسمائة والاخر بعشرة آلاف فيكون ذاك مقسومة بينهما على تسعة وثلثين سهماً لانه يجعل كل خمسمائة منها سهماً كذا في المبسوط * قال في الاصل اذا قتل المدبر مولاه خطأ هدرت جناته وعليه ان يسعى في قيمته رد اللوصية واذا قتل المدبر مولاه عمداً فعليه السعابة في قيمته وعليه الفصاع واذا اوجبت

كتاب الجنابات (١٠٢) (الباب الثالث عشر) الفصل الثاني

السعاية والقصاص جميعاً كانت الورثة بالخيار ان شاءوا استسعوه في قيمته او لا ثم قتلوه وان شاءوا قتلوه للحال وابطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابنان لا وارث له غيرهما فعفا احدهما عن المدبر فعلى المدبر ان يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته رد الوصية فيكون بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط * مدبر تاجر عليه دين قتل مولا خطأ فعليه ان يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبداً مائداً ونا عليه دين جرح مولا ثم اعتقه المولى وهو صاحب فراس ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان اعتقه وهو نجى ويذهب فان كان ترك مالا فغرماء العبد بالخيار ان شاءوا اخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في المبسوط * ولو اعتقه المولى في مرضه ولا مال له سواه ثم قتل مولا خطأ يسعى في قيمته بن عتقها بن حنيفه رح وعندهما يسعى في قيمته والدية على عاقلة مولا وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر مولا عمداً وله وليان احدهما ابن المدبر فعلى المدبر ان يسعى في قيمته بن قيمته لرد الوصية وقيمة بالجنائيه كذا في المبسوط * مدبرة حبلى قتلت مولاها خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرحت مولاها ثم وادت ثم مات المولى من الجرح تسعى المدبرة في قيمتها وبعث الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي * اذا كان المدبر بين رجلين فقتل احد موليه ورجلا خطأ يدى بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته والاخر ثلثه اربعها لان المولى القليل لاحق له فيما ضمن فان جابه المدبر على مولا خطأ هدر ذلك النصف من المولى باسم لولى الاجنبى وبصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه خمسة آلاف والاخر خمسة آلاف وكان ذاك النصف بينهما بصعان وعلى المدبر ان يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمداً والمسئلة بحالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته نامد لولى الخطاء ويسعى المدبر في قيمته بن الموليين وبتل بالعدد فان عمداً وليي العدد سعى المدبر لادى لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلاً عمداً وله وليان فعلى احدهما نصف احد موليه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذاك النصف لولى المولى القليل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يوفى من اصحاب المولى

وفي مال القتل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحي ولورثته الميت
وأذا قتل المدبر موليه مع اخطاء سعى في قيمته لورثتهما لرد الوصية ولا شيء لواحد منهما على
صاحبه ^{مات} وترك مدبرا لا مال له غيره فجنى المدبر جنابة فعليه ان يسعى في الاقل من
قيمه ومن الجنابة يسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وعندهما
هو حر مديون فيكون على عاقلته وان خرج من الثلث كانت على العاقلة اتفاقا وكذلك
لواعتق في مرضه عبدا فهذا والمدبر في هذا سواء الا انهما يفتقران في حق الجنابة على مولاة
فالمدبر لا يسعى في الجنابة خطاء على مولاة وهذا مكانب عند ابي حنيفة رح جنم على مولاة
والمكاتب يسعى في جنابته خطاء على مولاة فان مات قبل ان يسعى وترك مالا ولم يخرج
من الثلث نصي في ماله بالاقل من قيمته ومن ارش الجباية ولو ترك ولد اسعى رادة في ذلك
كله الدين والجباية وحق الورثة ولو سعى في حصه الورثة ولم يسع في حصه الجباية حتى مات وترك
ولدا لم يكن على ولده شيء ولو اوصى بعتق عبده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار ان شاؤوا
دفعوا بالجنابة وبطل العتق وان شاؤوا دونه متطوعين ثم يعتقونه خرج من الثلث اولا ويسعى
في ثلثي قيمته ان لم يخرج في حصه الورثة وان اعنوه عن الميت قبل الدفع او الفداء لم يدكره
محمد رح وقال النخعي ابو جعفر ان علموا بالجنابة فقد اختاروا الفداء وان لم يعاوه اضمنوا الاقل
من قيمته ومن الجنابة كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولدا وقيمه كل ثلثائه فجت
جبايته يستغرقها ومات سد هاول يدع مالا غيرهما سعي بقدر قيمتهما الرب الجباية والورثة في مائتين
وسلم لهما مائة كذا في الكافي * واذا قتل المدبر قتيلا خطاء واستهلك مالا فعلى المولى قيمته
لاولاء القتل وعلى المدبر ان يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشارك احد العريقين الا آخر
فيما باخذ فان مات المولى قبل ان يقضى بسى من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر
يسعى في قيمته فيكون اصحاب دينه احق بهما من اصحاب جبايته فان كان دينه اكبر من قيمته
فوابه السعادة في الفضل ايضا وان كان الدين عليه اقل من قيمته فالفضل من القيمة على
مقدار دينه يكون لاصحاب الجباية ولا شيء لهم عايه اكبر من ذلك وكذا لو كان القاصي
قضى على المولى بالقيمة لاولاء الجنابة وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى
واما ام الواد فلا تسعى لاصحاب الجباية في شيء كذا في المبسوط * واواستهلك لرجلين مالا

كتاب الجنایات (١٠٣) (الباب الثالث عشر) الفصل الثاني

ففضي لاحدهما شركة الآخر فيه ولومات قبل السعاية بطل ذلك ولو ذهب له مال كان غرماؤه
 احق به من المولى كذا في محبط السرخسي * ولو استهلك المدبر ارجل الف درهم فاعتقه
 مولاة لم بضمن لصاحب الدين شيئا ولو لم يعتقه ولكن رجلا قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى
 المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين احق بالقيمة من صاحب الجناية
 كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مدبرا فجنى في بده غرم المولى الاقل من القيمة ومن
 الارش ويرجع على العاصب به هكذا في محبط السرخسي * واذا غصب مدبرا فاربعة بقتل
 رجل عمدا وزعم ان ذلك كان عند المولى او عند الغاصب فهو سواء واذا قتل بذلك بعد
 الرد فعلى الغاصب قيمته ولو عفا احد الوليين فلا شيء للآخر ولو كان اقر عند الغاصب بسرقة
 اوارتد عن الاسلام ثم انه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته او قطع في السرقة فعلى الغاصب
 نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مدبرا فجنى عنده حنابة ثم رده على المولى ثم غصبه
 ثانيا فجنى عنده جناية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع
 نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب ثانيا فسلم له كذا في شرح الجامع الصغير الصادر الشهيد
 حسام الدين * ومن غصب مدبرا فجنى عنده حنابة ثم رده على المولى فجنى عنده حنابة
 اخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنيتين نصفين ويرجع المولى بعد ما ادعى فينده العمد
 اليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع الى الجنيتين الاول ثم يرجع بذلك على الغاصب
 مرة اخرى وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ومال محمد رح يرجع بنصف قيمته فسلم له
 وان كان جنى عند المولى او لا ثم حسم عند الغاصب غرم المولى قيمته من ولي الجنيتين
 نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع الى ولي الجنيتين الاول ولا يرجع به على
 الغاصب في قولهم كذا في الكافي * واذا قتل المدبر رجلا خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلا
 عمدا ثم رده على المولى فانه يسأل قصاصا وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجنابة التي
 كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عمدا واحد وليس العمد كانت القيمة بينهم ارباع
 في قول ابي يوسف ومحمد رح والا لابي نول ابي حنيفة رح ثم يرجع على الغاصب بما احده
 صاحب العمد منه ثم يدفع ذلك الى صاحب الخطأ او قتل عند الغاصب او لا رجلا عمدا ثم رده
 اليه

الى المولى فقتل عنده رجلاً خطأ بعد ما عفا احد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما
يما تم يرجع على الغاصب بما اخذه الذي لم يعف من وليي العمد فيدفعه الى صاحب العمد
الذي لم يعف الى تمام نصفي القيمة ثم يرجع بمنله على الغاصب كذا في المبسوط * ان قتل
عند الغاصب رجلاً وغرم المولى قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلاً
آخر اشترك في تلك القيمة ويرجع المولى بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها الى الاول
كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر عند الغاصب رجلاً خطأ وافسد مناعاً ثم قتله رجل
خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لولي القاتل بسبب جنائته
فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبداً او مديراً فاستهلك عنده ما لا ثم رده على
المولى فبانت عنده فلا شيء لاصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب او مالية
الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولو مات عند الغاصب قبل ان يردّه فعلى الغاصب قيمته فاذا
اخذها المولى دفعها الى الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل
عند المولى خطأ فقيمته لاصحاب الدين على عاقلة القاتل يقبضها المولى ويدفعها اليهم ثم
يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر ما لا عند المولى ثم غصبه رجل فحفر عنده بئراً في الطريق
ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى واخذها اصحاب الدين ثم وقع في البئر
دابة فعطبت شارك صاحبها اصحاب الدين الذين اخذوا القيمة في تلك القيمة بالحصة ثم يرجع
المولى بذلك على الغاصب فيدفعه الى صاحب الدين الاول بان وقع في البئر انسان آخر
فمات فعلى المولى قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدبر
الغاصب او مملوكه او من يرثه الغاصب فهو هدر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدبر
احد موليه فقتل عنده قتيلاً خطأ ثم رده فقتل رجلاً عادلاً وبيان فعفا احدهما واما قيمة تامة
لصاحب الخطاء بانه ارباعها والذي لم يعف من وليي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي
لم يغصب على الغاصب بثلثة ارباع نصف قيمته المدبر وهو معدوم غرم هو ولي الخطاء ثم رده
على صاحب الخطاء من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو ذلك على الغاصب كذا في شرح
المبسوط * مدبر الدمي في ذلك كله كمدبر المسلم وحاشانه تكون على مولاه الا انه نصي عليه
بالسعاية لاسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحر المسن من الا انه اذا

دبرة في دار الاسلام ثم رجع في دار الحرب فسي عتق المدبر وهو في الثلثين ولا يغرم ما جنى بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ام الولد مولاها عمدا فان لم يكن لها منه ولد فعليها القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسع في جميع قيمتها كذا في المحيط * واذا قتل ام الولد مولاها وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها لجميع الورثة وان ولدته ميتا كان عليها القصاص فان ضرب انسان بطنها والقته ميتا فبغير غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم نصيبها من الغرة ميراث لبني مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في المبسوط * واذا قتل ام الولد مولاها ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعن احد وليي المولى واحد وليي الاجنبي معا فعلى ام الولد نصف قيمتها للولين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وان عفا ما تعاقب اسعت في ثلثة ارباع قيمتها اتفاقا ثم هذه الثلثة الارباع عند ابي حنيفة رح تقسم على سبيل العول والمضاربة وعندهما على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة ان ربع القيمة من النصف الواجب لاحد وليي المولى فارغ من حق احد وليي الاجنبي فيسلم له بلا منازعة وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب فارغ من حق احد وليي المولى فيسلم لاحد وليي الاجنبي وربع القيمة استوت منازعتها فيكون بينهما نصفان فنصيب كل واحد منهما ثلث اثبات القيمة وتخريجه على العول والمضاربة هو ان في نصف القيمة الواجبة الاول اجتماع فيه حقان حق المولى في جديعة وحق الآخري نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير بينهما ابلا بالمائة لاحد وليي المولى وثلثه لاحد وليي الآخري وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس ونصف سدس فاننا ضم هذا الى ذلك فصار له ثلثا القيمة ونصف سدس واذا قتل ام الولد مولاها ولها منه ولد فعلمت احبها ابضا وله ولبان فعفا احد هاتسعين في قيمتها ثلثاها وورثة المولى وثلثها الآخر عند ابي حنيفة رح وعندهما ثلثة ارباعها لورثة المولى ولو احدى ورثة المولى بقضاء قبل عفو الآخر لورثة الاجنبي ان يشاركوه ولا يتبعونها لانها اتت جميع ما عاينها وكذلك بغير قضاء عندهما وعند ابي حنيفة رح بالخيار وان اخذوا بدفع الآخر فالصحيح انه يتخير اخذ بقضاء او بغير قضاء عند ابي حنيفة رح وهما فرتا بين الدفع بقضاء وبغير قضاء هكذا في محيط السرخسي * واذا اجتمع مدبر وام الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد منهم اتلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه او افده بربع الدية ودسوى المكاتب ثلث الا ان من

قيمته ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وام الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط *
 الفصل الثالث في جنایة المكاتب والاقاربها المكاتب اذا جنى جنایة موجبة للمال فهو جباها عليه
 دون سيدة بلا خلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنایة خطأ فعليه ان يسعى
 في الاقل من ارشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف
 او اكثر رجلا يسعى في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المكاتب ومولى
 الجنایة في قيمته وقت الجنایة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي * وكذلك لو قُتلت من المكاتب
 فقال المكاتب جنيت بعد ما قُتلت عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جنایة
 المكاتب على قول ابي حنيفة ومحمد رح وابي يوسف رح الآخر هو الدفع وانما يتحول الواجب
 الى المال باحدهما ثلثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع الياس
 من الدفع بالعتق او بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورد في الرق فان كان قبل قضاء القاضي
 بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يخاطب المولى بالدفع او بالفداء وان كان بعد قضاء
 القاضي او بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند ابي حنيفة ومحمد رح وابي يوسف رح
 الآخر هكذا في المحيط * واذا حكم الحاكم بالمال صار دينا عليه وسقط من رقبته وقبل الحكم وهو
 في رقبته كذا في الحاوي * واذا جنى المكاتب جنایات ثم اعنقه سيدة فعلى المكاتب الاقل
 من قيمته ومن ارش الجنایة دينا في ذمته فان قضى عليه بذلك فتضى بعضهم جاز ما فعل ذلك
 ولم يشركه الآخرون في ذلك ولو لم يقض عليه بالجنایة حتى عجز فاعتقه المولى وهو يعلم بها كان
 مختارا وان لم يكن عالما فقد صار مستهلكا للرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلا
 فلم يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنایة ويبيعه في الدين فيباع فيه وان فداه باعه في الدين
 كذا في محيط السرخسي * وان جنى المكاتب جنایة اخرى خطأ فان كان القاضي قضى عليه
 بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنایة على الثاني فان عليه للثاني مثل ما للاول كذا
 في الذخيرة * وكذلك في كل جنایة بجنيها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط * وان كان
 القاضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنایة اخرى فان عليه ان يسعى لهما بالاقل من قيمته
 ومن ارش الجنایتين ويكون تلك القيمة بينهما وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وهو قول
 ابي يوسف رح الآخر كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنایة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا يعتبر

زيادة القيمة بعد الجناية ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق وأحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فمات فقتل عليه القاضي بالقيمة للذي وقع في البئر ولو لي القتل وسعى بينهما ثم عطب بما أحدث في الطريق انسان فمات فانه يشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فمات ولو حفر بئر اخرى في الطريق بعد ما قضي عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فمات يقضي عليه القاضي بقيمة اخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته دينار يسعى فيه بالغاماباغ ولا يشاركونه كذا في المبسوط * وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ وقيمته الف درهم فلم يقض عليه بشيء حتى قتل قتيلاً آخر خطأ وقيمته يومئذ الفان ثم رفع الى القاضي فانه يقضي على المكاتب ان يسعى في الف درهم الالف الزائدة من الالفين لولي القتل الثاني والالف الموجودة وقت الجناية تكون بين وليي القتل الاول والثاني على قدر حقهما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الف وحق الاول في عشرة آلاف فتقسم الالف القائمة بينهما على تسعة عشر سهماً عشرة اسهم للاول وتسعة اسهم للثاني فدا خرج من السعاية يكون نصه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الاول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهماً كذا في المحيط * قتل المكاتب وقيمته الفان رجلاً خطأ فأعور ثم قتل آخر خطأ وقيمته الف يقضي عليه بالالفين الف للاول بقيت الالف القائمة فتكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكانت الالف القائمة مقسومة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي * مكاتب قتل رجلاً خطأ ثم قتل رجلاً آخر خطأ فقتل عليه باحدى الجنايتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للقضي له نصف الزينة التي قضى له بها ثم يقضي للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى ايضاً بنصف الزينة الذي لم تقض له بشيء بينه وبين الثالث اذ لا ثالث الاوسط وانه للثالث كذا في المبسوط * وإذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ فقتل عليه بنصف القيمة لاحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز وردي في الطريق فانه يحير المولى بين الدفع والعداء فان اختار الدفع ذكرانه يدفع النصف الى وليي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الاول والنصف الآخر يسم بين وليي القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف

فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثا ثلثا النصف الثاني وثلاثة الآخر للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي للاول نصف قيمة العبد دينا على العبد فيقال للمولى اما ان تقضي دينه او يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه لا النصف بخلاف لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب رجلا خطأ وله وارثان فقضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل آخر فجاء الآخر فحاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضي له بثلاثة ارباع القيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد او يفديه مولاة بنصف الدية كذا في المبسوط * واوجنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئا هدرت قضي عليه او لم يقض كذا في محيط السرخسي * واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزا قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكتابته اكثر من ذاك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضي عليه بالجناية فماترك يقضى من ذلك الجناية وان مات عن وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية او بعده فانه لا تبطل الجناية فيقضى منه الجناية او لا ثم الكتابة ثم ان فضل شيء يكون لورثة المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجباية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجباية وقد ترك ما يفي بالديون والجباية وبطل الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجباية يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجباية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فضل شيء يكون لوارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجباية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان ماترك المكاتب وفاء بالديون والجباية والمكاتبه جميعا فاما اذا كان لا يفي بالمكاتبه وانما يفي بالديون والجباية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجباية جميعا وان لم يكن قضى القاضي بالجباية فان الجناية تبطل ويقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط * ولو مات المكاتب وترك ولدا قد ولد في مكاتبته من امته وعليه دين وجباية قد قضى بها او لم يقض بها سعى الولد في الدين والجباية والمكاتبه

كتاب الجنایات (١١٠) (الباب الثالث عشر) الفصل الثالث

ثم لا يجبر علی ان يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد ورد في الرق بعد ما قضي عليه بالجنایة بيع وكان ثمنه بين الغرماء واصحاب الجنایة بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجنایة بطلت الجنایة ثم يباع في الدين فان كانت ام الولد حية حين مات المكاتب ولادین علی المكاتب وقد قضي عليه بالجنایة اولم يقض فان علی الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن ارش الجنایة مع بدل الكتابة فان قضي عليهما بها اولم يقض حتى قتل احدهما قتيلا خطأ قضي عليه بقيمته لولي القتل سوى ما عليهما لولي جنایة المكاتب فان عجز او رد ذلك بيع كل واحد منهما في جنایته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنایة المكاتب كذا في المبسوط * مكاتبه جنت ثم ولدت فعجزت ولم يقض دفعته وحدها ولو قضي عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجنایة والا بيع ولدها كذا في محيط السرخسي * ولو ماتت المكاتبه وتركته مائة درهم وابنا ولدته في مكاتبتهما وعليها دين وقد قتلت قتيلا خطأ فاقضي بها اولم يقض فانه يقضى علی الابن ان يسعى في المكاتبه والجنایة ثم تلك المائة بين اهل الجنایة والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جنایة فاقضي عليه بذلك مع ما انقضی عليه من دين امه وجانبتها فعليه ان يسعى في ذلك كله فان عجز بيع في دينه وجنایته خاصة فان فصل من ثمنه شيء كان في دين امه وجنایتها بالحصص وان كان عجز قبل ان يقضى عليه بجنایته دفعته مولاة بها او فداه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فيباع فيه دون دين امه وجنایتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنایتها عليه سبيل ولو فداه المولى فقد طهر بالداء من الجنایة فباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين امه وجنایتها كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلثة خطأ مؤدب احد هم حصته ثم عجز سلم نائب العبد له مائة ودفعت السنين او يفدي كذا في محيط السرخسي * واذا قتل المكاتب رجلاً عدواً له وایان نفعه احد هدا سعى للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط * عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه بغبر ان شربكه ثم جنى سعى في نصفه وغرم الشربك الاول من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين اثنين فكاتب احدهما نصيبه بشيء ارصاحه ثم جنى جنایة ثم ادی فعتق فانه يقضى علی المكاتب بالارش من نصف قيمته ونصف ارس الجنابة وبأخذ الذي لم يكاتب من شربكه نصف ما اخذ من المكاتب ويرجع به الشربك علی المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء اعتق وان شاء امتسک

وان شاء ضمن شريكه فأي هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لا قل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا انه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل ان يعتق فقصي عليه بنصف ارشها ثم عجز من المكاتبه فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويقال للآخر ادفع نصيبك بنصف الجناية او افدله بنصف ارشها كذا في الحاروي * واذا كاتب احدهما نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا فجنى جناية ثم ادعى المكاتبه فعتق فانه بخير المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء ادفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عنده من امه له كان على الجاني ان يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق او يستسعي ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية ولو كان هذا الابن جنى على ابيه ثم ادعى الاب فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها للذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمته للذي لم يكاتب كذا في المبسوط * ولو كاتب امه وشركة بغير اذن شريكه فولدت فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام ارامه عايه ازم كل واحد منهما ثلثة ارباع قيمة المقتول عند ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * واذا كانت امه بين رجلين كاتب احدهما حصته منها ثم ولدت ولدا ثم ازدادت خيرا او نقصت بغير ان اردت فعتقت فاختر الشريك تضمين المكاتب منه نصف قيمتها يوم عتقت وللذي لم يكاتب ان يستسعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب احدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا فكاتب الآخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنت عايه جناية لا تبلغ العس ثم ادعى فافتق والموليان مؤسران فللذي كاتب الولدان يضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عبد بن رجلين فقا العبد عين احدهما ثم كاتب المعقوة عينه نصيبه ثم جرحه جرحا آخر فمات منها سعى المكاتب في الاقل من نصف العيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لو رثه الممولى الا ان العبدان كان قد ادعى وعق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمان او سعاية كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين رجلين فجنى على احدهما فقا عينه او قطع بده ثم ان الآخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعلم بالجنائية ثم جنى عليه العبد

جناية ثم ان الذي باع ربعة اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية اخرى ثم ادعى فعتق ثم مات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا في المبسوط * عبدلزيد وذرجنى على ذرفكاتبه ذرعالمابالجناية فجنى عليه اخرى ثم كاتبه زيد فجنى عليه جناية اخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصعان وكل نصف اتلف نصف النفس بنات جنایات حقيقة وجنايتين حكما اما نصيب المجني عليه فقد اتلف نصف النفس بجناية قبل كتابة وهي هدر وجنايتين بعدها وهو وجبهما واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب واما نصيب غير المجني عليه فقد اتلف نصف النفس ايضا بجنايتين قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجايته بعد الكتابة وهو مثله في رتبة المكاتب وان جنى على اجنبي فكاتبه احدهما وهو يعلم بالجناية ثم جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فمات فنصف الاول اتلف نصفه بنات جنایات ولها حكم جنايتين فصا ومختارا في الاولى برقع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنايتين قبل الكتابة وحكمهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالمائة الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلمنا الاول من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب ايضا الاقل من قيمته ومن نصف الدية كذا في الكافي * رجل كاتب نصف امته ثم وادت ولدا فجنى الواد جناية فانه يسعى في نصف جنايته ويكون نصفها على المولى لان الدع مع منعه ربيح البتة السابقة فعليه نصف قيمته فان اعتق السيد الام بعد ما جرى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجناية على الواد وكذلك حكم الجناية اذا اعتق المولى الواد الا ان ههنا لا سعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما ولم يجبا على الاجنبي ولكن جنى احدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف الجائز ناعته والكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار ان النصف مملوك له وهو متهاك لذلك اذا ادعى السابقة

السابقة ونصفه على الجاني للمولى باعتبار ان المجني عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب
 فيصير بعضه البعض قصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل ان يقضى عليها ولم تدع شيئا فولد لها بمنزلتها
 يسعى في نصف الجناية والمكاتبه وعلى السيد نصف الجناية ويستوي ان كان قضي عايتها
 بالجناية او لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جناية ثم عجز وقد كان قضي عليه بجناية امه فان
 الذي قضي به عليه من جناية امه دين في نصفه غير ان للمولى ان يدفعه بجنائته فيكون
 للمولى ان يدفعه بجنائته وان شاء فداه فان فداه بيع نصفه في الدين الذي على امه وان دفعه
 لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط * واذا اقر المكاتب بجناية عمدا او خطأ لزمه ولو قضي
 عليه بجناية خطأ ثم عجز هدر دمه عند ابي حنيفة رح بناء على ان المكاتب لو اقر بجناية موجبة
 للمال لا يؤاخذ به بعد المعجز عنده صار دينا عليه اولا وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صار دينا
 عليه بلا ضاء واعتق ضمن قضي بها ولا كذا في محيط السرخسي * ولو لم يعجز ولكنه ادعى فتمتق
 صار دينا عليه كذا في الحاوي * لو قتل المكاتب رجلا عمدا ثم صالح عن نفسه على مال فهو
 جائز ويلزمه المال ما لم يعجز فاذا عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول ابي حنيفة رح
 وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لازم بيع فيه كذا في المبسوط * ولو اقرت مكاتبه على ولدها
 لم يلزمها عتق او عجز فان مات وترك وفاء قضي في ماله بالاقل ولو اقر الولد على امه بجناية
 لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والكتابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان
 قد ادعى ثم عجز لا يسترد من المقر له ولو اقرت الام على ابنها بجناية ثم قتل الابن خطأ واخذت
 قيمته قضي بما اقرت في القيمة وكذلك لو اقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه
 جازا قرارها بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطأ ثم
 ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها اولياء القتل الاخر بالدية
 واولياء قتل الابن بتيمة الابن كذا في المبسوط * جناية المكاتب على المولى وجناية المولى عليه خطأ
 بمنزلة جناية الاجنبي فاما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتل ولزمه القيمة وان قتل
 المكاتب مولاه عمدا اقتصر منه وجناية المولى على رفيق المكاتب او ماله وجناية المكاتب على
 رفيق المولى او ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاوي * وكل من يكاتب
 على المكاتب فهو في حكم الجناية بمنزلة المكاتب فيما يلزم من السعاية وكذلك ام ولده النسي ولدت

منه كذا في المبسوط * وجناية عبد المكاتب مثل جنایة عبد الحر الا انه اذا فدئ والفداء ازید من قيمته فاحشا ودفع وقیمة العبد اكثر من الارش فاحشا صح عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي * وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبدا تاجرا عليه دين آخر بيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنی جنایة وليس للمكاتب مال غيره فانه يخیر المولى فان شاء دفعه هو وجميع الغرماء بالجنایة ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجنایة برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء فدية بالدية ثم يباع في دين الغرماء فان كان عليه دين ايضا فانه يخیر مولاة فان شاء دفعه واتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فداه ثم بيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حرام موصحة ثم دبره مولاة فشجه العبد موصحة اخرى ثم كاتبه مولاة ثم شجه اخرى ثم ادی فعتق ثم شجه اخرى وشجه اجنبي ومات والمولى عالم بالجنایات فعلى ما قلناه الاجنبي نصف الدية والنصف الآخر اتلفه العبد بربع جنایات احكامها مختلفة والمعتبر احكام الجنایات فحكم الاولی الدفع او الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف اربعة اسهم فصار الكل ثمانية اسهم اربعة اتانها الاجنبي واربعة اتلفها العبد والسهم الاول صار المولى مختار له بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع مدمع بفعل سابق على الجنایة فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن الذمة على المولى الا ان يكون ثمن الدية اقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والثانية على المكاتب والرابعة حيايه الحر فوجب عن الدية على عاقلته وان لم تدبر والمسئلة بحالها فعلى ما قلناه الاجنبي نصف الدية واما النصف الآخر فقد تاف بثلث جنایات فصار هذا النصف ثلثة اسهم فصار لكل سنة تاف ثلثة جنایة الاجنبي وتلف ثلثة بجنايه العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولی وعلى المكاتب الاول من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي *

الباب الرابع عشر في الجبايه على الممالیک واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف او اكثر قضی عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذاك على العاقلة في ثلث سنين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي الامه اذا اردت قيمتها على الدية خمسة

آلاف درهم الآخسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الآخسة دراهم وهو ظاهر الرواية
هكذا في السراج الوهاج * ولو غصب عبدا قيمته عشرون ألفا فهلك في يده تجب قيمته بالغة
ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الأقيمة واحدة للمالك
ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر بن سماعه رجل حمل على عبد رجل
مختوما ورجل آخر حمل عليه مختومين وكل ذلك كان بغير إذن المولى فمات من ذلك كله
فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة كذا
في المحيط * ولا تغفل العاقلة فيما جنى على المماليك خطأ فيمادون النفس وان كان الجاني
حر فاذا بلغ النفس عفتها العاقلة في ثلث سنين كذا في المحيط ^(١٠) * وأما الجناية على اطراف العبد
قال ابو حنيفة رح كل شيء من الحرفية الدية تجب في العبد القيدة وكل شيء من الحرفية نصف
الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كان قيمته عشرة آلاف او اكثر ينقص عشرة او خمسة
وعندهما يقوم صحيحا ويقوم منقوصا بالجنانية فيجب فضل ما بين القيمين وهو رواية ابي يوسف رح
من ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * هذا اذا مات بفواته منفعة مقصودة وذلك كالعين
واليد فاما ما يقصد به الزينة نحو الاذن والحاجبين وما شبه ذلك فذلك الاجواب في قوله الاول
وفي قوله الآخر لا يقدر ذلك ويلزمه النصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نه في قيمته لا يزداد
على خمسة آلاف الآخسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب
نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الاجواب كذا في الكافية * وهكذا في الهابة والكافي *
وكل حناية ليس له ارش مقدر في حق الحرفي العبد نصان القيمة كذا في السراجية * قال همام
سألت محمدا رح عن اشعار عيني المملوك 'ذانتها' انسان فاخبرني عن ابي حنيفة رح قال
في اشعار عيني المملوك وفي جاجبه رح في اذنيه ما نقصه وهو قواي وقول ابي يوسف رح قال
ولا احفظ في اللحية عن ابي حنيفة رح لكن احفظ عند في شعر الرأس ان مرلاه ان شاء دفعه واخذ
قيمه وان شاء لم يدفعه واخذ من الجاني ما نقصه وفي الاصل ان في شعر العبد ولحيته حكمه
عدل وكاته قول ابي حنيفة رح الآخر كما ذكره القدوري وعن الحسن عن ابي حنيفة رح
في اذن العبد وانعه ولحيته اذا لم تنبت نصان القيمة كما قال محمد رح على ما ذكره القدوري
وفي المختلعات عن ابي يوسف ومحمد رح في هذه الصورة نقصان القيمة وهكذا قول ابي حنيفة رح

وفي المجرد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * لو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه ابيض يلزمه النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة ان ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته ولا جعده وانما طريقه ان ينظر الى قيمته واصول شعرة نابته سود والى قيمته واصول شعرة نابته ببيض كذا في الظهيرية * ومن فقا عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من النقصان عند ابي حنيفة رح وقال ان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته كذا في الهداية * قال ابو حنيفة رح رجل فقا عين عبد فمات العبد من غير الفقا فلا شيء على العاقب وان لم يموت ولكنه قتله انسان لزم العاقب النقصان وقال محمد رح ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فاق رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى العاقب ما نقصه وعلى القاطع نصف قيمته منقوعة العينين وردى ابو يوسف رح ان هذا استحسان على قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل سمرقند رجلان قطعاً يدي عبد معاً احدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسئلة اخرى ان من رمى الى عبد سهماً فقتله آخر قبل ان يصيبه السهم فعلى الثائل قيمة العبد مرمياً لم يقع به الرمية كذا في المحيط * عبد منقطع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المنطوع يده وان قطع من الجانب الآخر يضمن نصف قيمة العبد المنطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع به العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد منقطع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فقا العين كذا في التمر تاشي * ولو كان العبد منقطع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة منقطع اليد كذا في الظهيرية * وفي المستقى عن ابي حنيفة رح رجل قطع اليد اليمنى من عبد رجل و قطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الباقي ما نقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبد قيمته الف ثم بعد الطع فام يبرأ حتى صارت قيمته العا كما كانت قبل الطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منهما ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين واوصار بساوي

يساوي الفين وهو قطع فعلى قاطع الرجل الف وخمسمائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل يده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم القطع الف وعلى خمسمائة وقال مولى العبد كان قيمته الف درهم وقيمة العبد يوم اختصما الف درهم ولو كان صحيح اليد كان قيمته الف درهم فالقول قول القاطع فان غرم ذلك او لم يغرم حتى انقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال الناطع وعاقلته واما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلت وبكون على العاقلة الف وخمسمائة وخمسمائة منها ارش اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العبد نصف عشر قيمته الا ان يزيد على ارش موضحة الحرفانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم كذا في المضدرات * وفي نوادر ابن سماعة من محمد رح رجل قطع يد عبد رجل او شج عبد رجل ثم ان المولى باعه ثم رد عليه بعيب بقضاء القاضي او وهبه المولى من اسنان ثم رجع في الهبة بقضاء او بغير قضاء ثم مات العبد من الجناية فان مولى العبد يرجع على الجاني بجمع قيمته وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح لو ان امه قطعت يدها خطأ وباعها المولى من انسان على انه بالخيار او على ان المشتري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فدانت عنده من القطع فعلى القاطع قيمتها تامة وان كان القطع ممداد رأت الفصاص استحسانا كذا في المحيط * اذا قال لعبدية احدكما حر نم شجا فبين العنق في احدهما بعد الشج فارشهما للمولى وبقيما مملوكين في حق الشجة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد معاتب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصعين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما يجب عليه نصف قيدة كل واحد منهما ودية حرفيتسم مثل الاول واذا قتلهما على التعاقب يجب عليه القيمة للاول لمولاه والدية لاني لورثته واذا قتل كل واحد منهما رجل معاتب قيمة المملوكين فبكون نصفين بين المولى والورثة فبأخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما وبترك النصف لورثته وان قتلاهما على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته للمولى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري اتها قتل او لا فعلى كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل فئأ عيني عبد و قطع الآخر رجله او بده فبرأ وكانت الحماية منهما معا فعابهما قيمته الا لا وبأخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من

اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما ويغرمان قيمته على قدر ارش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما ارش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم ان احدي الجراحتين قبل الاخرى وقد مات منهما فعلى الجراح الاول ارش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارش جراحته من قيمته مجروحا بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برئ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى رتستغرقها فعلى الاول ارش جراحته وعلى الثاني قيمته مجروحا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعنى العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني ارش جراحته وعلى الاول ارش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * جناية الحر على المذبر كالجناية على الثقل حتى لو قتله حرف فعلى عائلته قيمته ولو قطع يده غرم نصف قيمته الا انهذا بقرقان في خصلة وهي ان الحر اذا قطع يدي مدبر او رجليه او فقا عينه غرم ما نقصه وفي الثقل يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * واذا انقطع رجل يد المذبر وقيمته الف درهم فبرأ واد حتى صارت قيمته العين ثم فقا عينه آخر ثم انتقض البرأ فمات منهما والمذبرين اثنين فعفا احدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين سبع مائة وخمسون درهما على عائلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عائلته ان كان خطأ كذا في المبسوط * رجل شج عبد غيره موضحة فدبرة سدة ثم شجة الساج موضحة اخرى ثم كاتبة فشجة آخر ثم ادى المكاتب فعتق فشجة اخرى فمات بالكل ضمن نصف عشر قيمته صحيحا بالشجة الاولى وبغرم نقصانها ايضا الى ان جنى الثانية وبغرم بالشجة الثانية نصف عشر قيمته مدبرا مشجوجا ونقصانها الى ان كوتب وبغرم بالثالثة نصف عشر قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا بشجتين ونقصانها الى ان عتق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد العتق ارش ولا ننصا كذا في الكافي * واصله ان التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمومة على الجاني والعق والكتاب بدو الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في القسامة هي الايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجدوا له وبهم كذا

فی الکافی * وسببها وجود القتل فی المحلّة او ما فی معناها من الدار او الموضع الذی یقرب من المصر بحيث یسمع الصوت منه کذا فی النهایة * اذا وجد قتل فی محله قوم وادعی ولی القتل علی جمیع اهل المحلّة انهم قتلوا ولیه عمدا او خطأ وانکراهل المحلّة فانه یحلف خمسون رجلا منهم کل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا یحلف بالله ما قتلنا والخیار فی النعین الی ولی القتل ان کانوا اکثر من خمسين رجلا وان کانوا اقل من خمسين فانه یکرر الیمین علی بعضهم حتی یتم خمسون یمینا فان حلفوا غرموا الدیة وان نکلوا وانهم یحبسون حتی یحلفوا ولا یحلف المدعی ان اهل المحلّة قتلوا ولیه سواء کان الظاهر شاهدا المدعی بان کان بین المقتول و بین اهل المحلّة عداوة ظاهرة او لم یکن شاهد المدعی بان لم یکن بین المقتول و بین اهل المحلّة عداوة ظاهرة ثم تجب الدیة علی ما تاتاه اهل المحلّة فی ثلث سنین وان ادعی القتل علی بعض اهل المحلّة لا باعیا منهم فکذا الجواب تجب القسامة والدیة علی اهل المحلّة وكذا الجواب اذا ادعی علی بعض اهل المحلّة باعیا منهم استحسانا وان ادعی القتل علی واحد من غیر اهل المحلّة لم یکن علی اهل المحلّة قسامة ولا دیة فیهال للمدعی الکی یمتدح ما ادعی ان قال نعم اقامها وثبت ما ادعاه ببینه وان لم یکن له بینه یحلف المدعی بما یمتدح او واحدة ولا یحلف خمسون یمینا ولا ولاء القتل ان یختاروا صالحي اهل المحلّة والالبادة العسيرة الذین وجد القتل بین اطهرهم وتعیین صالحي العسيرة استحسان فان لم یوجد فی المحلّة من الصالحاء خمسون رجلا فاراد ولی القتل ان یکرر الیمین علی الصالحاء حتی یتم خمسون یمینا ولله ذلک ام یضم الیهم من فاسق العسيرة ما یکمل به خمسون رجلا لم یذكر محمد ریح هذا الفصل فی الكتاب وروی عنه فی غیر روایه الاصول انه لبس لولی القتل ذلک ولكنه یختار من بقی فی المحلّة حتی یکمل خمسون رجلا هکذا فی المحیط * وله ان یختار الشبان والفسقة وله ان یختار المشائخ والصالحاء منهم کذا فی الکافی * والخبار لولی القتل دون الامام کذا فی فتاوی قاضیخان * ولا بدخل فی القسامة صبی ولا مجنون وبدخل فی القسامة الاعمی والمحدود فی العذف والکافر کذا فی السراج الوهاج * ولا بدخل فی القسامة النساء والممالیک من المکاتبین وغیرهم ومعتق البعض فی قول ابی حنیفة ریح کما لکاتب کذا فی المبسوط * والقتل من نه اثر القتل والمبت من لا یكون به اثر القتل کذا فی الذخيرة * وان وجد میت لا اثر به فلا قسامة ولا دیة والاثر بان یكون به جراحة او اثر ضرب او خنق او خرج الدم من عینه او اذنه کذا فی خزائن المفتین *

وَأَنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ النَّمْلِ أَوْ مَلَأَ مِنَ الْجُوفِ كَانَ قَتِيلًا وَإِنْ نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا كُذَّافِي الْمَحِيطِ *
وَأَنْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ ذِكْرُهُ فَلَسَ بِقَتِيلٍ كُذَّافِي الْإِخْتِيَارِ شَرِّهِ الْمُخْتَارُ * وَإِذَا وَجَدَ بَدَنَ الْقَتِيلِ
أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ نِصْفَ الْبَدَنِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مُحَلَّةٍ فَعَلَى أَهْلِهَا الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ وَإِنْ
وَجَدَ نِصْفَهُ مُشْتَوِقًا بِالطَّوْلِ أَوْ وَجَدَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ أَوْ وَجَدَ بَدَنَهُ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِمْ فِيهِ كُذَّافِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ وَجَدَ فِيهِمْ جَنِينَ أَوْ سَقَطَ لَيْسَ بِهِ أَنْزِلُ الضَّرْبِ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ
الْمَحَلَّةِ وَإِنْ كَانَ بِهِ أَنْزِلُ الضَّرْبِ وَهُوَ تَامَةٌ الْخَلْقَةُ وَجَبَتْ الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْخَلْقِ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كُذَّافِي الْكَافِي * وَإِذَا وَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْمَكْتُوبَ أَوْ الْمَدْبُورَ أَوْ أَمَ الْوَلَدَ أَوْ الَّذِي يَسْمَعُ
فِي بَعْضِ قِيَمَتِهِ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ فَعَلَيْهِمْ الْقِسَامَةُ وَتَجِبُ الْقَبْضَةُ عَلَى عَوَاقِلِ الْمَحَلَّةِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ كُذَّافِي
فِي الْمَحِيطِ * وَإِنْ وَجَدَتْ الْبَهِيمَةُ أَوْ الدَّابَّةُ مَقْتُولَةً فَلَا شَيْءَ فِيهَا كُذَّافِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ * وَلَا يَدْخُلُ
السَّكَّانُ فِي الْقِسَامَةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ كُذَّافِي التَّبَسُّنِ * وَهِيَ عَلَى أَهْلِ
الْحِطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ كُذَّافِي لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ
بِأَنْ بَاعُوا كُلَّهُمْ فَهِيَ عَلَى الْمُشْتَرِينَ الْمَلَائِكَةُ دُونَ السَّكَّانِ عِنْدَهُمَا كُذَّافِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ *
وَإِذَا وَجَدَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ خَرِبَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَبَقَرُهَا مُحَلَّةٌ عَامِرَةٌ فِيهَا إِنْسَانٌ كَثِيرٌ تَجِبُ الْقِسَامَةُ
وَالِدِيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الْعَامِرَةِ كُذَّافِي مُحِيطِ السَّرْحِ * وَإِذَا التَّقَى قَوْمٌ بِالسُّبُوفِ فَاجْلَوْا عَنْ
قَتْلِهِمْ فَهُوَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَوْ لِبَاؤُهُ عَالِيٌّ أَوْ لَيْسَ بِهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ بِعَبْدِهِ فَمِنْ يَكُنْ
عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَلَا عَالِيٌّ أَوْ لَيْسَ بِهِ شَيْءٌ حَتَّى يَقِيمُوا الْبَيْتَ كُذَّافِي الْكَافِي * وَإِنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي دَارِ
إِنْسَانٍ فَالِدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ وَإِنْ كَانُوا غُيُوبًا فَالْقِسَامَةُ
عَلَى رَبِّ الدَّارِ بِكَرَرِ عَلَيْهِ الْإِيمَانِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ كُذَّافِي الْهَدَابَةِ * وَإِذَا وَجَدَ
فِي دَارِ أَحَدٍ مِنَ الْمُشْتَرِينَ فَعَلَيْهِ الْقِسَامَةُ وَالِدِيَّةُ عَالِيٌّ عَائِلَتُهُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْمَحَلَّةِ أَهْلٌ خَطَهُ وَقَدْ وَجَدَ
قَتِيلًا فِي دَارِ أَحَدِهِمْ كَانَتْ الْقِسَامَةُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَالِدِيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْحِطَّةِ
بُرَاءً مِنْ ذَلِكَ كُذَّافِي الْمَحِيطِ * وَأَنْ أَدْعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعَمَلِهِ فَشَهِدَ
شَاهِدَانِ مِنَ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَيْهِمْ تَقَبُّلُ شَهَادَتِهِمَا بِالْإِجْمَاعِ كُذَّافِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ * وَإِذَا وَجَدَ
الرَّجُلَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ وَأَدْعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَسَهِدَهُ بِذَلِكَ
شَاهِدَانِ

شاهدان من غير اهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهما ويبرأ اهل المحلة عن القسامة والدية ان شهد بذلك شاهدان من اهل المحلة التي وجد فيها القنيل قال ابو حنيفة رح لا تقبل شهادتهما الا انه يبرأ اهل المحلة عن القسامة والدية وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الكافي * ثم قال ابو يوسف رح ان اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلفهم يحلفهما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رح يحلفان بالله ما قتلنا ولا علمنا فالتا سوي فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قنيل في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على اهل المحلة ثم كيف يحلفون عند ابي حنيفة ومحمد رح يحلفون بالله ما قتلنا وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القنيل في محلة وادعى اهل المحلة ان فلانا قتله دونهم واقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القنيل ذلك او لم يدع كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد رح يقول اذا وجد قنيل في محلة وادعى اولياؤه عليهم واقام اهل المحلة بينة انه قتله فلان لرجل من غير محلتهم او جاء جريحاً حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى اولياء الدم الفل على رجل بعينه واقاموا البينة على ذلك فاقام المدعى عليه البينة ان فلانا قتله لرجل آخر قال لا قبل هذه البينة كذا في المحيط * واذا جرح الرجل في قبيلة فنقل الى اهله فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان فيه ولا قسامة وقال ابو يوسف رح لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخريج اذا وجد على ظهر انسان بحمله الى بيته فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان بحمله كما لو مات على ظهره وان كان يجيء ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الكافي * ولو جرح في محلة او قبيلة فحمل مجروحاً ومات في محلة اخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على اهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة او مسجد اختطها ثلث قبائل احدها بكر بن وائل وهم عشرون رجلاً والاخرى بنو فيس وهم ثلثون رجلاً والاخرى بنو تميم وهم خمسون رجلاً فوجد في هذه المحلة قنيل او في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل

انلانا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين فعلى القبيلتين نصفان ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع ايضا محلة اختطها ثلث قبائل وبنوا فيها مسجدا فاشترى رجل من غير القبائل الثلث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من اهل القبيلة الباقية احد ثم وجد قتيل في المحلة او في المسجد كانت الدية انلانا ثلثها على عاقلة المشتري وثلاثها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لتلك الدور رجل واحد من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين واقى المسئلة بحالها فالدية نصفان نصفه على عاقلة المشتري ونصفه على عاقلة القبيلة الباقية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دور القبائل كلها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الاول ما دام له من تلك الدور شيء ولو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الذين كانت لهم اوراقها معهم اورد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة او في المسجد قتيل فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط * اذا وجد في سوق او مسجد جماعة كان في بيت المال اذا كان السوق للعامة او للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم واراد بالمسجد المسجد الجامع او مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محله فعلى اهل المحلة كذا في محيط السرخسي * وان وجد قتيل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو وجد القتيل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد او بعرفه او بغيره فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط * لو وجد قتيل في ارض اودا وموقوفه على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على اهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي * ولو وجد القتيل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال كذا في المحيط * واذا وجد القتيل في قرية اصابها القوم شتى فبهم المسام والكافر فالقسامة على اهل القرية المسلم منهم والكافر به سواء ثم يرضع عاينهم الدية فما اصاب المسلمين من ذلك فعلى عوايلهم وما اصاب اهل الذمة فان كانت اهلهم عوايل فعليهم والا فبهم كذا في المبسوط * ولو وجد نسل في محلة المسلمين ويهاذمي بازل

عليهم لم يستحلف الذمي كذا في محيط السرخسي * وأن وجد قتل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يباغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وأن لم يباغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى إذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرفهما مملوكة لقوم يبيعون أرضهما وطرفهما فهو على الرؤس قال وهذا قول محمدرح وفيه إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى بيت قرية أخرى أقرب فإن كان الأرض الذي وجد فيه القتل مملوكا فهو على صاحب الملك وإن لم يكن مملوكا فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا سئل محمدرح عن قتل بين قريتين أهو على أقربهما إلى الحيطان والأرضين قال إن كانت الأرضون ليست بملك لهن إنما تنسب إلى القرية كما تنسب الصحارى فهو على أقربهما بيوتا كذا في الذخيرة * وإذا وجد قتل بين قريتين هو في القرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين ألف رجل وفي الأخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رح في قتل وجد بين ثلث دوار لم يسمي وداران لهما أنيين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاعتبر القبيلة دون القرب كذا في المحيط * ومن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار فالدية على عاقلة البائع وإن كان في البيع خيارا أحدهما فهو على عاقلة ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة رح وقال إن لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وإن كان فيه خيار فالدية على عادة الذي تصير الدار إليه كذا في الكافي * ومن كان في بده دار فوجد فيها قتل لم يعقله العاقلة حتى شهد الشهود أنها للذي في بديه كذا في خزانة المفتين * وإذا وجد في دار إنسان قتل وفيها خدمه وغلماؤه وأحرارها فالقسامة والدية على رب الدار ونهم كذا في التاتارخانية نافذ عن الأسبجاني * وأن وجد في ملك مشترك قتل فالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الأنصاء حتى لو كان لأحد السريكين ثلث الدار ولآخر ثلثها فالدية على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين أقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين وأهل واحد منهم من بني قيس فوجد في هذه الدار قتل فديته على أحد عشر جزءا عشرة أجزاء منها على عاقلة بني بكرين وأهل واحد واحد على عاقلة قيس وكذا دار بين بكرين قيسين أن لا يوجد فيها قتل فالدية على عواقلهم

انلانا وهذا الذي ذكر قول محمد رح رواه عن ابي حنيفة رح وروي عن ابي يوسف رح بخلاف هذا فانه قال في دار بين تميمي وهمدانين وجد فيها قتيلا فعلى النهدي نصف الدية وعلى الهمدانين نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتيلا يوجد بين قريتين هو منهما سواء في القريب فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذلك قال ابو يوسف رح في دار بين تميمي وبين اربعة من همدان وجد فيها قتيلا والدية بينهما نصفان وعند محمد رح تجب الدية أخماسا كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رح عن ابي يوسف رح في رجلين في بيت ليس معهما احد فوجد احدهما مقتولا قال ابو يوسف رح أصمته الدية وقال محمد رح لا اضمنه لعاه قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا وجد القتيلا في دار بين ثلثة نفر فالقسامة على عوائلهم جميعا انلانا وتماثل الخمسين في الكسر على ابي العوانل شاء ولي القتيلا وليس له ان يختار جميع الخمسين دابة مائة احداهم كذا في المحيط * ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى عاقلته دية لورثته عند ابي حنيفة رح ولا لاشيء دليهم واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلته على قوله واختار شمس الائمة السرخسي ان لا تجب النسابة هنا كذا في الكافي * وان وجد المكاتب قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع كذا في السراج الوهاج * ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلث سنين ثم على مذكابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وجد قتيلا في دار مكاتب فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية القتيلا في ثلث سنين ولا يتحملها العاقلة كذا في الظهيرية * وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول ابي حنيفة ومحمد رح انها تجب واما على قول ابي يوسف رح اخلاف المشايخ بعضهم ناوا لا تجب على قوله الآخرون منهم من قل تجب عليه القسامة كذا في المحيط * واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج * واذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى العبد حناية ثم وجد قتيلا في دار مولاه كذا في الظهيرية * وان وجد قتيلا في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الاسلام في شرحه

في شرحه ان ام يكن عليه دين فالقسامة على مولاة والدية على عاقلة قياسا واستحسانا فان كان عليه دين فذلك الجواب عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رح استحسانا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلًا في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونا ولم يكن كذا في فتاوى ناصيخان * العبد المرهون اذا وجد قتيلًا في دار الراهن او المرتهن فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين * ولو وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته له ارا امرأة في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينا ثم تفرض الدية على اقرب القبائل منها وهذا قول ابي حنيفة رح وهو قول محمد وابي يوسف رح الاول كذا في شرح المبسوط * واما اذا كانت عشيرتها حضورا تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قتيل في قرية لا امرأة فعند ابي حنيفة ومحمد رح عليها القسامة تكرر الايمان عليها وعلى عاقلة الدية وعاقلة اقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * واجمعوا ان القتيل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة وانما تجب الدية والقسامة على عاقلة واجمعوا انه اذا وجد في دار مجنون انه لا قسامة على المجنون وانما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في قرية او دار لا يتام فان كان فيهم كبير فالقسامة عليه والدية على عاقلة وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عاقلة كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتيل في دار ذمي فالقسامة عليه يكرر عليه خمسون يمينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانوا يتعاضلون فيما بينهم فعلى العاقلة الدية والا تجب الدية في ماله كذا في الذخيرة * ولو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان فادعى كل واحد الغنل على صاحبه فالابن ثلث الدية على عاقلة وعاقلة العاقلة ولها السدس على عاقلة اخيها ولو ادعى الابن الغنل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين * وفي مجموع النوازل لو وجد الرجل قتيلًا في دار ابنه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح فتاني فلان فقد ابرأ عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يبطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهل العطاء خمسة دراهم او اقل من ذلك وفيه ايضا اذا وجد الضيف في دار المضيف قتيلًا فهو على رب الدار عند

ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ان كان نازلا في بيت على حدة فملا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار واثته لا وارث له غيره لم يعقل عاقلته له كذا في خزائن المفتين * واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري في وسطه او في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان ارب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع اهلها الصوت منه فما اذا كان بحيث لا يسمع منه لصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لا قوام معروفين تجب القسامة على اصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة * والعرق في النهر الصغير والكبير ما صرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو العرات والجحجون فهو عظيم كذا في فناوى تاضيخان * وان وجد القتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من بمدها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجالة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق او نائد او راكب فديته على عاقلته دون اهل المحلة وان اجتمع فيها السائق والنائد والراكب كانت الدية عاينهم جميعا ولا يشترط ان يكونوا مالكيين الدابة بخلاف الداروان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في النبيين * وان مرت دابة بن قريتين عاينها قتل فعلى اقربيهم القسامة والدية قيل هذا مخمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد القتل في فلاة ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيله وان لم يكن ملكا لاحد فان كان بسدع فيه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فيه الصوت وان كان للمسلمين فيها منفعه الاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منفعه للمسلمين فدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفارة وايس بعربها عدوان كذا في محيط السرخسي * وفي المتنبي اذا وجد نسل على الجسر او على الفطرة ذلك على بيت المال وفيه ايضا اذا وجد اميل في منزل خندق مدينة ابى جعفر فهو بمنزله الطريق الاعظم على اقرب المحال كذا

في المحيط * ولو وجد في معسكر نزلوا في فلاة مباحة ليست بمملوكة لا حد فان وجد في خيمة أو فسطاط بالقسامة والدية على من يسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقين فعلى القبيلة التي وجد فيها القتل ولو وجد بين القبيلتين فعلى اقربهما وان استويا فعليهما كذا في التبيين * وان نزلوا مختلطين جملة في مكان واحد ان وجد القتل في خيمة احدهم أو فسطاط احدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى اهل العسكر كلهم كذا في المحيط * وان كان العسكر في ارض رجل فالقسامة والدية عليه كذا في محيط السرخسي * وان كان اهل العسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتل مسلم فلا قسامة في القتل ولا دية وان كان لا يدري من قله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتين لكن احدي الطائفتين باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتل من اهل العدل فلا دية في القتل ولا قسامة كذا في المحيط * ولو وجد في السجن فالدية على بيت المال وعلى قول ابي يوسف رح الدية والقسامة على اهل السجن كذا في الهداية * واذا كانت الدار مفرغة وهي مقفلة فوجد فيها قتل فالنسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رح كذا في المحيط * باب السادس عشر في المعامل المعائل جمع معقلة وهي الدية كذا في الهداية * العاقلة الذنب يعتلون العقل اي يؤدون الدية ويسمى الدية عقلا ومعقلا لانها تعقل الدماء من ان تعسك اي تدسك كذا في الكافي * عاقلة الرجل اهل دياره عندنا كذا في المحيط * واهل الديوان اهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت اساميتهم في الديوان كذا في الهداية * اذا كان القاتل من اهل الديوان فان كان غازيا وله ديوان يرتزق منه للقتال فعاقلته من كان في ديوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله ديوان يرتزق منه فعاقلته من كان يرتزق من ديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون بها وان لم يكن له ديوان فعاقلته انصاره فان كان نصرته بالمحال والدروب يحمل عليهم وان كان من اهل القرية ونصرته باهل القرية بحمل عليهم كذا في المحيط * والحاصل ان العبرة في هذا للتناصر وقيام البعض بامر البعض فان كان اهل المحلة واهل السوق واهل القرية او العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم امر قاموا معه في كتابته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من اهل الديوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فاهل الديوان اولى فان لم يكن له متناصرون من اهل الديوان فالمتناصرون من اهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة والسوق كذا في الذخيرة * وان كان لا يتناصرون بعضهم ببعض

فعاقلته عشيرته من قبل ابيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فان لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليه اقرب الفباثل نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصبات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الآباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون مافلا الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل ابيه كذا في المحيط * ثم القاتل احدا العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم احدا العواقل مندنا كذا في المبسوط * وليس على النساء والذرية ممن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا وامراة لاشي عليهما من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والآماء والمجانين كذا في المحيط * وان قُلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد اكثر من اربعة دراهم يضم اليهم اقرب ديوان آخر وكان اقرب الدواوين في هذا المصر اليه اولى من الابعد كذا في محيط السرخسي * واقرب الدواوين الي ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم لو ضم اليه اقرب الدواوين من هذا المصر ولم يكف يضم اليه ابعد الدواوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه ابعد الدواوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصر ديوان هو اقرب الي ديوان القاتل الا انهم اجانب من القاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا انهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم اقرب الدواوين الي ديوانه وان كانوا اجانب كذا في المحيط * ومتى استوى ديوانان في القرب احدهما من عشيرة القاتل من الاب والآخر من حاسب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحا والترجيح يعتبر اولا بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر ترجيح بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن ابي جعفر الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه دواوين ايضا فعقله على اقربائه في ديوانه فان لم يتسع فلمى الكل بعني على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن لا قربائه دواوين فعقله على اقرب اقربائه اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن ديوانيا ولكن لبعض اقربائه

اقاربه ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن في الرستاق فهو على اقراره الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتبع فهو على جميع اقراره الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان القاتل يسكن المصر فعقله على اقراره الساكنين في المصر من اهل الديوان فان لم يتبع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربته ينظر ان كان يتناصر باهل الحرف فعقله عليهم والفضل في ماله وان كان يتناصر باهل المحلة فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر بالمصر فهو على اهل المصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من اهل البادية ونحوهم تعاقلوا على الانساب وان تباعدت منازلهم واختاف الباديتان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل عنه اهل العطاء كما ان اهل البادية لا يعقل عن اهل المصر النازل فيهم كذا في الكافي * ومن ليس له عشيرة ولا ديوان فعن ابي حنيفة رح انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وفي ظاهر الرواية على بيت المال وعليه الفتوى قاله حسام الدين كذا في السراجية * وذكر في كتاب الولاء ان بيت المال لا يعقل من له عشيرة او وارث سواء كان مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما ولم يكن بان كان كافرا او عبدا حتى قال لوان حربيا مستأنا اشترى عبدا مسلما فاعتقه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب فأُسِرَ وأُخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق ولو جنى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في النهاية * ذكر شمس الأئمة الحلواني اختلاف المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهندواني لان العجم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجباية على الغير عرف بخلاف القياس في حق العرب فانهم لم يضيعوا انسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض نحو الاساكفة والصغارين بمرور درب الخشابين وكلا بادي بخارا فاذا قتل واحد خطأً وجبت الدية فاهل محلة القاتل ورستته عاقلته وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ رضي الله عنهم وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم كذا في فتاوى

فاضيخان * ولا يعقل اهل مصر من اهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تماصهم باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر كذا في الهداية * ولوان اخوين لاب وام ديوان احدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل احدهما من صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة كذا في الكافي * واذا قتل الرجل خطاء فلم يرفع الى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يقتضي بالدية على عاقلة في ثلث سنين من يوم يقتضي فان كانوا اهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في اربل عطاء يخرج لهم بعد قضائه وان لم يكن بين الفل وقضائه وبين خروج عطياتهم الاشهر او اقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء الآخر اذا خرج ان ابطأ بعد الحول او عجل قبل السنة وكذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان عجل لهم عطية ثلث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك عجلة ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعقلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج لكل ستة اشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة اشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان عاقلة الرجل اصحاب رزق قضى عليهم بالدية في ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية لا يؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصصة فيظهر ان كانت ارزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * فان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم او اكثر اخذ من رزق ذاك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم ارزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون ارزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو ان الرزق ما يعرض للناس في حال سد المال مقدرا بالحاجة والكفاية يفرض له ما يكتفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يرضى في كل سنة ويقدر بجدة وعنايته في باب الدفن لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي * ولو كان ائمة من اهل الكوفة وله بها عطاء فلم يفض بالدية على عاقلة حتى حول ديوانه الى البصرة ما يقتضي بالدية على عاقلة من اهل البصرة كذا في المبسوط * ولو نصي بالدية على عاقلة بالكوفة في ثلث سنين فاخذ منه ثلث الدية ولم يؤخذ ثم حول اسمه عنهم فجعل في ديوان اهل البصرة مكان العمل

على ديوان اهل الكوفة ولا يحول الى ديوان اهل البصرة الا انه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته كذا في المحيط * وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يقض عليه حتى تحول من الكوفة واستوطن البصرة فانه يقتضى بالدبة على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي اذا الحق بالديوان بعد القتل قبل القضاء يقتضى بالدية على اهل الديوان وان كان ذلك بعد القضاء على عاقلة بالبادية لم يتحول عنهم كذا في الكافي * اذا قتل البدوي رجلاً من اهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في مشيرته وقومه يجمع ذلك له عرفاً ويؤمر ولي الدم بالخروج اليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا في المحيط * ولو ان رجلاً من اهل البادية جنى جنابة فلم يقض بها حتى نقله الامام وقومه فجعلهم اهل عطاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الى القاضي قضى عليهم بالدنانير دون الابل كذا في الظهيرية * ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نقله الامام وقومه الى العطاء وجعل عطاءهم الدنانير اخذوا بالابل او بقيمتها واذا لم يكن لهم مال غير العطاء اخذت قيمة الابل من عطياتهم قلت القيمة او كثرت كذا في شرح المبسوط * ولو ان اهل الكوفة جنى رجل منهم جنابة وقضى بها على عاقلة ثم الحق قوم بقومه من اهل البادية او من اهل المصر لم يكن لهم ديوان عقولوا معهم ودخلوا فيما قضى وفيما لم يقض ولم يدخلوا فيما ادوا قبل ذلك كذا في الظهيرية * ومن اقرب القتل خطأ ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سنين قضى عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين من يوم بقضى ولو تصادق القاتل وولي الجنابة على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالكوفة بالبينة وكذا بينهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليهم في ماله شيء الا ان يكون له عطاء معهم فحينئذ يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي * وذكر في المعامل ان البينة على القتل الذي يوجب الدية على العاقلة لا تقبل عند غيبة العاقلة كذا في الظهيرية * رجل اقر عند العاصي انه قتل خطأ فلانا فاقام ولي القتل بينة ان المدعى عليه قتله تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البينة لان البينة تثبت ما ليس ببابت باقرار المدعى عليه ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى فاضل خان * وان قال الولي بعد اقراره لا اعلم ببينة فاقض لي بها عليه في ماله مقضى القاضي بها في مال المقرن وجد ولي الجنابة بينة فاراد ان يحول ذلك الى العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الولي لا تعجل بالقضاء في ماله لعلي اجد بنة فآخره القاضي ثم وجد

بينه قضي له على العاقلة كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولاة ومولى الموالاة يعقل منه مولاة وقبيلته كذا في الكافي * وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عهد لرجل من همدان فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة امه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الام حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالي ابيه ثم يقضي بالجناية التي قد جناها على عاقلة امه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئرا قبل عتق ابيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق ابيه فالخصم في ذلك حين يقضي بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغاً وان كان صغيراً فابوة كذا في المبسوط * ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل ان يعقل كانت الدية على الثاني كذا في محيط السرخسي * حرّبي اسلم ووالى مسلماً في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلت عنه عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له ان يتحول بولائه بعد الجناية فان عقلوا عنه او لم يقض بها حتى اسرابوه من دار الحرب فاشترى رجل واعتقه جرّ ولاء ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على عاقلة موالى الاب بشيء وكذلك لو حفر بئراً قبل ان يوسرابوه ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب فان ذاك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة ابيه كذا في المبسوط * ذمّي اسلم ولم يوال احد حتى قتل قتيلاً خطأ فلم يقض به حتى والى رجلاً من بني تميم ثم جنى جناية اخرى فانه يقضى بالجنايتين على بيت المال وبطل موالاته كذا في الظهيرية * ولو حفر بئراً ثم والى رجلاً ثم وقع في البئر رجل كانت دينه في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورميّ بسهم او حجر خطأ فقبل الاصابة عاقده ثم وقعت الرمية فقتل رجلاً وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي * ولو ان امرأة مسلمة مولاة لبني تميم جنت جناية او حفرت بئراً فلم يقض بالجناية حتى ارتدت ولحقت بدار الحرب ثم سبيت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضي بتلك الجناية على بني تميم كذا في المبسوط * ولو ان رجلاً من اهل البادية حفر بئراً في الطريق ثم ان الامام نقل اهل البادية الى الامصار ففرقوا فيها فصاروا اصحاب عطيات ثم تردى في تآك البئر انسان كانت الدية على عاقلته يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام عطاءه وردة الى انسابهم فتعاقلوا عايلها زماناً طويلاً ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عايله اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملا عنه يعقل عنه عاقلة امه فان حفر عنه

ثم ادّعاها الاب رجعت عاقلة الام بما دّت على عاقلة الاب في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي
لعاقلة الام على عاقلة الاب وكذا ان ما بين المالكين من فناء الاموال بحرقهم يؤد كتابته حتى
جنس ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب لرجل من بني عبد ان فعقلت عنه قوم
امه ثم ادّيت الكتابة فان عاقلة الام ترجعون على عاقلة الاب وكذلك رجل امر صبيا
ليقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الامر ان كان الامر ثبت
بالبيّنة وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى القاضي بها
على الامر وعلى عاقلة كذا في الكافي * وان كانوا اجتمعوا في اول الامر قضى القاضي بها
لولي الجناية على عاقلة الصبي ولعاقلة الصبي على عاقلة الامر فكلما اخذ ولي الجناية من
عاقلة الصبي شيئا اخذت عاقلة الصبي من عاقلة الامر مثل ذلك ولوان ابن ملاعنة قتل رجلا
خطأ فقصى القاضي بالدية على عاقلة الام فادّوا الثلث ثم ادّعاها الاب فحضروا جميعا فانه يقضى
لعاقلة الام بالثلث الذي ادّوا على عاقلة الاب ويبدّأ بهم في سنة مستقبله قبل اهل الجناية ويُطل
الفضل من عاقلة الام ويقضى بالثلثين الباقيين على عاقلة الاب في السنتين بعد السنة الاولى
ولا يسترد من ولي الجناية ما اخذ من عاقلة الام ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية
ان يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يعقل مسلم عن كافر ولا كافر
عن مسلم والكفار يتعاقلون فيما بينهم اذا دانوا التعاقل وان اختلفت مللهم كذا في المحيط * قالوا هذا
اذ لم تكن المعاداة بينهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم
من بعض وهكذا روي عن ابي بوسيف رح كذا في الكافي * وان كانوا لا يدينون التعاقل فيما بينهم
فانه تجب الدية في مال الجاني واذا دانوا التعاقل الا انه لا عاقلة للجاني تجب الدية في مال
الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط * فصل اذ لم تكن لعائل الخطاء عاقلة
تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا اوجب الدية يجب في ماله في النفس وفيما دون
النفس والخطاء فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفيما دون النفس
يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا تعقل العاقلة اقل من نصف عشر
الدية وتحمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي * وما اوجب بالعمد الذي تمكن فيه شبهة او بالصالح من
الجناية على مال او بالاقرار على نفسه بالقتل خطاء او ما دون ارش الموضحة او ما يجب بجناية العبد

لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي *

ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنایة العبد والمدير وام الولد كذا في المبسوط * ولا تعقل العاقلة ما لزم باعتراف الجاني الا ان يصدقوا كذا في الهداية * واما حكومة العدل ان كان دون ارش الموضحة او مثل ارش الموضحة لا تحملها العاقلة وان كان اكثر من ذلك فلا رواية فيه عن اصحابنا وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح ان تحملها العاقلة واما المنصل فلا تحملها العاقلة بخلاف كذا في المحيط * وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطاء او شبه عمدا وعمد دخله شبهة فهو في ثلث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من اقرب قتل الخطاء كانت الدية في ماله في ثلث سنين ولو صولح من الجنایة على مال فهو في مال الجاني حالا الا ان يشترط الاجل قال القدوري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة او في مال الجاني فذلك الجزء في ثلث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين وكذلك لو نعدوا ولكن احدهم اب المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية في ثلث سنين كذا في الذخيرة * واذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الاثنين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية في السنة الثالثة كذا في الهداية * الباب السابع عشر في المنقرقات في نوادر هشام عن ابي يوسف روى رجل قُتل فجاء رجل وادعى انه عبده واقام البينة فشهد الشهود انه كان عبدا فاعترف به فوجر اليوم فان كان له وارث تصي لوارثه بالتصاص في العمد وبالدية في الخطاء فان لم يكن له وارث فله ولاد قيمته في العمد والخطاء كذا في المحيط * اذا جرح الرجل عمدا ثم اشهد المجروح على نفسه ان فلانا لم يجرح ثم مات المجروح من ذاك هل يصح هذا الاشهاد قالوا لا بل وجب ان يكون جراحة فلان معا وماء الناس والفاضي او لم يكن معلوما فان كان معا وماء فلان الاشهاد منه لا يصح فاما ان لم يكن جراحة فلان معلوما معينا عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا فان اقامت الورثة بعد ذلك بينه على ان فلانا جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة ثم روى رجل قتال فتناهي فلان ثم مات فاقامت ورثته البينة على ان رجل آخر انه قتله لم تقبل بينته روى رجل قتال فلان جرحني ثم مات فادام اب البينة على ان فلانا جرحه خطاء فبأنه كذا في التلخيص * واذا اصحاب الارسان وتل كل واحد منهم اصحابه وان كان خطاء فان كان احدهم

عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فإنه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فياً خذها ورثة المقتول الحر ويطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجناية وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبة فان مات فقد هلك واخلف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماشيين فاصطد ما كذا في المحيط في الفضل الثامن عشر* ولو جاء راكب خلف سائر فصد منه فعطب الجاني لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضمنه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيخان* فارسان اصطدما احدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي* ولو اصطدمت السفينتان ان كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في الانفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المفتين* لو ان رجلين مداحبلان فانتطع الحبل فسقطا وماتا قال ان سقط كل واحد منهما على القفاء هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان سقطا احدهما على القفاء والآخر على الوجه فإنه يهدر دم الذي سقط على القفاء ويجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء اجنبي وقطع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة* ابن سماعه عن محمد بن حرمعه سيف وعبد معه عصا فالتقا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري ايتهما بدأ بالضرب فلبس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجته موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحا لمولاه ثم ينال لمولاه اد مع من ذلك قبضة الشجة الى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط* اخذ بيد رجل فجذب الرجل بده فانه لمت يده ان كان اخذ يده للصافحة فلا ارش عليه من اليد وان كان غمزها بتأذي فجذبها فاصابه ذلك ضمن ارش اليد كذا في الظهيرية* ولو ان رجلا

اخذ بيد رجل فجذب الزخريده فسقط الجاذب فمات نظرت ان كان اخذها ليصافحه فلا شيء عليه وان اخذها ليحصرها فاذاه فجذبها ضمن الممسك لها دية وان انكسرت يدها الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية * ومن امسك رجلا حتى جاء آخر واخذ دراهمه فضمن الدراهم على الآخذ عندنا على الممسك كذا في المحيط * رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المغنين * رجل دخل على رجل فاذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا بجنبها قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وذهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تخرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاءة قد غطاها فاذن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان اذن له بالجاوس على سطح فانخسف به فوقع على مداوك الآذن ضمن قال الفقيه ابو الليث رح قال بعض مشائخنا لا ضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاءة قال هو اقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة * وفي اجارات القدوري اذا دعى الرجل فوه الى منزله فمشوا على بساطه او جلسوا على وسادته فتخرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنيته وثوبا لا يبسط مثاه ضمنوا ولو قبلوا اثناء بايديهم فانكسر لم يضمنوا ولو كان متقلدا سيفه فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي متفرقات الفقيه ابي جعفر فيمن حضره ضيف فامر الضيف ان يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فدات بعوده فان الضيف يضمن ديبته ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اثناء من زجاج لغيره فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة * فصدا غيرة وهو انهم فسأل منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية * في المنتقى رجل قال قتل فلانا وام بسم عمد اول اخطاء قال استحس ان اجعل ديتة في ماله كذا في الذخيرة * في الفتاوى عن خاف قال سألت اسد بن عمرو عن ضرب آخر يده او رجله ومات منه قال هذا شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فاما لو ضربه بزاجرة لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد احب الي كذا في المحيط * في المنتقى عن محمد درج

قال في رجل قصدان يضرب آخر بالسيف فاخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف
السيف من يده فقطع السيف اصابع الرجل قال ان كان من غير المفصل فعلى الجاذب الدية وان كان
من المفصل فعليه القصاص كذا في الذخيرة * رجل قتل عبد رجل عمدا فقال السيد ابرأ تك
من عبدي لا يكون مبرئاً له عن قيمته وعليه قيمته كذا في المحيط * لو امر رجل بالنزع سنة لوجع
اصابه وعين السن والمأ مور نزع سناً آخر ثم اختلفا فيه فالقول للأمر فاذا اختلف فالدية في ماله لانه
عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية * جناية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال
الجاني ولا تجب على ما قلته صارت نفسا واقتصرت على ما دون النفس والجناية على مكاتب
الغير ممن صارت نفسا تجب على ما قلته الجاني وان اقتصرت على ما دون النفس تجب في
مال الجاني كما في الثمن كذا في المحيط * كسر رجلان سن رجل خطأ فالدية في ماله لان ما يجب
على كل واحد منهما دون ارش الموضحة كذا في القنية * واذا جنى على مكاتب انسان ثم ادنى
المكاتب فعتق لا يهدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا
في المحيط * رجل اوقد ناراً في بيته فاحترقت دار جاره لا يضمن ان اوقد ناراً توقد مثله هكذا
ذكره شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يضمن مطلقاً كذا في الفصول العمادية *
وفي فتاوى اهل سمرقند اذا القى في التنور من الخطب ما لا يحتمله التنور فاحرق بيته وتعدى
الى بيوت غيره فاحرقها ضمن هكذا في المحيط * امر ابنه ليو قد له ناراً في ارضه ففعل وتعدت
الى ارض جاره فالتعت شيئاً يضمن الاب لان الامر قد صح فانتقل فعل الابن اليه كما لو باشره
الاب كذا في القنية * قال في المنتقى رجل شهد له رجلان على رجل انه قتل ابن هذا فلانا
وشهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل ايضاً انه قتل ابن هذا فلانا سمياً ابناً آخر له غير الذي
سمياه الاول فزكي الفريق الاول ولم يزك الفريق الثاني فدفع الشهود عاينه الى المشهود له ليقتله
فقال المشهود له انا قتلتك بابني الذي لم يزك الشهود على قتله ولا قتلتك بابني الذي زكي الشهود
على قتله ثم قتله فلا شيء عليه ولو قال ما قتلت ابني الذي زكي الشهود على قتله وانما قتلت ابناً
آخر لي وقتله كان عاينه الدية استحساناً كذا في المحيط * وفي كنز الروس اذا نظرت في باب دار انسان
ففقاً صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تحيته من غير فقاً العين وان امكنه يضمنه ولو ادخل
رأسه فرماه صاحب الدار فقاً عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية * في المنتقى رواية الحسن

بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في اخوين لآب ادعى احدهم على رجل
انه قتل اباة يوم النحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه انه قتل اباة ذلك اليوم بكوفة واقاما
البينة او ادعى على رجل آخر واقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا
في المحيط * ولو وكزاربعة رجلا فسطط بضربهم سن المضروب وانكسر سن آخر منه فلو عرف آخرهم
ضربا نجب عليه الدية والا فلا شيء عليهم كذا في القنية * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح في جارية
قتلت ابن رجل عمد فدفعها المولى الى اب المقتول فوطئها اب المقتول فولدت فقال مولى
الجارية دفعنها اليك لثقلها وقال اب المقتول لابل صالحتني عليها من الدم فانه يرد ها وعذرها
والولد عبد ولا سبيل لآب المقتول على الجارية كذا في المحيط * اذا لوى ثوبا فضرب على رأس
رجل فاضحجه وجب القصاص ولو مات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في
سببه دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسببه ان يهشبه بالحد يد لا يجب
القصاص ولو مات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه ان شجه
وضحة لحديدة يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فكذلك يجب القصاص وعلى عكسه
ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسببه ان يجرحه بخشب عظيم فيدوت لا يجب القصاص
كذا في خزانة المفتين * صبي عاقل اشلى كلبا على غم آخر فنفرت وذهبت ولا يدري
اين ذهبت لم يضمن كذا في القنية * رجلان مدا شجرة فمقت عليها فافها بافعلى عاتل كالأحد
منهما نصف دية الآخر ولو مات احدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في تناوى
قاضى بخان * دخلت دابته زرع غيره تفسده فلو دخل ليخرجها تفسده ايضا لكن ابل من الدابة
يجب عليه اخراجها وبضمن ما تلف واو كانت دابة غيره لا يجب عليه ولو اخذ حيا تهاكت
لا يضمن رأى حمارة يأكل حنطة غيره فلم يمنعه حتى اكلا فففيه اختلاف المسانم والصحيح
انه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاما لآسان في حاجة له فغبراذن سيده ثم ان الغلام
رأى صبيبا يلعبون فانتهى اليهم وارفقى فوق بيت فوقع منه فالضمان على المبل لانه باستعمال
العبد صار غاصبا كذا في خزانة المفتين * واو ضرب انبي رجل فادعت احد بنهما او كلاهما
ففيه حكومة عدل كذا في القنية * وفي الحمام الاصغر غصب مربوط وادعوا انه فاخرجهما
مالك المربط صار ضامما وفي العيون قال ابو حنيفة رح اذا اسنهلك رجلا بشارعيرة او

بقطع يده أو بذبحه أن شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وأن شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى

كذا في الفصول العبادية *

كتاب الرصايا

وفيه عشرة ابواب * الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن لا تجوز وما يكون رجوعا عنها الايصاء في الشرع تملك مضاف الى ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا ومنفعة كذا في التبيين * أما ركنها فقوله اوصيت بكذا فلان واوصيت الى فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج او الصلوة التي فرط فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية القبول صريحا او دلالة وذلك بان يموت الموصي له قبل الرد والقبول فيكون موته قبولا فترثها ورثته كذا في الوجيز للكردي * قبول الوصية انما يكون بعد الموت فان قبلها في حال حيوة الموصي اوردنا ذلك باطل وله القبول بعد الموت كذا في السراجية * القبول بالفعل كتنفيذ وصية او شراء شيء لورثته او قضاء دين كقبوله بالقبول كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي اهلا للتمليك والموصي له اهلا للتملك والموصي به بعد الموصي مالا قابلا للتمليك وحكمها ان يملكه الموصي له ملكا جديدا كما يملك بالهبة كذا في الكفاية * ويستحب ان يوصي الانسان بدون الثلث سواء كانت الورثة اغنياء او فقراء كذا في الهداية * والافضل لمن له مال قليل ان لا يوصي له اذا كانت له ورثة والافضل لمن له مال كثير ان لا يتجاوز من الثلث فيما لامعصية فيه كذا في خزائن المفتين * والموصي به يملك بالقبول فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي يثبت الملك له في الموصي به * بضمه ولم يقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده عندنا كذا في الكافي * ثم تصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين * ولا تجوز بما زاد على الثلث الا ان يجيزه الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر اجازتهم في حال حيوته كذا في الهداية * ولو اوصى بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الى اجازة بيت المال كذا في خزائن المفتين * ولا تجوز

الوصية للوارث عندئذ الا ان يجيزها الورثة ولو اوصى لوارثه ولا جنبي ^١ صحيح في حصته الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا وازان لم يجز وبطل ولا يعتبر اجازتهم في حصة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضى خان * وبعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحته الوصية للاخ ولو اوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ كذا في التبيين * وكلما جاز اجازة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع الشروع صحة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المجيز مريضا وهو بالغ ان برأ من ذلك المرض صحته اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصى له لو كان وارثا لا يجوز الا ان يجيزه ورثة المريض ولو كان اجنبيا يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط * ولو اجاز البعض ورد البعض بجوز على المجيز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انما يجوز اذا كان المجيز من اهل الاجازة نحو ما اذا اجازة وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين * واذا اوصى لمكاتب وارثه او لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط * ولا يجوز للعائل عامدا ان كان او خاطئا بعد ان كان مباشرا كذا في الهداية * سواء اوصى له قبل الجراحة او بعده فان اجازت الورثة الوصية للعائل جاز في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في المبسوط * ولو كان الماتل صبيا ارجحوا جازت له الوصية وان لم يجز اورثه ولو اوصى لعائله وليس له وارت سبوى الماتل جازت الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد رح ولو اوصى المكاتب قائله او لمدير مائته او لام واد قائله لا يجوز الا باجازة الورثة كذا في فتاوى قاضى خان * اذا صربت المرأة الرجل بحديدة او بغير حديدة فارصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها مقدار صداق صلها من المسمى وم زاد على ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشرك عشرة في قتل رجل احد هم عبده وارصى لبعضهم بعد الجنابة واعنق عبده فالوصية باطالة الا ان العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفقه فيكون الرد بايجاب السعاية عليه في قيمته والعفوع العائل في دم العمد جائز ولو كان خطاء فعما عنه كتابان هدا من وصية لعائلته فيجوز من الثلث واذا اوصى لعمده بثلث ماله صحته الوصية فان قتله العمد فوصيته دائمة

باطلة غير انه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المدبر اذا قل مولا عمدا او خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمد القصاص ولو اوصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه انه قاتل وصدهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصته الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصته الذين صدقوه من الدية ويبطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا اوصى الرجل لرجلين بوصية واقام كل واحد من ورثته البينة على احد الموصى لهما انه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي اقام عليه البينة ولا وصية له في حصته الذي اقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصته الاخر بالحساب واذا اوصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث واوصى لآخر بعد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد انه قاتل فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث ارعى الاجنبي انه قتله خطأ واذا اعتق الرجل في مرضه صبيا صغيرا لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولا عمدا فعليه ان يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسعى فيما بقي ولو كان كبيرا فقتل مولا خطأ سعى في قيمتين للورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمهما عندهما هاية السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط * ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى لمكاتب نفسه او لمدبر نفسه جاز الكل استحسانا وتجوز الوصية لو اذن قاتله وان ملكا وكذلك لو اذن قاتله وان سفل ومكاتب هؤلاء وعبيدهم ومدبرهم كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اوصى لمملوك رجل ان ينفق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رح تكون الوصية للعبد ويدور معه حيث ما دار بيع او عتق وان صالح مولا من ذلك واجاز العبد جاز وان اعتق العبد ثم اجاز فاجازته باطلة ولو اوصى بفارس فلان ينفق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية * وتجوز ان يوصي المسلم للذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح الوصية لحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع * ولو اوصى مسلم لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج الحربي الموصى له الى دار الاسلام بامان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له حربي في دار الحرب واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضا فقد اختلف المشائخ فيه واذا اوصى للحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية

بالبقي درهم فولدت جارية بستة اشهر الا يوما ولدت غلاما بعد ذلك بيومين او ثلثة فالوصية بينهما
 جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا اقبل ان كان الثاني في بطنك غلاما فله الفان وان كان
 جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لاقل من ستة اشهر من يوم يموت لم يكن
 لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المستئلة الاولى اذا ولدت غلامين وجاريتين لاقل من ستة
 اشهر فالورثة يعطون اي الغلامين واية الجاريتين شاؤا كذا في المحيط * وبصح للموصي الرجوع
 عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالاول بان يقول رجعت او نحوه والثاني
 بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك
 فاذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمه الا بها فهو
 رجوع اذا فعله وكذا كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع اذا ثبت هذا فنقول اذا
 اوصى بثوب ثم قطعه وخاطه او بقطن فغزله او بغزل فنسجه او بحديد فاتخذة اناؤه فهو رجوع
 ولو اوصى بسويق فلقته بسمن او بدار فبنى فيها او بقطن فحشابه او ببطانة فبطن بها فباء او بظهارة
 فظهر بها ثوبا بطلت الوصية كذا في الكافي * والوصية على اربعة اوجه في وجه يحتمل الفسخ
 من جهة القول والفعل جميعا وفي وجه يحتمل الفسخ من جهة القول دون الفعل وفي وجه
 يحتمل من جهة الفعل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جميعا اما الاول هو الوصية بالعين لرجل
 مسخه من جهة القول ان يقول فسخت الوصية او رجعت ومن جهة الفعل ان يبيعه او اعته
 او يخرجها عن ملكه بوجه من الوجوه التي لا يمكن الفسخ بهما التدبير والتي تجوز بالقول دون
 الفعل الوصية بثلث ماله او بربعة لورجع عنه يجوز ولواخرجه عن ملكه لا تبطل الوصية وتنفذ
 من الثلث الثاني والتي تجوز من جهة الفعل دون القول هو التدبير المقيد لورجع بالفعل يصح بان
 يبيعه ولا يصح بالنول كذا في خزائن المعتبين * واذا اوصى بتبر فضة ثم صاغ منه قلبا او خاتما او
 ما شبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند ابي يوسف ومحمد رحمهما فاما على قول ابي حنيفة رحم
 يجب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط * ولو باع العين الموصى بها ثم اشتراها او هبها
 ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بهار رجوع وغسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا
 ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع قيل ما
 ذكر في الجامع محمول على ان الجحد كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على

اوبسبل فصار برا او بفضة فصارت خاتما اوببضة فصارت فرخا قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته تغذبت الوصية ولو اوصى ببسر فصار بعضه رطبا بطلت الوصية فيما صار رطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو اوصى برطب فصارت مرا قبل موته او يحمل فصار كشيء لا تبطل الوصية استحسانا كذا في الكافي * ولو اوصى بالف درهم من مال رجل او بعدة او ثوبه فاجاز ذلك الرجل قبل موته او بعد موته فله ان يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصي له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه وهب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط * الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز رجل قال لغيره انت وكيل بعد موتني يكون وصيا ولو قال انت وصيي في حيوتي يكون وكلا كذا في الظهيرية * ولو قال لرجل لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين * روى بن سماعة عن محمد بن ابي ابي القاسم ان الرجل اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم واوصيت ابن لفلان في مالي الف درهم فالالف الاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني اجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في داري فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان الف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا اذا كان عدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد مرتي كان هبة قياسا واستحسانا فان قبضها في حال حيوته صح وان لم يكن يتبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد احمد الطواويس رح في شرح وصايا الاصل القياس ان يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط * رجل قال لآخر في مرضه بالعارسية (تيمار دار فرزندان مرا سپس من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهدهم وقم بامرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل (غم كار من وآن فرزندان من بعد از وفات من بخور) او قال (فرزندان مرا ضايع ممان) قال يصير وصيا كذا في الظهيرية * قال لاختيه استأجر فلانا حتى ينفذ وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزائن المفتين * واذا قال اوصيت ان يهرب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان او قال سدسي لفلان

او قال ربعي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقياس ان يكون هذا باطلاً وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وثأيله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن روح عن ابي يوسف ربح عن ابي حنيفة ربح كذا في المحيط * مريض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائن المفتين * رجل قال في مرضه او في صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من مالي او قال من نصف مالي او قال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط * ولو اوصى رجل ان ما وجدته مكتوباً من وصية والدي ولم اكن نفذتها فنفذوها واقرب ذلك على نفسه اقراراً في مرضه قالوا هذا وصية ان صدفته الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية * ولو ان مريضاً قال اخرجوا العاصم مالي او اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه ابو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قال لمريض اوص بشي قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر ان كان هذا على ان السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء وعن محمد بن مسلمة انه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل توصيلاً وعن محمد بن مقاتل رجل اوصى بان يعطي للناس الف درهم فالوصية باطلة ولو قال تصدقوا بالف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال بالعربية (صد درهم اذن نخشش كنيد) قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد الفضل رح هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعاً وقال (صد درهم اذن روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يرا د به العربة وقال التاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السغدري رح قوله (روان كنيد) ايس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال ان مت في سري هذا فلفلان عاي الف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يحصل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك رباطاً من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذاك الموضع قال ابو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو حملته الوصي بضمن ما انتق في الحمل اذا حمل الوصي بغير اذن الورثة وان حمل باذن الورثة لا يضمن ولا يلقي في القبر تحت الميت صل المصربة ونحوها قال ابو نصر لا بأس به وهو كازالة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك وادعوا بعبارة غيره الذين

فهي باطلة ولو أوصى بالتخاذل الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه
 أبو جعفر يجوز ذلك من الثالث ويحل للذين يطول مقامهم عنده وللذي يجي من مكان بعيد يستوي
 فيه الأغنياء والعقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فان فضل من الطعام شيء كبير
 يضمن الوصي وان كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الامام أبي بكر البلخي رحمه الله رجل أوصى بان يتخذ
 الطعام بعد موته للناس ثلثة ايام قالوا الوصية باطلة وعن ابي القاسم في حمل الطعام الى اهل
 المصيبة والاكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لاشتغال اهل المصيبة تجهيز
 الميت ونحوه فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لان في اليوم الثالث تجمع النائمات
 فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى فاضل خان * وفي واقعات الناطقي
 اذا أوصى بان يكفن بالف دينار او بعشرة آلاف درهم انه يكفن بكفن وسط لبس فيه سرف ولا تقتير
 ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المنزل ان ينظر الى نياحه حال حيوته لخروج الجمعة
 والعيدين او الوليمة كذا في التاتارخانية * امرأة اوصت الى زوجها ان يكفنها من مهرها الذي
 عليه قال امرها ونهياها في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي * أوصى بان يدفن في دارة
 فوصيته باطلة الا ان يرصي ان يجعل دارة مقبرة للمسلمين وفي الفتاوى الخلاصة ولو أوصى
 ان يدفن في بيته لا يصح وبدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بان يصلي عليه فلان فقد ذكر
 في العيون ان الوصية باطلة وفي الفتاوى الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف
 رح اذا أوصى بثلث ماله في اكفان موتى المسلمين او في حفر مقابر المسلمين او في سفاية للمسلمين
 قال هذا باطل ولو أوصى بثلثه في اكفان فقراء المسلمين او في حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى
 بان يتخذ دارة مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بان يجعل
 دارة خانة ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما اذا أوصى بان يتخذ سفاية ليس
 للوارث ان يشرب منها كذا في التاتارخانية * اذا أوصى ان يدفن في مسج كان استراة ويغل
 ويقدر جله فهذه وصية بما ليس بمشروع فبطلت وبكفن كفن منله ويدفن كما يدفن سائر الناس
 اذا أوصى بان يطين قبره او يوضع على قبره قبة فالوصية باطلة الا ان يكون في موضع يحتاج الى
 التطين لخوف سبع او نحوه سئل ابو القاسم عن دفع الى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال
 ان مت انا فامرني قبري وجاوري وخمسة دراهم لك واشتري بالباقي حنطة وتصدقني بها

قال الخمسة لها لا يجوز ويظهر الى القبر الذي امر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للتحصين
 لا الزينة مما بقدر ذلك والباقي تصدق على الفقراء وان كان امر بعمارة فليصل على الحاجة
 الذي لابد منه فوصيته باطلة واذا اوصى ان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن عليه فبره
 فهذه الوصية باطلة قيل اذا كان القارئ معنا ينبغي ان تجوز الوصية له على وجه الصلة دون
 الاجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معنا وهكذا قال ابو نصر وسئل ابو القاسم عن اوصى
 ان يحفر عشرة اقبر قال ان عين مقبرة ليدفن فيه الموتى فالوصية جائزة وان كانت الحفرة لدفن
 ابناء السبيل والفقراء من غير ان يبين موضعاً فالوصية باطلة وفي الواقعات من محمد ربح اذا اوصى
 بان يحفر مائة قبر استحس ذلك في محله ويكون على الكبير والصغير وبعض مشائخنا اختاروا
 للقبور انه لما لم يعين المقبرة لا يجوز واذا اوصى ان يدفن كتبه لم يجز الا ان يكون فيها شيء
 لا يفهم احداً ويكون فيه فساد ينبغي ان يدفن كذا في المحيط * ولو اوصى بثلاث ماله للبيت المقدس
 جاز ذلك وينفق على عمارة البيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على انه
 يجوز ان ينفق من وقف المسجد على قتاديل وسراجيه وان يشتري الزيت والنفط للقناديل
 في رمضان ولو اوصى بعبده يخدم المسجد وبؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي ولو اوصى
 بان يغزي عنه في سبيل الله فانه يعطي نفقة الغزو رجلاً ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه
 وحال مقامه في الغزو ولا ينفق منه شيئاً على اهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي
 ان يغزي عنه من منزل المعزي وهي كالوصية للحج فان كان الذي يغزوه غنياً جاز ويجوز
 للموصي ان يغزوه عنه وكذلك لابن الموصي ويجوز للمسلم ان يوصي لفقراء النصاري لان الوصية
 لفقرائهم ليس بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على بانها يكون آثماً ولو اوصى
 بان ينفق ناه على المسجد جاز وبصرف على عمارته وسراج واحد ولو اوصى بسراج المسجد لا يجوز
 في قول ابي يوسف ربح حتى يقال يسرجه فنه ولو اوصى بان يباع عدة ولم يسم المشتري لا يجوز
 الا ان يقول وتصدقوا بدنه ويقول بمعونة نسمة ويحط الى الثالث عن المشتري وكذلك لو قال بموا
 جارتي مدين يتخذها ام ولد او يدبرها رجل قال عند موته لعموم كان عدة اهلها وكل ما يجوز لابي
 ان اوصى به فاعطوه الفقراء قال محمد ربح تجوز هذه الوصية وهو على الثالث ولو قال ما يجوز لي
 ان اوصى

ان اوصى به جازو هو الى الورثة اى شئ اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز الى فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصى بعبدة لرجل وعلى العبددين فمات الموصي فقال غريم العبد لا اجيز الوصية لم يكن له ذلك ويككون الدين في ذمة العبد رجل اوصى بارض فيها زرع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد ر ح اذا قال اوصيت بفرسي يغزي عني صحت الوصية ويغزي عنه يستوي فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الفرس على الوارث فيدفعونه ابدأ يغزي عنه كذا في المحيط * ولو قال فرسي وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التملك بملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالي في غزوا وقال في سبيل الله تعالى او قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء واجب الى ان يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطي فقيرا في سبيل الله تعالى فان املكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه يؤجره الامام بقدر علفه وان لم يستأجره احد باعه الامام واوقف ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهر اشترى بثمانه فرسا يغزي عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بمصاحف يوقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد ر ح الوصية جائزة وقال ابو حنيفة ر ح الوصية باطلة كذا في المحيط * واذا اوصى ان يجعل ارضه هذه مقبرة للمساكين او اوصى ان يجعل خانة للمارة فهي باطلة عند ابي حنيفة ر ح ولو اوصى ان يجعل ارضه مسجدا يجوز بلا خلاف واذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة ر ح وقال محمد ر ح الوصية جائزة وبصرف الى وجوه البر وبقول محمد ر ح يفتى وبصرف الى الفقراء ولو اوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف ر ح سبيل الله تعالى الغزو و قيل له والجمع وقال سبيل الله الغزو وقال محمد ر ح لو اعطى حاجا منقطعا جاز واجب الى ان يجعله في الغزو والفتوى على قول ابي يوسف ر ح ولو اوصى بثلث ماله لعمال البر ذكر في فتاوى ابي الليث ر ح ان كل مال ليس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجن ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط * وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير وبصرف الى الفطرة او بناء المسجد او طلبه العلم كذا في التاتارخانية * ولو اوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقيمون ان كان هاك دلالا يعرف بها انه اراد بهذه الوصية المقيمين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة

وفي الفتاوى الفضلي رح اذا اوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى ابي الليث رح اذا قال اوصيت بمائة درهم لمسجد كذا او القنطرة كذا نص محمد رح انه جاز وهو لمصرتها واصلاحها وبه اخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مرمة ولا اصلا حاف الوصية باطلة وقد روي ذلك عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رح اذا قال ثلث مالي للكعبة جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال لتغور فلان فالقياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابيه وابنته او بما زاد او نقص فيجزيه الورثة او لا يجزوا او يجز بعضهم ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بنصف ماله ان اجازت الورثة فنصف المال الذي اوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فراض الله تعالى ولولم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهما على سبعة اسهم اربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزائن المفتين * هذا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يقسم بينهما على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة اسهم عدة لان من مذهبه ان الموصى له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتسنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثنا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع من ذلك ثلثة فنجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشر وجميع المال احد وعشرون فنجعل المال كذا احدا وعشرين سبعة من ذلك للموصى اهما اربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة اسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهمان فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ستة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند ابي حنيفة رح ان الموصى له باكثر من ثلث لا يضرب باكثر من الثلث الا في ثلث وصايا في الوصية بالعق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسلة وتفسر الوصية بالعق هو انه اذا اوصى بعق هذين العبدین وقمة احدى الف وقمة الاخر العان وليس له مال غير ذلك العبدین فان اجازت الورثة فانهما يعتقان معا وان لم يجزوا فانهما يعتقان من الثلث وثلث ماله الف فالتابعان على ندر وصيتهما بما لا يف الا في ندرتهما فان

ويسعى في الباقي والثالث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة احدهما الف ومائة وقيمة الآخر ستماية فلو وصى بان يباع احدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف والآخر بخمسمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا اجازت الورثة جازت صحا باتهما بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما بقدر وصيتهما يضرب احدهما فيه بالف درهم والآخر بخمسمائة وكذلك في الدراهم المرسله كما اذا اوصى له بالف درهم والآخر بالفين ثلث ماله الف درهم فان الثلث يكون بينهما اثلا لكل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانما يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلثة بجميع وصيته لان الرصية في مخرجها صحيحة لجواز ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث وكذلك فيما اذا اوصى له بنصف ماله والآخر بثلث ماله او بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وان اوصى لاحدهما بالثلث والآخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان لعلان مائة وفلان خمسون والثلث ثلثمائة فكل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا وصى رجلا بجميع ماله لرجل ولرجل آخر بثلث ماله ان لم يكن له ورثة او كانت له ورثة واجازوا فان المال يقسم بينهما على طريق المنازعة عند ابي حنيفة رح فما زاد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منازعة واستوت منازعتهم في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند ابي يوسف ومحمد رح يقسم بينهما على طريق العول يضرب كل واحد منهما بجميع وصيته للموصى له بالثلث يضرب بالثلث وهو سهم وللموصى له بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلثة اسهم فجعل المال بينهما على اربعة اسهم هذا اذا اجازت الورثة ولولم تجز الورثة جازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين وانما يقسم عند ابي حنيفة رح بينهما نصفين لان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعندهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم اربعا كذا في شرح الطحاوي * ومن اوصى لرجل بثلث ماله والآخر بثلث ماله ولم يجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال اوصيت بثلث مالي لعلان وفلان لعلان خمسون وفلان مائة وماله ثلثمائة فالثلث بين اللذين سمي لهما قدرا اثلاثا ولا شيء للآخر كذا في محيط السرخسي * واجمعوا على ان الوصايا اذا كانت لا يزيد كل واحدة على الثلث بان يوصي

لرجل بثلاث ماله ولا يجوز لرجل ماله ولم تجز الورثة ذلك كله ان كل واحد منهم يضرب في الثلث
بجميع وصيته بالغاما بالغ ويقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن اوصى بالآخر بمحض ماله
او بشيء من ماله او بنصيب من ماله او ببعض من ماله فالبيان الى الموصي مادام حيا واذا مات فالبيان
الى الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو اوصى بسهم من ماله او بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه
ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختيار المشائخ رح بناء على ما عرفنا ان السهم كالجزء واما اصل الرواية
فبخلافه فذكر في المبسوط اذا اوصى بسهم لرجل من ماله فله اخس مثل سهام الورثة الا ان يكون
اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل يجوز ابو حنيفة رح النقصان
عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير يجوز الزيادة على السدس
ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث
فحينئذ له الثلث كذا في الكافي * ولو اوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف
لان بيت المال بمنزلة الابن فصار كأن له ابنا فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي *
ولو اوصى له بالثلث الا بشيء او الاقليل او الايسر او بزيادة الف او بعامته هذه الالف او بحل هذه
الالف او معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف
فهو الى الورثة يعطون له منه ما شاء ولا نه ليس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهالة توجب
جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * و اراد بهذا التخيير في حق
المفد ارعطونه ما اراد وامن ازيادة على النصف التخيير من الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي *
ومن اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا الا يخلوا ما ان يوصي بمثل نصيب ابنة او بنصيب ابنته
كان له ابن اولم يكن او اوصى له بنصيب ابن لو كان او بمثل نصيب بنت لو كانت فان اوصى له
بنصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت فانه لا تصح الوصية ولو اوصى بنصيب ابنة او ابنته وليس له
ابن وبنت فانه تجوز الوصية ولو اوصى بمثل نصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت تجوز لان مثل الشيء
غيره لا عينه فينقرر نصيب ابن ثم يزداد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان اكثر من الثلث
يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثا را قل منه فانه يجوز من غير اجازة نحو ما اذا اوصى بسل
نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان اجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له
الثلث

الثالث وان كان له ابنان فانه يكون المال بينهم اثلاثا ولا يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بمثل نصيب ابنة وله ابنة واحدة فيكون للموصى لنصف المال ان اجازت الابنة وان لم تجزله الثالث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فللموصى له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب له كالجواب فيما اذا اوصى له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال ان اجازت الورثة ولو اوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي * وقال محمد رح رجل هلك وترك أمًا وابنا ووصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فالوصية من سبعة عشر سهما للموصى له خمسة اسهم وللام سهران وللابن عشرة اسهم والوجه في ذلك ان تبين الفريضة اولالوصية فيقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة للام السدس سهم والباقي للابن خمسة فاذا اوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على اصل الفريضة سهران ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له اولاً خمسة لان وصيته حصلت باقل من الثلث فتكون متقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر يعطى الام السدس وذلك سهران يبقى ثمة عشرة فظهر اننا اعطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما اعطينا الابن فاستقام التخريج قال ولو ترك امرأة وابنا ووصى بنصيب ابن آخر لو كان واحازت الورثة الوصية فالفريضة من خمسة عشر للموصى له سبعة اسهم وللرأة سهم وللابن سبعة والوجه ما ذكرنا ان تصحیح الفريضة اولالوصية فيقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ثمانية للرأة الثمن سهم وللابن سبعة اسهم فاذا اوصى بنصيب ابن آخر لو كان يزداد على الفريضة نصيب ابن او كان سبعة فصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جعلت باكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا اوصى بمثل نصيب ابنة كان الجواب كما قلنا ان مثل الشيء غيره فهذا وما اوصى بنصيب ابن لو كان سواء واذا هلك الرجل وترك بنتا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجاز وصيته فللموصى له ثلثا المال والثلث بن الاخ والبنت نصفان هذا اذا اجاز وان لم يجز فالوصى له ثلث المال والثلث بن الاخ والبنت نصفان ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فللموصى له خمس المال ان احاز قال اذا هلك رجل وترك اخا وختا ووصى لرجل بنصيب ابن لو كان واجاز للموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخت

ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال ان اجازوا النصف الآخر بقسم بين
الاخ والاخت اثلاثا وان لم يجيزا فللموصي له ثلث المال ويتسم الثلثان بين الاخ والاخت اثلاثا
ولو ترك بنتا واختا وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصي له ثلث المال اجازتا لو
لم يجيزا وأوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال اجازتا ولم يجيزا قال وان
هلك الرجل وترك ابنا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنة او بمثل نصيب ابن لو كان واجازا فللموصي له
خمس من احد عشر وللأب سهم وللأبن خمسة وان لم يجزوا فللموصي له الثلث والباقي لابن
والابن اسداسا فصحا ج الى حساب له ثلث وللنسية سدس واول ذاك تسعة للموصي له ثلثه وهي ثلث
والباقي وذاك ستة بين الاب والابن اسداسا وان اجاز احد هما دون الآخر ذكر في الكتاب انه يطر
الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالعريضة عند الاجازة من احد عشر للموصي له خمسة وعند
عدم الاجازة العريضة من تسعة للموصي له ثلثة فنصرب احدي العريضتين في الاخرى فيصير
تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصي له الثلث ثلثة وثلثون وللأب سدس ما بقي احد عشر وللأبن
خمس اسداس ما بقي خمسة وخمسون وعند الاحارة للموصي له خمسة من احد عشر وخمسة با
في تسعة ويكون خمسة واربعين وللأب سهم مضر وباقي تسعة فيكون تسعة وللأبن اسداس
واربعين نصارت هاتين الحالتين في حق الموصي له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الاب
وذلك من تسعة الى احد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة واربعين الى خمسة
وخمس من وان اجاز احد هما بعدل اجازته في حقه لافي حق واحد وان كان المجيز والاب حول
من نصيبه سهما ان الى الموصي له وصرا للموصي له خمسة والابن وان كان المجيز والابن حول
من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصي له يصير للموصي له ثلثة واربعين والباقي لرجل
الرجل ويرك الابن وأوصى لرجل ثلث ماله وأوصى لآخر مال صمد اسداسا نصيب
ابن نائب لو كان له اربعة صبيين فلصاحب المال ثلث المال والباقي بين الصبيين
بالنصيب الا نالوا الحساب من تسعة فالموصي له بالثلث ثلثة وهي تسعة من الاربعة من ذلك
بالنصيب الا نالوا لكل ابن سهمان وللموصي له اربعة اسداسا من ثلث احد عشر من
اقدم المال بين الوصيين اربعة اسداسا وان اوصيه احد المال من ثلث
الصاحب المال من ثلث وهو السدس صمد الميراث الا اذا كان له وارثان

ما بقي لصحة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس بنقسم الباقي اثلاثا واقل ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلثة ويبقى خمسة عشر ينقسم بين الابنين وبين الموصى له بالنصيب اثلاثا لكل واحد خمسة وان اجاز احد الابنين الوصية لصاحب المنزل دون صاحب البات ولم يجز الابن الاخر الوصيتين اصلا فنقول لو لم يجز اكان لصاحب المنزل ثلثة من ثمانية عشر ولو اجاز اكان لصاحب المنزل خمسة من ثمانية عشر فتفاوت ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنين سهم فاد انا واحد هما صحت الاجازة في نصيبه خاصة فيصير لصاحب المثل اربعة اسهم ولصاحب الثلث ثلثة وللمجيز خمسة وللذي لم يحز سنة كذا في المحيط * وان كان للرجل خمسة بنين فامضى لرجل بمنزل نصيب احدى هم وثلث ما بقي من الثلث الاخر الفريضة من احدى وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان تأخذ من عدد البنين خمسة فترد على ذلك سهما لانه اوصى به ل نصيب احدى هم وصل الشيء غيره ثم يضرب ذلك في ثلثة لاجل وصيته بثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم طرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر وهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون جميع المال احدى وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الرائد لانه يبين مقدار الثلث والثلثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه وبهذا طرحناه اذا عرفت ان ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفه النصيب من ذلك ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم طرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابتداء تبقي ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقي تسعة فله الموصى له بثلث ما بقي ثلثة تبقي ستة تضعها الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلثون فيكون اربعون سن خمسة بنين لكل ابن ثمانية صل النصيب فاستعام ولو كان اوصى بمنزل نصيب احدى هم وربع ما بقي من الثلث لآخر فالعريضة من تسعة وستين لصاحب النصيب احدى عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلثة ولكل ابن احدى عشر وبناه على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين وهم خمسة فزد عليهم سهما بالوصية النصيب ثم تضرب ذلك في اربعة لكان الوصية بربع ما بقي فيصير اربعة وعشرين ثم طرح منه سهما تبقي ثلثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون الجملة تسعة وستين وهو المال بالثلث اربعة وعشرون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد ونضربه في اربعة ثم في اربعة

فيصير اثنا عشر ثم تطرح منه واحداً يبقى احد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلثة وعشرين
 احد عشر بقي اثنا عشر للموصى له برقع ما بقي ثلثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة
 واربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن احد عشر مثل النصيب ولو كان
 اوصى له بمثل نصيب احدهم ولاخر بخمس ما بقي من الثلث فالفرصة من سبعة وثمانين
 لصاحب النصيب اربعة عشر والآخر ثلثة ولكل ابن اربعة عشر فاما تخرجه على طريق الكتاب
 ان تزيد على عدد البنين واحد الوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصية
 بخمس ما بقي فيكون ثلثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية
 وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وذلك واحد
 وتضربه في خمسة ثم في ثلثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحد يبقى اربعة عشر فهو النصيب
 فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمس ما بقي خمس
 ذلك ثلثة يبقى اثنا عشر تضمة الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين اكل
 ابن اربعة عشر مثل النصيب ولو اوصى بمثل نصيب احدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد
 النصيب فالفرصة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلثة واكل ابن عشرة وتخرجه
 على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين خمسة فزيد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب
 ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزد عليها سهمها مثل ما زدت الا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال
 وثلثان ثمانية وثلثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه
 في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تزد عليه سهمها كما فعلت في اصل المال فيكون عشرة وهو النصيب
 الكامل اذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة عشر فاسترجع الاستثناء من النصيب مل ثلث ما بقي
 وهو ثمانية يضم ذلك الى تسعة فيكون اثنا عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثمانين فيكون
 خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل وادامات الرجال وترك ابنتين وأماً
 وامراً وعصبة واوصى بمثل نصيب احدي ابنته وثلث ما يبقى من الثلث فالثلاثة من ستة
 وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي ابان والسهل في تخرج المسألة ان تصحح الوصية
 الاولى بدون الوصية فتقول اصل الفرصة من ستة لا يسر الا ان اربعة ولا لام اسدس سهم
 والدراة

والمرأة الثمن ثلثة ارباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من اربعة وعشرين لكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا ان في معرفة نصيب حكم المرأة لاحاجة في ذلك فتجعل اصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب احدى البنات وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة يكون اربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون فهو الثلث والثلثان اربعة واربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث اثنين وعشرين تبقى ستة للموصي له بنات ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي اربعة تضمها الى ثلثي المال اربعة واربعين فيكون ثمانية واربعين للابنتين الثلثان امان وثلثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب واللام السدس ثمانية والمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو اوصى بدال نصيب احدى البنات الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالفريضة من ستمائة واربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول محذور الحساب في هذه المسئلة يخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لما الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى البنات سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة فيكون اربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون حملاه المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلثة فيكون ستة ثم في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل اذا رفعت من الثلث يبقى ستة يسترجع بالاستثناء مثل ذلك ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلثي المال اثنين وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان اربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل واللام السدس عشرة والمرأة الثمن الا انه ليس للبنات ثمن صحيح فلهذا ضرب محذور اصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون ستمائة واربعة وعشرون وخرجت المسئلة من ذلك ولو كان اوصى بمثل نصيب المرأة وبنات ما بقي من الثلث فالفريضة من مائتين واربعة وثلثين والنصيب اربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب ان نصيب الفريضة ههنا من اربعة وعشرين لانه اوصى

بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيماً فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين
 للابنتين الثلثان ستة عشر وللأم السدس أربعة وللمرأة الثمن وهو ثلثة والباقي وهو سهم للعصبة
 ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك
 في ثلثة لوصيته بثلاث ما يبقى فيكون احدى وثمانين ثم تطرح ما زدا وهو ثلثة بقي ثمانية وسبعين
 فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة
 وثلثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلثة وتضربها في ثلثة فيكون تسعة ثم في ثلثة
 فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث
 ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون الموصى له بثلاث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية عشر يبقى ستة
 وثلثون تضربها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة واثنين وتسعين للمرأة
 ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما اعطينا الموصى له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلوم
 كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فامضى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه وثلث ما بقي من الثلث
 لآخر فاجازوا بالفريضة من اثنا عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلاث ما بقي من الثلث
 واحد وتخريج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة
 على خدسه لكل واحد منهم سهم فاذا اوصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه فهدد وصه له منه
 للورث ولا تصح الا باجازة الورثة فاذا اجازوا فالسبيل ان تطرح نصيب الابن الموصى له وهو
 سهم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلثة لوصيته بثلاث ما يبقى من الثلث فيكون اساسه وهو المال
 الثلث من ذلك أربعة والربع ثلثة ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلثة
 فيكون ثمانية ثم تطرح منه واحدا يبقى اثنان فهو النصيب اذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع
 وهو ثلثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي واحد وهو الباقي ان وصيته بثلثة اربعة
 واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال اربعة بنى ثلثة لاه وصى له بثلث اربعة بنى ثلث ذلك وهو
 سهم يبقى سهمان يضربهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بن خمس بنين اكل ابن سهمان مال
 النصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي اخذ من الرصة حصل له ثلثة ذلك
 كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الاوصى ابن آخر الا مال
 نصيب بن آخر والا نصيب ابن آخر لو كان والا مال نصيب ابن آخر لو كان وترك ابناً ابناً وصى له

ثلث المال وللابن الثمان لانك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه سهما لاجل الوصية فصار سهمين تم تجعل نصيب الابن سهمين لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الموصي له سهمين ضرورة انه مثله فبان ان نصيب ابن آخر سهم لو كان فطرح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فبقي المال ثلاثة اسهم للموصي له سهمان وللابن سهم تم يسترجع بالاستثناء من نصيب الموصي له نصيب ابن آخر وذلك سهم فبقي للموصي له سهم من ثلاثة اسهم وللابن سهمان ولو اوصى بمثل نصيبه الا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة بحالها فللموصي له خمس المال ان اجازت الورثة والافله الثلث وبيانه انك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتزيد عليه لاجل الوصية سهما تم تجعل نصيب الابن ثلاثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصي له ثلاثة انصاء لانه مثله ثم طرح من نصيب الابن سهما بقي المال خمسة تم تسترد من نصيب الموصي له ثلاثة سهما وتضمنه الى ما في يد الابن فبقي في يده سهمان وهو خمس المال وللابن ثلاثة اسهم ولو ترك ثلاثة بنين واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب احدهم والاّ مثل نصيب احدهم فللموصي له خمسان وللبنين ثلاثة اسهم لان البنين ثلاثة وتزيد عليها ثلاثة لانه اوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللموصي له ثلاثة اسهم تم ا طرح نصيب احدهم وهو سهم فصار المال خمسة اسهم للموصي له ثلاثة وللورثة سهمان تم استن من نصيب الموصي له سهما فصار للورثة ثلاثة اسهم وللموصي له خمسان وان ترك ابنين واوصى لرجل بمثل نصيب احدهما الا نصيب ابن ثالث او الامثل نصيب ابن ثالث فللموصي له سهم من سبعة ولكل ابن ثلثة لانك تأخذ نصيب الابنين سهمين وتزيد عليه سهما للوصية فصار المال ثلاثة اسهم للموصي له وسهمان للابنين ثم ا قسم نصيب الابن ثلاثة لبنين نصيب الابن الثالث وقسمه الابنين على ثلاثة لا تستقيم فاضرب ابنين في ثمانية فصار ستة واضرب نصيب الموصي له وهو واحد ايضا في ثمانية فصار الكل تسعة ثم ا طرح نصيب الثالث وهو سهمان من ستة فبقي المال سبعة للموصي له ثلاثة وللورثة اربعة تم استرجع من الموصي له سهمين نصيب ابن ثالث فصار للابنين ستة وللموصي له سهم ولو ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا مثل نصيب ابنه صححت الوصية فللموصي له نصف المال وهو مثل نصيب الابن اذا ا حاز الوارث وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا واوصى لرجل بنصف ماله الا مثل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح

الاستثناء وأن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الأنصف ماله وترك ابنا واحدا وصحا ولموصى له ربع المال لأن المال سهم اذ الابن واحد فرد عليه سهمان لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا الى معرفة نصف المال فصا كل المال اربعة فاصا للموصى له ثلثة لانه لما استثنى من النصيب نصيب المال كان النصيب اكثر من نصف المال واسترجع نصف المال وهو اثنان فيصير في يد الابن ثلثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وأن ترك اربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله الأن نصيب احد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة اسهم وأن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب احدهما الأن نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الاولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لانك تأخذ مخرج الوصية الاولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهم للموصى له فصا ثلثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلثة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن ثالث فصا ستة وصار نصيب الموصى له ثلثة فتخرج من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصا اربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصا ستة لكل ابن ثلثة فصا المال سبعة ثم تضعف الفريضة الاولى وهو سبعة فيكون اربعة عشر وتزيد عليه واحد للوصية الثانية فصا خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلثة فصا ستة وأن قال الأن نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فللأول اربعة من احد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثلثة لانك تأخذ الوصية وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد للوصية ثم تضرب نصيب الابن في اربعة لحاجتنا الى معرفة نصيب ابن رابع فصا ثمانية فصا نصيب الموصى له اربعة فتخرج من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليه كما استرجاعه من النصيب فعاد المال الى عشرة والنصيب اربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثانية تضعف الاربعة الاولى فصا ثمانية عشر ثم زد واحدا فصا احدى وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وأن قال الأن نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم لكل ابن عشرة لانك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصا عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة والمسترجع من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد الى ثلثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم اليه الوصية الثالثة فصا اربعة

الاولى فصار ستة وعشرين فزد واحدا فصار سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة
والوصية ستة ويخرج مالي هذا الانصيب ابن سادس او سابع او ثامن او تاسع او عاشروا ن ترك
ابنا ووصى لرجل بمثل نصيب ابنه الانصيب ابن آخر والاثلث ما يبقى من الثلث او ربع
ما يبقى من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لا يبقى من الثلث شيء فكيف يصح
الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث او ربع
ما يبقى من الثلث فالوصية الثانية باطلة لما ذكرنا وان ترك ابنين ووصى لرجل بمثل نصيب احدهما
الانصيب ابن ثالث ووصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة صحا وكذا لو قال
بعد النصيب او استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المتعزقات * ومن قال سدس مالي
لفلان ثم قال في ذلك المجلس او في مجلس آخر له ثلث مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل
السدس فيه كذا في الهداية * ومن وصى بثلث دراهم او بثلث غنمه فهلك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو وصى بثلث ثلثة من رقيقه فمات اثنان لم يكن له
الاثلث الباقي عند ابي حنيفة رح وعند هماله كل هذا العبد ولو وصى بثلث ثيابه وهلك ثلثاها وبقي
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الاثلث ما بقي من الثياب قالوا هذا اذا كانت
الثياب من اجناس مختلفة فان كانت الثياب من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم وكذا
المكيل والموزون بمنزلتها والدور المختلفة كالثياب المختلفة عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي *
ومن وصى لرجل بالف درهم وله مال عين ودين فان خرجت الالف من ثلث العين دفع الى
الموصى له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكلما خرج شيء من الدين اخذ نلته حتى تستوفي
الالف كذا في الهداية * ومن وصى بثلث ماله لزيد وبكر وبكر ميت وهو يعلم او لا يعلم او لزيد
وبكران كان حيا وهو ميت اوله ولمن كان في هذا البيت وليس فيه احد اوله ولعقبه اوله ولولد بكر
فمات ولده قبل موت الموصي اوله ولعقراء ولده او لمن افتقر من ولده وفات شرطه عند موته فازيد
كله في هذه الصور لان المعدوم او الميت لا يصلح استحقا فلم تثبت المراجعة لزيد وصار كما
لو وصى لزيد وجدا وكذا العقب لان العقب من يعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال
ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكران ميت وهو حي او فقير فمات وهو ميت او غني
اوله ولبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولولد بكر فحدث له او كان فمات فحدث غيره اوله

اول ولد فلان ان افتقروا فلم تفتقروا حتى مات الموصي اوله ولوارثه اول بني زيد وله ابن واحد
ففي هذه الصورة نصف الثلث ولو قال ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر وليس لاحدهما
بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي * ولو اوصى بثلث ماله لزيد ولعمرو وقال بين زيد وعمرو
ثم مات الموصي ثم مات احدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصي له الميراث وكذلك
ان مات احدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الباقي يملكان الموصي به ولو مات احدهما
قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي * ولو قال ثلث مالي
لفلان ولمن افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم اغنياء فلفلان جميع الثلث
ولو افتقر بعض ولده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد
رؤسهم ولو ان ولد عبد الله لم يزلوا فقراء منذ ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ
في الكتاب يدل على انه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولو مات اولاد
عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له اولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث
بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله فمات
ولد عبد الله وولد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله ولو قال ثلث
مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لفلان حصة
من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة مانت عن زوج واوصت بنصف
مالها الاجنبي جاز وللزوج الثلث والموصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي
بقدر الثلث مقدمه على الارث فبقي تركتها ثلثا المال فلزوج نصف ذاك وهو ثلث المال وبقي
ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فننفذه باقى الوصية وذلك السدس فوصى الى الموصي له
نصف المال وبقي سدس لا وصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لو مات الرجل
عن امرأته واوصى بباله كله لاجنبي ولم تجز المرأة فالمرأة السدس وخمس سدس لبيت الموصي له
لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فالمرأة ربع ذاك والباقي
للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي * يعني الاصل اذا
اوصى بثلث المال لبني فلان وايس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات
الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان اوصى لبني فلان وايس لفلان بنين

يوم الوصية وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسبهم باسمائهم أحمد وزيد وبكر ولم يشر اليهم بأن لم يقل هؤلاء فالوصية لبنه الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات الموجودون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وإن سباهم باسمائهم أو أشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية وإذا سباهم أو أشار اليهم فالوصي له معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمر وعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وإن كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومائة وما بقي لزيد وعبد الله نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبله بعد أن لم يكن الموصي به عينا أو نوعا معيناً وأما إذا أوصى بعين أو بنوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنماً آخر أو عينا آخر بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها إلى مالي ولا غنم له قبل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبحر والبعير ونحوهما كذا في التبيين * ومن أوصى عليه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عليه صدقة والغاصب مقربه أجرته كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لك بشاة من مالي فإنه لا يتعلق الوصية التي تكون له يوم الوصية وإنما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت ثم إذا صحت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموصي بعد ذلك وترك مالا إن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار أن شاءوا دفعوا الشاة إليه وإن شاءوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة إلا خسر أو الوسط أو الأعلى أو قيمة أي شاة يؤدي روى الحسن بن زياد عن أصحابنا رح أن الورثة بالخيار أن شاءوا أعطوا شاة وسطاً وإن شاءوا أعطوا قيمة شاة وسطاً كذا في المحيط * رجل قال برزوني الأشقر وصية لفلان فهذا على ما يملك لأعلي ما يستفيد وكذا في قوله عدي الأعمى أو السندي أو الحبشي لفلان ولو قال عدي لفلان أو برزوني لفلان ولم يصف إلى شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في المال وما يستفيد

قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رح ليس للورثة ان يعطوه قيمتها ولو قال هي
 للمساكين جاز لهم ان يتصدقوا بقيمتها وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح كذا في فتاوى قاضيخان *
 ومن اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وهن ثلث وللفقراء والمساكين فلهن ثلثة من خمسة اسهم
 وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الكافي * ولو اوصى
 بثلثة لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا
 في الهداية * ولو اوصى بثلثة للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عندها وعندة لا يصرف الا
 الى مسكينين ومن اوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا خراشركمك وادخلك معه فالثلاث لهما
 وان اوصى بمائة لرجل ولا خربمائه ثم قال لا خراشركمك معهما فله ثلث كل مائة واواوصى
 لرجل باربعمائه ولا خربمائين ثم قال لا خراشركمك معهما له نصف مال كل من حضره
 الموت فقال لورثته لفلان علي دين فصدقه فيسا قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث اي اذا ادعى
 الدين اكثر من الثلث وكذبته الورثة وهذا استحسان فان اوصى بوصاياهم ذلك عزل الثالث
 لاصحاب الوصايا واللسان للورثة كذا في الكافي * واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقة
 فيما شئتم ويقال للورثة صدقة فيما شئتم فاذا اقر كل فريق بشيء ظهر ان في التركة ديارا لهما
 في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث بثلاث ما افروا والورثة بلسي ما افروا وهذا ان كل فريق
 في قدرته وعلى كل فريق منهما اليقين على العلم ان ادعى الماتر له زيادة على ذلك كذا
 في الهداية * اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطاب الوصية للوارث وعلى
 هذا اذا اوصى للقاتل والاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بين اودين لوارثه وللأجنبي حيث لا يصح
 للاجنبي ايضا كذا في النيس * قال الامام النعماني رح هذا ان كان له حكم الماتر في الارث
 فيما اذا تصادقا فما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او الوارث شركة الاجنبي بالارث انما
 ايضا وقال محمد رح يصح في حصه الاجنبي كذا في الهام * واذا اوصى له بدابة يربوب فان
 للورثة ان يعطوه اي دابة واي ثوب شاؤا كذا في المحيط * من كان له ثوب جدير وسط
 وردي فاوصى بكل واحد لرجل فصاع ثوب ولا يدري ايها هو والورثة يحدون ذلك فالربوب
 باطله ومعنى جرد هم ان يقول الوارث اكل واحد معه الربوب الذي هو حنك نديك
 كان

~~المستحق مجهولا وجهاله تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل إلا أن~~
 الورثة الثوبين الباقيين فإن ~~المستحق مجهولا وجهاله تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطل إلا أن~~ صاحب الجيد ثلثا الثوب
 الاجود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الاثري ولصاحب اللين ثلث الثوب الادون
 كذا في خزائن المفتين * اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فاوصى احدهما ببيت بعينه لرجل
 فان الدار تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رح وعند محمد رح نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الآخر للموصي له مثل ذراع البيت
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح مثل ذراع نصف البيت واذا اوصى لرجل
 بالف درهم بعينها من مال غيره فاجاز صاحب المال بعد موت الموصي ودفعه اليه جازوله الامتناع
 من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث او للقاتل او للوارث فاجازته
 الورثة حيث لا يكون لهم ان يمتنعوا كذا في التبيين * اذا اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث
 لفلان وشهدت الشهود ان اباه اوصى بالثلث لا خرفانه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي
 اقره الوارث قال ولو اقر الوارث ان اباه اوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به
 لفلان او قال اوصى به لفلان لابل لفلان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال
 ولو اقر اقرارا متصلا فقال اوصى بالثلث لفلان واوصى به لفلان جعلت الثلث بينهما نصفين قال
 واذا اقرانه اوصى به لفلان ودفعه اليه ثم قال لابل لفلان فهو ضامن له حتى يدفع مثله الى الثاني
 ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه الى الاول بقضاء قاض لم يضمن للثاني ولو اقر لرجل بوصية الف
 بعينها وهو الثلث ثم اقر لاخر بعد ذلك بالثلث ثم رفع الى القاضي فانه ينفذ الالف الاول ولا يكون
 للثاني على الوارث شيء قال واذا شهد وارثان ان الميت اوصى لفلان بالثلث فدفع ذلك اليه
 ثم شهدا انه انما كان اوصى به لاخر فلا اخطأنا فانهما لا يصدقان على الاول وهما صامتان
 بالثلث يدفعانه الى الآخر ولو لم يكونا فعاشيا اجزت شهادتهما للآخر وابطلت وصية الاول
 قال واذا كانت الورثة ثلثة والمال ثلثة آلاف فادخل انسان العائمه اقر احداهم ان اباه اوصى
 بالثلث الى فلان وجمد الآخران ذلك فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وكذلك لو كان اثنين
 والمال العائنه والمسئلة بحالها فانه يعطيه ثلث ما في يده استحسانا ولو كان المال الف عينا والغادينا
 على احدهما فاقر الذي ليس عليه دين ان اباهما اوصى لهذا بالثلث اخذ من هذه الالف

ثلثها وكان المقر له الثلث والثلثان وهو مائة درهم فاشترى بها رجل
 الهبة على الجارية بوضعية بالثلث اخذ منه نصف ما في يده لانه اثبتت بالهبة ان الجارية في التركة
 على السواء فلأخذ بالقياس هنا بخلاف مسألة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له تنبت في حق الحاضر
 والغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يبعد في مجموع
 ما في يده كالمعدوم بخلاف مسألة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة الحادثة من الموصى به كالمولد
 والغلة والكسب والارث بعد موت الموصي قبل قبول الموصى له الوصية تصير موصى بها حتى
 يعتبر من الثلث فاما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصى له قبل القسمة هل تصير موصى بها
 لم يذكره محمد ر ح وذكر القدوري انه لا تصير موصى بها حتى كانت للموصى له من جميع
 المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشائخنا تصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا
 في محيط السرخسي * ومن اوصى لرجل بامه فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل القسمة
 وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصى له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته اولا من الام
 ثم من الولد وعند هذا تنفذ منه ما على السواء وصورة رجل له ستمائة درهم وامه تساري ثمانية
 درهم فوصى لرجل بالامه ثم مات فولدت الامة ولدا يساوي ثلثمائة درهم قبل القسمة فاما وصى له
 الامة ولدا الولد عندة وعند هذه الامة ثلث الامة وثلثا الولد هذا اذا وادت قبل القسمة وقبل قبول
 الموصى له فان ولدت بعد الميراث وبعد القسمة فهو للموصى له وان ولدت بعد القسمة وقبل القسمة
 ذكر القدوري انه لا يصير موصى به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع
 المال كما لو وادت بعد القسمة ومشائخنا لا يصير موصى به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت
 قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت
 لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا وسرا به والكسب كالمولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي * رجال له
 امه قيمتها ثمانمائة درهم ولا مال له غيرها فوصى بها لرجل ثم مات فباعها الراش بغير محض من
 الموصى له فولدت في بد المشتري ولدا قيمته ثمانمائة درهم ثم جاء الموصى له فام بجزاها مع سام للمشتري
 ثلثا الجارية وثلثا الولد والموصى له ثلث الجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورث وان كانت ازادات
 في بدنها او صار قيمتها ستمائة فلناها ساما للمشتري وثلثا الورث ولو ان الجارية تنصت في بدنها
 صارت تساوي مائة اخذ الموصى له ثلثها ويرجع على الورث من قيمتها باربعة واربعين واربعة

اتساع درهم تمام ثلث المال كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع في اجازة الولد من وصية
 ابيه في مرض موته واقرارة بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به واذا مات من ثلثة آلاف
 وابن ووصى بالفين منها الرجل فاجازها لابن في مرضه ثم مات ولا مال له غيره فللموصى له
 الف بلا اجازة وثلث الالفين ايضا وذلك ثلث مال الابن ولو وصى الابن مع الاجازة لوصية
 ابيه بثلث ماله لا خرف ثلث الالفين بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصفان في قول ابي حنيفة
 رح وعندهما اخماسا ثلثة اخماسه للموصى له الاول وخمسة لآخر فان كان وصية الابن
 متقاً في المرض فهو اولى من اجازة وصية ابيه وكذلك لو اقربدين على نفسه او على ابيه
 كان الدين اولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيتان
 متى اجتمعتا واحدهما عتق فالعتق اولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي *
 ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت اولى من العتق والاقرار بالدين والوصية
 وكذلك لو اجاز وصية ابيه في صحته ثم اقر على ابيه بدين بدى بلا اجازة فان بقي شيء كان
 لاصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئاً للمقر له بالدين ان كان مابقي بعد الاجازة يفي بدينه
 وان كان لا يفي بالدين ضمن لصاحب الدين مثل ما اجاز ولو ادعى رجل على ابيه ديناً
 وادعى الموصى له من جهة الميت انه اجاز وصية ابيه فصدقهما جميعاً ما كان الدين اولى
 ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئاً سواء صدقهما في حالة المرض او في حالة الصحة قال ولوان الوارث
 اجاز وصية ابيه ثم اقربدين على نفسه كان الدين اولى بعد هذا بنظران فضل شيء من الدين
 بصرف ثلثة الى الاجازة اذا لم يجز ورثة الميت الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو اجاز في المرض
 ثم اقر على ابيه بدين وعلى نفسه بدى بدين الابن ثم بدينه ثم بلا اجازة كذا في محيط السرخسي *
 رجل له عبد لامل له غيره اعتق في مرض موته وترك وارثاً واحداً ولهذا الوارث عبد قيمته مثل
 قيمة عبد مورثه لامل له غير ذلك فاجاز الوارث وصية ابيه واعتق عبده في مرض موته فثلث العبد
 الاول يعتق من غير سعاية بلا اجازة وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد
 الثاني بين العبدين على خمسة اسهم ثلثة اسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له
 الفادهم لامل له غير ذلك حضرة الموت ووصى لرجل بالف درهم منهما ووصى لرجل
 آخر بالالف الاخرى ثم مات فاجاز ابنه الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولا مال له غير

ما ورث قبله الا من بين الموصي لهما الصنفين بوصية الميت الاول رجل له الف درهم اوصى بها
 لرجل فخلعت ثوبه له رجل ولهذا الوارث الف درهم ايضا فوصى الوارث بها وبما قرن من
 الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا فجاز وصية ابيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم
 مات ولا مال له غير ما ورث فللموصي له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلث الالف الاولى
 الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصي له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من
 مال الميت الثالث فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي
 من حصتهما بالا اجازة كذا في المحيط * فصل في اعتبار حالة الوصية اذا قرر مريض
 لامرأة بدين او اوصى لها بوصية او وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جاز الاقرار عندنا وبطلت
 الوصية والهبة واذا اوصى المريض لابنه الكافر او الرقيق او وهب له وسلمه او قرله بدين فاسلم
 الابن واعتق قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتبا كذا في الكافي * مريض اوصى
 وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه انه يعقل ان فهم منه الاشارة جاز ولا فلا
 وهذا اذا مات قبل ان يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر انه وقع الياس من كلامه فصار
 كالاخرس كذا في خزائن المفتين * والمتعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تناول ذلك فصار
 بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال ولو صار صاحب فراش
 بعده صار بمنزلة حدوث المرض واما في اول ما اصابه اذ مات من ذلك في تلك الايام وقد صار
 صاحب الفراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت يعتبر هبته من
 الثلث كذا في الكافي * اوصى بوصية ثم جن ان اطبق عليه الجنون فهو منوخ الى رأي
 القاضي ان اجاز جازت ولا بطلت وان مست الحاجة الى التوثيق فالتوثيق دال ان السجين المطبق
 في حق التصرفات بقدر سنة كذا في خزائن المفتين * ومن كان معبوسا في السجن اينما فصاحا
 او رجما لا يكون حكمه حكم المريض واذا اخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض
 ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض
 ولو كان في السفينة فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الامواج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض
 ولو اعيد الى السجن ولم يقتل او رجع بعد المبارزة والصف او سكن الموج صار حكمه كحكم
 المريض الذي برأ من مرضه ينعد جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي *
 والمجدوم

والمجذوم وصاحب الحمى الربعي وحمى الغب اذا صار وصاحب فراش يكون في حكم المريض مرض الموت كذا في العيني شرح الهداية * اصابه فالج فذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار بشيء او كتب بشيء وقد تعادم وطال اراد به مدة سنة فهو بمنزلة الاخرس كذا في خزائن المفتين * والمرأة اذا اخذها الطلق فما فعلت في تلك الحالة يعتبر من ثلث ما لها وان سلمت من ذلك جاز فعلته من ذلك كله كذا في شرح الطحاوي * الباب الخامس في العتق والمحابة والهبة في مرض الموت واذا اوصى بعق عبده لم يعتق الا ان يعتقه الورثة ولد الرجوع قولاً وفعلًا كسائر الوصايا لان ذلك امر بالاعتاق فلا يقع بدون الاعتاق كذا في محيط السرخسي * ومن اعتق في مرضه ارباع وحايي او وهب فذلك كله جائز وهو معتبر من الثلث ويضرب مع اصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض ابجابه على نفسه كالضمان والكفالة في حكم الوصية فان حايي ثم اعتق وضاق الثلث عنهما فالمحابة الاولى عند ابي حنيفة رح وان اعتق ثم حايي فهم سواء وقال العتق الاولى في المسثلين وقال ابو حنيفة رح اذا حايي ثم اعتق ثم حايي قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المحابة الاخيرة قسم بينهما وبين العتق ولوا اعتق ثم حايي ثم اعتق قسم الثلث بين العتق الاول والمحابة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني وعندهما العتق الاولى بكل حال كذا في الهداية * صورة المحابة ان يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين او يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والفاصل في البيع محابة كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اوصى بعق عبده بعد موته او قال اعتقه او قال هو حر بعد موتي بيوم واوصى لانسان بالف درهم تحاصا في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتي مبهما او اعتقه في مرضه البتة او قال ان حدث بي حدث من مرضي هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بغير وقت يبدأ قبل الوصية كذا في المبسوط * ولو قال هو حر بعد موتي بيوم او بشهر فمضت المدة فعلى رواية ابن سماعة عن محمد رح انه لا يعتق الا باعتاق الورثة او الوصي كذا في محيط السرخسي * ولو اعتق امه في مرضه فولدت بعد العتق قبل ان يموت الرجل او بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولود بر عبد الله وقال الآخر ان حدث بي حدث من مرضي هذا فانت حر ثم مات من مرضه تحاصا في الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى

ان كل واحد منهما في مرض موته فيحاصان في الثلث ولو اوصى لعبده بدرهم مسماة او بشيء من ماله
سمى لم يجز قال ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول ابي
حنيفة رح بمنزلة ما لو وهب له ببعض رقبته في حيوته ولو اوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك
لو وهب له رقبته او تصدق بها عابه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو اوصى لعبده
بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم او دنانير ينظر الى ثلثي
العبد فان كانت قيمة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قصاصا وان كان في المال
زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيمة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا
لا يصير قصاصا الا بالتراضي لا خلاف الجنس وعليه ان يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر
امواله وللورثة ان يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رح
واما عندهما فصاركه مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زادا الثلث
على مقداره قيمته فعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسعى في الفضل كذا
في البدائع * ولو اوصى لعبده لرجل ثم اوصى بذلك العبدان يعتق او يدبر فلهذا رجوع كذا في المبسوط *
ولو قال في مرضه لعبده ولمدبرة قيمتهما سواء احد كما حرث ثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على
ثلاثة اسهم لهم مدبر سهمان وللعبد سهم ولو اوصى بان يؤخذ من عبده كذا درهم ثم يعتق كان له ما حط عنه
من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان اكثر يحط عند تدريث الثلث
ويسعى فيما زاد عابه كذا في محيط السرخسي * اذا قال اعتقوا كل قديم الصحبة لي يعتق كل من كان
صحبه حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى ان يشتري عبدا بدينه فيعتق عنه
ثم مات قال ابو حنيفة رح الوصية باطالة وقال ابو يوسف رح الوصية صحيحة فيشتري بدينه بدينه
فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث اياه من
اجنبي بعده موت الموصي قال ابو حنيفة رح الوصية باطالة وقال ابو يوسف رح يشتري بدينه بدينه
رجل قال اوصيت بان عبيدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت الموصي ولو اوصى
ان يشتري عبد فلان قال يشتري بدينه لا يباذله فان ابى مولاه ان يبعه يرد الى الورثة
فان قال اشترى عبد فلان فاعطوه رابعا مولاه ان يبيعه بحسب نفسه حتى يموت العبد ان يعتق كذا في
محيط السرخسي * قال ولو اوصى لعبده لرجل ثم اوصى ان يباع من آخر يبيع

حط عنه الثلث ولا مال له غيره فللموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء او يدع لان الوصية بالمحاباة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصفه وهو السدس والآخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة فانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته ويسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان ابى الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبداً لا غير وقيمته الف وقد اوصى ان يباع من فلان بالف ثم اوصى به فهي على ثلثة اوجه اما ان يوصي بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى به بعينه بعد ذلك او قبله لا خرف لم تجز الورثة او اجازت ولم يجز صاحب البيع فللموصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة اسداس الالف فيكون للورثة قيل هذا قولهما وعند ابي حنيفة رح نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيمته فيكون للورثة وان اجازوا ورضي بذلك صاحب البيع يضرب كل واحد بكمال وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة الوجه الثاني اوصى ان يباع العبد من رجل بالف واوصى بجميع ماله لا خرف هذه المسئلة كالا ولى في قول ابي حنيفة رح الا ان صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من جملة الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى له بالمال هنا والثمن مال كالرقبة فيجوز تنفيذ وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا يمكن تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث اوصى ان يباع من فلان بالف واوصى بثلث ماله لا خرف قول محمد رح كقول ابي حنيفة رح في هذا ان يأخذ صاحب الثلث جزءً من انا عشر جزءً من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع باحد عشر جزءً من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعند ابي يوسف رح يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان اوصى بان يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بما بقي عند ابي حنيفة رح وقال يعتق عنه بما بقي ولو اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فيعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عنده ايضا وقال يشتري بالثلث ولو اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وزاد الالف على الثلث بطلت

عنده وقال يشتري بالثلث عبد ويعتق وإن أوصى بأن يحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم
يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ وإن لم يهلك شيء حج بها فان بقي شيء منها رد على الورثة
ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلثه فقبل له أن ثلث مالك لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج بعان به
في الحج على الفقراء ومن أوصى بعنق عبده فمات الموصي فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت
الوصية وإن فداء الورثة كان الفداء من مالهم وامضوا الوصية ومن أوصى بثلاث ماله لزيد
ثم مات وترك عبدا ومالا وارثا فقال الموصي له اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه
فالتقول للوارث ولا شيء للموصي له إلا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له ينة أن العتق في
الصحة ومن مات وترك ابنا وعبد فقال رجل لي على إيك ألف درهم دين وقال العبد اعتني
ابوك في صحته فقال الابن صدقتماسعى العبد في قيمته ويدفع القيمة إلى الغريم هذا عند أبي
حنيفة رح وقال يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل وترك ابنا وألف
درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا ألف الذي تركه أباك كان
وديعة لي عند أباك وقال الابن صدقتم فعدده ألف بينهما نصان وقال الوديعة أحق كذا
في الكافي * ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدا قيمته مائة وقد كان عبده في مرضه فجاز
الوارثان ذلك لم يسمع في شيء كذا في الهداية * قال وإذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف
درهم وذلك قيمته وألف درهم سوى ذاك فإن ابنه يعتق ولا سعاية عاهه ويؤثر في قول أبي حنيفة
رح وقال أبو يوسف ومحمد رح يسعى في جميع نسبته وبأصل بها مراه وأما شري ابنه بألف
درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما شيء فوال
أبي حنيفة رح المحابة تقدم لأنه بدأها فنداء تغرقت الدماء بحب علي كل واحد من العبدان
السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا لما عليه من السعاية وعندنا العتق متقدم الآن الابن وارث
فلا وصية له ولكن يعتق العبد الآخر مجانا ويسعى الابن في قيمته ويسأل المالك أن يرد ما زاد
على قيمته من الدين ويكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان ثمة الابن الداء
فاستراه بألف واعتق عبدا آخر يساوي الف على قول أبي حنيفة رح بينهما من المال يساوي
الابن فيه أراد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رح الابن وارث ولا وصية له

فعليه ان يسعى في جميع قيمته ويقاص بها من ميراثه قال واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واجزت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مابقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو اعتق امته وقيمتها الف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الثمن سوى ذلك عندهما هذا والاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون سببه معائنا وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وصية لها وعند ابي حنيفة رح النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث مابقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فانفقها على نفسه وذاك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رح ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث مابقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب ما لا يخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لها كذا في المبسوط * ولو اوصى بعق رقبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت امة معينة جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينة جازت الوصية بالعتق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذاك مفوضا الى الوصي ان احب اعطاها فيجوز كقوله ضع مالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري بكذا حنطة كذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا ليجوز ان يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو اوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا فيل للوصي ان يعتق العبد الذي كان للميت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واعتقه جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشتروا لي عبدا فاعتقه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يعتق عبده وابى العبد ان يقبل ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات من ابن وابنة اعيد فيمتهم سواء فادعى

احدهم انه الميراث في مريضه فاستحق الابن فذلك قضي بعقده بلاسعاية فان ادعى الثاني مثل
 ذلك فكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكمة
 والميراث لهما عتق الثاني كله بلاسعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكمة ايضا ولو ادعى
 الاول عند حكم حكمة قضي عليه بعقده بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكل عنده
 عتق الثاني بلاسعاية فان رفعه الثالث الى قاض او الى حكم رضى به فكل له ايضا عتق بلاسعاية
 وقبل ان كان عتق الثاني عند قاض سعى الثالث في قيمته في كل قيمته واثاويل ما ذكره ان الثالث
 رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بعق عبدة واوصى ان يباع عبد
 آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثالث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اذا ترك
 عبيدين بخرجان من الثالث ووارثين فارصى باحدهما الرجل اجبر على ان يجندهما على واحد
 فان اعتق الموصى له العبدان ثم عين الوارث لواحد عتق ايتهما عينا وان اعتق واحدا بعينه ثم
 عينا لم يعتق ولو كان الميت اوصى بعق احدهما فاختر كل وارث واحدا معاوه نعتب بجبران
 على الاجتماع على واحد ولو اعتق احدهما احد العبدان عن الميت ثم الاخرين الاخرين الميت
 والاول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتقت جدا عن الميت
 معا اجبرا على ان يجتمعا على واحد فاما اذا اعتق عن الميت والاخرين اعتقت من
 نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يتفاديا كنهما عبدا معا بعينه اعن اريت ثم وسار في الآخرة
 لم يكن له ما ذك والاول هو الذي بعث عن الميت وان اعتق احدهما الاول الذي اد
 صح عتقه عن الميت وكذلك اوصى الميت بعد ما عينا واذا اوصى بعق عبدين فخرج
 من الثالث لم يعتق لقراية من الوارث لانه الوصي وانما اعتق له جزء من الميت لا عتق
 بتعلق الوصي عتقه بشرط او اصابه او ابنى وقت مستقبل ويحق به ان يارث اذا جاء
 الشرط ويكون عند من الميت كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بمدة او اوصى بامير على
 ذاك او اوصى بان يباع بغيره فهو باطل لانه ليس في ذاك اوصى به من الميت بل هو الحق
 الموصى كذا في المبسوط * واذا زوج امته من عبدة بغير اذنه او اوصى بالامير بغير اذنه
 لم يمتام بنسب الكاح لم يعتق الا الموصى لانه ان اوصى بالامير بغير اذنه لم يمتام بنسب الكاح
 وان كان مردب العصبه عتق ماله ان اراد الموصى بالامير بغير اذنه لم يمتام بنسب الكاح

من الثلث فسد النكاح لانها ملكت شيئا من رقبته ولو اوصى بعرق العبد ولا مال له غيره لم يفسد النكاح وسعى للورثة في حصتهم اذا اعتقوا ولو مات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية بغوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها ان تبطل الوصية ويباع العبد في مهرها ولا يفسد النكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمة العبد او اكثريا فیه ولا يفسد النكاح فان رده المشتري بعيب بقضاء عاد الامر الي ما كان وان رده بغير قضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد النكاح هذا البيع جدي وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وجنى العبد جناية فدفعوه او فدوه لم يفسد النكاح كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى ان يباع نسمة صحت الوصية ثم تابع كما لو اوصى ويحط من نسمة مقدارا لثلث ان لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو اوصى ان يباع من رجل ولم يسم ثمنه فانه يباع منه بقيمته لا ينقص منه شيء فان شاء اخذ وان شاء ترك كذا في المبسوط * واذا مات عن ثلثة اعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للباني والثالث منله عتقوا بلا سعاية وكذلك لو بدأ بالعتق ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعا لم يعتقكم ثم قال بل اعتقكم ثم قال جميعا سعوا في ثلثي فيدفعهم استحيانا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعتق احدا منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف فيدفعه وان قال لا خربعه لم يعتقك عتق المالك بلا سعاية وسعاية الاول والناني بحالها ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعتق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال با هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خربين كذلك ثم قال اعتقكم عتقوا ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو انكر عتق واحد بعد واحد ولو قال لاحدهم اعتقك وسكت ثم قال للباني والثالث كذلك عتق كل الاول ونصف الباني وثالث الثالث كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى ان يعتق عنه نسمة واوصى لا خربا لثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى ادنى ما يكون من قيمته النسمة كذا في المبسوط * ولو اوصى بان يعتق عنه نسمة بدائة وثلثه اول من مائة لم يعتق عنه عند ابي حنيفة رح وعندهما يعتق عنه بالثلث وذكر في الجامع الصغير ولو اوصى بعرق نسمة بثلاث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوعب الثلثين فالهق عن الموصي وكذلك لو كان وصيا نصبه القاضي بدله لو كان القاضي فعل

ذلك ان الوصي لا يملك العتق ولا يكون القاضي وامينه مشترى لنفسه كذا في محيط
 الوصية ولو اوصى بان يشتري عبدا فلان فيعتق عنه نسمة فانه يشتري من ثلثه وان امتنع
 من البيع بالثلث اوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ
 هذه الوصية لفوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان سمي ما يشتري به من الثلث ولو اوصى
 الى رجل ان يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها
 عنه ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها او لحقه دين تكون المائة اكثر من ثلثه فالوصي ضامن
 لتلك المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون ثلث النسمة المثلث من ذلك
 برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط * ولو اوصى بان يباع عبده نسمة له فيشتري بدينه
 عبدا فيعتق عنه فباعه الوصي واشترى بدينه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي
 ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق للميت وان باع باكثر
 او اقل كان العتق عن الوصي ويعتق من الميت عتقا آخر بدينه وهذا اذا ارد العبد بالنفس لانه
 فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ما كان الميت لان الرد بالتراضي شراء جديدي في حق غير
 المتعاقدين فصار كانه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي *
 ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالمال من بلا وجه تاتي
 الورثة في نصيبهم بشيء ولو اوصى بان يشتري من ثلث ماله نسمة فيعتق عنه ماله ما شاء
 فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق
 وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة اخرى فنافى ماله المائة فانه يرجع على الورثة ذلك
 ما اخذوا ليشتري بهانسه في قول ابي حنيفة رح وما تقدم من المناسك اطلاق ماله بحصل
 منصود الموحي وفي قولهما مناسك الوصي الورثة جازة ولا يرجع اليها اصحاب الورثة بشيء
 وقد بطلت الوصية ولو اوصى ان يشتري له نسمة بعينها فيعتق عنه ماله ما شاء راد الوصي ثم ماتت
 فقد بطلت الوصية وكذلك لو جئت جارية قبل ان يعقب مدعوت بها بطلت الوصية
 ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في الداء ويعتق عن الميت ولو اوصى بعتق امرأته ففداه
 من بانه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة او الامه قبل ان يوفى الوارثه في الورثة
 وان كان

وان كانت النسمة او الامة ذات رحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى تعتق من الميت ولو اعتقها بعض الورثة عن نفسه كان العتق عن الميت وكذلك لو قال انت حرة ان دخلت الدار او قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق من الميت ان دخلت الدار ومات القائل ولو قال لها الوارث انت حرة على الف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بغير شيء ولو اوصى ان يعتق نسمة من شيء واجب عليه من ظهار او غيره فانها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكاة وحجة الاسلام ولو اوصى بعنق نسمة فاشترى له او بعنق امة له تخرج من الثلث فجنى عليه جناية فالارش للورثة ولو زوجوها لم يجز ولو اوصى الى رجل ببيع عبدة هذا وبصدق ثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عنده ثم استحق العبد قال كان ابو حنيفة رح مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على احد بشيء ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن من مال الميت وهو قولهما كذا في المبسوط * فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثلث لا يخلوا ما ان يسع كل الوصايا او لا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج الغرض والزكاة والصوم والصلوة والكفارة والندور وصدقة العطر والاضحية وحج التطوع وصوم التطوع وبناء المساجد واعناق النسمة وذبح البدنة ونحو ذلك او كانت للعباد كالوصية لزبد وبكرو خال ذلك لو كان الثلث لا يسع الكل لكن الورثة اجازت فاما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة فالوصايا لا يخلوا ما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب او كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد او كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخلوا ما ان يكون الكل فرائض او واجبات او نوافل او اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قدمه الموصي كذا في البدائع * واذا اوصى بالحج مع الزكاة يبدأ بحجة الاسلام وان اخرج الحج في الوصية لفظا وفي كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ بما بدأ الميت به وفي عتق كفارة الفطر وكفارة قتل الخطاء يبدأ بكفارة القتل كذا في خزائن المفتين * وقالوا في الحج والزكاة انهما تقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة العطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وان كانت الاضحية ايضا واجبة عندنا لكن صدقة العطر متفق على وجوبها والاضحية وجوبها محل الاجتهاد فالمتفق على الوجوب اقوى فكانت البداية بها الاولى وكذا صدقة الفطر مقدمة على كفارة الفطر في رمضان

وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المندور به والمندور به مقدم على الاضحية والاضحية مقدم على النوافل هذا الذي ذكرنا اذ لم يكن في الوصايا اعتناق منجز والاعتناق في مرض الموت او اعتناق معلق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتناق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان اقوى فيقدم اوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه واوصى بوصايا اخلاقا قوام باعيانهم وضاق الثلث من ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا كلها فما اصاب للاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدى بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدى بالذي بدأ بالميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالحصص كذا في خزائن المفتين *

واما الوصية بالاعتناق فان كان اعتاقا واجبا في كنارة فتحكم الكمالات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فتحكم الوصايا المتنفل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحمى التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا ببعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان اوصى لقوم باعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالعرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الرضا بالله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بها اوصى له به مع البصايا بالترب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالصرب فان نال ثلث مالي في الحج والركعة والكمالات ولزددان الثلث ينقسم على اربعة اقسام سهم للوصى له وسهم للحج وسهم للركعة وسهم للكمالات كذا في البدائع *

ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث ماله كل سنة بدائه احصا في سنة واحدة وكذلك صنف السنة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي * ما اذا كانت الوصايا كلها للمعاد او ما من الاقوى والا فوى ولا يبدأ بها بدأ به الميت حتى هل او كانت البقية المقتضية ما من على غيره من الوصايا فاما اذا توتت الزرة فانهم ينحاصون ومعه ان يضرب كل واحد بحفته في الثلث ولا يبدأ بدأ به الميت وان كانت كلها رابل وايس شيء منها عيما فان اوصى ان يحج عنه تطوعا او اوصى بان يعنقه عنه نسبه ولم يعينها تطوعا او اوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا باعيانهم فانه يبدأ بدأ به الميت نص محدود رح على هذا في طائر الرابة وكذا الوصية بعنق المسنة لا بعينها صحت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رحل اوصى ان يعطى ما

درهم للفقراء ومائة للأقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوة فمات وعليه صلوة شهر وثلاث ماله لا يباغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رح يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة منوان من الحنطة فما اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * من اوصى بحجة الاسلام احبوا عنه رجلا من بلدة يحج رابها فان لم يبلغ وصيته النفقة احبوا عنه من حيث يبلغ ومن خرج من بلدة حاجات في الطريق واوصى ان يحج عنه يحج عنه من بلدة عند ابي حنيفة وزفر رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي * الباب السادس في الوصية للأقارب واهل البيت والجيران ولبنى فلان واليتامى والموالي والشيعه واهل العلم والحديث وغيرهم اعتبر ابو حنيفة رح في استحقاق هذه الوصية اربع شرائط احدها ان يكون المستحق مثنى فصاعدا والثاني انه يعتبر الاقرب ويكون الابعد محجوبا بالاقراب كما في الميراث والثالث ان يكون ذارحم محرم من الموصي حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع ان لا يكون ممن يرث من الموصي وبستوي فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي * ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى والحر والعبد والصغير والكبير وعندهما بدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الى اقصى ابائه في الاسلام وبستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهل يشترط اسلام اب الاقصى قال بعضهم بشرط وقال بعضهم لا بشرط لكن يشترط ادراكه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان علويا لو اوصى لذوي قرابته فمن شرط الاسلام بصرف الوصية الى اولاد علي رضي الله عنه لا الى اولاد ابي طالب ومن لم يشترط يصرفه الى اولاد ابي طالب بدخل فيه اولاد عقيل وجعفر ولا بدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا بدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات المعتابي * وعند ابي حنيفة رح لو كان الاقرب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي * واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيه الجد وولد الولد ذكر في الزيادات انهما يدخلان ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح انهما لا يدخلان وهكذا روي عن ابي يوسف رح

وهو الصحيح فإن ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته بان مات وترك ابنا وعمين وخالين فالوصية للعمين لا للخالين في قول ابي حنيفة رح وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين ارباعا ولو كان له عم واحد وخالان فللعمة نصف الثلث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم اثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذوى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمة والنصف يرد على ورثة الموصي عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر الى ذى الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عما وعمة وخال وخاله فالوصية للعم وعمة بينهما بالسوية لا استواء قرابتهما كذا في الهداية * اذا اوصى لذى قرابته ولذى رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عما وخال فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسي * والوصية للقرابة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ رح في جوازها قال بعضهم انها باطلة قال محمد بن سلمة انها جائزة وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه وابا عم اقصى اب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى علي رضي الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضي الله عنه من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا او انثى بعد ان كانت نسبه الله من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبه اليه من قبل الام وكذا لو اوصى لنسبه او حسبه فهو على قرابته الذي ينسبون الى اقصى اب له في الاسلام حتى لو كان اباة على غير دينه دخلوا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج امة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى امه وحسبه اهل بيت ابيه دون امه فثبت ان الحسب والى حسب يختص بالاب دون الام وكذلك اذا اوصى بحسب فلان فهم بمنزلة الاب وكذلك العبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان هو بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولان حل احد من برابه الام في هذه الوصية كذا في البدائع * واذا وصت المرأة بحسبها او لاهل بيتها لا حل ولدها لان ولدها ينسب الى ابيه لا الى امها الا اذا كان زوجها من عسرتها كذا في الزيادات شرح العمالي * فاذا اوصى بآل الله لاهله او لاهل فلان والوصية للرجل خاصة دون من سواها قياسا الا اذا استحسنها وجعل الوصية لكل من يكون في عياله ونعمه وبصده نه ولا يدخل تحت الوصية

مما ليكه واوكان اهله ببلدتين او في بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التاتارخانية *
 ولو اوصى لاخوته الثلث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية اثلاثا لانهم لا يرثون مع
 الابن فان كانت له بنت جازت الوصية للاخ لاب والاخ لام وتبطل الوصية للاخ لاب وام لانه
 يرث مع البنت ولولم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية
 للاخ لاب وام والاخ لام لانهما يرثانه واذا ماتت المرأة فتركت زوجها واوصت بنصف مالها
 لاجنبي كان للاجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي يأخذ
 ثلث المال اولاً بلا منازعة يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال
 فياً خذا لاجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال ولو اوصت لقاتلها
 بنصف المال ثم ماتت وتركت زوجها يأخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية
 للقاتل ثم يأخذ القاتل نصف المال ولا شيء لبيت المال ولو اوصت المرأة بنصف مالها لزوجها
 ولم توص وصية اخرى كان جميع مالها للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية
 واذا مات الرجل وترك امراًة وليس له وارث غيرها واوصى لاجنبي بجميع ماله ولا امرأته
 بجميع ماله يأخذ الاجنبي ثلث المال بلا منازعة وللأمراًة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث
 ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الاجنبي نصفين ولو ان امرأة ماتت واوصت بجميع مالها
 لزوجها وليس لها وارث سواه واوصت بجميع مالها لاجنبي او اوصت لكل واحد منهما بنصف
 المال يأخذ الاجنبي اولاً ثلث المال بلا منازعة يبقى ثلث المال للزوج نصف ذلك لان الوصية بقدر
 الثلث للاجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث المال يكون ذلك بين الزوج والاجنبي اثلاثا ثلث
 ذلك يكون للاجنبي وثلثا للزوج كذا في فتاوى قاصيخان * ولو قال اوصيت بثلث مالي لفراتني
 ولغيرهم قال هو كله للفرابة ولا يرد منه الى الورثة شيء كانه قال لفراتني ولسي آدم وال محمد
 رح ولو اوصى لاخوانه بثلث ماله فهم الذين كانوا يعرفون باخائه وينسبون اليه ولو اوصى بثلث
 ماله لحشمه فحشمه كل من كان يحوله وتجري نعتة فلا بدخل في ذلك ولده ووالده ولا زوجته
 ولا امهات اولاده ومدبرة ورقيقه ويدخل فيه سائر قرابته كذا في خزانة المفتين * ولو اوصى
 لقومه او لعترته لم يجز الا ان يقول لفراتهم ولا يدخل هوالهم واوصى لعدائه وهو من يصحبه
 من بلين سنة كذا في محيط السرخسي * قال واوصى بثلث ماله ليني فلان فهذا عاين

وجهين أما ان كان فلان اب قبيلة يعني اب جماعة كثيرة كنتميم لبني تميم واسد لبني اسد
أو كان فلان اب خاص ليس باب جماعة كثيرة وأعلم بان اول الاسامي في هذا الباب الشعب
يفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فمضر لقريش شعب وكنانة قبيلة
وقريش عمارة وقصي بطن وهاشم اب جد النبي فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رح
بيان هذه الجملة فيما اذا اوصى لبني كنانة وهو اب قبيلة لا يدخل تحت الوصية اولاده مضر ويدخل
اولاد كنانة الى الفصيلة واولاده اذا كانوا بحصون واذا اوصى لبني قريش عمارة فانه لا يدخل
تحت الوصية اولاده مضر وكنانة ويدخل اولاد قريش وقصي واولاد قصي رهاشم واولاده
والعباس واولاده واذا اوصى لبني قصي وهو بطن النبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية اولاد
مضر وكنانة واولاد قريش ويدخل من دونهم واذا اوصى لبني هاشم الذي هو فخذ فانه لا يدخل
تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من اولاد الفصيلة واذا اوصى لبني فصيلة قريش
فانه يدخل تحت الوصية اولاد العباس واولاد بني طالب واولاد علي ولا يدخل من فوقهم واذا
عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهو ما اذا اوصى بثلث ماله لبني فلان وفلان
اب القبيلة وله اولاد ذكور واثاث فان ثلث ماله يكون بين الذكور والاثاث من اولاده بالسوية
اذا كانوا بحصون بالاحماع وان كن انا كلهم لم يذكر هذا في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون الثلث
لهم وان كانوا ذكورا كلهم يستحقون واما اذا كان فلان اب خاص له اولاد ذكور كلهم فان
ثلث ماله لهم وان كان اولاده انا كلهم لاشي لهم واما اذا كان اولاد فلان ذكورا انا اختارنا
فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح الوصية المذكورة منهم دون الاثاث فان لم يكن فلان اولاد صالحة
وكان له اولاد اولاده هل يدخلون تحت الوصية ان كان له اولاد بنات ابيهم اولاد حواشي تحت الوصية
هذا اذا اوصى لبني فلان فاما اذا اوصى لولد فلان واملان اث لا غير دخل تحت الوصية
وان كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم مدهم جميعا ويكون الثلث ماله بينهم بالسوية لا يوصل
الذكور على الاناث قال فان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها من الرضعا ايضا ولا يدخل
اولاد الاولاد تحت هذه الوصية وهذا اذا كان اب خاصا اما اذا كان اب من ذرية الاولاد
يدخلون تحت الوصية حال تمام ولد الصلب وان لم يكن له واد الا له واحد كان الثلث كله
بخلاف ما لو اوصى لاولاد فلان واهواد واحد فانه يستحق نصف ما اذا اوصى لاولاد فلان

وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل فيه اولاد البنات ففيه روايتان كذا في المحيط * ومن اوصى لورثة فلان فالوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين كذا في الهداية * ولو اوصى لورثة فلان يدخل تحت الوصية اولاد البنين وهل يدخل اولاد البنات ففيه روايتان بعض مشائخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البنات اما بنات البنات فلا يدخلن تحت الوصية رواية واحدة كذا في الذخيرة * واذا اوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة وان كان له بنون وبنات بنين فالوصية لبنات بنيه ولولم يكن له الابنات بنات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عند عامة المشائخ رح وعند بعض المشائخ على رواية واحدة فان سمى شيئاً يعرف به ان اراد به بنات البنات بان قال ان لفلان بنات وقد ماتت امهاتهن فاوصيت لبناته دخل تحت الوصية بنات البنات باتفاق الروايات بلا خلاف بين المشائخ اذا اوصى لآباء فلان وفلان ولهم آباء وامهات دخاوا في الوصية ولولم يكن لهم آباء وامهات وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية واذا اوصى لأكبر ولد فلان ولفلان ابنان احدهما ابن عشر سنين والآخر ابن اثنا عشر سنة فهذا من جملة الاكابر واذا اوصى الرجل لبني فلان وفلان فخذوا بطن او قبيلة فهذا على وجهين اما ان يكون بنو فلان من يحصون اولادهم بان كانوا يحصون صحت الوصية سواء كانوا اغنياء ام فقراء وان كانوا لا يحصون فان كانوا فقراء جازت الوصية وان كانوا اغنياء وفقراء واغنياء وهم لا يعرفون ولا يحصون قال اصحابنا رح الوصية باطله كذا في المحيط * ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم خمسة فاذا هم ثلثة او اثنان فالثلث لهم ولو قال لبني فلان فاذا له ابن واحد كان له نصف الثلث ولو قال لابني فلان زيد وعمر وفاذا له ابن واحد فله ثلث الكل ولو قال اوصيت لبني فلان وهم ثلثة بثلث مالي فاذا هم خمسة فالوصية لثلثة منهم والخيار الى ورثته فان اوصى معهم لآخر فله الربع ولو قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم خمسة ولفلان بثلث مالي فاذا الاول بنون ثلثة كان الاخير شريكاً بالربع كذا في محيط السرخسي * روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بثلث ماله لرجل مسمى واخبر الموصي ان ثلث ماله الف او قال هو هذا فاذا ثلث ماله اكثر من الف فان ابا حنيفة رح قال له الثلث من جميع ماله والتسمية التي سميت باطله لانقص الوصية خطأ في ماله انما غلط في الخطاب ولا يكون رجوعاً في الوصية وهذا قول ابي يوسف رح قال ولو قال اوصيت بغنمي كلها

وهي مائة شاة فاذا هي اكثروهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال اوصيت له بغنمي وهي هذه وله غنم غيرها يخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكني ادع القياس في هذا واجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال قد اوصيت لفلان برفيقي وهو ثلثة فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع * رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ولحمي آل محمد صلى الله عليه وسلم المؤمنين ببلدة كذا قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطالة في الناس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على البتامة قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي رجل اوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون بقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لاهل المسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر رح الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى اهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدد الاحصاء عن ابي يوسف رح لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشرليس لهذا وقت وتيل اذا كان لا يحصوهم المحصي حتى يادفهم مولود او يهوت فيهم احد فانهم لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اسر من ماله فهم لا يحصون وقال بعضهم هو معوض الذي رأي الناضي وعابه الغتوي والاسر وقال محمد رح كذا في فرائد * قال محمد رح واذا اوصى ابتاعني بى فلان وبتامني بنى فلان من يحصون ماله فسمي الوصية ويصرف الى كلهم كما لو اوصى لنامي هذه السكة اولينامي هذه الدار ويسوي هذه الفسي والفقير وان كان لا يحصي بنامهم فالوصية جائزة ويصرف الوصية الى الفقراء منهم وان اوصى بثلث ماله لارامل بني فلان وهن يحصن او لا يحصن والوصية جائزة واذا ادرت اليه نه اعلم كل حال فان كن يحصن يصرف اليهن وان كن لا يحصن تصرف الى من يدعيه من ماله وانني ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رح نشان اذا اوصى لجرا او لجراين لان جيرانه لا يحصون فالوصية باطالة وكذلك اذا اوصى لاهل مسجد كذا ولاهل مسجد كذا في الفرائد * ولو اوصى لزوج بباته تناول الروجة عند الموت وكذا المعدة عن طلاق امه الا ان لا ينام على الغني والفقير ان كانوا يحصون والا فعلى الفقراء وكذا العساكر والصالحين والعارفون

والنسيب ياهل السكون والغزاة والارامل ان كانوا حصون فعلى الغني والعقير وان لم يحظوا
 فعلى الفقراء وكذا العديان والارامل على النسيب والاشاب والفتى من خمسة
 عشر الى ثلثين اربعين الا ان ياتى النسيب قبل ذلك والفتى من ثلثين اربعين الى
 ستين الا ان يغلب النسيب قبله والفتى من خمسة عشر الى ثلثين الا ان يحتمل والعقب
 من يعتب اياه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المعين * ومن اوصى لجيرانه فهم الملاصون
 بدارة عند ابي حنيفة وزفر رح وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قولهم الوصية لكل من سكن محلة
 الموصى ويجتمعهم مسجد المحلة ويستوي فيه الساكن بالمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي والصغير
 والكبير ولا يدخل فيه العبيد والآماء والمدبرون وامهات الاولاد وان كان يداخل كذا ذكر في الربادات
 والمحيط من غير ذكر خلاف كذا في الكافي * قال محمد بن رجل اوصى لرجل من حيراته
 بدائة درهم ثم اوصى لجيرانه بداله ينظر فيما اوصى لهدا وفيما يصيبه مع الجيران فدخل الاول
 في الاكثر كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى لعميان بني فلان ولرئيس بني فلان ان كانوا قوما
 يحصون فالوصية لعقرائهم وابنائهم وذكورهم وابنائهم وان كانوا لا يحصون فالوصية لفقراء
 منهم ولو اوصى لشبان بني فلان اولاياء بني فلان اولاياءهم صم في الاحصاء
 والا لا ولو اوصى لمواليه وله معتقون فالوصية باطله الا ان بين ذاك في - وقد ورد في الوصية
 للموالي من اعنته في الصحة والمرض ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده واوقال لعبد له ان
 لم اصربك ثابت حر فمات قبل ضربه دخل في الوصية واوكان الموصى رجلا من العرب فوصى
 لمواليه بان ماله صحت الوصية وبدا له فيه الاسئل مع ولده ولا بدخل فيه ماله الموالاة ومعتق
 المعتق وان لم يكن له موال ولا اولاد الموالى فالثالث الموالى مواليه كذا في الكافي * وان بني
 من مواليه الذين اعتقهم او من اولادهم ابا ان فصاعدا او موالى مواليه الثالث الذين فصاعدا
 وان اوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليه ولا من اولاد مواليه الا واحد كان له
 نصف الثلث والصف الآخر يرد على الورثة كذا في المحيط * ولو اوصى لموالى بني فلان
 بفخذ يحصون دخل فيها المعتق ومعتق المعتق ومن عاق عتقه به دم ضربه ولا بدخل المدبر ارام
 الواد كذا في الكافي * وفي فتاوى الفضلى اذا اوصى لمواليه ولهذا الموصى امته معتقه اعادها
 المردى فولدت ولدا دخل ولدها تحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصى فان كان

منهم بغير حاف وان اعطى الكل واحدا منهم جاز عند ابي يوسف ، ح وقال محمد رح يعطيه اثنين فصاعدا وان كان فلان ابا خا وصا وليس باب قبيلة ولا فخذ فالثالث لمنه لصلبه ولم يدخل المولى والحليف في الوصية كذا في محيط السرخسي * سئل الفقيه ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر ابو نصر بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما وام العبرية فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين رضي الله عنهما ويتصل بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب اليهما ولا يتصل بهما لا يدخل في هذه الوصية واذا اوصى للعلوية فتدحكي عن الفقيه ابي جعفر انه لا يجوز لانهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما يبنى من الفقهاء والحاجة ولو اوصى لفقراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو اوصى لفقراءهم يجوز وكذا لو اوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو اوصى لفقراءهم يجوز قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح كان قاضى الامام يقول على هذا القياس اذا اوصى لطلبة علم كورة كذا وبطلية علم كذا يجوز ولو اعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم او من فقراء العلوية جاز عند ابي يوسف رح وعند محمد رح لا يجوز الا اذا صرف الى اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى لفقراء الفقهاء حكى عن الفقيه ابي جعفر انه قال الفقيه عندنا من بلغ الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب واذا اوصى لاهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل البلدة واهل الحديث ولا يدخل من يتكلم بالحكمة وهل يدخل فيه المتكلمون لا ذكر لهذه المسئلة نصا في الكتب وعن ابي القاسم ان كتب الكلام ليست كتب العلم يعني في العرف ولا يسبق الى الفهم فلا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية المتكلمون واذا اوصى بثلاث ماله لفقراء طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يختلغون الى مدرسة منسوبة اليهم في كورة كذا لتعلم الفقه فهذه الوصية لا تنمى شيئا لاصحاب الشافعي رح الذين يختلغون الى مدرسة منسوبة اليهم لتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جهة اصحاب الحديث لا يتناول شفعوي المذهب لامحاله وانما يتناول من يقرأ الاحاديث ويسمعها ويكون في طلب ذلك سواء كان شفعوي المذهب ارحفي المذهب او غير ذلك ومن كان شفعوي المذهب الا انه لا يقرأ الاحاديث لا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم اصحاب الحديث كذا في المحيط * عن محمد رح رجل اوصى فلان وابني قديم قال كل الثالث يكون لفلان

وهو يخرج من الثلث فالرقة لصاحب الرقة والخدمة عليها لصاحب الخدمة كذا في الهداية *
 وأن كانت الوصية مائة يثبت إلى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل إلى الموصي له
 بالوقبة إن كان هناك الموصي له بالرقة وأن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة
 الدار أو العبد فإراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلف
 المشائخ فيه قال أبو بكر الأعدش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى
 داره منه ولا مال له غير هافانه يسكن ثلثها معها وتسكن الورثة الثلثين ولبس الورثة أن يبيعوا ما في
 أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبد أن يؤجر هذا عندنا
 وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجه إلى
 أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو أقسموا الدار مهابة من حيث
 الزمان يجوز أيضا لأن الحق لهم إلا أن الأول أولى لأنه عدل كذا في الكافي * رجل أوصى
 بأن يعاربه من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقي عنه الماء شهرا في الموسم أن في سبيل الله
 كان باطلا في قول أبي حنيفة رح رجل قال أوصيت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا
 ولو قال يعافى بهادواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاضخان * في المنتقى في رواية المعلى
 عن أبي يوسف رح إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاض وعن
 أبي حنيفة رح إذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غاه
 حال حوته وإن كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة
 عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رح وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح إذا أوصى بخدمته
 عبده أو سكنى داره بعبد رجل جازي يستخدم الموصي له العبد ولا يخدم مولاه وبسكنى العبد الدار
 ولا يسكن مولاه فإن مات العبد الموصى له بطلت الوصية وإن بيع أو أعنى تتبعه الوصية وفي
 نوادر بن سماعة عن أبي يوسف رح رجل أوصى أن يخدم عبده فلان حتى استغنى فإن كان
 فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وإن كان كبيرا فقير أخدمه حتى يصيب من خادم بخدمته
 وإن كان كبيرا غنيا فالوصية باطله كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤجر
 الدار أو العبد كذا في محيط السرخسي * وأن أوصى له بغلة بستانه فله العلة القائمة وغلاته فيما يستقبل
 كذا في الكافي * وإذا أوصى لرجل بنمرة بستانه فهو ملهى وجهين أما أن قال أبدا ولم يقل فإن

لم يلقه فهو على وجهين ايضا فان كان في بستانه ثم ارفأمة يوم الموت كانت له تلك النمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من النمار بعد ذاك الى ان يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان نمار فائمة يوم الموت فاء اذا لم يكن في البستان ثمار فائمة يوم الموت فالغبا س ان تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من النمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من النمار بعد الموت الى ان يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كاه اذا لم يص دأى الابد فاه اذا قال اوصيت لك بشمار بستانه ابدان كان له العمرة العائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتقى اذا اوصى بغلة بستانه ابدان فحدث في البستان شجر من اصول الحيل راسر دخلت غله ذلك في الوصية ومن اوصى بنات غلة بستانه ابدان ولا مال له غيره حارت وان قاسم الموصي له بنات غلة البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي الورثة او اغل الذي لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة بل والورثة انهم وانما البستان فيكون المستري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما يباعوا الكل والند لا يجوز البيع بمحدد الثلث وقال ابو حنيفة رح لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة وام يكن لهم ان يناس والدار فاني احاف اذا قسمت ان لا يغل فليس له شيء وقال ابو حنيفة رح انهم ان يناس فيعزل له الثلث فاذا اعل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء والورثة انهم يجوز انهم يناس وبعد ها واذا اوصى الرجل لرجل بعه ارضه راسر فيها نخيل ولا شجره ايس اهل شجره فانه بؤا جرة فبعطي صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان نهارا نخيل وشجره ايس اهل شجره ايس اهل شجره من الحيل والشجر ولا يدفع مزارعه بالوصى او بالدار وان كان المار به اهل الارض اذا كان البدر من ثلث الغلة واذا اوصى ان يؤاخره عدة صدسين مسداه كل سنة فانه يناس فانه ينظر الى اخرها فان كان ماسي فله اجره انما جرب مسداه عدة الصددين فان المار به اقل من اخره انما ان كان المحاباة يحدث يخرج من ثلث ماله المثلث والند لا يجوز البيع وان كان المحاباة يحدث لا يخرج من ثلث ماله المثلث فاعل الذي له الا ان كان ان يؤاخره عدة الارض ان الاجر الى عام الناس فان لم يتواخر الارض فانه يناس فانه لا يؤاخر الارض منه كذا الى المار به من اوصى ارجل بصد اهل الارض فانه يناس

ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابدا ولم يقل كذا في الهداية * وإذا أوصى رجل لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثته الميت فذلك جائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوا اليه على ان يسلم الغلة وتبرأ منها فان ذلك جائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز وإذا أوصى بغلة دارة او بغلة عبدة في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله وإذا أوصى بسكنى دارة او بخدمة عبدة او بظهر دابته للمساكين فانه لا تجوز الوصية الا ان يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط * رجل أوصى ان يترك كرمه ثلث سنين للمساكين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين بشيء قبل بطلت الوصية وقيل توقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث مالم يتصدق بغلته ثلث سنين قال الفقيه ابو الليث رح هذا موافق لقول اصحابنا رح ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه يدخل فيه الفوائم والاوراق والحطب والثمرة كذا في محيط السرخسي * رجل أوصى ببياب جسده لرجل جاز ويكون للموصي له من الجبات والقمص والاردية والسراويلات والاكسبة دون الفلانس والحناف والجوارب لان ذلك ليس من الساب كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى فقال تصدقوا بهذا السوب ان شاؤا باعوه واعطوه بنمسه وان شاؤا اعطوا قيمته وامسكوا السوب أوصى الى رجل فقال له بالفارسية (ده يتيم را جامه كن) فاعطى الوصي كل يتيم من الكرباس مقدار ما نخذ منه بربا ان دفع اليه الكرباس واجرة الخياط يجوز كذا في خزائن المفتين * وفي العيون اذا أوصى لرجل ان يزرع في كل سنة عشرة احرته من ارضه فالبذر والخراج والسقي على الموصي له فان أوصى له ان يزرع له في كل سنة عشرة احرته فالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو أوصى لرجل بمرة نخاله بلغت او ررع استحصد ولم يحصد فالخراج على الموصي له وتفسر ذاك لو أوصى بثمره نخاله او زرع قد ادرك فالخراج على الموصي له ولو قطع المرة وحصد الزرع ثم أوصى به لرجل فالخراج على الموصي كذا في الما نارخانه * ولو أوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه كذا في القوصة من الدر وأوصى بالحنطة في الجوالق لا يكون له الجوالق ولو أوصى له بسلة زعفران بدخل الزعفران دون السله وفي العسل والسمن والزيت بدخل هودون الرق كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى له بالسيف فله السيف بجعبه وحمائه ولو أوصى له بسرج

فله السرج وتواضع من اللبد والزيادة والثغر والركبان واللب في ظاهر الرواية ولو أوصى له بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رح وهو قول أبي حنيفة رح كذا ذكره القدوري ولو أوصى له بقبة فله عيدان القبة ولو أوصى بقبة تركية وهي ما يقال لها بالعجمة (خرگاه) فله القبة مع الكسوة وهي اللبود ولو أوصى له بحجاة فله الكسوة دون العيدان كذا في البدائع * ولو أوصى بدن خل فالدين والخل جميعا ولو قال بدار الدواب والدار وصية دون الدواب وكذا الوقال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السنجات والعلاق هذا إذا كان بغير صينة فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم من محمد رح في رجل مات فاعتق عبده وقال كسوته له وقال له خفاه وفلن سوته وقمصه وازاره وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وان قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح أوصى لرجل بشاة من غنمه ولم يقل غنمي هذه فاعطى الورثة الموصى له بشاة قد ولدت بعد موت الموصي ولدا قال لا يتبعها ولدها ولو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوها شاة قد ولدت بعد موت الموصي ولدا قال يتبعها ولدها ولو استهاك الوارث والولد قبل تعيين الشاة لاضمان عايه وكذلك لو أوصى له بنخلة باصلها ولم يقل من نخيلي هذه فهو من الشاة التي أوصى بها ويعطونه اي نخله ما وادون ثمرتها التي اثمرت بعد وفاته وان كانوا اسهل كذا ذلك فلا ضمان عايه اذا أوصى ان يعتق جاريته هذه بعد موته ومات فقبل ان يعتق ولدت ولدا مع ولدها يخرجان من الاث عتقت الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى ان يكتب هذه الجارية بعد موته او أوصى ان تباع هي من نفسها او يعتق على مال فولدت وادابعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الواد والارباب حتى ان يتصدق بجاريته هذه على المساكين او على فلان او بوهب من فلان فولدت وادابعد موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بالف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصي بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بان تباع جاريته هي يتصدق بمنها على المساكين او على فلان فولدت الجارية بعد موته وادابعد تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى ان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبد وقلها ودفع بها او قطع ددها ندفع ببدها او بطلها

او وطيها واط بشبهة حتى غرم العرفانه لايبيع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر بعد ذلك ينظر ان كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن ان شاء ولو وطيته وهي بكر حط قدر البكارة ايضا ولو وطيته وهي ثيب لم ينقصها الوطي لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا ذهبت عينها او يدها بآفة سماوية بيعت بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو اوصى بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فابى فلان الشري بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا اوصى ان يكاتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة او تباع نفسها ويتصدق بثمنها فردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو اوصى بان تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولد ابيعته هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا في المحيط * وان اوصى لرجل بخدمة عبدة سنة ولا خير لخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة ستة ايام والموصى لهما ثلثة ايام يومه صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يهضي تسع سنين ولو عين فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة اخرى يخدم في السنة الاولى للورثة اربعة ايام ولهما يومين وفي الثانية للورثة يومين وللموصى له يوما وان قال اوصيت بهذه الامة لفلان ويحملها لآخر وبهذه الدار لفلان وبينائهما لآخر او بهذا الخاتم لفلان وبفصه لآخر وبهذه القوصرة لفلان وبالثمرة التي فيها لآخر فان وصل فلكل واحد ما اوصى وان فصل فذلك عند ابي يوسف رح وعند محمد رح ينفردها صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في التبع كذا في الكافي * ولو اوصى بهذا العبد لفلان ويخدمه لفلان لآخر او اوصى بهذه الدار لفلان وسكناها لفلان لآخر وهذه الشجرة لفلان وثمرتها لآخر وبهذه الشاة لفلان وبصوفها لآخر فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا او مفصولا ولو ابتدأ بالتبع في هذه المسائل ثم بالاصل بان اوصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخر او اوصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخر او بالثمرة لانسان ثم بالشجرة لآخر فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما سمي له به وان ذكر مفصولا فالاصل للموصى له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو اوصى بعبده لانسان ثم اوصى بخدمته لآخر ثم اوصى له بالعبد بعد ما اوصى له بالخدمة او اوصى بخاتمه لانسان ثم اوصى بفصه لآخر ثم اوصى له بالخاتم بعد ما اوصى له بالنص او اوصى بجاريته لانسان ثم اوصى بولدها لآخر ثم اوصى له بالجارية بعد

ما اوصى له بولدها فلا صل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته وللآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الفص وان كان اوصى للثاني بنصف العبد بقسم العبد بينهما اثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سماعة ان ابا يوسف رح رجع من هذا وقال اذا اوصى بالعبد لرجل واوصى بخدمته لآخر ثم اوصى بربة العبد ايضا لصاحب الخدمة فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقال لو اوصى لرجل بائة تخرج من الثالث واوصى لآخر بها في بطنها واوصى بها ايضا للذي اوصى له بها في البطن فالامة بينهما نصفان والولد كله للذي اوصى به لا يشتركه فيه صاحبه ولو اوصى بالدار لرجل واوصى ببيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما بالحصص وكذا لو اوصى بالف درهم بعينها لرجل واوصى بمائة منها لآخر كان تسعمائة لصاحب الالف والمائة بينهما نصفان وهذا مالا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند ابي حنيفة رح على طريق المنازعة وعند ابي يوسف رح على طريق المضاربة ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وببنائه لآخر كان البناء بينهما بالحصص كذا في البدائع *

اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالفداء على صاحب الخدمة فاذا فاداه خدمه على حاله لانه طهره عن الجنابة وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة اد الى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان ابى ان يرد العداء على ورثته بيع فيه العبد وان بمنزلة الدين في عنقه وان ابى صاحب الخدمة في اول الامر ان يعدي لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه او فده فايهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة وأوفى رجل اعبه خطاء ولم يجز العبد فعلى عاتل القاتل قيمته يشتري بها عبد يخدم صاحب الخدمة وان كان المنزل عمدا فلا فص فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اخلافا فيه تعذر استيفاء التقصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشتري بها فيخدمه مكانه ولو كان رجل يميزه او قطع بديه دفع العبد واخذت قيمته صحبها ويشتري بها عبد مكانه ولو قطعت يده او فقت عينه او شج موضحة فادى القاطع ارش ذلك فان كانت الحماة تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول او يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك الارش ويشتري بهما عبداً ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفعا عليه فان احتلما في ذاك لم يبع العبد ولكن يشتري بالارش عبد ليخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى

يصطلح عليه فان اصطالحا على ان يقسمه نصفين اجزت ذلك بينهما فان كانت الجمايلا تنقص الخدمة فالارش لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد وتصديق به عليه او اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد امه كان ما ولدت من ولد فهو لصاحب الرقبة ونفقة العبد وكسوته على صاحب الخدمة فان كان اوصى بخدمته عبد صغير لرجل وبرقبته لآخر وهو يخرج من الثلث فنفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة فاذا اخدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو اوصى بداربته لرجل وبظهرها ومنفعتيها لآخر كان مثل العبد سواء لاستوائهما في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلثة ابيد فواوصى برقبة اقدمهم لرجل وقيمته ثلثمائة وبخدمته الثاني لآخر وقيمته خمسمائة وقيمة الثالث الف جاز لكل واحد ثلثة ارباع وصية يعطى لصاحب الرقبة ثلثة ارباعها ويخدم لصاحب الخدمة ثلثة ايام فللورثة يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال مائة والوصايا كانت ثمان مائة وكان ثلث المال ثلثة ارباع الوصايا كذا في محيط السرخسي * واذا مات صاحب الخدمة استكمل صاحب الرقبة عبده كله وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم ولو كانت قيمة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رقبة الآخر ولو اوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة اقدمهم لصاحب الخدمة لم يضرب صاحب الرقاب الا بقيته واحد منهم وبضرب الآخر بقيته الآخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول ابي حنيفة رح بناء على ان الوصية بالعين فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة من الورثة يطل ضربا واستخفا ولو كانوا يخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما اوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما اوصى له به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته فاذا مات صاحب الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم فواوصى بثلث كل عبد منهم لعلان واوصى بخدمته اقدمهم بعينه لعلان فانه يقسم الثلث بينهما على خمسة اسهم لصاحب الخدمة ثلثة اخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدمه ثلثة ايام ويخدم الورثة يومين فيكون للآخر خمسا الثلث في العبدين الباقيين في كل واحد منهما خمس رقبته ولو كان اوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب وبخدمته اقدمهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما نصفين ولو اوصى بخدمته عبده لرجل وبغلته لآخر ويخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فان جنى هذا العبد جناية قيل لهما ادياه فان ادياه كانا

على حالهما وان ابيا الفداء ففداه الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل من غلة
 مبدية كل شهر بدرهم ولاخر بنلت ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهما نصفان في قول
 ابي حنيفة رح وحبست غلته وينفق عليه كل شهر درهمين لانه هكذا اوصى واربعة اسهم من الرقبة
 للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك
 ما حبس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على اربعة صاحب الغلة
 يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم ولو اوصى لرجل بغلة داره ولاخر بعبد
 ولاخر بثوب فهذه المسئلة على وجهين اما ان تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث اولا تخرج
 من الثلث فان كانت تخرج من الثلث اخذ كل واحد ما اوصى له به وان كانت لا تخرج من
 الثلث لكن الورثة اجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه الا ان يكون
 وصية احدهم يزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول ابي حنيفة رح واذ مات صاحب
 الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو اوصى بغلة داره لرجل ويسكنها الآخرة وبرقبته
 لاخر وهي الثلث فهذه مهارجل بعد موت الموصي عرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم يني مساكن
 كما كانت فيؤجر فيؤجر فاعلها صاحب الغلة ويسكنها الآخرة وكذلك البستان اذا اوصى بغلته
 لرجل وبرقبته لاخر فقطع رجل نخلة او شجرة فيغرم قيمتها وبشترى بها اشجاره ثلها فيغرس واذا
 اوصى لرجل بنلت ماله ولاخر بغلة داره وقيمة الدار الف درهم واه الف درهم سوى ذلك فاصحاب الغلة
 نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار واربعة
 اخماسه في المال وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع
 يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فاصحاب الثلث ثلث
 الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة واخذ صاحب الثلث ثلث المال
 ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قبل لصاحب الغلة ان نصيبك فيها ويبي صاحب الثلث نصيب
 والورثة نصيبهم وابي ان يني لم يجبر على ذلك ولم يمنع الاخران يني نصيبه في ذاك
 ويؤجره ويسكنه كذا في البدائع * واذا اوصى لرجل بغلة بسانه ولاخر برقبته وهو مات ماله
 فالرثة لصاحب الرقبه والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسني والخراج وهما لصاحبه وعلاج راسه
 دابني

على صاحب الغلة ولواوصى له بصوف ضمنه او بالبانها او بسننها او بولادها ابدالم يجز الا فاعلى ظهورها من الصوف وفي ضروعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه ولواوصى بغلة نخلها ابد الرجل ولا خير برقبته او لم تدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة فاذا اثمرت فالنفقة على صاحب الغلة فان حملت ما ماتم احوالت فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانه على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينام بالليل ولا يخدم فان لم يفعل اي لم ينفق صاحب الغلة وانفق صاحب الرقبة عليه حتى تحمل فانه يستوفي نفقته من ذلك كذا في المبسوط * ولواوصى بقطنه لرجل وبجبهه لآخر او وصى بلحم شاة معينة لرجل وبجملها لآخر او وصى بحنطه في سنبلها لرجل وبالبطن لآخر جازت الوصية لهما وعلى الموصي لهما ان يدوسا وان يسلخا الشاة ولواوصى بقطن في الوسادة لرجل ولا خير بالوسادة كان اخراج القطن من الوسادة على صاحب القطن في فواهم ولواوصى بدهن هذا السمسم لاحدهما وبكتبه لآخر كان التجايب على صاحب الدهن كذا في فتاوى قاضيخان * رجل اوصى لرجل بشاة ولا خير برجلها قال ابو حنيفة رح اذا خرجت من الثلث فهي لصاحب الشاة ولا شيء لصاحب الرجل وان اوصى مع ذلك بيد لا خرو ولا هاب لآخر قال تدبج الشاة وبعطي لصاحب اليد البدول لآخر الرجل ولا خير الا هاب والباقي لصاحب الشاة كذا في محيط السرخسي * ولواوصى بزبد هذه الريبة لانسان وبمخاضها لآخر كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولواوصى بحلقة الخاتم لرجل وبنصفه لآخر جازت الوصية لهما فان كان في نزعه ضرر نظر ان كانت الحلقة اكر قيمة من العنص يقال لصاحب الحلقة ضمن قيمة العنص له ويكون العنص لك وان كان العنص اكثر قيمة يقال لصاحب العنص ضمن قيمة الحلقة له وهي كالداجنة اذا التلعت لؤلؤة انسان كان الجواب على هذا الوجه ولو كان له ارض فيها كرم واشجار فواوصى بارض الكرم لرجل وبالزرايين والاغراس والاشجار لا خير فطعت الاشجار وخوبت الارض وطاب منه صاحب الارض تسوية الارض كما كانت كان عليه تسوية الارض كما كانت ولواوصى بعبدة لرجل ونخدمته لا خير فنفقة العبد على صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانه وغيرها كانت النفقة على صاحب الرقبة كذا في فتاوى قاضيخان * ولواوصى بغلة بستانه التي فيه لرجل واوصى بغلته ابداله ايضا

ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يبايوي ثلثمائة فللموصي له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل ابدا ولو وصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فأغل سنة فأبلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة بحبس وبنفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما ما عاش هكذا أوصيه الموصي وربما لا تحصل الغلة في بعض السنين ولهذا بحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو وصى بأن بنفق عايه خمسة دراهم كل شهر من ماله فإنه بحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوصيه الموصي ويستوي أن امرأان بنفق عليه في كل شهر منه درهما وعشرة دراهم كذا في المبسوط * هشام سألت محمدا رح من رجل أوصى لرجل أن بنفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم أن الورثة صالحوا أحدا الموصي لهما على شيء أعطوه أباه فيبرأ من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه إلى الورثة كذا في المحيط * ولو وصى بأن تباع دارة من رجل بالف وان يقرض لرجل بالف درهم سنة واستهاك الورثة العين سوى الدار فبيعت بالف وهي تساويها فهي لصاحب الدار ستة ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي * قال محمدا رح في الجامع رجل أوصى بأن بنفق على فلان ما عاش من ماله كل شهر خمسة دراهم وأوصى لآخر بثلث ماله وأبارت الورثة بأن المال يقسم على ستة أسهم للموصي له بالثلث سهم يدفع إليه والآخرين خمسة أسهم يردون منه على الموصي له بالعقبة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما ما وجدناه من المال بقسم بينهم أرباعا ثم قال في الكعاب ما أصاب له أحب السنة لا بدع إليه وأما ما حصل في الكتاب بين العليل والكبر وعنه أبي يوسف رحمه الله أن هذا في الغليل أما ما أكره المال فلا يقف له دار ما يعلم أنه لا يعيش أكرمه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب أصح قال ما من الموصي له بالمال قبل أن يهتق عايه جميع ما وقف له فانه بكل وصيه صاحب المال والثلث سهم ما من الموصي لا يوم مات الموصي له بالعقبة لأن حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي إلا أنه يوم مات ان نص حقه لمزاحمة الآخر فأنزلت المزاحمة بكمل له ثلث جميع المال إلا أن يكون قد ذهب أكبر من ثلثي المال فحينئذ بدع إليه العقبة ولا يكمل له إلا ما لا يملك من المال ما يكمل به الثلث ثم إذا كمل حق صاحب المال لم يبق له شيء من المال ولا يورثه الموصي لا إلى ورثته الموصي له بالعقبة هذا إذا حازت الورثة الموصي له بالمال ما من

يقسم بينهما نصفين عند أبي حنيفة رح وعندهما ارباعا فيدفع نصف الثلث للموصي له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصي له بالثلث ولو كان اوصي لاثنتين بان ينفق عليهما ما عاشا كل شهر عشرة دراهم واوصي لرجل آخر بثلث ماله فعند اجازة الورثة يقسم المال على ستة اسهم عند أبي حنيفة رح وعند عدم الاجازة يقسم المال نصفين عند ارباعا عندهما وان مات احد الموصي لهما بالثمة لا يرد على الموصي له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقي منهما فان قال في آخر وصيته ينفق على كل واحد منهما خمسة كان ذلك بآنا لما اوجبه اطلاق الجوابه فلا يخفى به الحكم ولو ان الميت قال اوصيت لفلان بثلث مالي واوصيت لفلان بان ينفق عليه كل شهر خمسة دراهم ما عاش وارصيت بان ينفق على فلان آخر كل شهر خمسة دراهم ما عاش فان اجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة رح على تسعة اسهم للموصي له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين اربعة اسهم وعند أبي يوسف ومحمد رح المال على سبعة اسهم سبع للموصي له يدفع الباقى اليه ويوقف على كل واحد من الموصي لهما بالنفقة ثلاثة اسباعه هذا اذا اجازت الورثة فان لم تجز واقسم الثلث اسباعا عددهما ايضا وعند أبي حنيفة رح يبطل ضربا واستحذاقا فكانهم جميعا اصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم اثلاثا عندة فان مات الموصي لهما بالنفقة في هذا الوجه قبل ان يسكلا وصيتهما رد الباقي على الموصي له بالثلث وان مات احدهما وفد بقي مما وقف عليهما شيء فصاف ما بقي لصاحب الثلث ونصفه بوقف على الآخر عند أبي حنيفة رح وعددهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلاثة ارباعه لصاحب النفقة ولو اوصي بان ينفق على فلان خمسة كل شهر ما عاش وان نفق على فلان وفلان عشرة كل شهر ما عاش لكل واحد منهما خمسة اولم يقل ذلك واجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصفين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحب العشرة لان الموصي له بالخمسة موصي له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصي لهما بجميع المال وصية واحدة فكانه اوصي لهذا بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصفين عند الكل فان مات المفرد بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات احدا للذين جمعهما الميت في الوصية ولم يمت صاحب الخمسة

وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث
نصفين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصفه للذين جمعتهما في الوصية عند الكل لان صاحب
الخمس موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة
يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث ايضا عند ابي حنيفة رح وعندهما يضرب
هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث ايضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو وصى
ان ينفق على فلان كل شهر خمسة ماعاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم
ماعاش فان اجازت الورثة يتسم المال اثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان
لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم اثلاثا ايضا على اختلاف التخرجين فان مات احدهم وقف
ما بقي على صاحبه ولو وصى بان ينفق على فلان كل شهر اربعة دراهم من ثلث ماله ماعاش
واوصى بان ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ماعاش فان
اجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات
صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات احد الآخرين
وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز
الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة
عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رح في الجامع ايضا رجل قال اوصيت باني لفلان
يوقف وينفق منه عليه في كل شهر اربعة دراهم ماعاش وقد اوصيت بثلثي لفلان وفلان بنفق
عليهما كل شهر ماعاش عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الي صاحب الاربعة ثلث ماله
يصنع به ما شاء ودفع الي صاحب العشرة ثلث آخر ماله وكان بينهما ولا يوقف الا بالاكابر
ومن مات منهم فنصيبه لو رثه وان لم تجز الورثة فالصاحب الاربعة نصف الثلث والصاحب العشرة
نصف الثلث بينهما وكذلك اوفال اوصيت باني لفلان بنفق عليه في كل شهر اربعة دراهم ماعاش
لفلان وفلان بنفق على فلان كل شهر خمسة دراهم وعلى فلان باني كل شهر اربعة دراهم
الورثة اخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال واخذ الآخران با ما آخر ويكون ذلك بينهم
بعمالون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فالصاحب الاربعة نصف الثلث والآخرين نصف الثلث

بينهما ومن مات فنصيبه ميراث لورثته كذا في المحيط * ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فتلت البستان بينهما نصفان ثم يباع سدس غلة البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الوصي أو على يد ثقة أن لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه ما سمي له في كل شهر فان ماتا جميعا وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لبطان وصيتهما بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وفلان خمسة حبس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في الثقة ولو أوصى بغلة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جديع ماله قسم ثلث الغلة بينهما نصفين عند أبي حنيفة رح في كل سنة فان كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلثة أرباع غلة كل سنة وللآخر ربعها والقسمة على طريق المنازعة كما هو مذموم وعندهما القسمة على طريق العول فان لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وان كان يخرج من ثلثه فلكل بينهما انلا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى لرجل بغلة بستانه وقيمة ألفي والآخر بغلة عبده وقيمته خمسمائة وله سوى ذلك ثلثمائة فالثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة رح لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى لرجل بغلة أرضه وللآخر برقيتها وهي تخرج من الثلث فباعها صاحب الرقبة وسلم صاحب الغلة البيع جاز وبطلت الوصية ولا حق له في الثمن ولو أوصى له بغلة بستانه فاعل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن له من تلك الغلة شيء إلا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك كذا في المحيط * ولو قال أوصيت بهذه الألف لفلان وقد أوصيت لفلان منها بمائة فليس هذا رجوعا والمائة منها نصفان وتسعمائة للأول ولو قال قد أوصيت للأبنة لأحد هما فالمائة لهذا والتسعمائة للأول منها ولو أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال قد أوصيت لفلان وفلان بما أحب قال اضرب له بما أحب في ثلثه فان أحب كله كان الثلث بينهما نصفان وان أحب كله الآخرهما ضربت له بالثلث الآخرهما وأوفال قد أوصيت لفلان وفلان بألف يعطى منها فلان مائة وفلان مائتين فإني أعطيهما ما سمي لهما وأرد الباقي على الورثة وإذا سمي لأحدهما جعلت الباقي لآخرها فقلت ثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله سبعون درهما فالثلث كله لما سمي له المائة ولو قال أوصيت بثلث ماله لفلان وفلان لفلان خمسون ولفلان

مائة وماله ثلثمائة فالثالث بين الذين سمي لهما قدر اثلاثا ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثمائة فلا آخر المائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثلثمائة فلكل واحد ماسمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمر وعمر ومنه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وفان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو مائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصفان او وصى بهذه الالف لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان مائة ولفلان مائة ولفلان مائة فان هلك بعضها فالباقي على عشرة ولو اوصى للثالث بالالف اخري وثلث ماله الف كان نصف الالف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الالف لفلان وفلان مائة منها مائة لفلان وفلان ما بقي كان للاول مائة فان هلك الالف الاربعة فهو للاول وليس للباقي الا بقية بعد المائة ولو اوصى مع ذلك لرجل بالالف وثلثه الف فليس للاوسط شيء والالف بين الآخرين على احدى عشر سهمًا عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله الف ويوم القيمة خمسمائة كان للوصي اية بالمائة كاماله وللآخر ما بقي ولو اوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثلث الف ولم ينقض الثلث فثلث الالف الاخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر واوتت اوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بما بقي واوصيت لفلان بالالف والمائة بحالها ليس لصاحب ما بقي شيء والثلث بين الاول والثالث على احدى عشر اذا كان لرجل ثمانية آلاف قال الف في كيس بعينه فقال لرجل اوصيت لك بما بقي من هذه فله الالف كلها وهي وصية مؤخرة عن سائر الوصايا حتى لو اوصى بالف اخري لآخر لم يكن للاول شيء ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان ولفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة قسمت الالف بينهما على ثلث عشر وان قال اوصيت بهذه الالف لفلان ولفلان لفلان منها الف كانت كلها لهذا الاخير وان قال اوصيت بهذه الالف لفلان ولفلان لفلان بينهما مائة في حيط السرخسي * ولو قال اوصيت لفلان ولفلان بهذه الالف لفلان ولفلان لفلان آخر من الالف النبي اوصيت بها لفلان الف او قال اوصيت بثلث مالي لفلان ولفلان من ذلك الف ولفلان من تلك الالف الف وكان الثلث المائة الالف كما اني في الصلح رحا اوصى له يوم يوم اذ فصح يومهم عام اية اذ اراد ان يعطي حصته ان اتم اليه وامسك حصته من ابي فان سلمت بذلك وان شاءت اتم اليه ان شاء الله

ولا يكون في دفعه اليه قسمة على ما بقي منها كذا في المحيط * اوصى بان يدفع الى فلان الف درهم يشتري بها الاسارى فان مات فلان قبله يرفع الى الحاكم ليولي الامر الى احد من الناس حتى يفعل ذلك كذا في خزائن المفتين * مريض قال اخرجوا من مالي عشرين الفا عطاوا فلانا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر الفاقم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذ ائاث ماله تسعة آلاف قال الفقيه ابو بكر الباخي رح ينفذ وصية كل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين جزءً وبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءً وقوله وما بقي للفقراء كانه سمى ائهم تسعة آلاف لهؤلاء لانه ذكر في الابداء جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بحالها فان هنالاشي للفقراء ويعطى لاصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءً من وصيته ويبطل سهمان رجل اوصى بان تباع دارة ويشترى بثمان عشرة او فارحنطة وائف من خبز وقد اوصى بوصية اخرى فبيعت دارة ولم يبلغ ثمنها ما يشتري به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال سوى ذلك قال ابو القاسم ان اتسع ثلث ماله لذلك ولغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى بعشرة او فارحنطة وائف من خبز وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوه من غيره لم يضرهم الا ان يكون في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خبيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب فيختص ذلك المال لوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد احرقنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا تصح اجازتهم وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم رجل اوصى لرجل بمال وللفقراء بمال والموصى له محتاج هل يعطى له من نصيب الفقراء اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل وخلف وشداد رح يعطى وقال ابراهيم النخعي والحسن بن مطيع رح لا يعطى والاول اصح كذا في فتاوى فاضيل خان * وفي السوازل اذا اوصى بوصايا واوصى للفقراء واوصى لمعتقه بمائة فمات معتقه بعد موته ان كان بين لكل وصية شيئا مقدرا وجعل الباقي للفقراء فمات المعتق تصرف الى الفقراء فاما اذا بين لكل وصية شيئا مقدرا وبين للفقراء شيئا مفدرا فمات المعتق بصرف الى ورثة الموصي وعلى هذا اذا اوصى بوصايا ثم قال والباقي يتصدق به على الفقراء ثم رجع عن بعض الوصايا ومات بعض الموصى لهم قبل الموصي فالباقي على الفقراء ان لم يرجع عنه كذا في المحيط * الباب الثامن في وصية الذمي والحربي وصية الذمي

ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع احدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين او غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تمليكا منهم فلا يشترط فيه جهة القرية الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قرية عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تمليكا منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قرية عندهم وانها صحيحة عند ابي حنيفة رح سواء كانت لقوم معينين او غير معينين وعندهما باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو ان ذميا وصى بان يشتري بثلاث ماله رقابا ويعتق عنه باعيا منهم او بغيرا عبانهم او وصى بان يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين او ان يسرج به في بيت المقدس او يبنى فيه او يغزى به الترك او الديلم والمروصي من التصاريح فالوصية صحيحة ولو اوصى بثلاث ماله للنائحات او للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تمليكا لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو اوصى بثلاث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين او يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيا منهم صحت الوصية وتعتبر تمليكا لهم وكانوا بالخيار ان شاءوا احبوا به وبنوا المسجد وان شاءوا الا وان كان ذاك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو اوصى بثلاث ماله ببني ببيعة او كنيسة او اوصى بان يعمل دارة ببيعة او كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذاك تمليكا منهم وعند ابي حنيفة رح الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشائخنا رح هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح اذا اوصى بهي الدين اما اذا اوصى به في الامصار فلانفذ وصته كذا في المحيط * الحرابي المسلم ان اذا اوصى للمسلم والذمي بصح في الجملة غير انه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام باوصى به من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث اصاب لانصح من جميع المال كذا في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الاصل ولو اوصى الحرابي في دار الحرب بوصية ثم اصابه الاعداء او صاروا ذمية ثم اختلما الى الذمى في تلك الوصية ان كانت

فان كانت قائمة بعينها اجزئها وان كانت قد استهلك قبل الاسلام ابطالها كذا في البدع
الحربي المستأمن لو اوصى من معصوم ببعض ماله فذبح الباقي المورثته من اهل الحرب كذا
في محيط السرخسي * ولو اعق الحربي المستأمن عبداً مملوكاً او ذبح عبداً في دار الاسلام صح
منه من غير اعتبار الثلث ولو اوصى ذمي باكثر من الثلث او لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو اوصى
بخلاف ملته صح كالارث ولو اوصى لحربي غير مستأمن لا يصح كذا في الكافي * ولو اوصى
ذمي لحربي مستأمن جاز كذا في محيط السرخسي * ولو ارتد مسلم الى اليهودية او النصرانية
او المجوسية ثم اوصى ببعض هذه الوصايا فعلى قول ابي حنيفة رح يتوقف ما يصح من المسلم
من وصاياه ويطل ما لا يصح من المسلم وعندهما تصرفات المرتد نافذة للحال فيصح منه ما يصح
من القوم الذين انتقل اليهم حتى لو اوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وكان ذلك لقوم
غير معينين لا يصح عندهما واما المرتدة فانه يصح من وصاياها ما يصح من القوم الذين انتقلت
اليهم قال في الكتاب الا في خصلته وهي ما اذا اوصت بما هو قربة عندهم معصية عندنا بان اوصت
ببناء البيعة او الكنيسة او ما شبه ذلك وكانت الوصية لقوم غير معينين فاني لا احفظ فيه عن
ابي حنيفة رح شيئاً وقد اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم يصح وقال بعضهم لا يصح كذا في المحيط *
وصاحب الهواء ان كان لا يكفر فهو في حق الوصية بمنزلة المسلم لانه يدعى الاسلام ظاهراً واذ كان
يكفر فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف بين ابي حنيفة وصاحبيه رح في تصرفاته كذا
في الكافي * اذا صنع يهودي او نصراني بيعة او كنيسة في صحته ثم مات فهو ميراث كذا في الهداية *
مسائل مشيئة رجل حلف ان لا يوصي وصية فوهب في مرضه الذي مات فيه او اشترى ابنه
في هذه الحالة حتى عتق عليه لا يكون حائراً ولو هب شيئاً لوارثه في مرضه واوصى له بشيء
وامر بتنفيذة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح كلاهما باطلان فان اجاز بقية الورثة
ما فعل وقالوا احزنا ما امر به الميت تنصرف الاجازة الى الوصية لانها مأصورة لا الى الهبة
ولو قالت الورثة اجزنا ما فعله الميت صححت الاجازة في الهبة والوصية جميعاً مريض اوصى بوصايا
ثم برئ من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض فوصاياه باقية ان لم يقل ان مت من مرضي
هذا او قال ان لم ابرأ من مرضي فقد اوصيت كذا او قال بالعارسية (اگر مرا از سن بيماري مرگ
آبد) (او قال) (اگر از سن بيماري بميرم) فحينئذ اذا برأ بطلت وصيته كذا في فتاوى قاضى خان *

رجل اوصى وقال ان مت من مرضي هذا فاعلماني احرار وبعطي فلان من مالي كذا وكذا
ويخرج عني ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى او
لغيرهم اشهدوا اني على الوصية الاولى قال محمد رح اما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت
وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكنا نستحسن فنجز ذلك منه ويتحصون في الثلث
وهذا القياس والاستحسان اذا قال اوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت
من مرضي هذا فاعلماني احرار ثم برئ ثم مرض ثانيا كذا في المحيط * اوصى بوصايا اوصى بكتبها
صكاه مرض بعد ذلك فاوصى بوصايا ايضا وكتب صكاه ان لم يذكر في الصك الثاني انه رجع من
الوصية الاولى يعدل بهما جميعا كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى بوصية ثم اخذه الوسواس
فصار معها فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رح وصيته باطلة مريض لا يتدر
على الكلام لضعفه الا انه حال فاشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشرته
واصحابا لم يجوزوا وقال الناطفي رح ذكر في الكيسانية رجل اصابه الفالج فذهب اسنانه وعجز
عن الكلام لمريض فاشار او كتب فطال ذلك وتنادم المعهد فان حكته يكون حكم الاخرس وعن
الحسن بن زياد رح رجل دفع الى آخر العا وقال هذه الالف لفلان واذا مت اداها فدفعها اليه بمات
يدفعها المأمور الى فلان كسا مرة ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه بمات الامر بان المأمور
لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدنوسي رح مريض دفع الى رجل دراهم وقال اداها لعمي ابي
آخر او قال الى ابي ثم مات وعلى الميت دينون قال ان قال ادفعها الى اخي او الى ابي ابي
وام يرد على هذا فان المأمور يدفع الالف الى غرماء الميت وعن بصير رح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم
او هذه البات الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس بترار ولا وصية
رجل اوصى بوصايا وانفذوا وصاياهم بالدراهم الربعة والربطة اختلف المشايخ رح قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان كانت الوصية لقوم باعيانهم مرضوا بذلك مع علمهم اداها
جاز وان كانت الوصية للفراء بغبراء باعيانهم حاز ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح رجل
اوصى بوصايا وانفذوا وصاياهم بالدراهم الربعة والربطة اختلف المشايخ رح قال الشيخ الامام
مكة ودراهم صحاح فانه يسرى بدراهمه الصحاح شيء ثم يباع ذلك الشيء بدراهم المكسورة
وبعد وصيته مريض والوالد لم لا نوصي فقال اوصى بان يخرج من ابني مالي

على المساكين ولم يزد حتى مات فاذن ثلث ماله الفان قال الشيخ الامام ابو العاسم رح لا يتصدق
 الا بالالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث
 على الفقراء وعن الحسن بن زياد رح مريض قال اوصيت لعلان بثلث مالي وهو الف درهم
 فاذن الثلث اكثر قال الحسن رح الثلث بالغاما بالغ وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذه الدار
 وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم
 وهو عشر مالي لم يكن له الف درهم كان العشر اقل او اكبر ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا الكيس
 لعلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله وكذا
 لو وجد في الكيس دنانير او غيره من الجواهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لعلان بالف درهم وهو
 جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لعلان ما في هذا الكيس بالف درهم
 وهو نصف ما في هذا الكيس ثلثة آلاف درهم كان له الالف وان كان في الكيس له الف كانت له
 وان لم يكن له في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دنانير او جواهر لاشي له
 قال العقيقه ابو الليث رح على قياس قول ابي حنيفة رح ينبغي ان يعطى الموصى له مقدار الف درهم
 من ذلك كذا في فتاوى قاض بخان * ولو قال اوصيت بجميع ما في هذا البيت وهو كرام طعام فوجد
 فيه اكرار او وجد حنطة وشعير فالكل له ان خرج من الثلث كذا في خرائه المفتين * ولو قال اوصيت له
 بالف درهم من هذا الكيس واوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني كيسا آخر فهو ما بهما
 جميعا كذا في المحيط * رحل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدقوا عنه بالحنطة او على
 العكس قال ابن مفا تل رح يجوز ذلك وقال العقيقه ابو الليث رح مائة انه اوصى بان يتصدق عنه
 بالف درهم حنطة لكن سقط ذلك عن السؤال فبيل له فان كانت الحنطة موجودة فاعطى
 قيمة الحنطة دراهم قال ارحوان يجوز ذلك وان اوصى بالدرهم فاعطى حنطة لم يجوز قال العقيقه
 ابو الليث رح وقد قيل بانه يجوز به تأخذ ولو اوصى بان يباع هذا العمد ويتصدق بثمنه على
 المساكين جاز لهم ان يتصدقوا بنفس العمد ولو قال اشتر عشرة ابواب وتصدق بها فاشترى الوصي
 عشرة ابواب له ان يبيعها ويتصدق بذهنها وعن محمد رح لو اوصى بصدقه الف درهم بعينها
 فتصدق الوصي مكانها من مال الميت جاز وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصي
 يضمن للورثة ملها وعنه ايضا لو اوصى بالف درهم بعينها يتصدق عنه فهلك الالف بطلت

الوصية رجل اوصى بان يتصدق بشيء من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يتصدق على
غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام ابو نصر رح يجوز ذلك لما روي عن ابي يوسف رح
في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء
رجل اوصى بان يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي
ان يجعل المال صدقة على الغاصب معسرا قال ابو القاسم يجوز ذلك رجل اصاب متاعا حراما
واوصى بان يتصدق به من صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برد عليه وان لم يعرف
يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك مقدار الثلث امرأة قالت
في وصيتها (خويشان مر اباد كار هست از مال من) قال يصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها
والتقدير في ذلك لمن خاطبه بالكلام يعطي من مالها قدر ما يشاء ادنى ما ينطاق عليه اسم التذكرة كذا
في فتاوى تاضيخان * واذا اوصى بافضل عبدة للمساكين او بخير عبدة وان يباع ويجعل ثمنه في
المساكين ينظر الى افضلهم وخيرهم قيمة ولو قال اوصيت لخير عبيدي او افضل عبيدي بثلاث مالي
فلت ماله لافضلهم في الدين كذا في المحيط * رجل اوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في
بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البادوه كان في وطنه يصرف الى فقراء
وطنه ولو اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالأفضل ان يصرف اليهم وان امكن غيرهم
حاز وعائيه العموي وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يجوز ان يوزل الوكيل لو اوصى بان
يتصدق في عشرة ايام يتصدق في يوم حاز وفيه ايضا الوصي ان يعطي كل فقير درهم ما عطي
الوصي فقير نصف درهم ثم اعطاه المصنف الآخرو قد استنهاك ال بر نصف الاول ارحوان
لا يضمن كذا في الخلاصة * اوصى بان يطعم عشرة مساكين عن كفاة فغدى الوصي عشرة
فما توافدوا وتغدى غيرهم ولا صمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين عدا و عشاء ولم يسم
كمائة فغدى عشرة فماتوا عشى عشرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصي لا يضمن
استحسانا وتغدى عشرة سواهم وتغضى بهم وبه يغنى كذا في خزائن المعس * رجل اوصى بان
يتصرف بماله فغير حله بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي فقير ماله في حقه الموصي
قال ابو نصر رح بغرم الوصي ما فرق في حصة الموصي قال وبزنهاه ديمانه نامر احاتم
حتى اخرج

حتى يخرج من الضمان وان فرق بعد وفاته بغير امر الحاكم لا يخرج من الضمان قيل له فان فرق
 بامر الورثة بعد وفاته قال ان كان فيهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم واذا فرق يخرج
 من الضمان قال رض وبصح امر الكبار في حصتهم ولا يصح في حصة الصغار كذا في فتاوى قاضى خان *
 اوصى في مرضه وقال اني كنت جامع اهل في نهار رمضان فاسئلوا الفقهاء ما يجب علي
 في الحكم فافعلوه ان كانت قيمة الرقبة تخرج من ثلث ماله مع سائر وصاياه اعتقت عنه رقبته
 واطعم عنه ايضا نصف صاع من حنطة وان كانت قيمة الرقبة لا تخرج من ثلث ماله وابى الورثة
 الاجازة اطعم عنه سنين مسكينا لكل واحد مدان من حنطة ومدان لمسكين ان خرج ذلك من
 ثلث ماله كذا في خزائن المفتين * اذا اوصى بان يشتري حنطة وخبزا ويتصدقه على المساكين
 فعلى من يجب اجر الحمالين الذين يحصلون الحنطة والخبز قالوا اذا لم يكن الميت اوصى
 بحمل ذلك الى موضع ينبغي للموصي ان يستعين بمن يحمل بغير اجر يدفع اليه من ذلك على
 وجه الصدقة وان كان الميت اوصى ان يحمل ذلك الى المساجد فلا جرة في مال الميت
 اوصى الى رجل فامره ان يصدق بثلث ماله فلو وضع لنفسه لم يجوز لودفع الى ابنه الكبير والصغير
 الذي يعقل القبض جاز وان لم يعقل لم يجوز في فتاوى عامل السلطان اوصى بان يعطي للفقراء
 كذا من ماله قال ابو القاسم رح اذا علم انه من مال غيره لا يحل اخذه وان علم انه مختلط بماله
 جاز اخذه وان لم يعلم جاز حتى يتبين انه مال غيره قال الفقيه رح ان كان مختلطافي قول
 ابي يوسف ومحمد رح وهو على ملك صاحبه لا يجوز اخذه فلا وحه الا الرد على صاحبه وفي
 قول ابي حنيفة رح ملكه بالخط فيجوز اخذه اذا كان في مال الميت وفاء بمقدار ما يرضاه
 خصماؤه وفي الجامع اذا اوصى بثلث ماله للمساكين بتصدق منه كل مائة دراهم او قال
 اوصيت بان بتصدق من ثلثي كل سنة مائة درهم فالوصي بتصدق بجميع الثلث في السنة
 الاولى ولا يوزع على السنة اوصى عند موته ان يعي عن قاتله والقتل عمدا كان باطلا
 في قياس قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضى خان * ومن اوصى بسدس ماله ثم بسدس
 ماله له في ذلك المجلس او في مجلس آخر فاشهد على واحد شاهدين او لم يشهد فليس للموصي له
 الا سدس المال بالاجماع الا اذا كانت الوصية اكثر او احدى الوصيتين اكثر من الاخرى
 فحينئذ يدخل الاقل في الاكبر فيعطى بالاكثر وسقط حكم الباقي كذا في شرح الطحاوي *

سئل من رجل اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رح لا يجزيه والوصي للفقراء ضامن في قولهم جميعا كذا في النادر خانية * واذا كان رجل اوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا خير بثلث ماله العين والدين مائة اقتسما ثلث مائة العين نصفين فان خرج من الدين خمسون ضم الى العين وكان ثلث جمع ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لا خير ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث العين نصفين فان تعين من الديون خمسون درهما ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثلاثا في قول ابي يوسف ومحمد رح الثلث لصاحب الوصية في العين والثلثان للآخر واما على قول ابي حنيفة رح الثلث بينهما على خمسة ايضا واذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على اجنبي دين فاوصى لرجل بثلث ماله فانه يأخذ بثلث العين كذا في الظهيرية * وذكر في فتاوى الفضلي ان من اوصى بدين له على رجل ان يصرف الى وجوه البر تغلفت الوصية بالدين فان وهب بعض الدين لمديونه يعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كانه رجع عن وصيته بذلك فقد قال البقال في رح دخل الحنظلة في الدين قال هو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدنانير كذا في المحيط * في فتاوى اهل سمرقند اذا اوصى بمائة درهم يدخل تحت الوصية الفلسفة والخف والحقاف والدنار والعراش وفي السر ان اسم المتاع في المادة يقع على ما يلبسه الناس وببسطه فعلى هذا تدخل في الوصية بالمالع الياقوت والسراش والياقوت والبسطة والسروهاة يدخل فيه الاواني ففدا حنظل المسائل في رح فيه واسار محمد رح في السر ان من يدخل واذا اوصى لرجل بهرس بسلاحه سئل ابو يوسف رح اهو دين سلاح الدين او دين سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البقال في فتاواه وادى ما يكون من المال لا من سيف ونرس ورمح ونوس ولو اوصى له بذهب او فضة او لموصي سيف على بذهب او فضة كان الحبله له وبعد هذا نظر ان لم يكن في نزع الحبله ضرر فاحش ينزع الحبله من السيف واعتلى للموصي له وان كان في نزعها ضرر فاحش نظر الى قيمة الحبله والى قيمة السيف ان كانت قيمة السيف اكثر بحسب الوزن ان شاءوا اعطوا الموصي له قيمة الحبله معوضا عن حبله السيف وصار السيف مع الحبله له وان كانت قيمة الحبله اكثر من الموصي له ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف وان شاء نزعها ان كانت بينهما على السواء كان الحبله للرجل واوصى لرجل

بقزو للموصي جبة او قباء حشوة من قزلاشي له ولواوصى لرجل بثوب قزو للموصي جبة بطانتها
ثوب قزو ظهارتها ثوب كان للموصي له ثوب قزو الآخر للورثة ولواوصى له بجبة حرير وله جبة
ظهارتها حرير وبطانتها حرير دخلت تحت الوصية وان كانت الظهارة حريرا والبطانة غير حرير
فكذلك الجواب وان كانت البطانة حريرا فلاشي له ولواوصى بحلي يدخل تحت الوصية
كلما ينطلق عليه اسم الحلي سواء كان مفضضا بزمرد او ياقوت اولم يكن ويكون جميع ذلك
للموصي له ولواوصى له بذهب وله ثوب ديباج منسوج من ذهب فان كان الذهب سدي
الثوب مثل الغزل فليس له منه شيء وان كان الذهب فيه شيء يرى كان ذلك للموصي له وما وراء
ذلك للورثة فيباع الثوب ويقسم الثمن على قيمة الذهب وما سواه فما اصاب الذهب فهو للموصي له
ولواوصى بحلي دخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخواتيم التي تستعملها النساء
دون الرجال يدخل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرجال دون النساء لا يدخل وهل
يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان مركبا في شيء من الذهب او الفضة يدخل
بالاتفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يدخل لانه ليس بحلي وعلى قولهما
يدخل لانه حلي كذا في المحيط * الباب التاسع في الوصية وما يملكه لا ينبغي للرجل ان يقبل
الوصية لانها امر خطير لما روي عن ابي يوسف رح انه قال الدخول في الوصية اول مرة غلط والثانية
خيانه والثالثة سرفه كذا في فتاوى قاضيخان * الاوصياء ثلثة امين قادر على القيام بما اوصى اليه
فانه يقرر وليس للقاضي عزله وامين عاجز والعاضي يضم اليه من يعينه وفاسق او كافر
او عبد فيجب عزله واقامة غيره مقامه كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى الى رجل
في وجهه فقال الموصى اليه لا اقبل صح ردة ولا يكون وصيا فان قال الموصي للموصي اليه ما كان
ظني بك ان لا تقبل وصيتي فقال الموصى اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا ولو سكنت في حياة
الموصي فمات الموصي كان له الخبر ان شاء قبل وان شاء رد كذا في فتاوى قاضيخان * وان
اوصى اليه وهو غائب فبلغ ذلك الوصي بعد الموت فقال لا اقبل ثم قال بعد ذلك قبلت فهو جائز
ما لم يخرج السلطان من الوصية قبل ان يقول قبلت كذا في السراج الوهاج * قال محمد رح
في الجامع الصغير في رجل يوصي الى رجل قبله في حياة الموصي فالوصاية لازمة حتى لو اراد
الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وان ردة في حياته ان ردة في وجهه صح الردوان ردة

في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحيط *
 أوصى إلى رجل وجعله مني شاء أن يخرج منها فهو جائز وله أن يخرج منها متى شاء وفي أي وقت شاء كذا
 في خزانة المفتين * ولو أوصى إلى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصي إليه ومات وقال الموصي إليه
 قبلت لا يصح قبوله ولو أن الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حياة الموصي
 أو بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذلك بحضرة القاضي
 أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة
 الموصي لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا إلى الموصي فبلغ الموصي ثم قال أقبل لا يصح
 قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي أشهد وأني أخرجه
 عن الوصية ذكر الحسن من أبي حنيفة رح أنه يصح إخراج الوصية ولو أن الوصي رد الوصية حال
 غيبة الموصي فردة باطل عندنا ولو أن رجلا أوصى إلى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي
 شيئا بعد موت الموصي من تركته الموصي جازيعة ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيخان * أوصى
 إلى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال التائب للساكت بعد موت الموصي اشترى للميت كفنا
 فاشترأه أو قال نعم فهو قبول الوصية وكذا لو كان الساكت خاد مالا غير أنه حريه عمل عنده فامره
 بشري الكفن للميت فاشترأه أو قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزانة المفتين * قال الكرخي
 إذا قبل الوصي أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك إلا عند الحاكم
 وقد قالوا إن الوصي إذا التزم ثم حضر عند الحاكم فأخرج نفسه نظر الحاكم في حاله إن كان مأمونا
 قادر على التصرف لم يخرج وإن عرف عجزه وكثرة اشتغاله أخرجه كذا في السراج الوهاج *
 قال إذا أوصى الرجل إلى عبده وإلى عبد غيره فهو على ثلاثة أوجه إما أن تكون الورثة كبارا
 كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فإن كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا وكبارا فالوصية باطلة
 هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير وفي الأصل وأراد بقوله إنها باطلة سيطل حتى
 لو تصرف قبل الإبطال في التركة بيعا أو ما شبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وإن كانت
 الورثة صغارا كلهم فإن أوصى إلى عبد غيره فالوصية باطلة وإن أوصى إلى عبد نفسه فالوصية
 جائزة في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح إنها باطلة على التفسير الذي قلنا قول محمد رح
 مضطرب

مضطرب وذكر في بعض الروايات انه مع ابي حنيفة رح وفي بعضها مع ابي يوسف رح كذا في
 ولو اوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت المرأة صبيحة او ليلا فان ادى وعق مضى الامر
 وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو اوصى الى المستعصي جاز عندهما وعند ابي يوسف رح يجوز
 ايضا كذا في السراج الوهاج * ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان
 الوصية باطلة قالوا عنه يخرج القاضي من الوصية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اوصى الى
 فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي
 ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية فقتضى هذا الوصي دبن الميت وباع كما يبيع الاوصياء قبل
 ان يخرج القاضي كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج حتى تاب واصلاح تركه القاضي وصيا
 على حاله كذا في فتاوى قاضيان * ولو لم يعلم القاضي ان له وصيا فنصب وصيا آخر بمحض الوصي
 فاراد الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا الفعل اخراجه من الوصية كذا في الخلاصة *
 ولو لم يعلم القاضي بان للميت وصيا والوصي غائب فاوصى الى رجل فالوصي هو وصي
 الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى مسلم الى حربي مستأمن
 او غير مستأمن فهي باطلة معناه سيطل لانه لو اوصى المسلم الى الذمي فان للقاضي ان يبطلها ويخرجه
 من الوصاية والذمي اذا اوصى الى الحربي فانه لا يجوز لان الذمي من الحربي بمنزلة المسلم
 من الذمي والمسلم لو اوصى الى ذمي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربي ممن يخاف
 عنه على المال فان القاضي يخرج من الوصاية وينصب مكانه عدلا كافيا واذا اوصى الذمي
 الى الذمي كان جائزا ولا يخرج القاضي من الوصاية فان دخل الحربي دار الاسلام بامان
 فاوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط * ولو اوصى مسلم الى حربي ثم اسلم الحربي
 كان وصيا على حاله وكذا لو اوصى الى مرتد اسلم ولو اوصى الى عاقل فجاء الموصل
 اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة رح ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل
 القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله ولو اوصى الى صبي او معتوه او مجنون
 جنونا مطبقا لم يجز افاق بعد ذلك او لم يفق ولو باع المرتد مال ابنه الصغير المسلم ثم اسلم
 المرتد روى ابن رستم عن محمد رح انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيان * واذا
 اوصى الرجل الى المرأة او الى الاعمى فهو جائز وكذا اذا اوصى الى محدود في قذف

فإذا أوصى إلى من ليس بالقاضي يخرج من الوصاية وجعل مكانه وصيا آخر كذا ذكر الخصاف
وجعل من يخرج قبل أن يخرج القاضي من الوصاية كما ينبغي تصرف القاضي في عيونه العبدية
في المشائخ رح فيه منهم من قال ننذ ومنهم من قال لا ينبغي وهو الصحيح قال ولو لم يخرج العبد
والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي واسلم الذمي فالعبد والذمي
بقيا وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح
لا يكون وصيا وقال ابو القاسم رح يكون وصيا وقول محمد رح كقول ابي يوسف رح وفي نوادر ابراهيم
عن محمد رح اذا أوصى إلى رجل فقال ان مت انت فالوصي بعدك فلان فجن الاول جنونا
مطبعا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه الموصي وصيا وذكر
ابن سماعه عن محمد رح في نوادره فمن أوصى إلى ابن صغيره قال يجعل القاضي له وصيا
ويجوز امره فاذا بلغ ابنه جعل وصيا واخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا بأخراج القاضي
كذا في المحيط * ومن أوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره ولو شك
إليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضي عجزه اعلا استبدل به
غيره ولو كان قادرا على التصرف امينا فيه فليس للقاضي ان يخرج له وكذا اذا ست الورثة
وبعضهم الوصي إلى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبدوا له منه حياءه ان علم منه انه
عزله كذا في الكافي * الثاني اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رح يجعل القاضي غيره
ولا يخرج له وقال ابو يوسف رح يخرج له وهو الظاهر وعابه النعمي كذا في تاصم ان * يعني
فناوى الفضلي وصبي عاى وتوفى او في تركه ميت عجز عن القيام بامر الميت او اترفه ام
الحاكم فيما آخرهم قال الوصي بعد اتمام صرف قادرا على التمام بالوصي الى من يراه
الى ما كان قال هو وصي عاى حاله لا يحتاج الى اعادة التكم كذا في المحلى * رجال ارسى
رجا بن نال ابو حنيفة ومحمد رح لا يفرده احد الوصيين بالعرف ولا يذوقه احد
الا بان صاحبه الا في اشياء ان احدهما ينزله منها تجهز له وتنتهه فان كان
اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفذ وصية الميت في العن اذا كانت الصلوات
السنة ورد الودائع والمصروف الا في احدهما بقبض ويد جهلته ولا بد من ذلك
من باب الا ما هو مرداد الوصي بان ياتيه صدق في جنين الميت على العاى

بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يوزن وباجارة اليتيم بعمل وينفرد أيضا ببيع ما يشاء من ماله
التوى والتلف ولا يدخر كالغواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله
ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحم وعند أبي يوسف رحم ينفرد وإن
عين الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشيء للمساكين
ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحم ينفرد وإن عين المساكين
ينفرد عند الكل هذا إذا أوصى إليهما جملة في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أولاً ثم أوصى
إلى الآخر فالشمس الأئمة الحلواني رحم اختلف المشائخ فيه قال بعضهم ههنا ينفرد كل واحد منهما
بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحم على كل حال
وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحم كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد
منهما وصي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين * رجل جعل رجلاً
وصياً في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصياً في نوع آخر بان قال جعلت وصياً
في قضاء ما علي من الدين وقال لا أخرج جعلت وصياً في القيام بامر مالي أو قال أوصيت إلى
فلان بنقاضي ديني ولم أوص إليه غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلانا آخر فكل واحد
من الوصيين يكون وصياً في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم كأنه أوصى إليهما وعند
محمد رحم كل واحد منهما يكون وصياً فيما أوصى إليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ابنه وجعل رجلاً آخر وصياً على
ابنه الآخر وجعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في ماله الغائب فإن كان شرط
أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فيما أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن
لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحم كذا
في المحيط * ولو أن رجلاً أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد
رح لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي أن رأى القاضي أن يجعله وصياً وحده
وينطاق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخره كان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف
رح ينفرد الحي منهما بالتصرف كما في حالة الحوة هذه ثلاث مسائل أحدها هذه والثانية
إذا أوصى إلى رجلين فمات الرجل فقبل أحدهما الرصية وأقبل الآخر ومات أحدهما قبل

موت الموصي من غير وصية ولا خيرة من ابي حنيفة ومحمد رحم لا ينفرد القابل بالتصرف عند موت الموصي الا اذا اوصى الى رجلين ففسق احدهما كان القاضي بالخيار ان شاء اطلق الموصوف الثاني ان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند ابي حنيفة ومحمد رحم وعند ابي يوسف رحم له ان يتصرف كذا في فتاوى قاضيخان * مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن ان يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعوا رقيقه ولا ينفقون على الرقيق مال الميت لكن ان كان معهم طعام لمولاه او كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل من غير ان يدفعوه اليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك اموالا وورثة فاقام رجل شاهدين ان الميت اوصى اليه والى فلان الغائب فان القاضي يقبل بينة هذا الرجل لانه اقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينصب خصما من الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر ان يتصرف في قول ابي حنيفة ومحمد رحم مالم يحضر الغائب الا في الاشياء التي ينفرد بها احد الوصيين فان حضر الغائب بعد ذلك ان صدق الحاضر وادعى انه اوصى اليهما لا يكلف اعادة البينة وكانا وصيين جميعا وعند ابي يوسف رحم لا يكون الغائب الذي حضر وصيا مالم يعد البينة وان حضر الغائب وحده ان كان وصيا كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول رجلا آخر رجلا اوصى الى رجلين لس لا حدهما ان يشتري من صاحبه شئ من مال الشئ يركن الوكالا وصيين ابتعيين لا يشتري احدهما من صاحبه شئ من مال الميت الا خبر رجل مات واوصى الى رجلين فجاء رجل وادعى دينا على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ونضمنان ما ادعيا الى المدعي لغرماء الميت واوشه الله اولاهما بهما القاضي بقضاء الدين فقضا دينه لا يلزمهما الضمان وكذا الوشهد الوارثان على الميت بدون جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصي الميت اذا وصى دين الميت بسهود جاز ولا ضمان عليه لاحد وان قضى دين البعض بغير امر القاضي كان ضاهما لغرماء الميت وان قضى بامر القاضي دين البعض لابضه والغريم الآخر يشارك الاول فيما فبس رجل اوصى الى رجلين مات احد الوصيين واوصى الى صاحبه حار ويكون لصاحبه ان يتصرف لان احدهما يتصرف باذن

بأن صاحبها في حيوتها جاز فذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز الصحيح هو الأول
فتاوى قاضيخان * الوصي إذا حضر الموصي بالثمن يوصي بالثمن غيره مع أن الموصي لم يفوض
إليه الإيصاء كذا في الذخيرة * رجل أوصى فمات وفي يده ودائع الإلهام فقبض أحد الوصيين
الودائع من منزل الميت بغير أمر صاحبه أو قبض بعض الورثة بغير أمر الوصيين أو بدون أمر بقية
الورثة فهك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض أحد الوصيين تركته
الميت فضاحت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض أحد الورثة يضمن حصته أصحابه من الميراث إلا
أن يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً ولو كان على الميت دين محيط
وله عند إنسان ودیعة فدفع المستودع الوديعة إلى وارث الميت فضاحت في يده كان صاحب الدين
بالخيار أن شاء ضمن المستودع وأن شاء ضمن الوارث وليس هذا كإخذ المال من منزل الميت ولو كان
مال الميت في يد غاصب فإن الوصيين لا يملكان الأخذ من المودع والغاصب الآن في الغصب
أن كان في الورثة مأمون ثقة فالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه إلى الورثة وفي الوديعة يترك
الوديعة عند المودع وصياناً استأجر أحدهما حاملين يحمل الجنازة إلى المقبرة والآخر حاضر
ساكت أو استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان جاز ذلك ويكون ذلك من جميع
المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت أوصى بالتصدق بالحنطة على الفقراء قبل رفع الجنازة
ففعل ذلك أحد الوصيين قال الفقيه أبو بكر روح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس للآخر
الامتناع عنه وإن لم تكن الحنطة في التركة فاشترى أحد الوصيين حنطة وتصدق بها كانت الصدقة
عن المعطي قال الفقيه أبو بكر أخذ في هذا يقول أبي حنيفة ومحمد روح وذكر الناطقي إذا كان في
التركة كسوة وطعام فدفع ذلك أحد الوصيين إلى النسيم جاز وإن لم يكن ذلك في التركة فاشترى
أحد الوصيين والآخر حاضر لا يشتري أحد الآخر ولو أن ميتاً وصى إلى رجلين وقد
كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبدة عينا فردة على الوصيين كان لأحدهما أن يرد الثمن وليس
لأحدهما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين أن يرد ما صار في يده من تركته الميت ولو أن
الميت أوصى بشراء عبداً وبألاعتاق أحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشترياً كان لأحدهما
أن يعتق رجلاً أوصى إلى رجلين فقال لهما ضعائلكم مالي حيث شئتما أولم شئتما ثم مات أحد
الوصيين قال ابن مقاتل بطأت الوصية ويعود الثلث إلى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين

وقال لهما ذاك ثم قال لهما هذا الوصيين قال يجعل القاضي وصيا لهما والآخر الوصيين
 اقسام الميت في ذاك وفي قول ابي يوسف رح الآخر للباقي منهما ان يتصدق واما
 الصغار بن لهما عليه حمولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصي فطلب احد الوصيين مرمته
 الجدار وابي الآخر قال الشيخ الامام ابو بكر يبعث القاضي امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في
 تركه ضرراً عليهما اجبر الآبي ان يني مع صاحبه رجل اوصى الى رجلين ان يشتريه من ثلث
 ماله عبداً بكذا درهمهما ولا احد الوصيين عبداً قيمته اكثر مما سمى الميت الموصي فاراد الوصي
 الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمى الموصي قال ابو القاسم ان كان الموصي فوض الامر الى
 كل واحد منهما جاز شراء هذا الوصي من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبداً من
 اجنبي وسلمه اليه ثم يشتريان جميعاً للميت فهذا اصبوب كذا في فتاوى قاضيخان * اوصى الى
 رجل ان يضع ثلث مالي حيث احب ان يجعله جاز ان يجعله في نفسه وكذلك لو نص على
 الوضع عند نفسه صح ولو قال اعط من ثمت لا يعطي نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ احد وهذا
 لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلاً اوصى الى رجل فقال له اعمل
 بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم
 فلان والفتوى على هذا ولو اوصى الى رجل وقال له اعمل برأي فلان او قال لا تعمل الا برأي
 فلان ففي الاول الوصي هو المخاطب وفي الثاني هما وصيان على المخنار كذا في خزائن المعين *
 قال ابو نصران قال اعمل فيه بامر فلان فهو الوصي خاصة وان قال لا تعمل الا بامر فلان فهما وصيان
 وهو شبه بقول اصحابنا رح كذا في المحيط * رجل اوصى الى وارثه جاز ان مات الوصي بعد موت
 مورثه واوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي اوصى اليه جعلك وصي في مالي وفي مال الميت
 الاول الذي انا وصيه فان الوصي الثاني يكون وصي في تركته وصي في مالي وهذا الوارث الذي اوصى
 قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثاني وصي في التركتين عبداً ولو قال هذا الوارث
 للثاني اوصيت اليك في التركتين من ابي حنيفة رح انه وصي في التركتين جميعاً وقال صاحباه هو
 وصي في تركته لميت الثاني خاصة كذا في فتاوى قاضيخان * الرجل اذا اوصى الى رجل ثم ان
 رجلاً آخر اوصى الى الموصي ثم مات الموصي الثاني صار الموصي الاول وصي ثم اذا مات الموصي
 الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصي لهما جميعاً كذا في شرح الطحايري * خاتمة

جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان قبلوا يصير كلهم اوصياء وان سكتوا حتى مات الموصي
ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين او اكثر صار اوصيين او اوصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية
وان كان واحدا صار وصيا ايضا غير انه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع امره الى الحاكم
فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي
اولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا واثركونه مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي الا بعلمه
كذا في خزائن المفتين * واذ اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان المال قابلا للقسمة
فانهما يقسمان ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا للقسمة تهايا وان احبا
استودعا رجلا وان احبا ان يكون المال كله عند احدهما جاز وان كان وصيان لليتامى فقاوم
احدهما لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا الا
ان الحاضر قاسم باذنه وعند ابي يوسف رح يجوز ولو باع احدا الوصيين شيئا من مال الصغير
لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد رح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا وفعل الحاضر باذن
الغائب وعند ابي يوسف رح يجوز كيف ما كان هكذا القسمة واذ اوصت المرأة الى ايها وزوجها
بوصايا من عتق وصلة وغير ذلك وترك ضيعة وثيابا وحليا وخلفت ابنين رضيعين فقال الزوج
انا انفذ وصيتهما من خالص مالي ولا ابيع الثياب والحلي ان انفذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصي
الآخر وهو الاب فما كانت من صلوات ووصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد فعله علي ان يرجع به
في التركة كان ذلك دينا في التركة وان فعل ذلك علي ان لا يرجع لم يجز عن الوصية وما احتج
اليه من الصدقة من غير شري فلا تجري فيه الوصية بوجه من الوجوه فان احب الزوج ان يبقى
هذه الاعيان لاولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدار
الوصية من رجل ويشترى الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن او اكثر ثم
ينقد ذلك المال الى البائع ويقبضه الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط *
وصي باع عقار يقضي بثمنه دين الميت وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع
كذا في خزائن المفتين * قال محمد رح وصي الاب يقاسم مال الصغير اي شيء كان منقولا
او عقارا بغبن يسير ولا يملكه بغبن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل ان من ملك بيع شيء
ملك قسمته كذا في المحيط * ويجوز للوصي ان يقاسم الموصي له فيما سوى العقار ويمسك

للصغار والفقراء كغير غائب ولوقاسم الوصي للورثة وفي الورثة من كان له نصيب من الورثة
 غائبين وجوز قسمته الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى له في الغائب
 الورثة ولو كانت الورثة كلهم صغارا فقام الوصي الموصى له فاعطاه الثلث والثلثين
 للورثة جاز حتى لو هلك في يد الوصي ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له
 بشيء كذا في فتاوى قاصيخان * واذا نصب القاضي وصيا لليتيم في كل شيء فقام عليه في العقار
 والعروض جاز هذا اذا جعلها القاضي وصيا في كل شيء فاما اذا جعله وصيا في النفقة او في حفظ
 شيء بعينه لم تجز قسمته واذا قام الوصي الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفع الثلث
 اليه واخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي
 الضمان ولو كانت الورثة كلهم كبارا او كان بعضهم كبارا وهم حضور فقسمة الوصي مع الموصى له
 على الوارث الكبير باطلة في المقار وفي المنقول جميعا فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي
 فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصى له فباخذون منه ثلثي ما اخذ ان كان
 ما اخذه قائما في يده وان هلك ما اخذه الموصى له يجب ان يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء
 ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت الورثة كبارا وهم غائب فقام الوصي
 الموصى له على الورثة فقسمة في العقار باطلة وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رح في هذه السورة
 خلافا فقال على قول ابي حنيفة ورفررح لا تجوز القسمة وعلى قول ابي يوسف رح تجوز
 واما في المنقول تجوز قسمته مع الموصى له على الورثة فاما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له
 والورثة كبار حضور والموصى له غائب فالقسمة باطلة والعمارة والمنقول في ذلك على السواء وذكر
 في اختلاف زفر ويعقوب رح في هذه المسئلة اخلافا فقال على قول ابي حنيفة ورفررح لا تجوز القسمة
 وعلى قول ابي يوسف رح تجوز فان هلك حصه الموصى له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة
 كان للموصى له ان يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلك حصه الورثة في يدهم وهلك حصه
 الموصى له في يد الوصي انضافا هلك في يد الوصي من حصه الموصى له فالوصي لا يضمن
 من ذلك وما هلك في يد الورثة من حصه الموصى له فهو الخيار ان شاء فدين الوصي ذاك
 وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن اوصى بنات الف درهم فدعها الورثة الى الموصي
 فنقسم

فقسم الوصى له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي * وصي هذه الغان لبيمين فادركا فدفع الى احدهما الف وصاحب الاخرى حاضر وجمدا القابض القبض منه يغرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائبا تجوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب احدهما اليه ولو كان القابض مقر له اكان للآخر ان يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي للبيمين قال لهما بعد ما كبرا قد دفعت اليكما العاقد فقه احدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على اخيه بمائتين وخمسين درهما وان انكرا لم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت الى كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدقه احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهما ولو كانا غائبين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثهما فقال الوصي جميع تركه ابيكما الف وقد انفقت على كل واحد منكما خمسمائة فصدقه احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفر رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح وفي رواية بن ابي مالك عن ابي يوسف رح انه يرجع كذا في محيط السرخسي * وصي الام يقاسم لولدها الصغير منقولته التي ورثها من الام اذ لم يكن للصغير اب ولا وصي الاب اما اذا كان له احدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعم ولو كان الوصي قسم بين الورثة وحزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة اوجه الاول ان تكون الورثة صغارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته اصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال اولاده الصغار وليس فيهم كبار انه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتازحق احدهما من الآخر وحيلة اخرى ان يبيع نصيبهما من رجل ثم اشترى من المشتري حصة كل واحد منهما منفرا ثماني ان تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقاوم الحضور وافرز نصيبهم فان القسمة جائزة ومراعاة ان كانت التركة عروض او اما في العقار فليس تجوز قسمته عليهم الثالث ان تكون الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته الرابع اذا كانوا صغارا وكبارا فعزل نصيب

الكبار وهم حصصهم من ثلث التركة نصيب الكبار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار جاز الخلفاء من العزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل فاسد فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا واحدا الكبار وصي الصغار وارادوا منه القسمة حكى عن الشيخ الامام الزاهد ابي حفص الكبير ان الوصي يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي المشتري فيتحقق القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصي الاب اذا باع شيئا من تركته الاب فهو على وجهين احدهما ان لا يكون على المبت دين ولا ارضى به بوصبه والاني ان يكون على المبت دين او اوصى بوصبة ففي الوجه الاول قال في الكتاب لا وصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا او يبيع ما سوى العقار يحتاج الى الحفظ وعسى يكون حفظ الثمن يسروى بيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الالدة الحلواني رح ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فناوى واضمحان * وجواب المتأخرين انه انما يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على المبت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار او يكون للصغير حاجة الى ثمن العقار او يرغب المشتري في شرائه بضعف القمته وعليه الفتوى كذا في الكافي * او يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا للميت بان كان خراجها ومؤنها يرزق على غلاتها او كان العقار حائوتا او دارا يريدان بنض ويتداعي الى الخراب فان وقعت الحاجة للصغير الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ما سوى العقار فان كانت الحاجة لا تدفع بما سوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل قيمته او يبيع بسرو ولا يجوز بيع الوصي بغير فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لا يجوز شراؤه بغير فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حصولا يجوز بيع الوصي شيئا من التركة الا بما مرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ما سوى العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي بذلك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من المحظوظ اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار بهلك او ام يبيع فحينئذ يصير العقار مدره العروض وان كانت

الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب مساوي العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا اجاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة دين كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة يبيع كل التركة بالاجماع وان لم يكن محيطا يبيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين بيع عنده خلافا لهما كذا في الكافي * ولو كان في التركة وصية مرسله فان الوصي يملك البيع بقدر ما يعذ الوصية عند الكل واذا ملك بيع البعض يملك بيع الباقي عدا ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابي حنيفة رح فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز بيعه في نصيب الكبار والاصل عند ابي حنيفة رح اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له ولاية بيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب ووصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وتركت ابنا صغيرا ووصت الى رجل او مات الرجل وترك اخا صغيرا ووصى الى رجل بجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة لان ذلك من جملة هذا حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وصي الام لا يملك على الصغير بيع ما ورثه الصغير عن الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين على السواء وما كان موروثا للصغير من جهة الام ان كان خاليا عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ان كان الدين مستغرقا فله ان يبيع الكل ودخل بيع العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقا يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي من قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضورا وكانت التركة خالية عن الدين فوصي الام لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب

فان كانت الميراثية من الدين فوصي الام يبيع المنقول من تركتها الام والصغار والعقار
 جميعا ولا يبيع العقار من تركتها حصّة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كان الميراثية مشغولة
 بالدين قال الجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار حضورا في الميراثية
 خالية من الدين فانه يبيع حصّة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصّة الكبار من المنقول
 فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار اصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كانت مستغرقة
 فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين
 اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشائخ رح كذا في المحيط * الاصل ان ولاية الوصي
 تنقدر بقدر ولاية الموصي وان ولاية الحفظ تبع لولاية التصرف امة بين رجلين وادت ولدان فادها
 معا وثبت نسبه منهما فغنت الامة وماتت وتركت مالا واوصت الى رجل فالولاية على ولدها
 وماله لا بوجه دون وصيها لان وصي الام كالم وليس لها ولاية التصرف فكذا الوصيها وليس له
 ولاية الحفظ ايضا لانها تبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدن بظهر ولاية الحفظ لوصي الام
 فيملك بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي * ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير
 من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك وكما يثبت له ولاية
 الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد
 وان غاب احد الوالدين والآخر حاضر فكذلك الجواب عند ابي حنيفة ومحمد رح ولو مات
 احد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير وارصى الى رجل والوالد الآخر
 حاضر فالميراث كله للصغير وولاية التصرف في الترتين للاب الماني لا لوصي الوالد الميت
 ولا لوصي الام قال ولا يضم القاضي الى الوالد الثاني وصيا لا يتصرف معه وان كان الوالد الثاني
 غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركته الام وما كان من باب الحفظ وكان لوصي الوالد
 الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الثاني بعد ذلك
 واوصى الى رجل فوصيه بكرن اولى من وصي الاب الذي مات اولا ومن وصي الام ان كان
 للاب الذي مات اولا اب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة بحالها فوصي الاب الذي مات
 آخر اولى بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخر اب هو جد
 هذا الغلام

هذا الغلام كان وصيه اولى من ابيه وان مات وصي الاب الذي مات آخر او وصى الى غيره وبقى في
المسئلة بحالها فوصيه اولى ممن سميته وابن الميت وصي الاب الذي مات آخر ولم يوص الى
احد وكان الاب الذي مات آخر لم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي مات اولاً اباً جده هذا الغلام
وصيافان اب الذي مات اولاً اولى من وصيه فان كان مات الوالدان احد هما قبل الآخر ولكل واحد
منهما اب واوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال للوصيين حملة لانه لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر يجعل كأنهما
ماتاهما ولو ماتا معاً كان ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخر وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب
الذي عرف موته آخر ولم يوص الى احد وباقي المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للجددين
لاينفرد احد هما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً واباً ولم يوص الى احد كان
الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين
كثير فان الارب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير
المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً ورع كنهه الديون ثم مات هذا الابن
وترك اباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضاء
الدين والدين غير محيط جازبعه عند أبي حنيفة رح ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة
دين ولكن في الورثة صغير فباع الناضي كل التركة تغذ بيعه في قول أبي حنيفة رح فرق أبو حنيفة رح
بين الوصي واب الميت لوصي الميت ان يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية راما اب الميت
وهو جد اولاده الصغار له ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده وليس له ان يبيع التركة على الاولاد
الصغار لولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الأئمة الحلواني رح هذه فائدة تحفظ من الخصاص
وأما محمد رح اقام الجده قام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً واباً كان الوصي
اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم ونم الى ان قال فوصي الجد ثم وصي الناضي
قال شمس الأئمة الحلواني رح قول الخصاص يفتى صغير ورث مالا وله اب مسرف مبذر مستحق
للحجر فعلى قول من يجوز الحجر لا تنبث الولاية في المال للاب ذكر شمس الأئمة الحلواني رح
في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصياً للينيم الذي للاب له كان وصي القاضي بمنزلة

وصي الاب اذا جعل القاضي او ضياء مالي الانواع كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذ الوصي الذي رجع في نوع بغير وصيا في الانواع كلها كذا في فتاوى قاضى خان * واذا باع الوصي شيئا من تركته الميراث بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز ان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشائخنا ارح اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة والاول املئ ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان لليتيم دار اراد رجل ان يستأجرها كل شهر ثمانية والآخر عشرة والذي يستأجرها ثمانية املئ ينبغي ان يؤاجر منه وعلى هذا منولى الاوقاف وجميع امناء الاوقاف كذا في الذخيرة * وصي باع ضيعة لليتيم من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري بثلاثة ايام فان اوفى بالثمن والا ينتقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع القاضي اذا كان يعلم ان المشتري لا يقدر على اداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكا الا انه ادى الثمن قبل ان يقضي ببطالان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار ونمام الطرف فيما لنا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه اكتم ما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقسمته وان قيمته ذاك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق بافل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رحلان منهم على شيء يؤخذ بتواهما هذا قول من مدرح اما على قواهما قول الواحد يكفي كذا في التركة ونحوها وعلى هذا من اوقف اذا آخره مستغل الوقف ثم جاء آخرو يزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضى خان * وصي باع تركته الميراث لاعداء الوصي فمجدد المشتري البيع فرفعه الى القاضي وحلفه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينكما فيجوز مل هذا المسخ وان كان المخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصم بعد مواعيد المشتري المبيع مع ان ذاك منها اب نزل الا انه انما المبيع المبيع كذا لوقته بالاحقة به وان افسخ الوصي به مالا يلزم الارجح ذاك الى

ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى ابي الليث رح رجل مات وقد كان اوصى بثلث ماله
 وخلف صنوفا من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فالوارث ان يرضى الا ان يبيع من كل شيء
 الثلث مما يمكن بيع الثلث وسئل ابو بكر الاسكاف رح عن امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف
 ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلعت ورثة كبارا فاراد الوصي بيع جميع الضيعة وابي الورثة
 الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية
 الضرر فالوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار الوصية وكان ابو نصر الدبوسي رح يفتي عند
 دخول الضرر بقول ابي حنيفة رح وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة * قال وللوصي
 ان يتجر بمال اليتيم كذا في المهسوط * ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل
 وربح يضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيان *
 للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان يشارك به غيره وان يبضعه كذا في المحيط * وصي
 اجر بعض التركة اجارة طويلة ليقضي به دين الميت لا يجوز مديون مات واوصى بفاب الوصي
 فعمد بعض الورثة وباع تركة وقضى دينه فانفذ وصاياه فالبيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي
 هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين فان لم تكن مستغرقة نفذ تصرف الوارث في حصته الا ان يكون
 المبيع بيتا معينا من الدار وارث كبير باع شيئا من تركة الميت او من عقارة وقد بقي عليه دين ووصايا
 فاراد الوصي ان يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك ليستطيع ان يبيعه وينفذ منه الوصايا
 ويقضى الدين لا يرد البيع ماتت من زوج وبنت واخ فاوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل
 ان ينفذ وصيتها ويقضى دينها استرى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار
 نصيبه والمشتري عرف ذلك ان انفذ الوصايا قبل ان يختصموا جاز البيع وان لم ينفذ حتى اختصموا
 الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بمديون الميت ووصايا ثم الميراث كذا في خزائن المعينين * مديون
 اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخاف دارا ولا يقدر الوصي على انفاذ وصاياه وقضاء
 ديونه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين بائي على
 جميع الدار وعلى عامتها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله ان يبيعها لايسعه الا ذلك ان علم
 ان الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يبع واهل الوصايا شركاء الوصي اذا اراد ان يقرض
 مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان اقرض كان ضامنا والناصي

لا يملك الاقراض واجتنبوا ما يخرج في الالب لا اختلاف الروايات في هذا ~~الوصي~~ الصحيح
 ان الالب ~~هو الوصي~~ لا بمنزلة القاضي ولورهن الوصي او الالب مال اليتيم ~~بدون~~ ~~الوصي~~ ~~الوصي~~
 لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الالب ذلك
 جاز وصي احتال بمال اليتيم ان كان الثاني املئ من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا
 في فتاوى قاض خان * الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين
 فعلى قول ابي حنيفة ومحمد ربح يجوز ويصير الممن قصاصا بدينه ويصبر هو صام للصغير كذا
 في المحيط * واذا رهن مال اليتيم بدين استدانه عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعارة من المرتهن
 بحاجة اليتيم فصاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودبن المرتهن على اليتيم بعد ان يطالب به
 الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده
 ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وان يستعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن
 لحقه احتى ان في الفصل الاول اذا دى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل
 الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عهد الرجل واستعمله في حاجة الصغير
 وضمن قيمته للمغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا راجح قال مشائخنا
 ينبغي ان لا يرجع اذا اجر الوصي الصبي في عمل من اعمال الرفه جائز وكذا اذا اجر عبد الصغير
 او مالا آخر للصغير فهو دائر فان بالغ فله ان يفسخ الاجارة التي عقد عليها وامس له ان يفسخ الاجارة
 التي عقد عليها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم اجيرا باكثر من اجر مثل عمله بحيث لا ينفاس
 الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح في شرح الاسرار ان الوصي يصير
 مستأجرا لنفسه ويجب جهه بجمع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة مع لادخله ولكن
 الاجر احرص له ماله اذا عدل والغفل برد على الصغير الوصي اذا احرص له ماله ويدوان احر
 المل يلزم المستأجر اجر المل ايصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الا حرا للسكنى قال القاضي رح في تارة ملين
 اصول اصحابنا راجح يجب ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رح في كتابه ان المسأه لا تكون
 غاصبا ويلزمه اجر المل بل له اتمني بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخة اخرى يجب اجر المل
 بكامله وان كان يسمى فيه الاجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشائخنا رح من يفتى بوجوب
 اجر

اجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي
ان يؤجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو اجر نفسه من الصبي لنفسه يجوز كذا في القدوري *
وكذا اجابه الفضلي رح ان الوصي اذا اجر نفسه او اجر شيئا من مناعه في عمل من اعمال اليتيم
لم يجوز قال الامام علي السعدي رح لو اجر الوصي او الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى
على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي ان يجوز
عند ابي حنيفة رح كذا في الساتر خاتبة * وايس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض او بغير عوض
وكذلك الاب ولو هب انسان للصغير فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى الواهب
حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوادر بن
هشام عن محمد رح في وصي يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم ومئة الف درهم على ان الوصي بالخيار
فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت التي درهم ليس للوصي ان ينفذ البيع قال هو قول ابي حنيفة
وابي يوسف رح ومن محمد رح ايضا في وصي باع عبد الصغير على انه بالخيار ثلثة ايام فبلغ
الغلام في الثلث ثم يمر بالثلث جاز البيع وان اجاز الوصي البيع في الثلث او مات لم يجز حتى
يجيزه الغلام ولو ان وصي يتيم باع عبدا لليتيم واشترط الخيار ثلثة ايام مات اليتيم في وقت الخيار
جاز البيع وكذلك الوالد وعمل فعال لان العتداء ما وقع للصغير لو باع الوصي عبد اليتيم بشرط
الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح ولو اشترى
الوصي داره للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل ان ينهاء اليتيم عن الوصاية
او بعد ما ينهاء فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبدا لليتيم بالف درهم على ان
الوصي بالخيار ثلثة ايام فكبر اليتيم في الثلث ثم اجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضي به
وان شاء الزم الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضي بالعيب او قبل ذلك
فاليتيم على خياره وان لم يموت الوصي ومات العبد في يد الوصي وقت الخيار او بعد مضيه او
مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضاه الوصي بالمشتري او بعده فالسري لازم لليتيم كذا في المحط *
وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فادرك المسري عن المن قال بعضهم اذا كان صلحا غير
مفسد وقال انت بريء مما ابرأك وصي من مالي جاز ويري المشتري وان قال انت بريء مما
عليك لا يبرأ قال الغنبي رح هذا خلاف قول اصحابنا رح ولا تأخذ به بل يبرأ المشتري بابراء

الصبي بعد ما بلغ كذا في الشراعي الشري * وإذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه مال نفسه من اليتيم فعلى قول أبي حنيفة رح واحد الروايتين عن أبي يوسف رح إذا كان اليتيم ظاهراً لليتيم يجوز أن لم يكن فيه منفعة ظاهرة للنسب لا يجوز وعلى قول محمد رح وأظهر الروايات عن أبي يوسف رح أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشائخ رح في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رح بعضهم قالوا إن بيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بثمان مائة وبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي بثمان مائة بألف درهم وبعضهم قال إن يبيع من مال نفسه ما يساوي ألفاً بثمان مائة وبيع من مال الصبي ما يساوي خمسمائة بألف ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رح هل يكتفى بقوله بعت واشتريت كما في الأب واحتاج إلى الشترين لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر الناطقي في واقعاته أنه يحتاج فيه إلى الشترين بخلاف الأب وصي اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا إذا كان الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا إذا كان له دين ليتيم بالتصرف فباع أحدهما من الآخر لا يجوز كذا في المحيط * الأب أو الوصي إذا كان للصغير أو له بده في التجارة صح الأذن وسكوتها عند البيع والشراء يكون بكون الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير مات الأب أو الوصي حتى لا يبطل الأذن ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الأب أو باع الصغير بطل البيع أو كان الصغير أو له بده في التجارة صح وكذا لو جرد عن ذلك منوهة رأينا رأي القاضي عياض للعتوة يبيع وبشرى فسكت لا يكون ذلك إذا ماله الوصي إذا رأى أن أذن الصغير له بده في التجارة فأنى الأب أو الوصي وإذا هما يكونان حجة الأب أو الوصي إذا كان الوصي لم يصح حجرهما وكذا لو مات هذا القاضي لا يحجر إلا أن رأى إلى ما يصح حجره من غير عايد * محجراً لا ولا به هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في ماوى * عياض * وإذا كان الوصي باع من الوصي شيئاً أو اشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رح لا يسوز ولا كذا في الوصي بنفسه من نفسه ما على قول أبي حنيفة رح فعلى روايه الباع وروايه الراداة وفي رواية ما إذا كان الماذون أن كان فيه مع طاهر للصبي صحيح وإن لم يكن مع طاهر للصبي لا يصح كذا في الذخيرة * الوصي إذا خدّص المهر مرارعة بداحتى المسائتيم رح * منهم من قال خدّص

مطلقا كما رفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز ان كان من الوصي تجاوزا عليه
المسألة ربح على انه لو كان اجرا للمثل او ضمان النقصان خبر اليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز
وان كان مما يصيبه من الخارج خبره جازت المزاومة كذا في المحيط * وللوصي ان يؤدي صدقة فطر اليتيم
بمال اليتيم وان يصح عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح والوصي لا يملك ابراء
غريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدس واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده
صح الحط والتأجيل والبراء في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا
من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بالدين او كان القاضي
علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وان كان
الصالح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضي
قصي له بحقه جاز صلح الوصي وان لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك
لا يجوز صلح الوصي لانه ائلاف بماله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر او المتغلب في مال اليتيم
فاخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير ربح لا يبغى للوصي ان يعطي فان كان
اعطى كان صامنا وقال الفقيه ابو الليث ربح ان خاف الوصي الفل على نفسه او ائلاف عضو
من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم لا بضمن وان خاف على نفسه الفيد او الحبس
او علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا بسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع
كان صامنا وهذا اذا كان الرصي هو الذي يدفع المال اليه فلوان السلطان او المتغلب بسط بده
واخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اخبره العقبة ابو الليث ربح وصي مرمال اليتيم
على جائره وهو يخاف انه لو لم يبرأه يبرع المال من يده فبرأه بمال اليتيم قال بعضهم لا صمان عليه
وكذا المضارب اذا مرمال المضاربة قال ابو بكر الاسكاف ربح ليس هذا قول اصحابنا ربح وانما هذا
قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه ابي الليث ربح عن ابي يوسف ربح انه كان يجير
للاوصياء المصانع في اموال اليتامى واخبر ابي سلمة موافق لقول ابي يوسف ربح وبه يعني
وصي انفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا بضمن
قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العسل لا يضمن مقدارا اجرا للمثل والغبن السير وما اعطى
على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لا يخرج من المولى حتى آخر يكون وشوة رجل مات وصار له مال لا يرثه وترك
ورثة صغار فبذل سلطان جائد دارة فقبل لها ان لم تعطه شيئا استولي على العتار والعقار فاعطيت
شيئا من العتار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى النسفي في مسائل
الميراث الوصي اذا طوّل بجباية دار اليتيم وكانت بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة
جباية دارة فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة وسئل الفقيه ابو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة
فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما اعطى
من نصيب العصبة خاصة او من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تحصين التركة الا بما
غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصي انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعاليم
القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي ما جورا وان كان الصبي لا يصلح
لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلواته وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة
لا على وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف
حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عمل اليتيم واستأجر دابة بدل
اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحسانا ومن نصير روح الوصي
ان يأكل من مال اليتيم ويركب دوابه اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الباقى رحمه الله
كان الوصي محتاجا وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابة وهو الاناس وفي الاستحسان
يجوز له ان يأكل بالمرور اذا كان محتاجا بقدر ما يسع في ماله وصحي اشترى له شاة
من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي وانهات
الناظفي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم رجع هل ما انفق له لا يرأى من
الضمان الا ان يبايع اليتيم في دفعه اليه او يشتري اليتيم شبهة لم تزل للشهود كان اليتيم عالمي كذا
وكذا وانا اشتري هذا له فبصير قصاصا ويرأى من الضمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد
رح اذا اوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهناك
الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن المشتري ثم يرجع الوصي
في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجوامع الصغيرة وجواب ظاهر رواية ريان هاك التركة
لا يرجع

لا يرجع على احد لا على الورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم اصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لبطلان القسمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك اموالا وعايه دين يحيط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على اصحابها وقبض مال الميت ايتضي به دين الميت فهلك المقبوض في يده فلا ضمان عايه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده لا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا امر الوصي مودع الميت بان يهب الوديعة او يقرض او يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو امره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا الوامره ان بدفع مضاربة الى فلان او ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية * اذا انفق الوصي التركة على الصغار حتى فنيت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً واثبته بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم ان يضمن الوصي لا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي ان يكون على التفصيل ان انفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان عليه وان انفق بغير امر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الرصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حفر بئرا في حال حيوته ثم وقع فيها دابة حتى صار دينا على الميت او كان باع الميت سلعة في حال حيوته فوجد المشتري بها عيبا بعد وفات الميت فردها على الوصي صار دينه دينا على الميت هل يضمن الوصي للناني شيئا من ذلك وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفع بامر القاضي او دفع بغير امره فان كان دفع بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الناني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائدا وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض اما لا يضمن الوصي للناني وان ظهر انه صار دافعا بعض حقه الى الاول بغير امره لانه كان مكرها على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بامر القاضي اما اذا دفعه بغير امر القاضي كان للناني ان يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القابض فاذا ضمن الوصي للناني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي بما ضمن دلي الاول فان كان في زعم الوصي ان الناني مبطل في

دعوى وفيما اقام بين البيته لم يرجع على الاول وان زعم انه محقق يرجع بذلك على الاول
هذا الذي ذكرناه اذ اثبت الدين عند الناصي بالبيته واوام ثبت دين عند القاضي بالبيته ولكن
اقر الميث بين يدي الوصي ان لعلان عليه كذا درهمان وثبت الدين بدعائه الوصي بان عاين
ان الميث حال حيوته استهاك مال انسان او استخرج منه الاهل بسع للوصي ان يقضي ذلك
الدين اذا انكرت الورثة لا روايته لهذا الخلف فيه المشائخ رحم قال بعضهم له ان يقضي ذلك الدين وقال
بعض مشائخنا رجح بنبغي للوصي ان لا يقضي كذا في المحيط * رجل اودع رجلاه الا وقال ان مات
فادفعه الى ابني فدفعه اليه وانه وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصيا وان قال ادفعه الي
فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض احتج عند قوابته يأكلون من ماله قال ابراهيم
الصفار رحم ان اكلوا بامر المريض فمن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذاك من ثلثه
قال النقيع ابو الليث رحم ان احتاج الى تعاهد في مرضه فاكراهه ومع عياله غير اسوات لاضمان
عليهم استحسانا رجلا مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقص السن فباع عنده اوبات
بعض الرقيق في يد الوصي قبل ان يسلم الى المشتري والمشتري يرجع بالثمن على الوصي
ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الرضي ام يرجع الوصي
بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امرؤ ببيعه وكذلك لو قال الغرماء لادع رقيقك
الميت وانض دبنالم برجع بالثمن عاينهم وآو كذا الوابع عبد لان هذا يرجع بالثمن عاينهم لا بعم
غروه منه الا ان يكون السن اكبر من دسهم فلا يرجع عاينهم باكثر من دسهم وقال بعض من ائمه
فانه اعلان وقال الوصي لا ابيعه ثم راعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجح به البصبي على الميراث وان كان
على الميث دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة المار فهم في حبيع هذه الجرحه * والله الغرماء
وان كانوا صفارالم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع الناصي رقيق الميت الميراث ببيع الدين
عنده ثم استحق الرقيق رجح المشتري بالثمن على الغرماء لا على الناصي رجل اودع رقيقا
عبد له ثم جنى العبد جانه بعد موت الموصي واعنه الوصي رجح ومام بالثمن وهو صاين العبد
وان لم يعلم حين تيمته ولا يرجع بذاك على الورثة ولو ان عبد الادام جنى حملا كان الرضي
ان يختارهم امساك العبد ودفع الرضي الحرام من دسهم الا ان يكون من ارش الحج ذريرته في العبد
نبي متعاون بان قال الرضي عبد الناصي واخترت امساك العبد واشهد له ان يكون له كذا

فليس له ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدني ارش الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجناية دين على الايتام حتى يؤدوها كذا في محيط السرخسي * قال محمد بن روح في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مات واوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن الف درهم آخر دين والا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فردّه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم ثمنه ويرجع الوصي على البائع فإما خذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان نوى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرد لما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كأن الوصي باعه من رجل ونوى الثمن عليه وهناك لا يضمن وكذا همنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بالف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق انه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى احدهما يصير مثلما على الآخر حقه اما ههنا الوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه يبيع جديدا في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشائخنا راح فهذا هو الحيلة للوصي اذا اراد ان يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فاوان الوصي حين اراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم بدين الغريم الآخر لا يرد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لاقبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر ردّه على البائع وسقط الثمن من البائع فان اقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خسر القاضي بين ان يمضي الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين ان ينقض الرد ويرد العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت ديناً ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك تصاصا وان كانت التركة صامنا يودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى فاصيخان * واذا شهد شهود عدل بين يدي الوصي ان لفلان على الميت كذا كذا ديناً ولم يشهدوا بها عند القاضي هل يسمع للوصي قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة لارواية هذا واختلف المشايخ في هذا

الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم قال لا يسعه القضاء كذا في المحيط * وإذا أقر الميراث بالدين بين يدى الوصى وأراد الوصى أن يقضى بالدين ولا يلحقه الغرم فقد اختلف المشائخ رح فيه على خمسة أقوال منهم من قال ينبغي له أن يجيء إلى العاصي ويقول له أقسم أنت الميراث بين الورثة حتى إذا ظهر دين آخر بالبين لا يكون للغريم الثاني أن يخصمنى ولا يرجع بالضمان على ومنهم من قال يدفع إلى المقر له قدر الدين سراً حتى لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال ينبغي أن يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث إلى الغريم فيجئ فيأخذ سراً وجهراً والوصى يتغافل فإن قام الورثة يقول للورثة خاصموا انتم أو ائيموا غيبي لكي يخصم ومنهم من قال ينبغي أن يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة قصاصاً بالدين ثم أن الوصى لا يضم من لأن له أن يودع ومنهم من قال ينبغي للوصى أن يقول للميت حين أقر بالدين بين يديه أحضر شاهدين أو شاهداً على قولك أو شاهد شاهداً أو أحداً سواي حتى لو جاء الغريم بعد فالشاهدان له يشهدان بذلك أو يشهد الوصى مع الشاهد الآخر ثم يتقضى الوصى دينه فلا يضم من وأن ادعى الورثة ضمناً على الوصى وقالوا إنك قضيت ديناً من التركة لم يكن واجباً على الميت فصرت صامساً وانكر الوصى الضمان وأرادت الورثة استخلاف الوصى فأنصبي لا يستخلف الوصى بالله ما قضيت نظر الوصى وإن استخلف بالله ما لهم قباك ما بدعون من الصانع كذا في الدخيرة * رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين تبصت منه في صحته الألف التي كانت لي عليه وغرمها الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولما حق المساركة فيه انقضت منه قالوا إن كانت الألف المتبوضه قائمة تشاركه فيها لأن الأخذ حادث بمحال إلى أقرب الأوقات وهو حال المرض وإن كانت المقبوضه كذلك لا شيء لغرماء الميت قبله لأنه إذا تصرف الميت أقرب الأوقات بموع ظاهر وظاهر يصالح الدفع لا لا يجاب الصمان محال أيام الألف هو دعوى لنفسه سلامته المبرور والغرماء يذكرون ذلك وقد اجتمعوا على أن المقبوض كان ملكاً للميت فلا يصلح الظاهر شاهد الدرعده هلاك المبرورين حاجة الغرماء إلى إيجاب الصمان ولا يصح الظاهر شاهد الدرعى عليه أنه مات ديناً من المال أو وصى بوصايا فردد الوصى أن يخرج عرر عهدة ما عليه قالوا لا وصاها الميت الوصى

ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوي القصاص حين يقضي فيقول اقضي من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض ديناً لليتيم ينظر ان كان موروثاً للصغير او وجب بعقد الوصي عقدا لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا ببراً المديون وان وجب بعقد الوصي مقداً يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويبرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعى على الميت ديناً اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عيانه له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج من الوصاية وقال الفقيه ابو الليث رح يقول له القاضي اما ان تبرأه عن الذي تدعي او تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك من الوصاية فان لم يقم اخذه من الوصاية وعن محمد بن سلمة رح ان الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الناني وصياً وصار الاول خارجاً عن الوصاية وان شاء اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رح ان القاضي يجعل للميت وصياً في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشائخ رح وعليه الفتوى مبتلة على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت حاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاه عن القبض لا يصح قبضه رح مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم فمضى مدعيون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه ببراً عما عليه وان قضى بغيره الوصي وامر الارث واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رح يقول عند القاضي هذه الالف التي لعلان الميت علي من الالف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يفعل ذلك ولكن قضى الالف من الميت كان متبرعاً وبكره الدبن عايه ولو ان مستودعاً قضى دين صاحب الوديعه كان صاحب الوديعه بالخيار ان شاء اجاز فصاءه وان شاء ضمن المستودع وبسام المقبوض الى العاقد مبت اوصى الى امرأته وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامناً مل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم يترك الميت صامناً كان لها ان تتبع ما كان

اصحح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مدبون مات ورب الدين وارثه او وصيه كان له ان يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصيب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين واوديعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان الكاح معروفاً كان القول قول المرأة التي مهرها يندفع ذلك البها وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المعجل قال رضى وفيه نوع ظر لان كل المهر كان واجبا بالكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصح حجة لا بطل ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضيهان * قال محمد رحمه الله في الحامع رجل هلك وترك الاولاد وارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم دين نقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الغائب الوارث فحضر له غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له وان كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصماً له فاذا قضى القاضي القاضي على الوارث وتدينه ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول واخذه منه بعض ما تبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريباً وكان موصياً له بالاث وقبضه وغاب الوارث فاقام الغريم الثاني ان له على الميت ديناً فالموصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول وارثاً له لم يوصى له بالثلث لم يكن الغريم حصماً له ذكر في الموازل رجل مات وعاد دين النبي عليه السلام يبيع تركته فاحضر مع نفسه وارث الميت فدفع الوارث لا يكون ختماً للغريم وتالين من ماله ثم مقام الميت في حق الخصم به اخذ ابو الليث رحمه الله وعائده الغريم من تركته كماله وان كان وارثاً او ادعى مدعى آخر على الميت رد ما وعد من ائتمنه اليه واراد ايجاب الميراث في حساب الدين لا يدين على الجرماء اصلاً وكذلك الدين على الورثة ان كان كل واحد منهم ديناً وان كان له بنه فالوصي هو الخصم وان لم يكن له وصي ولا وارث جعل القاضي له وصياً وان كان في المال فضل عن الدين بخلاف الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب الاسمي ان الوارث اذا لم يتل اليه شيء من التركة سمع عابه بعد ادعي لكن لا يمدحاف به ان يظهر له انه ليس له احتاره الدين ان وجهه واولادك رحمه الله صلى الله عليه وسلم في طاعة القاضي

ينصب خصما عن الميت ليخاصم المدمي كذلك لو كان الوصي حاضرا وافر للمدعي بالدين والقاضي ينصب خصما عن الميت هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعات اذا اقر وصي الميت انني قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء فريم لفلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء قال قول الوصي مع يمينه ولو قامت البينة على اصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة واضاف الى مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعه والمضارنه في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصي انفذ من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وكان كفضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغيرا ويشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوقضي دين الميت من مال نفسه بغيرا من الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعاما وكسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا ادى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه قبل قبوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * احد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل ان يرجع فيها ثم ورثوا عن ميت آخر لا يكون لادبي قضي دين الميت ان يرجع في تركه الميت الثاني كذا في الذخيرة * وللوارث ان يقضي دين الميت وان يكفنه بغيرا من الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كسوة للميت واشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبيا اشترى للميت كسوة فعلم العيب بعد ما دفن فيه ذكر الطائي ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الى احد وترك دراهم قال ابو العباس مرح برفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وسطا ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لفضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم ان

الامر لورفع الي القاضي حتى ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويغسده اقبى القاضي الدوسي بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيخان وهذا استحسان وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى * بشر بن الوليد من رجل مات في بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة البينة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا تابع المال حتى تقضي الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابي نصر رح رجل مات فزعم غرماؤه وورثته ان فلانا مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول اهم الحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون في سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرأة او صت بثلاث ماله او صت الى رجل فانفذ الوصي بعض وصيتها وبقي البعض في يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك في يد الورثة او ان علم الوصي من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جازله ان يترك في ايديهم وان علم خلاف ذلك لا يسعد ان يترك في ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئا وادى الدين من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر انه ان لم يشهد عند اداء الثمن انه انما ادى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي ان الوصي اذا ادى الدين من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين انهم يقصدون الصلة والسرف فحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهرا امرأة ابنة ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند اداء الثمن لا ترجع كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح اذا قال الوصي لليتيم انفق مالك عليك في كذا وكذا سنة فانه يصدق في نفقة مثله في تلك المدة ولا يصدق في الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المنزل ما يكون بين الاسراف والتبذير كذا في المحيط * واذا اختلفا في المدة فقال الوصي مات ابوك منذ عشر سنين وقال البتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر في الكذاب ان النول قول الابن واختلاف المشائخ رح فيه قال شدش الائمة الخواشي رح المذكور في الكتاب قول محمد رح اه اعلم قول ابي يوسف رح القول قول الوصي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قال الوصي ترك ابوك نيتا فانفقت عليهم من مال كذا وكذا رهنا منهم انما

ماتوا أو ابتقوا وتلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان ابي ما ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخاتمة قال محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا على ان العبيد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي كذا في التاتارخانية * اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتم ابق فجاء به رجل فاعطيت به جعاه اربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف رح وفي قول محمد والحسن بن زياد رح القول قول الابن الا ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيهان * وكذلك لو قال الوصي لم يترك ابوك رقيقا لكن انا اشتريت لك رقيقا من مالك واديت ثمنهم من مالك وانفقت عليهم من مالك ايضا فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا ان مشائخنا رح كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذ لم يظهر منه خيانه وفي نوادر هشام من محمد رح اذا ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فان كان مثل ذلك الميت يكون به مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون مثله مثل ذلك الغلمان لم اصدقه وان ادعى الوصي انه اعطى اليتيم في شهر مائة درهم وانها فريضة وانه ضيعها فاعطاه مائة اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يجيء من ذلك شيء فاحش يعني يقول اعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبد في يد رجل يدعيه انه قال الوصي لليتم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بالف درهم من مالك وفبضته ودفعت الثمن اليه وانفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي فاخذته مني وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان اما لا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد اما مدع او شاهد والحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد اما في حق نفسه منكر الضمان فيقبل قوله في ذلك مع يمينه كذا في المحيط * وان قال الوصي فرض القاضي لا خيك الزمن هذا نفقة في مال كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشرين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيهان * ولو كان الوصي قال له ابوك مات وترك هذه الارض لك وهي ارض خراج فاديت خراجها الى السلطان منذ عشرين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت ابي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا اتفقا ان اباه مات

منذ عشر سنين واختلفا في أرض فيها ماء لا يستطيع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل يحكي عليك
ولم يجب بخراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للحال وقد ادبت خراجها عشر سنين فهو على
الاختلاف الذي في الجعل واجمعوا على ان الارض لو كان صالحا للزراعة يوم الخصومة
لاماء فيها وباقي المسئلة بحالها ان القول قول الوصي مع يمينه وفي التنازل لو قال الوصي لليتيم
انك استهلكك على هذا الرجل في صغر كذا وكذا فقضيتك عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله
فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد ابق الى
الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم واعطيت الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول
قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما ادبت ذلك من مالي لارجع به
عليك وكذب اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في المحيط * ولو احضر
الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي يدي
مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدقه القاضي قيل هذا على الخلاف ايضا وقيل لا يصدق بالاتفاق
كذا في المحيط السرخسي * في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا كان للميت على رجل مال
فاقروصيه ان المبت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكلا
في قبضه قال محمد رح في اقرار الاصل اذا اقروصيه المبت انه قد استوفى جميع مال المبت علي
فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان علي
الف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا دين واجب بادائه الوصي ارباذا
الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلوا اما ان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء
جميع ما عليه او قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلوا ان وصل اليه
فهو مائة باقراره استوفى الجميع او فصل وقد برأ محمد رح به اذا كان الدين واحبا بادائه المبت
واقروصيه اولا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهو مائة فنصولا عن اقرار الغريم بعد ذلك
ان الدين كان عليه الف درهم وقد استوفى الوصي منه الف درهم وذكر ان الغريم برأ عن الالف
حتى لو لم يكن للوصي ان يبعه بشيء فالقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق
الغريم على الوصي حتى لا ضمن تسعائة للورثة بسبب الجحد فان قامت الية بینه على ان
الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة او عريم المبت البينة كان الامر برينا

من الالف حتى لو لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فإذا أقر الغريم أولا ان الدين الف درهم ثم أقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبتت الالف بالبينة يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيفاء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهي مائة درهم وقال الغريم لا بل كان الف درهم ذكر ان الوصي يصدق في هذا البيان حتى لو كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا أقر الوصي أولا بالاستيفاء وان أقر الغريم أولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بريئا عن جميع ما عليه لا قرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بتسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما أقر الوصي أولا بالاستيفاء فاما اذا أقر الغريم أولا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فان الغريم يكون بريئا عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة منها قال ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنه وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره او قال مفصولا وان قاله موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا واقر باستيفاء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالجواب في مسئلة الوصي ولو أقر الوصي انه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فاراد الوصي ان يتبعه بخمسين درهما فله ذلك واذا أقر الوصي انه استوفى جميع ما لعنان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه مائتا درهم حتى قبلت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة العاصلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهي مائة ثم قامت البينة ان الدين على

الغريم ما ثبتان من الوصية يكون ضامنا للمائتين قال واذا اقر الوصي انه استوفى ما لفلان الميت
من ذبحة او مضاربة او شركة او بضاعة او عارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة
واقول المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم فهذا على وجهين اما ان اقر الوصي بالاستيفاء أولا
ثم اقر المطلوب انه كان الف او اقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم ثم اقر الوصي باستيفاء
ما عنده وقول الوصي وهي مائة اما ان يكون موصولا باقرار او مفصولا فان اقر الوصي بالاستيفاء
اولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضتها فان الوصي لا يضمن
اكثر مما اقر قبضه ويكون المطلوب بريئا من الجميع كما في الدين فان قامت البيينة انه كان عند المطلوب
الف درهم فان الوصي ضامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصولا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب
ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء
بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا اقر الوصي أولا باستيفاء الدين
فاما اذا اقر المطلوب أولا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما داه
عنده وهو مائة موصولا او مفصولا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البيينة ان المال عند المطلوب كان
الف درهم الا انه لا يتبع المطلوب بشيء قال واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت
على الناس فجاء غريم لفلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا الوالد الوصي ما قبضت
منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي ولا يستبرأه الغرماء بهذا
الاقرار الذي وحده من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقض الدين والودعة والمضاربة واذا اقر
الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على الف درهم وقال الوصي
قد كان لك عليك الف درهم امكنك اعطيت خمسمائة في حيوته ودفعت الخمسمائة له بالدين
بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الا ان من الوصي
الف درهم ولكن يستخلف الورثة على دعواه ولو اقر الوصي انه قد اداه وفي ما لفلان الميت على
الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فتقامت البيينة ان للميت على رجل الف درهم قال الوصي
ليست هذه فبما قبضت فانها يلزم الوصي وسرأ جميع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو اقر
استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يدل من هذا الرجل حيث لا يتبع البراءة للغرماء.

بهذا الاقرار ولو ان وصيا اقرانه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال فلان لم يبق لي ميراث
وهو مائة وخمسة اثنان وادعى الوارث ان له كل ما كان في البيت من ذلك واقيموا البيعة انه كان في ميراث الميت
يوم مات في هذا البيت الف درهم ومائة اثنان فانه لا يلزم الوصي الا قد رما اقر قبضه وان قال وهي
مائة مفصولا عن اقراره كذا في المحيط * اذ اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة *
الباب العاشر في الشهادة على الوصية ولو شهد الوصيان انه اوصى الى فلان معهما وادعى
فلان جازت استحسانا لا قياسا كذا في محيط السرخسي * واذ كان لا يدعي فان شهدتهما
لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يجحد وان كانت الورثة لا يدعون
كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كذبهما
المشهود عاينه ادخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشائخنا من قال ما ذكرناه يدخل
معهما انما قول ابي حنيفة ومحمد رح ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو
الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا وادعوا شهد ابنان ان اباهما اوصى الى فلان وفلان يدعي فالقياس
ان لا تقبل شهادتهما في الاستحسان تقبل واما اذا كان فلان يجحد ذلك وباقي الورثة لا يدعون
فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بنية الورثة يدعون وهو يجحد لا تقبل قياسا
واستحسانا وادعوا شهد رجلان لهما على الميت دين ان الميت اوصى الى فلان وقبل ذلك
وفلان يدعي القياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصي يدعي
ذاك وان كان لا يدعي ان كان ورثة الميت وغير الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك
فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان لهما على الميت ان الميت
اوصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فاما اذا كان الوصي
لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون
ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا وادعوا شهد ابناء الوصي ان فلانا اوصى الى ابينا
والوصي يدعي والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا واما للقاضي
ان ينصب هذا وصيا في تركة الميت بطلبها من غير شهادة وان كان الوصي يرغب في الوصاية
لم يكن له النصب بشهادتهما فاما اذا كان الوصي يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة
ان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين

المتفوضين اليه في هذا الجلالة واذا شهد ابنا احد الوصيين ان فلانا اوصى الى
 فلان او الى فلان فان كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لاني حق الاب ولا في حق الاجنبي
 وان كان الاب لا يدعي ويدعي الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك
 الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى
 الى هذا وانه رجع عن ذلك واوصى الى هذا الاخر اجيزت شهادتهما واذا شهد شاهدان
 ان الميت اوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابنا الوصي ان الموصي عزل اباهما عن الوصية واوصى الى
 فلان اجيزت شهادتهما قال ولو شهدا انه اوصى الى ابيهما ثم عزل عن الوصية واوصى الى هذا
 اجيزت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك ابنا الميت غريبا لميت لهما عليه دين اوله عليهما وفلان
 يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان ان فلانا جعل هذا وكذا في جميع
 تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا وما لوقال اوصيت اليه سواء يصير وصيا او انا
 احد الشاهدين انه اوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الاخر انه اوصى بيوم الجمعة ذبا هذه
 الشهادة كذا في المحيط * واذا شهد الوصيان لوارث صغير يشي من مال الميت اربعة فسقطت شهادتهما
 باطلا وان شهدا لوارث كبير في مال الميت لم يجزوان كان في غيره مال الميت جاز وهذا عند
 ابي حنيفة رح وتال ابو يوسف ومحمد رح ان شهدا لوارث كبير يجوز في الواحد من كذا في المحيط *
 واوكان الموصى له معارفا الا ان الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية ذبا هذه
 الشهادة ويرجع في البان الى ورثة الموصي كذا في المحيط * واذا شهد الرجلان رجلين
 على ميت بدين الف درهم وشهد الاخران الاوامين ذبا ذلك حازت شهادتهما وان كان
 شهادة كل فريق للآخرين بوصية الف درهم لم تحروا وشهدا ان الموصى اوصى بدين الف درهم من امواله
 وشهد المسهود لهما ان الميت اوصى بالسادة بعده جازت الشهادة بارا قن يار شهدا ان الموصى
 لهدين الرحامين ذبا والله وسيد المسهود لهما انه اوصى للهدين ذبا والله الشهادة باطلة
 وكذلك اذا شهد الاوالم ان الميت اوصى لهدين الرحامين مائة درهم من امواله
 اوصى للاولين بثلث ماله يعني الله ان الشهادة في هذه مائة درهم كذا في المحيط *
 واذا شهدا شاهدان ان الميت اوصى لهدين بدرهم وشهد الاخران ان الميت اوصى لهدين بدرهم
 لم يجز شهادتهما وشهدا شاهدان ان الموصى له مائة درهم واخران بدرهم اوصى له مائة درهم

بدراهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * وإذا شهد الرجل فوما على وجهه
ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها عناق وانحرار يدين ووصايا فان الاشهاد لا يصح
كذا في المحيط *

كتاب المحاضر والسجلات

الأصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجمال
كذا في الخلاصة * ذكر الشيخ الامام الزاهد الحجاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين
عمر النسعي رح ان الاشارة في الدعاوي والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات
لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم واحضر فلانا
مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتنى بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضره معه وكذلك عند ذكر المدعي والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من
ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشائخ كانوا لا يفتنون بالصحة بدونه
وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على احمد هذا لا بد وان يكتب
وقضيت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط * وكذلك قالوا اذا
كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وشاروا الى المتداعين لا يفتنى بالصحة وقالوا ايضا اذا
كتب في صك الاجارة آجر فلان ابن فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار
والزراجن التي في هذه الارض لا يفتنى بصحة الصك بعد ما جرت المبايعة صحيحة بين
المتعاقدين هذين في الاشجار والزراجن التي في هذه الارض وينبغي ان يكتب اجر الارض
من المستأجر هذا بعد ما باع هذا اجر الاشجار والزراجن من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب
في المحضر احصر المدعي بشهوده وسألى الاسماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتنى
بصحة المحضر وينبغي ان يذكر العاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن ان بين الدعوى
والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد
الشهود على موافقة الدعوى لا يفتنى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي

لو كتب قديم من الناس في نسخة الكتاب ومن الناس من يكتب في كتاب
 الماضي في السجل ويثبت محضر الدعوى فافتى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى
 كذلك قالوا في السجل ان كتب على وجه الاجاز ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به
 الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية لا يفتى بصحة السجل ما لم يبين الامر على وجهه فكذا
 في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقيب دعوى المدعي هذا
 وكذا يكتب عقيب الجواب بالانكار من المدعي عاينه لثلا يظن ظان انهم شهدوا ببل الدعوى
 او شهدوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قل
 في الذخيرة وعندي ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في السروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد
 بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعي كي يخرج عن حد الخلاف لان
 عند الطحاري اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع قال
 في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في العنود العمانية * وكان الشيخ الامام الزاهد
 فخر الاسلام علي بن زوي يقول ينبغي للمدعي ان يقول في دعواه (اين مدعي بحق من است)
 ولا يكتفي بقوله (اين من است وحق من) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحتى من ني) وكذلك
 في جواب الادعي بما لا يكفي بقوله (اين مدعي ملك من است وحق من) وينبغي ان يقول
 (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بآخره كلمة الشك وكذلك في قول الساعد
 لا يكتفي بقوله (اين مدعي ارست وحق وي) وبعض مشائخنا اكتبوا يقول المدعي (ملك من است
 وحق من) ويقول المدعي عاينه (ملك من است وحق من) ويقول الساعد (ملك اين مدعي است
 وحق وي) وقول المدعي (ملك وحق من است) فذلك يذكي بالاتفاق وكذا في الاستدلال
 في المحظوظ * وارنا الان شهد ان هذه العين له او لا بالعارسيد (اين ان مدعي راسن) فذلك
 ما لم يصرح بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بعينه الملك بنفسه اليه بجهة الاعارة
 فلا بد من التصريح على الملك لطم الاحتمال وذكر في الباب الخامس من فرائد رشيد الدين
 قالوا انا نشهد (كه ابن غلام ان فلان است) فهذا بمنزلة ما قالوا (ماك فلان است) والماضي
 ان يتضي بالملك لان هذا فارسيه قوله هذا المراد بالملك وان استنسخه السامعي ذاك منهم فذلك
 لا يثبت

ولو قالوا في شهادتهم (اين مدعى ملك اين مدعىست) ولم يقولوا (دردست اين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشائخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضى القضاء بالملك فانه تقبل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضى بهما لم يقولوا (دردست اين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط ان يقول الشاهد (واجب است برين مدعى عليه كه دست كوتاه كند) اختلف المشائخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والا حوط ان يذكر الشاهد ذلك كذا فى الفصول العمادية *

محضر فى اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء فى كورة بخارا قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لعمل القضاء والاحكام بخارا فاذا القضاء والامضاء بين اهلها من قبل فلان فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وا حضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل و ذكرانه يسمى فلان بن فلان وا حضر مع نفسه رجلا و ذكرانه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا كذا دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة موزونة بوزن مناقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي احضره معه فى حال جواز اقراره طائعا وراغبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة فى هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرار اصدقته هذا الذي حضر فيه خطا بافوا جب على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المدكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فبعد ذلك ينظر ان كان اقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البينة وان انكر ما ادعاه المدعى بحجاج المدعى الى اقامة البينة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا فعرا ذكرانهم شهوده وسألنى الاستماع اليهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومسكنهم ومصلاهم وينبغي للقاضي ان يأمر بكتابة لعظة الشهادة بالعارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي الناصي واعطه الشهادة فى هذه الصورة (گواهي ميدهم كه اين مدعى عليه) ويشير اليه (بحال روائى اقرار خویش بهمه وجوه مقرا مد بطوع و رغبت و چنین گفت كه بر منست اين مدعى را) ويشير اليه (بست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن

متفقة الالفاظ والمعاني فشهادة صحيحة مستقيمة من نسخة قرأت عليهم بالفارسية وهذا مضمون
تلك النسخة التي قرأت عليهم (گواهي ميدهم) يكتب لعظة الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر
فاذا فرغ من كتابة لعظة الشهادة يكتب فأتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار
كل واحد منهم في موضع الإشارة فسمعت شهادتهم هذه واثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم
فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده يكتب وثبات شهادتهم لكونهم معروفين
عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة عدلوا بتركية المعدلين
يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فبعد ذلك
ينظران عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فثبتت شهادتهم لاجاب
العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول
والثاني وعلى هذا القياس فافهم فقبلت شهادتهم لاجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود
عليه في الشهود فان كان المشهود عايله لم يطعن في الشهود يكتب عقيب قوله فسمعت شهادتهم
واثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود
ولم ياتهم مني التعرف عن احوالهم من المزكين بالناحية فلم اشغل بالتعرف عن حالهم من
المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم الا سلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة
من ائمة الدين وعلماء المسلمين رح فقبلت شهادتهم قبول مثلها لاجاب الشرع قبولها من الوجه
الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فاعلمت المشهود عليه
هذا واخبرته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ابراد الدفع ليورد دفع الهذبة الدعوى ان كان له
دفع فلم يأت بالدفع ولا يأتي بالمخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألتني هذا المدعى
المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بنائب عندي انه من ذلك في وجه خصمه هذا المشهود
عليه وكتابة سجل له فيه والا شهاد عليه يكون حجة له في ذلك فاجبته الى ذلك واستخرت الله تعالى
في ذلك واستعصمته عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل واستوثقته لاصابة الحق
وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقرار هذا المدعى عايله بالمال المذكور مبلغه
وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق
هذا المدعى عليه اياه بهذا الاقرار خطا با على الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان

الشهود معروفين؛ لعدالة يكتب عقيب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بمحضر من المدعي والمدعى عليه هذين في وجههما مشيرا الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكورة بخارابن الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما ابرمته ونصاء نفذته مستجما شرائط الصحة والنفاذ والزمتم المحكوم عليه هذا البقاء هذا المال المذكور مبالغه وحسنه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركتم المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى اتى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذاك واشهدت عليه حضور مجلسي من اهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا فلهذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل اصل في جميع السجلات لا تدرج فيه الا الدعاوى فان الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كونه السجل اراادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظه الشهادة عسى انم بعد الدراع من كتابه لفظه الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات عن نحو ما يبين في هذا السجل والله تعالى اعلم ثم ينبغي الداعي ان يرفع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقيب الدراع من حاسب سائر السجل ومرة فلان بن فلان كتب هذا السجل على بامر مني وحرى الحكم على من فيه عددي ومرة في الحكم المذكور فيه حكاي وبصائي ندته بحججه لاحت عددي وكبت الموضع على الصدر ومرة الاسطر الاربعة والخمسة على حسب ما يقع من الخطط عددي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المعاينة هذا ما شهد عاينه المسدون آخر هذا الباب شهدوا به لانه حصره حاس الصا كورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومه من امري حال الباء والاحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكر انه يسمى فلان واحمر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان ورجل ذكر انه يسمى فلان حسب ما ذكرنا في السجدة الاولى وذكرنا لفظ الشهادة ايضا على ذلك في السجدة الاولى واداء مرغ من ذاك يكتب وسهم الداعي شهادتهم وانتهى المحضر المحامي في حياطة الحكم ورحم في العرف عن احكامهم من الله سموا الى التزكية بالاحكام التي احكموا فيها في السجل

الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولغة الشهادة على الأئمة الذين عليهم المدار في الفتوى بالناحية وافتوا بصحتها وجواز القضاء بها واعلم المشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفاعا ان كان له فلم يأت بالدفع ولا اتى بالمخلص وظهر عنده عجز ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكتابه ذكر له في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل وحكم القاضي هذا للشهود له هذه المسئلة على المشهود عليه وهذا بثبوت اقرار هذا بالمال المذكور فيه ومبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينالا زما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له آية في هذا الاقرار خطابا على الوجه المبين لي في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما ابرمته وقضاء نفذته وامر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى اتى به يوما من الدهر وامر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل اصل ايضا الا ان المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الابحاز فيكتب بقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث السريعة والنوازل الحكيمة بعدد دعوى صحيحة من خصم حاصر على خصم حاضر اوجب الحكم الاصغاء الى ذلك بيينة عادلة قامت عندي او بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عدالتهم وجواز شهادتهم ان فلانا اقران لفلان عليه كذا وكذا دينالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح ثبوتا اوجب الحكم به فحكمت بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما اقر به المشهود عليه هذا المشهود له هذا بمحضر منهما في وجههما حكما ابرمته وقضاء نفذته بعد استجماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارا او كلمت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى اتى به يوما من الدهر وامر بكتابة هذا السجل حجة في ذلك لمسئلة هذا المحكوم له واشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا * **محضر** في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب

بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان المنولي بعمل القضاء والاحكام ببخارا ادام الله تعالى توفيقه اويكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارا يوم كذا رجل ذكر انه فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي احضره معه كان ادعى على هذا الذي حضرا ولا ان له على هذا الذي حضر عشرين دينارا ويذكر نوعها وصفها وعدد ها وهكذا اقر هذا الذي حضر في حال جواز اقراره لهذه الدنا نير المذكورة فيه دينا على نفسه لهذا الذي احضره معه لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي احضره معه في ذلك خطابا وطالبه برد هذه الدنا نير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذا ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه على هذا الذي حضرانه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي حضر هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا بايفاء هذا الذي حضر ذاك كله وهكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا فواجب على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي احضره معه في الدعوى الاول وان كان قد قضى له بذلك يكتب بعد قوله وطالبه برد هذه الدنا نير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه وجرى الحكم مني لهذا الذي احضره معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه الى آخر ما ذكر اثم يكتب عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فسأله القاضي عن ذلك فقال بالعارسة (من مبطل نيم اندرين دعوى) احضره مدعى الدفع نفران كرانهم شهوده وسأل مني الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان يذكرا اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومسالكهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندي بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه ادفع هذا عقيب الاستشهاد الواحد منهم بعد الاخر شهادة صحيحة معتد الا لفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليه ومضمون تلك النسخة (گواهي ه بدهم كه مقرأه د اين نلان) و اشار الى المدعى عليه الدفع هذا (بحال روائي اقرار خویش بطوع ورغبت و من گنت كه نص كرده ام اين نلان) و اشار الى مدعى

الدفع هذا (اين بيست دينار زر كه مذكور شده است درين محضر) و اشار الى المحضر هذا (قبض درست برسانيدن اين فلان) و اشار الى مدعى الدفع هذا (اين زرها را اقرارى درست واين مدعى دفع) و اشار اليه (راست گوى داشت مراين مدعى عليه را) و اشار اليه (اين درين اقرار كند آورده روبرو) و ان شهد و اعلى معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض معاينة القبض على نحو ما بينا في الاقرار و يكتب قبض المدعى عليه الدفع هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضا صحيحا بايعائه ذلك كله اليه و ان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق البراء من جميع الدعاوي و الخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعاوى ان هذا الذي احضره معه قبل دعواه هذه ابراء هذا الذي حضر من جميع دعاويه و خصوماته قبله من دعوى المال و غيره ابراء صحيحا و اقرانه لا دعوى له ولا خصومة له قبله لا في قليل المال ولا في كثيرة بوجه من الوجوه و سبب من الاسباب و انه قبل منه هذا الابراء و صدقه في هذا الاقرار خطا با و ان هذا الذي احضره معه في دعواه قبله بعد ما كان اقربا لبراء من جميع الدعاوي مبطل غير محقق فواجب عليه الكف عن ذلك و ترك التعرض له و طالبه بذلك و سأل مسئلته فاجاب (من مبطل نه ام درين دعوى خوبش) فاحضر المدعى نفرا ذكر انهم شهوده الى آخر ما ذكرنا في دفع الدعاوى بطريق القبض غير ان في كل موضع ذكر القبض يذكر الابراء هنا * سبيل هذه الدعاوى يكتب بعد التسمية يقول القاضي فلان حضروا حضروا بعيد الدعوى المكتوبة في المحضر من اولها الى آخرها و اذا فرغ من كتابته شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه و ثبت ما في المحضر المجلد في خريطة الحكم الى قوله و ثبت عندي ما شهدوا به على ما شهدوا به فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا و اعلمته بثبوت ذلك عندي و ممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع في ذلك فلم يأت بدفع ولا مخلص ولا اتى بحجة يستقط بها ذلك و ثبت عندي عجزه عن ايراد الدفع و سألني مدعى الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي و كتابته السجل و الاشهاد عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا في وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه في مجلس قضائي بخار احكاما ابرمته و قضاء نفذته مستجمعا شرائط صحته و نفاذه بمحضر من هذين المختصمين في وجههما احسنه شيئا اليهما و كلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا باداء هذا

المال المذكور في هذا السجل وترك المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى أتى به يوما من الدهر وأمرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له وأشهدت على حكيمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الإكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكراها صحيحا وان اقراره هذا لم يصح وانه مبطل في دعواه هذه الدناير المذكورة فوجب عليه الكف من هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصلح من مال يكتب في دعوى الدفع انه مبطل في هذه الدعوى لما انه صالحه منه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فما جاءك من دعاوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا ان هذا الذي حضره معه غصب من دناير هذا الذي حضره هذا المبالغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واستهلكها وصار مثلهاد ياله في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا ثمن متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا اجرة شيء آجره منه وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة او حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كفل له بها من فلان وان هذا الذي حضر اجاز صمائه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي حضره معه هكذا اقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة احاله عليه فلان وانه قبل منه هذه الحوالة منها في وجهه ومجلسه وافر هذا الذي حضره معه هكذا بوجوب هذا المال دينا على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اوردته وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم ويسنخ صك الاقرار من اوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واترارة بجميع ذلك دينا على نفسه لهذا الذي حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصدق هذا الذي حضر آية في اقراره بذلك

بذلك خطابا بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة او الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان او صك حوالة او ردة وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة او الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول اليه هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصديق على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره كذا في المحيط *

محضر في دعوى دين الميت حضره حضره وحضره فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه انه كان لهذا الذي حضره على فلان والد هذا الذي حضره معه كذا وكذا يارا ويصفها ويبال في ذلك دينالازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا كان اقر فلان والد هذا الذي حضره معه في حال حيوته وصحته وجواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعا بهذه الدنانير المذكورة دينا على نفسه لهذا الذي حضره اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره خطابا في تاريخ كذا ان فلانا والد هذا الذي حضره معه توفي قبل اداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضره وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضره في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابا الصلبه وهو الذي حضره معه وخلف من الشركة من ماله في يد هذا الذي حضره معه من جنس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وزيادة وهذا الذي حضره معه في علم من ذلك فواجب عليه اداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركه هذا المتوفى الى هذا الذي حضره وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسأل ويتم المحضر مع اعطة الشهادة على وفق الدعوى كذا في الخيرة * سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضره حضره ويعيد الدعوى بعينها وبذكر اسامي الشهود ولغة الشهادة وعدالة الشهود وانه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام او لكونهم عدلا او لبوت عدالتهم بتعدد المزكين الى قواه وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه بثبوت اقراره هذا المتوفى المذكور فيه حال حيوته وصحته ونفاذ تصرفاته بهذا المال المذكور دينا على نفسه لهذا الذي حضره تصديق هذا الذي حضره فيه خطابا بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل اداؤه شيئا من المال المذكور فيه اليه وتخليعه من الشركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه حكما ابرمته وقضيت بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نعدته مستجما لشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخار بمحضر من هذين المتحاضرين في وجههما

وكلفت المحكوم عليه هذا اداء هذا الدين المذكور فيه من تركة ابيه المتوفى الذي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل * محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى حضر وا حضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي احضره معه ادعى على هذا الذي حضر انه كان له على ابيه بعد دعوى الذي احضره بمائة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه هذه انه مبطل هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قبض من ابيه المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حيوته هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنا نير طائعا من ابيه المتوفى هذا قبضا صحيحا واقر انه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا جائزا صدقة المتوفى هذا فيه خطا با وان هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوي وباسباب آخر قد مر ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما بينا قبل هذا سجل هذا الدفع يكتب بعد التسمية على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بنبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا اكذا في المحيط * محضر في دعوى الكاح اذالم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد احد ادعى رجل نكاحها ويزعم هذا الرجل انه دخل بها والمرأة تكبر نكاحها وقعت الحاجة الى اثبات الكاح وكتبة المحضر يكتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة بنت فلان فادعى ان هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولنه بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاتلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن الكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الاحرار البالغين العاقلين المسامحين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال ما انصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجالس التزويج هذا بحضرة اولئك الشهود الذين كانوا

حضرُوا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك
الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي حضرها
معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلاله يحكم هذا الكاح الموصوف فيه وتمتنع عن طاعته
في احكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي حضرها معه طاعة هذا الذي حضر في
احكام النكاح والانقياد له في ذاك فطالبها بذلك وسأل مسئلتها فسئلت وان لم يكن الزوج دخل بها
يكتب في المحضر ان من هذا الذي حضر على هذه المرأة التي حضرها معه ان هذه المرأة التي
احضرها معه امرأته ومنكوخته وحلاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا
الذي حضروا بين وليها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والدها فلان بن فلان
الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالية عن كاح الغير وعن عدة
الغير بامرها ورضاها بحضرة الشهود المرضين على صداقها كذا تزويجا صحيحا وتم المحضرون ان كان هذا
العقد جرى بين هذا الذي حضروا بين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان
والباقي على نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي
حضر وبين والد الصغيرة وانه يخاصمها بعد ما بلغت يكتب زوجها ابوها فلان بن فلان الفلاني في
حال صغرها بولاية الابوة لما رآه كفواهما على صداق كذا وهذا الصداق مثلها وان كان عقد النكاح
جرى بين والدي المتداعيين حال صغرها وتخاصمها بعد بلوغهما يكتب ان من هذه المرأة
التي احضرها معه امرأته وحلاله ومنكوخته زوجها ابوها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية
الابوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضين
تزويجا صحيحا وان ابا هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه
هذا الذي حضر وحال صغرا بنه الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ
جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا
صحيحا وتم المحضر * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم ويعاد فيه
الدعوى من نسخة المحضر بتامها وذكر اسماء الشهود ولظة الشهادة الى موضع الحكم
ثم يكتب في موضع الحكم وحديث لهذا الذي حضر به سئلته على هذه المرأة التي
احضرها معه جميع ما ثبت عندي من كونها منكوخته وحلاله لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء

الشهود المسلمين فيه بسبب هذا النكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضور هذين المتخاصمين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجيبا شرائط صحته ونفاذه والزمست المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في احكام النكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة *

محضر في دفع دعوى النكاح حضرت فلانة واحضرت معها فلانا رادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي احضرته كان ادعى على هذه التي حضرت ويعيد الدعوى من اولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي احضرته قبلها النكاح هذا ساقطة من قبل ان هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذي احضرته معها بتطبيق واحدة على صداقتها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوي والخصومات وان هذا الذي احضرته معها خالعا من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطله وان هذا الذي احضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعد ما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي احضرته هذه المخالعة الموصوفة بمبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضرته معها كفى من هذه الدعوى وطالبته بذلك وسألته المسئلة كذا في الظهيرية * سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها عن صداقتها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده من هذا الذي احضرته بتطبيق واحدة وان هذا الذي احضرته معها خالعا من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخاصمين في حال جواز تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بتطبيق بائة بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخاصمين حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجيبا شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة *

محضر في دعوى النكاح على امرأة في بدني رجل يدعي نكاحها وهي تقراه
بدلي

بذلك كتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة ورجلا ذكرانه يسمى فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي احضره معه ان هذه التي احضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلّاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعة هذا الذي حضر وان هذا الرجل الذي احضره معه بمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والانتقاده في احكام النكاح فواجب على هذا الذي احضره معه الكف من المنع وطالب كل واحد منهما الجواب وسأل مسئلتها فسئلّا فاجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر واجاب الرجل الذي احضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وانا حق في منعها من هذا الرجل الذي حضر واحضر المدعى هذا نفرا وذكرانهم شهوده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا احد بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة اللفاظ والمعاني فالقاضي يقضي بالمرأة للمدعى فان اقام صاحب اليدينة على ان هذه المرأة منكوحته وحلّاله فالقاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذى اليد اقام البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فاوكان القاضي قضى للخارج بينة ثم اقام صاحب اليد البينة دل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان يعني صاحب اليد ومعه فلانة يعنى المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها واحضر معه فلانا يعنى المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بان هذا الذي احضره ادعى اولا على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضرانها منكوحته وحلّاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت عن طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة على الانتقاده بها ومطالبة الذي حضر بالكف من منعه اياها عن طاعته ويذكر انكار المرأة وانكار الرجل ايضا دعواه قبلها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر اياها بذلك واقامة الذي احضر البينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه ان هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي احضره امرأة هذا الذي حضر وحلّاله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما واحضر شهودا على ما ادعى وقال انا اولي بنكاح هذه بحكم ان اي يد او بينة فواجب على هذا الذي احضره ترك دعوى النكاح قبلها

وترك المطالبة أياها حتى يثبت من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالب بذلك في مجلسه ولها هذا
الدفع دفع من وجوه أحد هان يدعي الخارج على صاحب البدانه طلقها تطليقة بالثمة أو رجعي وانقضت
مدتها وان هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه * وصورة كتابه دعوى هذا الدفع حضر
وا حضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره
في دفع دعوى هذا الذي حضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر اولاً ثم يكتب دعوى
الدفع لدعواه من هذا الذي حضره ثم يكتب دعوى هذا الذي حضره معه فيكتب ادعى
هذا الذي حضر ان هذا الذي حضر معه طاق امرأته هذه التي حضرها معه بتاريخ كذا وان
مدتها قد انقضت منه وانه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان أياها منه برصاها
بمخض من الشهود على صداق معلوم وانه قبل تزويجه منه بنفسه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً
واليوم هي امرأته وحلاله بهذا السبب وان هذا الذي حضره معه في دعواه هذه قبله بعد ما كان
الامر كما اوصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وحده آخر لدفع هذه الدعوى ان يدعي ان هذا
الذي حضره وكل فلانا ان يطلق امرأته هذه طلاقاً بائناً أو رجعياً فطلق وكيل هذا الذي حضره
هذه المرأة كذا امره هذا الذي حضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي حضر وجه آخر
ان يدعي ان هذا الذي حضره افرانها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الدخيرة *
محضر في اثبات الصداق دينا في تركه الزوج حضرت واحضرت معهما رجلا فادعت هذه التي حضرت
على هذا الذي حضرته معها ان هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان واب هذا الذي حضرته
معها وكانت منكوحته وحلاله وقد خولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها
دليه كذا دينا راديا لازماً وحققوا اجبا وصداقاً ثابتاً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان اقره فلان
بن فلان والده هذا الذي حضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير
المذكورة دينا على نفسه لهذه التي حضرت بسبب البكاح المذكور فيه اقراراً صحيحاً صدقته هذه
التي حضرت فيه خطاباً شاعها ثم انه توفي قبل ادائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل ادائه شيئاً اليها
وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي
حضرت واباً صلبه وهو الذي حضرته معها لا وارث له سواهما وخاف من التركة من جنس هذه
الدنانير المذكورة فيه في بد هذا الذي حضرته معها ما يفني بهذا الدين المذكور وزيادة كذا

في الظهيرية * سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع يكتب على نحو ما تقدم في
 في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت * محضر في اثبات مهر المثل اذا زوج الرجل
 ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرا حتى وجب مهر المثل ووقعت
 الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها او خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو اما
 ان كانت الابنة وكلت اباها حتى يدعي الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضره وحضره فادعى هذا
 الذي حضر لبنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي حضره معه ان ابنته فلانة
 موكلة هذا الذي حضر امراة هذا الذي حضره معه بنكاح صحيح زوجها ابوها هذا الذي حضر
 برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهرا عند العقد وان مهر مثلها كذا دينار لان اختها الكبرى
 او الصغرى المسماة فلانة اختها لابيها وامها ولا يبيها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي
 حضر هذه تساوي اختها هذه في الحسن والجمال والسن والبركة انما ذكرنا هذه الاشياء لان
 المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء ويذكر ايضا ان اخت موكلته هذه مقيمة بهذه البلدة التي موكلته فيها
 لان المهر يختلف باختلاف البلدان فواجب على هذا الذي حضره معه اداء مثل هذه الدراهم او الدنانير
 لابنته موكلته هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل الى آخره وان لم تكن لها اخت ينظر الى
 امراة من نساء عشيرة الاب من بني مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط
 ان تكون تلك المرأة من بلدتها ايضا لذكرنا وان لم توجد من قوم ايها امراة بهذه الاوصاف
 يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدها ولا يعتبر به مهر مثلها من قوم امها هكذا ذكر شيخ
 الاسلام خواجه زادة في اول باب المهور وذكر هو ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين ان على
 قول ابي حنيفة رح لا يجوز تندير مهرها باقرانها من الاجانب فكان المذكور في اول باب المهور
 قولها وان كانت هذه المرأة وكلت اجنبيا بذلك يكتب حضره وحضره فادعى هذا الذي
 حضر على هذا الذي حضره معه لموكلته فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ان موكلته هذه
 كانت امراة هذا الذي حضره بنكاح صحيح زوجها ابوها فلان ابن فلان من هذا الذي حضره معه
 برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهرا الى آخره كذا في المحيط * محضر في اثبات مهر
 المثل ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها انه كان زوجها وليها فلان من
 هذا الذي حضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهرا فوجب

حضرت وتصريده عنها وامرته باداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل * الوجه الثاني ان تدعي الحرمة باقراره انه طلقها ثانيا وصورة كتابة المحضر من هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته اليها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وان هذا الذي احضرته اقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته انه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وانه يمسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها واداء صداقها المذكور اليها * سجل هذه الدعوى على نحو سجل الاول الا ان ههنا يذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بنسب انوار هذا الذي احضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل * الوجه الثالث ان تدعي الحرمة بايه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلف بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما ان لا يفعل كذا وقد فعل ذاك الفعل المعين الذي حلف عليه وحلف في يمينه ونزلت الطلقات الثلاث المعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة عليه وهذا الذي احضرته مع عده بهذه الحرمة الغليظة بينهما يمسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطأته عليه ذلك ويتم المحضر وان كانت تدعي الحرمة بتطليقة ارب تطليقتين بين ذاك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر * محضر فيه شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر انه طلق امرأته هذه الحاضرة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فاتوا بالشهادة على وجهها وساقوا على سننها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا انهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يذكر اسماءهم وائسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم واحضروا معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل الذي احضروه طلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي احضروها بثلاث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويمسكها حراما فاستلاني هذا الرجل وهذه فاكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجاسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا به ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم وانتهى في المحضر المجلد في ديوان الحكم قباي

وتعرفت من احوال الشهود في زعمي الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فمضوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به علي ما شهدوا به واعلمت المشهود عليه من ايراد الدفع ان كان له دفع ولم يأت بدفع وظهر عندي عجزه من ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة على زوجها فلان هذا بثلاث تطليقات بمحضر منهما في وجوههما الى آخره وامرت كل واحد منهما بمعرفة صاحبه الى ان تنقضي مدتها من هذا الزوج وينزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم تزوجها برضاها ان شاء * محضر في اثبات الحرمة الغليظة على الغائب امرأة له زوج دخل بها ثم حرّمها على نفسه بثلاث تطليقات بمحضر من الشهود ثم غاب الزوج قبل ان يقضي القاضي بالحرمة وارادت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليفضي بذلك بشهادة شهودها بذلك وجهان احدهما ان تدعي على رجل حاضر انه كان لي على زوجي فلان الف درهم او دينار ونصفها كذابة صدقي وانك ضمننت لي عن زوجي فلان هذا المذكوران حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فعلي الف درهم وانني اجزت هذا الضمان معلنا بهذا الشرط في مجالس الضمان هذا ثم زوجي ولان حرمني على نفسه بثلاث تطليقات فصارت هذه الدنانير المذكورة دينالي عليك بحق الضمان المذكور وابت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فوجب عليك الخروج عن ذلك بادائها الي والمدعي عليه يقر بالضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فهذا صورة الدعوى اما صورة المحضر ان يكذب حضرت واحصرت مع نفسها وادعت هذه النبي حصرت على هذا الذي احصرت به وبدكر دعواها على نحو ما يبس من اوله الى آخره * سجل هذه الدعوى على نحو ما يبس الى قوله فاحصرت المدعيه نفرا ذكرت انهم شهودها على موافقة دعواها وسألت الاستماع الى شهادتهم فاجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستسهاد عقيب الدعوى والانكار من المدعي عليه بوقوع هذه الحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة فرأت عليهم وهذا ضدون تلك النسخة (گواهي ميدهم که این زن حاصر آمده) و اشاروا الى المدعيه هذه (رن فلان بن فلان بود و این فلان و این را خوب شنن حرام کرده است بسه طلاق و امور و این زن حاصر آمده حرام است بر فلان بسه طلاق) و اشارك واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى ان يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة النبي حضرت محرمة على زوجها ولان بالسبب المذكور ورضيت

لهذه النبي حضرت على هذا الذي حضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه النبي احضرت آياه على الوحة المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل * الوجه الثاني ان بدعي على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطبيقات وانا اجزت ضمانك هذا في مجلس الصمان هذانم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات بتاريخ كذا وانا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج من عهدة مالزمك من نفقة عدتي بالاداء الي فيقر المدعى عليه بضمان نفقة العدة وينكر الحرمة فتجبي المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها فلان حرمها على نفسه بثلاث تطبيقات وانها في عدة زوجها فلان فهذا هو صورة هذه الدعوى اما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت واحضرت فادعت هذه النبي حضرت على هذا الذي حضرته معها انه قد كان ضمن لها من زوجها نفقة عدتها ان حرمها زوجها على نفسه بثلاث تطبيقات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله واحضرت هذه النبي حضرت نفرا وذكرت انهم شهودها الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب دعواها من قوله الذي حضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها لايجاب العلم قبول صلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وقصيت لهذه النبي على هذا الذي حضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحض من هذين المتخاصمين في وحوهما ويتم السجل * محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة صغيرة تحت صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق عليها لما انه فقير لا يملك شيئا فرغ امر هذه الصغيرة ابوها ليا بانه عنها الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق حائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والتحية للقاضي الشفعوي قد رفع الي بنيابة الصغيرة المسداة فلانه ست فلان ابوها هذا انها امرأة الصغير فلان بن فلان روحها منه ابوها فلان بن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بمحض من الشهود ثروبا صححا و قبل ابو الصغير فلان لابنه الصغير هذا الزوج له قبول صححا وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير نكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس به مكتسب

ولا محترف وقد ظهر عجزه عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود من قدامه
عندي الجميع فالتمس مني اب هذه الصغيرة مكتبة اليه ادام الله تعالى فضله فاجبت
ما تمسوه كتبه ليضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي اجتهاده فيه ويضع رأيه
عليه مستعينا بالله تعالى طالباً منه التوفيق لاصابة الحق فهذا هو صورة كتاب القاضي الى القاضي
الشفعوي ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه بخاصم ابوا الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب
اليه اب الصغيرة على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الحنفي وقيم البينة على ان ابنه الصغير
المسمى في هذا الكتاب معدوم لآمال له وانه لا يقدر على الكسب وانه عاجز عن الاتفاق على
امراته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي ان يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي
الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي قد ورد
الي كتاب من فلان بن فلان المتولي لعمل القضاء والاحكام في كورة بخارا ونواحيها ادام
الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملاً على ما وقع عليه من الخصومة الواقعة بين فلان
بن فلان الفلاني الذي يخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني
يخاصم من ابنه الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا اب هذه الصغيرة المذكورة رفع الي هذا القاضي ان
ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله بنكاح صحيح زوجه ابوها
هذا منه تزويجا صحيحا وان فلان بن فلان والد الصغير ذاتا له منه هذا النكاح لابنه الصغير هذا
قبولا صحيحا في مجلس التزويج هذا وان ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى البتة وان زوجها هذا
الصغير معدوم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل ابوا الصغيرة فلان بن فلان
من القاضي هذا ان يكتب لي ويأذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والصل بينهما على
ما يؤدي اجتهادي اليه ويتبع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمت وامتثلت امره في سماع هذه
الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وحضر معه
والد هذا الصغير فلان فادعى هذا الذي حضر له هذه الصغيرة على هذا الذي حضره معه ان الصغيرة
المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضره امرأة هذا الصغير الذي حضره معه وان الصغير المسمى
ابن هذا الذي حضره معدوم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة وان هذا الصغيرة

محتاجة الى النفقة واقام شهودا عدولا على ان الصغير المسمى ابن هذا الذي احضره معه فاجاز
من الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينها وبين زوجها الصغير
هذا فتأملت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة اخذا
بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت
بينهما بعد ما صار الكاح بينهما معلوما وبعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفريقا صحيحا
وامرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب من القاضي الاصل امضاء هذا السجل
فالقاضي الاصل يأمر ان يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان الى آخر ما جرى
جميع ما يتضمنه هذا الذكر من اوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتبة الكتاب
الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه اليه والاستماع الى البينة
والعمل بها وما يؤدي اجتهاد المكتوب اليه وبقعه رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب
اليه فلانا ثابا عني في العمل بما يقع عليه رأيه فامضت حكم نائبني هذا واجزته وامرته بكتابة
هذا الامضاء في تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق فالطريق
فيه ما ذكرنا في الصغيرين الا ان هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها عن القاضي
الشفعوي فادعت المرأة ان زوجها عاجز عن الاتفاق فان اقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق
بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تفيم البينة عليه على عجزه
ويفرق القاضي بينهما باقرار الزوج هكذا في الذخيرة * محضر في فسخ اليمين المضافة رجل حلف
بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ هذه اليمين ينبغي ان يتزوج امرأة بتزويج
وليها اياها ان كان لها ولي او بتزويج القاضي اياها ان لم يكن لها ولي حتى يصح هذا الكاح
بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفي ويأتمس منه الكتاب الى القاضي الشفعوي فالقاضي
الحنفي يكتب الى القاضي الشفعوي في هذه الصورة اطل الله تعالى بقاء الشيخ القاضي
الامام الى آخر الغاية رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان ان فلانا تزوجها وقد كان حلف من قبل
نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع علي الطلاق فصرت محرمة
عليه بهذا السبب وانه يمسكها حراما ولا يقصر يده عنها وتمست مني مكاتبة في ذلك فاجبتها الى
ذلك وكتبت هذا الكتاب اليه ليضلل بالاغواء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي

اليه اجتهاده ويقع عليه ما يقع في ذلك من الله عز وجل ثم هذا هو الكتاب الى المكتوب اليه يدعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه علي زوجها علي نحو ما ذكرت عند القاضي الكاتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا النكاح الا انه يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها تعالابعدم انعقاد اليمين فيقضي المكتوب اليه بطلاق هذه اليمين ويقام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول بطلاق هذه اليمين من علماء السلف * سجل في فسخ اليمين المضافة فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوي ورد الي كتاب من القاضي فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيها من قبل السلطان فلان مشتملا علي ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب اليمين المضافة الى النكاح وقد امرني بالا صغاء الي هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها والقضاء بما وقع في رأيي واجتهادي فامتثلت امره وعقدت مجلسا بذلك فحضرتني في مجلس ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته معها ان هذا الذي احضرته معها بالبنين بالطاعة في احكام النكاح زاعما اني زوجته وقد كان حلف قبل ان يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني ورفع علي الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزوج اقر بالنكاح وانكر وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألني الحكم بما وقع رأيي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأنيت ووقع رأيي علي بطلان اليمين المضافة الى النكاح عملا مني بقول من لايري صحة اليمين المضافة الى النكاح فحكمت بطلاق هذه اليمين وبحل هذه المرأة علي هذا الزوج بهذا النكاح وامرتها بطاعة هذا الزوج في احكام النكاح بحضرة هذين المتخاصمين في وجههما حكما ابرمته وقضاء نفقته في مجلس حكمي هذين الناس علي سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما اطلق الي القاضي فلان بن فلان في هذه الخصومة بما يقع عليه رأيي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا قال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن علي الحلواني رح صحبت كثيرا من التضاة الكبار فما رأيتهم اجابوا الي شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتبة الي القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل اصحاب الحديث في ذلك لائحة وبراهينهم فيها واضحة والسبان يتجاسرون الي هذه اليمين ثم يحتاجون الي التزوج ويضطرون الي ذلك فلولم يجبههم القاضي الي ذاك ربما

يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية * محضر في اثبات العنة للتفريق المرأة اذا خاصمت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل اليّ والزواج يدعي الوصول اليها فان كان بكرة وقت الكاح فالقاضي يريها النساء الواحدة العدة تكفي والثنتان احوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما امهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكورة بخارنا فاذ الازن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين اهلهما يومئذ امهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسماة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدته عينا لا يصل وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت ما اوجب الشرع في حق الغنيين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اية سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيار اكثر المشائخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وامر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك ذاك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكرة وقت الكاح فالقاضي يريها النساء على ما امر ان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما امر فان حلف فلاخبار او ان نكل فلها الخيار * محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذه ني احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها بالافتراق بعد مضي مدة التأجيل بما مبطل في المطالبة بالافتراق بعد مضي مدة التأجيل لما انها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي رضىت بالعنة فيه بلسانها رضاء صحيحا او يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد اقرت صوله اليها * محضر في دعوى النسب امرأة في يد هاصبي تدعي على رجل ان هذا الصبي لها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته او رجل يده صبي يدعي على امرأة ان هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما يدعي رجل في يديه صبي انه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد او ادعت امرأة في يدها

صبي انه ابنها من زوجها هذا الزوج يذكر هذه الدعاوى كلها صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى
الابوة ودعوى الامومة صحيحة سواء كانت معه دعوى المال او لم تكن وذلك بان يدعي
رجل على رجل اني اب هذا الرجل او يدعي اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر هذه
الدعوى صحيحة حتى اذا اقام المدعي البيينة على ما ادعاه فالقاضي بسمع دعواه ويقضي
بينه على المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيح حتى لو ادعت المرأة
على رجل اني ام هذا الرجل فقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينتها ويقضي بكونها
أمًا للمدعي عليه * صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها انه ابنها
منه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها ان هذا الصبي الذي
في حجرها وشارت اليه ابن هذا الذي احضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح بينهما فبعد ذلك
ان شاءت ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي احضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شاءت
لم تذكر ذلك في الدعوى * صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعي على
المرأة انه ابنها منه حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها ان هذا الصبي
الذي في يده وشارت اليه ابن هذه المرأة التي احضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام الكاح
بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكر ان على هذه المرأة احضرها ان ترضع وان شاء لم يذكر * صورة المحضر
في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابنه حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي
احضره معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدته امه فلانة بنت فلان من هذا
الذي احضره معه على فراشه حال قيام الكاح بينهما * صورة المحضر في دعوى رجل على
رجل انه ابوة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر ابوة وانه
ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام الكاح بينهما الى آخره واما
دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا ان يدعي المال بان كان المدعي
زنا فيدعي الاخوة على غيرة او العمومة ويدعي النفقة لنفسه * وله وجه آخر ان يدعي الوصية
لاخوة المدعي عليه من جهة المتوفى * صورته حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه ان فلانا الملت قد كان اوصى الى هذا الذي احضره مع نفسه بنسوبة
امورة

امورة بعد وفاته وخلف من تركته في يديه كذا وكذا وقد كان اوصى لاخته فلان بن فلان بكذا وكذا
ولفلان بن فلان ثلث اخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وانه واجب على هذا الذي احضره معه
تسليم حصته من ذلك البه وذلك كذا وكذا وبطالبه بالجواب فيقر المدعى عليه بالوصاية والوصية
وبنكر كونه اخ فلان وانه وجه آخر ان تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها
بكلام اخ فلان وانه كلمة كذا في الذخيرة * محضر في دعوى ولاء العتاقة رجل مات
فجاء رجل وادعى ان الميت معتق والدي فلان كان اعنته والدي في حيوته وصحته وميراثه
لي لما الى ابن معتق الارث انه غيري فافتي بعض مشائخ اخرج بفساد هذه الدعوى وبعضهم بصحتها
والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير
المالك باطل وكذلك ادعى انسان الرق على عبد واقام العبد بينه انه اعنته فلان نقض المدعى
الملك ولو قالت بينه العبد اعنته فلان وهو يملك تقبل بينه العبد والمسئلة في دعوى الاصل *
محضر في دعوى الدفع صورته ادعى عينا في بدرجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة
كذا ووجد نواليد واقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان
الدي ادعى تلقي الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة طاعة ان هذه العين
هاك اخي فلان وحقه وصدقه اخوة فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه ذلك المفتره
فدعواك علي باطله بهذا السبب فاتفقت اجوبة المعتين ان هذا الدفع صحيح ثم استعني بعد
ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طالب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان
او في اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك اتعت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه ذلك
لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشنى *
محضر في اثبات العصبه حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل
ذكر انه يسمى احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى ابو بكر
بن محمد بن عمرو فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان سعد بن احمد
بن عبد الله بن عمرو توفي ومن خلف من الورثة زوجه له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنته
تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما انه ابن عمرو وسعد المنوفى كان ابن احمد واحمد
والده هذا المتوفى مع عمرو والده هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو وخاف

كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي حضر وفي هذا الذي حضر من تركته المتوفى كذا كذا دينارا نيسابورية وصارت هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثا لهذا الذي حضر وهذا الذي حضر في عام من ذلك فواجب على هذا الذي حضر معه اداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالعارسية (مرا از ميراث خواركي اين مدعي علم نيست) واحضر المدعي نفران كراهم شهودة الى آخره * سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم فان كان المدعي ابن ابن عم المبت فصورة المحضر فيه حضر محمد بن محمود بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمرو بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى حسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضر معه ان عمرو بن عبد الله بن عمرو بن علي توفي وخلفه من الورثة ابن ابن اس عم له لاب هذا الذي حضر لما ان هذا الذي حضر ابن محمود بن طاهر و طاهر والد هذا الحاضر الذي كان ابن احمد وعمرو والمتوفى واحمد والد والد والده هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلفه من التركة من الصامت في بد هذا الذي حضر كذا كذا دينارا نيسابورية وصارت هذه الدنانير بموته ميراثا له وهذا الذي حضر في عام من ذلك فواجب عليه الى آخره * سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم ايضا فان ادعى المدعي عليه في دفع دعوى المدعي في هذه الصورة انه اقرا ولا اله من ذوى الارحام كان دفعا لدعوى العصرية لمكان الساقض * محضر في دعوى حربة الاصل حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخارا فيا العاصي فلان رجل ذكر انه يسمى فلان بن فلان العلاني وهو رجل شاب يكتب خطه بتمامه واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر حرا الاصل والعلوق لما ان هذا الذي حضر فلان بن فلان العلاني وهو كان حرا الاصل وامه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل ايضا وهذا الذي حضر ولد من اعلى فراس ابوه الحر من لم يرد عليه ولا على ابوه هذين رقبان وان هذا الذي احضره معه سبغفه وسنعبده بغير حق مع عامه بذلك فواجب على هذا الذي احضره معه فسرده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب وقال (اين حاضر آمده ملك من است و رقب من است و مرا ار آزادي وى علم نيست) واحضر هذا الذي حضر نفران كراهم شهودة وسألني

الاستماع اليه شهادة لهم وهم فلان وفلان وفلان فاجبت اليه واستشهدت الشهود فشهدوا بشهادة
 صحيحة منسقة اللفظ والمعنى من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة التي آخرة *
سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر
 بتمامه ويكتب اسامي الشهود والعاظ الشهادة ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره يكون هذا الذي حضر حرا الاصل حرا والاديين لم يرد عاينه ولا على واديه
 رق وامرته بقصر يده والكف عن مطالبته آية بالطاعة في احكام الرق * مختصر في دعوى لعنف
على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره عدان
 هذا الذي حضر كان مملوك هذا الذي احضره ومرفقه وانه اعتق هذا الذي حضر في حال
 صحته وثبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طاعة لوجه الله تعالى وطلب مرضاته
 عتقا صحيحا جائزا فاذا بغبر بدل وان هذا الذي حضر اليوم حري بهذا السبب وان هذا الذي
 احضر في علم من ذلك وانه في مطالبته آية بالطاعة او دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب
 عليه قصريده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته * سجل هذه الدعوى يكتب
 على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره يكون
 هذا الذي حضر حرا ماله لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور وهو اعناق هذا الذي احضره مع نفسه
 آية وبطلان دعوى هذا الذي احضره الرق عاينه شهادة الشهود المسلمين ونختم السجل *
مختصر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته غرة ادعى هذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر كان مملوكا مرقوقا لفلان بن فلان وفي يده ونحت قصريده
 وان فلانا اصغه من خالص ماله وماكه مجانا بغبر بدل لوجه الله تعالى وابغاء لمراضاه وطلب المواب
 وجنانه وهرنا من البيم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا بالا عناق المذكور فيه وانه اليوم حري بهذا
 السبب وان هذا الذي احضره استعبده مع عامه بحريته ظلما وتعدد افواحب عليه قصريده التي آخرة *
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستحارة وحكمت لهذا الذي
 حضر على هذا الذي احضره معه يكون هذا الذي حضر حرا ماله لنفسه غير مولى بالسبب
 المذكور المدعى وهو اعناق فلان بن فلان آية من حاص حقه وملكه وبطلان دعوى هذا الذي
 احضره

احضرة الرق عليه وبقصر يد هذا الذي احضرة معه عن هذا الذي حضر الى آخره * **محضر في ايات**
الرق حصر واحضر مع نفسه رجلا ذكره يسمى فلانا هندية يا بايذكر لمبتدئ يدكر فادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضرة معه ان هذا الذي احضرة معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه ملكه
بسبب صحيح وانه خرج عن طاعته والا نفيادله في احكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلة ويتم المحضر *
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على
هذا الذي احضرة معه يكون هذا الذي احضرة معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه بشهادة هؤلاء
الشهود المسلمين ويكون هذا الذي احضرة مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في احكام
الرق وامرت بهذا الذي احضرة بالا نفياد لهذا الذي حضر في احكام الرق والطاعة له ويتم السجل
ولا بد للحكم بالرق وكنائه السجل فيه من مجز المدعى عليه من ايات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك
لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة * **محضر في دفع هذه الدعوى فنقول** لدفع هذه
الدعوى طرق احدها ان يدعى المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصورة كتابته حضر واحضر فادعى
هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله فان هذا المحضر معه كان ادعى عليه وانه عبده ومملوكه
وانه خرج عن طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى
قبله انه حر الاصل والعلق لما ان اياه فلان بن ولان وامه فلانة بنت فلان بن فلان وهذا كانا حرس
من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحرس لم تجز عليه ولا على ابويه هذين رف
وان هذا الذي احضرة في علم من ذلك وانه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال
على ما رصفت فيه مبطلا غير محقق فواحب عليه الكف عن ذلك وطالبه بذلك وسأل مسئلة وسأل
وبتم المحضر * **سجل هذا المحضر** بكتب عند قوله وحكمت للذي حضر على هذا الذي احضرة
معه هذا بجمع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه وكون
هذا الحاضر حر الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين ومن بعد
ما ظهرت عدالهم عندي تتعبدل من اليه رسم التعبدل بالاحبة على ما شهد وانه محضر من المحكوم له
والمحكوم عليه هذين في وجوههما في مجلس قضائي وحكمي بخارار فصيت بصحة ذلك كله وقصرت
بدا المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هذا ورفع عن طاعته واطلعت المحكوم عابه هذا الرجوع
على بائع ان كان قد اشتراه من غيره ونفدله النفس يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا

وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب ان يكون اثباتها بطريق المدعى بان يدعي صاحب
 البدن الرق على المملوك، ويقدم البينة ثم يثبت المملوك حريته بطريق الدفع الوجه الثاني ان يدعي
 المدعى عليه الاعتراف من جهة مدعى الرق * صورة كتابته حضروا حضرفاد على هذا الحاضر
 على هذا الحاضر في دفع دعواه قبله هذه انه حر لما انه كان مملوكا ومرفوقا لهذا الذي احضره
 وان هذا الذي احضره اعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها متافا صحيحا جائزا نافذا
 وصار هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتراف وهذا المحضر مبطل في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة
 والانتقاده في احكام الرق ويتم المحضر * سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الاول
 الا انه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضر حرا ملكا لنفسه بالسبب المذكور وهو اعتراف هذا الذي
 احضره وكونه صحيحا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعتراف الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر
 ويتم السجل * الوجه الثالث ان يدعي مدعى عليه الرق الاعتراف من جهة غير مدعى الرق صورة
 كتابته حضروا حضرفاد على هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله ان هذا الحاضر كان عبدا
 ومملوكا لفلان بن فلان العلاني وانه اعتقه من خاص ماله وملكه صحيحا بغير بدل ابتغاء لوجه الله
 تعالى وطاب مرضاته وهربا من ايم عقابه وشديد مذابه في حال صحة عقله وجوار تصرفه في الوجوه
 كلها اليوم هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعتراف المذكور الموصوف الى آخره * سجل هذا
 المحضر على نحو ما بينا الا ان الفاصي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو
 اعتراف فلان بن فلان العلاني وبكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان العلاني يوم الاعتراف
 المذكور كذا في المحيط * محضر في اثبات التدبير والاستيلاء واذا وقعت الحاجة الى اثبات
 التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في
 اثباته ان يبيعه المولى من رجل فيدعي عليه المدبر او ام الولد على هذا المبال ادعى هذا الذي
 احضره معه انه كان مملوكا لفلان وانه دبره واعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء
 لمرضاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا عن ماله وما كنه وانه اليوم مدبره ونفول انه
 استولدها لو كان المدعي جاريه ادعت انها ام ولد لفلان تسمى فلانا ولدته على فراشه
 وما كنه وانه اليوم ام ولده وان هذا الذي احضرته يستترنها ويستعبدنها بغير حق فواجب عليه
 نصرته عنها وطلبته بالجواب كذا في الظهيرية * محضر في دعوى التدبير رحا دبره مدبر تدبيره

مطلقاً ومات بعد التدبير وخلف ورثة وانكرت الورثة العلم بالتدبير واحتاج المدعي الى اثبات ذلك بالبينة
وكتابة المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر كان
عبداً مملوكاً لفلان بن فلان والد هذا الذي احضره دبرة في حال حيوته وجواز تصرفاته في الوجوه
كلها طائعا رغبتا تدبيراً مطلقاً وان فلان والد هذا الذي احضره مات وصق المدعي وهذا الذي احضره
في دالم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصريده عن هذا الذي حضر الى آخره *
سجل هذا المحضر اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي حضر على
هذا الذي احضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والد هذا الذي احضره حال كونه مملوكاً ومرفوقاً
من خالص ماله ومملكه تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان ويتخلف
فلان والد هذا الذي احضره بالتركة من ماله في يد وارثه هذا الذي احضره ما يخرج هذا الذي حضر
من ثلثه وان هذا الذي حضر حر اليوم لاسبيل للآخر عليه بسبب الرق لاسبيل الولاء بشهادة هؤلاء
الشهود المسمين بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكماً ابرمته وقضاءً نفذته كذا في الذخيرة *
سجل في اثبات العتق على الغائب يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي
بكورة بخار فلان واحضر مع نفسه فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان لهذا
الحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينا راو بين نوعها وصفتهادينا لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح
فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته عنه فسأل فانكر ان يكون عليه
شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعي رجاين ذكر انهما شاهداه وهما فلان وفلان وذكر المدعي
والشاهدان انهما موليا فلان بن فلان اعتقهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع الى
شهادتهما فشهدا بعد الدعوى والجواب بالانكار عتیب الاستشهاد الواحد بعد الآخر بشهادة صحيحة
متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرأت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة
فاماساها الشهادة على وجههما ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة ان هذين الشاهدين
مساوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان انه اعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما
فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال انهما حران وان مولاها قد اعتقهما حال كونهما
مملوكين له اعتاقاً صحيحاً وان له على ذلك بينة فكلفته اقامة البينة على صحة دعواه هذه فاحضر ثمرا
ذكر انهم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع الى شهادتهم فسمعت شهادتهم

وثبت عندي بيمين المدعى عليه من الشاهدين باسناد على ما بين يديهما اهلا للشهادة
وسألني المدعي هذا الحكم بحرية هذين الشاهدين وبكونهما اهلا للشهادة بالتصديق بالمال
المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فاجبته الى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعتراف
فلان اياهما حال كونهما مملوكين له اعناقا صحيحا وبكونهما اهلا للشهادة وقضيت للمدعي هذا
بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما ابرمته وقضاء نفقته ويتم
السجل فاذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حصر واكر الا اتفاق
لا يلغى التي انكاره ولا يحتاج العبد الى اقامة البينة على المولى لان المشهود له ادعى حرية
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لانه لا يمكن من اثبات حقه على المشهود
عليه الا بهذا والمشهود عليه انكر ذلك وصح منه الانكار لانه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه
الا بالاقرار للحرة والاعل ان من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل الى الاثبات الا بالاثبات
سببه على الغائب ينصب الحاضر خصما من الغائب فصار اقامة البينة على المشهود عليه كاقامتها
على المولى الغائب كذا في المحيط * محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر
على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قدفه قذبا يوجب الحد فواجب عليه
حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتما بوجوب التعزير يكتب ان هذا
الذي احضره معه شتمه ويعين شتما بوجوب التعزير يقال له يا كذا نم يكتب ووجب عليه التعزير
في الشرع زجراله عن ماله وطالبه بذلك وسأل مسئلته * محضر في دعوى رجل على رجل
انك سرقت من دراهمي كذا درهم كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمدعى عليه
من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعي ان حافظت اني سرفت من دراهمك
هذا المتدار التي ادعت فانما اعطيك مثل تلك الدراهم فحلف المدعي على دعواه واعطاء
المدعى عليه نصف هذه الدراهم واعطاه في النصف الباقي خطأ ثم اراد المدعى عليه استرداد
ما دفع اليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الامام النجم الدين النسفي رح كتب في الجواب
ان المدعى عليه ان اعطى النصف والتزم النصف صالحا عن دعوى المدعي وانفرائه سرق
الدراهم فعليه اعطاء الباقي وليس له ان يسترد النصف الذي اعطاه وان اعطى النصف راد طاه
خطأ

خطابا لباقي بناء على بدين المدعي ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله ان يسترد ما اعطاه وقد قيل له ان يسترد في الوجهين لان يمين المدعي لا يستحق على المدعي عليه شيء نص عليه محمد رح في كتاب الصلح ان المدعي مع المدعي عليه اذا اصطالحا على ان يحلف المدعي على دعواه على انه لو حلف فالمدعي عليه ضامن للمال المدعي به ان الصلح باطل * محضر فيه دعوى سرقة رجل خباز ادعى على رجل اجلسه على دكانه لبيعه الخبز من الناس وبأخذ الاثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى ان الخباز ادعى مبلغا معا وما من المال وقال انك سرفت من مالي من اسنان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي بعته منهم الا اني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فوجب على هذا الذي احضره معه احضار هذه الدراهم مجلس القضاء ليتمكن المدعي من اقامة البينة عليها قيل هذه الدعوى لا تتوجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكرها في الدعوى الا انه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لاثبات الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم واخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم لال هذا الرجل اذ هو ليس بخصم عنهم وان كان الخباز ادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري ايضا لا تصح الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع واخذ الثمن تماما كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي * محضر في دعوى شركة العنان صورتها ان مدعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على ان رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفا وما كان من ضيعة او خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما واحضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها محنتي صار المالان مالا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وانه تصرف فيه وربح كذا وكذا فوجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صك يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى

عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة في المال المبين قدره فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطبق به الصك من اوله الى آخره بتاريخه وجعلا جميع مال الشركة في يد هذا وان هذا الحاضر ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر من حصته من الربح الى هذا الذي حضر رأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر *

محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعوى هذا الذي احضره معه قبل هذا الذي حضر شركة فلان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انه مبطل في هذه الدعوى لما انه قاسمه المال وسلم اليه رأس ماله وحصته من الربح وانه اخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك اليه ويتم المحضر * محضر في اثبات الوقفية حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم الاذن الصادر له من جهة القاضي فلان باثبات الوقفية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صك صدقة اوردته مع نفسه وينسخ الصك الى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصك من ايقاف فلان بن فلان العلاني هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصك الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وماله على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطق به هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده الى ان وفعتها وملكها الى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره معه تسليمها الى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الوقف وطالب بذلك وسأل مسئلته فسل هذا اذا اتى المدعى بصك الوقف وان لم يكن في يد المدعى صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الضيعة التي هي مشروبات الارض المنصله بعضها ببعض التي موصع جميعها في ارض قرية كذا من عمل كذا من قرية كذا من نخارا بمحلة كذا من ناحية هذه القرية يدعى كذا فاحد حدود جديعها لزيق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في ١٨٠ الموضع واحد والثاني والثالث والرابع لزيق الطريق والى المدخل بحدودها كلها ودية ٦

ومرافقتها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حيوته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على ان يستغل بافضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها بدئ بمافيه عمارتها ومرتتها واصلاحها ثم يصرف الفائض من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة بخارا في محلة كذا يعرف بمسجد كذا احد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفائض منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيعة المحدودة فيه يوم الايقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف جميعها الى ابنه فلان او الى فلان الاجنبي بعد ما جعله فيما فيها متوليا لامرها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدودها ووقفية مافيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يده هذا الذي احضره بغير حق فوجب على هذا الذي احضره تسليم جميع هذه الضيعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر ليراعي فيها شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب بالعارسية (مرا از وقفيت اين محدوده علم نيست وباين مدعي حاضر آمدنه سپردني) واحضر المدعي نورا الى آخره * سجل هذه الدعوى وهذا المحضر يقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعي بتمامه وشهادة شهود المدعي مع الاشارات في مواضعها بتمامها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيعة المحدودة فيه وقفاً صحيحاً من جهة فلان على الشروط المطبقة والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه اياها الى فلان بعد ما جعله متولياً يسأله المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بن الناس الى آخره وأن كان الواقف قد رجع عما وقف بعد ما سلم الى المتولي بصورة المحضر ان يكتب اوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعي هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي احضره وهو الواقف انه وقف جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حيوته على الشروط المذكورة فيه وان هذا الواقف سلم جميع الضيعة المحدودة المذكورة ووقفيتها الى فلان المتولي وانه قد بدا لهذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فازالها عن يد المتولي واعادها الى سائر املاكه فوجب عليه قصده

عنها وتسليمها الى المتولي فلان ليراضي شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك و سأل مسئلته
فسئل فاجاب بالفارسية (ابن محدودة ملك من است ودر دست من وبكسی سپردني ني) *
سجل هذا المحضر الي قوله وحكمت على فلان بن فلان الواقف هذا في وجهه بمسئلة
هذا المدعي بصحة الوقفية المذكورة ولنزومها وابطلت رجوعه عنها وقصرت يده عملا بقول
من يري هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسامتها الى متوليها فلان بعد مائت عندي هذا
الايقاف والتصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحبط * محض في ابات ملكه محدود
حضر واحضر فادعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الاراضي التي
عدد ها كذا في ارض قرية كذا في ناحية منها يدعي كذا من كورة كذا احد حدود ها كذا في الثاني
والثالث والرابع كذا بحدود ها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى
في دار يكتب ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا
احد حدود ها كذا في الثاني والثالث والرابع كذا بحدود ها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر
وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي احضره قصريدة عن هذه الاراضي
او عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك و سأل مسئلته فسئل فاجاب بالفارسية
(اين زمينها و خانه كه دعوى ميكنند اين مدعي ملك من است وحق من است باين مدعي
سپردني نيست) احضر المدعي نفران كرانهم شهودة على وفق دعواه و سألني الاستماع اليه فاجبت
اليه وهم فلان وفلان يكتب اسما بهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا فشهدوا عقيب دعوى المدعي
والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت
عليهم ومضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه اين زمينها با اين شراكت جاگناه و حدودي درين
محضر ياد كرده شده است) و اشار الى المحضر (بحدود ها ي وي جمله و حقها ي وي ملك ابن
حاضر آمد و حق وي است) و اشار الى المدعي هذا (و دست ابن حاضر آورده بناحق است
و واجب است بروي تسليم كردن باين مدعي) ويتم الكتاب وهو المحضر * سجل هذه
الدعوى يكتب بقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارا فلان واحضر مع نفسه
فلانا ويعيد الدعوى من اولها الى آخرها فيكتب فادعي هذا الذي حضر ان الاراضي التي
في موضع

في موضع كذا احد حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا جميع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضرو في يد هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضرو سأل مسئلته وسأل المدعى عليه وهو الذي احضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية (اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعي باين خانه ملك من است وباين مدعي سپردني نيست) احضرا المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما يينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل او بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بملكيتها له عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتركية بالناحية فانسبوا الى العدد وبعد ما عرضت دعوى المدعي والفاظ الشهادة على الائمة الذين عليهم مدار القوي بالناحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط صحته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم ثابته هذا قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فقصريده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما يينا قبل هذا * محضر في دفع هذه الدعوى ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعي يكتب حضروا حضروا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره كان ادعى على هذا الذي حضروا ولا يكتب دعواه بنما منه ثم يكتب دعواه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره باع حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي احضره وفي يده

بكذا دينارين ^{صحيحا} وان هذا الذي احضره اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها بهذا التمس المذكور فيه شراء ^{صحيحا} حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا ^{صحيحا} وان كان هذا الذي حضره من اقرار هذا الذي احضره معه مع ذلك يزداد في الكتابة عقيب قوله وتقابضا ^{صحيحا} وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بجران هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه او في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومراقبتها التي هي لها من حقوقها بهذا التمس المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتهما في الوجوه كلها وبجران التقابض بينهما في اقرار ^{صحيحا} صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا وان هذا الذي احضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعده ما كان الامر كما وصف فيه مبطل غير محقق او يقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضره من استيجارا او شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى ان هذا الذي احضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضره او ادعى انه اشتراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر ساقطه عنه لان هذا الذي احضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضره وبكتب استشرى بكذا وكذا وان هذا الذي حضره ان بكرها منه او ابى ان يبيعها منه وكان استشراؤه واستكراؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضره اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضره وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر * سجل هذه الدعوى ان يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتسليمه على نحو ما بينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بنيت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعى على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخاراسن الناس وتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضره ادفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار

المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره بملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة لما ان هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشراء صحيحا قبل دعوى هذا الذي احضره قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخره * وسجل هذه الدعوى على نحو ما سبق * محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها كانت ملكا لوالدة فلان بن فلان وحقاه وفي يده وتحت تصرفه الى ان مات وخلف من الورثة ابنا صلبه وهو هذا المدعي ولم يخلف وارثا سواه وصارت هذه الدار المبين موضعها وحدودها ميراثا له عن ابيه المذكور اسمه ونسبه واليوم هذه الدار المبينة حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب عليه قصر يده عن هذه الدار المبينة حدودها وتسليمها الى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب وقال بالغارسية الى آخره فاحضر المدعي نغراذ كراهم شهوده على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى عن نسخة قرأت عابهم عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالانكار وهذا مضمون ناك النسخة (گواهی میدهد که این خانه که حایگاه وحدودی یاد کرده شده است در محضراين دعوى) و اشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بحدهای وحقهای ومرافق وی که از حقه های وی است ملک فلان بن فلان بدراين مدعي بود) و اشار الى المدعي هذا (و حق وی بود و در قبض و تصرف وی تا این زمان که وفات یافت و از وی ویرایک بسرماندهمین مدعي) و اشار الى المدعي هذا (و بجزازوی وارثی دیگر مانده ابن متوفی را و ابن خانه میراث شد از ابن متوفی مرسر و بر این) و اشار الى المدعي هذا (و امروز ابن خانه محدود در بن محضر) و اشار الى محضر الدعوى (بحدهای وحقهای ملک این مدعي است و حق وی است و در دست این مدعی علیه با حق است) و اشار الى المدعي عليه هذا و يتم المحضر والله تعالى اعلم * سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان يكتب على رسمه وبعيد الدعوى بعسها من اولها الى آخرها مع اسامي الشهود

والفاظ الشهادة ويأتني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة او لظهور عدالتهم بتعديل المزكين او بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يطعن المشهود عليه في شهادتهم وجميع ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان بن فلان والده هذا المدعي وكونها في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاتها وصيرورتها ملكا لهذا المدعي بعد وفاة والده هذا ارثا عن والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكما ابرمته وقضاء نفذته ويتم السجل * محضر في دفع هذه الدعوى حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه فان هذا الذي احضره كان يدعي او لا على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا ارثا عن ابيه ويعيد دعواه بتسامه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعواه هذه ساقطة عني لما ان والده هذا الذي احضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حبوته وصحته من هذا الذي حضر بكذا بيعا صحيحا وهذا الذي حضر اشتراها منه بهذا النمن المذكور شراء صحيحا وجرى التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملكا لهذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وان هذا الذي احضره في دعواه قبله بعد ما كان الامر اياه ما وصف به بطل غير محقق فواجب عليه الكف من ذلك وسأل مسئلته عن ذاك فستل * سجل هذه الدعوى يكتب عند الحكم وحكمت بنبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجهه وفي مجلس قضائي بكورة بخارا وامرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذاك ويتم السجل كذا في الذخيرة * محضر في دعوى ملكة المنقول ملكا مطلعا حضر واحضر وفي دد هذا الذي احضره معه فرس وسط الجنة يقال لمنله لونا ابلق مشقوق المنخرين على كنفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل الى اليمين تام الذنب مخجل الرجلين واليدين مطوع رأس اذنه اليمنى من الطاء ا ب يقال لمنله سوفال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا البرذون و اشار الى البرذون المدعى ملك هذا الذي حضره

وفي يد هذا الذي احضره بغير حق وهذا الذي احضره في علم من ذلك كله فواجب عليه قضيدة من هذا البرذون المدعى به المشار اليه وتسليمه الى هذا الذي حضروا سأل مسئله فسئل فاجاب فقال (ابن اسب ملك من است وحق من است ومرا باين مدعي سپردني نيست) احضر هذا المدعي نفرا ذكرانهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب بالا نكار من المدعي عليه هذا وقال كل واحد (گواهي ميدهم كه اين اسب) وأشار الى البرذون المدعى به (ملك اين حاضر آده است) وأشار الى المدعي (وحق وي است واندر دست اين حاضر آورده) وأشار الى المدعي عليه (بالحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بكون هذا البرذون المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعي وحقه وبكونه في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرذون المدعى به ويتم السجل * محضر في دفع دعوى البرذون وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلثة منها فاذا عاها الكاتب بنى ما يدفع له من وجوه ادعاءها احدها الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضروا حضروا في يد هذا المحضر برذون شينه كد افا دعوى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر اولا يكتب دعواه بتماها ثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا الحاضر ساقطه لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه وأشار الى البرذون المدعى به من هذا الحاضر في حال نفاذ تصرفه في الوجوه كلها وان هذا الذي حضرا بين ان يبيعه منه وكان استشراء هذا الذي احضره هذا البرذون المدعى به من هذا الذي حضرا فرارا من هذا المحضر انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي احضره هذا الاستشراء فهذا الذي احضر مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته الوجه الثاني الدفع بطريق الاستكراء يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر انه مبطل في دعواه ملكية

هذا البرزون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي حضره قد كان استكرى
هذا البرزون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراؤه
اقرارا منه انه لا ملك له في هذا البرزون المدعى به على نحوه اذ كنا في الاستشراء الوجه الثالث
الدفع بالتناج يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرزون المدعى به
الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه لان هذا البرزون المدعى به
واشار اليه نتاج هذا الحاضر نتج عند هذا الحاضر من رمكة كانت تلك الرمكة يوم هذا النتاج المذكور
فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرزون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك
هذا الحاضر من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا
البرزون المدعى به والا مر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عايه ترك هذه الدعوى
قبل هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته * سجل هذا الدفع يكتب صدر السجل الى قوله
وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لدعى الدفع هذا الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه
الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر من استشراء هذا المحضر في حال
صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا الحاضر قبل
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرزون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر وباء هذا الذي
حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عايه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل
هذا الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين
وبخضرة البرزون المدعى به الموصوف الموشى فيه هاء الى الوجه الاول وعلى الوجه الثاني
يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراء
هذا المحضر في حال صحته ونفوذ تصرفاته هذا البرزون المدعى به المرشع فيه الموصوف الى آخر
مذكراتي فصل الاشتراء وعلى الوجه الثالث يكتب عتب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى
هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرزون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا الحاضر نتج
عنده من رمكة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا اسناج المذكور فيه ولم يخرج
عن ملكه من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا
البرزون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود

المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به او بكتيب وحكمت مدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود المسمون على الوجد المبين فيه حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجمعا شرائط صحته ونفاذه في مجاس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين بمحضر من هذا البرذون المدعى به وامرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخره *

محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشرى من صاحب اليد يكتب حضر وحاضر
 فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشراها من هذا المحضر بكذا كذا درهم او بكذا كذا دينار ا شراء صحيحا وانه باعها منه بيعا صحيحا وان هذا الذي احضره قبض هذا الثمن المذكور تاما وافيا قبضا صحيحا بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشرى المذكور فيه ملكا لهذا المحضر معه وفي يده فصارت الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي احضره يمتنع عن تسليم هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظلما وتعديا فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فان كان بالبيع صك فادعى بهضمونه على البائع والدار في يد البائع ويمتنع عن التسليم يكتب حضروا حضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر جميع ما تضمنه ذكر شري اوردته وهذه نسخه وبكتب الصك في المحضر من اوله الى آخره من غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل الصك ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من الشرى والبيع بالنهن المذكور فيه راينفاء التمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عاينه كما ينطق بذلك كله هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر بتاريخه المورخ فيه وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر يوم الشرى المذكور فيه وصارت الدار المبين حدودها في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر ملكا لهذا الذي حضر بهذا الشرى المبين فيه وهذا المحضر بمتنع عن تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقابض بينهما يكتب ادعى

هذا الذي حضر جميع المصنفين هذا المحول نسخة إلى هذا المحاضر من البيع والشراء
 بالنسبة المذكورة في إيفاء الدين وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسليمه وضمان التزك في المعقود
 عليه كما ينطق به الصك وان هذه الدار الملبين حدودها في هذا الصك المحول نسخة إلى
 هذا المحاضر كانت ملكاً لهذا المحاضر وقت الشراء الملبين فيه فصارت ملكاً لهذا المحاضر بالسبب
 الملبين فيه ثم ان هذا المحاضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسام احدث بدءاً على هذه الدار
 الملبين حدودها فيه واخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها
 اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فستل * محضر في اثبات سجل اوردته رجل من بلدة اخرى
 للرجوع بثمن البرزون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برزناً بمن معلوم وتفاصيلها
 وكانت هذه المبيعة ببخارا فذهب المشتري بالبرزون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرزون
 بالينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكه البرزون المستحق على المستحق عليه
 وكتب للمستحق عليه بذلك سجلاً فاورد المستحق عليه السجل الى بخارا واراد الرجوع على
 بائع البرزون بالدين فحمد بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي
 اوردته على البائع بالينة في مجلس قاضي بخارا وعند ذلك يحتاج الى كتابته المحضر وصورة
 ذلك حضروا حضرة فاد على هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل اوردته
 من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخة وسمح هذا السجل في المحضر من اوله الى آخره وبكذب
 توفيق قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بتاريخ السجل نقول لان
 القاضي بسمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فاد على هذا الحاضر على هذا المحضر ٥٠
 ان هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرزون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل
 المحول نسخة الى هذا المحضر بكذا درهما وبكذا ديناراً وانه باعه منه وانهما كانا اثنان
 ان فلان بن فلان بعني المستحق استحق هذا البرزون بعينه من يد هذا الحاضر في مجلس الحكم
 بكورة سمرقند عند قاضيها فلان بينة عادله قامت عنده وحرى الحكم منه لهذا المستحق على
 هذا المستحق عليه بهذا البرزون واخرج هذا القاضي هذا البرزون من يد هذا المستحق عليه وسام
 الى هذا المستحق كما سطو به السجل المحول نسخة الى هذا المحاضر من اوله الى آخره : اربعة
 المورخ

المورخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحمول نسخته
الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكورة سمرقند نافذ قضاء بين اهلها من قبل الخاقان فلان
وان لهذا الذي حصر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق
عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك ومأل مسئلته فقال (مرازين سجل
علم نيست ومرايكسي چيزي دادني نيست) * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم
وبعد دعوى المدعي الى جواب المدعى عليه (مرازين سجل علم نيست ومرايكسي
چيزي دادني نيست) ثم يكتب احضر المدعي نراذكر انهم شهود فلان وفلان وسألني
الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهد واعقب دعوى المدعي
هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة فرأت عليه ومضمونها (گواهي مبد هم كه
اين سجل) واثاروا الى السجل الذي اورد المدعي هذا (سجل قاضي سمرقند است ابنكه نام
ونسب وي درين سجل است ومضمون وي حكم وقضاي قاضي سمرقند است حكم كرد
مراين مستحق را باين اسب كه صفت وي درين سجل مذكور است برين مستحق عليه وأن
روزكه اين قاضي حكم كرد بان مضمون كه اين سجل است وما را برين سجل گواه گردانيد
وي قاضي بود بشهر سمرقند نافذ قضايمان اهل وي) فانوا بالشهادة على وجهها وساقوها على
سنتها فسمعت شهادتهم وابتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف
عن احوالهم الى من اليه رسم التزكية بالناحية فسب انان منهم الى العدالة وجواز الشهادة
وهما فلان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ماشهدا به على ماشهدا به فاعلمت
المشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكنته من ايراد الدفع فلم بأث بالدفع الى قوله وحكمت بثبوت
هذا السجل المنتسخ فيه انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف
فيه ويوم الاشهاد عليه نافذ القضاء بكورة سمرقند وامضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته
بمحضر من المتخاصمين في وجهها واطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع
بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العد الذي كان حري بهما وكان هذا السجل
الذي اوردته هذا الحاضر وحواب نسخته به محضرا وقت حكمي هذا مشارا اليه واشهدت
على داك حضور مجاسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارا في يوم كدام من شهر

كذا من سنة كذا كان المشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب
 بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري
 الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند بيته عا دلة اقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون
 المدعى به المستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالنمن على بائعه وهو
 المشتري الاول وكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه
 فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخارا واحضر بائعه واراد ان يرجع عليه بالنمن فجدد
 الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضر فلان يعني
 المشتري الاول واحضر معه فلانا يعني البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه
 ان هذا المحضر كان باع من الحاضر برذوننا شيته كذا بعينه بكذا درهمين او دينارين وان هذا الحاضر
 كان اشترى هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيه وجرى التقابض بينهما ثم ان هذا الحاضر باع
 هذا البرذون من فلان بن فلان يعني المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعني المستحق حضر
 مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيها فلان واحضره معه فلانا يعني المشتري الآخر وادعى
 هذا المستحق عليه بحضرته وبحضرة هذا البرذون واثار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي
 احضره بغير حق فانكر المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (ابن برذون مدعى به بهلك
 من است) فاقام المدعى هذا بيته عا دلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة
 هذا البرذون المذكور شيته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واسمه في هذا المحضر فسمع
 القاضي بينته وقبلها بشرائطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذكور
 بحضرتهما وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به واخذ هذا البرذون من هذا المحكوم
 عليه وسلمها الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسلم كان قاضيا بكورة سمرقند
 ونواحيها فاذا القضاء والا قضاء بين اهلها من قبل فلان ثم ان فلان المحكوم عليه يعني المشتري الآخر
 رجع على بائعه هذا الحاضر بالنمن الذي نقده ذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي
 المذكور واسترد منه بكما له بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه هذا الحاضر بكيول هذا
 الحاضر عن اليمين بالله ثلث مرات بعد ما فسخ العقد الذي حرم بينهما واطلق له الرجوع عليه
 بالاسن الذي اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي اورد

مجلس الدعوى وان لهذا المحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالتمن المذكور فيه الذي كان اوله اليه وقت جريان هذه المبايعة المذكورة فيه فطالبه بذلك وسأله مسئلته فُسِّل فقال (مرا ازين سجل علم نيست وباين مدعي چيزي دادني نيست) اورد المحاضر نفرا ذكرا انهم شهوده وسألتني الاستماع اليه * سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب اولا غير ان في هذا السجل يذكر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا المحاضر نسخة اخرى للسجل الاول على سبيل الاجازة يكتب قاضي بخارا على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارا ونواحيها الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبتت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية ان المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا وكذا وهو التمن المذكور في باطن هذا السجل وانه كان باعه منه بهذا التمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالتمن المذكور فيه بحكمي عليه بالكل من اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون واطاقت للمرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالتمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وامرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجوع عليه هذا واشهدت على ذلك حضور مجلسي السجل الماني على هذا السق ايضا غير انه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا المحاضر كذا في المحيط * محضر في اثبات القوداد على هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه قتل اباة فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديدية ضربه وجرحه جرحا فهلك من ذلك الضرب ساعتئذ ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهلك ساعتئذ وكتب ولم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك من ذلك الضرب وذلك يكفي ايضا ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابنا صلبه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استبقاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكن من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فُسِّل فاجاب وكذا اذا ضربه بالسيف او بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاسفنج والابرة وكذلك اذا ضربه بالنيل والحاصل انه لا بد لوجوب القصاص من

القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يوضع أو ليس له حدة كالعمود وشجرة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رح انه اذا قتل بشجرة حديد او عمود لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وان لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فابو يوسف ومحمد رح على رواية الأصل الحق الحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل ان كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك ان ترك المقتول اباً أو ابنة أو امرأة أو اخاً لاب الارث يجري في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وان ترك المقتول عدداً من الورثة فتحق اثبات القصاص لكل واحد من آحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب اذا كان الكل بالغين وان كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وان كان القاضي ممن يري ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب اسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا اولاً يذكر الصغار ثم الكبار ثم يكتب وان لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر *

محضر في اجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قتل اباة خطأ فانه كان رمى بسهم ذي نصل من الحديد الى صيد قد رآه فاصاب ذلك السهم اباة فجرحه ومات من ذلك ساعتئذٍ ولم يقل فمات ساعتئذٍ ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة او الف دينار احمر خالص جيد موزون بوزن مناقيل مكة او مائة من الابل فواجب على هذا الذي احضره معه وعلى عاقلته اداء هذه الدية الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسال مسئلته فُسئل فاجاب *

محضر في اثبات حد العذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قد فقه قذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة الى آخره ولو كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب ان هذا الذي احضره معه شتمه وبعين شتماً يوجب التعزير

التعزير فقال له يا كذا تم بكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجرا له من مثله وطالبه بذلك
 وسأل مسئلته محضر في اثبات الوفاة والورثة مع المناسخة وصورة المناسخة ان يموت الرجل
 ويخلف ورثة ثم يموت احد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت احد الورثة الثالث قبل
 القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا ان يكتب حضروا حضرا فادعى هذا الذي حضر
 على هذا الذي احضره معه ان جميع المنزل المبين ويذكر صفته وموضعه وحدوده بتمامه لحدوده
 وحقوقه كان ملكا وحقا لفلان بن فلان العلاني والى هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه
 الى ان توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابنا لصلبه هذا الذي حضر ابنتين
 له لصلبه احداهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من
 ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن
 والباقي بين الاولاد لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ اصل المسئلة من ثمانية اسهم وقسمتها من اثنين
 وثلاثين سهما للمرأة منها اربعة وللابن منها اربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة
 المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت
 من الورثة ابنا وابنتين لهما هم هذا الذي حضر واخناه هاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم
 وصار حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك اربعة اسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود
 فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهما من
 ولكل بنت سهم ثم توفيت احدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض
 حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية اسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا
 المنزل المحدود فيه سبعة اسهم من الغريضة الاولى وسهم واحد من الغريضة الثانية وخلفت
 من الورثة بتالها تسمى فلانة بنت فلان واخا لاب وام هذا الذي حضر واخا لاب وام فلانة
 هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها
 هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت الصنف والباقي للاخ والاخت لاب وام
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالعصوبة اصل الغريضة من سهمين وقسمتها من ستة اسهم للابنة منها
 ثلثة اسهم وللأخ لاب وام سهمان وللأخت لاب وام سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين
 ثمانية اسهم وقسمته ثمانية على ستة اسهم لا يستقيم فضر بنا نصف الغريضة الثالثة وذلك ثلثة في الغريضة

الاولى وذلك اثنان وثلاثون فيصير ستة وتسعين كان للتوفاة الثالثة هذه ثمانية اسهم من اثنين وثلاثين صارت مضروبة في ثلاثة فصارت اربعة وعشرين وهي تستقيم على ورثتها المسمين فيه لبنتها اثنا عشر ولاخيها هذا الذي حضر ثمانية ولاختها هذه اربعة فصار لهذا الذي حضر من التركات الثلث ستة وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا المنزل المحدود فيه اثنان واربعون سهما من التركة الاولى وستة اسهم من التركة الثانية وثمانية اسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يد هذا الذي احضره معه وهذا الذي احضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلث وذلك ستة وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا المنزل المحدود فيه غير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره معه قصريده عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر * نسخة اخرى لهذه الدعوى في رجل مات وترك امرأة وثلاث بنين وبنتا وهذه المرأة ام هذه الاولاد فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الاولاد فقبل قسمة الميراث توفي احد هؤلاء البنين وترك اخوين لاب وام واختا لاب وام وصار نصيبه ميراثا لاختيه واخته حضر رجل ذكرانه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اباهما ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وخاف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمر وبن عبد الله العلاني وثلاث بنين هذا الذي حضر وهذا الذي احضره معه وآخر يسمى عيسى وبناته تسمى عايشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يد هذا الذي احضره معه من الصامت كذا فصارت لك ميراثا لورثة هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للمرأة الممن واليه في سن الاولاد المذكور مل حظ الانبين اصل المرضة من ثمانية فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة ام هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركتها الميت الاول من هذا الصامت هؤلاء الاولاد المذكور مل حظ الاثنين فقبل قسمة التركتين توفي عيسى وخلف من الورثة اخوين لاب وام واختا له لاب وام هذه فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا لاختيه واخيه هؤلاء وباع سهام التركات كلها ما تبس وثمانين سهما امرأة من تركتها الميت الاول خمسة وثلاثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولابنته خمسة وثلاثون سهما ان المسماة سعادة ام

هُوَ آء الاولاد ماتت قبل قسمة ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلثون من مائتين
وثمانين سهما ميراثيين اولاد هُوَ آء لكل ابن عشرة وللابنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمة هاتين
التركتين فصار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراثيين اخويه
واخته لكل اخ اثنان وثلثون وللأخت ستة عشر فاصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركه
الميت سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركه الميت الثاني عشرة اسهم من خمسة وثلثين
سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركه الميت الثالث اثنان وثلثون سهما من ثمانين من مائتين
و ثمانين سهما فجملة ما اصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثنا عشر
سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي احضره معه يمنع عن هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي
اصابه من هذه التركات الثالث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثنا عشر سهما من مائتين
و ثمانين سهما و طالبه بذلك وسأل مسئلته فسمّل * محضر في دعوى المنزل ميراثا عن ابيه فدمر
هذا المحضر فيما تقدم الآن فيما تقدم وضع المسئلة فيما اذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما اذا كان
الوارث عددا صورته حضروا حضروا على هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع
الدار التي في محله كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها وبنائها وارضها وسفلها وعلوها وكل حق هولاء
دائلا فيها وكل حق هولاء خارج منها كان ملكا لوالدة فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه
الى ان توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعي وورثه اخرى له سواه من البنين فلان وفلان
ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثه هُوَ آء
المسلمين هـ اي فرائض الله تعالى على كذا سهما حصّة هذا الذي حضر كذا سهما من كذا سهما واليوم
كل هذه الدار في يده هذا الذي احضره وانه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهما
من كذا سهما الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعي جميع الدار لنفسه بسبب قسمة
جرت بين هُوَ آء الورثة بان ترك المتوفى سوى هذه الدار من العمار والعروض والاراضي
والمقود وجرت القسمة بين هُوَ آء الورثة في تركه الميت بالنراصي فوعدت هذه الدار في نصيب
« هذا الابن بكنب في المحصر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار
المحدودة من العمار كذا ومن العروض كذا ومن المتوفى كذا وجرت القسمة صححة بين هُوَ آء
الورثة بالنراصي فوعدت هذه الدار في نصيب هذا المدعي الذي حضر وقبض هذا الذي حضر

جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقى الورثة انصباهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكرناه في يد هذا الذي احضره بغير حق وانه يمنع جميع ذلك منه * سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل من انفاذ القضاء بمائت عندي على هذا المدعى عاينه فانفذت القضاء ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالد هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وتركها ميراثا لورثته هؤلاء المسمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا كذا سهمان من كذا سهمان من جملته هذه الدار المحدودة وان هذا الذي احضره معه يمنع حصة هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وامرت هذا المدعى عاينه بتسليم حصة هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل انفذت القضاء ب وفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وانه حلف من التركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا اياه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره * محضر في اثبات الوصاية ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اخ هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة اباه فلان واسه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وانه اوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز امره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وانه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وان ل اخيه الميت هذا على هذا الذي احضره معه كذا درهمين وزن سبعة نقد كذا حالا وان له البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاصبه فند بدأ بقول المدعى ان له البينة على ما ادعى ولم بدأ بقول المدعى عليه لانه وان اقر بالوصاية لاقه ت الوصاية بقرارة على ما اختاره صاحب الانضية وهو قول محمدرح احرار على لا يرا المدعى عاينه عن الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كمن المدعى خصما باثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البينة على ذلك ثم يكتب واحضر من الشهود حياءه

جماعة فشهدوا ان فلان بن فلان اخا هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة اباة فلانا وامه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان ولم يحضروا لا يعرفون له وارثا غيرهم وان هذا المتوفى اشهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز امره انه جعل اخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي احضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر لاختيه فلان الموصي من الدراهم الموصوفة فافر المدعى عليه هذا ان لفلان بن فلان اخ هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهما وزن سبعة نقد كذا حالا فسأل المدعى الوصاية هذا الذي حضر اتفاقا القضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة اخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والتزم المدعى عليه هذا ما اقربه عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وامره بدفعها اليه فانفذ القاضي فلان القضاء بوفاته فلان بن فلان اخ المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم انفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعني الموصي الى اخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما اجتمع عاياه هؤلاء الشهود وذاك بعد ان انتهت اليه عدالته وامانته وانه موضع لذلك وانه امره ان يقوم بجميع تركته اخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك لله تعالى والرام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما اقربه عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وامره بدفعها الى فلان والذي حضر وصي فلان وهو اخوه وقضى بذلك كله على ما سمي ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخارا وكثير من اهل هذه الصنعة يبدؤن بجواب المدعى عاياه كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوي والخصومات * نسخة اخرى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان فلانا وصى اليه وجعله وصيا بعد وفاته في تسوية امور اولاده الصغار فلان وفلان وفي احرار الثلث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك الى سبيل الخير وابواب البرايساء صحيحا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الايصاء قبولا صحيحا وان هذا الايصاء كان آخر وصية اوصى بها اليه وتوفي هذا الموصي ثابنا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي

في تسوية امورا واولاد هذا المتوفى الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرفه الى ما وصى
 هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعي وان من مال هذا الموصي على هذا الذي
 احضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك
 وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فاجاب * محضر في ابات دعوى بلوغ يتيم ادعى هذا الذي
 حضر على هذا الذي احضره معه كان وصي ابيه بتسوية اموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته
 وانه لم يخلف وارثا غيره وانه باغ مبلغ الرجال بالاحتلام اربقول السن او بقول طعن في ثمان عشرة
 او تسع عشرة سنة وان في يده من مال كذا وكذا من تركته اياه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه *

محضر في ابات الاعداء الافلاس على قول من بري ذلك ادعى هذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادعى له الزمته الخروج عنه اليه فادعى
 عليه في دفع دعواه هذه انه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك من حاله القتر
 والشهود يقولون لانهم لم يروا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك من حاله القتر واختيار الخصاف واختيار
 القية ابي الاسم ينبغي للشهود ان يقولوا اليوم مفلس معدم لانعام لدمال اسوي كسوته التي عليه وثياب
 ليله وقد اخطبنا مرة في السرو العلانية * سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي
 انه مفلس معدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب بدنه التي عليه وستتوط مطالبة مدعيه عليه من مال الناس
 وحكمت بجميع مائنت عندي من كونه معدما فقيرا لا يملك شيئا الى آخره * محضر في ابات هلال
رمضان يكتب المحضر باسم رجل على بدرجل بمال معلوم مؤجل الى شهر رمضان يكتب ادعى هذا
 الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا دينارا. ينال ازمه وحقا واجبا بسبب كذا وكان مؤجلا الى
 شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالا بدخول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان
 فيقر المدعي عليه بالمال وينكر الحلول وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعي البينة على
 كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاؤا شهدوا ان هذا اليوم من شهر رمضان
 من غير تفسير وان شاؤا فسروا فقالوا (گواهي ميدهيم كه دي شبانگاه بيست ونهم از ماه شعبان
 بود وقت نماز شام ماه ديديهم وامروز غرة ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذاك من غير
 دعوى احد سمعت الشهادة وقياس كذا في الذخيرة * محضر في ابات كون المدعي عليها خذرة
 لدفع مطالبه المدعي اياها لخصم محاسن الحكم يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلان ثبت

فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوي والخصومات واقامة البينة واحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبل موكلته فلانة بنت فلان احضارها بجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا يخالط الرجال وانه مبطل في دعواه احضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى * محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده ان يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه يجيبه القاضي ان ذلك اخذ بقول من يري ذلك لحاجة الناس اليه صورة كتاب المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلانا من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الذي حضر ان له على غائب يسمى فلانا يذكر اسمه ونسبه وحايته ويبلغه في تعريضه باقصى ما يمكن كذا دينارا دينارا لازما وحقا واجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب رهكذا اقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر دينارا لازما على نفسه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدق فيه هذا الذي حضر خطا وان هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا اجاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد تعذر عليه الجدع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتمس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك واحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسامي الشهود وانسابهم وحلهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فان اشهدوا بما ادعاه المدعي من اولها الى آخرها وشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم ويعرف عن حالهم فظهرت عدالتهم بامره بالكتاب الحكمي على هذا المنال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا اطل الله تعالى بقاء القاضي الامام فلان الدين وبذكر العابدون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل

اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وادام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين
والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وانا يوم امريت بكتابة
الولي عمل القضاء بها ونواحيها وقضاياي بها ونواحيها نافذة واحكامي فيها بين اهلها جارية
من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى اما بعد فقد حضر مجلس
قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكرانه يسمى فلان الغلاني من غير خصم
احضره ولا نائب عن خصم احضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكرانه يسمى
فلان بن فلان الغلاني يكتب الدعوى من اوله الى قوله والنمس مني سماع دعواه هذه على الغائب
المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب الحكمي اليه ادام الله عزه والى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وحكامهم فاجبته الى ذلك فاحضر المدعى هذا انفرادا ذكر انهم شهوده وهم فلان
وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقب الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى
والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائبا ثم يكتب من نسخة فرأت عليهم وهذا
مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة العاظمين شهد بهم يكتب فاتوا بالشهادة كذا على
وجهها وساقوها على سننها فسمعتها وابنتها في المحضر المجاد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف
عن حالهم الى من اليه رسم التزكية والتعديل بالاحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل
الى العدالة بكتب نسبوا جميعا الى العدالة والرضى وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة
يكتب فكتب فلان وفلان الى العدالة والرضى وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم فقولها
ثم سألى المدعى هذا الذي حضر بعد هذا كله مكتوبة فلان القاضي ومكتوبة كل من يصل اليه
كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معاذ ذلك اباه وانا هم
منها ذلك اليه والهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه واليهم ختوما بخانمي صحيح الختم على
الرسم في مله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وفندم في باب مودة ما يحق الله
تعالى عليه تغديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب ان يحفظ آخر الكتاب عن الحاق الاستثناء وهو كلمة
ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عدد ابي حنيفة رح فيبطل به الكتاب ويبرأ
القاضي الكتاب على من يشهد عليه وبعده بهضمونه ويسهده انه كتابي الى قاضي كورة كذا برسم
هذا الكتاب

هذا الكتاب ان يكتب على ثلاثة انصاف قرطاس او اكثر او اقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين احدهما من الخارج والآخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والقضاء بها بين اهاليها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بين اهلهما ويعلم على اوصاله من الخارج ومن الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي يكتب منه الكتاب الحكمي بعد الشهادة بنبوت افرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا ديناراً ويكتب اسماء الشهود الذين اشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وانسابهم ومصلاتهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بامري وجرى الامر على ما بين فيه عندي وهو كله مكتوب على ثلاثة انصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصلته من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خانمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا واشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم ايضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة او النمانية او كذا كما كان في آخره بخط يدي جامد الله ومصليا على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي اولئك الشهود الذين اشهدهم على الكتاب وعلى الختم وينبغي للقاضي الكاتب ان يكتب من هذا الكتاب نسخة اخرى يكون مع الشهود ويشهدون بما فيه عند الحاجة الى شهادتهم وبسمى ذلك بالفارسية (كشاد نامه) * كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض علي فلان بن فلان اطل الله بقاء القاضي الامام فلان كذا بحكميا هذه نسخته ونسخ الكتاب من اوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخته يكتب عرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه اشهد على مضمونه وختمه وهو قاضي بها اليك و اشار الي في معنى نقل شهادته على فلان الفلاني يعني الذي جاء به وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب غائب عن هذه

البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه ادام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسألته البيعة على ذلك فاحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على اثر هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخارا مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك واما الذي وقالوا قد اشهدنا على ختمه وعلى ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدالتهم من جهة من اليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معالم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي انه كتاب فلان القاضي كتب الي في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك اليه فاجبته وامرت بكتابي هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتج الي نقله نقل كتابا آخر فترقيبه على نحو ما ذكرنا * سجل في ثبوت ملك محدود بكتاب حكومي يقول القاضي فلان حضرني مجلس قضائي بكورة كذا فلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فوجب عليه تسليمها الي هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل واجاب بالعارسية (اين خانه كه اين مدعي دعوى ميكند ملك من است وحق من است واندردست من بحق است) وكلعت المدعي هذا اما من الحجته على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخته وينسخ الكتاب الحكمي من اوله الى آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب ورسم انه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك واما الذي الكتاب والى كتبه بنبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها الي موقع بتوقيعه ومختوم بختمه وهو يومئذ ناظر بكورة كذا واشهد على مضمونه وخاتمه شهودا فطلب منه البيعة واحضر نفر اكرانهم شهوده وهم بلان وفلان وسألني الاستماع الى شهادتهم واجبته اليه فشهد شهوده هؤلاء ان هذا الكتاب واثاروا الي الكتاب المحصر في مجلس حكومي كتاب قاضي بادة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بنبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب واثاروا الي المدعي هذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه واشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن احوالهم الي من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اسان منهم الي جواز

الشهادة وقبول الفول وهو فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحضر من الخصمين فوجدته معنون
الداخل والخارج موضع الصدر والآخرة علم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد انبت اسامي الشهود في آخره
كما هو الرسم في كتاب القضاء وقبلته وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب قاضي فلان بكورة كذا كتبه
الي وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لعلان هذا وكونه في يدي فلان هذا بغير
حق وقد اشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي موردة وثبت عندي جميع ما تضمنه
فعرضت ذلك على المدعى عليه واعلمته بجميع ذلك وممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع
فلم يأت بالدفع ولا اتى بالمخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم ان هذا الذي عرض الكتاب
سألني الحكم على هذا المدعى عليه بما ثبت عندي له من ذلك فاجبته الى ذلك ~~سكت~~ لهذا
المدعى على هذا المدعى عليه بملكية هذه الدار المحدودة الى آخره * محضر في اقامته البيعة على
الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان
بن فلان من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكرانه
يسمى فلان وذكرانه حليته كذا وذكرا ايضا انه دفع اليه تسعين ديناراً حمراء مناصفة بخارية جيدة
رائجة موزونة بوزن سبجات سمرقند مضاربة صحبة لا فساد فيها فيشجر هو في ذلك ما بده له من
انواع التجارات حضرا وسفرا على ان ما رزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما اثلاثا ثلثاه
لرب المال هذا الذي حضروا ثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وصيعة
او خسران فهو على رب المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع
رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضا صحيحا في مجلس العقد هذا بدفعة اليه ذلك مضاربة وافر
بقبض ذلك على هذه الشرائط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي
حضر في ذلك خطابا ودفع هذا الذي حضر ايضا اليه عشرين ديناراً من الذهب الاحمر المصاغة
البخارية الضرب الموزون بوزن سبجات سمرقند بضاعة صحبة ليورد له عوض ذلك ما بده له
من (الموى جامه) التي تكون لا ثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والتمرتاش وانه قبل منه هذه الدنانير
الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه بولا صحيحا وفبضه قبضا صحيحا وافر بقبض ذلك
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا وانه اليوم
غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة او زجندجا حد الدعوى به هانين وانت محققة هدين وان له

شهود اعلى دعواه ههنا الى آخره كذا في المحيط * هكذا في الذخيرة * محضر في دعوى مال المضاربة
على ميت بحضرة ورثته صورته حضروا حضر مع نفسه فلانا وفلانا كلهم اولاد فلان فادعى
هذا الذي حضر على هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع الى مورثهم فلان الف درهم
مضاربة وانه تصرف فيها وربح ارباها وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى
رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركته الى آخره فقبل ان وقعت
الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وبتركه يصير خلافا في الدعوى وان
كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بشرك بيان قدر الربح كذا في الفصول الاستروشي *
كتاب حكسي لاثبات شركة العنان في عمل الجلابين ادعى هذا الذي حضر على غائب
ذكرانه يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وانه يعرف (باكش بجه) وذكر ان حليته
كذا وذكر ان هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى اشركا شركة عنان في تجارة الجلابين على
تقوى الله تعالى واداء الامانة والاجتناب عن الخيانة على ان يكون رأس مال كل واحد منهما
في هذه الشركة مائة دينار من الذهب احمر البخارية الضرب الربح الموزون بوزن سنجات
سمر قد فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار احمر بخارية الضرب الى آخره على ان يكون
جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا الغائب المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد منهما بذلك كله
حضرًا وسفرًا بتجارات الجلابين ويشترى ويشترى كل واحد منهما بذلك ما بدا لهما ولكل واحد
منهما من الساعة الصالحة للجلابين وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم وبيعانه وبيع كل واحد منهما ذلك
بالغد والنسبة ويستبدل كل واحد منهما بما يبقى من ذلك انه ساعد بيد ولهما ولكل واحد
منهما من السلعة الصالحة للجلابين في تجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد
منهما بمال هذه الشركة كله الى اي بلد يريد ولهما ولكل واحد منهما من بلاد الاسلام والكمرة على
ان ما رزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان وما يكون من وضع او خسران
يكون عليهما نصفان ايضا وحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وخاطبهما
وجعلاه بعد الخط في يد هذا الغائب المسمى فيه جعلًا صحيحًا واقره بحصول مال هذه الشركة
المذكورة في بده اقرارًا صحيحًا صدقه الذي حضر فيه خطابا شعاها في مجلس الشركة هذه
وذكر

وذكر هذا الذي حضر أيضا ان له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حمراء مناصفة بخارية
الضرب جيدة رائجة موزونة بوزن سنجات سمرقند دينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح
اقرضها هذا الذي حضراياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وانه قبض من هذا الذي حضر قبضا
صحيحا وجعله رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا اقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة
اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بجران عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع
رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وباقرار هذا الذي حضراياه مائة دينار على الوجه
المذكور وان فراحه سالار المسمى فيه اليوم غائب عن كورة بخارا ونواحيها مقيم ببلدة كذا جاحد
دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك كله الى آخره * مختصر في اثبات الكتاب الحكمي حضر
مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى عمرو بن عبد الله بن ابي بكر
الترمذي وهو يومئذ وكيل عن اخويه لاب وام احدهما يكنى بابي بكر والآخر يسمى احمد
وعن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن احمد البزازي الترمذي اللواتي الوكالة عنهم
في جميع الدعاوي والخصومات واقامة البينات والاستماع اليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم
قبل الناس اجدعين وفي قبضها لهم الا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يديه كتاب
حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين الى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين وحكامهم من الموفق بن المنصور بن احمد قاضي ترمذي في نقل اقرار ابي بكر بن طاهر
بن محمد المكاوي بدخمنون الاذكار الملتصقة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه
كل ذكر منها وهو مختوم بختمي ونقش خاتمي الموفق بن منصور بن احمد المكاوي واحضر
مع نفسه رجلا ذكر انه يكنى بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وانه يعرف باولياء
المكاوين وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه لنفسه بطريق الاصاله ولموكليه
المذكورين فيه بحكم الوكالة النابتة له من جهتهم انه كان للشيخ محمد بن عبد الله بن ابي بكر
الترمذي على هذا الذي احضره معه مائتي دينار واربعين دينار امكية بوزن مكة دينا لازما وحقا
واجبا بسبب صحيح وان هذا الذي احضره معه اقرله في حال صحة اقراره طائعا بجميع هذا
المال المذكور فيه مكتوب اقراره بذلك في ثلثة من الاذكار في احدها مائة وخمسون دينارا وفي
الآخر سبعون دينارا وفي الثالث عشرون دينارا دينا على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب صحيح

اقرار صاحبها بنسخة محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا في جميع ذلك في الحال حيوت خطاها
وكل ذلك محكوم به مسجل في مجلس القضاء بكونه ترمذ قبل قاضيها الموفق بن منصور بن احمد
حال كونه قاضيا بها نافذا القضاء بين اهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبد الله بن أبي بكر هذا توفي
قبل قبضه شيئا من هذا المال المذكور فيه من هذا الذي احضره معه وخلف من الورثة زوجته له
وهي (كوهرستي) هذه المذكورة فيه وثلاثة بنين اصله اقدم هذا الذي حضره الاثنان منهم الموكلان
المذكوران فيه لا وارث له غيرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فيه ديننا على هذا
الذي احضره معه وبموته صار هذا المال المذكور فيه ميراثا عنه على فرائض الله تعالى لامرأة الثمن
والباقى لثلاثة بنينهم بالسوية اصل الفريضة من ثمانية اسهم وقسمتها من اربعة وعشرين سهما
للأمراة ثلثة اسهم منها ولكل ابن سبعة اسهم منها وهذا المال المذكور فيه لما كان تابنا على هذا الذي
احضره معه باقراره لهذا المذكور في حال حيوته في مجلس القضاء بكونه ترمذ عند قاضيها هذا
المذكور فيه محكوما به ومسجلا التمس هذا الذي حضره وموكلاه المسمون فيه من قاضي ترمذ
هذا المذكور فيه وشار الى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لتورثهم المذكور فيه ومحكوم به
ومسجل عنه الى كل من يصل اليه من فضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذاك وامر بكتابه
هذا الكتاب وشار اليه في ذلك بعد اجتماع شرائط صحة الكتاب من اوله الى آخره بتاريخه
المذكور فيه وشار اليه وكان قاضي ترمذ المذكور فيه يوم امر بكتابة هذا الكتاب وشار اليه قاضي
ترمذ ونواحيها اليوم هو على فضائه بها وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك كله فواجب
على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه بالسبب المذكور ايتبض لنفسه بالامانة
ولهوكه بحكم الوكالة المذكورة فيه على السهام المذكورة فيه وطالبه بذلك وسال مستأته فسئل
واجاب (مرا از من وام واز من نامه معلوم نيست و مرا باين مدعي چيزي دادني نيست باين سبب
كه دعوى ميكنند) فاحضر المدعي هذا نفر از كرانهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ
(گواه ميدهم كه اين نامه حكمي) وشار الى هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور
بن احمد (ابن كه نام ونسب وي بر عنوان ظاهر اين نامه مكتوب است و اين موفق بن منصور
كه بر عنوان ظاهر اين نامه مذكور است) وشار الى هذا الكتاب (آروز كه پشتن فرمود
اين نامه را) وشار اليه (قاضي بود شهر ترمذ ونواحي آن وازان روز باز بر عدل قضاء ترمذ است

ونواحي آن وأن نامه) و اشار اليه (بمهر وي است ونقش بر مهر وي الموفق بن منصور بن احمد است ومضمون اين نامه) و اشار اليه (اين است كه اين مدعى عليه اقرار کرده است) و اشار اليه (بحال جواز اقرار خویش بطوع كه بر من است و در گردن من است مرا بن محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام ونسب وي اندرين محضر و اندرين نامه مذکور است) و اشار الى المحضر والكتاب (دويست و چهل دينار مكي بلخي سره بوزن مكه حقي واجب و وامى لازم بسببى درست اقرارى درست و ابن مغرله كه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر والكتاب هذا (تصديق كرده بود مر مقرر اندرين اقرار روي باروي بس ابن محمد بن عبد الله بن ابي بكر كه نام ونسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (بمردبش از قبض كردن وي جيزي ازين زرها كه مبلغ وصفت وجنس و وزن وي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (وازوى ميراث خوار مانده است يكي زن اين گوهر مستي كه نام ونسب وي اندرين محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلبى مانند يكي از ايشان اين مدعى) و اشار اليه (ود و ديگر موكلان اين مدعى كه نام ونسب هر دو درين نامه و محضر مذکور است) ولا نعلم له وارثا سواهم (و همگين اين زرها كه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر والكتاب (بمرگ وي ميراث شده است مرا بن وارثان اورا كه نام ونسب ايشان اندرين محضر و نامه مذکور است بدین مسمى كه اندرين محضر و اندرين نامه ياد كرده شده است) و اشار احدهما (واجب است بدین مدعى عايله تا اينحال چنانكه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما ثم يكتب قاضي بخارا في آخر هذا المحضر جرى الحكم مني بنوت ما شهد به الشهود وهما هذان الشاهدان * كتاب آخر حكمي حضر مجلس القضاء في كورة بخارا الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحجاج الفزويني والشيخ الحجاج محمود بن احمد بن الصغار العربي وهويومئذ وكيل المسئلة ثرة العين بنت ابراهيم بن ناصر الفزوينيه الباتنة الوكالة عنها في الدعاوي والخصومات واقامة الهيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عايلها وتعديل من يسجد عليها والمأذون له من جهتها في توكيل من احب من تحت يده بمنزل ما وكلته به واحضرا معا السالرا احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالاصاله وادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي احضره معهما ان عمرو بن

ابراهيم بن الناصر الحاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (غريخنده) وأخاه
 لاب و أم وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا واختاه لاب و أم وهي موكلة محمود هذا الذي حضر
 لاوارث له سواهم وخلف من الشركة في يدي هذا الذي حضره معهما عشرة اعداد جلد
 قندزمد بوع قيمة كل جاد منها اربعة دينار نيسابورية الضرب حيدة رائجة حمراء مناصفة بوزن
 منافع مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى
 للبنات الصنف والباقي للاخ والاخت لاب و أم واصل القرينة من اثنين وقسمتها من ستة
 اسهم للبنات منها ثلثة اسهم والاخ منها سهمان وللأخت منها سهم واحد وان هذين اللذين حضرا
 اقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز
 خليفة والده الذي الشيخ الامام أبي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها
 نافذا الاذن والقضاء والاثابة فيها بكورة ري قبل القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن احمد
 الاسترابادي خليفة والده الصدر الامام أبي محمد الحسين بن محمد بن احمد الاسترابادي
 قاضي كورة ري ونواحيها نافذا الاذن والقضاء والاثابة فيها والامضاء اذام الله توفيقه بجميع ما كتب
 في الكتاب الحكمي الذي اوردته من قاضي كورة قزوين من موت عمرو بن ابراهيم بن ناصر
 الحاج القزويني هذا وتخليفه من الورثة بنتاه لصلبه واخا واختاه لاب و أم هؤلاء المسلمين
 فيها لاوارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وسامدان الكتابان المادان اوردتهما هذان اللذان حضرا المأثرا المهدا والمركل واحد منهما
 بكتاب حكمي وكان اقامة البينة من هذين اللذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيها
 هذا وفي مجلس قضاء كورة ري عند قاضيها هذا الكتاب الحكمي بعد ما اذنت محدود بن احمد
 هذا الذي وصف وكانته عن موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيها هذا وبكورة ري قبل قاضيها
 هذا بجميع ما جرى لهدن اللذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وان كل واحد من هذين الاثنين المذكورين فيه كان نائباً في الحكم والقضاء بكورته يوم امر بكتابة
 هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عند المذكورين
 حال كون المنوب عند المذكورين فاصيا في كورته هذه نافذا الاذن والقضاء والاثابة والامضاء واليوم
 كل واحد

کُل واحد منهما نائب فی الحکم والقضاء والامضاء فی کورته کما کان من هذا المنوب عنه من لیس امره بكتابة هذا الكتاب الى هذا اليوم وهذا الذي حضره معه فی علم من هذين الكتابين المشار اليهما فواجب عليه تسليم حصّة الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان من ستة اسهم وتسليم نصيب موكله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه ذلك سهم واحد من ستة اسهم من ذلك ليقبضه لهابتوكيلها وطالباه بذلك وسألامسئله من ذلك وسئل فاجاب وقال (مرا زوفات اين نامبرده واز ورائت اين مدعيان وازين نامهای حکمي علم نيست وبابن مدعيان هيچ دادني نيست باين سبب که دعوي ميکنند اين مقدار که دعوي ميکنند) احضر هذان اللذان حضرا نفرا ذکر انهم شهود هما وهم فلان وفلان ويکتب اسامي الشهود على هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ احمد بن اسمعيل بن ابي سعيد المعروف بغازي سالار والشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السنجري ساکن سکه علي رومي بناحية مسجد فلان ثم يکتب والاصل الآخر الشيخ ابو الحسن احمد بن الحسين القزويني التاجر ويکتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرعان اللذان يشهدان على شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن احمد بن محمد الكسائي ثم يکتب الکاتب تحت اسامي الفرع الثاني اسماءهم وانسابهم والاصل الثالث الشيخ احمد بن محمد الحجاج الاسكافي المعروف باحمد خوب ولم يكن لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضي بخارا كتب في هذا الكتاب بعد ما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرأت عليهم حکمت بثبوت هذين الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء الفروع على شهادة هذين الاصلين المسلمين بتاريخ كذا وما لفظ الشهادة على الشهادة التي قرأت عليهم هذا (گواهي ميدهم که گواهي داد پيش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني وابو الحسن احمد بن الحسين القزويني وچنين گفتند هر يکي از ايشان که گواهي ميدهم که اين هردو نامه) و اشار الى الكتابين (يکي از اين دو نامه) و اشار الى احد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضي شهر قزوین است و اينکه نام ونسب وي و نام ونسب منوب عنه وي ولقب وي اندرين محضر مذکور است) و اشار اليه (واين نامه ديگر) و اشار الى الكتاب الآخر (نامه نائب قاضي ري است که نام ونسب وي و نام ونسب منوب عنه وي ولقب وي درين محضر مذکور است) و اشار الى المحضر هذا (واين

هردو بمهر (واشاره الى الختمين) وهر دو نامه) و اشار الى الكتابين (اين يکي مهر نائب قاضي
 قزوین است اينکه نام ونسب وي اندرين محضر مذکور است) و اشار الى الختم والمحضر
 (واين يکي ديگر مهر نائب قاضي شهر ري است اينکه نام ونسب وي اندرين محضر مذکور است)
 و اشار الى الختم والمحضر (ومضمون اين هردو نامه) و اشار الى الكتابين (اين است که اندرين
 محضر ياد کرده شده است) و اشار الى المحضر (و آن روز که هريکي از ايشان هردو اين بنوشتن
 فرمودند اين نامه) و اشار الى الكتابين (نائب بودند اندرين شهر خویش اندر عمل قضاء اين منوب
 عنه خود که نام ونسب وي درين محضر مذکور است) و اشار الى المحضر (واين منوب عنه
 وي نیز قاضي بود اندرين شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والائابة والامضاء (وامروز هريکي
 از ايشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همين منوب عنه خود
 از آن روز که بنوشتن فرمودند اين نامه را) و اشار الى المحضر (تا امروز مرا گواه گردايد برگواهي خود
 بدين همه و بفرمود مرا تا گواهي دهم برگواهي وي برين همه ومن اکنون گواهي ميدهم
 برگواهي وي برين همه از اول تا آخر و هردو گواه اصل مرا برگواهي خود برين همه گواه گردانيدند
 و امروز از شهر بخارا و نواحي وي غائب اند غيبت سفر و عدل اند) والله تعالى اعلم بالصواب *
 کتاب حکمي عالي قضاء الکاتب بشي فد حکم به وسجله يکتب بعد الصدر والدعاء حضري
 يوم کدارجل ذکرانه يسمي فلان يسميه ونسبه وبجابه واحضر معه رجلا ذکرانه يسمي فلان يسميه
 ونسبه ويحليه ويذکر دعوى الحاضر وحكمه عالي هذا المحضر ونسخ السجل من اوله الى آخره
 بنا ريخه ثم يکتب ان هذا المدعي حضري بعد ذلک وادعی ان المحکوم عليه فلان غائب
 عن هذه البلدة مقيم ببلدة کذا وانه جاحد مالکية المدعی به والحکم وسألني مکاتبنه ادام الله تعالى
 عزه بذلک والا شهد عليه ويتم الكتاب * نسخة اخرى لهذا الكتاب ان بنسخ السجل في آخر
 الكتاب ميکتب نسخة اطال الله بقاء القاضي الامام فلان في ان کتابي هذا سجلاعهاته لعلان في
 ورود استحقاق کدا عليه لعلان واخراجه من بده وتسليمه الى المستحق المذكور فيه و ذکر هذا المحکوم
 عليه انه اشترى ذلک من فلان المقيم ببلک الناحية وسألني اعلام القاضي فلان ادام الله عزه
 والكتاب اليه * نسخة اخرى يکتب بعد الدعاء والصدر طويت کتابي هذا عالي سجل اوليه
 لفلان حکمت فيه لعلان عالي فلان بکتاب شهادة شهود عدول شهدوا عدي في مجلس تصاني عالي

ما ينطبق به السجل المطبوع عليه الكتاب بعد ما ثبت فيه قضائي ومضى به حكمي فسئلت مكاتبته ادام الله
 عزه بذلك والاشهاد عليه فاجبت الى المستول والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الذخيرة *

محضر في دعوى الشفعة حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر مع نفسه
 ان هذا المحضر معه اشترى دارا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا احد حدود هذه الدار
 لريق دار المدعى هذا والثاني والثالث والرابع كذا اشترى اياها بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها
 الداخلة فيها وجميع مرافقها الخارجة عنها بكذا درهمين سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت
 في يده وان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالجوار ملازقه بدار هي ملكه بجوار هذه الدار المشتراة
 احد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وان هذا الذي حضر عام بشري هذا الذي احضره
 معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وانه طلب شفعته كما علم بشرائها طلب موثبة من غير
 لبث وتفرط ثم اتى المشتري وهو هذا الذي احضره مع نفسه فانه كان اقرب اليه من الدار المشتراة
 المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعته فيها واشهد على ذلك شهودا وانه على طلبه اليوم وقد
 احضر النمن المذكور فيه وهذا الذي احضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار
 المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشري هذا الذي احضره معه طلب موثبة من غير لبث وتقصير
 ومن اثباته المشتري هذا بعد ذلك من غير تاخير واشهادة على طلب الشفعة بحضرته فواجب عاينه
 اخذ هذا النمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطلبه بذلك وسأل
 مسئلته فسئل بعد ذلك الحال لا يخاو اما ان يقر هذا المدعى عليه بشري الدار المشتراة المحدودة في
 هذا المحضر بالنمن المذكور او ينكر كون هذا المدعى شفيعها بالدار التي حدها وبكر كون الدار التي
 حدها المدعى هذا ملكا للمدعى هذا في هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعى عليه احضر
 المدعى هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فاجابه
 القاضي الى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستنهاد عقيب دعوى المدعى هذا والجواب
 من المدعى عاينه بالا تكرر من نسخة فرأت عليهم ومضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه خانه
 كه بفلان موضع است حدهاي وي كذا و كذا چنانكه اين مدعي ياد کرده است در جوار اينخانه
 كه خريد شده است ملك ابن مدعي بود بيش از انكه اين مدعي عليه مراين خانه را كه موضع
 وحدود وي درين محضر ياد کرده شده است بخبر بدست وبر ملك وي مانند تا امروز و امروزيان خانه

کتاب المحاضر والسجلات

ملک ابن مدعی (بیت) بعد از آنکه نظر آن کان المدعی علیه مرا طلب المدعی علیه علی الشفعة طلب موافقة و طلب اَشهاد فلاحا حجة الی اقامة البينة علی ذلك وان کان منکر الذلک یکتب (و همین گواهان نیز گواهی دادند که ابن مدعی را چون خبر دادند بخردن ابن مدعی علیه مرا این خانه را که ابن مدعی دعوی شفعة وی میکند همان ساعت شفعة این خانه طلب کرد بی تاخیر و درنگ و بنزد یک ابن مشتری آمد که ابن مشتری نزد یکتر بود بوی ارا بخانه که خریده شده است بی تاخیر و گواه گردانید ما را و بروی این خریده بطلب کردن خویش شفعة این خانه که حدود وی درین محضر یاد کرده شده است و امروز بر همان طلب است و وی برحق تر است باین خانه که خریدن وی اندرین محضر یاد کرده شده است از خریده) و آن کان المدعی علیه انکر شری هذه الدار المحدودة و اقر بما سوی ذلک من جوار المدعی و طلب الشفعة بالطالبین بحج المدعی الی اثبات الشری علیه فیکتب فی المحضر فسأل القاضي فلانا المدعی علیه عما ادعی علیه فلان المدعی من شرائه الدار المحدودة فی هذا المحضر و قبضه آیاها فانکر فلان المدعی علیه الشری و القبض علی ما ادعاه المدعی فاحضر المدعی نفران کرانهم شهوده و هم فلان و فلان الی آخره فشهد کل واحد منهم بعد الاستشهاد عقیب دعوی المدعی هذا و الجواب من المدعی علیه هذا بالانکار (گواهی میدهم که فلان بن فلان المدعی علیه) هذا الذي احضره معه (بخردن از فلان بن فلان خانه را که موضع و حدود وی درین محضر یاد کرده شده است بچندین از بها و ابن مدعی علیه مرا باین خانه را قبض کرد و امروز در دست و بست و این مدعی سزاوارتر است باین خانه بحکم شفعة جوار بخانه که ملک این مدعیست در همسایگی این خانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است) و آن کان المدعی علیه من الابداء انکر الطالبین و اقر بما سوی ذلک یکتب فی المحضر احضر المدعی نفران کرانهم شهوده فشهد کل واحد منهم (گواهی میدهم که ابن مدعی را چون خبر دادند بخردن ابن مدعی علیه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعة طلب کرد مرا این خانه را طلب موافقة و تاخیر و بنزد یک خرنده این مدعی علیه رفت که وی نزد یکتر بود بوی بی هیچ درنگ و تاخیر الی آخره * و آن کان المدعی يدعی الشفعة بسبب الشری یکتب فی المحضر و نادعی هذا الذي حضر علی هذا الذي احضره معه ان هذا المحضر معه اشتری من صیعه کذا انصعها و ذلک سهم من سهمین مشاء

مشاعا غير مقسوم وان هذا الذي حضر شفيعة شفعة شركة ان النصف الآخر من هذه الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه * سجل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شري المدعى عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعى هذا شفيعا لهذه الدار المشتراة بالجوار جوار ملازمة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعى هذا حين اخبر بالشري المذكور فيه الدار المحدودة المذكورة الطلبين طلب الموائمة وطلب الاشهاد وتخصيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكورة شراؤه فيه بالنمن المذكور فيه وامرت المدعى هذا بتسليم النمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وامرت المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعى هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملاء من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره * محضر في دعوى المزارعة يجب ان يعلم بان الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كان قبل الزراعة فانما توجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا توجه الخصومة لان لرب الارض ان يمنع من المصبي على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع واراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر حضره واحضره فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضراخذ من هذا الذي احضره معه جميع الاراضي التي هي له بقريفة كذا من رستاف كذا وبين حدودها مزارعة ثلث سنين او سنة واحدة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على ان يزرعها ببذره وبفيرة واعوانه ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويسقيها ويتعهدا على ان ما اخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما نصفان وان هذا الذي احضره معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي احضره يتمتع عن تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه سايم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبة بالجواب عن ذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب ان كان للمزارع صك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع

ما تضمنه صك اوردته وهذا نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم ونسخ الصك من اوله الى آخره
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من الدفع والاخذ مزارعة بالنصيب المذكور
في الصك على ما نطق به الصك من اوله الى آخره بتاريخ كذا وان الواجب على هذا المحضر
معه تسليم هذه الاراضي بحق هذا المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كانت المنازعة بعد
الزراعة فان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة
مستجمعة شرائط الصحة ثم يكتب وانه زرعتها حنطة مثلاً بذر وبقرة واعوانه واليوم هي قائمة ثابتة
ويذكر انها سنبل او فصيل على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفين وان
هذا الذي احضره مع نفسه يمنع من العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه تصريده عن ذلك
وترك التعرض له الى ان يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل
مسئلته وان كان الزرع قد ادرك واستحصد فالمنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على
نحو ما ذكرنا الا ان هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وانه زرعتها حنطة بذر وبقرة
وقد ادرك الخارج واستحصد فانه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفان وان هذا الذي
احضره يمنع من اخذ حصته من ذلك وهو كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته فمثل *

سجل هذه الدعوى ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع الحكم على
نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم ونبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا
به من اخذ هذا الذي حضر الاراضي المحدودة المذكورة فيه من هذا الذي احضره مزارعة صحيحة
ومن دفع هذا الذي احضره هذه الاراضي الى هذا الذي حضر مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة
وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بجريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين
المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هذا حكماً ابرمته وامرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضي
الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعدما استحصد الزرع يكتب في موضع الحكم
وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت
عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وامرت المدعى عليه بدفع نصيب
المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط
المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر

من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي احضره معه
يمنع من العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعي عقد المزارعة بعدما
استحصل الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وان هذا الذي احضره
معه يمنع عن تسليم حصته هذا الذي حضر اليه * محضر في اثبات الاجارة رجل آجر أرضه من انسان
مدة معلومة باجر معلوم ليزرع فيها ما بدا له من الحنطة والشعير وغير ذلك وسلم الارض الى
المستأجر ثم ان المؤاخر احدث يده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى
اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستيجار ليكون
حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر الحاضر حضره واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر
معه جميع ما تضمنه صك اجارة هذا نسخه ويحول صك الاجارة الى المحضر من اوله الى آخره
ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره
معه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخه الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضي
المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر استيجارها المدة المضروبة
بالاجارة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضي المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك
المحول نسخه الى هذا المحضر من اوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الآجر الذي
احضره معه احدث يده على هذه الاراضي المحدودة فيه قبل مضي مدة اجارة هذه من غير
فسخ جرى بينهما بغير حق فواجب عليه قصريده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر لينتفع بها من حيث
الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فاجاب * سجل هذه الدعوى
صدرة على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استيجار فلان هذا الذي حضر
الاراضي المبين حدودها في هذا الصك المحول المدة المذكورة في الصك من هذا الذي احضره
وانبات هذا الذي احضره معه يده على هذه الاراضي المبينة حدودها قبل مضي مدة الاجارة
من غير فسخ جرى من احد هذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك من استيجار
فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضي عند قوله حكمت بجميع ما كتبت عند قوله ثبت
عندي وان لم يكن بعقد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي احضره معه ان هذا
الذي احضره معه آجر من هذا الذي حضر جميع الاراضي التي هي ملك هذا الذي احضره

معد بقرية كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة اوستين او ثلث سنين من لدن تاريخ كذا الى كذا بكذا وكذا يزرع فيها ما بدله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وان هذا الذي حضر استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البذر المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة الى آخره ما ذكرنا وفي الاجارة الطويلة المرسومة ببخارا اذا وقع التسليم والتسلم ثم احدث الآجر يده على المستأجر قبل مضي المدة من غير فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في ايام الاجارة بمحض من المؤجر وطلب المستأجر الاجر يرد بقية مال الاجارة والآجر ينكر الاجارة ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة يحول الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ عن تحويل الصك يكذب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستيجار بالشرائط المذكورة فيه وتعجيل الاجرة وتعجيلها وتسليم المعقود عليه وتسامه وضمان الدرك كما ينطق به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا الاجر الذي احضره مع نفسه فسخا صحيحا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي ما مضى من مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فوجب على هذا الآجر ايفاء بقية مال الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضر ويتم المحضر * سجل هذا المحضر اصدرا على الرسم الى قوله وثبت عندي وعند ذلك يكذب وثبت عندي استيجار فلان جميع هذه الاراضي المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط المذكورة في هذا الصك وتعجيل الاجرة وتعجيلها وتسليم المعقود عاياه وتسلمه وان المستأجر هذا الذي حضر فسخ هذا العقد في ايام الفسخ بمحض من هذا الآجر هذا الذي احضره معه ووجب على الآجر هذا ايفاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم بقول وحكمت بجميع ما ثبت عندي بذكر عند قوله وحكمت جميع ما ذكرنا عند قوله ثبت عندي وان كانت الاجارة قد افسخت بموت الآجر يكتب المحضر على ورثة الآجر على المال الذي يكتب على الآجر لو كان حيا ويرد منه وان هذه

وان هذه الاجارة قد انفسخت بموت فلان الآخر هذا وذهب بمضي المدة الماضية الى وقت موت الآخر هذا من هذه الاجارة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة ديناً في تركة هذا الآخر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم * سجل هذا المحضر نحو ما قلنا الا انه يزيد ذكر وفاة الآخر هذا وانتقاض الاجارة بوفاةه وجوب رد الباقي من الاجارة المعجلة على المستأجر وذلك كذا على وارث الآخر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد مات والآجر حي الا انه منكر واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب المحضر على الحال الذي ذكرنا غير انه يزيد ويقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابنا له هذا الذي حضر وفد ذهب من هذه الاجارة المذكورة فيه بمضي ما مضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت موت المستأجر كذا وبقي كذا وصارت بقية مال الاجارة المغسوخة ميراثاً من المستأجر المتوفى هذا لورثة لهذا الذي حضر وهذا الآخر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الاجارة المغسوخة اليه ويتم المحضر * محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وان هذا المحضر قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضاً صحيحاً وان الموهوب هذا قائم في يد الذي احضره هذا لم يزد في يديه ولم يتغير عن حاله وان هذا الذي احضره لم يعوض هذا الذي حضر عن هبته هذه شيئاً فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي احضره بتسليمها اليه بحق الرجوع وسأل مسئلته * سجل هذا المحضر يكتب في موضع النبوت وثبت عندي جميع ما شهد به هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي احضره معه هبة صحيحة وقبض ذلك منه في مجلس العقد قبضاً صحيحاً ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود فحكمت بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة واعدت الموهوب هذا الى قد تم ملك الواهب هذا وامرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل * محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ذلك لان هذا المحضر معه ادعى على هذا الحاضر اولا اني وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر في دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد ازداد في يديه زيادة منصاته وان رجوعه ممتنع ويتم المحضر * محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان لهذا الحاضر رهن من هذا

الذي احضره معه كذا ثوبين صغته بكذا دينار رهنا صحيحا وان هذا المحضر معه ارتهن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ارتهانا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا المحضر معه وان هذا الحاضر قد احضر هذا المال فواجب على هذا المحضر قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته * محضر في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع ان يدفع الرجل الى رجل حديدا او نحاسا ليصوغ له اناء او نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصانع ان يمتنع من الدفع ولا المستصنع ان يمتنع من قبوله وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديده و الاناء للصانع ولا اجر له وان شاء اخذ الاناء واعطى الصانع اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه دفع اليه من النحاس كذا منارا مارة ان يصوغ له منه اناء كذا صغته كذا باجر كذا ودفع اليه الاجر وانه قد صاغ هذا الاناء على موافقة شرطه وانه يمتنع عن تسليم الاناء اليه فواجب عليه تسليم الاناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذاك فسئل فاجاب بالعارسية فان كان الصانع خالف الشرط فاراد المستصنع ان يضمه حديدا مثل حديده يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه دفع اليه كذا من النحاس صغته كذا ليصوغ له اناء صغته كذا باجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرطه له فام برض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المبين قدرهما وصفتهمافيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذاك فسئل كذا في المحيط * كتاب حكمي في دعوى العفار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي ان يكتب بذلك كتابا فهذا اعلى وجهين الاول ان يكون العفار في باد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضي له عليه ويسلم العفار اليه وان شاء حكم به بوجود الحجّة وسجل له وكتب له قضية ايكون في بده واشهد على ذاك ولكن لا يسلم العفار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا ان العجز عن التسليم يمنع التسليم اما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعفار للمدعي لكن لا يسلمه اليه ثم اذا اورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب وانام بينة على قصائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنعذ ذاك النصاء وتبين

التقضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه انه اذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بامر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا ليسلم الدار الى المدعي فان ابن ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعى عليه بحضرة المدعي ويحكمه على المدعى عليه بالعقار للمدعي وبأمر المدعى عليه ان يبعث مع المدعي امينا ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألنى المدعى الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك ويرحمك الله وآيا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخرجه من يد المدعى عليه الوجه الثاني ان يكون العقار في غير بلد المدعي وانه على وجهين ايضا احدهما ان يكون في البلد الذي فيه المدعى عليه وفي هذا الوجه ايضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وامر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعى عليه من التسليم فالقاضي يسلم نفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعى عليه يكتب له ايضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعي والقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعى عليه او وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي بالعقار للمدعي بحضرة المدعى عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته * كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يري ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عبد ابق الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندي فاخبر به المولى وليس للدولة شهود بسمرقند انما شهوده ببخارا فطالب المولى من قاضي بخارا ان يكتب قاضي بخارا بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الى ذلك ويكتب له كتابا الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الدبون خبر انه يكتب شهد عندي فلان وفلان ان العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وفامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد ابق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق وبشهد على كتابه شاهدين يشخصان الى سمرقند

ويعلمهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند بحضور العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فإذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدالتهما عنده فتح الكتاب فإن وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفا لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب إذا ظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وإن كان موافقا قبل الكتاب ورفع العبد إلى المدعي من غير أن يقضي له بالعبد لأن الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وأخذ كهيلا من المدعي بنفس العبد وجعل في عنق العبد خاتما من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتابا إلى قاضي بخارا بذلك ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فإذا وصل الكتاب إلى قاضي بخارا وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه امرأ مدعي أن يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعي فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخارا اختلفت الروايات عن أبي يوسف ررح ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخارا لا يقضي للمدعي بالعبد لأن الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وما فيه ويبعث بالعبد معه إلى سمرقند حتى يقضي له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعي عليه فإذا وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعي بالعبد بحضرة المدعي عليه وأبرأ كميل المدعي وقال في رواية أخرى أن قاضي بخارا يقضي بالعبد للمدعي ويكتب إلى قاضي سمرقند حتى يبرأ كميل المدعي وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف ررح كتاب القاضي في الآراء فصورته ما ذكر في العبد غير أن المدعي إذا لم يكن ثقة ما مونا فالقاضي المكتوب إليه لا بدفعها إليه ولكن بأمر المدعي حتى يجيء برحل ثقة ما مونا في دينه وعقابه يبعث بهامعه لأن الاحتياط في باب الخروج واجب *
 رسوم التضاة والحكام في توليد الاوقاف يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكك فلان في محلة فلان في كورة بخارا وهم فلان ولان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في نسوبه

في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وان يكون هو المتولي لما عرفوا من صلاحه وامانته وكفايته وهدايته في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قيمانها ليقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارفعااتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الواقف فيها واوصيته في ذلك بتقوى الله واداء الامانة والتجنب عن المنكر والغدر والخيانة في السر والعلانية واطلقت له الدة يازدة مما يحصل في يده من ارفعااتها ليكون له معونة في هذا الامر قلده في ذلك كله فتقلد مني بشرط الوفاة وامرت بكتابة هذا الذكر حجة له في ذلك واشهدت عليه من حضرني من اهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي * كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف ايد الله تعالى فلانا قدرع الي ان الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريبتكم خالية عن قيم يتعاهدوا ويجمع غلاتها ويصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكاتبته في ذلك ليختار قيما ذا عفاف وامانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحا لا يرف عليه واخذ من اخذارة القوامه بعون الله تعالى * جواب المكتوب اليه وقد وصل الي كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى ايامه وقرانه وفهمته مضمونه وامثلت ما امرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوق اختيار المشائخ من قريتي للقيام في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانتته وعفافه والاطلاق له (درة بازدة) مما يحصل من ارتعاعات هذه الاوقاف ليكون له معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مناب من الله تعالى * تقايد الرصاية يقول القاضي فلان قد رفع الي ان فلانا توفي وترك ابناً صغيراً ولم يجعل احداً وصياً في تسوية اموره والصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية اموره وله عم فلان وانه من اهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتعحصت عن حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان ولان انه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قيماً في اسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ اسبابه وسائر اماله وتعاهداتها وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من اسبابه وقبص ارتعاعات اسبابه وحفظها وصرفها الى وجوه مصارفها

والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تقدير ولا اسراف واوصيته في ذلك بتقوى الله تعالى واداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدرو والخيانة وطلقت له الالة يازده مما يحصل في يده من ارتفاعات اسبابه ليكون له معرفة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي فلدته في ذاك كله بشرط الوقاية وامرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك واشهدت عليه من حضر من الثقة وكان ذلك في تاريخ كذا * كتاب

الى بعض الحكم بالناحية لقسمة التركة واختيار القيم للوارث الصغير كتابي اطال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحاكم فلان الى آخره ندرفع الي ان فلاناً من قرية كذا توفي ثم وخلف من الورثة ابناً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك اموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع اموال هذا المتوفى وتلقها ولا بد من افراز حصة الصغير وانتزاعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك لينسخ جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتفحص في ذلك عن له خير بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهاهما ويراعي في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قيماً ذا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهداية ويبعث نسخة التركة مع المختار للتوامة الي لاقلده في حق الصغير وامضى القسمة واسلم حصة الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة * كتاب في نصب الحكم في القرى

يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانيته وسدائه وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما حملة الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام نصبته في نائبة كذا متوسطا بفصل الخصومات بين الخصوم بتراضيههم على سبيل المصالحة بعد ان يتأمل في تلك الحادثة تأملاً شافياً ولا يحامي شريفاً لشرفه ولا يظلم ضعيفاً لضعفه ولم آمر له ان يسمع بينة في حادثة من الحوادث وان يتضي لاخذ على احد في صورة من الصور وادانته رعايته فصل الخصومات بالتراضي يبعث الخصوم الى مجلس الحكم وامرته بانكاح الايامى الخليات عن الكاح والعدة من اكائها برضاهن ان لم يكن لهن ولي بمهر امان لهن على سبيل الاحتياط وامرته باختيار التوام في الاوقاف واموال اليتامى من الصالحاء والثقة باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وامرته بطاعة الله تعالى وتقويه في جميع احواله سرا وعلانية وان يأتي باومرة وينتهي عن زواجه فهذا عهدي اليه ومن قرأ هذا الكتاب افرى عليه فليعرف

حقه وحرمنه ولا يخوض احد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *

كتاب في التزويج يكتب بعد الدماء بحسب الشيخ الفقيه ايدة الله تعالى بالتعرف من حالة المسماة فلانة بنت فلان فقد خاطبها فلان بان وجدها حرة بالغة عاقلة خالية عن الكاح والعدة وكان هذا الخاطب كفو لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها بحضور من الشهود على صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثل الذي ذكرنا ويكتب فان وحدتها قد بلغت مبلغا يرف الى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم او بمهر مثلها واقبض ما هو رسوم تعجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى واشهد عليها * كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية المتوسطة بين الخصمين رفع الي فلان بن فلان بن فلان له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وانه لا ينصفه ولا يوفي آية حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى اهل السلطان فكانت في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما بتراضيهما ويفصلهما فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لافصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى * كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية لوقوف الضيعة وصورة ذلك رجل ادعى ضيعة في بدرجل واقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتمس المدعى من القاضي ان يكتب الى حاكم القرية النى الضياع المدعى به فيها حتى يكون ذلك الضياع موقوفا عن التصرف فيه من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب * وصورة يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قداد على فلان بن فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة النى هي كرم محوط مبني بقصرة وكذا ديرة ارض السى موضعها في ارض قرية كذا حدودها كذا وانها ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق واقام البينة على ذلك ولم يظهر لي احوال الشهود فالتمس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا المدعى عليه فلا ينتقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى ان يظهر احوال الشهود فان انتقد لذلك والا علمني بالجواب في ذلك بعون الله تعالى * ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان

العلائي ان بعلمها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بخارا ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وانها مضطرة في ذلك وان النكاح بينهما قائم في الحال واحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا وفلانا بذكرا سماءهم وانسابهم فاخبروني هؤلاء ان الحال كما رفعت الي من اوله الى آخره والتمست مني تعيين نفقتها وبديل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فاجبتها الى ذلك واذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهمها لمطعموها ومادومها وكذا كذا درهمها كل ستة اشهر للبوسها الى ان يحضر الغائب فيقضي ما استدانت عليه وانها رضيت بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك واشهدت على من حضرني من الثقة * وذكر فرض نفقة المرأة امرأة تطالب من زوجها انه لا ينفق عليها والتمست من القاضي التقدير لنفقتها يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان العلائي الي ان زوجها لا ينفق عليها والتمست مني تقدير نفقتها فاجبتها الى ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعموها ومادومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهمها وبديل كسوتها كل ستة اشهر كذا درهمها والزمته اذ اراد ذلك عليها لينول الانفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر ويكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان نفقة زوجته فلانة بنت فلان لطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهمها الى آخره ويكتب القاضي توقيعه على صدر الذكر ويكتب في آخره يقول فلان كتب هذا الذكر مني بامرني وحرى العرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط * كتاب المستورة الى المزكى في التعرف عن احوال الشهود ويكتب القاضي بعد القسمة في قطعة بياض ايده الله العقيه في الوفوف على احوال نفر شهدوا عندي بوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول انبت لك اساميهم آخر مستورتي لتعرف على احوالهم وليعلمني ما صح عندي من احوالهم من العدالة لا قف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب اسماء الشهود فلان بن فلان حايته كذا محلته كذا ومتجره كذا ومصلاه مسجد كذا * جواب المزكي ان برتبهم ثلث مراتب اعلاها جائز الشهادة او عدل قال شمس الائمة السرخسي رح لا يكتفى بمجرد قوله عدل ما لم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز ان يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الانزجار عن تعاطي ما يعتنده الانسان محظور دينه وجاه

وجازان يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في نذف بعد التوبة والمرتبة البانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لفسقه ولكن لغفلة او نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشائخنا من لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدعارة كذا في الظهيرية * محاضر وسجلات ردت لخال فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصي صغير من جهة ابيه دينا لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعلته انه لم يذكر في المحضر ان الدين لهذا الصغير باي سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللميت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين للصغير بالتسمة وقسمة الدين باطلة والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايضاء الى المدعي ولا بد من ذلك * ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكمي صورته حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي ان الدار التي في يد هذا الذي احضره معه حدودا كذا ملك فلان الصغير بسبب انها كانت ملك والد هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بملك الصغير من نفسه بولاية الابوة بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور فيه وفي يد هذا المحضر بغير حق فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر ليقبضها لهذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعلته انه لم يكن فيه ان الاذن الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي او من جهة قاض آخر وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عند هذا القاضي لسمع خصومته ولانه لم يذكر في المحضر ان المدعي مأذون في القبض انما المذكور فيه ان المدعي ادعى بالاذن الحكمي ولعل انه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر رح لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رح وعليه العتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايضاء يثبت ولاية القبض ولانه لم يذكر في المحضر ان الثمن مثل المعتود عليه وقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد كون الثمن مثل المعتود عليه وقت العقد كذا في المحيط * محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها صالحة من جميع نصيبها من الميراث وعن جميع الدعاوي وقد قبضت

بدل الصلح فرد المحضر بعلته انه ليس في المحضريان التركة ويجوز ان يكون في التركة دين وعليه
هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين عن الصلح ولولم يكن في التركة دين ويجوز ان يكون في
التركة من جنس بدل الصلح من النقد مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك فدر بدل الصلح اوزائد
عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لما كان الربوا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز
ان يكون فيها من خلاف بدل الصلح من النقد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس
وكان الفقيه ابو جعفر رح يقول بجواز هذا الصلح ويقول ان لا يكون في التركة دين ويجوز ان لا يكون
في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز ان لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اقل
بل يكون ازيد ويجوز ان لا يكون في التركة شيء من نقد آخر فما ذكر كله وهم وبالوهم لا يمكن ابطال
الصلح كذا في فصول الاستروشنى * وهكذا في المحيط * محضر في دعوى تجهيل الوديعه
حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه اني دفعت الى اب هذا الذي احضرته
فلان صرة مشدودة مكتوب عليها توكلت على الله بضاعة ابراهيم الحاجي وفيها خمسة
اعداد من اللعل البدخشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان اب هذا الذي
احضرته فلان قبض ذلك مني قبضا صحيحا وتوفي قبل رده ذلك الي مجهلا لها من غير بيان
وصارت قيمة جميع ذلك دينا في تركته وشهد الشهود بذلك * ورد المحضر بعلته ان المدعي في
دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما بينوا يوم الدفع والواحد
في مثل هذا الموضع قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في هذا الموضع التجهيل
فيراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى اعلم قلت قد ذكر محمد رح في كفاية الاصل رجل اودع
رجلا مينا وجحده المودع ومات في يده ثم اقام المودع بينة على الايداع وعلى بقمته يوم الجحود
قضى على المودع بقمته يوم الجحود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم
الايداع وهو كذا قضى القاضي على المودع بقمته يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان
سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الوديعه يوم الجحود واذا لم يعلم
قيمه يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع
وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو جحد لوديعه وقال
لاوديعه لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها الا يجب الضمان واذا كان قبضها

وام يجب ان لا يجب الضمان ايضا لما قلنا والسجود آخرهما وجود في الحال بالضمان عليه ما يمكن وان اشهد
الشهود بقيمتها يوم السجود فقد امكن احالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه السجود وواجبنا
قيمته يوم السجود وان لم يشهد بقيمته يوم السجود وشهد بقيمته يوم الايداع تعذر احالة الضمان على
السجود واحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود
لانعلم قيمته اصلا لا يوم السجود ولا يوم الايداع فانما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم السجود كما في
الغاصب فانه اذا هلك المغصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم
الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان يقال في مسئلة التجهيل اذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة
يوم التجهيل وشهدوا بقيمتها يوم الابضاع ان يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا لانعرف قيمتها اصلا
يقضى بما يقر من قيمتها يوم الابضاع وهو الصحيح * سجل لم يكتب في آخره وحكمت بكذا في
مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة ورد السجل بعلة ان المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية
قالوا ليس انه كتب في اول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية اول الدعوى
ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر
الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر
المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فاذا قضى القاضي القاضي بشيء خارج المصر كان قضاء في فصل مجتهد
فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجاؤه ويصير مجمعا عليه * سجل ورد من قاض كتب في آخره يقول فلان
كتب هذا السجل عني بامري ومضمونه حكمي كذا فاخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذا خطأ لان
مضمون السجل انشاء التسمية وحكاية دعوى المدعي وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك
ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب وفي مضمونه حكمي
او يكتب والحكم المذكور فيه حكمي او يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي زمذته بحجة لاحت عندي *
ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية رأس مال الشركة صورته حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على
هذا المحضر ان هذا الحاضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عمان على ان يكون رأس مال
كل واحد منهما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على ان يبيعا ويشتريا جملة وعلى الانفراد ما بدا لهما
ولكل واحد منهما من الامتعة والافمشة واحضر كل واحد رأس ماله وخطاه وجعلناه في يد هذا المحضر معه
وان هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس

ثم باعها بكذا من الدنانير الملكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه اداء حصته من الدنانير الملكية وذلك كذا اذ هي قائمة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته فرد هذا المحضر بعله ان الدعوى وقع في الدنانير الملكية لان الدعوى وقع في ثمن الكرايس و ثمن الكرايس والدنانير الملكية ثقيلة والدعوى في النقايات والبينة عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما اشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والعصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند ابي حنيفة واني يوسف رح في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا بمنزلة العلوس والغاوس لا يصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك يظن ان كان دافع العدايات قال لشريكه يوم دفع العدايات اليه اشترى بها وبع مرة بعد مرة فاذا اشترى الشريك بالعدايات الكرايس بالملكي واشترى بالملكي شيئا بعد ذلك وباعه مكرما مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والثمن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نددت بحكم الوكالة والامروان كان الدافع قال لشريكه اشترى بهذه العدايات وبع ولم يقل مرة بعد اخرى فاذا اشترى بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها ووجب على الشريك دفع الملكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فاذا اشترى بعد ذلك شيئا يصير مشتر بالفسه فاذا اندد الثمن من الملكي صار غاصبا لخصته اذ اع من الملكي فيصير غاصبا مناله ذلك القدر * محضر فيه دعوى الوصية باث المال صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان اب هذا المحضر معه اوصى لهذا الحاضر بثلث جميع ماله في حياته وصحته ونبات عقاه وصيه صحبته وان هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت اب هذا المحضر معه قولا صحيحا وصار ملك جميع تركته اب هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي هذا المحضر معه من تركته ابيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاصر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بانه لم يكن في المحضر اوصى في حال جواز تصرفاته ونعاناها انما كان فيه اوصى في حياته وصحته ونبات عقاه وليس من ضرورة كونه صحيحا ثابت العقل ان تصح وصيته فانه لو كان محجورا عليه على قول من يرى الحجر لا يصح وصيته وقد ذكر في كتاب

كتاب الحجران السعيه المبذر طاله اذا اوصى بوصايا فالقياس ان لا يجوز وصاية وفي ~~الكتاب~~ يجوز وصاية ما وافق وصايا اهل الصلاح ولا بعد ذلك سرفا من الموصي ولا يستعشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر اوصي له طائعا ولا بد من ذكر الطوعية فان وصية المكره لا تصح وزعم بعض مشائخنا حيلة اخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حريته الموصي في المحضر وهذا وهم لان الحربة صارت مستفادة من قوله اوصى له بنلت ماله * محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه كفل لي بنفس فلان على انه متى لم يسلمه الي يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف درهم مثلا واني قد اجزت كفالته ثم انه لم يسلم بنفس فلان اي في ذلك اليوم الذي عييه لتسليم النفس فيه وصار كفلا بالمال الذي لي عايه وذلك الف وطالبه بذلك وسأل مسئلته فرد المحضر بعله انه لم يكن في المحضر ذكر الالف التي ادعى الكفالة بها انها ما اذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية واشباه ذلك فلا بد من بيان الالف انها ما اذا حتى ينظر انه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هو مسموع ام لا وعله اخرى انه لم يكن في المحضر انه اجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من احازة الكفالة في مجلس الكفالة فان من كفل لعائب ولم يفبل عنه احد في مجلس الكفالة ولا خاطب عنه اجبي في مجلس الكفالة فباغ الغائب ذلك واجاز لا تصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد رحم وهو قول ابي يوسف رحم الاول وبعض مشائخنا قالوا دعوى الاحازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما ان دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم ادعى قول من يقول بان دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال اجزت الكفالة في مجاسي ولم يفبل في مجلس الكفالة فذاك لا يكفي فاعل المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم اجاز فذلك احازة في مجلس المكفول له الا انها ليست بمعتبرة بالا جماع ولو ادعى الكفالة مرة ولم بدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة اخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا * محضر في دعوى المهر بخدم الصدان صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت مسكوة فلان تزوجها على الف درهم تكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد اجزت ضمانه في مجلس الضمان ثم اني صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهري على

کتاب المحاضر والسجلات

زوجي فلان في المهر علي كميل من غير بيان ذلك * مختصر في دعوى
الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع العرقه صورته امرأة ادعت على رجل انك كملت لي
عن زوجي فلان دينارا حمر جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع
العرقه بيننا وقد اجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت العرقه بيني وبين زوجي بسبب
ان الزوج جعل امري بيدي على انه متى غلب عني شهرا انا اطلق نفسي تطليقة بائنه وقد غاب
عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفيلا لي بدينار من صداقي
فواجب عليك اداء الدينار اليّ واقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضر وتأولوا
بقبول ببنتها وبالفضاء على الكفل بالدينار قالوا ويكون ذلك قضاءً على الزوج بالعرقه لانها
ادعت على الكفل امرالا يتوصل اليه الابائيات امرأ آخر على الزوج وهو جعل الامر بيدها
وتطلعها نفسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرطه فيستصب الكميل خصما عن الزوج في ذاك
وهذا اصل مهدي في قواعد السرعة ولكن هذا مشكل عندي لان المدعى شئان العرقه على
الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لبوت المدعى على الحاضر
بل هو شرطه وفي مل هذا لا ينتصّب الحاصر خصما عن الغائب عليه عامه المسامح ربح فسغي
ان يفضى بالمال ولا يفضى بالعرقه على الزوج * مختصر في دعوى ملكة ارض على رحل
في يده بعض تاك الارض وصورته رجل ادعى على رحل ارضا في يدبه انها ملكه وفي يده هذا
المدعى عليه بغر حق واقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه ورفض
الفاصي للمدعى بالا أرض كما هو الرسم ثم ظهر ان الأرض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه

وفي يد رجل آخر قيل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعي ظهر بطلان الشبهة ان
المدعي باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء بوجب بطلان القضاء على ما علية اشارات الاصل والجامع فاما
اذا اراد المدعي عليه ان يقيم بينة على ان الدار المدعى بها في يده كانت في يدي وفي يد فلان وقت
الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنفي كون المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المدعي ولا تقبل
بينته ولا يظهر به بطلان القضاء كذا في المحيط * محضر في دعوى نصب شائع من الارض بان ابي
كذا سهمان كذا سهمان من الارض ولم يذكر المدعي والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعي عليه
اختلفت اجوبة المفتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده
وما لم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم
افتوا بالصحة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك
الشيء فالقول الاول يشير الى ان غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام
ابو الفضل رح في اشارته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى ان غصب نصف العين
شائعا يتصور الا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان عينا وعند ذلك
كل واحد منهما يصير غاصبا نصف العين مشاعا الا ترى ان الرجلين اذا استأجرا دارا واشترياها
وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما متبنا يده على نصفها شائعا وقد نص محمد رح
في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي *
محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه بيع منزل حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحفاله وانه باعه
منه في حياته وصحته ونفذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا اقر لي في حياته ببيع
هذا المحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم
هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق
فزعم بعض المفتين ان في المحضر خلا من وجهين أحدهما ان الشهود شهدوا على اقرار البائع
بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمدكور في دعوى المدعي اقرارا للبائع مضافا الى تاريخ
البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع

ولكن قبل البيع وعلى الاقرار بالبيع قبل البيع يكون باطلا ايضا ولان
 قبل البيع باطل لان الشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع يكون باطلا ايضا ولان
 قالوا في اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور
 في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادة على البيع
 شهادة نهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلو جهين احدهما ان مطلق كلام
 العاقل وتصرفه بحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك ههنا في ان يحمل دعوى المدعي
 الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة
 على هذا الثاني ان مطلق كلام العاقل بحمل على المعتاد والناس في ما تهم يريدون بهذا
 الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ واما الثاني قلنا هذه الشهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب
 الملك وانه صحيح * ورد محضر في دعوى الجارية حصرها حضر مع نفسه جارية وادعى ان هذه
 الجارية ملكه والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة (روزي مردی
 بیامدوان حاربه حاصر آورده راباين حاضر آمده بفروخت بهاء معلوم وبوي تسلیم کرد)
 فرد المحضر بعاتين احدهما ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائعه فلا بد
 من اثبات الملك للبائع لينتقل الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه
 الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذ لم يثبت الملك للبائع
 في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان
 البائع معلوما تقبل الشهادة ونقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية ان الشهود شهدوا ان رجلا
 باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا ان المشتري اشتراها وبجوز ان ذلك الرجل باعها الا ان المدعي
 لم يشتريها وبمجرد البيع بدون السري لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيحة لان ذكر
 البيع يتضمن السري وذكر السري يتضمن البيع الاخرى ان من ادعى على غيره اني بعت
 منك هذه الجارية بكذا وطالبه الثمن كان دعواه بالبيع صحيحة وان لم يدع انه اشترى وكذلك
 اذا ادعى ان هذا الرجل باع هذه الجارية مني كان دعواه صحيحة وان لم نقل وانا اسريه منه ذكره
 محمد رح في كثير من المواضع * ورد محضر في . . . الجارية ابسا حصرها حضر مع نفسه حاربه
 وادعى

وادعى انها جاريته اشتراها من فلان فطاعته راجبة عليها والجارية تذكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود
شهدوا انه اشتراها من فلان فاختلعت اجوبة المفتين فافتنى بعضهم صحة الدعوى في حق القضاء
بالمالك لا في حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها لنفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد
المن والمدعى في دعواه لم يذكر نقد المن وافتنى بعضهم بعدم صحة الدعوى اصلا وهو الصحيح
لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لانصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالمالك للمشتري
وهي مسئلة كتاب الشهادة * ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة رجل مات فجاء رجل
وادعى ان الميت عتيق والذي فلان كان اعتقه في حيوته ومبرائه لي لاني ابن معتقه لا وارث له
غيري فافتنى بعض مسائخا بفساد هذه الدعوى وافتنى بعضهم بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى
فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والا عتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة
ما قلنا ما ذكر محمد رح في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا اقام عبدا بينة انه اعتقه فلان
وفلان ينكر ذلك او يقر واقام آخر بينة ان هذا العبد عبده فضى القاضي القاسي للدي اقام البينة انه عبده
لان شهود العتق شهدوا بعتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لعتاق
من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه
الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للدي اقام البينة انه عبده كذا ههنا
وكذلك لو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه وهو في بدء يقضى للدي شهدوا انه عبده لان صحة
الاتفاق يعتمد الملك دون اليد والشهود لم يشهدوا له بالملك ولو شهد شهود العبد ان فلانا اعتقه
وهو بملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده فضى ببينة العتق لان اثبات العبد المالك لمعتقه كاثبات
المعتق الملك لنفسه ولو ان المعتق اقام بينة انه عبده فضى ببينة العتق لان البينتين استوتا
في اثبات الملك وفي احدتهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى
العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير * ورد محضر في دعوى الدفع صورته ادعى
عينا في يدي رجل اشتراه من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وحده المدعى عليه دعواه
فاقام المدعى بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعى على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فادعى
المدعى عليه في دفع دعواه ان هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهته امر قبل تاريخ شرائك بسنة
طانعا ان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه وصدقه اخوة فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه

ذلك المقر له فدمواك عليّ باطل بهذا السبب فانتهت اجوبة المفتين لهذا الدفع صحيح ثم استقني بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه مثنى كان وفي اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فانتهت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك اوقال قبل شرائك * ورد محضر في دعوى الميراث صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلان كلهم اولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محدودا على رجل احضروه معهم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدته هذين المدعين وحققها (ودردست وي بود تابر وزمرگ وي بمرد وميراث ماند فرزندان خویش را) فرد المحضر بعثنين احدهما ان المكتوب فيه والدته هذين المدعين وينبغي ان يكتب والدته هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (مرد وميراث ماند فرزندان خویش را) وليس فيه (چه چیز میراث ماند فرزندان را) وينبغي ان يكتب (وميراث ماند این محدود فرزندان را) او يكتب (ميراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصرح او بالكناية اما بدون ذكره لا بالصرح ولا بالكناية لانهم جرم الميراث فيما يقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الامام نجم الدين عمر والسفي انه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالغت في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قولي وتركه ميراثا وكتبت ترك ميراثا فام يفت شيخ الاسلام علي بن عطاء بن حمزة السغدري بصحته وقال لي الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثا حتى افتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين السفي رح عرض علي محضر فيه دعوى رجل علي رجل ارضا بها ملكه وحقه وان مورث هذا المدعى عليه فلان احدث يده عليها بغير حق الى ان مات وفي يد وارثه هذا ايضا بغير حق فوجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثا فلان كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعى ببيعابا وجرى التناض من الجانبين وكان في يده بحق الى ان توفي ثم صار ميراثا عنه لي بحق فقال المدعى في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض اقر بالبيع الذي جرى بيننا بيع وفاء فاذا رد علي المن كان علي رد الارض واقام علي ذلك به هل يصح دفع الدفع على هذا الوجه قال نجم الدين رح وقد كان قاضي القضاة صداد الدين عاي بن عبد الله والشيخ الامام علاء الدين عمرو بن عثمان المعروف بعلابدراجا

بالصحة وأنا أجيب بعدم الصحة لانه ادعى اولاً انه كان في يده بغير حق فاذا اقر ببيع الوفاء فقد اقر انه في يده بحق وقيل يجب ان تصح دعوى الدفع على قول من يقول بان لبيع الوفاء حكم الرهن لان المدعى بهذا الدفع اقر للمدعى عليه بيع ما انكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لانه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعى الآن للمدعى عليه حق الحبس وقد ادعى المدعى ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعى عليه بغير حق فاذا اقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه واقر ان بدال المدعى عليه بحق فهو معنى قولنا اقر له ببيع ما انكره له اولاً واما على قول عامة المشائخ رح ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع والبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وان كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فان ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط * محضر عرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رحل اثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلاتها وتبين ذلك فادعى المدعى عليه في دفع دعواه انه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر مقدار البدل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وان ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين مقدار البدل لان ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر اعلم بان هذه المسئلة على وجهين ان وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوما او لم يكن معلوما الا ان الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحا وكان دعواه دفعا صحيحا وان وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعى عليه ببذل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقترا من غير قبض لا يصح لصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوما او لم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فصول الاستروشنى * محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى ارض من التركة وصورت رحل ادعى ارضا من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعى في دفع دعواه انك مهطل في هذه الدعوى لانك قد قلت لي مرة (تواز بد ميراث يافته يا ميگويد) قلت لي مرة (سپس پدر مال بسپار گرفته من گفتم کدام مال گرفته ام کدام مال میراث یافته ام تو گمتی فلان زمین این از تو قرار است بیاک من ودعوى تو باطل است) هل يصاح الاحتجاج من هذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي ار في قوله (ميراث یافته) يكون دفعا لانه اقرار بالملك له وفي قوله (گرفته) لا يكون دفعا لان هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر * محضر آخر

كان فيه ادعى فلان علي فلان ان الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا وهو في يد ام هذا المدعي
 اقرب ام هذا المدعي انه ملك هذا المدعي وبعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعي عليه
 هذا الكرم من ام هذا المدعي فوجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعي وكان فيه جواب
 جماعة من ائمة سمرقند بالصحة وافنى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين
 وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعي لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه
 وادعى ان امه اقرب له به لا تسمع دعواه ايضا لانه نسب ملكه الى مالا يصلح سبب الملك
 وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بان قال هذا الكرم ملكي اشتريته من امي
 فلانة قبل شري هذا المدعي عليه نصح دعواه * ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى العتق
 فيه دعوى رجل على رجل عبدا انه كان لابن عمي فلان مات وهو في ملكه وانا وارثه لا وارث له
 غيري وصار هذا العبد ميراثي من جهته وهو يمتنع عن طاعتي فادعى المدعي عليه في دفع
 دعواه ان مورثه اعتقني في مرضه وانا اخرج من ثلث ماله وانا اليوم حر ولا سبيل له علي واقام
 على ذلك بينة فادعى هذا المدعي ثانيا اني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته
 وكان في جواب نجم الدين النسفي رحمه الله لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض وتغذر التوفيق لانه
 ادعى الارث ثم ادعى الشري في حيوة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعللة ظاهرة فقد ذكر
 محمد رح في آخر الجامع الكبير في رجل مات ابوه فادعى دارا في يدي رجل انها داره اشتراها
 من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة فلم يزك بينته اولم يكن له بينة فحلف المدعي عليه
 ثم اقام المدعي بينة انها كانت دار ابيه مات وتركها ميراثا له لا يعامون له وارثا غيره فالفاصي بقضي
 بالدار المدعي لانه لا تناقض بين دعوى الشري من الاب في حيوته وصحته ولا وبين دعوى
 الارث منه ثانيا لانه يمكنه ان يقول اشتريت منه كما ادعت اول لكن عجزت عن اثبات
 شرائي وبقيت الدار على ملك ابي ظاهرا فصار ميراثا لي بموته في الظاهر وبمثل له لو ادعى
 الارث من الاب ولا ثم ادعى الشري منه بعد ذلك لا تسمع منه دعوى الشري لان بين دعوى
 الارث والا وبين دعوى الشري ثانيا تناقضا ان لا يمكنه ان يقول ورثت من ابي كما ادعت
 اول فلما عجزت عن اثبات الارث اشترت منه يوضحه ان المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان
 ينفسخ

ينفسخ الشرى بينهما امانى حيوته او بعد وفاته بان يجديه عيبا فيرده فلا يتحقق المناقضة لا محالة
اما المورث من الاب لا يصير مشترى من جهته فيتحقق المناقضة * محضر فيه دعوى الميراث
صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوية بنوة العم واقام الشهود على النسب بذكر
الاسامي الى الجدة ثم ان منكر هذا النسب والميراث اقام بينه ان جد الميت فلان وهو غير ما ثبت
المدعى هل يدفع بهذا دعوى المدعى وبينته وكان فيه جواب بحجم الدين النسفي رح انه ان وقع
القضاء بالبينة الاولى لا تدفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البينتين لمكان
التعارض فال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة
من هذه السنة فيل وينبغي ان لا تدفع بينة المدعى ولا تقبل بينة المدعى عليه لانها لو قبلت امان
تقبل على اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس خصم في ذلك واما ان تقبل للنفي مادعا المدعى
ولا وجه اليه ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره انه اقترضه
الف درهم في يوم كذا واقام المدعى عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا سمي
مكنا آخر لا تقبل بينة المدعى عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي * ورد محضر في دعوى
دوبرة وسراجه والشهود شهدوا بلغظه (خانه) ورد المحضر بعلة ان المشهود به لم يدخل تحت
دعوى المدعى لان الدعوى وقعت في السراجة والشهود شهدوا (بخانه) والسراجة
غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربة والشهادة بالعربة فاما
اذا كانت الدعوى بالعارسية والشهادة بالفارسية تصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه)
بالفارسية ينطلق على (سراجه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية * محضر فيه دعوى بيع السكنى
عرض على شيخ الاسلام السغدري محضر وكان فيه وباعه بحدوده وحقوقه فرد بعلة ان السكنى
نقلي والنقلي لاحد له * عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعى عليه صورته حضر فلان
واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فاجاب بالصحة لان المدعى عليه
حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم ابه فلا يحتاج الى ذكر جده
بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك في ذكر
الحدود لا بد من ذكر جد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المسحاصدين لا بد من ذكر الجد وكان
القاصي الامام ركن الاسلام علي بن حسين السغدري رح في الابتداء لا يشترط ذكر الجد وفي آخر

عمرة كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى * ورد محض فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان
 انواع الطلب الثلاثة فرد بعلته انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الاشهاد على
 فور يمكنه من الاشهاد وأنه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب اليه من المشتري والبائع
 ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو اقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري
 يجب ان يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة احد الاشياء الثلاثة
 اما البائع او المشتري او المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار او
 لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا غير صحيح قياسا وذكر الشيخ ابو الحسن القدوري رح في شرحه
 والناطفي رح في اجناسه وعصام رح في مختصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان
 واذا قصد الا بعد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا
 ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع تباين اطرافه كمكان واحد حكما
 وذكر الخصاص رح في ادب القاضي انه اذا اختار على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا
 ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين او في امصار فان كان احد هذه الاشياء مع الشفيع
 في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر بطلت شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة
 والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابعد فقد اختلف
 المشائخ رح فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته
 وهكذا ذكر الناطفي في اجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب
 من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعد مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان الاقرب طريقان
 فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى
 قياس ما ذكره الناطفي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لصحة الطلب ان يكون
 الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء هو المعروف والمشهور
 وكان القاضي الامام ابو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع
 والمشتري يشترط الطاب بحضرته وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طاب واشهد
 من غير تاخير في اي مكان اشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه اشار

محمد رح في باب شفعة اهل البغي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفعة لا بشرط الطلب عند
 حصرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع والمشتري في مصر الشفعة بشرط الطلب
 عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط * ورد محض في الرجوع بضمن الاثنان عند ورود الاستحقاق
 صورته حضر مجلس القضاء ببخارا رجل يسمى حيدر الحميري واحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان
 الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر معي باع مني اثنا ثمانية
 الجثة بكذا درهم في شهر كذا من سنة كذا راى اني اشتريتها منه وجرى التقابض بيننا ثم اني بعت هذه الاثنان من
 احمد بن فلان بضمن معلوم وانه اشتراها مني بذلك الثمن وجرى التقابض بيننا ثم ان احمد باع
 هذه الاثنان من الدهقان علي بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثنان من بذا الدهقان علي
 في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا
 يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين صدرو بن عثمان المتولي
 بامر القضاء والاحكام بكورة سمرقند وبكركورة المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده
 وجرى الحكم له منه عليه بها واخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي
 الامام سديد الدين طاهر ثابت الحكم ببخارا من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد
 المتولي بعمل القضاء بكورة بخارا ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو دهقان علي بالرجوع على بائعه
 بالنمن الذي ادعى اليه وهو احمد بن فلان واسترد النمن منه بكبالة ثم جرى الحكم من القاضي سديد
 الدين هذا ل احمد بن فلان هذا بالرجوع بالنمن على البائع وبالنمن الذي ادعى علي واسترد مني
 النمن بكبالة ولي حق الرجوع على هذا الذي احضرته بالنمن الذي ادعى اليه وسئل المدعى عليه
 هذا الذي احضره المدعى هذا فانكر وقال (مراد اين مدعي هيچ داندني نيست) فاحضر المدعي
 شهودا على دعواه فاستغنى عن صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى خلل من وجوه احدها
 ان المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالا متخلف وانه شرطه لانه اذا
 لم يكن مأذونا بالا استخلاف لا يصح استخلافه ولا يصير معين الدين قاضيا والثاني انه لم يذكر
 تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر ان القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقليد
 القاضي معين الدين ينظر انه هل صار قاضيا بتقليده ولانه لم يذكر انه هل كان لقاضي سمرقند
 ولاية على نسف صربحا وانما ذكر بكركورة المماكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورة كثيرة

فهذا لا يصير نفس المذكور ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة ولم يذكر ان تلك البينة قامت بحضرة المدعى عليه ومالم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولأنه ذكر ان القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر ان البينة قامت على اقرار المشتري انها ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع او قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين ثابت الحكم بخارا لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذكر ان ذلك البيع كان ثابتا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بفسخ ذلك البيع وهذا وهذا يوجب خلا لان الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم وبحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن اولم يحكم ولم يذكر ايضا ان القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا ولان المدعي يدعي الثمن (وورد عوى نميگود که مثل اين سيمهارائج است در شهر واگر آن سيمها نيا بد در شهر يا يابد لكن رائج نباشد بايد که قيمت دعوى کند و بگريد که بروى واجب است که قيمت آن سيم که امروزه داني است بسن دهد فاما دعوى ثمن درست نيابد) وحكي ان القاضي الامام اللامشي رح حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فتيل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بسمرقند وباء راء البئر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخارا فكان هذا كذبا محضا والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشائخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي اكنر كورة المماكة بما وراء النهر والاكتر حكم الكل في احكام الشرع فجاز ان يقال قاضي ما وراء النهر *

محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا السهم قال كان مشائخنا رح بسمرقند يقولون بانه يوجب الفساد لانه يوهم الافراز والمفرز يكون له الحدود واه المشاع فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر ابو جعفر الطحاوي رح في شروطه في موضع اشترى منه النصف من دار بحدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن ابي شجاع رح يقول لا احفظ عن والدي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية من اصحابنا رح فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي

الطحاوي فاستحسنه واخذ به وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز الا يرى ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون * محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه اول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقابضا في التاريخ المذكور فيه ف قيل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير الى ان التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وانه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابضا في اليوم الذي وقع فيه العقد او كتب وتقابضا في اليوم الذي قد باشر العقد فيه ليثبت التقابض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه * محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان والد هذا الذي احضره معه فلان اجرمني محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بقية مال الاجارة دينالي في تركته فرد المحضر بعلة انه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ اول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظراً يبقى شيء من مال الاجارة ام لا وقد قال بعض مشائخنا رح ينبغي ان يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتفي بقوله تقابضا قبضا صحيحاً فان المستأجر لو احضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيماً على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض احد البدين وبعض مشائخنا رح زيفوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظير الشرع وقواعد مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي ان يكتب في صك الاجارة على ان يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبذله وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى بيان غرض المستأجر لا الى الشرط الا ان هذا القول عندي في غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لحاجة المستأجر الى الانتفاع وكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا عقد الاجارة ولم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقدين فيه منعه بالاجماع

ا- كان لاحد هما فيه مضرة ضد ابي يوسف رح اما اذالم يكن لاحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد كما لو اشتري طعاما و شرط البائع على المشتري ان يأكله وههنا لا منفعة لاحدهما في هذا الشرط ولا مضرة فالولم يذكر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذكر في الجامع الصغير ان الاجارة فاسدة وذكر في موضع آخر انه اجائزة استحسانا كذا في الذخيرة * مختصر فيه دعوى الاجارة ودعوى احداث بدالمؤجر على المستأجر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضرته معي اجر مني عشر دبرات ارض حدودها كذا في ضيعة كذا وسلمها الي ثم انه احداث يده على هذه الاراضي بغير حق فواجب عليه قصريده عن هذه الاراضي وترك التعرض وتسليمها الي فرد المحضر بعلة انه لم يذكر فيه انه اجر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا الامر لا بد من ذكره لان الاجارة من غير المالك لا يصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه انه اجر هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتراة واجارة الاراضي المشتراة قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض مشائخنا رح او على الوفاق كما ذهب اليه بعض المشائخ رح ولانه لم يذكر في المحضر ان هذه الاراضي صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من ان تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكفي بقوله استيجارا صحيحا لجواز ان لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال تصالح للزراعة بعمل المستأجر فبظن ان كون الارض بحال تصالح للزراعة بعمل المستأجر يكفي لصحة العقد * مختصر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة حضرا وحضرو هذا الذي حضر وكيل من اخته الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم من اخته الصغيرة المسماة فلانة من جهة الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم اولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه لنفسه بطريق الاصاله والاخت الكبيرة بحكم الوكالة وللاخت الصغيرة بالاذن الحكمي ان هذا الذي احضره معه اجر من ابنا فلان جميع الارض التي حدودها كذا بكذا من الدنانير اجرة طويلة مرسومة وان ابنا توفي قبل انفساخ الاجارة هذه وقبل قبضه شيئا من مال الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بموته وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثا لورثته هو آء المسمين ما خلا بنارا واحدا فانه ذهب بعضه بمضي ما مضى عن المدة والبعض بابراء ابنا عنه في حيونه وراغب عليه ادا الدنانير المذكورة ما خلا دينار او احدى القبض المدعى

حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة فلانة بالوكالة وحصة اخيه الصغيرة فلانة بالادنى
الحكمي فرد المحضر بعلنة ان المذكور فيه مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب
بعضه ببراء ابينا المؤجر هذا عنه في حيوته ودعوى البراء على هذا الوجه فاسدة لان البراء انما
يصح بعد الوجوب او بعد سبب الوجوب وحال حيوة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر
اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنفسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة
والاجارة لم تنفسخ بعد وعلّة اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه ان يدفع
مال الاجارة الى هذا المدعى اقبض حصة نفسه بطريق الاصل وحصة اخيه الكبيرة بالوكالة
والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر رح وعليه الفتوى فلا نصح مطالبته بحصة الموكلة على
ما عليه الفتوى والعلّة الاولى ليست بصحيحة لان دعوى البراء ان لم يصح فذلك امر لزم عاينهم
ولا يوجب ذلك خلا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لزم لهم * محضر في دعوى مال
الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر وكان الدعوى بشرائطها من غير خلل فيها
فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى ان اباك قد قبض مني في حال حيوته كذا مائة من الحنطة
عوضا من مال الاجارة التي تدعيه فرد المحضر بعلنة ان دفع الحنطة عوضا من مال الاجارة يستدعي
وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حيوة المؤجر اذا الاجارة حال حيوة
المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف يتصور قبض المستأجر
الحنطة عوضا من مال الاجارة في تلك الحالة وعلّة اخرى انه لم يذكر انه دفع الحنطة عوضا
وانما ذكر ان اباك قبض الحنطة عوضا وبقبضه الحنطة عوضا لا تصير الحنطة عوضا ما لم يوجد
الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض * عرض صك في الاجارة وكان المكتوب فيه آجر فلان
من فلان ارضا احد ودها كذا وهي صالحة للزراعة على ان يزرع المستأجر فيها كذا اقليل
الصك باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد
ولا احد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا
لا يبطل الصك لان قوله في هذا المقام على ان يزرع فيها كذا وقوله ليزرع فيها كذا سواء
وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وقد ذكرنا من قبل
ان المستأجر اذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا ترك ذكر ما يزرع

يفسد العقد فذكره كيف يفسد العقد * محضر في تعريف المملوك سئل شيخ الاسلام علي
السغدري رح من محضروكان في اوله روزبه بن عبدالله الهندي ادعى على فلان فاجاب انه غير
صحيح لان النسبة ماى هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب ان يكتب انه عبد فلان او مولى فلان
وكان المكتوب في المحضر والمديون فلان اقرله بذلك طائعا قال لا بد من بيان ان روزبه بن عبدالله
حروا نه اعتقه مولاة فيكون الاقرار له والمال له او عبد مولاة محجور عليه فيكون الاقرار لمولاة والمال لمولاة
او ما دون مديون فيكون الاقرار له وملك المال لمولاة ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله
فلا بد من ذكره قال والمعنى يعرف لمولاة وان كان مولاة معتقا ايضا لا بد ان يقال انه مولى اعلان
فان كان المولى الثالث معتقا ايضا فلم ينسبه الى مولاة فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجدد
في النسب فيجوز الاقتصار عليه * عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه احداهما انه
كان فيه حكم فلان وهونائب من قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه ان قاضي سمرقند ما دون
بالاستخلاف والثاني انه كان فيه وقاضي سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل
قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد وال خاقان محمد كان من قبل الملك سنجر الا ان هذا لا يصلح
خلالا لان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد وال خاقان محمد كان نائبا من قبل
الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر الا يرى ان ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة
على اهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (ملك
ابن مد عيست وادردست ابن مدعى عامه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى
عليه (كه دست خوش کوتاه كندار بن مدعى به وباين مدعى تسليم كند) وقد اختلف
المشايع رح في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يبقى
فيه لاحد مجال الطعن والرابع انه كان في آخره وحملت حكمي هذا موقوفا على امضاء
الناصرى فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من ان يكون حكما لان المعلق بالسعي والموقوف
عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشيء وهو خال قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه اما
لو حصل مطلقا والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلافا للحكم انما بوجب خلافا
في المكتوب كذا في فصول الاستروشنى * محضر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان

عبد في يديه أتى أجرت العبد من هذا الذي في يديه كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوم فواجب عليه تسليم هذا العبد اليّ مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة انه لو ادعى انه آجره كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة ينتهي اليه كل يوم بجيئ ينعقد فيه عقد الاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقضى فيه عقد الاجارة وكان للمستأجر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذكر لذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة وكان للمستأجر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى اجر العبد وبعد ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لجواز انه سلم شيئاً آخر وما لم يثبت تسليم العبد لا يجب اجرة فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر * خط الصلح والابراء مرض خط صلح وبراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ما لا معلوم فاصالحه فلان على الف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وبراء المدعى المدعى عليه من جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحیحاً علماً قبل الصلح غير صحیح اذ ليس فيه ذكر المقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة او وقع اسفاطاً وليعلم انه وقع صرفاً يشترط فيه قبض البدل في المجلس او لا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض بمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح اما الابراء حصل على سبيل العموم فلا تسمع دعوى المدعي بعد ذلك عليه مكان الابراء العام لا مكان الصلح * محضر في دعوى مال المضاربة عاى ميت بحضرة ورثته صورته حضر واحضر مع نفسه فلان وفلان كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع اليهم مورثهم فلان الف درهم مضاربة وانه تصرف فيها وربح ارباحا وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلاً لهذا المال وصار ذلك دنا في تركته الى آخره ففيل ان وقع الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافاً لدعوى وان ادعى رأس المال فلا بأس بترك بيان قدر الربح * محضر في دعوى قيمة الاعيان المستهلكة صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه الف دينار قيمة عين استهلكه من اعيان ماله بسمر وقد فرد المحضر بوجوه احدها انه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان ما يكون مضمونا

بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذا العين مضمون بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا لان من اصل ابي حنيفة رح ان حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المغصوب المستهلك على اكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بقضاء القاضي او بتراضيهما ونيل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولا نه لم يذكر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمرتند او بخارا وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البادان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *

محضر فيه دعوى الحنطة صورته حضره حضره فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه ان اخاه هذا الذي حضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضره الف من من الحنطة قبضا موجبا للرد وبين اوصاف الحنطة قال وهكذا كان اقراخ هذا الذي حضره معه في حال جواز اقراره بتبعض الحنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضره بالفارسية (اثر ازاره من گدم آبي با كيزه ميانه سرخه نره آبي بوزن اهل بخارا با من است) اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره خطا با وقد توفي فلان قبل ان يؤدي شيئا من هذه الحنطة مجهلا غير معين بهذه الحنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذي حضره في تركته وخلف من الورثة اخاله هذا وخلف من التركة في يد هذا الذي حضره معه اموالا فيها الف من من الحنطة بالاوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي حضره معه اداء مثل هذه الحنطة المذكورة فيه من هذه الحنطة المتروكة وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثالثة احدها انه ادعى اولاً انه قبض من ماله قبضا موجبا للرد والقبض المطلق خصوصا بصفة كونه موجبا للرد ينصرف الى الغصب وكذا الاخذ المطلق ثم قال وهكذا اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا على نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعي فانه قال (ترا با من است) وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقرار المدعي كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والنائي انه ادعى عليه الحنطة بالمن والوزن وطلب ضمانها والمضمون عند اداء الضمان يصير ملكا للضامن بالضمان فيتحقق المقابلة بين الحنطة الموزونة وبين ضمانها والحنطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث انه قال فواجب عليه اداء مثل هذه الحنطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث اداء الدين من عين التركة لا محال بل الوارث بالخيار ان شاء ادى الدين

من التركة وان شاء ادعى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام الشركة في يد الوارث لتوجه المطالبة عليه لالاداء منها والخلل الثالث ليس بصحيح لان اصل الوجوب في الشركة الا ان الوارث ولاية استخلاص التركة باداء الدين من مال نفسه ولما كان اصل الوجوب في الشركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظرا على الاصل * محضر في دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبتن عدد هاوصفتها وجنسها بغير حق واستهلاكها فوجب عليه اداء مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد مثلها او قيمتها ان لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كان كذا واليوم كذا نظن بعض مشائخنا راج ان في هذه الدعوى نوع خلل من قبل انه ذكر انه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلاكها ولم يذكر انه استهلاكها بغير حق او بغير اءر صاحبه ويحتمل ان الاستهلاك كان بغير امر المالك ويحتمل انه كان باصرة واعترض على هذا التائل ان الاستهلاك ان كان لا يصلح سببا لمكان الاحتمال فالغصب السابق كاف فيمكن ايجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن ايجاب الضمان في الغصب السابق لانه يحتمل ان المالك رضي بقبضه الدراهم والمالك اذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن الضمان ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده رح في آخر كتاب الصرف واكثر المشائخ رح على ان هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخال في الحقيقة ووجهه ان الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان الا ان امر المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ له عن الضمان فليس على المدعي ان يتعرض للمبرئ عن الضمان نفيًا وانباتًا الا اذا ادعى المدعي عليه شيئًا من ذلك فحينئذ يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الا ان بشرط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك وفي الدعوى انما ذكر القبض بغير حق ينبغي ان يطلب من المدعي عليه اولا تسليم عين تلك الدراهم لان الدراهم اذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف ان الدراهم والدانير يتعينان في المغصوب وطالبه المدعي بتسليم عينها واذا عجز عن تسليم عينها فيسلم مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الائمة من قال للمدعي ان يطالب المدعي عليه اولا باحضار تلك الدراهم ليقيم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليك كما هو الحكم في سائر المقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير

مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى اذا شهد الشهود وشاروا الى المدعى به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فانهم لا يعلمون ان هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المغصوبة فان الدراهم يشبه بعضها ببعض فتقع الاشارة الى غيرها حتى بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف ظاهرا الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فحينئذ يشترط الاحضار * محضر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره انه باع منه ثلاثة اذرع من الاطلس العدني وبين طول وعرضه بثمن معلوم وبين ذلك الثمن وانه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين المعروفتين بالعراقي وازاره وتكمه بكذا ثمن وبين ذلك وسلمها اليه وانه قبضها منه من غير تسليم الثمن فوجب عليه اداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وانكر الخصم الشراء منه وانكر وجوب الثمن عليه واقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا بجواب الفتوى فزعم بعض المفتين ان في هذه الدعوى خلافا من قبل انه لم يذكر فيه ان المبيع هذا هل كان ملك البائع ام لا يجوز ان يباع مال غيره بغير امره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولانه لم يذكر في المحضر ان هذا بذرعان اهل بخارا او بذرعان خراسان وانه متفاوت فيبقى المبيع مجهولا الا ان ما زعم هذا القائل لا يوجب خلافا الا الاول فلانه ذكر في الدعوى انه سلمها اليه وقوله وسام نظير قوله وهي ملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات واما الثاني فلانه ذكر في الدعوى انه سلم اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعتد صار دينا في الذمة ولا جهالة في الثمن وانما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى انه باع منه قطعة اطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وانه اشتراها منه وسلمها البائع الى المشتري ولم يفل باعهن واشتراهن وسلمهن واشترها جملته بعدما باعها منه جملة وسلم الجملته اليه وهو قبض الجملته حتى ينصرف الى كل ذلك ولانه باع قطعة اطلس هذه والقلنسوتين وانه اشترى القطعة دون القلنسوتين او سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب ان كلمة ما يجوز ان ينصرف الى الجملته لكن يجوز ان ينصرف الى احدهما ايضا فلا يبقى هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هي او ذكر

کلمة الجملة اما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذالم يزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولا فلاستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره * محضر فيه دعوى الوكيل وديعة موكله ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدته ان والدته دفع اليه هذا الرجل تحت ديياج عدده كذا وصفته كذا واوله كذا وطول كل ديياج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والدته حتى بأخذة منه وقد وكل والدته هذا بالخصومة في ذلك منى ما ظفر بهذا المدفوع اليه ووكله بقبض ذلك منه ايضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليعلم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض اصلا واقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده اليه والدته وكتبوا المحضر وطلبوا حواش المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل انه لم يذكر في المحضر ان المدعى كذبه في توله (بارد كردم) وهذا ان المدعى لو صدقه في الرد على والدته لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر النكذيب في الرد استقيم دعوى الاحضار منه وعندي ان هذا ليس بخلل لان طلبه احضار النخت تكذيب له في الرد * محضر في دعوى امرأة منزلا في يدرجل شراه من وادها امرأة ادعت منزلا على رجل وقالت هذا المنزل وذكرت موضعه وبينت حدوده كان حفا وملكوا لوالدي فلان وانه باعه مني كذا في شهر كذا حال كونه بهذا التصرف واني قد اشتريتها منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حقي وملكي بهذا السبب وان الذي في يده المنزل احدث يده فيه فواجب عليه قصريده عنه وتسليمه الي فاجاب المدعى عايه (آن منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سپردني نيست باين سبب كه دعوى ميكنند) فاحضرت المدعية نعران كرت انهم شهودها فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (گواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والد اين مدعيه اقرار كرد بر حال روائي اقرار وكفت من اين خانه كه حدودوي درين محضر مذکور است باين دختر خوش فلانه فروخته ام ووي اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذکور است بهمين تاريخ كه درين محضر مذکور است فروختني وخریدني درست وامروز اين خانه ماك اين فلانه است باين سبب كه اندر بن محضر باد كرده شده است و اين مدعى عليه دست توكرده است درين خانه بناحق) واستعتوا المعنين فزعم بعضهم ان فيه خلا من قبل انه ذكر في الدعوى انه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا اقرار البائع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلا من قبل انه اصاب الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان

قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة ان الاقرار ان حمل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعده يكون صحيحا والاصل في تصرف الغافل ان يصحح لان يبطل وزعم هذا الزاعم ايضا ان في لفظ الشهادة خللا لان الشهود قالوا نشهد انه اقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان هذا لا يوجب خللا في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني انهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادتهم على البيع لكن لما شهدوا على اقراره اولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل * محضري دعوى ثمن الدهن ادعى رجل على رجل كذا دينارا ليسا بورية جيدة حقوا وجبا ودينا لازما بسبب صحيح شرعي وذكر فيه واقرا المدعي عليه ان هذه الدنانير عليه بسبب صحيح انه اشترى من هذا كذا من دهن السمسم الصافي وبين اوصافه شري صحيحا وقبضه منه قبضا صحيحا فوجب على المدعي عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعي وذكر جواب المدعي عليه بالانكار وذكر بعده شهادة الشهود على اقرار المدعي عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبالغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالعارسية (گواهي میدهم که این مدعی علیه) وأشار اليه (مقرآمد بحال صحت وروائی اقرار خوش بطوع و رغبت و چنین گفت بخیریدم از بن مدعی) وأشار اليه (ههصد من روغن کجدا یا کیزه صافی خریدنی درست و قبض کردم قبضی درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقبل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة لدعوى أما بيان احد وجهي فساد الدعوى ان المدعي ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيح عند عامة العلماء لوجهين احدهما ان دعوى الاقرار ليس بصحيح بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني انه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبايعة والاقرار وما شاكل ذلك فلو كان المحق ثابتا للدعي بسببه لادعى ذلك ويبين سببه فلما اعرض عن ذلك وما الى الاقرار عام

انه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى انه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وان يبين ان هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيحا لان على تقدير عدمه وقت البيع او عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل او في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب انه ذكر انه قبضه قبضا صحيحا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن احدهما انه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والاني انه يحتمل انه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء او عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع العاسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا اجردارة او ارضه وهي مشغولة بمتاع الاجر وزرعه ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما اجارة مبندأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة العاسدة كذا هنا ومن المشائخ من انكر وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا اما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا يصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بان قال المدعي عليك كذا الا انك اقررت لي به او قال هذه العين ملكي لانك اقررت لي به وهذا دعوى المال ما حصل بحكم الاقرار بل دعوى المال حصل مطلقا الا انه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع ايضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما لم يدع السبب لا لما قلنا بل لانه لم يوجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال واما الوجه الثاني قوله لا بد وان يبين هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود انه باع منه كذا مابعا من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشري صحيح واقراره لا نسان متى حصل بتصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع واما بيان ان الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار

المدعى عليه بالقبض مطلقا لا بقبض المشتري فان الشهود قالوا (مقرآمه اين مدعى عليه كنه بخريد م از اين مدعى هفصد من روض كجدا في با كيزه و قبض كردم قبضى درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي ان يذكروا في الشهادة على اقرار المدعى عليه (وفى قبض كردمش) * محضر في دعوى الوصية بالثلث صوره ادعى الموصى له على واحد من الورثة ان الميت قد اوصى لي بثلث ماله حال حيوته وحال كونه عاقلا بالغا واحضر في مجلس الحكم خاتما من ذهب فصفه فيروزج وادعى على الوارث ان هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وانه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الي بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية واقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فافتوا بفساد هذه الدعوى واختالفوا في ملأ الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر انه اوصى طاعا ويحتمل انه اوصى مكرها والوصية مع الاكراه باطلة وبعضهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع تسليم الكل *

محضر في دعوى الكاح على امرأة وصورة ادعى فلان على فلانة انها منكوحته وحلله بسبب انه تزوجها على مهر معلوم به شهد من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه وانها خرجت عن طاعته فواحب عليها الانقياد في احكام الكاح وقد كان جواب المرأة ان انتباده في احكام الكاح غير واجب عليها من قبل انه طانها ثلث تطايفات وانها محرمه عليها بالطلاقات الثلث وان ثبت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه الكاح عليها وقد كان اتى الرجل بدفع الدفع وادعى انها مبطله في دعوى الدفع وان دعواها الدفع هذا ساقطة من قبل انها اقرت قبل دعواها الدفع هذه انها اعتدت منه بعد الطاقات الثلث وتزوجت بزواج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه ايضا وكان دعوى انتضاء العدتين منها في مدة يتصور في ملأها انتضاءها ثم تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم به شهد من الشهود العدول وانها اليوم امرأته وكان ذلك على المحضر جواب مشائخ سمرقند ودارهم بالصحة واتفق مشائخ بخارا على ان المحضر غير صحيح بينوا ذلك وجهها فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعى الاقرار على المدعى عليه بالشيء غير صحيح من المدعى المذكور في شرح ادب القاضي وعندي ما ذكرنا من وجه الفساد لس بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى

لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانما دعوى الاقرار لبيان كونها
مبطله في دعوى الدفع وهو صحيح واليه اشار في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا
مشرحة كذا في الذخيرة * ورد سجل من مروفي اثبات ملكية حمل وكتب فيه يقول القاضي
فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مروونوا حبيها من قبل السلطان فلان حضر
في مجلس الحكم بهاتين رايخ كذا رجل ذكرانه فلان واحضر معه خصما ذكرانه فلان بن فلان
فادعى عليه بمحضر منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين احدهما انه كتب
حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروونوا حبيها فقله بها بحتمل الانصراف
الى كورة مروونوا بحتمل الانصراف الى نواحي الحكم لا يكون صحيحا اذ المصر شرط صحة
القضاء في ظاهر الرواية واليه مال اكثر المشائخ راجح مذكور في ادب القاضي للخصاف وعندى
ان هذا ليس بخلل لان المصر على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصر
كان قضاء في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني انه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح
بذكر الذي حضر والذي احضره معه فينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه لانه يحتمل ان الدعوى صدر من غير هذا المدعى ارم من هذا المدعى على
غير هذا المدعى عليه وكتب بمحضر من هذا المدعى عليه لاحتمال انه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر
فيه حملا صفته كذا على فخذة كى صفته كذا سنه كذا قيمته كذا بمحضر مجلس القضاء واسار اليه انه
ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكر فبيان الصفة والسن
والقيمة غير محتاج اليه ان هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير
بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فانه قال واسار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الحمل
المحضر هذا انه ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول في
يد المدعى عليه هذانم ذكروا ان الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وان يقول وان الواجب
على هذا المدعى عليه قصر يده عن الحمل المدعى به هذانم ذكروا اعادته الى يده وعسى
لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي ان يذكر مكان لفظه
الاعادة لفظه التسليم وتسليمه الى المدعى هذانم بعد ذكر المسئلة والا تكرر فاحضر المدعى جماعة
وكان ينبغي ان يقول فاحضر المدعى هذانم ذكر في شهادة الشهود شهدوا ان الحمل المدعى ملك

المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول شهدوا ان الحمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المنداعيين وانه لا يغني عن ذكر الإشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المنداعيين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الإشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الحمل يحتاج الى ذكر الإشارة الى الحمل الا اذا كان ذكر وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به واحوج ما يكون في المحضر والسجل الإشارة في مواضع الإشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فالتمس المدعى هذا منى الحكم فاعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الإشارة في هذه المواضع وانما يبالغ ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه ايضا حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكرها بحضرة الحمل المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم الى الإشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كدافى الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضي بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب اني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود اربدايل لاح عندي وما اشبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم ان الدعوى والشهادة كانت بين يديه وعسى كان الدعوى والشهادة بين يدي نائبه هو وتولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز ان قضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخارا كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند غيبة الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي ايضا لان القاضي لا يفتى على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذاها * محضر في اثبات الابناء بثلث المال وكان الموصي امرأة وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف بالاستاذ منارة قد كانت ارست بتات مالها على ان يشتري بثلثه الخنطة ربزرق

على الفقراء لقضاء صلواتها الفائلة وبشترى بثلاثها شاة فيضحى بها في اليوم الاول من ايام الاضحية
وبشترى بثلاثها الرغائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس
في ايام عاشوراء وقد كانت اوصت الى اختها وامرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضر
منه وكانوا كتبوا في المحضر بيان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عاينه هذا جل سرج
كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى لينمكن
من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه
اداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لينفذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل ان المذكور هي
القيمة لا غير ولم يدكروا ان هذا قيمته يوم قبضة او يوم الاستهلاك ولا شك ان الجمل يكون امانة في يد
الزوج ظاهرا اذ الم يذكر ان قبضه بغير حق فانما يصبره ضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر
قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبة بنصف دينار في الحال ما لم يعلم ان قيمته يوم الاستهلاك
كانت دينارا ونصفا وكان ينبغي ان يدكروا ان الواجب عليه احضار هذا الجمل وتسليمه الى الموصي
اليها حتى تبيعها وتأخذ منه الثلث وان كان منكرا ككون الجمل هذا في يده ملكا للموصية هذه
حتى تتمكن المدعية من اقامة الية على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجمل هذا
حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرنا وهو البيع ان كان مقرابه واقامة البينة عليه ان كان
منكرا * سجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى ان فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه
في طلب حقوقه من الناس وقبضهاله مهم توكيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل
وهو هذا الوقف وقال بالعارسية (اگر فلان وقف کرده است این فلان موضع را بربرادر و خراهر
خویش فلان و فلانه) بشا ئط كذا وسامه الى منول كان ولاه يوم الوقف وصارت وقفية ذلك
الموضع مستفيضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض
الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من
الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لعلان على الناس ولفلان الموكل على
هذا المحضر دين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (بلى فلان ترا وكيل کرده است بران وجه كه دعوى
ميكني وكالني معلوم بآن شرط كه ياد كردي و مرا بفلان چندین كه دعوى ميكني دادني
نيست ولكن مرا از وقفيت این موضع معلوم نيست و از شهرت و استفاضت او خبرني و مرا بتو

باين وجهه كه دعوى ميگني دادني نيست) احضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده يشهدون له على
 الوقفية فشهد الشهود بذلك على وجهها وساقوا الشهادة على سننها وذكروا ان فلانا وقف هذه
 الضياع المذكورة فيه على كذا بشرائط كذا وحكم القاضي بشبوت الوقفية وتحقق شرط الوكالة ولنزوم
 المال على المدعى عليه وكلفه اداء ذلك الى المدعي وامر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي
 على صدره وكتب في آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشائخنا راجح
 بصحته واجاب المحققون بفساده واختلفوا فيما بينهم في علّة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا
 على اصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة على اصل الوقف جائزة
 وعلى شرائطه لا وان لم تقبل الشهادة على الشرائط والشهود شهدوا بمكانهما لا تقبل على اصل الوقف
 ايضا هنا لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في البعض بطلت في الكل اولا ان الشهود لما لم يحل
 لهم الشهادة على الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فيوجب ذلك فسقهم
 والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحكم
 في دار الاسلام لا يكون عذرا وانما علم هنا انهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضمي
 عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف ولم يسمعو منه وكذلك في كل موضع
 شهدوا بوقف قديم مضمي عليه سنون كثيرة يعلم قطعاً انهم لم يكونوا حال حيوة الواقف يعلم ضرورة
 انهم شهدوا بالتسامع وهذا ليس بشيء عندي لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضمي عليه
 سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجوار انهم عاينوا قاضيا مضمي بوقفية هذا
 الموضع بالشرائط المذكورة * وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا بالتسامع ان يقول الشهود شهدنا لانه
 اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لا ناسمعا من الناس حيث لا تقبل في ظاهر
 الجواب كما لو قالوا شهدنا بما كية هذا العين لعلان لاننا رأينا هذا العين في يد -ه يتصرف تصرف الملاك
 في شهادات مختصر العصام وفي رواية تفيل وأن فسروا بالسماع من الناس وتاكيد ذكر هذه الرواية
 في كتاب الاقضية وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم يبينوا المتولي ولم يسموه ولم يذكر وانسبه
 بل ذكره مجهولا والتسليم الى المجهول لا يتحقق والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد على هذه
 العلّة انما الاعتماد على العلّة الاولى وعندي ان الدعوى من الوكيل على وقفية ذلك الموضع على
 الوجه

الوجه الذي ذكره لا يصح وأن كان الدعوى خالبا عما ذكرنا من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى ان من علق متق عبده بطلاق فلان امرأته فاقام العبد بينة ان فلانا قد طلق امرأته فالقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرناه كذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الا صغر وقد اثنى بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والا اول اصح * مختصر فيه دعوى فمن اشياء ارسل المدعي الى المدعى عليه لبيعها وصورة حضور فلان بن فلان الفلاني وحضر معه فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر ارسل الى هذا المحضر معه بيذا من له فلان كذا عدد من الكرايس الزندنجي البخاري الممسوح طول كل واحد كذا ومرضه كذا لبيع ممن يرغب في شرائه بما يقوم اهل البصر في ذلك وان فلانا الامين اوصل هذه الكرايس الى هذا الذي احضره وان هذا الذي احضره قبض ذلك كله من الامين وباع ممن اشترى بتقويم اهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي احضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعي ان كان قائما بعينه في يده وان كان استهلكه فواجب عليه اداء مثل ذلك الدنانير المقبوضة الى المدعي وسأل مسئلته من ذاك مسئل فاحاب الذي احضره بالانكار فاحضر المدعي شهودا فاستعتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خال من وجهين احدهما ان المدعي ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى انه باع الكرايس المذكورة فيه بكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر انه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل انه هلك الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا يكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة والوجه الثاني انه قال فواجب على هذا الذي احضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعي وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين احدهما انه ذكر لفظة الوجوب وعلى تقدير صحته البيع ووجود التسليم الى المشتري فالمن يكرن امانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات

لا يجب على الامين تسليمها الى صاحبها انما يجب عليه التخلية لا غير فطالبة بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني ان الثمن لو كان قائما في يد الامين كان متعينا وفيما يتعين من المنقول انما يستقيم المطالبة بالاحضار مجلس الحكم لئنه يمكن المدعي من الدعوى واقامة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم بعض مشائخنا راح قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن امانة في يد الوكيل ولا يجب على الامين تسليم الامانة قلنا الامين لا يجب عليه تسليم الامانة بحقيقته انما يجب عليه التسليم بمجازة وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصحيحا وقوله ان الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الاحضار للاشارة اما لا يجب التسليم قلنا الاحضار لا يفيد هنا لان الاحضار للاشارة ولا يمكن للشهود الاشارة الى الدراهم التي هي اثمان وقد مر جنس هذا فيما تقدم * محضر فيه دعوى ملكية حمار صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم وقال هذا الحمار الذي في يد هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه الي فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين احدهما انه ذكر الشري من فلان ولم يذكر وان قد النمن وقد كتبنا في هذا الكتاب ان المشتري اذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقد الثمن للبائع لا يكون له ولاء الاسترداد والاستخراج من يد ذي اليد واكدنا ذلك بمسئلة المنتقى والثاني ان في دعوى المالك بسبب الشراء لا بد للمدعي ان يقول باع فلان مني وهو ملكه او يذكر التسليم او يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذاك والحاصل ان ذكر المالك من احد الجانبين كاف لصحة الدعوى بطريق الشري * محضر فيه دعوى الرجل بقبلة صداق ابنته على زوجها بسبب وفوع الطلاق عليها من جهته بالخاف وكان صورة الدعوى كان اعلان بن فلان على خنني كذا دينا راسبب كذا فقصي من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدبن خط اقرار خنني بهذا فطعم المقرب ذلك ومزفه ثم اخذه الغربم يوما وطالبه بالبافي من المال فانكر واستحلعه بالطلاق فحلف بتلث تطليقات انه ليس عليه شيء فهدده وحبسه فانبريقية المال الذي كان عليه فاعطاه خطا بذاك وهكذا اقر المدعي عليه بالحلف وببذل الخط والافرار ببقية ماله الذي كان له عليه فاخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الامر الى القاضي فادعى صهره بوكائه ابنته بقبلة مهرها بوفوع الطلاق بسبب الحلف المذكور فيه فانكر الرجل المذكور فيه

الحلف والاقرار بعد ذلك فاني المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظان الزوج اقراني حلفت بنات تطبيقات انه ليس لفلان علي كذا وهو ما كان يدعي علي من بقية الدين ثم بذلت له الخط بكذا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر انه اقر له بعد الحلف ببقية المال الذي كان له عليه وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود انه اقر انه بذل الخط بعد الحلف كذا ولم يشهدوا انه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا اصلا وان كان بذل خط الاقرار واشهد اقرب مال آخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا حثنا في يمينه فكانت هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكسرة في هذا الاقرار والاقرار مكسرها لا يجب به المال فلا يقع الحث فهذا خلل ظاهر في هذا المقام * محضر في دعوى الاستيجار الطاحونة وكان في ذكر الحدود الحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي * ورد المحضر بعلته ان هذا الحد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقع في الطاحونة وحدها ولو وقع الدعوى في الطاحونة والنهر فما ذكر واصلح حد للنهر والله تعالى اعلم * محضر فيه دعوى اجارة محدود باجرة معلومة فرد المحضر بعلته ان الاجرة ذكرت مطابقة ولعل انها من المكيلات وبيان مكان الالباء اذا كانت الاجرة مكيلا وموز وناشرط ولم يذكر ذلك * محضر في الاجارة المضافة الى زمان بعينه وقد كتب الصك قبل مجيء ذلك الزمان وكتب فيه انهما تعاوضا قبضا صحبما قيل قوله تعاوضا قبضا صحبما لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجيء ذلك الزمان والتعاوض قبله لا يكون صحبما * محضر فيه استحقاق جارية اسمها (دبر) فحين اراد المشتري ان يثبت الاستحقاق عند القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفسه) فقال البائع ما بيعت منك جارية اسمها (بنفسه) وانما بيعت جارية اسمها (دبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من الرجوع على بائعه لان البائع بنكريب الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي يسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بمن الجارية التي اشترتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان (بنفسه) و(دبر) ولو كان قال ارجع عليك بمن الجارية التي اشترتها منك واستحقت علي يسمع دعواه وانما اقام عليه البينة قبلت بينته وقضي له بالنمن * محضر في انبات الاستحقاق والرجوع بالنمن وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان علي فلان باستحقاق حمار كان اشتراه

بينة قامت * ورد المحضر بعله انه لم يذكر في المحضر ان الاستحقاق كان بمطلق الملك او بالملك بسبب وكذلك لم يذكر فيه ان البينة قامت على اقرار المستحق عليه او على نفس الدعوى والحكم يختلف * محضر في دعوى ثمن عين مسماة وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي * فرد المحضر بعله انه لم يذكر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره ليصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني ان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي والثمن على تقدير صحة البيع امانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو التخلية دون التسليم وكل ذلك عندي فاسد غاية الفساد اما الاول فلان حكم الشرع في بيع العين بالدرهم ان المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن اولا واما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون امانه وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن * ورد محضر فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة حمراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعي وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكروا قبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا * فرد المحضر بعله ان المدعي في دعواه والشهود في شهادة تهم لم يذكروا ان هذا الدهن من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير انه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض الا يرى انهم لو لم يذكروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذكروا قبضه فانما يصح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين * ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا حنطة خمسين دينارا وجاء المدعي بشاهدين شهدا احدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فعيل الشهادة ليست بصححة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صح الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفعا على العشرين لعطا ومعنى الاول اصح لان كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به الآخر صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبايعين يتحالفان * ورد محضر ادعى فلان على فلان

على فلان كذا كذا افقرة خطية وقال في دعواه (وابن مدعي عليه ارض من مستأجر من ابن المدعي
 برده است بناحق) فان كان قائما بعينها فعليه ان يرد حيا وان كان هالكا فعليه ان يرد مثلها *
 ورد المحضر بعلته انه لم يذكر في الدعوى (ابن المدعي عليه) استأجر مزرعة من بائع مزرعة مزارع
 من) ولا بد من ذكر ذلك ليصح منه دعوى المطالبة بالنسليم ان يجوز ان يكون الزرع في ارض غيره
 فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعي واذا ذكر انه مزروع مزارعه هل يشترط ذكر اسم المزارع
 ونسبه فقيه اختلاف المشائخ رح * وفي فتاوى النسفي عرض محض فيه دعوى اربعة آلاف دينار
 والمكتوب في لفظة الشهادة اربعة دنانير قال الشيخ الامام السعدي رح المخالفة بين الدعوى والشهادة
 ظاهرة فقل نسي (هزار) فقال اذا نسي فقد فسد المكتوب وفيل يجب ان تقبل الشهادة على اربعة
 دنانير وقد مرجس هذا * ورد محض فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر
 قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلف المشائخ رح فيه منهم من اكتفى بالاجمال
 ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او
 مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاضمار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة
 وقد مرجس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي ان يبين قيمته كل عين لانه ربما يقر باستهلاك
 بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من ان يعرف القاضي انه باي قدر يقضي مع هذا اذا
 لم يبين لا يوجب ذلك خلافا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره * ورد محض في دعوى
 الناقصة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف ولذلك لو وقع
 الدعوى في ناقصة وجمل وكتب في المحضر ناقتين او جملين برد المحضر لما قلنا وهذا الجواب
 مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة
 الى ذكر شيء من الاوصاف * ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من اشجار
 كرمه كذا كذا وقرا من الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقرا من الاعناب * فرد المحضر
 بعلته انه ليس فيه بيان نوع العنب والحطب فقل هذا الجواب مستقيم في العنب لانه منلي
 غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم فبين مقدار قيمة الحطب وبكتفى به وقيل
 الاول اصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والفرصاد اكثر من قيمة
 الخلاف وكذلك قيمة الياوس اكثر من قيمة الرطب فلا بد من ان يبين نوع الحطب مع مقدار

القيمة حتى يعلم ان القيمة المذكورة في الفهرست هي القيمة الحقيقية والقيمة الحقيقية هي التي
 يوجبها الحق في مالها كذا اذا بغير حق قبضا يوجب عليه الرد عليه وان كان انه
 قبض على المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طائع غير مكره ولم يكن عند ذكر الاقرار انه قبض
 ذلك بغير حق ولا ذكر انه قبض قبضا يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله
 الامر على هذا الاقرار وليس فيه انه بغير حق ويحتمل ان يكون بحق وليس فيه اضافة اقراره الى
 ما سبق ذكره انه اقرب بذلك او نحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف مطلق
 وذلك لا يوجب الضمان لا محالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي ان تصح الدعوى وهو الاشبه
 لان القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين جميعا فصار وجوب الرد كالمقصود عليه في اقراره
 بالقبض المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير ان من قال لغيره غصبني هذا
 الثوب وقال ذلك الرجل اخذته منك ودعيته ان القول قول المقر له والمقرض من مع ان المقرها كمن نص
 على الاخذ ودعيته فهنا أولى * عرض محضر علي شيخ الاسلام علي السعدي رح وصورته ذلك
 ادعى رجل اعيانا من الاموال على رجل ومنها قميص قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمته
 وسراويل بينوا نوعه وجنسه وصفته وقيمته قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (مردانه) او (زنانه) وازخرد وكلان
 والمسئلة على وجهين ان كانت هذه الاشياء فائمة لا بد من احضارها لمجلس الدعوى للاشارة اليها وعند
 ذلك لا حاجة الى بيان هذه الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة *
 ورد محضر فيه دعوى الحاس المنكسر وكان الغاصب في بلدة مرو والد دعوى بخارا فاهام بان
 المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع
 على نوعين ايضا نوع له حمل ومؤنة ونوع لا حمل له ولا مؤنة فان لم يكن المغصوب من ذوات
 الامثال نحو الدابة والخدام وما اشبه ذلك فلفي المغصوب منه الغاصب في بلدة اخرى
 والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في باد الغصب او اكثر
 فالمغصوب منه بأخذ عين ماله وليس له ان يطالب الغاصب بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه
 من غير ضرر يلحقه وان كان السعر في هذه البلدة اول من القيمة في مكان الغصب فالمغصوب منه
 بالخيار ان شاء اخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء اخذ القيمة في مكان الغصب وان شاء انظر به
 حتى يذهب الغاصب بالمغصوب الى دابة الغصب فبأخذ منه وهذا لانه اذا اخذ العين

وصل اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة والتفاوت
التفاوت انما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له ان يلتزم الضرر
باخذ العين وله ان لا يلتزم الضرر باخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب او ينتظر بخلاف
ما اذا قيّم في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بفعل
مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى راجع الى رغبات الناس فلا يضمن اما اذا نقله الى موضع آخر فهذا
النقصان حصل مستندا الى فعل الغاصب وهو النقل فامكن ايجاب الضمان عليه وان كان المغمصوب
قد هلك في يد الغاصب فلقبه المغمصوب منه في بلد آخر فان كانت قيمتها في بلدة الغصب اكثر بطالته
بقيمتها في بلدة الغصب بيوم الخصومة ان شاء وان كانت قيمتها في بلدة الخصومة اكثر فالغاصب يعطيه
قيمتها في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب وان كان المغمصوب من ذوات
الامثال وله حمل وموئنة كالكرم من الحنطة والشعير وكالنحاس المنكسر وما اشبه ذلك فان كان المغمصوب
قائما في يد الغاصب فلقبه المغمصوب منه في بلدة اخرى فان كان السعر في هذه البلدة مثل السعر
في بلدة الغصب او اكثر اخذ المغمصوب منه عين المغمصوب ولا شيء له سواه وان كان السعر في هذه البلدة
اقل فالمغمصوب منه بالخيار ان شاء اخذ عين المغمصوب وان شاء اخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة
وان شاء انتظروا ان كان المغمصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعر في بلدة الغصب مثل السعر في بلدة
الخصومة والغاصب يبرئ برد المثل والمغمصوب منه ايضا يطالب به برد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما
وان كان السعر في بلدة الغصب اكثر فللمغمصوب منه الخيار ان شاء طالبه برد المثل وان شاء اخذ بقيمتها في بلدة
الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظروا ان كانت قيمته في مكان الخصومة اكثر فللغاصب الخيار ان شاء
اعطاه مثله وان شاء اعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب
فلو الزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستعصر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحق
المغمصوب منه فخيرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى
المغمصوب منه بالتأخير فله ذلك وله ان لا يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب
هذه الفصول خرج جواب المحضر وان كان قيمة النحاس ببخارا مثل قيمة النحاس ببروفحق
المغمصوب منه في ذلك النحاس فان ادعى المثل صح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة النحاس
مرواكثر من بقيمتها ببخارا فللمغمصوب منه الخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمتها

كتاب المحاضر والسجلات

بسر يوم المحاضر... وعينه وأدماه يصح دعواه وإن كان... من قيمته
بسر... القاضي إذا يهما شئت... وأما
مما في الحال * ورد محضر صورته حضر فلان وحضر معه فلان بن فلان ولم يذكر اسم الجيد
فاجيب بالصحة لانه حاضر وفي المحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فاولى ان لا يحتاج
الى ذكر الجيد وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجيد في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هو الصحيح *
ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها وأنه قد اقر لها بذلك
طائعا ومات قبل ان يوفيها ذلك وخاف من التركة في ايديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه
جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه بالفساد بعله انها لم تبين اعيان التركة في ايديهم ولا بد من بيان
ذلك وتعريفها بما يتبع به المعرفة لحدود في المحدودات واشباه ذلك وهذا فصل يختلف
فيه المشائخ رحم بعضهم شرطوا بيان اعيان التركة شيئا فشيئا والحاكم احمد السمرقندي في شروطه
ذكر في سجل اثبات الدين ان اجمل كان كافيا وان بين وفسر كان احوط والفقهاء ابو الليث رحم
لم يشترط بيان اعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في ادب القاضي
في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر الفقيه ابو الليث رحم والمختار للثوى هذا انه لا يشترط بيان
اعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يامر القاضي الوارث بقضاء دين المبت
اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعي اثباته الا بعد بيان
اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكى ثنوي شمس الاسلام الاوزجدي رحم *
ورد محضر صورته فيه اقرار بما لفرد الامام النسفي رحمه بعله انه لم يذكر فيه انه اقر بطوع قال ولا بد
من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس بامر لازم لان الاكراه فيما بين الناس لبس بظاهروا وما
يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية * محضر فيه دعوى
رجلين صداق جارية مشتركة بينهما وصورته ان المسماة فلانة التركية مشتركة بينهما وان لهذه
التركية على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا اقره ووجاء الشهود وشهدوا على اقرار المدعي عليه
بالصداق المذكور التركية المسماة * فرد المحضر بعله انه ليس فيه ذكر المزوج وهذا لانه يحتمل ان التجارية
صارت لهما من جهة غيرهما اما بالارث او بالهبة او بالبيع او بالصدقة او بالوصية او ما اشبه ذلك
ويحتمل

ويحتمل ان التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع او من الوهاب او من المتصدق كان الصداق له لانهذين المدينين فلا يصح دعواهما وذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث اولاً ثم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولانهم قالوا لها على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لما لكها لآلها ولان الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لها بالصداق على نفسه اماما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين ومالم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما * ورد محضر فيه دعوى صبي فرد بعلته ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور اما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيا وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح *

محضر فيه دعوى رجل على رجل ان هذا الرجل وكزّه خطأ واصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه سنة من ثنائة اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب * فرد المحضر بعلته ان الضرب اذا كان خطأ فموجبه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا ان الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما ان الوجوب على الضارب ابتداءً والعاقلة يحملون عنه او الوجوب على العاقلة ابتداءً والثاني الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب *

ورد محضر فيه دعوى الضمان رد بعلته ان المدعى قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصحيح مطالبة المدعى اياه بحكم الضمان وعندى ان هذا البس بخلل * ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفامن الاموال فادعت امرأة على بن الميت ان اباه هذا الميت قد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يد هذا الابن كذا وكذا وانها يفي بهذا المقدار من الصداق وزيادة فانكر الابن ان يكون لها على ابيه صداق فاقامت البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها انك ابرأت ابي عن هذه الدعوى بعد موته واقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع انك مبطل في دعوى الابراء لما انك طلبت مني الصلح بعد موت ابيك على كذا وكذا فقبل لاشك ان دفع الابن دعواها صحيح مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه ان يقول لم يكن لها على الاب

الصدّاق ولكن طالما لم يثبت حتى تبرأ منه فإثره فإثر أنه قام مدفع الدّعوى فيكون له طلب
من الصدّاق لا يطالب به إلا بطلب من هذا فعلا ان الصلح عن دعوى الشي لا يكون اقراراً بذلك
الشيء المدعى وكذلك طلب الصلح من الدعوى لا يكون اقراراً فكذا هنا طلب الصلح من
الأبن من دعوى المهر لا يكون اقراراً بمهرها وان ادعت انه طلب الصلح عن مهري فالمسئلة
يجب ان يكون على الخلاف بين ابى يوسف ومحمد رح وهذا لان طلب الصلح عن الشيء
اقرار بذلك الشيء للمدعي فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على ابيه وقد تثبت بينة الابن
ابراء المرأة الميت من الصدّاق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهما وقعا معا الا براء والطلب للصلح
فيصير الابن راد الا براء بطلب الصلح من الصدّاق ورب الدين اذا أبرأ الميت عن الدين فرد الوارث
ابراء هل يرتد الا براء برده على قول ابى يوسف رح يرتد وعلى قول محمد رح لا يرتد فيصح الدفع *
سجل يرد من خوارزم في اثبات الحربة ولم يذكر وافية لفظه الشهادة وانما ذكروا انهم
شهد واعلى موافقة الدعوى فظن بعض مشائخنا رح انه خلل وقد ذكرنا في اول المحاضر ان ترك لفظه
الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل وذكر فيه وقضيت لفلان على فلان بكذا
ولم يذكر فيه بحضورهما فظن بعض مشائخنا رح انه خلل وايس بخلل ويحتمل ذلك انه كان يحضرتهما
حملاً لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل الموكل واسم الموكل الوكيل فظن
بعض مشائخنا رح انه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لان الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت
الإشارة فلا حاجة الى الاسم * عرض سجل كتب في آخره ثبت عندى ولم يكتب حكمت فرد السجل
بهذه العلة والله سهو فقول القاضي ثبت عندى بمنزلة قوله حكمت * عرض سجل في دعوى
الوقفية صورته حضر واحضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى
وقفية الضيعة التي حدودها كذا انصبه القاضي فلان لينبت الوقفية على فلانة اولادها واولاد اولادها
وقفها فلان على ابنه فلانة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها وبعد ان قراضهم على مسجد جامع
كذا فان على هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر ثبت يده على هذه الضيعة المحدودة
الموقوفة على فلانة ثم على اولادها بغير حق فواجب عليه قصريده وتسليدها الي لا قبضها بالاذن
الحكمي فقيل هذا السجل وقع فاسد لان المدعي لم يذكر في دعواه انه يدعى الوقفية لبصرف
الغلة الى فلانة واولادها واولاد اولادها ولا يصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك

لان على تقدير بقاء فلانة او واحد من اولادها واولاد اولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجماعة وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بخصم لان القاضي انما نصبه ليدعي ووقفية هذه الضيعة لهؤلاء لا للجماع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشيء لان الوقف واحد الا ان المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذ نادى دعوى وقفيتها لاجل الكل فصار ما ذونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى وبكفيه دعوى اصل الوقفية ثم اذ اثبت اصلا فان بقي احد من هؤلاء تصرف الغلة اليه والا تصرف الى مصالح الجماعة * عرض سجل في دعوى حرية العمل وكان في الدعوى انه حر الاصل وانه علق حرا وولد على فراش الحرية وام المدعي هذا معتقة فشهد الشهود انه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا انه علق حرا الاصل او شهدوا انه حر الاصل ولم يزيدوا على هذا فافتى كثير من مشائخنا رح بصحته فان محمدا رح ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود ان هذا حر الاصل اكتفي به ومن المشائخ رح من زعم فساد السجل لان العلوق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصحة السجل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب كذا في المحيط *

كتاب الشروط

وفيه فصول * الفصل الاول في الحلبي والشيبي والحلي يطلق في الآدميين والشيبيات في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاذا واد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالغين المعجمة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو طيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة اشبار فهو خماسي فاذا استطت رواضعه فهو مشغور فاذا نبتت اسنانه بعد السقوط فهو متغير بالناء والنساء فاذا تجاوز عشر سنين فهو منرعرع وناش واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته فهو جزور واسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه واخذ عذارة يمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار نفاثا فهو قتي

وشارخ فاذا اجتمعت الجبهة وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى ان يستوفي الستين ثم اشمط ثم مخلص حين استوفى بياضه سواده ثم بجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلى بين اجتماعه واكتها له بوخط الشيب اي طعن فيه الشيب وينسب المماليك الى اجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلى بما قلناه * وفي حلية الرأس يقول اراس ورواسي اذا كان عظيم الرأس ومصنح^(٣) الذي ضغط صدغاه وخرجت حدبته يكون رأسه كرأس الخوارزمية وانزع الذي انحسر الشعر عن اعلى جبينه والجبينان ناحيتا الجبهة واصلح الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه واغم الذي يأخذ الشعر جميع وجهه وامعط الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه ورحب الجبهة واسعها ويقال بجبهته غضون وهي جمع غضن بفتح الصاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (ازنگ) ويقال بين حاجبيه انشاء اذا كان فيه تفاوت والبلج اذا كان بين حاجبيه انفتاح وازج ضده ومقوس الحاجبين اذا كانا تشبهان القوس واعين واسع العينين كبيرهما وجا حظ العينين اذا اشخصت عيناه وغائر العينين ضده ونأتى الوجنتين شاخصهما والوجنة (رخساره) واسيل الخدين بسطهما ومجدرا اذا كان به جدري واكحل العينين اذا كانتا كانهما كحلتا وامرة ضده واحور سواده اسود وبياضه ابيض واشهل الذي يشوب سواد عينيه حمرة واشكل الذي يشوب باض عينيه حمرة واحول معروف واهبل الذي ينظر الى عرض انفه واعمش الذي احمرت اشغاره عينيه وسقطت اهدابه واهدب الذي كثر اهداب جفنيه وازرق العينين اخضرهما واشتر الذي انقلب جفنه ومكوكب العينين الذي في عينيه كوكب اي نقطه بضاء واعص الذي في عينيه غمص وهو ماسال من الوسخ في الماق وارهص الذي في عينيه رمص وهو اجمده منه والاتأ من احد ودب ظهر انفه والاشم من ارتفع نصه انفه مع طول الانف والازاف بصبر الانف والافطس من انبطح اصل انفه الى وسط انفه واخسن من انبطحت اربته واحدع مقطوع طرف الانف واقوة واسع العم بادي الاسان واهدل من اسرخى شغنه السفلى والعس من في سنته سمرة وائح مشعوق الشعث السفلى واعام صده واهدم مائل العم الى احد شقيه واهقم اسانه نعمت اللون معطوفه اسانه الى داخل واروق طويل

(٣) والمصنح كدكرم وبشدد الذي اطمان جبارأسه ونأ جبينه * ق

الاسنان واكسُّ ضده واصر الذي اذا تكلم لرق حنكه الاعلى بالاسفل واللمج ومفلمج الذي بين اسنانه فرج وادرد الذي ذهب اسنانه واهتم الذي سقط مقدم اسنانه واتصم الذي انكسر اسنانه واتعل الذي نبت فوق سنه سن اخرى ومشطب الوجه اذا كان اثر السيف في وجهه واخيل الذي في وجهه خال واشيم اذا كان في جسده شامة وهي الخال ايضا واندهش اذا كان في وجهه نمش وهو بالفارسية (كنجده) اصهب اللحية اذا كان فيها حمرة والاطمح الكومج وكث اللحية ضده واذاني عظيم الاذنين واصمع صغيرهما واذاني عظيم الانف واشنه وشناهي عظيم السفة واشدق واسع الشدقين واصرم منطوع طرف الاذن وايد طويل العنق مع استواء واوقص ضده واصعر مائل العنق الى احد الشقين ومديد النامة طويلها وقصير القامة ضده مربع الخلق اذا كان بينهما * نوع آخر في شبات الخيل اسم الحيل ينظم الانواع والفرس اسم العربي منها والبرذون اسم للعجمي منها والهجين ما يكون العجل عربيا والام من البراذين والمفرغ على عكس هذا وفرس اقمر اذا كان يشبه لونه لون القمر وادغم بالغبين المعجمة ديزج وبالعين المهملة الذي في صدره بياض فرس ورد اذا كان بلون الورد ووردا غبس الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس والمدنر الذي به نكت سود وبيض كالدا نير وادبس الذي يكون لونه بين السواد والحمرة وهو الذي يكون على لون الدبس واورق الذي لونه على لون الرماد وارثم ابيض الجحفة العليا والمظ ابيض السفلي واقرح خفي الذي لم يبلغ بياض وجهه درهما فاذا بلغ الدرهم فهو اقرح واغرم برقع الذي ابيض جميع وجهه من البرقع فاذا طال البياض قيل اغر سائل وبرذون ذلول الذي يعطي ظهرة وجموح وشموس ضده وبرذون مدمى لونه لون الدم ومغرر بضم الميم وفتح الراء ابيض الاشعار ولطيم الذي احشقي وجهه ابيض وارخم اذا ابيض رأسه والاصقع من الخيل الذي في وسط رأسه بياض والاقف ابيض النفا من الخيل واذن الذي في اذنه بياض واسفى دقيق الباصية وخفيفها ومعرف اذا كان كبير العرف وادرع اذا كان ابيض الصدر والعنق وارحل اذا كان ابيض الظهر وانبط اذا كان ابيض البطن واخصف اذا كان ابيض الجنب ومججل اذا كان ابيض القوائم واعصم اذا كان ابيض اليدين وارجل اذا كان ابيض احدى الرجاين وان كان البياض باحدى يديه قيل اعصم اليمنى او اليسرى ولا يقال للبرذون اعور ولكن يقال قابض العين اليمنى او اليسرى وورق ما بين الكميت

والاشقر في العرف والذنب فان كان احمر فهو اشقر وان كان اسود فهو كميث ومحجل اليد اليمنى
او اليسرى مطلق اليد اليمنى او اليسرى فاذا ابيض اليدين او الرجلان قبل محجل اليدين
او الرجلين واذا ابيض الثلث قبل محجل الثلث مطلق اليمنى او اليسرى واذا كان التحجيل
في يد ورجل من شق واحد قيل ممسك الايام من مطلق الايام من ممسك الايام
والتحجيل بياض يبالغ نصف الوظيف او ثلثه بعد ان يجاوز الارساغ كلها واذا قصر البياض
عن فك الوظيف واستدار في رجليه دون يديه قيل برزون مخدوم فاذا كان البياض برجل
واحدة او يد واحدة قيل منعل بيد كذا او برجل كذا ولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه
وجمعه افلاء ويقال خروف اذا بلغ ستة اشهر او سبعة اشهر كذا قاله الاصمعي فاذا اتى عليه سنة
يقال حولي فاذا اتى عليه سنتان فهو جذع فاذا اتى عليه ثلثة سنين فهو ثني فاذا تمت الرابعة فهو رابع
ثم قارح وليس له سن بعد قروحه بل يقال مذكي وجمعه مذكي وفي عشرين سنة هرم وقيل عمرة
ثلثون سنة وقيل اثنان وثلثون سنة واسنانها ربعون عشرون من علو وعشرون من سفل وانهم دجوجي
اذا كان شديد السواد واكهب اذا كان بين الخضرة والسواد واشهب قرطاسي اذا كان
ابيض مع برق وكميث صباي او اشقر صباي اذا كان خالط شعرة شعرة بيضاء ينسب الى الصناب وهو
الخرزل وشكال اذا كان البياض في يد ورجل مخالعا وعزل الذي اعوج ذنبه الى احد شقيه وابلق
مطرف الذي اسود رأسه وذنبه ارا حمر * اسنان الابل والبقر والغنم ابن مخاض الذي اتى عليه
حول واحد ثم ابن لبون ثم حنثه ثم جذع ثم ثني ثم رابع ثم سديس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام
ثم مخاف عامين هكذا وان كثرت * وفي السرا الذي اتى عليه حول واحد تبيع ثم جذع ثم رابع ثم سديس
ثم صالح ثم صاغ سنة الى ما زاد * وفي العم الحمل اسم لما اتى عليه ستة اشهر فمادونها والجذع اسم لما اتى
عليه سبعة اشهر الى ان يتم الحول ثم اثني ثم رابعي ثم السديس ثم الصالغ وليس بعد الصالغ سن *
وللبقر والابل شيات بها ينظم اربابها اليهم وبها يعرف وبجب الرجوع الى اربابها في معرفتها *
نوع آخر في الالفاظ التي تسند الى الشروط الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة
ما يدبره الدابة والطاحونة ما يدبره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا
بحدودها وحجريها ومخفها وتوايتها ونظيها وارقيها ونوعها باجنحتها واحتفها واهوا قطها الحديدية
التي يدور عليها الرحي والناوق معروف والنوع عبر جمع ناعور وهو ما يدور بانصباب الماء عليه

والحمام يذكره العرب هكذا في عين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم سياك وازة البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا والمعروف ساك وازة بغير ياء الصنبور (نايضة) وهو الميزاب ايضا الفنجانات جمع فنجان تعريب (بنگان) والقدس سطل وصيدة المرأة وعاءها الاواري جمع آري وهو حوض الحمام والاتون بالثشد يد مستوقد النار والقرطالة كواراة والخنبيق تعريب (خنبه) والملاحه بتشديد اللام منبت الملح وقوله في الكتاب السفينة بالواحها وعوارضها وقلها وشرعها وطللها وسكانها ومراد بها ومجادفها وقلوسها العوارض الخشببات المعرضة فوق الألواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسيه (تيركشتي) والشرع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء يغشى به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد الياء عود من اعواده التحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الحبل الغليظ والانجر والمرساة (انگر) بيت الطراز المحاكاة * وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه اليا ب الجياد الوهدة بسكون الهاء الحفرة التي يجعل فيها الكائك رجله الطست مونة اعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجدها الطساس وتصغيرها طسيسة وقيل اطساس وطسوس ايضا في جمعها والرفاق بالضم الخبز الرقيق والواحد رفاقه وجمع الرغيف رغفان والمليف بكسر الميم المنسغة وفارسيه (بر) والمحور (دسورده) والمراح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم وضم اللحم خوانه والغضائر جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنجير (باتله) وسطامه معلقته والمهراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة من الهرس وهو الدق والمنحاز الهاون ويده فائمه اشترى كذا اوقية رباعية وكذا اوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية اربعون درهما وبشارة بالضم بطه الدهن شيء صغري له عنق الى الطول وله عروة وخرطوم كانوا ذو وطيس الكانون المصطاي والوطيس النور وفيل حفرة يختبز بها ويشوى فيها والهدبد اللبن الخاثر جدا وهو الصقراط والاصل هدا بد فتصر الما خض جمع مخضة وهي الاناء الذي يمحض فيه اللبن والمركن الاجانة والمداك والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدوك ما يسحق به ومن ظن ان الصلاية والمدوك واحد فقد سها * ومن اءات التقاعي خيزرانات

اربع وخطا طيف اربعة جمع خيزران بكسر الخاء فارسي معرب والخطاف عود طويل في رأسه حديدة معطوفة يجربه الجمد * ومن ادوات الحداد الكبير الزق والكور المبني من الطين ويسمى الاتون والمنفخ والمنفاخ شيء اجوف طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلالة السندان والمطرقة ما يضرب به الحديد والغطيس ما يكون اعظم منه وهو بالعارسية (بتك) والكلوب حديدة معطوفة الرأس او عود في رأسه عنقافة من حديد يجربه الجمر والجمع كلاليب والنشاستج معروفة وقد يقال له النشا وقوته الكرم بحائط مبني بسافين او ثلث سافات الساف الصف من اللبن او الطين والرھص (باخيرة زير) والد مص ضده والعرق يشملهما واشاخوزة (خمدان) والاطينة (خمدان كوزة) والزراجين جمع زرجون بفتح الزاء والراء وهو شجر العنب وقيل قضبانة والاوھات جمع وھت وهو المطمئن من الارض وقد يقال وھطة وعربش الكرم ما يهيأ له ليرتفع عاياه والجمع عرائش والمقصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك * وفي شري الارضين بفتح الراء وان كانت الراء ساكنة في الواحد ان كان لها حوائط يكتب محوطة بالحوائط وان كانت محوطة بخساذكر ذلك وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض اي طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له ان يتاواه من انزاله ومن رطابه هي جمع نزل بفتح نون وهو ريعه والرطاب جمع رطبة وهي الفت الرطب وفي وقف السفني رح ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاس وهو افتعال من النكوص وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانتقضت عراها اي انكسرت من القرض والكسر وقوله في كراء السفينة وبرقي ان ارقى الناس ويسير اذا سار والصواب يرفأ اذا رفا الناس او برقي يقال رفا السفينة وبرفاها رفاء وارفاء اذا قربها من الشط وسكنها والملي بالهمزة الغني والكبح بضم الكاف وسكون الباء والحاء المهملة رحبين والمصل ترف وقوله دفع الكرم اليه ليقوم بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جدا وله وتشذيب الزراجين اي قطع شذبيها وهو ما فضل من شعبها وانمايتها يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المشارة وهي موضع الكراب من قطع الاراضي كدافي الظهيرية * الفصل الثاني في الكاح اذا زوج الاب ابنه البكر اليالغة يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان اباه بانها ورضاها وامرها اياه بمهرها كذا وكذا

صحيحاً جائزاً نافذا حضرة جماعة من العدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على
 ايفاء مهرها ونفقتها ليس بينهما سبب يؤدي إلى نقض النكاح او فساد المهر المسمى فيه مهر
 مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم
 وذلك كله في تاريخ كذا * وجه آخر هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعاً
 ان فلاناً زوج ابنته البالغة المسماة فلانة برضاها من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق
 كذا تزويجاً صحيحاً وان فلاناً تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجاً
 صحيحاً وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان
 ابو الزوج قبل هذا العقد لابنه والا بن بالغ يكتب وان فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل
 هذا العقد لابنه فلان هذا بالصداق المذكور فيه بامره آية في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً *
 وجه آخر ان يكتب ان تزويج الزوج بالنكاح وتصديق المرأة آية بذلك واقرار المرأة به وتصديق الزوج آية
 بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو حوط لاختلاف العلماء في جواز
 النكاح بغير الولي * وجه آخر في تزويج البكر البالغة ان يكتب وولي تزويجها آية ابوها بعد ان سماه
 لها واعلمها بالصداق المذكور فيه فصمتت او يكتب فبكت وهي بكر عاقلة بالغة صحيحة العقل
 والبدن وكان ذكره لها ذلك وسكوتها بمشهد فلان وفلان وهذا يعرفانها باسمها ونسبها وفلان بنت
 فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج واعلامها الصداق امر
 لا بد منه لان بدونه اختلافاً معروفاً في ان سكوتها هل يجعل رضى منها اولاً وان كانت الابنة صغيرة
 يكتب تزويج فلان فلانة بتزويج ابيها آية بولاية الابوة وان كان الزوج صغيراً ايضاً يكتب هذا
 ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بن فلانة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا
 تزويجاً صحيحاً جائزاً نافذا لازماً بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا
 الصداق لهذا الصغير والده فلان بولاية الابوة قبولاً صحيحاً في مجلس هذا العقد وهذا الصغير
 كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثاليها فان ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن
 فلان والده هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا ضمناً صحيحاً
 واجاز ذلك والده هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وان أدى الاب شيئاً من المهر
 معجلاً من ماله يكتب ان فلاناً والده هذا الصغير تبرع باداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة

هذا الصداق المذكور فيه إلى فلان والد هذه الصغيرة فقبضها منه لها بولاية الأبوة قبضا صحيحا ووقعت البراءة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه بعد اداء هذا المقدار كذا وأن أدى الأب شيئا من المهر معجلا وضمن الباقي يكتب ثم إن فلانا والد هذا الصغير تبرع باداء كذا ديناراً من مال نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجة هذا الصغير ما بقي لها عليه من هذا الصداق وذلك كذا ديناراً ضامناً صحيحاً ورضي به من له ولاية الرضى وأجاز من له ولاية الاجازة في الشرع ويتم الكتاب وأن طلبوا من اب المرأة هبة بعض الصداق والافرار باستيفاء ذلك اما الافرار بالقبض باطل اذا كان الافرار في مجلس العقد لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة وأن كان الافرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الافرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك ان كانت بكراً وان كانت ثيباً لا بد من امرها ورضاها واما الهبة فان كانت صغيرة لا شك انه لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بامرها ورضاها فيكتب ووهب فلان والد هذه المرأة بامر ابنته هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهمين وقبل هذا الزوج من هذا الأب هذه الهبة لعنسه قبولاً صحيحاً وبقي لها عليه كذا ديناراً طالبه بها عند توجه المطالبة بها هذا اذا عرف امرها الأب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا بقول الأب يكتب وذكر والد المرأة ان ابنته هذه امرت بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وانه يهب بامرها ويضمن له الدرك من جهتها ان حددت المرأة الامر بالهبة وذاك ما ريج كذا فالا حوط في ذلك ان تحصر المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بامرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى اعلم * وجه آخر في تزويج الأب ابنته الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزوج فلان فلانة بنت فلان بتزويج ابها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانها صغيرة لا تأتي امر نفسها بنفسها وانما يايها ابوها بولاية الابوة فزوجها ابوها هذا من فلان هذا على صداقة كذا على ان فيها كذا نقد حال منها معحل وكذا منها مؤجل كذا سنة وعلى ان يتقي الله تعالى فيها ويحسن صحبتها وبعاشرها بالمعروف كما امر الله تعالى به وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي اها عليها من ذلك بعد ان كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق منلها من نسائها المرجوع في مقدار صداقها الى معادير صداقهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه من عاجله وآجله بمخاطبة من فلان آية على جميع ذلك اذا كان المزوج للصغيرة حدها اب

ايها يكتب هذا ما زوج فلان حادثة فلانة ابنة ابنه فلان بعد موت ابيها فلان بولاية الجدود
الى آخره وان كان المزوج اخا لاب وام اولاب يكتب هذا ما زوج فلان اخته الصغيرة المسماة فلانة
بنت فلان بن فلان بولاية الاخوة لاب وام اولاب اذا لم يكن لها ولي اقرب منه وحكم بصحته
حاكم من حكام المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه انما الحق به حكم الحاكم
لان في حوازي تزويج غير الاب والجد الصغيرة اختلاف العلماء وان كان المزوج ممن يكتب هذا ما زوج
فلان فلانة ابنة اخيه فلان بولايه العمومة لاب وام اولاب ويلحق بآخرة ما ذكرنا في تزويج الاخ
وان لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق
كذا به حضر من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويجا صحيحا ولم يكن لها
ولي حاضر ولا غائب وان زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بآخرة وحكم بصحته حاكم من حكام
المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهمان من جملة هذا الصداق المذكور وبقي لها عاينه
كذا * وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبد فلان او يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن
فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وامره اياه بهذا العقد الموصوف فيه به حضر من الشهود العدول
على صداق كذا بعدد صحيح نادر لازم بتزويج ابيها فلان بن فلان اياها منه برضاها وتزويجا صحيحا
ويتم الكتاب وان كانت المرأة صغيرة يلحق بآخرة حكم الحاكم لان في تزويج الاب ابنته الصغيرة
من العبد خلافا معروفا بين ابي حنيفة وصاحبيه رح * وفي تزويج الامه يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة
فلان بن فلان او يكتب امه فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان اياها منه على صداق كذا
الى آخره وقد جرت العادة في الراساتيق ان الازواج او آباءهم يبيعون العفارات والضبايات
من النسوة بنمن معلوم ويجعلون النمن فصا صا بالمهر فسخي الكاتب ان يكتب بعد التسمية ان كان
الشري من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيعة
التي هي كرم محوط مبني بقصرة او خمس دبرات ارض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا
او جميع المنزل المبني ذي سقفين او سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على دار وبيتين
بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة ويبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة واذا
انتهى الى ذكر قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المنعا قد بين فاصا جمع هذا الثمن المذكور فيه
بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتربة على زوجها هذا البائع وعدا عنها مثل هذا الثمن مقاصة

صحيحة وبرئت المرأة المشتريّة هذه من هذا الثمن براءة مقاصّة وبرئ زوجها هذا البائع من جميع صداقها بحكم هذه المقاصّة ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريّة هذه جميع ما بين شراء قبضاً صحيحاً بتسليم البائع هذا ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضاماً صحيحاً وذلك بتاريخ كذا وأن كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تعجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالعارسية (دست پيمان) يكتب قاصداً جميع هذا الثمن بمثله من جيلة صداقها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها ثم يذكر قبضها المشتراة ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريّة في ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا ديناً لازماً وحقوقاً واجباً وصداقاً ثابتاً بالنكاح القائم بينهما للحال وذلك في تاريخ كذا وأن كان هذا الشراء من والد الزوج هكذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا إلى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصّة ثم ان هذين المتعاقدين قاصداً جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقدة النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم او كذا ديناراً مقاصّة صحيحة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقها الذي له على زوجها ابنه فلان ضاماً صحيحاً صالحة منه وتحملها لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريّة من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصّة وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم بالصواب كذا في المحيط * الفصل الثالث في الطلاق اذا اختاع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان كانت المرأة مدخولته واراد الرجل ان يكتب بذلك كتاباً يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان بمعنى الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب ابو حنيفة ر ح واصحابه اجمعون وكان الخصاف والطحاوي والشمسي وهلال وابوزيد الشريفي ر ح يزيدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب لفلان بمعنى الزوج كتبت له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه ر ح وكان الخصاف وهلال والشمسي وعامة اهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجاً صحيحاً جائزاً برلي هو اقرب مصبتي الي وشهود احرار مسلمين عدول بالغين ومهر مسمى عاجل وآجل وانني لم اقبض منك مهري الذي تزوجتني عليه ولا شيئاً منه وانك دخلت بي وجامعتني وانني كرهت صحبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لي ولا اساءة كانت منك ثم يكتب وانني سألتك ان تحليني بجميع الدين الذي لي اليك

عليك من مهري وهو كذا وكذا درهمها هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه ربح وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون واني سألتك بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى ان تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهري الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال **فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ** وانما اختاروا لفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا واني سألتك ان تطلقني تطليقة بائنة ولم يكتبوا ان تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا شك ان ذكر المجمع عليه اولى من ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدارا لساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذاك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب وبجميع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت او حاصلا وانما اقتصرنا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكرناه الا زائدا وأن كانوا لو ذكروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة ان النسوز من قبل المرأة والنسوز ان كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما اعطاه الزوج دبانة ونساء على روايته الجماع اما على روايته كتاب الطلاق لا يحل اخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان النسوز من قبل المرأة فاقصروا على المهر والنفقة ليعلم ان اخذ الداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك انما يكتب ذلك حتى ينبت الايجاب من الزوج لما ان الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتي بجميع مهري الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما اعاد ذلك للتأكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاخلفت به منك فلاحق لي فبلك ولادعوى ولا طلبة من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا واتباعا للشافعي ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع من مهرها الذي في ذمة الزوج فاصحابنا راض كانوا لا يكتبون وابوزيد السروطي كان يكتب وعلى ابي ضامن لما ادركك فيه من درك من قبل احد بسي قال الطحاوي ربح وهذا غير صحيح لان سببها ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تمايك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيتحقق فيه الدرك

بسبب من جهتها ولم يذكر محمد روح ولا واحد من اهل الشروط انه يكتب انك خالعتني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لان الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم ان هذا الخلع وقع لصنعة الاباحة او بصنعة الكراثة كذا في المحيط * وجه آخر يكتب وثيقة للمرأة منه اقر فلان بن فلان الفلاني في حال جوار اقراره طائعا انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيقه واحدة على مهرها وهو كذا درهمها وعلى نفقة عدتها وعلى كل حق هولها عليه وعلى كذا ان شرط ما لا آخر وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع الدعاوي والخصومات خلعا صحيحا جائزا نافذا خاليا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطللة وانها اختلعت نفسها منه بهذه الشروط المذكورة فيه اختلاعا صحيحا وذلك في تاريخ كذا * ويكتب وثيقة للزوج منها اقرت فلانة بنت فلان طائعا انها اختلعت نفسها من زوجها فلان على صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائنة او يكتب على بقية صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائنة وعلى جميع نذرة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هولها عليه وابرائته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها ابراء صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الاشياء ولم يبق بينهما كاح ولا علقه من علاقته سوى العدة وصداقتها زوجها في ذلك خطا بونتم الكتاب * وان شرطوا في الحاح مالا زائدا على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى كذا درهمها او دينارها خالعا جائزا وان كانت الزيادة في الحاح عرضا يكتب وعلى كذا وسين اوصافه وبالف فيه ويبين طوله وعرضه ويبين قيمته ان كان من ذوات اليمم وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج السن المسماة في الحاح تسامها ذاك اليه وابرائته عن دعاويها كلها وبتم الكتاب * وان كانت الزيادة في الخلع مباحا يتدفع الا حوط ان يجعل الزيادة دراهم او دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضاعة بنقل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان السن فصا صا بنالك الزيادة حتى لا يقع المنازعة عند استحقاق المبيع اذا اراد الزوج الرجوع اليها فيكتب الكتاب اقر فلان في حال جوار اقراره طائعا انه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها او يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا ديارا يسا بورية وذلك خاسون مثلا وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع الى آخره ثم ان المخالعة هذا استرعى من مخنلعتة هذه جميع النبعة النبي هي كرم او عشر دبرات ارض

اوجميع الدار المشتدلة على البيوت وبين الموضع المشتري ويحدده بالحدود الاربعة بخمسين دينارا من الدنانير النيسابورية شراءً صحيحا وان المختلعة هذه باقت ذلك منه بيعا صحيحا ثم ان هذين العاقلين قد صا هذا النمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع مقاصة صحيحة ووقعت البراءة بينهما براءة المقاصة وقبض المخلع المشتري هذا ما بين شراوة ولم يبق لكل واحد منهما على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة * وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بتطليقة واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن جميع الدعاوي والخصومات في الكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجعة وبتم الكتاب ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول * ويكتب من الجانب الآخر خلع زوجته فلانة ويكتب في القبول واخناعت هي منه بذلك كله وان لم يكن في الكاح تسمية ولكن الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر لان الواجب فيه المتعة او يكتب اخناعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب للنساء على ازواجهن في كاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحا كذا في الذخيرة * وانا خلع الوالد ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها بكتب هذا ما امر به ولان ان ابنته الصغيرة المسماة فلانة ونكرسها وما اشبهها كانت في كاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح متدة عايتها والداها بولاية الابوة بمحض من الشهود وانه دخل بها وصحبها وصحبته زمانا ثم ان زوجها هذا كره صحبتها لنفسه وكره والداها صحبتها وانه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها من نفسه بطالب والداها ذلك بتطليقة واحدة على بغية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها لثمة اشهر من لدن تاريخ هذا الدكروهي كذا خلعا صحيحا جائرا لافساد فيه ولا تعليقاً بمخاطرة ولا اعادة الى وقت في المستقبل على انه ضامن جديع ذلك من ماله حتى يخلصه منه او يضمن له بدور ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عايتها ولا رجعة ولا طابة بوجه من الوحوة وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجاس الخلع وجاها شعاها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا عن بقية الصداق واسما يقع الحام دمال الاب فكانه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع

لتقدير الواجب على الأب بضمانه الآن يسقط عن الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع
اولياء الصغيرة هب الالب وكل واحد من عرض الناس وانما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم
من الأولياء في ان اقرار الآباء بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الأولياء كذا في الظهيرية *
وان كان قبل الدخول بها يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع
وقوع البينونة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها ان يرجع على الزوج ببينة صداقتها
ويرجع الزوج على اب المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض اهل الشروط يختارون في خلع
الصغيرة ان يقر الالب بقبض صداقتها ونفقة عدتها بعدما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما
ثم يكتب اقرار الزوج انه طلقها تطليقة واحدة بائنة وصورة ذلك ان يكتب اقرار فلان بن فلان يعني
والد الصغيرة في حال جوار اقراره طائعا ان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة
فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم يعجبه صحبتها لصغرها فطلقها تطليقة واحدة
بائنة وبانت منه بهذا التطلق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهم ما وجب لها سايه
ومن جهة نفقة العدة كذا درهم فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبضا صحيحا
بايعاء الزوج هذا جميع ذلك الي ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصومة بوجه
من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا بانه خطا باذا كان
على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقه عدتها لان الالب
قد اقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى اذا خلع امته
على مهرها ونفقة عدتها غير انك لا تذكر مهرها على انه ضامن له ذلك من ماله لان المولى بماك
ابراء الزوج عن المهر بخلاف الالب فان اراد المولى ان يكون ذلك ديناً عليه دون الامه
كتبت على منال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية * وان كان مهرها صغيرا فطيم
فخلعها على ان تمسك المرأة الولد وتقوم بحضانه سنة او سنتين وتعق عليه من مالها في مدة الحضانه
فهذا جائز عند بعض اصحاب الشروط وكان الغني ابو القاسم اصنار رح يقول لا يجوز ذلك لان
مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالحبالة في ذلك ان تقدر ما يكفي لهذا الصغير
من النفقة بالدرهم اربا دنانير ويشترط ذلك عاينها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك الدنانير

الى مال ابد منه للصغير في تلك المدة او يجعل ذلك المقدار اجرة لها على الترية في المدة المضروبة له
ثم يوكل الرجل اياها ببراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير او تزوجها بزواج آخر
اجنبي قبل انقضاء مدة الترية فان اراد ان يكتب بذلك كتابا يكتب اقرفلان يعنى الزوج
انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطليقة واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق
هولها عليه وعلى مائة دينار احمر نيسابورية جيدة تدفعها اليه من مالها مخالعة صحيحة خالية
عن الاستثناء والشروط العاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا
المخالع من مختلعه هذه ان تمسكه وتقوم بحضائه سنة واحدة كاملة اولها يوم كذا وآخرها
يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجب لها عليه بعقد الخلع الى مال ابد للصغير في هذه المدة
فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً او يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر
المخالع هذا مختلعه هذه بحضائه ولداً صغيراً هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة اولها
يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزواجها هذا استيجاراً صحيحاً وانها
آجرت نفسها منه كذلك بها اجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا
من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضائه سنة واحدة بالمائة التي وجبت له
عاليها ان يكتب استأجر اياها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا
ثم ان هذا المخالع وكلها واقام مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل
انقضاء مدة الترية وكافة صحيحة لازمة على انه كلما عزلها عن هذه الوكالة عادت منه وكيلة في ذلك
كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظر المرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة
الحضائه يرجع الزوج عايتها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكتبنا ذلك حتى انه اذا
مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي نوادر من سماعة
عن محمد بن ابراهيم لو شرط ان الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي برية من حصه ما بقي من المدة
فذلك جائز فان كتب بعد الاستيجار وشرطت المختلعة هذه انه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه
المدة فهي برية من حصه ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكيله اياها ببراء نفسها
كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جبين فاراد الزوج ان بعقد الخالع على
رضاعه فالجواب المحفوظ عن السلف مل الخصاف وابي زيد وغيرهم انه جائز فيزود

في موضع الجعل وعلى ان ترضع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا ان وضعت حيا سنتين من وقت الولادة واحدا كان الولد او مثني ذكر اكان او انثى على انه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي برة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ الامام ابو القاسم الصغار رح يقول الاصح عندي ان هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذاك لا يصح واعتبر هذا بسائر تصرفاته كذا في الظهيرية * والحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقدة الخلع ثم استجارة اياها اجارة مضافة الى ما بعد الولادة فترضع ولده الذي هي حامل به * خلع الوكيل يكتب او لا التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطليقة واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقيب ذكر هذه الوكالة توكيلا صحيحا وانه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطا با وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خالع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في ذكر صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطليقة واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها ما دامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الفقرة وبعد ها وان فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البديل قبولا صحيحا مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيلًا من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم لكتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض او لا التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلانا وكلته واقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور * في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان الى آخره وان اراد الزوج ان يضمه وكل المرأة بالاختلاع ما ادركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بان جمحت المرأة التوكيل والشهود قد ماتوا او غابوا وادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما ادرك فلا يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي بقية عدتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى اعلم * جامع الفضولي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وهو الفضولي سأل فلانا ان يخلع امرأته فلانة على الف درهم من مال هذا

الفضولي على ان يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير امرها وتوكيلها آية به على انه ضامن له ان يدفع ذلك اليه من مال نفسه فاجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخال امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا منه هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا بايعائه ذلك آياه وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها ان تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فان اراد الزوج ان يضمن الفضولي ما ادركه من درك في مهرها حتى اذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب وضمن الفضولي هذا ما ادرك الزوج من درك في مهرها فانها قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق وانه مستقيم لان الفضولي لما قرأها قبضت مهرها كان في زعمه انها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضمونا عليها فهذه كعالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان * وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلو ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا منوية ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط عوض فبانت منه بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق اكثر من واحدة فعلى الاثنين بكتب طلقها تطليقتين وفي الثلث يكتب طلقها ثلثا جملة فبانت منه ويكتب في الثلث وحرمت عليه حرمة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنقضي عدتها * وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعد ما دخل بها انت طالق تطليقة واحدة بائنة وام بكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عدتها الواجب عاينها بهذا الطلاق اقر بجميع ذلك يوم الاشهاد وذلك يوم كذا * وفي الطلاق بعد الخلو الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته بعد ما خلاها خلو صححة خالصة عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة ووجب له عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهو كذا ونيم الكتاب * فان كان الزوج لا يري قيام الخلو الصحيحة مقام الدخول في حق تأكد المهر ووجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعد ما طالبته بذلك في الكتاب ينبغي لها

ان يرفع الامر الى قاضٍ يري ذلك حتى يقضي لها بكمال المهر ونفقة العدة عليه ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة عدتها فامتنع من اداء ذلك لما انه كان يري مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهونا كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعته الى قاضٍ فلان اويكتب من غير تعيين فرافعته الى قاضٍ عدل جائز الحكم فيما بين المسامين وطالبته بذلك وادعى الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فاقرب بالخلوة ولكن انكرتا كد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي كمال المسمى ونفقة عدتها اذا كان يري ذلك وكان في اجتهاده ان الخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخول بها في حق تأكد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى بذلك لها عليه في وجودهما حكدا مضاه وقضاء انفاذ واشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * اذا اراد الرجل ان يجعل امرأته بيدها فهو مشتمل على انواع احدها التفويض مطلنا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق صورة كتابة هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شهرا اوسنة اوها كذا واخرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا الشهر او في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة او ثلثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها عن المجلس وذلك في يوم كذا * صورة كتابه هذا النوع في المطلق شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على ان تطلق نفسها ما شاءت من واحدة او ثلث ومتى شاءت ابدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * والباقي تعليق التفويض بالشرط وانه اقسام احدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط انه متى غاب عنها من كورة كذا او من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهرا وكذا على ما شرطاه ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت ابدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس التفويض وبتم الكتاب * القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقد المعجل الى وقت كذا صورة كتابه هذا القسم

جعل امرها بيدها في تلبية واحدة بائنة معلقا بشرط انه اذا مضى شهر اوله كذا و آخره كذا
وام يود اليها جميع ما قبل تعجيله لها من صداقتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت ابدا
واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض * القسم الثالث
تعليق التفويض بشرط القمار او بشربه الخمر او ضربه ضربا موجعا يظهر اثره على بدنها وصورة كتابته
على نحو ما بينا * النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه شهدا وان جعل امر
كل امرأة تدخل في نكاحه باي طريق تدخل من عقد وكيل او فضولي اجاز نكاحه بقوله او فعله
او تزوجه اياها بنفسه بيدي امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطليقات الثلاث على ان تطلق فلانة
هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الاوقات ابدا وفوض الامر في ذلك اليها
او يكتب تطلقها ما شاءت من طلاقاتها الثلاث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا
التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وارادت ان تطلق نفسها فلها ذلك واذا طلقت نفسها
فلاولى ان يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدوا ان فلانا يعنى الزوج باشر
الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار امر
فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وانها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الذين اثبتوا
اساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * الفصل الرابع في العتاق واذا
اعتق الرجل عبده واراد ان يكتب له بذلك كتابا يكتب اقر فلان بن فلان الفلاني في حال
جواز اقراره طائعا انه اعتق عبده ومملوكه فلانا او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر
هذا الكتاب ان فلان بن فلان اقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله
وجواز اقراره لانه لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه اعتق عبده ومملوكه ومرفوقه
فلان الهندي وهو غلام شاب وبين سنه ويحليه اعتقه من خالص ماله وملكه اعتاقا صحيحا نافذا
تاملا لازما لا رجعة فيه ولا مشنوبة ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة
الى وقت من الاوقات المنظرة مجانا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا الوجه الله
تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهرمان اليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم في قوله من اعتق رقبة اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا عنه من البارفصار فلان

الهندي هذا حراً باعنا في مولاه هذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاءه لمعتقه هذا ما دام حياً ولعصبته المذكور من بعده وسماءه بعد الاعتراف كذا وصدق المعتقد هذا معتقه هذا في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعتراف شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض اهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهر با من اليم عقابه وليعتق الله تعالى اعضاءه باعضائه من النار اعتاقاً صحيحاً جائزاً واخرجه من ملكه ورقه وحرره فصاحراً في يد نفسه لا حق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لاحد يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتقد في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعتراف وذلك في يوم كذا وكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا كتاب من فلان يعنى المولى لمملوكه فلان العلاني انك كنت مملوكاً لي الى ان اعتقتك فاعتقتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وانا يومئذ صحيح العقل والبدن لاعلة بي من مرض او غيره جائز الا ما ورأيتك عتقاً جائزاً نافذاً بتأبته لم اشترط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا فصرت به حراً لك ما لا حرار وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لاحد عليك ولي ولا ووك وولاء عنفك وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانا كتبوا الوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا اعتقه رياءً وسمعة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وانما كتبوا انا يومئذ صحيح لاعلة بي من مرض او غيره لان عتق المريض يعتبر من النكاح وعتق الصحيح يعتبر من جميع المال وارادوا بقوله من غيره الجنون والعته والحجر بسبب الفساد لان العته والجنون ينفعان صحة العتاق بالاجماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة الاعتراف عند بعض العلما وانا كتبوا عتقاً نافذاً بتأبته حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقيف العتق والتعاقب بالسرط وانا كتبوا لم اشترط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا قطعاً لدعوى والمارة وانا كتبوا صرت به حراً لك ما لا حرار وعليك ما عليهم بطريق التاكيد وانا كتبوا ولي ولا ووك اتباعاً للسلف ونباتاً بحكم العتق وكتبوا ولاءه معتقه هذا مذهب اصحاب ابرح وكان الطحاوي رح لا يكتب ذلك * وان كان العتق على مال يكتب فيه بعد قوله عتاقاً جائزاً نافذاً على كذا ديناراً وقبل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتقد هذا المال بابناء المعتقد هذا ذلك اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب فجميع هذا المال دين على هذا المعتقد لهذا المولى لا براءة لهذا المعتقد منه الا ادا جميع ذلك

اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الآسبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *

واذا اعتق عبدا او امته هماله وبينهما نكاح ولهما اولاد اعتقهم جملة يكتب اعتق عبدة فلانا ويسميه ويحليه وامته فلانة ويسميهما ويحليهما وهما زوجان واعتق اولادهما معهما وهم فلان وفلان وفلانة وهو يملكهم جميعا اعتقهم جميعا لا ابتغاء مرضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه الى آخر ما ذكرنا *

واذا كان العبد مشتركا بين اثنين او اكثر وقد اعتقه او اعتقوه جميعا يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان العلاني وفلان بن فلان العلاني لمملوكهما فلان انك كنت مملوكنا وقد اعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهما من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد للواحد *

واذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا وكيل فلان وفلان وفلان اعتق عبدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية اثلاثا واعتقه هذا الوكيل مجانا بغير عوض او على كذا اعتاقا صحيحا من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حرا باعتاق وكيلهم هذا آية لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عايه ولا لاحد من الناس غير سبيل الولاء فان ولاءه لهم حال حيوتهم ولعقبهم بعد وفاتهم * وبما اذا كان العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب قبض الوكيل المال منه لهم *

واذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما اذا كان العبد لواحد واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول ابي حنيفة رح للساكت خبارات ثلثة ان كان المعتق موسرا وخيارا ان كان معسرا وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان كان المعتق موسرا فللساكت حق تضمينه وان كان معسرا فللساكت حق استسعاء العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله له فان اراد الساكت ان يكتب كتابا على قول ابي حنيفة رح يكتب شهدوا ان فلانا اعتق جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتقه هذا المعتق نصيبه بغير اذن شريكه فلان صنفنا صحيحا والمعتق كان موسرا وقت الاعتاق حتى ثبت للشريك الساكت ثلث خبارات على قول ابي حنيفة رح فاخترنا تضمين شريكه المعتق قيمة نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلا عشرة دنانير بتويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة

وهم عدول فرفع الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فقصى
القاضي له بذلك لما انه وقع اجتهاده عليه ولزم المعتق اداء عشرة دنانير الى هذا المدعى فهذا
القدر دين على المعتق هذا الشريك المدعى * وان قضاة المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا
المقدار بالزامه وصار العبد كله حرا من جهة المعتق هذا وولاؤه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب *

وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختر الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته
وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فالزم القاضي العبد فعلى العبدان يسعى له في ذلك واذا
سعى فهو حر من جهتهما وولاؤه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاختر اعتاق نصيبه
واعتقه فصار حرا من جهتهما وولاؤه بينهما * وان كان المعتق معسرا حتى ثبت له خياران
عند ابي حنيفة رح واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفا بذلك
عند الناس حتى ثبت للساكت خياران عند ابي حنيفة رح فاختر استسعاء العبد في نصف
قيمه وذلك كذا فامضى القاضي فلان اختياره والزم العبد ذلك ويصير العبد حرا منهما اذا
سعى وولاؤه يكون بينهما وان اختار اعتاق نصيبه يكتب على نجوم ما يكتب لو كان المعتق
موسرا ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوما يكتب فامضى القاضي اختياره والزم
العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوما ثلثة في ثلثة اشهر ليؤدي عند انضاء كل شهر كذا
وينم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار اقل منها يكتب وصالحه من قيمة
نصيبه على كذا مؤجلا الى كذا فان نجم نجوما ومضى شهر وادى نجما واراد ان يكتب بذلك
كتابا يكتب ومضى شهر وادى نجما وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي بطالبه اذا حال ذاك
وبعد اداء النجوم كلها يكتب ان فلانا اعتق عبدا بينه وبين فلان اسمه كذا وان كان المعتق معسرا
فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذاك عليه نجوما في كذا من الشهور
كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا واستوفى ايضا بعد الشهر الثالث كذا ويكون هو آخر
النجوم فلم يبق عليه ولا ببله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كبير وعق كل منهما جديعا وهو مولى لهما
وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب * وان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي يوسف ومحمد رح
يكتب اعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المسترك ببنه وبينه وبينه فلان واسم المملوك كذا

حتى عتق عليه على قول من يري ذلك وهو ابو يوسف ومحمد رح وكان المعتق موسرا
معروفا بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وامضى ذلك
والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعتق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق
معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد
في قيمة نصيبه فاخذ العبد بذلك ورافعه الى قاض فلان فامضى ذلك وامر العبد المعتق بالاستسعاء
في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حرام من جهة المعتق وولاؤه
كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين ف اراد ان يعتقه وخاف
كل واحد منهما تضمين صاحبه آية بسبق اعتاقه فالا احتياط ان يوكل رجلا باعتاقه والا حوطان يعلق
كل واحد منهما عتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو افرد الوكيل نصيب احد هما بالا عتاق لم ينفذ
و اذا عتق الوكيل كتب هذا اما اقر فلان انه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان وانه عتق عبدهما
فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا او على كذا اعتافا صحيحا من خالص مالهما وملكهما قصار هذا
العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا آية ثم بذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا اعتقه بطريق الاصلالة وكذا
هذا في توكيلهما آية للتدبير كذا في الظهيرية * اذا عتق عبده على خدمته سنة يكتب شهد وان فلانا
اعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتافا صحيحا جائزا نافذا على ان بخدمه سنة كاملة
اثنا عشر شهرا اولها كذا وآخرها كذا بخدم فيما رآه مولاه وفيما بداله من انواع الخدمة حيث شاء
واين شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلا ونهارا في الوفاء للمعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا
العتق بهذا البذل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا الوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا
سبيل الولاء والاطلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب * وثيقة بدل العتق يكتب شهد
الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا الهندي اقر طائعا انه كان مملوكا لعلان بملك صحيح
واجب لازم وخدمته زمانا ورغب في عتقه فساله ان يعتقه على كذا فاجابه الى ذلك فاعته بهذا
الجعل عتقا صحيحا لا رجعة فيه ولا مسوية ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل
هو ذلك منه بمخاطبته آية قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعنق به وصار حرا مالكا لنفسه وهذا
الجعل دين له عليه حالا يأخذه منه متى شاء لامتناع له عنه ولا براءة له منه الا بآداء جميع ذلك
اليه وصدقة المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط * اذناق العبد بحكم الوصاية شهدوا ان فلانا

يعني ابن الميت اقرباؤها ان اباها فلانا قد كان اوصى اليه في حيوته ان يعتق عبده ومملوكه فلانا يسمى العبد او يحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وانه قد قبل من ابيه فلان هذه الوصية وان اباها فلانا قد توفي ولم يرجع عن ذلك ولا شيء منه وانه نفذ هذه الوصية بعد موت ابيه واعتق فلانا وهو العبد الذي كان اوصى به اليه ابوه فصار فلان بذلك حرا لوجه الله تعالى له مالا حرا وعليه ما على الا حرا لا سبيل له عايه من استرقاق او استخدام او استسعاء فقد صار في بده من تركه ابيه منلي قيمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عايه الا سبيل الولاء الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حيوته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * اذا اعتق امته ثم تزوجها بعد العتق يكتب اقرب فلان في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق امته المسماة فلانة التركية او الهندية متافا صحيفا الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق هذا بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا دينارا تزوجا صحيفا وانها زوجت نفسها منه تزوجا صحيفا في ذاك المجلس على الصداق المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الخامس في التدبير ذكر محمد درج في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لمملوكه فلان الفلاني اني اعتقتك بعد موتي لوجه الله تعالى وطاب ما عنده من الثواب وانا يومئذ صحيح واراد بذلك صحة البدن الا يرى انه قال عقيب لا علة بي من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمريض سواء في ان كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب اني جعلتك مدبرا في حيوتي وحرا بعد موتي قال واما جمعت بين اللفظين لان من مذهب بعض العلماء انه لا يصير مدبرا ما لم يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احترازا عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء عتقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب لان من مذهب بعض العلماء انه اذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعرض بل يكون رقيقا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فمضى كتبالي ولاؤك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطاء واجبة ما امكن وبعض اهل الشروط يكتبون هذا ماد بر فلان عبده ومملوكه ومرفوقه الهندي او التركي او الرومي المسمى فلانا وبذكر حليته ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبرا مطلقا غير مقيد صحيفا

نافذا لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولا يمهر ولا ينقل من ملك الى ملك لا رجعة فيه ولا مشيئة
فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير ابيع وما يشبهه وهو حر
بعد وفاته لا سبيل لاحد عليه من ورثته الا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والاسبيل الولاء
فان ولاءه لعقبه من بعده وصدقة هذا المدبر في كونه مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا
المدبر وثبات عقله وجواز امره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم ان هذا المولى اراد
بيع هذا المدبر من فلان فخاصمه المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاضي عدل نافذ القضاء
فحكم له عليه انه لا سبيل الى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا
بقول من قال ذلك من العلماء واخذوا بالحديث الوارد فيه واشهد على حكمه حضور مجلسه
وذلك في يوم كذا * اذا كان العبد بين شريكين دبر احدهما نصيبه يكتب هذا مادبر فلان جميع نصيبه
وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلان الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين
وجعل نصيبه منه وهو النصف مدبرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا
ويكون للشريك الآخر خيارات ثلاثة عند ابي حنيفة رح ان كان المدبر موسرا وخيار ان كان
معسرا وعندهما حقه في التضمن ان كان المدبر موسرا وفي الاستسعاء ان كان معسرا فان اراد ان يكتب على
قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العتق واما في فصل التضمن
بكتب وطالب الشريك الساكت المدبر بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينا را بتقويم المقومين
وقدمه الى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدبر ذلك وقبض الساكت ذلك
من المدبر تاما وبرئ المدبر من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مدبرا
للمدبر هذا ون فلان يعنى الساكت ودون سائر الناس اجمعين ولا سبيل للساكت هذا
بعد هذا على الشريك المدبر ولا على العبد واذا حدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر
حر كله لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعنى المدبر ولا لاحد من ورثته على هذا المدبر سبيل
الاسبيل الولاء والاسبيل الاستسعاء فيها لا يخرج من الثلث * العبد اذا كان بين اثنين وكل رجل
بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما اذا وكلاء بالاعتاق غير ان في فصل الاعتاق اذا قال
الوكيل اعتقته عنهما او قال هو حر عنهما او قال نصيب كل واحد منهما حر عن مالكه وذلك
يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وان يقول ذكر

نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حراً بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته اما الوقال د برته عنهما اوقال حر منهما بعد موتهما فانما يعتق بعده موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهما أولاً بموته كذا في الذخيرة * الفصل السادس في الاستيلان واذا اردت كتابة كتاب لام الولد كنبت هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الذكر ان فلانا اقران امته التركية او الرومية او الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسنّها ام ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلانا وابنته المسماة فلانة فهي ام ولد له في حيوته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه فبرانه لا سبيل له على بيعها ولا تملكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الا سبيل الولاء فان ولاء هالة ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصدقها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائماً معلوماً فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت الجارية قد اسقطت سقطاً استبان خلقه او بعض خلقه يكتب اقرعندهم واشهدهم على اقراره طائعان جاريته فلانة ام ولده قد اسقطت منه سقطاً استبان خلقه او بعض خلقه فهي ام ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة * الفصل السابع في الكتابة يجب ان يعلم ان اهل الشروط اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة فكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلانا الفلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار اصحابنا رح يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني لمملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني وكان ابو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا ان فلان بن فلان اقرعندهم طائعا انه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفته صحبة بعينه واسمه ونسبه واشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة اهل الشروط ان في الاشربة يكتب هذا ما اشترى خلافا للبصريين من اهل الشروط واتفقوا ان في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا ان في الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال ابو حنيفة واصحابه رح الكتابة

الكتابة في معنى البيع والشراء حتى صح كتابة الاب والوصي عبد الصغر كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشراء يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب وبوسف بن خالد هكذا يقول ايضا ان الكتابة في معنى الشراء الا ان عنده في الشراء يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رح يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلا نافي ان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب خالع امرأته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشراء فان في الشراء لا يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشراء ملك الهائع ولا يده الذي يبتني عليه صحة الشراء وبوزيد الشرطي يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى يلحق بالبيع لان البيع مباد له مال بمال والكتابة مباد له مال بمال ليس بمال وينبت الحيوان دينا في الذمة في الكتابة ولا ينبت في البيع وليس كالخلع من كل وجه ايضا حتى يلحق به لان الخلع لا يحتمل العسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر الحاقها بالخلع والشراء فالحقناها بالاقارب والاقارب يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة * (صورة ماكتب اصحابنا رح هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان العلاني مملوكه فلان الفلاني كاتبه على الف درهم وزن سبعة يؤد بها نجومها في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا على ان يؤد بها اليه للحال او يؤد بها اليه نجومها واحدا الى سنة اربع شهر انما لم يكتبوا ذلك تحريزا عن قول الشافعي رح فان عنده الكتابة الحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة نجم واحد عنده لا تجوز فكنا يؤد بها نجومنا احترازا عن قول الشافعي رح) وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم يصبر مقدار النجوم وحصه كل نجم معاوما * ثم قال يكتب ومحل اول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل اول النجوم معاوما * ثم قال يكتب وعلى فلان عهد الله

(٣) من (صورة ماكتب اصحابنا رح) التي قواه (احترازا عن قول الشافعي رح) هكذا وجدت عبارة الكتب الحاضرة عند الصحيح والمحبط الذي هو متول منه فاما المقام لا يخلو عن الخلل لان بهذه العبارة لا يحصل الاحتراز عن قول الشافعي رح كما لا يخفى والله اعلم بالصواب *

وميثاقه ليجهدن حتى يؤدّي جميع ما كاتبه عليه أنما يكتب هذا تحريضا للعبد على الكسب فيؤدّي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صك الشراء لأن المشتري مجبر على أداء الثمن فلا حاجة في حقه إلى زيادة تحريض أما المكاتب فغير مجبر على أداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه إلى زيادة تحريض * ثم أن أبا حنيفة وأصحابه رحم لم يكتبوا في صك الكتابة على أن لا يتزوج المكاتب مادام مكاتبا إلا بذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رحم يكتبان ذلك ويكتبان أيضا وعلى أن يسافر مادام مكاتبا أينما شاء في برا وبحر وأما كتبنا على أن لا يتزوج مادام مكاتبا إلا بذن المولى تحرزا عن قول ابن أبي ليلى فإنه كان يقول له أن يتزوج بدون إذن المولى إلا أن يشترط ذلك في عقد الكتابة وأنما كتبنا على أن يسافر تحرزا عن قول بعض أهل المدينة فإن مذهب بعض علماء المدينة أن المكاتب لا يملك المسافرة من غير إذن المولى إلا أن تكون المسافرة مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فان عجز من شيء من هذه النجوم أو آخره عن محامه فهو مردود في الرق وأنما كتبنا هذا مع أنه ثابت بدون الشرط تحرزا عن قول جابر بن عبد الله رض فإنه كان يقول إذا شرط في الكتابة أنه إذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك أو سخط وأن لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق إلا برضى العبد فيكتب ذلك تحرزا عن قوله وكان الشمني وأبو زيد الشروط يرح يكتبان فان عجز من شيء من هذه النجوم أو عن نجمين فهو مردود في الرق وأنما كتبنا ذلك تحرزا عن قول أبي يوسف رحم فان مذهب أبي حنيفة ومحمد رحم أن المكاتب إذا حل دابته نحم وطالبه مولاه بذلك ورفع الأمر إلى القاضي بظرفي ذلك أن وجد للمكاتب مالاء را بدفع ذلك إلى مولاه إذا كان من جنس حقه وأن كان له مال غائب يرحى قدومه أجله القاصي يومين أو ثلثه على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان أدى ما حل عليه والرد في الرق وقال أبو يوسف رحم لا يرد في الرق حتى يسأل إلى عابه بجدان فكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم أو عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرد في الرق مجبعا عليه * ثم قال يكتب فما أخذه فلان منه فهو حلال له أنما يكتب هذا حتى لا بتوهم متوهم أن العقد متين نسخ وعاد المعقود عليه إلى ملك المولى بأزم المولى رد ما أخذ من البذل ولا يحل له إلا بتحيال من له البذل والطحاوي رحم كان لا يكتب هذا إلا أن ما أخذه حلال له بدون الذكر لأنه كسب عبده * ثم يكتب وإن أدى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأصحابه رحم وكان

الطحاوي رح لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المكاتب يعتق بقدر ما ادى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان المكاتب اذا ادى ثلث بدل الكتابة او ربعه يعتق ويصير غريبا من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله تعالى عنهم لا يعتق عنه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مذهب عامة العلماء فمتى كتبنا وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى يتعلق عتقه باداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا بقنضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فربما يرفع الى قاضي يري مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيبطلها فذكر هذا يقع مضرا وتركه لا يقع مضرا وان كان تركه اولي * ثم يكتب وله لان ولاؤه وولاء عتقه وانما يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رح يكتب ولاؤه ولا يكتب ولاء عتقه فان ولاء عتقه قد لا يكون له فان هذا المتعلق لو تزوج بامة وحدث له منها ولد فاعتق مولى الامة الولد فان ولاء هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من اهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه ابو زيد ففى الكتابة الحالة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقرانه كاتب مملوكه فلان العلاني يسديه وبحليه على كذا درهم بكتابة صحيحة جائزة نافذة حاله لافساد فيها ولا خيار ولا عدة عايه ان يؤدى ما شرط عليه الى المولى من غير تاخير على انه ان فرط فيه فلم يؤدها الى ثلثة ايام او ادى بعضها دون بعض فلمولا به بعد ذلك ان يرد في الرق وما اخذه المولى منه فهو حلال له وان اداها كلها اليه على هذا الوجه او الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حياته او بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاة عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاءه لمولاة حال حياته وهو لعتبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواحهة وصدق المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم كاتبه ونفى بصحة هذه الكتابة فاض من نفاة المسامين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط * وان كان البديل مكىلا او موزونا او معدودا او مذكروا او حيوانا فكذلك الجواب لكن فى الحيوان يذكر اسنانها وصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس ومتى التحقت به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا فى الظهيرية * وفى الكتابة الموجهة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة نجوم ما عشرة مؤجلة بعشرة اشهر

متوالية أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها
لجما وعلى هذا المكاتب ههد الله وميثاقه ان يجتهد في اداء كل نجم عند محله الى مولاه هذا
ولا يقصر في ذلك ولا يتواري عنه على ان هذا المكاتب ان عجز عن اداء هذا المال على هذه
النجوم واخر نجما منه عند محله الى ثلثة ايام فلمولا هذا ان يرد في الرق او يكتب فهو مردود
في الرق وهذا وثق لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء اورضاء وفي الوجه الثاني لا يحتاج
الى شيء من ذلك بل بعس العجز يعود الى الرق واما اخذه المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال
له وان ادى جميع هذه النجوم من غير تاخير اليه او الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في
حيوته وبعد وفاته فهو حلال سبيل لمولا عليه ولا لورثته من بعده ولا لاحد من الناس الا سبيل
الولاء ويتم الكتاب * اذا كاتب عبده وامته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدا ان فلانا كاتب
عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريته فلانة ويسميهما ويحليهما وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعا
كتابة واحدة على كذا درهم او جعل نحوهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا
وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بامر صاحبه ما على
صاحبه لمولاهما هذا بجميع ذلك ضمنا صحيحا جائزا ملزما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد
الله تعالى وميثاقه ان يجتهدا في اداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر
كذا ومن اهل الشروط من يذنب بعد قوله وكل نجم من ذاك كذا وعلى ان لا يعتق واحده منهما
ولا شيء منه الا باء جميع بدل الكتابة وعلى ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل
الكتابة وترك كعالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن ان هذه كعالة المكاتب وكعالة بدل
الكتابة فلا يصح وان حسن * وعلى هذا اذا كاتب عبد بن له يكتب في ذاك كاتب عبديه فلانا وفلانة
مكاتبه واحدة بكذا وجعل نحوهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على ان الاول ان يأخذ كل واحد
منهما بجميع هذا المال وعلى ان لا يعتق واحده منهما ولا شيء منه الا باء جميع هذه المكاتبه
واذا عجز عن شيء من ذاك فله ان يردها في الرق كذا في الدخيرة * وان كاتب عبده وامته
وهما زوجان وهما اولاد صغار يكتب كاتب فلان عبده فلانا وامته فلانة وهي مكو حدها
العبد واولادها وهم فلان وفلان وملايه وهم صبية صغار في حجر ايهم وامهم كتابه واحدة على
كذا

كذا درهما منجما كذا كذا انجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن اداء هذا المال او عن اداء بعضها او اخر نجما منها عن محله حتى مضت خمسة ايام او كذا فلغلا ن هذا المولى ان يردده ويرد امرأته واولاده هؤلاء الى الرق وما اخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان ادى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا احرار ولا سبيل لمولاهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * وان كاتب عبده المدبر يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلان * وان كاتب ام ولده يكتب كاتب ام ولده فلانة كذا في المحيط * وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على انه اذا ادى هذا المكاتب هذا البدل الى موليه هذين فهو حر وان الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك واباح له على انه كلما نهاه عن قبضة فهو مأذون له في جميع ذلك ان نامستقبلا وصدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب * وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه فنقول كتابة احد الشريكين نصيبه باذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد باذن شريكه عند ابي يوسف ومحمد رح لان الكتابة عند هؤلاء لا تجزى فذكر النصف في الكتابة يكون ذكرا للكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او ما لو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهما يصير كله مكاتبا على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فهنا كذلك وعند ابي حنيفة رح الكتابة متجزية فيقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك فالشريك حق العسخ وان كان كاتب باذن الشريك فليس للشريك حق العسخ * فان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي حنيفة رح يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا واذا اخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكت ان يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض الكتابة وان اذن له بقبض الكتابة فليس للساكت ان يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخره اذ كرنا وقد كتب وقد اذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب * اذا كان العبد كله لرحل كاتب نصعه فعند ابي يوسف ومحمد رح الكتابة لا تجزى فاذا كاتب النصف

فيصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وهذا بي حنيفة روح الكتابة تنجز فيكتب
هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهم كتابة صحيحة
الى قولنا فاذا ادى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه
لان للمولى ان يعتق النصف الباقي وان يستسعيه في النصف الباقي فيترك ذكره وينظر الى ماذا
يصير امره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي للمولى غير انه لا يستخدمه
ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقربها ان كانت امة ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية * واذا ادى
المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له اقر فلان انه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجما
بكذا رانه ادى النجوم كلها وعق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة ايفاء ويتم الكتاب *
واذا تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتاباً آخر على وجهه * اذا كاتب الاب عبداً به
الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلان عبده فلانا يسمى العبد
ويحليه على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا
الصغير وافرار ماله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه واما يلي عليه
ابوه هذا بحكم الابوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا ادى هذه المكاتبه وعق فلا سبيل
لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاء لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * واذا كاتب
الرعي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان يعني اب الصغير على ابنه الصغير
فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير امر نفسه بنفسه وانه يلي عليه هذا الوصي بحكم
وصايته عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان هو غلام شاب ودبين حليته على كذا مكاتبه صحيحة
ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبداً ابنه الصغير * اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه
هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلان الهندي ويحليه كاتبه على كذا تمير المالكه وهو
مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا ادى هذا المكاتب الباني البدل بتمامه الى المكاتب
الاول فهو حر وولاءه لمولى المكاتب الابل في حياته وعقبه من بعد وفاته ان اداه هذا المكاتب الباني
والاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاء له ولعقبه من بعده كذا
في المحيط * ادخل الناس في الموالاة يكتب فيها هاء اشهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلان كل نصرانيا او يهوديا او مجوسيا او حرياً عابدون ارضهم فهما الله تعالى الى الاسلام وزينه

بالإيمان به وبأنبياءه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكماله الكفر والكره بالتقوى وخلع عنه لباس
الشرك والبهس لباس التوحيد ومن عليه بالقرار برؤيته والوهيته ووجدانته وبما جاء به محمد
صلى الله عليه وآله وسلم من عنده والتصديق به والإمارة عما كان فيه من الكفر والطغيان وأجرى على
لسانه كلمة الإخلاص شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله وابتعد من الكفر والضلالة
وعباد الطاغوت ودلّه إلى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعباده ونجاة من اليم عقابه وجعل
إسلامه على يدي فلان فاسلم على يديه ثم والاه وعاقده يعقل عنه ما دام حيّوته أن جنّى
جناية يجب إرثها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعداً ويتحمل عنه ما يوجب الحكم
ويرثه إذا مات فهو أولى الناس به محبة وممانته وولاؤه له وأعقبه من بعده أن لم يكن له
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاته هذه على
ما وصف فيه قبولا صحيحا وقد جعل فلان لهذا الذي أسلم على يديه ووالاه وعاقده عهد الله
وميثاقه وذمة رسوله أن لا يتحول بولائه هذا عنه إلى غيره والزم نفسه بهذه الموالاة المعاقدة التي
جرت بينهما الصراحة والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على
انفسهما ويتم الكتاب * نسخة أخرى في هذا على سبيل الإيجاز هذا ما شهد به الشهود إلى قوله أن فلانا
اسم على يدي فلان وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصبة أو صاحب
فرض أو ذي رحم فوالى هذا الذي أسلم فلانا وهو الذي أسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقده
معاقدة جائزة على أن يعمل عنه لوجنّى جناية يعتلها العاقلة شرعا ويرثه إن مات ولم يترك وارثا
قريبا ولا بعيدا وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا صحيحا وذلك في صحة ابدانها وثبات
عقولهما وجواز أمورهما طائعين راغبين لا علة بهما تمنع صحة التصرف والقرار وجعل هذا الذي
اسلم على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وأشهدا على انفسهما ويتم
الكتاب * ولا ينبغي أن يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فإن له أن يحول بولائه إلى غيره
ما لم يعقل عنه وأوالى رجلا قد أسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم
وحسن إسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلانا موالاة صحيحة جائزة وعاقده
على أن يعقل عنه إلى آخره وأن أسلم على يدي رجل فأم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه
شهدوا أن فلانا أسلم على يدي فلان وأم يواله ولم يعاقده ووالى فلانا ويتم الكتاب على الوجه الذي

تقدم وأن جنس هذا الذي أسلم جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم أو يزيد عليها عقله المولى الاعلى وعاقبته ويكتب فيه شهدوا أن فلانا أسلم ووالى فلانا بتاريخ كذا على أن يعقل عنه إذا جنس جناية يبلغ ارشها خمسمائة ويرث عنه اذامات فيكون أولى به في حياته ومماته وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخته وأن شاء الكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتابا بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وينسخ الكتاب الذي كتب بينهما ثم يكتب على اثر ذلك وأن فلانا هذا جنس جناية ارشها خمسمائة وأن كان أكثر من خمسمائة ببين مقداره وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وأن فلانا وقومه عفلوا ذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له أن يحول بولائه عنه إلى غيره بعد لزوم هذا الولاء بهذا السبب * وأن أسلم ذميان ووالى كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا أن فلانا وفلانا كانا جميعا نصرانيين فهذهما الله تعالى إلى الاسلام فاسلما وحسن اسلامهما وانهما بعد ما اسلما والى كل واحد منهما صاحبه وعاقدة موالة صحيحة جائزة لئتحمل كل واحد منهما عن صاحبه ما دام في الاحياء أن جنس احدهما جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما صاحبه اذامات صاحبه انهما ماتا أولا فللباقى منهما ولاء الميت منهما وولاء عتقه من بعده أن لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب أو بعيد بعرض أو عصبه أو رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك موالة صحيحة وعاقدة معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه الموالة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولا صحيحا جعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهد الله وميثاقه أن لا يتحول بولائه عنه إلى غيره وضمن له الوفاء بذلك واشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل التاسع في الاشربة إذا اراد الرجل أن يشتري دارا أو اراد أن يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان العلاني من فلان بن فلان العلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع انها ملكه وحقه وفي بديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا وبحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دورة او الرابعة وهي عن يمين الداخل فيه او عن يساره وبشتمل على هذه الدار حدود أربعة حدها الاول لربق الدار المعروفة لفلان او الدار المسوبة إلى فلان بن فلان بن فلان

بن فلان او يكتب حدها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان او يكتب بلى الدار المعروفة لفلان او يكتب
 بلا صق او يكتب بلا زق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحمد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع
 بذكر لزق هذه السكة واليه بابها ومدخلها فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا
 البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحقوقها وحقوقها
 كلها ارضها وبنائها سفليها وعلوها وطرفها ومسيل مائها من حقوقها ومرافقها التي هي لها
 من حقوقها وكل قليل وكبير هو فيها من حقوقها وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها وكل بها هو
 معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا ذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما اشبه
 ذلك على وجه يرتفع الجهالة نصفها كذا شراء صحيحا جائزا نافذا باتا بنة خاليا عن الشروط
 المعسدة والمعاني المبطله والعدة الموهنة لاخلابة فيه ولا خيانة ولا ونيقة بمال ولا مواعدة ولا رهن
 ولا تلجئة بل بيع رغبة وازالة ملك الى ملك وشراء جد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب
 من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا
 الكتاب ثامنا وافيا بايحاء المشتري هذا ذلك كله آياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء
 لبراءة اسقاط وبراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور تسليم البائع
 هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومزارع وتعرفا من مجلس هذا العقد
 بعد صحته وتمامه ونفوذه وابتراءه وتقرره واستحكامه تعرق الابدان وذلك كله بعد اقرار
 هذين العاقد بن انهما رأيا ذلك كله وعرفاه ورضياه فما ادرك هذا المشتري من ذلك في ذلك
 او في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما بوجبه له عاينه البيع المسمى في هذا الكتاب واشهدا
 على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد ان قرأ عليهما بلسان عرفاه به واقرا انهما قد فهماه
 واحاطا به علما وذلك كله في حال صحته ابدانهما وكما لم عقولهما طائعين غير مكرهين لانهما بهما
 ولا بواحدة منهما من مرض ولا غيره تمتع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر
 كذا بسنة كذا افه هذا الصك اصل في جميع الاشريه ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمدا
 رح قال في الاصل اذا اراد الرجل ان يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب
 هذا ما باع فلان مع ان كل واحد منهما يحسن الى تأكيد حقه وكل واحد من اللفظين ينظم الآخر لانه
 لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء انما فعل كذلك تبرا كالبسنة فان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من عدا بن خالد بن هود ما اشترى هذا ما اشترى
 محمد بن خالد بن هود من عدا بن خالد بن هود ما اشترى هذا ما اشترى
 بن خالد بن هود من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر محمد رح ايضا ان يكتب
 هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى واهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى
 لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشترى لاحقيقة الشراء الا ان محمد
 رح اختار هذا ما اشترى تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتابات ما اشترى يحتمل الانبات
 ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشترى لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رح ايضا عند ذكر البائع
 والمشتري يذكر اسمهما واسم ابيهما ولم يذكر اسم جد هما وهذا قول ابي يوسف رح فاما على قول
 ابي حنيفة ومحمد رح لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري او البائع مشهورا بالاسم كطاووس
 ومطعم وشريح وامثالهم يكتبون بذكر اسمهم ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمهم واسم ابيه
 وذكر قبيلته مكان جده فان كان ادنى القبائل وكان فخذ اخصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم
 ابيه غيره لا محالة فذلك يكفي وان ذكر قبيلته الا على ذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك
 وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الا ان في تلك النكبة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد
 من ذكر شيء آخر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان
 صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي
 للتعريف وان كان صناعته يجوز ان يشاركه غيره فيها فانها لا يكفي للتعريف عند ابي حنيفة رح
 والحلية ليست من اسباب التعريف لان الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك اولي
 لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف او كتب فذلك
 اولى وان كتب كنيته فلم يكتب شيء آخر ان كان يعرف بذلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك
 نحو ابي حنيفة رح وامثاله وكذلك اذا كتب بن فلان وهو يعرف لا محالة كابن ابي ليلى فذلك
 يكفي للتعريف * وان كان البائع او المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي او التركي عتيق
 فلان بن فلان * وان كان من اعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق
 الامير فلان بن فلان * وان كان البائع او المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي او التركي
 مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو ما دون له من جهة مولاه هذا في جميع انواع التجارات او يكتب

عن فلان او عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهندية امة فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب
فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندية مكاتب فلان
بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة حدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة
مشهورة وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان كانت الدار معروفة مشهورة فلا يحتاج
الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر المشتري لانه لو كتب ذلك يصير المشتري
مقرا بملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع من الثمن
عند زفر رح واهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن
فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظر المشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا
عند علمائنا وعامة اهل الشروط رح وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب وهي في يده وعلمائنا
احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد
بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم اربما يرتفعان الى قاضي يري ان الاقرار باليد
للبائع اقرار بالملك له لما ان ظاهر اليد يدل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن
عند الاستحقاق اخذا بقول زفروا بن ابي ليلى واهل المدينة رح فلا يكتب ذلك احترازا عما
قلنا نظر المشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع انها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في اول
هذا الفصل ثم ان محمدا رح لم يذكر في الاصل ان باي حديث بدأ في الكتاب وكان يوسف بن
خالد وهلال رح يقولان يبدأ من باب الدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الداخل ثم يكتب
ما يلي ذلك الى آخرة وابو حنيفة وابو يوسف رح يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو
المشرق ثم بما يلي القبلة وما يابها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال
يبدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به لحصول
التعريف بالتحديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان الشمني وهلال رح
يكتبان في ذكر الحدود الاولى ينتهي الى دار فلان ومحمد رح يقول يلي احب الي لان
قوله ينتهي لا ينبغي الفرجة والواسطة وقوله يلي ينبغي الواسطة ان كان لا ينبغي الفرجة قال عليه
لسلام ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي والمراد القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلازق
ولي الالفاظ لانهما ينبغيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط * وان كان بين الدارين فرجة

ذكر الطحاوي في كتابه بالكتاب ان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى دار فلان وان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى العرجة الفاصلة بين دار فلان ودار فلان قال الطحاوي رح وهذا اولي من الاول لان ذلك يومهم ان تكون العرجة من الدارين فيكون بعضها داخلا في الدار المبيعة والحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي الى العرجة الفاصلة بينهما وبين فلان ثم بعض اهل الشروط يكتب حدها الاول ينتهي الى دار فلان واصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي ان يكتب ينتهي الى الدار المعروفة لفلان والى الدار المنسوبة اليه لانه لو كتب ينتهي الى دار فلان كان هذا اقرا من البائع والمشتري ان تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحق من يده لا يرجع بالثمن على فلان عند فرواين ابي ليلى واهل المدينة رح فيكتب على نحو ما بينا احترازا من هذا وانما اخترنا احدى ود ها ينتهي الى دار فلان يلزق دار فلان ولم يكتب احد حدودها دار فلان لان على احدى الروايتين عن ابي يوسف رح يدخل الحد في المحدود في البيع فيؤدي الى فساد البيع اذا جعل المسجد او طريق العامة حدا لانه يصير جامعا بينهما يجوز بيعه وبينما لا يجوز مع احتمال الثمن ويثبت الخيار للمشتري اذا جعل الحد دار فلان اذا لم يسلم فلان دارة اليه بهذا البيع وينقص الثمن للبائع لانه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الحجار فلهذا اخترنا ينتهي يلزق بلي يلاصق وانما اعدنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار خلا فالبعض اهل الشروط فانهم لا يعيدون ذلك لان من عادة اهل اللسان انه اذا تخلل بين الخبر والخبر عنه كلمات فانهم يعيدون الخبر للاكيد ولزيادة الافهام ثم ان محمد رح ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا واهل الشروط يكتبون جميع الدار لانه عسى يذكر الدار ويراد به البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فكتبوا جميع الدار ازالة لهذا الوهم وذكر محمد رح ايضا في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان الشمسي وهلال رح بكتبان في هذا الكتاب قال لان قوله كتابنا اضافة الكتاب الى البائع والمشتري فيكون اقرا من ان الكتاب ملكهما فرما يبايعه البائع في كون الكتاب في يده ويحول بنيه وبين الكتاب فلا زالة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر ابنا انه يكتب اشترى الدار المحدودة بحدودها كلها وهكذا كان يكتب ابو حنيفة ومحمد

ومحمد رح وأبو يوسف رح كان يقول انه لا يكتب بحدودها لانه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على ما مر وأبو حنيفة ومحمد رح والاقياس ما قاله أبو يوسف رح لكذا تركنا القياس بالعرف فان في العرف لا يراد بقولهم بحدودها ادخال الحد تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروطي رح في شروطه ان في دخول الحد تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس ان يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رح لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بحدودها اولى ان لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بحدودها صير ما ذكره أبو زيد رح رواية عن أبي يوسف رح ان الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب احد حدود هذه الدار دار فلان والباقي والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب احد حدودها ينتهي الى دار فلان اذ يلزم دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشائخنا رح ذكروا في شرح كتاب الشروط انه ليس في كتابة احد حدودها يلزم دار فلان يلزم دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رح واحدى الروایتين عن أبي يوسف رح يبقى الحرف الملازم بدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بقاء وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الصرر على المشتري مالا يخفى وكذلك يوجب انقطاع حق الشعبة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حد هالزق دار فلان يكون كدبا فكان فيه ترك الاحتياط اما لو كتب احد حدودها دار فلان فعليه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رح على احدى الروایتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار لئلا يفسد عليهما باب الرجوع باليمن لو اشترى احدهما يوما من الدهر تلك الدار على قول زفر و ابن أبي ليلى واهل المدبنة رح الا ان ذلك امر موهوم وذكر ايضا انه يكتب ارضها وبناءها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار بنطاق على الارض لا محالة انما ذكرها للتأكيد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا يطاق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رح سفلها وعلوها واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى

لم يذكر العلو لا ينتفي وهم كون العلوم ملك غير البائع ومنى لم يذكر السفلى لا ينتفي وهم ان يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان الشمني وهلال رح يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفلهما وعلوها قال لان قوله سلفه وعلوه ينصرف الى سفل البناء وعلوه وهما معلومان مملوكان للبائع فيصير بائعا لملك نفسه وقوله سفلهما وعلوها ينصرف الى سفل العرصة وعلوها فربما يتوهم متوهم انه اراد به العلو الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز فلماذا اختارا سفله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سفلهما وعلوها وهكذا كان يكتب ابو زيد الشرطي رح قالوا لانه ربما يكون تحت الارض سرداب وبقوله وسفله وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم ان السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع وبقوله سفلهما وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وانه دخل تحت البيع وانما كتبوا وعلوها حتى ينتفي وهم ان يكون العلو على البناء الآخر ولا آخر عليه حق التعلي وما قال من وهم ان يدخل تحت البيع العلو الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف انه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء ذكر محمد رح طرقها ولم يلحق بآخرة من حقوقها واهل الشروط يلحقون بآخرة من حقوقها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رح ان اكثر اهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عند تتركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فاذا اطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل مائها التي من حقوقها فربما لا يكون للدار طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً في العقد بين المعدوم والموجود وذلك يفسد للعقد فالاحسن ان لا يذكر الطريق والمسيل اصلاً لان المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص او مسيل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فانما ينصرف هذا اللفظ الى ما وراءهما من المرافق كذا في المبسوط * وبعض المتأخرين من اهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق اصلاً وكان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رح حتى لا يصير بائعاً مالا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية الآرواية رواها الخصاص رح عن ابي يوسف رح وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق واكن يلحق به

من حقوقها وأن كان لها طريق نافذ إلى طريق العامة يكتب وطريقها النافذ إلى طريق العامة وأن الحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بآخره من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بآخره من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق أن لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وإن لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرها من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة فيصير بائعا طريق العامة ولأنه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلزم يلحق به من حقوقها يوهم أن الداخل رتبة الطريق وأنه لا يجوز وذكر مرافقها أيضا لأن للدار مرافق أخر سوى مسيل الماء والطريق فلزم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق محمد رح بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضا وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون الواو وكل قليل وكثير هوفيه ومنها قالوا لأن كلمة أول التشكيك فيتناول أحدهما غيرعين وأنه مجهول جهالة يوقعها في المنازعة فيوجب خللا في البيع إلا أن محمد رح اختار أو تابعا لعمر رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صدقائه غير متمول ولأن كلمة أو قد تكون بمعنى أو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلٍ أَوْ يَزِيدُونَ معنى الآية ويزيدون وعن أبي يوسف رح بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق محمد رح بقوله وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رح في رواية لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رح حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رح يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والخمر فكان الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الأشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الأرض لأنهما ليسا من حقوق الأرض وذكر أيضا وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رح وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رح يكتبون وكل حق هولها

داخل فيها وكل حق هولها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقا موصوفا
بانه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور ان يكون داخلا وخارجا فينبغي ان يكتب
وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف
بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رح ان العطف
يقضي إعادة المذكور ولا تغدير او اعتبارا كما يقول هذا هو وهذا يكون معناه وهذا حرف صارت
من حيث التدوير كانه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاري رح
ان المختار عندنا ان يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المبسوط *
ولم يذكر محمد رح بعد هذا وفنائها واهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكره محمد رح
لان بذكر الفناء يفسد البيع عند ابي حنيفة رح والمسئلة في نوادر بن سماعة فابو يوسف ومحمد رح
قالا الفناء مملوك للبائع الا يرى ان له ان يحفر فيه وان يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما
مملوكان له في البيع لا يفسد البيع وابو حنيفة رح يقول ان الفناء ليس بمملوك لبديل ان يمنع
من الحفر اذا كان بضرا العامة وان اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالاه فهو مملوك للعامة فيصير
كالمشترك بينه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بان الثمن لا يخلو اما ان يكون موزونا
ارميكلا او معدودا او مذكورا او عروضا او حيوانا او عفارافان كان موزونا فلا يخاو اما ان يكون
من الثنود نحر الدراهم والنانير والعلوس او من غير النقود نحو الزعفران والحرير والقطن وسائر
الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا دراهم ويكتب نوعها انها
فضة او مغسوشة شابها النحاس والرصاص دراهم غلة او نقد بيت المال ويكتب صفتها انها جيدة
او رديئة او وسطة ويذكر قدرها انها كذا كذا درهما وزنه بوزن سبعة اي بوزن كل عشرة منها سبعة
مناقيل وان اراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فنطلق البيع ينصرف
اليه ويصير ذلك كما لو فوط فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل
في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض بجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النوعين
شاء ولكن لا بد للكاتب من ان يكتب احدهما ويكتب قدرة ووزنه وان كان الكل في الرواج
على السواء الا ان للبعض صرفا على البعض كما كانت الغطريفية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع
الا بعد

الأبعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وأن كان البيع النقود أروج ينصرف البيع إليه ويصير ذلك كالملفوظ ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وأن كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب أنها منصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها ويكتب أنها جيدة أو وسط أو زيف ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كيفية وزنها أنها موزون بوزن مثاقيل مكة أو بوزن مثاقيل خوارزم أو سمرقند وما أشبه ذلك لأن المناقل في البلدان مختلفة فإن كان الثمن ذهباً خالصاً أو فضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لأن هذا الاسم لا ينطلق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الأحمر الجيد الخالي عن الغش وأن كان في الذهب غش بين ذلك فقال (ده دهي) أو (ده نهي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة عن الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كليجة لأنها تنوع بهذين النوعين وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وأن كان الثمن مكيلاً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الحنطة أن وقع العقد على الحنطة ويكتب نوعها سقية أو برية نسقية أو بخارية ويكتب صفتها حمراء أو بيضاء جيدة أو وسطة أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كيلاً بقفيز كذا وفي الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بتعيز كذا ولا يكتب الوزن في الحنطة والشعير لأنها مكيلايان بالنص ولا يجوز تغير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا في إسلام الدراهم في المكيلات وزناً والوزنيات كيلاراً وإتان عن أصحابنا في الحسن رح أنه يجوز وروى الطحاوي رح أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا إذا كانت الحنطة أو الشعير حالاً فإن كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الأشياء مقدار الأجل ومكان الإبقاء تحرراً عن قول أبي حنيفة رح وأن كان الثمن من المعدودات فإن كان من الأثمان كالغطارف والعدييات يكتب في الغطارف كذا درهمها لخطريفة بخارية معدودة سوداً جيدة ويكتب في العدييات كذا عدلية رسمية رائجة بخارية معدودة ويكتب نوعها إن كانت أنواعاً مختلفة ويكتب نقد باد كذا إذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وأن كان الثمن من الزروعيات نحو الكرباس والكتان وأشبه ذلك فإن كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة إليه في ذكره في الكتاب وبذكر صفته وبذكر صفاً مشاركاً إليه

محضر مجلس هذا المجلس كان في يومه فان كان خلا لا يجوز ان كان في يومه فيكتب في العقد وهو الكرياس مثلا ونوعه ويكتب صفاته ورقته وسداه (بالنصفين) او اقل من ذلك
 ابني الشبهة وقدره وبيان قدره ببيان ذرعه وببين ذراع كذا كذراع الملك او ذراع الكرايس او ذراع
 المساحة وببين الاجل وقدر الاجل وببين مكان الايعاء ايضا اذا كان له حمل وموثة تحجزا
 من قول ابني حنيقة رح وان كان الثمن حيوانا او عرصا من العروض لا يصح تأجيلها اصلا ولا تثبت
 الدين في الذمة اصلا فانما يصح ثمننا اذا عيبتها وفي كل موضع كان الثمن معينا لا بد من الاشارة
 لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته وبذكر مينا مشارا اليه
 محضر مجلس هذا العقد وان كان الثمن من المحدودات كالدار والارض فاعلامها بذكر
 حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحدها بالدار التي في موضع كذا ويحدها
 ايضا واذا وصل الى موضع القبض بكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار
 من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه اياه منه بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما ادرك
 كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما باتي بيانه ثم ان ابا حنيقة
 واصحابه وابابوسف ومحمد ارح وكذلك هلال بعد هم كانوا يكتبون بعد هذا شراء صحبا وان
 ابازيد الشروطي رح وبعضا من بعده من اهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحبا باتا باتا لا شرط
 فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل بيع المسلم من المسلم انما
 يكتبون شراء صحبا لان غرضهم الشري الصحيح فيكتبون ذلك تاكيدا لما فصداه ويكتبون صفه
 البتات اعلم انه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرطه حتى لا يدعي احدهما ان
 البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان القول قول المكر المشروط الا ان على روايه
 النوادر القول قول مدعي الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه ولا فساد فيه لا عدة وفاء وما اشبه
 ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعي الفساد لانه سكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا
 وكان الطحاوي رح يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبائع بالخيار ما دام
 في مجلس العقد فعلى قول من يقول هكذا شرط ان الخبر فيه يكون شرطا مغيرا مفضي
 العقد فلو كتب ذلك ربما يرفع الى من بري ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رح ولكن
 يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسام لما كتب كتاب

الشراء على عدا بن هودة امر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة * واصحابا رح انما لم يكتبوا
صحيا ولم يكتبوا بيع المسلم الى المسلم ولم يكتبوا الاكسار وغير ذلك لانه لو كتب كان
هذا اقرارا من المشتري بصحة البيع ويكفون المشتري ملك البائع فلو استحق المشتري
من بدمشتري بعد ذلك لا يكون له ان يرجع على البائع بالثمن على قول زفر وابن ابي ليلى
واهل المدينة رح ولوا نفي البع بينهما ثم عاد الى بدمشتري بؤمر بالنسليم الى البائع ولا يكتب
هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رح نقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله
وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهم وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا
لم يذكر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدتني ولكن لم اقبض فانه يصدق في قول
ابي يوسف رح فلا بد من ذكر قبض البائع تحرزا عن قول ابي يوسف رح فبعد ذلك اخبر محمد رح
في ذلك وبرئ اليه منه لانه اجمع واوجز فانه ينبي عن براءة ابتدائها من المشتري وانتهائها
بالبائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبي عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيل فان على
قول بعض العلماء لا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه ما لم يكن مأذورا بالقبض من الموكل فاد اكتب
برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان
يعني المشتري الى فلان البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان
بن فلان تاما وافبا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه يثبت
من حيث المعنى لا من حيث النص ولا يقف على المعنى كل واحد فيكتب قبض البائع الثمن
حتى يثبت قبضه بصا ومعنى ليكون ايبين واضمح للسغب وكان ابو برد الشردطي رح يكتب وقبض
فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب
تاما وافبا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم وزن سبعة
كذا في المحيط * لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب الصريح بالدفع ايضا حتى يكون قبض البائع
المن بدفع المشتري فان على قول بن ابي ليلى رح من ظهر بحس حقه من مال غريمه لا يكون له
ان يأخذه واذا اخذه لا يملك بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري تحرزا عن قول بن ابي ليلى رح
وكان الطحاوي رح يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وانما اقبضه منه
فلان وابراه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب تقديم الدفع على

(الفصل التاسع)

كتاب الشروط

القبض لان القبض لا يتم ينأخر عن السبب فيجب ان يكتب في العقد ما على
القبض المذكور الطحاوي رح نوع خلل لان قوله وبراءة من جميعه يقتضي ان
لا يكتب القبض والبائع اذا ابرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح ابرأؤه ويلزم للبائع
رد ما قبض من الثمن فلا صوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وافيا وقبضه منه فلان
وبرئ اليه منه وهو كذا درهم احتجى يكون الدفع مقدما على القبض ويثبت صحة القبض بذلك
البراءة اليه وينبغي وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وافيا للتاكيد ويكتب في الصك زوائد
للتاكيد ولم يذكر محمد رح في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة
للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وان يكتب وقد اختلف اهل الشروط
فيه فكان الشمني وهلال وابوزيد الشرطي رح يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رح يكتب وسلم فلان الى فلان جميع ما وقع
عاليه المسمى في هذا الكتاب وانه احسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه
يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري بقبض الدار وفي مذهب بعض الناس ان المشتري
بعد ما نفذ الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بخير اذنه كان كالمغاصب وكان
للبائع اخراجه من يده واختاروا لفظ التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض تحرزا من قول هذا الفائل
فكتبنا التسليم لهدا ولم يذكر محمد رح ايضا في الكتاب رؤية المتبائع المبيع ولا بد من ذلك
لان من اهل العلم من لم يجوز بيع مال ميرة وشراء مال ميرة ومنهم من جوز بيع مال ميرة ولم يجوز شراء
مال ميرة ومنهم من يقول بجوازهما الا انه يقول بنبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول
بنبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجواز البيع وينتفى الخيار
بالاتفاق بم اختلاف اهل الشروط في كتابته فكان الشمني رح يكتب وقد اقر فلان وفلان انهما قد رأيا
جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بحمد ودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها
وبين لهما جميعا ذاك وجميع ما فيها من قابل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسمى في هذا
الكتاب وقبل ذلك فتبأ ما على ذلك وابوزيد يكتب وقد نظر فلان بعني المشتري الى جميع الدار
المحدودة في هذا الكتاب ورضي بها وما قاله الشمني احسن واصح وما قاله الشمني من رؤيتهما
المبيع

المبيع عند عقد البيع امر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء ان من باع او اشترى ما رآه ولم يكن معائنه عند البيع بل كان غائباً عنه لا يجوز فتحزرنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقد البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك غير محتاج اليهما لكن ذكره للتأكيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها امر لا بد منه فان من مذهب علماء نارج ان المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رح هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض ارضها وعند الحسن بن زياد رح هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر ارضها والى سائر بنائها وغير ذلك منها فتحزرنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء واما يذكر محمد رح ايضا تفرق العاقدین بابدانهم وكان الخصاف رح لا يكتب ذلك ايضا وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رح للمتعاقدین خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فربما يقع بينهما منازعة بان يعتقد ا مذهب الشافعي رح فيقول احدهما فسخت العقد قبل التفرق وادعى الآخر الاجازة فكتبنا تفرقهما بابدانهم بعد انفاذ هذا البيع قطعا لهذه المنازعة واختلف اهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوز بدر رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانهم بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما والطحاوي رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانهم بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من تراض منهما جميعا بجميعه وانفاذ منهما له وما ذكره الطحاوي رح اقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقرا بصحة الشرع فلا ينسحب عليه الرجوع بالنمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري يوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رح فما ادرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلعا في قوله مما ادرك فلان بن فلان المذكور بالنصب او بالرفع والنصب اوضح معناه فما لحقه من الدرك ولم يرد محمد رح بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه تخلص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يبكره الوفاء به عسى ولكن اراد به تخلص المبيع ان اجاز المستحق البيع ورد النمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه صريحا فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او برد النمن عليه قال ثم ههكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف رح وكان يوسف بن خالد الشمني وهلال رح

يكتبان فما ادرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي شيء منها ومن حقوقه من درك من احد البائعين كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه او يخلصه له من كل درك وتبعه وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب فما ادرك فلان بن فلان يعنى المشتري في ذلك او في شيء منه او في حقوقه او في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعنى البائع تسليمه ذلك على ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي رح وما كتبه ابو يداحب الينا مما كتبه يوسف وهلال رح لان يوسف وهلال رح لم يكتبوا الدرك مضافا الى المشتري بل اطلقا فيتناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء او الهبة او الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق فانما ثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع انه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميث دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لو صي الميث لالوارث ولو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال رح وبما يتوهم متوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفضي بنسداد البيع فتحرز عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فما ادرك فلان بن فلان وكل احد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان اسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليه والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا انه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعنى البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان عند ابي حنيفة رح العهدة الصك القديم وانه ليس بمستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلايم العقد فيوجب فسادا لبيع قال المناخرون من اهل الشروط ولا ينبغي ان يكتب فما ادرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يرد اليمين ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب ابو زيد رح فما ادرك المشتري في ذاك او في شيء منه او في شيء من حقوقه من درك فعلى

البائع تسليم ما يوجبه له عليه المبيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ما اذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان الليثي وسواد بن عبد الله العري رح عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها او اقل او اكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط ان لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يبطله قاضي يري خلاف ذلك وكان المكتوب عنده شرطا لا يلايم العقد وهذا كله اذا لم يجز المستحق البيع وان اجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا يعمل الا جازة اصلا بناء على ان عند بعض العلماء بيع الفضولي لا ينعقد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين يعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الا رواية روي عن ابي حنيفة رح ان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقص ولا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول ابي حنيفة رح لا يعمل الاجازة لان البيع يفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما يعمل الاجازة لان البيع عندهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين المستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزبادات في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ويعمل اجازة المستحق وعن ابي يوسف رح ان اخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقص فينتقض به البيع فلا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بان العقد يفسخ ولا يعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فانما يمكنه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم يسلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط ان يكتب فعليه تسليم ما يوجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قيمة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الناث والربع او ما شبه ذاك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء امسك ما بقي ورجع على البائع بثمن المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض

كتاب الشروط (الفصل التاسع)

فالمشتري بالخيار ان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ورجع بثلثي الثمن المستحق
بمنه المشتري شيئين واستحق احدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رح في شروطه وقال
الشافعي رح المشتري بالخيار ان شاء امسك الباقي ورجع بثلثي الثمن المستحق وان شاء رد المبيع ورجع
بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول
الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا
لا يلايم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرزا عن قوله وصندا الواجب رد جميع الثمن في
بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاجوال فاذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد
شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فساد العقد ما اذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له
عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فاي شيء يقضى به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز
المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لاحد
من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا احوط من هذا الوجه وكان ابو حنيفة
وابو يوسف رح يكتبان بعد ما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له او يرد الثمن عليه مع
قيمة ما يحدث فلان يعنى المشتري او يحدث له بامر يعنى بامر البائع من بناء وغرس وزرع
انما كتبنا ضمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع
بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك اما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا
بامر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع
المشتري عليه بذلك اذا امر البائع بذلك فكتبنا ضمان البائع وامره بذلك تحرزا عن قول هؤلاء
ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب
لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفرة البئر
وتنقيب البالوعة والمخرج وما شبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع
فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا حد العاقلين فيه منفعة وكان الطحاوي رح يقول الاحوط ان لا يكتب
قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فما ادرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة
او في شيء من حوائجها او فيما يحدثه من بناء او غرس او زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه
البيع

البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المبيعة اذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناءً أو فرس أو زرع فلا صحابنا ربح فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضراً فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائماً ويكون البناء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء اخذ البائع بقلع ذلك ورفعته عن ارضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً وان كان البائع غائباً كان للمستحق ان يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء عن ارضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري من ارضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوماً من الدهر وضمنه قيمته مقلوعاً لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري عن قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعاً ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير الثمن الذي اعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا اخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك عن ارضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء يرفع النقص الى البائع ويرجع عليه بقيمته قائماً وان شاء امسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقاً فقد اثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض اهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان باناً على غرور وجهاله ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق انت بالخيار ان شئت اعطيت المشتري قيمة بنائه مبنياً لانه بناءه على غرور وجهاله والبناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريكك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فالمستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمته مقلوعاً ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فاذا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رح انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث وكان هذا شرطاً لا يلزم موجب العقد على قوله ايضاً فيجب التحرز عن كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاضٍ من القضاة لا يقتضي بفساد هذا البيع ويقتضي على البائع

بما يوجب البيع المبيع في هذا الكتاب على مذهبه الآن ما قاله الطحاوي رح ان كان يحصل
صيانة العقد عن الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه
لم يكتب ما ادركه في ذلك او في شيء منه بما مر البائع ولا بد من ذكر ذلك عند بعض اهل العلم
وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذكر
ذلك بصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند بن ابي ليلى لان عنده لا يصح الضمان
ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالجمل في ذلك ان يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة او يكتب
ضمان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا
البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى الف وما اشبه
ذلك بذكر مقدار يتيقن انه لا يزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التحرز من فساد العقد
ويحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة * ثم قال
شهد اي شهد عليه الشهود المسمون ومن اهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في اول الكتاب
فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون
شهادتهم في آخر الكتاب فالاحسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه اساميتهم
كذا في المبسوط * واقتصر محمد رح عليه ولم يذكر شيئا آخر وابو حنيفة وابو يوسف رح كانا يقتصران
على هذا ايضا وهو شهدوا هل الشروط يوسف بن خالد وهلال وابوزيد رح زادوا على هذا يوسف
بن خالد وهلال كتب شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى
اقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمى في هذا الكتاب في صحة منهما وجواز امرهما وذلك في شهر كذا
في سنة كذا وابوزيد كتب شهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمى ووصف
في كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما فيه بعد ان قرى عليهما واقرا بهما مذهبهما حرفا
واشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على انفسهما في صحة من عقولهما وابدانهما وجواز امورهما
طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من امورهما وهما موران على اموالهما غير محجور
عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب
في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد وهلال اخبرا كتابا شهداهم على الاثبات
بجميع ما في الكتاب وابوزيد اخبرا كتابا شهداهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن

المتأخرين من مشائخنا راح من يقول بان الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة وهو لفظ البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بابدانهم وضمان الدرك وغير ذلك وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجئة والشبهة في البيع وتقرير الثمن لجواز ان يتواضعا ان البيع تلجئة وبظهران البيع في العلانية رياء وسمعة ويتواضعا في السر ان الثمن الف درهم وبظهران في العلانية الف درهم وكذلك رواية المتأخرين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان الشاهد لا يقف على رواية غيره سوى انه ينظر انه اقبل اليه ببصرة وربما يقبل الانسان ببصرة على شيء ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تقاسمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شاهد تهم على الاثبات فيه لانهم قد وقعوا عليه بالحقيقة ومالا وقوف للشاهد عليه حقيقة يكتب شاهد تهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شاهد الشهود المسمون بجميع ما في هذا الكتاب ما يمكنهم ان يقفوا على حقيقته وعلى اقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقته ثم ان يوسف بن خالد وهلال رح كتباني صحة منهما وجواز امرهما وابوزيد رح كتب في صحة من عقليهما وجواز امرهما والطحاوي رح كتب في صحة عقليهما وجواز امرهما وما كتبه الطحاوي رح اوثق واحوط وهل يكتب معرفة المتعاقدين بوجههما واسماؤهما وانسابهما والشمسي وهلال رح كانا لا بكبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشائخنا راح قالوا ان كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون الى اداء الشهادة عليهما بحضورتهما فلا بد من معرفتهما اياهما بوجههما لتكتمهم اداء الشهادة عايه وعند غيبتهما وموتهما يحتاجون الى اداء الشهادة باسمهما ونسبهما فلا بد من معرفة اسمهما ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريدان يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فلا اعتماد على قول المتعاقدين في اسمهما ونسبهما بؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فانهم يسمون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع بشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن ذلك صيانة لأملاك الناس عن الابطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة ثم طرق

علم الشاهد بالنسب أخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة نرح وعندهما الطريق شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإذا أراد تحمل الشهادة على النسب وليحقها الحرج في الخصم تلك الجماعة التي شرط أبو حنيفة رح شهادة نهم لحصول العلم ينبغي أن يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى إذا احتجوا إلى أداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة أنفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشائخ رح وبتعريف الشهود أنها فلائحة لا يحل أداء الشهادة عليها وأما حال غيبتها وموتها إذا احتاج الشهود إلى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند أبي حنيفة رح وشهادة شاهد بن عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادة إذا كان بالدرك كفيلا قال وإن كان المشتري أخذ كفيلا من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين أما أن أخذ كفيلا بالدرك ولم يتعرض بشيء آخر وأما أن أخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقبضه البناء والزرع والغرس وأيا ما كان فالكفالة جائزة لأن هذه كفالة بدين سيجب وانها جائزة عرف ذاك في كتاب الكفالة غير أن في الوجه الأول إنما يجب على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لأن الدرك إذا اطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فنصرف الكفالة إليه ولا نصرف إلى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فما أدرك فلا نامن درك في هذه الدار فعلى فلان يعنى البائع وعلى فلان يعنى الكفيل خلاص ذلك أن شاء أخذهما جميعا وإن شاء أخذهما شتى واحداً بعد واحد حتى يسالما له هذه الدار ويرد عليه ثمنها وهو كذا وكذا ذكر محمد رح في الكتاب وإنما كتب أن شاء أخذهما جميعاً تحريزاً عن قول بن أبي ليلى فإن من مذهبه أن الكفالة توجب براءة الاصيل كالحالة إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن يأخذ أيهما شاء وإنما كتب وأن شاء أخذهما شتى واحداً بعد واحد تحريزاً عن قول بن شبرمة فإن الكفالة عدة لا توجب براءة الاصيل إلا أنه إذا اتبع أحدهما وطالبه به برئ الآخر إلا أن يشترط في الكفالة أن له أن يطالبهما واحداً بعد واحد كذا في الذخيرة * قال شيخ الإسلام رح في شرحه فالواو ههنا شرائط أخر لا بد من كتابتها فمن جملة ذلك أن يكسب كعل بذلك من غير أن يكون ذلك شرطاً في البيع لأن البيع

لان البيع بشرط اخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه اخذ زفر ررح فيكتب ذلك تحريزا عن قوله ومنها ان يكتب ان الكفالة كانت بامر البائع لان من مذهب عثمان الليثي ررح ان الكفالة بغير امر المكفول عنه لا تصح فيكتب امر البائع احترازا عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب ابي حنيفة ومحمد ررح ان الكفالة للغائب لا تجوز اذ لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة صرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط اجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترازا عن قولهما ومنها انه ينبغي ان يكتب ان كل واحد منهما يعنى البائع والاجنبي كفيل من صاحبه بنفسه بامره لانه ربما يغيب احدهما والاخر معسر فلا يصل من جهته الى حقه فيجعله كفيل بنفسه الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بامر البائع احترازا عن قول الليثي ررح ومنها انه يكتب ان كل واحد منهما اعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصوصة فيما يدعى المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حيوته وبعد وفاته بان يدعى وارث المشتري وكأنه صحبة على انه متى فسحها يعود وكلا بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثق للمشتري لانه ما لم يجب المال على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل عن الاصيل وربما برد الاستحقاق على المشتري حال غيبه البائع والكفيل حاضر ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن الغائب لولم يكن الكفيل وكلا عنه في الخصومة سواء كانت الكفالة بامر او بغير امر عند ابي حنيفة ررح هكذا روى ابو يوسف ررح عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال ابو يوسف ررح في الاملاء ان كانت الكفالة بامر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير امر لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد ررح ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بامر او بغير امر واد اكان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي ان يكتب وكان كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي ان يجعل الكفيل وكلا عن البائع في الخصومة لينمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة الى جعل البائع وكلا عن الكفيل بالخصوصة لان البائع اصيل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكرنا لذلك وجهها وفائدة لم يتضح لاداك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض بشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا

البيع يكتب الكتاب شرط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من ثمن البناء والفرس والزرع والغير عليه والثمن من درهم الى الف فيذكر عدد ايعام انه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغير عليه والثمن بالصواب * اخذ الاقرار ممن يخاف منازعته في البيع انه وقع برضاه ولا منازعة له وهوان يكون للبائع ابن او زوجة او اب يظن انه له دعوى في المبيع بشراء او غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك واقر فلان بن فلان هذا البائع او فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقا به ان جميع الدار المسماة المحدودة في هذا الكتاب كان ملكا لفلان هذا البائع وحق له وانه باع ملك نفسه وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى ولا في شيء منه وان المشتري هذا صار لاحق بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فاشهد واعلى انفسهم بذلك كله او يكتب اقر فلان على نحو ما بينا ان جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا البيع كان بامره واذنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وانه لاحق له في ذلك كله وولد دعوى الى آخر ما ذكرنا او يكتب من اوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن امر فلان واذنه ايضا * واذا كان المعقود عليه دارين ان كانتا متلازمتين كتب جميع الدارين المتلازمتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ عن ذكر الحدود يكتب بحدودهما كلهما وحقوقهما ارضهما ونائهما سفاهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما داخل فيهما وخارج منهما وكل ذليل وكثير هولهما ونبيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا ان كانتا متبائنتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت ذلك جميع الدارين المتبائنتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حد ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا ان كانتا في سكتين ان كانت السكتان في محلة واحدة يكتب اما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ عن ذكر حدودها كتبت واما الدار الاخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين كتبت فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا واما الدار الاخرى فدفعها في محلة كذا

ثم يتم الكتاب وأن كان الثمن مفصلا قلت بعد ذكر الثمن انه الف درهم حصة الدار المحدودة ~~فيها~~ من هذا الثمن ست مائة وحصة الدار المحدودة آخر اربع مائة ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه بيتا معينين دار يكتب اشترى منه جميع البيت الشتوي او جميع البيت الصيفي او جميع بيت الطابق او جميع بيت المطبخ او جميع بيت الحطب او جميع بيت الخلاء او جميع بيت الحساب وأن كان اشتراه مع علوة يكتب جميع بيت كذا مع علوة او يكتب بيا عليه من العلو من جميع الدار المشتملة على البيوت التي موضعها في محلة كذا في سكة كذا ويكتب حدود الدار ثم يكتب موضع هذا البيت من هذه الدار انه على يمين الداخل فيها وعلى يساره او مقابله كما يكون وهو البيت الثاني او الثالث من البيوت اليمينية او اليسارية ويكتب حدود هذا البيت ثم يكتب بحدوده كله وحقوقه وطريقه في ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وينبغي ان يبين عرض الطريق وأن كان ذلك مقدار باب الاعظم عندنا الا عند بعض العلماء هو غير مقدرفكان مجهولا فيوجب فساد العقد فيذكر عرض الطريق احترازا من قول هذا القائل وأن كان اشترى السفلى دون علوة يكتب وهو سفلى علوة لفلان البائع لم يدخل شيء منه في البيع ذكر قوله لم يدخل شيء منه في البيع مع ان العلو لا يدخل في بيع البيت الا بذكره صريحا انما ذكر ذلك لئلا يتوهم متوهم ان العلو يدخل في بيع البيت كما يدخل في بيع الدار فذكر ذلك لقطع هذا الوهم والله تعالى اعلم بالصواب * اذا كان المعقود عليه قطعة مقدرة من الدار يكتب اشترى جميع الحصة المقدرة المقسومة المعلومة من الدار ويحدد الدار وهذه هي النصف منها وهي على يمين الداخل من باب هذه الدار وهي كذا بيتا وصفت وقطعة من صحن هذه الدار وهي كذا ذراعا بالمساحة طولها في عرض كذا ويشتمل عليها حدود اربعة احدى هالريق بيت شتوي من هذه الدار والثاني لزيق بيت صيفي من هذه الدار وكذا وكذا واذا استثنى بيتا من الدار المشتراة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت الا بيتا واحدا منها بعلوة او ما خلا بيتا واحدا او غير بيت واحد وهذه الدار في موضع كذا ويحدوها وهذا البيت المستثنى منها في موضع كذا من هذه الدار ويحدوها وانما احتيج الى تحديد البيت المستثنى وأن لم يكن مبيعا لان جهالة يوجب جهالة المستثنى منه وهو المبيع فاشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها كلها ارضها وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج عنها من حقوقها الا هذا البيت

المستثنى من شرطه أرضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاظم الى آخره يكذا
 والى البيت لان بدونه لا يمكن البائع من التطرق الى البيت فينصرف به وذلك
 في كل ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المصيط *
 وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لابد من كتابة ذلك
 هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وهذا لانه لابد من رؤية المستثنى لينتقي خيار الرؤية وليجوز البيع
 باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى
 معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا
 وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض
 اهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع
 بيتا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لانه
 يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت
 وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا بيتا منها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن
 وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا يحد الغرفة ان كان معها غرفة اخرى وان لم يكن
 معها غرفة اخرى يحد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة * اذا كان المعتود عليه نصيبا في دار غير
 مسومة يكتب هذا اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو
 النصف مشاعا من كذا وجميع سهم واحد من ثلثة اسهم وهو الثلث مشاعا من كذا او جميع سهم واحد
 من اربعة اسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع
 ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار او شيئا معينا من ضيعة
 فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه المنزل المبيع والفرق
 وهو ان المنزل مكان معلوم معائن من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب
 الشائع في الدار غير معائن فلا يكون له حد معلوم ولان تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان
 النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فاما المنزل غير شائع في الدار
 فتحدد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان
 النصيب

النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما إذا كان المبيع منزلاً معيناً من الدار فإن هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لأن المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشائخنا راح قالوا يكتب قبض النصيب أو يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم من سهمين من جميع الدار المحدودة لأن البيع إنما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم غير المبيع وقبض النصف شائعاً متصوراً لا يرى أنه ينصور غصب الشائع فقد ذكر محمد راح في كثير من الكتب إذا غصب رجلاً كذا والرجلان إذا غصبا شيئاً يكون كل واحد منهما غاصباً نصفاً شائعاً فعلم أن قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا وإذا انتهت إلى رؤية المتبائعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما إذا اشترى منزلاً معيناً من دار يكتب رؤية المنزل وحده لأن المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته أما النصيب شائعاً في جميع الدار فلا يمكن رؤيته إلا برؤية جميع الدار هذا إذا كان كل المحدود ملك البائع فإن كان ملكه قدر ما يبيعه يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع أنه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه وذلك سهم واحد من سهمين وإنما يكتب جميع ملكه احترازاً عن قول زفر راح فإن مذهبنا أن أحد الشريكين إذا باع سهماً واحداً من سهمين ينصرف البيع إلى سهم واحد من نصيب البائع ونصيب شريكه فيصير بائعاً نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليصير بائعاً جميع ما كانه باتفاق العلماء والله تعالى أعلم * وإن كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشراء سابق أو غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكاً له وإن كان اشترى النصف شائعاً واستأجر النصف الباقي يكتب صك شري النصف على ما بينا ويكتب قبل الأشهاد وأقر هذا البائع إقراراً غير مشروط في هذا البيع ولا ملحاق به أنه أجر من هذا المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعاً من جميع هذه الدار المحدودة بحدود ما وقع عليه عقد هذه الإجارة كذا سنة كاملة بكذا درهما لينتفع به بوجوه منافعه ويذكر تعجيل الإجارة والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب * إذا كان المعقود عليه ملوئيت ليس له سئل يكتب اشترى منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي أو على البيت الشتوي أو كذا من جميع الدار المشتملة على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومنها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد

العلو أما يحدد العلو من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديد العلو لان
يحدد العلو فيقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على
هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه ببناء ذلك كله دون سفلى هذه الغرفة فان سفلى
هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني او الخشبي الرومي الذي
هو من يمين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهليز هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار
الاعظم في داخل ذلك وخارجة فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي ان يكتب حدودها ويكتب
احد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمدرح في شروط الاصل قدر
ذرعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي رح ذلك في شروطه والخصاف رح كان
يشترط قدر ذرعان البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً وسمكاً وهكذا حكى عن نجم الدين النسفي رح
حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم السفلى في مقدار حقه وقال بعض مشائخنا رح لا بد من ذكر
ذرعان العلو ايضا لان العلو قد يكون بمقدار السفلى وقد يكون انقص منه فينبغي ان يذكر ذلك
حتى لا يتنازعا اذا انهدم العلو واراد ان يبنى ثانياً قال محمدرح في الاصل ثم يكتب بحدودها
كلها وبعض اهل الشروط عابوا على محمدرح وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو حد ولكن
هذا ليس بشيء فالعلو حد كما ان للسفلى حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفلى نهاية
الا ان بتحديد السفلى يصير العلو معلوماً فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفلى
تحديداً للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمدرح يكتب ارضها فيكتب ببنائها وارضها وكان
الخصاف رح لا يكتب ذلك وكان يقول لا ارض للعلو وانما هو على الهواء الا يرى لو انهدم العلو
قبل التمس يبطل البيع والا يرى لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلافائدة في كتابة
ارضه ولا ارض له ولكن نقول ارض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفلى
فكان السفلى ارضه من هذا الوجه فجاز ان يكتب ببنائه وارضه هذا اذا كان العلو كله على سفلى
البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفلى البائع وبعضه على سفلى غيره يكتب اشترى علواً وبعضه على
سفلى البائع هذا وبعضه على سفلى فلان وبذكر مقدار البناء على سفلى كل واحد وكذلك لو كان هذا
العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصيني وبعضه
على البيت الشوي من هذه الدار المشتمة على البيوت ويحدد البيتين وبذكر مقدار البناء على كل

بيت والله تعالى اعلم * اذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي احد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار اخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها عقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا بذراع يمسح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا بحدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه الساباط وحده يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي اطراف خشب احد جانبيه على حائط دار فلان واطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان احد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساباط طولا وعرضا ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا * اذا كان المعقود عليه حلوا دون سفله او سفلا دون علوه يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الاربعة للدار ثم يكتب احد البيتين سفلا لهذا البائع والآخر علو سفله لهذا البائع ويحدد كل سفلا على حدة كذا اذا افرد بيع السفلا والعلو * اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمي بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رحي واحدة بحجرين او على رحين او على ارجاء ثلاثة او ما اشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة ان كان لطحن الحبوب يذكر ذلك وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله اعلم * اذا كان المعقود عليه حائطا واحدا في الدار يجب ان يعام بان شراء الحائط لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يشتري الحائط مع ارضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبنى من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهولزيق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه في الهواء كذا ومبداه في موضع كذا ومتهاه الى كذا اشترى هذا الحائط بحدوده وحقوقه وارضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقه قال

الطحاوي رح إن كان الحائط ملازق الدار المشتري أو متصلاً بالطريق العظمى لا يذكرة لاستغنائه عن الطريق وإن لم يكن كذلك لابد من ذكر الطريق الوجه الثاني أن يشتري الحائط بدون الأرض على أن ينقله وفي هذه الوجه يكتب كما كان يكتب شري الحائط بارضة الآن في هذا الوجه يكتب ما خلا أرض هذا الحائط المحدود فيه فأنها ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقة لأنه لا يحتاج إلى الطريق إليه إذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب أبو حنيفة وأصحابه رح وكان بعض أهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلاً على أن للمشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رح يقول هذا خطأ لأنه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشترياً ما ليس بموجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة أو دهن هذا السمسم ولكن يكتب على أن ينقضه على نحو ما بينا الوجه الثالث أن يشتري الحائط مطلقاً والحكم فيه أنه يدخل ما تحت الحائط من الأرض في البيع من غير ذكر إلا على قول الخصاف رح فيكتب الحائط بارضة ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط * فإن كان المبيع بناءً دون أرض كتب جميع بناء الدار وبحد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والأبواب والسقوف والحيطان والوقوف والجذوع والعوارض والسهام والبواري والهراري وجميع ما في هذا البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من أقصى أسس هذا البناء إلى منتهى سمكه دون أرضه فإن لم يستثن الأرض جاز لأن البناء لا يستتبع الأرض كذا في الظهيرية * ولكن إنما يكتب ليكون أوثق وأكد ويجوز أن يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذكر الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيها بيوتها كلها وسفلها وعالوها دون أرضها فأنها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا الحدودها ثم الحال لا تخاو أمان كانت أرض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخره قبل ذكر الأَشهاد وأقر هذا البائع أنه لاحق له في أرض هذه الدار وأنها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دونه ودون سائر الناس أجمعين وإن جميع ما كان له عليها أو على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فأنما ذكر ذلك كله لهذا المشتري بامر حق واجب لازم عرف له وجعل إلى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته أقامه فيه مقام نفسه على أنه كما فسح شيئاً مما جعله إلى هذا

هذا المشتري مما وصف فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه
ايّاه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما اقر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه مشافهة صراحة
وان لم تكن ارض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هو لغيره وقد اراد بشرائه المقام في
هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بارض هذه الدار لا بد لايتهما المقام فيه الا بالسكنى
في ارضه وطريقه اما الاعارة والاجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من ان يخرج المشتري
من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي ان يشتغل بالاجارة لانها لازمة فيتمكن من
المقام فيها مدة يريد ها فلا يخلو بعد ذلك اما ان كانت الارض لمالك معروف او كانت ارض
الوقف ويجوز الاستيجار فيها ولكن ان استأجر من المالك يكتب ذكر الاستيجار من مالكها فلان بن فلان
ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجارة المذكورة فيها اجر مثلها ويجوز باي مدة شاء وان استأجر من المتولي
بان كانت ارض الوقف يبين فيها انها وقف مسجد كذا او على جهة كذا وان استأجر من متولي
ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الاوقاف في المدة الطويلة عند عامة مشائخنا المتأخرين رح
ويكتب فيه ان هذه الاحرة يومئذ اجر مثل هذه الارض لان المتولي لا يملك الاجارة بغبن فاحش
ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاءها هذا اذا اشترى البناء لل مقام فيه فاما اذا اشترى للهدم ونقل
نقوضه يكتب فيد كما كان يكتب في شري الحائط لهدمه ونقل نقوضه فقد ذكرناه اذا كان الدعوى
عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر
عرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار اولاً ثم يكتب حدود تلك
البتعة كما لو اشترى بيعة من دار فان ذكر درعان الطريق طوله وعرضه فهو وثق الوجه الثاني
ان يشتري قدر الطريق شائعاً في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب
حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعاً في ساحة الدار
كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار يحدد الدار دون النصيب كذا
ههنا وان بينوا مدة عرض الطريق فهو وثق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم
وبعض اهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الدرعان في الطريق لما ان في تقدير بيان الدار نوع
ابهام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ويحد درج جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبته الطريق واما
اذا اشترى حق المرور دون رقبته الطريق ففيه روايان على رواية الزبادات لا يجوز وروى بن

ساعة من جهه رجل لا يجوز اذا اراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز له ان يكتب على
 ان الحق للمرور بقدر باب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك
 بيع الحق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقبة الدار ليسيل الماء فيه
 ان بين الموضع وحدوده جازوا الا فلا * اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب
 هذا ما اشتري كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا ان ههنا لا يكتب وبناءها لان البناء ملك
 المشتري فكيف يشتري ملك نفسه هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وبعض اهل الشروط قالوا
 الاحسن ان يكتب اشتري ارض دار وبناءها لهذا المشتري لان اسم الدار مطلقا ينصرف الى
 المبني في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي ان يكتب من الالفاظ ابلغ ما يحصل به
 تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق * اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصعها الآخر للمشتري
 يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد
 من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا ان سهمها من هذين السهمين
 ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحدا ذكر البائع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه انه يبيع
 هذا السهم الذي ذكرانه هو بماك من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها
 كذا والاحاجة الى تحديد نصف المبيع فتد ذكرنا قبل هذا ان تحديد النصف الشائع يحصل
 بتحديد الجميع والله تعالى اعلم * شراء وارث نصيب آخر بن يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان
 من اخيه فلان ومن اخته فلانة وهم اولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من
 جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشتري هذا المشتري جميع حصصهم من هذه
 الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهما من اربعين سهما ساعة موزونة بينهم من فلان بن فلان
 حين مات عن زوجة وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع
 وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لامرأته هذه والسن والباقي بن اولاده هؤلاء
 المذكورين مثل حظ الانثيين اصل العريضة من ثمانية اسهم وقسمتها على اربعين سهما للمرأة منها
 خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر والابنة سبعة وهي يوم هذا العقد في ايديهم غير متسومة على هذه
 السهام وحصه فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر سهما مسجلة له في يده لاحق لسائر الورثة فيها
 وهؤلاء الباعة اللذين يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالهن المدكوفيه على ان يكون هذا السن بينهم

على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره *
 شراء الدار الموروثة من الورثة البائعين يكتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان
 وفلان وفلانة اولاد فلان بن فلان الفلاني ومن امهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم
 جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة انه مشتركة شركة ميراث من فلان
 حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنين وهما فلان وفلان هذان وبنتا وهي فلانة
 هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا
 وصارت هذه الدار المحدودة الموروثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي
 بين اولاده لِالدَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ اصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من اربعين سهما للمرأة
 منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد
 هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير متسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة
 واحدة بالثمن المذكور فيه على ان الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى اعلم *
 اذا كان المعقود عليه حانوتا يكتب اشترى منه جميع الحانوت الذي في كورة كذا بمحاة
 كذا في زريق كذا ويكتب في سوق كذا او على رأس سكة كذا اقباله خان كذا ويحده ثم يقول
 بحدوده وحقوقه وارضه وبائنه والواحه التي يغلق عليها بابه وغلقة وغلقة فان كان معه علوي يكتب
 وعلوه وسفله والدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحانوت المبنى على
 نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا احد حدوده لزريق هواء هذا النهر من وجه مجيء الماء والباقي لزريق
 حانوت فلان والثالث لزريق هواء هذا النهر من وجه ممر الماء * واذا كان المعقود عليه خانا يكتب
 اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الاربعة المحيطة به كلها بالآجرات وانه يشمل على كذا عددا
 من الحوانيت في سفله وكذا عددا من الانبارجات والحجرات والغرف في علوه والحوانيت
 الاربعة على بابه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وارضه وبائنه ودوبراته وغرفته والحوانيت
 التي على بابه وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان احدهما فوق الآخر
 يكتب جميع الخان المبنى بناية سقوف احدها بسفله والآخر بعلوه الاسفل والثالث بعلوه
 الاعلى ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عاياه رباطا ملوكا يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على
 صحن دار كبير وكذا عددا من المرباط والاوازي في سفله وبيت يسكنه الرباطي وكلها حول

كتاب الشروط

(الفصل التاسع)

صحن دار وعلين ~~بجارات~~ وخرقات في حلوة ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود ~~المعقود~~ برج الحمام
يكتب جميع ~~برج~~ الحمام المبني المشدود فوهاتها ونقوبها شدا يمكن اخذ حمامها بغير شهيد بجميع
ما فيه من الحمامات والمحاضن والفراخ والبيض والهراولي والخشبات وانما يكتبنا يشهد
فوهاتها بقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع
ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز قالوا ينبغي ان يشترى برج الحمام لئلا ان الحمامات ياون اليه
ليلا ويجمعن فيتناولهن البيع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع
ويخلط باعتبار المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعذر التمييز * اذا كان المعقود عليه بيت الدهانه يكتب
اشترى منه جميع بيت الدهانه المستعمل على سهام منصوبة واحجار وافصاص وادوات التي هي
في موضع كذا ويحدد ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها واراضه وبناءه وسهامه الاربعة والرحى الكبيرة
المشتملة على حجر منصوب بدعي (سك سع) والرحى الاخرى المدعوة (بسك بشت)
بكذا اقصاصا بما فيه من الصخور والطابق الحديدي المنصوب على كانون مبني فيه يغلى السمس *
وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي
بقربة كذا على نهر كذا ويحدد هائم يكتب حدودها وحقوقها كلها واراضها ونائها وحجر بها الاسفل
والاعلى ودلوها وتوايينها وقطبها وسائر ادواتها الحديدية والخشبية ناوقها ونوايرها باجنحتها
وشربها بمجاريه ومسائله في حقوقها والواحها المغروشه في ارضها وما في احوالها وموتف دوائها
والمواضع التي ينقى فيها الحبوب وبذري ومرجها بارضه واشجاره واغراسه ومجري مياهه ومسائله
في حقوقه فبعد ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب احد حد ود هالز برق مغرف
مائها من هذا النهر والثاني لزيق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث اريق مصب مائها في
هذا النهر والرابع لزيق اراضي فلان * وان كانت على نهر مماوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية
على نهر خاص لها مأخذ ماء من نهر كذا * اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام
الواحد الذي هو معد لدخول الرجال اولدخول النساء وفي الحمامين احدهما لدخول الرجال
والآخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلاقيين اللذين احدهما لدخول
الرجال والآخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد الذي يدخله الرجال في اول النهار
والسواء

والنساء في بقية النهار بذلك ويكتب المشتري على (سياكوازه) خشبة ذات سلف واحد فيها سرير خشبة وسرير آخر لجلوس الحمامي عليه وبیت بدمي (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحامين ونائون احدهما للحمامي لجمع الغلة فيه والآخر للتباي لوضع السجانات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود وحقوقه كلها واراضه وبنائه وقدره الحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه ببره المطوية بالحجارة والآجر وبكرتها وداوها ورشائها والحياض المبنية في بيوتها ويكتب والاواني المنخدة لجعل الماء فيها وأتونه وملقى رماده ومسبل مياهه وطوابقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتجفيفه * اذا كان المعقود عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتري على رحن واحدة دارة بجميع ادوات رحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل الطحن للجواريات وقد عرف العاقدان هذان هذه الادوات شيئا وشيئا واحاطا بها علما احاطة شافية نافية للجهالة واقرأ به معرفة جميع ذلك كله اقرارا صحيحا * اذا كان المعقود عليه بيت الخنبيق يكتب وفيه خنبيق خشبي او خنبقان او ثلثة كل خنبيق له عيان ومع الخنبيقات خنبيقات خزفية ويكتب بعد ذكر الحدود بخنبيقاته وخنبيقاته الخزفية الكبار منها كذا عدد او الاوساط كذا والصغار كذا كلها قائمة باعمالها في بيت الخنبيق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا واحاطا بها علما ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه مجمدة يكتب اشترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها من الغدران السلة او الغديرين او الغدير والغارفين وهذه المجمدة كذا ذراعا طولا في عرض كذا ذراعا وبحد المجمدة والغدائر والغارفين * اذا كان المعقود عليه ملحجة يكتب اشترى جميع الملحجة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الاربعة ويحدها * اذا كان المعقود عليه الملاحة يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدها * واذا كان المعقود عليه ارضها عين العير او البعط يكتب اشترى الارض التي بنال لها كذا والعيون التي فيها القير والنعط في هذه الارض اشترى هذه الارض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنعط القائم في هذه العيون واما اكنبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدحل العين في بيع الارض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الارض فيكتب احترازا عن هذا الخلاف واما اكنبنا القير القائم والنعط القائم لانهما مودعان في العيون كالملاح في الملح فلا يدخل في البيع من غير ذكر واما افتراق الماء الذي

في البئر والعين من حيث ان الماء لا يذكر في البيع والشراء والنفط يذكر
لان الماء ليس بمملوك لصاحب البئر كيف يبيعه ولا كذلك القير والنفط وان كان للبئر والعين
اسم فذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى اعلم * وان باع اصل النهر جار
يكتب منتهى وطوله وعرضه وعمقه ويذكر ان من كل جانب منه كذا ذراعاً وان كان
النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حذوده لانه محالة وان اكتفى بذكر الحد ودفع
باسم بترك تقدير الذراعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود وان اشترى النهر مع
ارض يكتب النهر وذكر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعان حرمة من كل جانب
ثم يكتب الارض التي معه ويحدد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط *
اذا كان المعقود عاينه ثمانية يكتب اشترى جميع القناة التي هي في قرية كذا وفتحها في موضع كذا ومصبتها
في موضع كذا وحرمة من الجانبين كذا ذراعاً بحدودها وحقوقها واراضها وبنائها وسفلها واعلاها وكذا
النهر الا ان النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذكر حرمة
من الجانبين بالذراعان ايضا * اذا كان المعقود عليه شرباً بغير ارض وبغير اصل النهر فهذا البيع لا يجوز
لان الشرب عبارة عن نصيب الماء وحصته والماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ما ليس بمملوك له
لا يجوز ولان الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولاً فوجب فساد البيع قال بعض مسائلي
بجوز ان تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسف واشباه ذاك وان اهل ذاك النواحي تعارفوا
ذاك ورأوا جوازها وقد قال عاينه السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان
يفتي القاضي الامام ابو عايي الحسين بن الخضر النسفي رح وغيره من المسائلي رح ام يجوز
ذلك وهو الصحيح لان النياس الصحيح انما يترك بتعامل جميع البادان لا بماء بل بعضها *
اذا كان المعقود عليه شئاً من صيعة وجزء من مائة تربته تعارفوا ببيع المياه بضاعتها بكتب فيه اشترى
جزء من كذا جزء من مائة تربته كذا ومياهها كلها على كذا سنة وهذه المياه مأخوذة من عيونها
التي فيها وهي معروفة معلومة عند اهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه تسمة معلومة
عند اهلها لا يخفى عليهم شيء من ذاك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه
القرية بحصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي اسرى هذه الدرة من مائة تربتهم
بمقادير معلومة عندهم على ضياعها المذكورة تسمة معلومة التي هي اسرى هذه الدرة بحدودها

وما رفعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه وبشم الكتاب * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى
 ارض كذا بشرها من الماء وهو كذا فنجانة وكذا يوما من كذا يوما وليلة من جملة الماء الجاري
 في نهر قرية كذا ماءً أصلياً ثابتاً خراجاً ديوانياً بجميع مجاريه ومسائله وحقوقه الداخلة فيه
 والخارجة منه من اعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي الى اقصى حدودها على ما يتعارفه
 شارب هذا النهر فيما بينهم من مقادير الماء في شربهم * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى
 منه جميع ما ذكر انه ملكه وحقه وحصته من الارض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعاً من جملة
 كذا سهم ماء التي هي سهام ماء هذه القرية مشاعاً فيما بينهم ومقدار سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا غرفة
 كل غرفة كذا اسهماً وجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من ذلك الارض على شاطئ نهر كذا ومنها
 ومنها منها وفي بعض قرى نفس لشراء محدودات مفرزة ومحدودات مشاعة بسهام مائها ويكتب
 في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وارضى بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير
 خراجي مقسوم بقرية كذا من قرى نفس وجميع ما ذكر انه جميع حصته وكذا سهم ماء من جماعة سهام
 الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقدار بعشرين جريباً بالمساحة منها كذا سهماً من كذا سهماً
 من جماعة هذه القرية مشاعة بين اربابها على اقسام يدعى قراها وهي كذا اقرا كل قرح على
 كذا سهماً وهي معروفة بين اهلها كذا سهماً في قراها فلان وكذا سهماً في قراها فلان يوزع الاخرجة
 نواب السultan على هذه السهام ويتسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من اصل الوادي
 عليها وما غير الخراجية المقسومة فحائط الموضع المذكور كذا وارض وكرم ويحدها وشربها من
 نهر كذا والله اعلم * اذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل
 على كذا وهذه لعمل الحوكة او يكتب فيه جميع المحاكاة المنسية المشتملة على كذا وهذه لعمل الحوكة
 ثم يذكر الموضع والحدود * واذا كان المعقود عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة
 الواحدة اليمينية او اليسارية او الامامية من جميع بيت الطراز المشتملة على كذا وهذه احدتها
 هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدودها ثم يذكر حدود هذه الوحدة
 كذا في الذخيرة * اذا اشترى ضيعة او قرية وترك ذكر الحق يدخل الباء والنخل والشجر
 كله مثل الكرم وشجرة التفاح والسفرجل وانواعها والتصب والطحب والطرفا الآروابة رواها
 بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح في الفصب الباسي وقصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل

بالاتفاق وقصب المزرعة ما يذوق ويذر على الميت اي ينثروا ما كان من الاشياء التي لا يذوق بها بشر
ويقطع في كل اوان كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا يدخل الا بالذكر
كالزرع ومنهم من قال يدخل وهو الاصح والدلب (جنار) والجوز (سبيدار) واما الباذنجان فشجرة
للمشتري وحمله للبائع وكذلك القطن والعصفر فان شجرة يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق
وماعايه من الربع لا يدخل الا بذكر الحقوق على هذا كل ما يؤخذ حمله من غير ان يقطع اصله
والثمار التي على رؤس الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق
 والمرافق يدخل في قول ابي يوسف رح وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رح لا يدخل الا
 بالتنصيب عايتها او بذكر كل قليل او كثير هو فيها او منها من غير ان يقول من حقوقها والرطبة
ومانبث وصار له ثمر للبائع واصولها للمشتري قال محمد رح ولو باع ارضا فيها زعفران فالصل
 للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحنظل والباقلي والعدس هذا كله
 بمنزلة الزرع وان كان المبيع قيطونا زدت بخبثاته العشر وجباته وهي كذا عدد الكبار منها كذا
 والاوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في بيوت اهرائها وجميع ما فيها من الحبوب
 والحنطة والشعير ان كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين اياها في العقد والا هراء الخبثات
 ويقال البيت الواسع ويقال (انبار خانه) ولم اجد هذه اللفظة في كتاب اللغة لكن هكذا سمعتها
 ممن قرأت عايتها وان كان المبيع كرما او بستانا زدت عند ذكر حقوقها واشجارها واغراسها وزراعتها
 وفصانها وعرائشها واهاطها وشربها ومشاربها وسواقيها واعمدتها وعاينها وانهارها والا وهاط واذبح
 واعمدتها واثادها وعائنها ما ينصب عليها العرائش والعريش والونيلد الحبل المتخذ من القصب
 وان كان البستان في حائط البلد كتبت في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا
 وان كان في قرية كتبت في قرية كذا من سواد كذا وان كان فيه نيرة او زرع او رطبة كتبت وثمرتها وزرعها
 ورطبتها وزيد عند ذكر ثمرتها وقد بدا صلاحها وان كان فيها زرع محصود او ثمر مجنون او تبن او حطب
 قد دخل تحت البيع ذكر ذلك وبذكر معرفة العقد بين جمع ذلك كذا في الطهريته * واما كر دار
 الكرم فقصور بدارة وبيوته علوة وسفله واربعه حوائط الكرم من اسفلها الى اعلاها ويسبق اياها
 كذا عدد زرجون وجميع الوهط على شط الحوض او امام التصرو كذا كذا شجرتين ورومان
 وخوخ

وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالعربية (شفتريگ) وعلى هذا جميع الساق بين الشجر والزرايون
وأما كردار الارض فخمسون جدولة عشر مسنيات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس
هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى مسناتها وجميع ما كبس به الارض مقدار ذراع او ذراعين
على حسب ما يكون من وجه الارض ويجب ان يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها
ونظرا اليها فعرفنا شيئا فشيئا كذا في الظهيرة * واذا كان المعقود عليه قناة عليها رحي في بيت
ذكر محمد ربح في الاصل انه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها
كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا
والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا وصبيها في كذا وبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر
محمد ربح الارض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي ربح ذلك انها كذا ذراع من كل جانب بذراع
كذا من الجانب الايمن كذا ذراعاً ومن الجانب الايسر كذا ذراعاً وعرضها كذا ذراعاً وعمقها كذا ذراعاً
بذراع وسط وقد ذرع فلان بتراعيهما وكان كما وصفا ولما ذلك واحاط به علما ومعرفة وكان ابو زيد
الشروطي ربح بقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بحريمها وقال الطحاوي ربح وما كتبناه احوط لان
بين العلماء اختلافا فيه فعلى قول ابي حنيفة ربح ليس للقناة حريم وعلى قولهما للقناة حريم بمقدار
ملئى طينها فلا يصح البيع اما على قول ابي حنيفة ربح فظاهر وما على قولهما فلان مقدار ملئى
طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعا للمعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من
جعل للقناة حريما فانه يجعل لها حريما اذا كانت في ارض الموت فانه اذا كانت في ارض مملوكة للغير فلا
رأى اذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعاً للموجود والمعدوم في صفقة واحدة وانه
لا يجوز فيجب التحرز عن هذا ذلك بان يكتب على نحو ما بينا ولينكر صفقة الماء على نحو ما بينا قبل هذا
بذلك احسن واوثق ثم يذكر الحدود الاربعة ويكتب بمحدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة
والرحى الدوارة فيه بادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وكراتها ودلائها وحقونها وتوابينها
ونواعرها باجسحتها والواحى المفروشة في ارضها وملئى احمالها وموتف دوابها في حقولها ويتم
الكتاب على نحو ما ذكرنا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * ان كان المعقود دابة اجمه يكتب اشترى
منه الاجمة النبي في موضع كذا حدودها كذا اشترى اباقصها الدائم فيها باصول قصبتها وان كان فيها
قصب محصور ودخل في هذا البيع ذكره ايضا وقصبها المحصور الموضوع فيه حرمها كذا في الذخيرة *

وَأَن كَانَ الْمُبِيعُ سَهْفِيَّةً قُلْتُ أَشْتَرِي حَمِيعَ السَّفِينَةِ الَّتِي يَقَالُ لَهَا كَذَا وَهِيَ السَّفِينَةُ مِنْ خَشَبِ كَذَا الْوَاجِبُ كَذَا وَمَوَارِضُهَا كَذَا وَطُولُهَا كَذَا وَعَرْضُهَا كَذَا أَشْتَرِيهَا بِعَوَارِضِهَا وَالْوَاحِشُهَا وَسَكَانُهَا وَدَقْلُهَا وَمَرَادِيهَا وَهِيَ كَذَا كَذَا مَرْدِيًا وَمَجَادِيْفُهَا وَهِيَ كَذَا حَجْدَانَا خَشْبُهَا وَحَصَرُهَا وَجَمِيعُ أَدْوَاتِهَا وَأَلَاتِهَا الَّتِي يَسْتَعْمَلُ بِهَا الدَّاحِلَةُ فِيهَا وَالْخَارِجَةُ مِنْهَا وَشُرَاعُهَا وَلِبُودُهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا أَيَّاهَا بَعِينُهَا وَنَظَرُهَا إِلَيْهَا وَتَحْرِيمُهَا فِيهَا بِكَذَا وَكَذَا كَذَا فِي الظَّهْرِ * إِنْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ عَيْنًا أَوْ بَثْرًا لَيْسَ لَهَا أَرْضٌ يَسْتَمِي سَمُهَا وَإِنَّمَا هِيَ لِلْمَاشِيَةِ يَكْتَبُ أَشْتَرِي مِنْهُ الْبَثْرَ الَّتِي فِي مَكَانٍ كَذَا أَوْ الْعَيْنَ الَّتِي فِي مَكَانٍ كَذَا وَيُذَكِّرُ الْحَدَّ وَدَوْبُذَكَرُوهِيَ عَيْنٌ مَدَوْرَةٌ مُسْتَدَارَةٌ كَذَا أَوْ رَاعٍ كَذَا وَعَمَقُهَا كَذَا وَكَذَا فِي الْبَثْرِ يَكْتَبُ سِدَارَتُهَا وَعَمَقُهَا بِأَذْرَعٍ وَيَكْتَبُ بِأَنَّهُامُ طَوِيَّةٌ بِالْأَجْرَانِ كَانَتْ وَيَكْتَبُ فِي الْعَيْنِ مَبْدَأُهَا وَمُنْتَهَاهَا وَيَكْتَبُ أَشْتَرِي هَذِهِ الْبَثْرَ وَهَذِهِ الْعَيْنَ مَعَ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْأَرْضِ بِقَدَرِ كَذَا أَوْ رَاعٍ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ بِأَذْرَعٍ وَسُطٍّ وَأَن يَبِينُ مَاءَهَا فَيَكْتَبُ وَمَاؤُهَا مَعِينٌ عَذْبٌ طَاهِرٌ فَرَاتٌ لَيْسَ بِمُنْتَنٍ وَلَا مِلْحٌ أَجَاجٌ فَهِيَ أَحْفَظُ وَأَحْسَنُ وَلَا يَكْتَبُ الْمَاءُ الَّذِي فِي الْعَيْنِ وَالْبَثْرِ فِي الْمُبِيعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ وَكَيْفَ يَبِيعُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ قِطْعَةً مِنْ أَرْضٍ كَبِيرَةٍ وَلِلْكَ الْقِطْعَةُ حَدٌّ وَدَبَاءٌ لَامٍ مَنْصُوبَةٌ كَأَشْجَارِهِ مَعْلُومَةٌ فَإِنَّكَ تَحْدُدُ الْأَرْضَ ثُمَّ يَكْتَبُ هَذِهِ الْقِطْعَةُ مِنْ أَيْلِي أَحَدِ حُدُودِهَا مِنْبِتِ اشْجَارِ كَذَا وَالْبَانِي وَالْبَالِثُ وَالرَّابِعُ وَطَرِيقُ آخِرُهُ وَاقْطَعِ لِلشَّغْبِ مِنْهُ قُلْعَتِ الْأَشْجَارِ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَعْلَامٌ أَنْ يَحْدُدَ الْأَرْضَ الْكَبِيرَةَ وَيَبِينُ جِهَةَ الْقِطْعَةِ مِنْهَا سَمًا أَوْ جَنُوبًا أَوْ الْبَاحِثَ السَّرِيَّةَ أَوْ الْغُرْبَةَ ثُمَّ يَذْكُرُ دَرْعَانِهَا طَوْلًا وَعَرْضًا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَنْتِ الْقِطْعَةُ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْكَبِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَمْلُوكًا تَبَسَّ جَنْسُهُ وَاسْمُهُ وَحِلْسُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَثَرِيدًا إِذَا كَانَ بِالْخَالَةِ مَقْرَبًا لِمَعْرُوفَةٍ لَادَاءٍ فِيهِ وَلَا غَائِلَةٍ وَلَا خَبْنَةٍ وَلَوْ زِدَتْ وَلَا عَيْبٌ كَانَ أَحْوَطٌ وَأَعْمُ وَتَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَعْنَى الدَّاءِ وَالْغَائِلَةِ وَالْخَبْنَةِ الدَّاءُ كُلُّ عَيْبٍ بَاطِنٍ ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهَا وَجَعُ الطَّحَالِ وَالْكَبِدِ وَالرَّثَّةِ وَهُوَ بِالْعَارِسَةِ (ثَامِسَةٌ) (دَهْدَل) وَالسَّعَالُ وَفَسَادُ الْحَيْضِ وَالْبَرَصُ وَالْجَذَامُ وَالْبَوَاسِيرُ وَالذَّرْبُ وَهُوَ قَسَادُ الْمَعْدَةِ وَالصَّعْرُ وَهُوَ الْمَاءُ الْأَصْفَرُ فِي الْبَطْنِ وَالْحَصَاةُ وَالْعَقُّ وَهُوَ رَيْحُ الْأَمْعَاءِ وَالنِّسَاءُ وَهُوَ عَرَقُ الْعُذْذِ وَالنَّاسُورُ وَالْجَرَبُ وَالْخُضَارُ هَذَا وَهُوَ الْأَشْبَهُ مِنَ الْأَسْفَامِ وَالْأَدْوَاءِ وَأَمَّا الْجَنْبُونَ وَالْوَسْوَاسُ وَالْبَوْلُ فِي الْعَرَاشِ وَالْبِيَاضُ فِي الْعَيْنِ وَالْأَصْبَحُ الزَّائِدَةُ وَالصَّمَمُ وَالْعَنَسُ وَالسَّلِيلُ وَالْعَرَجُ وَالسَّجْنَةُ وَالْكَبَّةُ وَالسَّامَةُ فَهَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ وَلَيْسَ بِدَاءٍ * وَأَمَّا الْغَائِلَةُ فَلَا بَاقَ وَالسَّرَقَةُ وَإِنْ تَكُونُ الْجَارِدَةُ رَانِبَةً

والعبد يكون طاررا او ناسا او قاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا يكون الا في الرقيق والاداء في الحيوانات كلها ايها الخبيثة فهي الزنا ونحوه والعوار يفتح العين لا يكون الا في اصناف النياب وهو الخرق والغن وان كان المبيع ثمارا كرم او قرية او زراعا كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم يقول اشترى منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والمشمش وهي ثمار قد بدا صلاحها او زرع قد بدا صلاحه بكذا كذا درهم ايها صحيح البجدها ويقطعها من غير تغريط ثم بعد ذلك ان اراد المشتري استبقاء الثمار والزرع الى وقت الادراك فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري ترك الثمار لمصلحة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهي الكتاب غير ان له ان يرجع فتمام هذا الوجه ان يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان مأذونا له في ترك هذه الثمار والزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل والوجه الثاني ان يستأجر الارض مدة معلومة باجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشترائه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا شهرا متوالفة من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة ولا فساد فيها ولا خيار بسقي هذا المشتري هذه الزروع المستراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة الوجه الثاني انما يتأتى في الزروع لا في الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر فان اشترى هذا الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بنقل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شطط او بافل من قيدة جميع المنزل المبني ويصف المنزل وبذكر عدد بيوته وموضعه وحدوده ويتم الصك الى آخر ذكر قبض الممن فان كان قبضه من مال ابنة الصغير ذكرت ذلك وقلت قبض هذا العائد من نفسه من مال ابنة الصغير هذا الممن المذكور فيه قبضا صحيحا ووفعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الممن كله براءة قبض واستبقاء وقبض هذا العائد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا وصارت يده فيه يد امانة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعد ما كانت يده ملك وقام هذا العائد من مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه وفارقه بيده واقرب ذاك كله اقرارا صحيحا

فان كان الاب ابراهيم عن النمن كتب و ابراهيم هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له فلان من جميع النمن
 ابراهيم أصلاً منه وعطية ومهرة وشفقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا
 النمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية * وفي هذا تنصيص على ان الاب لا يحتاج الى الغير
 في البيع من ولده وفي الشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط * فان اشترى الاب دار ابنه لنفسه كتبت
 اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بنحو من قيمته وابنه فلان بومئذ صغير
 في حجرة يلي عليه ابوه الى ان يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا النمن وقبض جميع
 هذه الدار لنفسه وا جود ما يكون في هذا الوجه ان يزن النمن بحضرة الشهود ويقبضه لابنه الابري
 انه لو كان لابنه دين عليه فاراد ان يبرأ منه كان للذي برئه منه ان يزنه بحضرة الشهود ويقول
 اشهدوا انه كان لابني الصغير فلان علي كذا وقد اخرجته من مالي وهو هذا قبضته له وقد قال بعض
 العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء
 الوصي لنفسه من مال اليتيم غير ان الشرط فيه ان يشتريه باكر من قيمته وبالحق بآخرة حكم
 الحاكم لانه مختلف فيه فان اشترى الصغير من مال ابيه باذنه وهو احوط ما يكون من بيع شيء
 من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان
 بمثل قيمته لاوكس فيه ولا شطط من ابيه فلان ثم ينهي الصك كما ينهي صك الاجاب كذا في الظهيرية *
 وان اشترى المتولي والقسم للوقف بمال الوقف كتبت فيه هذا ما اشترى فلان النمن في وقف
 كذا وبكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عدة من غلاته
 تميرا لمال هذا الوقف ومؤنة له على النوائب من فلان بن فلان جميع كذا والاحوط ان يزان ههنا
 وكان الواقف شرط في وقعه هذا ان يشتري بالمجتمع من غلاته مستغلا آخر ينضم اليه ما وقعه انا امكن
 ذلك كذا في الدخيرة * ولو ان رجلا اشترى سائما بمن معلوم ثم انه واي عبرة بعد القبض واراد ان
 يكتب كتابا كتبت داما شهد عليه السهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اشترى
 عندهم في حال صحته بدنه وثبات عقده وحوازمه وعابه طائعا رغبا لا عالة به تدفع صحته امرارة من مرض
 ولا غيره انه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخة ونسخه كتاب السرى حتى
 نأني عايه ذكر الاشهادهم يقول وان فلانا ولي فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور وبه بيده الذي
 كان

كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونقده الثمن بنما منه ودفع ذلك اليه ويرى منه اليه براءة قبض واسيغاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقهما وضمان الدرك للمولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا انك تقول مكان ولاه شركة بالنصف او الثلث او الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن او ثلثه او رבעه وعلى هذا بيع المراجعة غير انك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا اذا في الظهيرة * الفصل العاشر في السلم اعلم بان المال في صكوك السلم ثلثة اوجه احدها هذا ما سلم فلان الي فلان كذا درهما يبين النقد ويقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا قميرا من حطة بيضاء نقيه سفينة مما سقي سبحا اي ماء حاربا حيدة بالقمير الذي يكال به في بلد كذا الى اجل كذا من اذن تاريخ هذا الذكر سلما صحيحا جائزا لشرط فيه ولا خيار ولا فساد على ان يسلمها اليه بعد محالها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا المسلم اليه من رب السام مواجعة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل افراقهما وقبل اشتغالهما بغير ذلك وتفرق عن مجلس العقد تغرق الابدان عن صحة وتراض منهما بمواجب هذا العقد وانعاده ويتم الكتاب ولا بدكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير معوض والوجه الباقي ان يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد الي آخره ان فلانا وولانا اقرا عندهم ان ولانا سلم الي فلان ثم نختم الكتاب على الوجه الاول والوجه الثالث ان يبدأ باقرار المسلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار واما كتبنا نقبا ولم يكتب نفيا من العصف والمدرو العلف وهو بالعربية (جودة) كما كان يكتبه متقدموا اصحاب الشروط لانه قد يكون نفيا من هذه الاشياء ولا يكون نفيا من غير هذه الا خلاط مما يكون اخلاطه به عيبا والماء المطلق يأتي على ذلك كله ولم يكتب حديث عامة كما كان يكتب بعض العامة لان فيه ابهاما انه سلم في فصح يحدث من بعد ليس بموجود وقت وقوع السلم واواسلم في مختلف النوع لا من بيان رأس مال كل واحد منهما عندا بي حبة رح وما كان من الاسلام مختلفا فيه الحقت به حكم الحاكم اصحته على ما عرف قبل هذا والاجناس التي يصح فيها منها الاواني الصفرة والسمية وغير ذلك كذا عددا من الشمعة المضروبة من السبه المفسدة البخارية وزنها كذا بوزن بخارا او من المشعة الشبهية المعروفة بخيران اما العمقة كذا عددا من العمقة المعروفة ببرنج كذا الكبار منها كذا عدد اكل واحد منها كذا ما بوزن

اهل بخار يسع في كل قممته منها كذا امنا من الماء والكبار معروفة بالسمر قندية والصغار منها كذا وزن كل واحد منها كذا امنا بوزن اهل بخار او يسع فيه كذا امنا من الماء وعلى هذا الطساس والفتجانات اما الحديدية فمنها كذا عددا من المرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف (ببولاد) ومن الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحراثة كل من منها كذا امنا بوزن اهل بخار كلها مفروغ عنها والمسحاة على هذا اما الزجاجة فمنها طابقات الطارم كذا عددا من الطابقات الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان او ثلثة امنا على حسب ما يكون من الطابقات المعروفة (بكيداني) كل عشرة منها اربعة امنا بوزن اهل بخار قطر كل واحد منها نصف ذراع بذراع اهل بخار ومن الخماسيات كذا عددا ويصفها بما يكون وصفها في السنة الزجاجية كل عشرة منها كذا امنا يسع كل واحد منها كذا امنا من المائع ومن القربات كذا عددا من القربات الزجاجية كل واحد منها نصف من او عشرة اساتيرا ومن واحد يسع في كل واحدة منها كذا امنا من المائع اما الفارورات فكذا عددا من الفارورات الزجاجية كل واحد منها نصف من على ما ذكرنا واما القباب كذا عددا الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والا واسط المعروفة (بجهار تانكي) كذا قطر كل واحد منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخزفية فمنها كذا عددا من الكيزان الخزفية الوركشية المعروفة بالعبجان وكذا عددا من الكيزان المعروفة بدوكاني اوسه كاني وكذا عددا من الاوساط المعروفة بكاسفراك وكذا عددا من الصغار المعروفة بكذا وكذا عددا متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش اما الغطاء فهو ما يغطي به رأس النور المتقي فكذا عددا من الغطاء الخزفي الوركشي الصالح للوضع على رأس النور قطر كل واحد منها كذا ذراع بذراع اهل بخار واما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والجبات على هذا كذا في الظهيرة *

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونفذ السن ولها شفع فاخذها بالشفعة واراد ان يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنقول انما يكون للشفع الاخذ بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب انواع ثلاثة طلب المواثبة وطلب اسهاد وتقرير وطلب تاليك فاذا اتى بهذه الانواع السبعة من الطلب فانه ان باخذها بالشفعة فاذا طلب طلب المواثبة فاراد ان يكتب بذلك كتابا ليكون حجة له فانه يكتب هذا ما شهد عاينه الشهود المسنون آخر هذا الذكر

ان فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار
ونقد الثمن وان فلانا شفيع هذه الدار المشتراة بكذا يذكر سبب استحقاقه للشفعة فان الشفيع هذا
اول ما اخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساعته طلب موثبة من غير
مكث ولا لبث طلبا صحيحا وقال انا طالب لشفعتي في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا
هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع
في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد القبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي الا
ن من الناس من يقول بان بعد القبض اخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما تحريزا عن قول هذا
الفائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيه فعند بعضهم
الشفعة بالابواب وعند بعضهم بجوار المغالبة وعندنا بجوار الملاصقة وعند الشافعي رح الشفعة
لا يستحق بالجوار اصلا وعندنا السعة تستحق على مراتب اولا يستحق بالشركة في عين البقعة
ثم بالشركة في حقوق المالك وهو الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم القاضي هل هو
محبوب بغيره وكتب اول ما اخبر بشري هذه الدار ولم يكتب حين علم فاعلم حقيقة لا يثبت
الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عندا اخبار من دونهم فان المخبر اذا كان رسولا
وهو عدل او فاسق حرا وعبد صغيرا وبالغ وباغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفيعته واذا كان
المخبر من تافه نفسه فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اخبره بالبيع رجلان او رجل وامرأتان
عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته وروى محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا وجد في المخبر احد
شطري الشهادة اما العدد او العدالة ولم يطلب بطلت شفيعته وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح
اذا اخبر واحد باني صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفيعته اذا ظهر صدق هذا المخبر
فكتبنا اول ما اخبر حتى لا يترحم متوهم انه ترك الطلب عندا اخبار الواحد او المنين وتوقف
الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفيعته وكتبنا اول ما اخبر حتى لا ينوهم متوهم انه اخبر مرة
ولم يطلب ثم اخبر ثانيا وطالب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لقطع هذا الوهم وكتبنا طلب
الشفعة ساعته عند طالب المراجعة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب المراجعة
ففي ظاهر الرواية لزام بطلب على الفور من غير مكث تبطل شفيعته وروى هشام عن محمد رح
انه ونفذ جاس العمام وبدا احد الشيخ ابو الحسن الكرخي رح ومن الحسن من زباد انه يتوقت بذلته

ايام وهو قول ابن ابي ليلى واحدا قول الشافعي رح فلو اقتصرنا على انه طلب طارا صحرار بما يتوهم ويتوهم انه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك وصنفه الكاتب بالصحة متأولا قول بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشائخ فيه مختلفون عامتهم على انه اذا طلب باي لفظ عرف في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بان قال طلبت اطلب انا طالب وما شبه ذلك والآشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع والمشتري او الدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقريب ومن شرط صحة هذا الطلب ان يكون عند البائع او عند المشتري او عند الدار المشتراة وهذا الطلب انما يحتاج اليه اذا لم يكن عند طلب الموائبة احده هؤلاء اما اذا كان طلب الموائبة عند احد هؤلاء يكتفي به ولا يحتاج الى طلب آخر بعدة سوى طلب التمايك ومدة هذا الطلب مقدر بالتدكين عند حضرة احد هذه الاشياء الثلاثة حتى لو تممكن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد الخصم اعترف بهذا الطلب كفاه وينبغي ان يكون هذا الطلب بحضرة من هو اقرب منه من احد هذه الاشياء الثلاثة وقد صرف ذلك في كتاب الشفعة وان اراد الشفيع ان يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشراء من اوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلانا يعني الشفيع ارسل ما اخبر بسري هذه اذار المحدودة منه بالنعم المذكور فيه طلب السبعة ساعة لطلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتفرير من غير تاخير وتقصير بحضرة من هو اقرب اليه ويذكر ذلك والا حوط ان يذكر الطلب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن ابي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رح يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعد القبض الخصومة مع المشتري والعهد عليه فيكتب الاخذ منهما احتياطا ثم اذا طلب الشفيع الطالبين فان ساعده الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهايته وان ابى التسليم فالشفيع يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فان ساعده الخصم على التسليم واراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمد رح هذا كتاب

من فلان بن فلان بعني المشتري افلان بن فلان بعني الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشري الى الشري الى آخره ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة او الخلط او الجوار وحين بلغك او لا خبر شري هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طالب موثقة وطلب اشهاد يكتب طلب الموثقة وطلب الاشهاد على نحو ما بينا طلبا صحيحا يوجب الحكم تسليمها اليك واعطاؤه اياك بالشفعة فاعطيتكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسدون آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ صك الشري فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزيق احد حدود هذه الدار المشتراة او يقول شفعة شركة فان نصفي هذه الدار مشا عاملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تفريط طلبا صحيحا بموا جهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب الحكم تسليمها اليه واعطاؤه بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميعا جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بايفاء هذا الشفيع اياه ذلك تاما وافياء وبري اليه من ذلك كله براءة قبض واستيعاء باذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والا اعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فما ادرك هذا الشفيع من درك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويأحق بآخره حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيه ولا يذكر ضمان البناء والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار ونفذ الثمن فلا خصومه مع البائع وانما الخصومة مع المشتري وبكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشري واخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاحد بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجاباه البها فراوعوا الى تاض فلان فتصفي بنيت هذا الحق بعد خصومه صحبة جرت بينهم فحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب وفي طاب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء

بالنكول يكتب ذلك كله بعد ان جحد هذا المشتري دعوى هذا الشفع عليه في هذه الشفعة
 فاستخلف هذا القاضي على هذه الدعوى ونكل عن اليدين عنده مرارا ففضي عليه بذلك بعد ان حلف
 الشفع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه
 واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم او دنانير او كيليا او وزنيا او عدديا مستقاربا ذكره
 وذكر ان الشفع نقد من له للبائع او المشتري وان كان الشري بعد او عرض او خبر ذلك من ذوات
 القيم فاخذ الشفع يكون بقمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فوجب الحكم بالاخذ بالقيمة
 وكانت القيمة كذا درهما غطرية جيدة بتقويم العدول والاصاء الذين يدور عليهم امر التقويم
 لامثال هذه السلع والاحوط تسمية اولئك المقومين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك
 وان كانت للدار شعاع وحضر ادهم فاخذ كل هاتم حضرا آخر واثبت استخفافه فاعطى نصيبه منها
 كتب شهدوا ان فلانا بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار بحد ها بكذا وتة بضاً
 وتعرف قائم حضر فلان وكان شفيعها فحضر وطلب شفعته فيه بشرائطها فقضى له بها وامر القاضي
 البائع او المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر واثبت بالبينة انه شفيعها وانه لما
 باهه ذاك طلب الشفعه فيها بشرائطها وسأل القاضي ان يسلم اليه نصيبه منها بحصة من ثمنها
 وهو كذا بشفعته المذكورة فيه فالزم القاضي البائع والشفيع الاول بقبض هذا الثمن وتسليم نصيبه
 منها اليه فعلا وقبض فلان الشفع الثاني كذا من الدار بعد ايعاء هذا الثمن ونتم الكتاب كذا
 في المحط * الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات نوع في الاجارات الاجارة الطويلة
 المرسومة من اهل بخارا صورتها ان يكتب هذا ما اسنا حر فلان بن فلان الفلاني ويدكر حالته
 وعرويته ومسكنه استا جرميع المنزل الممين المشتمل على دار وبيتين للدغام فيها وهو مسنف
 بسقفين ذكرنا لا حره ان جمعه له ملكه وحقه وفي بده وموضعه في كورة كذا في محله كذا في مسكه
 كذا بحضرة مسجد كذا واحد حدة ازرق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزبق الطريق اليه
 والمدخل منه بحدوده كلها وحنوفه ومرافقه التي هي له من حنوفه ارضه ونائه وسعته وعلوه
 وكل حق هولاء فيه داخل فيه وخارج منه احدي وتلين ستة متواليه غير عشرة ايام من آخر
 كل سنة واحدة من تلبين سنة او اهل اول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الصك كذا دنارا على
 ان يكون كل سنة من تلبين ستة متواليه من اوائها ما خلا الايام المسنسة منها بشعيرة واحدة

وزنا من دينار واحد منها والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه على ان يكون لكل واحد منهما حق فسخ ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه في هذه الايام المستناة بفسخها ايها احب الفسخ واراد استيجارا صحيحا والآجر المذكور فيه آجر من المستأجر هذا جميع ما ثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بحدوده وحقوقه وموافقه التي هي له من حقوق اجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على ان يسكنه المستأجر هذه بنفسه ونقائه وامتنعه وان يسكن فيه من شاء وان يواجره ممن يشاء وان بعيره ممن يشاء وقبض المستأجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضا صحيحا بتسليم الآجر هذا ذاك كله اليه تسليمه صحيحا فارغا وقبض الآجر هذا من المستأجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بتداهها قبضا صحيحا معجلة بتعجيل المستأجر هذا ذلك كله اليه وضمن الآجر هذا للمستأجر هذا الارك فيه ثبت اجارته فيه ضمنا صحيحا ونفقا طائعين حال نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقربين بذلك كلا مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان العلاني من فلان بن فلان العلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه وفي بدء بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها ارضها ونائها وسفلها وعلوها ومرافقها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سنة كاملة بالاهل ثمانية عشر شهرا متوالية اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذه الاجرة كذا اجارة صحيحة جائزة نافذة باقية خالية من الشروط المفسدة والمعاني المبطله وذلك كله آجر منل جميع ما وقعت عليه عقد هذه الاجارة يوم وقعت ولا وكس فيه ولا شطط على ان يسكن المستأجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقد هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من احب كما احب مما احب وينتفع بها بوجوه منافعها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستأجر نقد الاجرة يكتب على ان المستأجر هذا عجل كل هذه الاجرة لتمام هذه المدة فتعجيلها منه الآجر هذا وبرئ المستأجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الآجر براءة قبض واستيفاء وان لم يكن المستأجر نقد الاجرة يكتب على ان يؤدي المستأجر هذا تمام هذه الاجرة الى الآجر هذا بعد تمام هذه المدة او يكتب على ان يؤدي اليه حصة كل شهر من

كتاب الشروط (الفصل الثاني عشر)

هذه الاجرة على ما ينبغي في ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الاجر لجميع ما يقع عليه
هذه الاجرة كما وقعت هذه الاجارة بارغة عن كل مانع ومنازع عن القبض والنسليم
بشأن هذا الاجر ذلك كله اليه وتعرفا عن مجاس هذه الاجارة بعد صحتها وتماها تفرق الابدان
والانوال بعد اقرار المستأجر هذا انه راي ذلك كله وعرفه ورضي به واشهدا على انفسهما ويتم
الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسعي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا يكون
الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة معجلة فان كان المعجل والمقبوض بعض
الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمان اصل الاجرة كضمانه دينا آخر فيكتب
ههنا كما يكتب ثمه وبعضه شائع سمرقند اخذنا لفظه القبالة في هذا فكتبوا هذا ما يقبل فلان قبالة
صحيحة وقبض هذا المفعل وسلم هذا المستقبل وتعرفا عن مجاس هذه القبالة وعلى هذا اجارة
الحيات والارض والطاحنة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عند قوله حدودها وحقوقها ما هو
من خواص مراقبتها كما في السرى والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * فان كان المستأجر سوى
المزول بان كان كرها ينبغي ان يكتب الاجارة على اصل الكرم دون الاشجار والقبض بان
والزراحي لان احارتها باطلة والزرع في الاراضي كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان
جميع اصل الضمعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبرات ارض ذكر الآخر
هذا انها له ملكة وحته وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا من قرية كورة بخارا من عمل ذرا
ومن عدل فرعدا ومن عدل ساهن مأذون ويكتب حدودها كما يكون ثم يقول حدودها
وحقوقها ومراقبتها التي هي لها بعدما باع الآخر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم
من الاشجار والصبان والاراجين والاغراس وما في هذه الاراضي من الزروع وشري البطيخ
وتوائم الطن بابل جميعها وعروقها بمن معلوم هو كذا بعبا صححا وان المستأجر هذا اشترها
منه بذلك الممن ايام شراء صححا وتقا بضا صححا ثم استأجر جميع ما نسبت اجارته فيه احدي
وثلاثين سنة متواليه غير راء ايام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك وان كانت الاجارة
في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الرراحي اصاب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزراحيين
والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من المار لان المار لا يدخل في البيع من غير ذكر
وان كان

وان كان في الكرم اشجار الخلاف يكتب وجميع اشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة النمر لا بدخل في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد ر ح وهي ما اذا اشتأحر الرجل دارا من رجلين عشرين فخاف ان يخرجها منها واراد ان يستوثق من ذلك فالحيلة فيه ان يسأجر الدار كل شهر من الشهور الاول بدوهم والشهر الاخير ببقية الاجر فان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير فانهما لا يخرجانه من الدار وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الغيبة محمد بن ابراهيم الميداني ر ح كره ذلك لما كان شبهة الربوا واحداث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من المال فجعل بمقابلته السنين المتعددة ميثاقه لا يجعل بنيه المال للسنة الاخرة واستثنى ثلثة ايام من آخر كل سنة واشترط الخبار كل واحد منهما في هذه الايام فاما اثبت الخيار حتى يدكه العسخ والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند ابي حنيفة ر ح وحتى لا يستتر حصة صاحبه لصحة العسخ عند ابي حنيفة ومحمد ر ح ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وادما تدرؤا باحدى وتلبس سنة لانه يستثنى ثلثة ايام من آخر كل ثلثة اشهر في الغالب وان كنا استثنى ثلثة ايام في آخر كل سنة في سكتنا هذا فيكون ايام السنة من هذه المدة ثلثا وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقي عدد الاجارة في ثلثين سنة واما عدد الاجارة في ثلثين سنة ولم يقدوا في الزيادة على ذلك لان ثلثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعمار النبي واهل بيته السنين الى السبعين وقال النبي عليه وآله الصلوة والسلام معبرك المائات مائتين الى السبعين مكرهوا الزيادة على نصف العمر لان الاكره متبديا لكل حتى كان ادراك اكره اكره بمنزلة ادراك الكل وحسب يسكن شبهة المابدة فيها والله اعلم من شرطها ووافقه على تجويز هذه الاجارة الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل ر ح وكذا من بعده من الائمة بخارا وعلى هذا امر الائمة في موسى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان انهم من مسائلهم الى الشيخ الامام ابو بكر بن حاتم والشيخ الامام ابو حنيفة السعدي لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الربوا وقد ذكرنا وجوه العساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل

الاستاذ ظهير الدين ^{المطهر} فلانني رح وقد بينا وجه صحتها وانتفاء شبهة الربو عنها ولولم يجوز بهذا الطريق لا يستعمل في الناس وجوه دفع حوائجهم بمال الغير لان من يقرض المال الكثير من غير ان يطمع في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا يندفع الحوائج ولا ينتظم المصالح وكان القول بجواز هذه الاجارة تعدل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجروا ان كان الاجر مجهولا وما يصب من الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يمكث فيه مجهولا ثم اختلف المشائخ الذين يجوزون هذه الاجارة في فصل وهو انه اذا كان سن احد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلثين سنة غالبا هل يصح هذه الاجارة بعضهم لم يجوزواوه من لا يجوز القاضي الامام ابو عاصم العامري وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة لصيغة كلام المتعاقدين وانها تقضي الناقية فصح ذلك ونظير هذا ما اذا تزوج امرأة الى مائة سنة يكون متعة ولا يكون نكاحا صحيحا في الروايات الظاهرة من اصحابنا وان كان لا يعيشان الى هذه المدة غالبا ولكن لما كان الاعتبار للنظر كان مبطلا للنكاح كذا في الظهيرية * اجارة النصف الشائع استاجر فلان العلاني من فلان العلاني في جميع ما ذكرناه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقدين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استاجر النصف من غير شريك فبها لم تجز عند ابي حنيفة رح وجاز عندهما فان اراد الجواز بالاحماع كتب استاجر منه سهم واحد من سهمين من جميع الدار التي ذكرنا كلها له وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا وبلحق بالآخرة حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحة هذا العقد قاضي فلان بعد خصومه، صحيحة جرت بين هذين العاقدين كذا في الذخيرة * والوجه الآخر ان يعقد الاجارة على جميع المستاجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما انقضا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طاربا فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي وان كان المستاجر سركار الحمايين فيكتب الاستجار اول من مدة احدي وثلاثين لان سركارهم لا يبقى على حالها الى ثلثين سنة فيكتب على حسب ما يري الصواب فيكتب نسخة السركار او بالاعراب او بالعربية كما يشاء ثم يكتب عقيدها استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر

هذا الصك بالعريية او بالعارسية خمس سنين متواليات غير ثلثة ايام من آخر كل ستة اشهر من اربع سنين متواليه من مقد منها اولها اول اليوم الذي يتلون تاريخ هذا الذكر بكذا دبنار او بصف الدينار بما وصفنا ها على ان يكون اربع سنين متواليه من اولها سوي الايام المستثناة منها كل ستة اشهر منها سوي ما استثنى من ايامها بشعيرة واحدة وزنا من دبنار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكذب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الغلاني يكتب حليته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الآجر المذكور فيه بامره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الآجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انفساخ هذه الاجارة صابا صحيحا معلما بالتزوج ورصي به هذا المستأجر و اجاز ضمانه عند هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الآجر الضامن وطلب المستأجر من الآجر ان يوكله او يوكل رجلا آخر ببيع هذا المنزل من انسان بتمن يتفق عليه اهل البصر وبقبض السمن من المشتري واداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الآجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الغلاني واقامه مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انفساخ عقدة هذه الاجارة المذكورة بینه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالنمن الذي يتفق عليه رجلان من اهل البصر في ذاك الامر وفي قبض النمن من المشتري وتسليم المعتقد عليه اليه وضمان الدرك عنه له فاذا احجب على هذا الآجر من مال الاحارة المذكورة مبلغا فيه بعد انفساخ الاجارة الى هذا المستأجر من ذاك النمن توكيلا صحيا يطلب هذا المستأجر ومسأئته ذاك منه تابنا لازمه اعلى انه كلما عزاه من هذه الوكالة عاد عنه وكيل في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس النوكل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً خطأ ويتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عبارة المارل من ماله ليرجع على هذا الآجر يكتب واذن الآجر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يمتحج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العماره اية عماره كانت من مال نفسه من غير اسراف وتبذير بمشهد رجلين من جيرانه ليرجع بمنل ما صرف هو اليها على هذا الآجر اذنا صحيحا او بصرف جهائاته ومؤناته الديمانية وقت وفودها من مال نفسه الى اصحاب السلطان ليرجع بمنل ذلك عايه اذنا صحيحا على انه كلما عزله عن هذا الاذن يكون هو اذونا له فيه عنه باذن جديد في ذلك كله

كما كان وان قيل هذا الاذن منه قبولا صحيحا واما الاجارة على الاجارة فاذك تكتب على
صك الاجارة افر فلان بن فلان وهو المستاجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاجارة
هذلي حال جوار قراره طائعا انه آجر اجارة على الاجارة المذكور في باطنه بحدوده وحقوقه
ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة
في باطنه غير الابام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا دبارا يصنف بها وصفناه على ان يكون كل
سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعبرة وزنا
من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجارة المذكورة في باطنه
صحيحة وان فلا ناهذا استاجر منه بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجارة
والشروط المذكورة فيه استجارا صحيحا وتم التسليم بينهما فيما ثبتت اجارته فيه على قضية الشرع
وقبض الآجر هذا جميع هذه الاجارة بكماله اقبضا صحيحا وجرم كل واحد من هذين العاقدين صاحبه
هذا الخيار في فسق بقتة عدة هذه الادارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعله لا صحح
الى آخره كذا في الطهيرة * اجارة العس استاجر فلان العلاني من فلان العلاني استاجر نفسه سنة
واحدة كاملة اولها فترة شهر كذا آخرها سلم شهر كذا بكذا درهم على ان يستعمله هذا المستاجر بجمع
ما ينفق له من الاعمال في هذه المدة اي عدل شاء ولا امتناع له عدايا مصر وان هذا الاحيد بسلام نفسه اليه
بحكم هذا العقد حتى يستعمله باي عمل شاء ويوفيه اجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان
استاجره نوع خاص من العمل والحرفة كتب على ان يستعمله في عمل الحياطة في انواع الياق كلها
وجميع ما يخاط على اراي واحب استاجره على ان يحفر له بئرا وسين موصعها وسعتها وعدفها
بالذرة ان استاجره على رعيه كذا كذا من الابل باعياها ويصنها ويصل اذا اختلف كذا شئرا
على ان يرضها ويحفظها ويصنها ويوردها ويصدرها الى اعطائه يداري جرباها ويطلب ذوات
الدر منها في الاوقات التي يحلب امالها فيها وقصر صرورها بعد حليبها ويعوم دماغها في فصلانها
في جميع مصالحها التي يحتاج اليها وبطلب ضالتها بكذا درهم الى آخره ويتم الكتاب وبين
الناجيل والتعجيل في الاجارة فان كانت الابل بغير اعبانها بين ذلك ويكون في هذا اجبر
وحد ولا يملك ان يواجر نفسه من غيره ولا صمان عايد فيما صاع منها بالاجماع وفي المصنف هو احوير
مشترك

مشترك وله ان يواجر نفسه لرعي غيرها من غيرة ولا يضم من ماضع من داني حنيقة رح خلا فالحما
فان استأجر ليحمل الكتاب من سمرقند الى بخارا ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيحمله
الى المستأجر كتب استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل
جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهما اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع
الاجرة المذكورة فيه معجلة قبضا صحيحا وقبض منه هذا الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة
بخارا الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب استأجر المملوك للخدمة
استأجر منه عبد الله هند باي سمي زبرك الذي ذكر هذا الاجرا مملوكه ورقيقه وفي يده وهو
عبد شاب مديد العامة ويبين حليته استأجر منه ستة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهما اجارة
صحيحة على ان يستخدمه هذا المستأجر بانواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحل المستأجر
استخدامه فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويواجر فيها من احب لخدمته ويخدمه من شاء
يسافره ان بداله ويعمل في ذلك برأيه فان كان لعمل غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة
والتأجيل والتعجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له ان يسافره الا بشرط والخدمة التي له
ان يطالبها منه وخدمته وخدمته من في عياله وخدمة اصابه في السحر الى ما بعد العشاء
كذا في الذخيرة * وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها يست ذاك ثم تبين حديث
الاجر من التأجيل والتعجيل والتأقوت وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدودة
الصغير والوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل
المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في تسوية امور الصغير فلان البابت القوامه المذكورة
وانه يواجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر
الملل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك كذا في الظهيرية * استأجر
الصبي من الاب استأجر منه ابنه الصغير المسمى فلان بعمل كذا مدة كذا بكذا درهما اجارة
صحيحة على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور به في جميع هذه المدة ويوفي اجرة كل
شهر منها عند انتصائه وسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فتسلمه منه وتفرقا
ويتم الكتاب واذا استأجره من ذي رحم محرم منه جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم المحاكم
على ما مر به مرات استأجر الحر بالطعام والكسوة آجر نفسه من فلان سنة او سنتين على ان يعمل له

عمل كذا أو ما يبدله من الاعمال بقدر طاقته مما يامره له هذا المستأجر على ان يكون اجر عمله لكل شهر كذا درهم واذن هذا الاحير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمله الى طعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد منها اذا صححها على انه كلما نهاه عنه كان ما ذواته فيه باذن جديد من جهته وسلم نفسه الى هذا المستأجر تسليمًا صحيحًا استيجار الظئر هذا ما استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين اولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا على ان ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلان في منزل هذا رضا ما لا تصرفه ولا تقترب كذا درهم حصه كل شهر كذا الاجارة صحيحة وقبيلت هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من المستأجر لهذا العمل ترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويوفيهما اجرتها عنده مضي كل المدة او يكتب اجر كل شهر عند انتضاء ذلك الشهر او يكتب وقد تعجلت وقد اجاز زوجها فلان عقدة هذه الاجارة فرضي بها وسلمها للارضاع المذكور فيه واذن بها بالسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتفرأ ويتم الكتاب واذا كان بغير اذن الزوج فله المنع والفسخ والله تعالى اعلم استيجار الاسنان لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا بنماها بوجوهها في مدة كذا بكذا درهمًا ليقوم بتعليمه في اوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعجل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب واريد من هذا في الفصل الذي يليه هكذا يكتب اهل هذه الصنعة والصواب ان يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلاً على ان اعطاه الولي كل شهر كذا ما لو شرط عليه تعليم الحياكة ولولم يقل ليقوم عليه لا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المعلم فلا يجوز الاجارة عليه كما لو استأجر لتعليم القرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العقد من عمل الحياكة فان الصبي ربما يأخذ ذلك بفهمه وذكائه فهذا جار مجرى البيع فاما المتصور هو القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء له هذا اذا كانت الاجرة درهم وان اتفقا على ان يعمل ولادة الحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه الحرفة في ستة فوجهه ان يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة باجر كذا ثم الاستاذ يستأجر التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة باجر كذا هو كالاول

فيقاصان وهذه نسخة هذين العقدين هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني ، استأجرة
ليقوم على واده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق متعلم لما يعلم
في تعليم عمل الخياطة في انواع الثياب بانواع الخياطة في اوقات التعليم ويلقنه في اوقات التلقين
ما هو من جملتها ومتصل بها وداخل فيها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطرية
لايالوف فيها جهده ولا يمنع عنه بصحته على ان يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة عند مضي المدة وتمام
هذا العمل وسلم اليه هذا الولد قبله وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرأتم ان هذا الاستاذ
يستأجر من هذا الولد في عقدة اخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة
في الاجارة الاولى من غير ان يكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى او ملحقة بها او الاولى
مشروطة في الثانية او ملحقة بها على ان يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخبط
ما يامره به من الثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطرية
اجارة صحيحة على ان يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب أكثرى مكاريا يحمل
اثقاله على حمرة هذا ما أكثرى فلان التاجر من فلان المكاري أكثرى منه خمسة احمره معينة
تحمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا منا من كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارا
بكذا درهم كراء صحيجا وان هذا المكاري اراه هذه الحمر باعيانها ورضي بها هذا المكاري
وسلم هذا المكاري الى هذه المكاري الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكاري
وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا الى كورة كذا وسلمها اليه في كورة كذا وقبض منه
جميع هذا الكراء قبضا صحيجا بتعجيل هذا المكاري ذلك اليه وضمن هذا المكاري لهذا المكاري
كل درك يلحقه في ذلك ضمنا صحيجا وذلك يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغير اعيانها
فا بوحيفة واصحابه رح جوزوا ذلك ذكر الشيخ ابوالقاسم الصفار والدبوسي رح انها فاسدة لانها
مجهولة والكتابة صحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان بن فلان تقبل منه ان يحمل كذا
كذا منا من القطن او يكتب كذا كذا عددا من الجوز او كذا كذا قفبرا من الحنطة او كذا كذا ثوبا
يبين جنسها و ثقلها من بادة كذا على كذا كذا من الحمر او يقول على الابل المسنة الذلل
الفارغة القوية ان يحمل كل بعير منها كذا رطلا برطل كذا تقبلا صحيجا جائزا لافساد فيه ولا خيار
بكذا درهم على ان يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا - ن شهر كذا ويسير بها المنازل

على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويسلمها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وثيقة الكراء للحج هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان فقد نظر اليهما هذا المتقبل وعرفهما باعيانهما ولكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا ولها من الكسوة كذا وكذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماكذا ومن الحنطة كذا والشعير كذا والسويق والزبيب والسمن والحلوا كذا ليحملها على رواحل ثلث على ابل مسنات سمان فارهة قوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظر اليها وعرفها بعشرين ديارا ويصفها قبالة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على ان يسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة وبحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد السفر ثلثة ايام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة حتى يرجع الى منازلهم بهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى ان لهؤلاء الركبان ان يستبدلوها بالوطأ والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعملوا فيها برأيهم على ان يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط * فان كانت الابل باعيانها ذكرها كما مر في الحمرو حكم ذلك انها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير العين لا تسقط ولو مات المكارى في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغارة بقيت بذلك الاجرا استحسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطأت الاجارة وليس له ان يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد اكثري السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ودفلها ومجاديفها ومراديبها وشراعها وطللها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهرا اوله كذا وآخره كذا على ان يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالففيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على ان يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرقي اذ رقى الناس ويسير اذا ساروا وقبض هذا المواجه جميع هذه الاجرة معجلته بتعجيل هذا المواجه وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة من يد هذا المواجه بتساويه ذاك كله اليه

كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتقرفا بعد الروية وقد ضمن له الدرك وبتم الكتاب فان كانت
بغير اعيانها كتبت تقبل منها حملان كذا بوزن كذا او كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سبعة
من خشب كذا من سغن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على ان يحملها بنفسه واجرائه رعاونه
من احب من الناس وينهى الكتاب كالاول واذا حضر لكتابة وثيقة الاجارة احد العاقدين
فالكاتب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وتبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر ان ذاك
المقر له لوجاء وحمد الاستيجار واراد استرداد المال الذي اقره ذاك بقبضه منه كان له ذلك فالوجه
فيه احد شيئين اما ان يكتب اقراره انه قبض هذا الآجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض
ويستقط الآجر ولو جاء يطلب فله ان يقول ما قبضته منك واما ان يكتب وقد سقط هذا الآجر من هنا
المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضا وكذا هذا في ذكر الشراء والتمن كذا في الدخيرة *
استجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولي لامور الوقف المنسوب الى فلان
بتولية القاصي فلان جميع ارض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولي
اموره ويحده بحدودها وحقوقها كلها دون اشجارها وزراعتها وقضبانها وجدرانها فانها صارت
لهذا المتقبل سائدا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفها هذا المنعقدان وعقدا
هذه العقدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم وهي ميل اجرة
هذا المعتود عليه وقبض هذا المتولي جميع اجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة معجالة بنعجب
هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا
المتولي ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتقرفا ثم ان هذا المتولي رد هذه الدراهم الى
هذا المتقبل وامره باداء خراجها منها اذا جاء وقتها وبكري انها رعا واصلاح مسانها اذا وقعت
الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على انه متى عزاه عن ذلك فهو وكيل
بذاك من جهته مستانعا وقبل منه هذه الوكالة مسافهة واشهدا ودم الكتاب كذا في المحيط *
وان اردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما اسأجر فلان
من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة توابع مركبات
من الألواح الخشبية في اربعة منها اربع رحيات ودورات والتابوت الخامس المعروف شامخة
ذكر هذا الذي آجر ان جميع هذا الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية

كذا من قري كورة كذا على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا
ثم يصبه فيه ^{الماء} ~~الماء~~ محدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا محدودها كلها
وحقها فان كانت اجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك
سنة واحدة او سنتين او ثلث سنين متواليات اولها غرة شهر كذا مسانئة او مشاهرة كل سنة بكذا
درهما او كل شهر بكذا درهما لينتفع المستأجر هذا بما استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب
من الحنطة والشعير وما شاكلهما ويودي قسط كل سنة عند انقضائها وقبض المستأجر هذا جميع
ما استأجره قبضا صحيحا مفرغا عما يشغله بتسليم هذا الذي آجر وتفرقا من مجلس هذا العقد بعد
صحته تفرق الاقوال والابدان واذا اردت كنية استجار المجددة بفارقينها كتبت هذا ما استأجر
فلان بن فلان جميع المجددة التي لها تارقين متصل بها بفارقينها ذكر هذا الذي آجران جميعها
ملكه وحقه وفي يديه وبذكر الموضع والحدود ثم يقول محدودها وحقوقها وجميع مرافقها التي لها
من حقوقها سنة او ثلث سنين وان كان التارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكرت استأجر
منه جميع التارقين المشتمل على ثلثة مجامد او اكثر على حسب ما يكون ويذكر هذا الموضع والحدود
ثم يكتب ذكر هذا الذي آجران جميعها له وماكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد
بفارقينها كذا سنة بكذا درهما اجارة صحيحة ينتفع بهذه المجامد بوضع الجمد ويودي قسط كل
سنة عند انقضائها ثم يتم الصك الى آخره واذا اردت كنية اجارة الضيعة المقوفة اصلها كضياع
نهر الموالى بفناء كورة بخارا كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي
كرم محوط مبني بقصرة وخمس دبرات ارض متلازمت متصلات به خلفه وامامه وحوله ذكر
هذا الذي آجران ما في هذه الضيعة من الكرورات ماكه وحقه وفي يديه وكروراته حيطان هذا الكرم
المبنية حوله وبناء قصره واشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المنمرة وغير المنمرة وتراب جميع هذه
الضيعة الذي كبس به وجه الارض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عمقها وماتحت
ترابها المكبوس به وجه الارض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير ساس بكين التي وقفها
على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي آجر بحق استجارة ممن له
ولاية الاجارة منه مسابها سنة بعد سنة باجرة معلومة المتدار التي هي اجر منله ان هذا الذي آجر
يواجر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وماء وماكه من اصل هذه الضيعة يواجره

مع الوقف بمقدور واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول بحدود ما ثبتت الجارية فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من اصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد ماباعة هذا الذي أخرج جميع اشجار هذه الضيعة وزرايين هذا الكرم وقضبانته بثلاثة دراهم واشترأها منه هذا المستأجر بثلاثة دراهم صحيحا وتقابضا صحيحا ثم استأجر منه ما يثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من متقدمات هذه السنين اولها غرة المحرم من شهور سنة كذا بكذا درهما او دينار نصفها كذا ثلاثين سنة منها من اوائها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة او بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من ايامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي ثمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصك على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مسامحة في المملوكات بين البالغين وامافي اموال الايتام فان كانت لليتيم دار واراد الاب او الوصي اجارته لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان اراد الاب او الوصي استيجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستيجار فيها يقع باكثر من اجر المثل وكذلك في الاوقاف قال الوجه في الاجارة لليتيم ان يعقد العقد باجر المثل في تلك المدة ويبرئ الاب والوصي فيصح البراء عند ابي حنيفة ومحمد رح فيما باشراة ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة موجلا الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بالمال المقربه قال محمد رح وله وجه اخر ان يقر الاب والوصي بقبضها من المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فان اراد المستأجر ان يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصي وان اقرا بقبض الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه في ذلك ان يبيع منها شيئا بمن هو مثل تاك الاجرة والاحوط في ذلك كله البراء لانه اذا اقر بالقبض وانفسخت الاجارة بفسخها او بموت احدهما وجب مالان احدهما المقربه والثاني مال الاجارة الذي اقر بقبضه ولم يضمن بسبب البراء عن مال الاجارة شيئا وهذا شيء يجب ان يتحرز عنه وهوان في بعض هذه الوجوه ضرر المواجه وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال المقربه ان جعل مؤجلا الى انقضاء المدة تضرر المستأجر به فان الاجارة عسى ينفسخ بالموت

او بالفسخ في طهر المهر او في المال مؤجلا الى انقضاء المدة فيتنصر المستأجر وان جعل مؤجلا الى وقت الفسخ كان وقت الفسخ مجهولا والتأجيل اليه يبطل فبقي المال حالا فيتنصر المستأجر في وقت الفسخ المستأجر يواخذة بالمال حالا والشئ المستأجر في يده بحق الاجارة بغير بدل اذ اده بالسبيل في ذلك ان يجعل المال مؤجلا الى وقت انقضاء المدة ثم يوكل المستأجر بابطال هذا الاجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على انه متى مزله عاد ما ذونا له فاذا فعل ذلك زال الضرر عنهما جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظرو على هذا امر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم اطلوا في المدة الطويلة مخافة التماك فالوجه فيه ان يلحق به حكم الحاكم فاما الاستيجار لا يتيم اولو في فهذا الوجه جار فيه قال محمد بن حمرح ووجه آخر له ان يعقد مثلا على ثلثين سنة بالف فينظر كم اجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما عقد على عشرين سنة كل سنة بسدس درهم والسنة الاخيرة ببقية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الاجارة في السنة العاشرة ويجدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح فان اراد كتابة فسخ الاجارة كتبت هذا ما فسخ فلان اجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان وتحدد المنزل اجارة طويلة بكذا درهما اولها تاريخ كذا وآخرها كذا ففسخ هذه الاجارة في الايام المشروطة له الخيار فيها وهو يوم كذا وبذكر اليوم الاول من ايام خياره والوسط والآخر فسحا صحيحا وشهد عليه من اثبت شهادته في آخر هذا الذكر واصح الفسخ في هذا ان يفسخه في اليوم الاوسط لانه في اليوم الآخر وفي اليوم الاول عسى ان يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار او بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلناه وان كان لنوع من الاعمال والصناعات كالخياطة ونحوها بينت وفات يستعمله بالخياطة في انواع النياب كلها وجميع ما يخاط على ما راي واحب وبواحدة ممن احب ويسافر به ان بداله يعمل في جميع ذلك برأيه وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم تبين حديث الآخر من التأجيل والتعجيل والناقض وبينت الرواية وذكر في موضع آخر وقال احارة محدودة الصغير او الوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في نسوبة

في تسوية امور الصغير فلان النائب القوامه المذكورة وانه يوجره من هذا المستأجر لهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط وبذكر الحدود ويتم الصك الى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بان يوجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة بالجرة معلومة ويضمن الآجر الاول الذي هو مالك المنزل بتاك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في اول هذا الاستيجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقيب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنة وحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعد ما زاد الآجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في اول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من اول يوم كذا يكتب يوما بعد يوم العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه خبر الابام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا ينارا استيجار صحيحا ليسكن هذا المسأجر بنفسه ان شاء وان شاء اسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الآخر الثاني المذكور فيه آجرة من هذا المعاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها وتم التسليم بينهما فيما ثبتت اجارته على قصيدة الشرع وتعرفا بعد ما ضمن الآجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المعاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الآجر الثاني هذا على هذا المعاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضمانا صحيحا متعلقا بالزوم ورضي به هذا المستأجر الاول واحاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الظهيرية * نوع آخر اذا دفع الاراضي مزراعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضممة التي هي كدابة ارض بضاء صالحة للزراعة ذكر ادفع هذا الله ملكه وحقه وفي يديه موضعها في ارض قرية كذا بياحية كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حة فهار بذار معها بعينه وذلك حبطه سبعة جيدة بضاء بقية وهو كذا قعيزا بالتعيرا ادي يعرف بكذا ثلث سنين

متواليات اولها من يوم كذا من شهر كذا واخرها كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ولا موانعة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه واهوانه وبقره وادواته ويعمل في ذلك كله برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبته بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين او اثلاثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه المزارعة من هذا الدافع قبولا صحيحا وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضي وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليما صحيحا عملا منها بقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرقا من مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتما مها تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما درك من درك في ذلك وان اراد ان يصير العقد مجمعا عليه يلحق باخرا حكم الحاكم فيكتب وحكم فاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهما واشهدا على انفسهما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبين في الوثيقة لانهما لو سكتا عنه فهو لصاحب البذر وان اشراطه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع اليه ارضا كداسنة على ان يغرس فيها ما بداله من الاشجار وما اخرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والنمر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يوم ربيع الا شجار وان لم يكن البذر عينا والرأي الى الدافع كتبت على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذرا معها بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بداله هذا الدافع ببذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يدرك قبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على ان يزرعها هذا المدفوع اليه الارض ببذر نفسه وهو كرحطة سقية بيضاء نقية حيدة وهو كذا وكذا نفيزا بقفيز كذا ولا يدرك قبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عني والرأي فيه الى المزارع كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بداله ببذر نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء طاع الزرع مع الدافع وادعاهما بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان الدافع على المزارع اجر مثل ارضه ويرجع حكم صيان الدرك اليهما جديعا فيكتب في موضع الدرك فما ادرك كل واحد منهما من درك في جديع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما وبسم الكتاب كذا في المحط *

قال وان كانت الارض بين شريكين فاراد احدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتبت هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها ببذرة ونفتته واجرائه واعوانه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما اثلاثا الثلث للدافع والثلثان للزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة الزارع فاما اذا كان من حصة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل ونصف اجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعدل في ارض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل الزارع لانه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستجار شيء مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج من أجزار سنة باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المواجه مزارعة ان كان البذر من قبل المواجه لم يجز وان كان من قبل المستأجر جازا وما كتبه المعاملات فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند ابي يوسف ومحمد رح في الاشجار والزرارين والقضبان والبقول والرباط واصول القصب والثمار التي لم تنوع وكذلك كل شيء ينبت ويقطع وكذلك يجبي على مذهبهما ان تجوز عندهما على المثلح ان كان مائعا وبجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وفلا في القير والنفط لا تجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما تجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت يحتاج الى المعالجة لنموها اذا لم تكن بهذه المناوبة فلان وجه الكتابة في المعاملة ان يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا او جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المترو وبين الحدود بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متوالية من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويستقيه ويحفظه ويكسح كرومه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما اصغر من الاعصان وبس منها واياضته وتلقب نخله وتابيرة بنفسه وباجرائه واعوانه ويعدل في ذلك برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عايه بتسليمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشدلة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المترو معاملة ومزارعة في عقدتين منفرتين ليست احدهما شرطا في الاخرى وحددا لصيغة

تقول دفع فلان اليه اولا جميع ما فيها من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه وبذكر القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة اخرى مزارعة مدة خمس سنين على ان يزرع ارضها ببذرة ما بدله من غلة الشتاء والصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما ييناه ويقول عند ذكر الدرك فما ادرك كل واحد منهما في ذلك او في شيء منه من درك فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الظهيرية *

الفصل الثالث عشر في الشركات والوكالات وجه الكتابة في شركة العنان ان يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى واداء الامانة والتجنب عن المنكر والخيانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلانيته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على ما سمي ووصف فيه وعقدا عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لا فساد فيها فان كانا جميعا يتجران كتبت على ان يتجرا بهذين المالين ما بدلهما من انواع التجارات ويستأجرا بذلك ويؤاجرا جميعا وشتى ويبيعا جميعا وشتى بالنقد والنسيئة ويشتريا ما بدلهما جميعا وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى ان يخطا ذلك بمال نفسيهما وبمال من احبا من الناس ويدفعا ذلك مضاربة الى من اراد من الناس واحب كل واحد منهما واراد وعلى ان يبضعا ما بدا لهما من ذلك ويؤدعا من الناس جميعا وشتى على ان يؤكلا بذلك جميعا وشتى من شاء من الناس ويسافرا بذلك الى اي با دار ادا من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعا وشتى ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان مارزقا الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما وضع فيه فهو على قدر رؤس اموالهما وتعرفا عن مجلس العقد تفرق الابدان عن صحة وتراض واذا اشتركا شركة الوجوه واراد الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته واداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة وجوه با د انهما على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب اشتركا في تجارة كذا على ان يشتريا بوجوههما ويدايصبرا في ايديهما ومن تجارتهما ومن شركتهما

هذه ما راياشراه من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ما راى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعا ويعمل كل واحد منهما في ذلك برأيه ويبيعان ذلك جميعا كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ببيع ذلك بما راى من الوكلاء على ان ثمن ما يتاعانه ويتاعه كل واحد منهما ويتاعه لهما وكلاءهما ووكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضل احدهما في الربح والوضيعة على صاحبه وان اراد شركة عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل الخياطة على ان يعمل ابايديهما ويتقلا هذا العمل من الماس جميعا وشتى ويستأجر كلاهما ويستأجر كل واحد منهما من الاجراء بما راى في شركتهما ويعملا جميعا ويعمل كل واحد منهما مما احتاج اليه من رده عملهما ويبيعا ذلك وما صار في ايديهما من عمل ايديهما متاع كذا ويبيع كل واحد منهما بما راى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضیعة فهو بينهما نصفان اشتركا جميعا على ما بين ووصف في هذا الكتاب وعقد ابينهما عقدة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القصارة والصباغة وعلى هذا لو كان عمل احدهما الخياطة وعمل الآخر القصارة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضل احدهما على الآخر في الربح وهذه ثلث شركات والشركات الثلث الاخر شركة مفاوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفاوضة في كل قابل وكثير في كل صنف من اصناف التجارات وتبين رأس المال ثم يقول وذلك كله في ايديهما يشتريان بالنقد والنسيئة ويشترى كل واحد منهما ما راياه او راى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب بغيرانه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضيعة على التفاضل وكذلك لا يصح ان يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفاوضة على ما مر في شركة العنان غير ان ههنا يذكر شركة مفاوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركة وان اراد ان يفسخ الشركة فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان او شركة مفاوضة ويذكر النوع وكانا عليها كذا سنة وكان لفلان رأس المال كذا ولفلان كذا وعملا بذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسمتها بينهما من جميع الاموال فقسمها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان ادنى كل واحد منهما حسابه على وجهه حتى وقف

كل واحد منهما على وجهه ذلك وعرفه على حقيقة قسمته صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار
والأموال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا منها وبرئ كل واحد منهما إلى صاحبه من
ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينتهي الكتاب
فإن كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية * وإذا أراد شركة مفوضة
أوصان ولا مال لأحدهما فالوجه في ذلك أن يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب
الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقا طائعين ثم انظر فلان
وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال جواز إقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها إقرارا مستأنفا
أن عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور أولا في ترتيب هذا الذكر كذا دينارا دينارا لازما وحقا
واجبا بسبب قرض صحيح اقترضها إياه من مال نفسه ودفعها إليه وأنه قبضها منه قرضا وجعلها
نصيب نفسه في الشركة إقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا با ويذكر التاريخ وأن أراد
الشركة في الحيوان وفارسيه (كاوبنيم سودادان) وصورة ذلك رجل له حيوان بقور أو غنم أراد أن
يدفعها بالشركة إلى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل
منها من الأولاد فالوجه فيه أن يبيع صاحب الأغنام أو البقر نصفها مشاعا من الذي يريد به
الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع إليه حتى هو يحفظها ويرعيها وما يخرج منها يكون
بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذاك أن يكتب إقرار الذي لا حيوان له أن فلان
بن فلان الفلاني في حال جواز إقراره طائعا أن في يديه كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شياتها على
التمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شياتها يكتب فجميعها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها أمانة
من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يرزقه الله تعالى من الزائدة
المنصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين وأقر فلان هذا أيضا في حال جواز
إقراره طائعا أن عليه وفي ذمته فلان هذا صاحب الحيوان كذا دينارا دينارا لازما وحقا واجبا بسبب
صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية
الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا با ويتم الكتاب كذا في المحيط * الفصل الرابع عشر
في الوكالات وإذا أردت وكالة بالبيع أن شئت كتبت هذا ما وكل، وإن شئت كتبت هذا
ما شهدار، فلانا وكل فلانا ببيع جميع دارة وتحدد الدار بحدودها كلها ومرافقها أرضها وبنائها وكالة

صحيحة جائزة نافذة على ان يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من احب وبيعها بما احب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء وبقبض ثمنها اذا باعها وسلمها الى من يشتريها ويوكل بذلك من احب وقبل هذا الوكيل هذا الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهة اياه قبل اقتراحهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل بيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهي الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية *

وان اردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع اموال هذا الموكل وجميع املاكه التي يجوز بيعها من جميع اصناف ما راي يبعه من جميع الاموال والا ملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكيل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة ابدان من كل قليل وكثير ويستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع اصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء وكلما شاء بما احب من صنوف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما جائز ما صنع في ذلك من امره فيها ببيعها وبقبض اثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما راي شراء له من جميع اصناف الاموال مشاعا ومقسوما ومجتمعيا ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى بجميع اصناف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما على ما وصفتنا ببيع ويشترى بما راي من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما احب ويعزل عنها من احب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى وبقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينقد ثمن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا احب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه واذن له بالتصرف فيها على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة * وان اراد ان يجعله وكيل في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما علان من الضياع والدور والعقار والمستغلات

والامتنعة والرقيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك
بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته ممن رأى ان يواجر منه
بما رأى ان يواجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصالحته من يرى مصالحته ممن له قبله حق او يجب
له قبله حق ويخط ما رأى خطه وبراءته من يرى ابرائه وبناجيل من يرى تاجيله كذا في المحيط *
وجعل اليه ان يحتال باموال فلان وبما شاء منها على ما يرى ان يحتال بذلك عليه وان يرتهن بها
وان يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية * وجعل اليه ان يتجرله بامواله
في اصناف التجارات ما شاء وان يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه
خصوصية خصمائه من يدعيه قبله حقا ومن كان له عليه حق من الناس اجمعين وجعل اليه قبض ماله من
الحق قبل الناس اجمعين وعندهم ومعهم والخصوصية في ذلك كلها جائز ما صنع له او عليه من ذلك وقبل
فلان جميع ما اسند اليه من هذه الوكالة خطا وبتمه كذا في المحيط * نوع آخر في وكالة جامعة لما مر
والخصوصية وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وكل فلانا يطلب كل حق له
للحال على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف ويطلب كل ماله عند الناس وقبيلهم
وفي ايديهم من مال عين اودين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصوصية والملازمة في ذلك
الى من شاء من القضاة والحكام والسلاطين و بانباتها بالحجج الشرعية وباقامة البيات في ذلك
واخذ الايمان ممن يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة
الى ذلك كل ما رأى ومفاسمة من رأى مفاسمته ممن هو شريكه ومن يكون شريكه في المستأنف
في شيء من الضياع والغار والدور والبيوت والعروض والحيوان والغايل والكنبر فيما هو ملكه يوم
وقعت عليه هذه الوكالة وفيما ينبت في المستقبل واخذ نصيبه شائعينه وبين غيره على قدر حقوقهما
في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب بحق له ما تنولاه له من القسمة وتسايم ما يبيعه له من
ذلك الى من يبتاعه منه وباكتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمان الدرك فيما يبيعه له
من ذلك لمن يبتاعه منه وباتباع ما رأى اتباعه من الضياع والغار والاملاك والمنقولات
وما سواها ما رأى وكما رأى وبدفع اثمانه ما يبتاعه من ذلك الى ما يبيعه منه ويقبض ما يبتاع له
من ذلك وباكتاب الصك باسمه باضافه اسياعه له ذلك اليه وحفظ ما هو له وما بصبره في المستأنف
من اصناف

من اصناف الاموال القليل والكثير وبالقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرته وعمارته وارااق
المختلفين اليه والقوام عليه وباداء ما عليه وما يجب عليه في المستأنف من خراج ومن صدقة
في زرع وفي ثمرة الى من اليه قبض ذلك بحق ولا يته عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكون له
في المستأنف من المما ليك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نوائبهم التي يجب عليه
الاتفاق عليهم بحق ماكه اياهم وباجارة ما هو له وما يطرء على ملكه في المستأنف من الضياع والعقار
والدور والقليل والكثير ما رأى احارته من ذلك ممن رأى وكلما رأى بما يرى على ما يرى من ذاك
من قصر المدة وطولها وتسليم كل ما يواجره من ذلك له الى من يساجره وبكتاب الاجارات
والقبالات في ذلك باسمه وباضافة صك الاجارة اليه والا شاهد على ذلك من رأى اشهاد به
عليه وبقبض اجرته وبقبض ما يواجره له من ذلك بعد انتضاء مدة الاحارة وبمصالحة من رأى
مصالحته ممن له عليه حق و ممن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذاك
من حط وبراء ومن تاجيل باحتياله بامواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى ان يستفيدة
من الاموال بالمستأنف ما رأى الاحتبال له به من ذلك على من رأى وباكتساب ما رأى يجب
اكتسابه في ذاك وبالا شاهد على ذاك من رأى وبارتهان ما رأى ارتهان به شيء من ماله الذي
هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى ان يطرء على ملكه في المستأنف وما رأى رهنه من
ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستأنف على ما يراه ذلك وتتسايم ما يرهنه من
ذاك الى ما يرهنه اياه وان يتجرله باصناف امواله التي يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى
ان يستفيدة في المستأنف من ماله وبما يرى بتجرله به في ذلك كلما رأى وفيما رأى وبدفع
ما رأى من ماله بضاعة الى من يرى وبمشاركه من رأى بمشاركه له بامواله التي هي له يوم وقعت
الوكالة وبما عسى ان يستفيدة بما يرى من الربح ويدفع ما رأى من امواله التي له يوم الوكالة
وما عسى ان يستفيد مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى وبخصومه كل من ادعى قبله او عليه
او عنده او في يديه حفا كما ادعاه عليه جائز مما عمل به في ذلك عليه وعلى ان له دفع ما وجب
عليه فيما يقضي به عليه في ذلك واقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضي بما قضى في ذاك عليه
وله وعلى ان له ان يتولى جميع ما ولاه اياه مما وصف فيه بنفسه وان يتولى ما شاء منه من رأى
من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من رأى كلما رأى جائزة اموره له في ذلك

وكالة مطلقاً في المأجور كذا وأهل فلان من فلان خرج هذه الوكالة المذكورة في هذا شأنها ويتم
الكتاب كذا في المحيط * نوع آخر في الوكالة بالسكاح أن يكتب المرء أن رجلاً من زوجة من رجل يكتب
وكالة المسماة فلانة بنت فلان بن فلان وأقامته مقام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على
صداق كذا درهم أو على (دست يمان) كذا درهماً وكالة صحيحة أن فلاناً يقول هذه الوكالة قبولاً
صحيحاً إذا كان بتاريخ كذا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويجها أو كيانها
فلان إذا بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا وكذا صحيحاً جائزاً بمحض جماعته من الشهود والعدول
المرضيين ونتم الكتاب وفيما وكلت رجلاً من زوجة من نفسه يكتب وكالة المسماة فلانة بنت فلان
من فلان بن فلان فلانة وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا إلى آخره إذا كررنا
نكتب * بسم الله الرحمن الرحيم أن فلاناً الركيل زوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة
المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجاً صحيحاً بحضرة جماعة
من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما إذا كانت المرأة معتقة من جهة الغير وقد وكلته
بتزويجها من نفسه أو من رجل آخر يكتب وكالة وأقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه أو من فلان
بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى أعلم * نوع آخر في التوكيل بخصوصية
كل الناس هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامته مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه طلبها
قبل الناس أجمع ومعهم وعندهم وفي أيديهم وبقبض حقوقه منهم والخصومة عنهم والاستحلاف
والحبس والإطلاق وإعادة إلى الحبس والتفصيل وكلاً من مصادره وأصحابه يقيم البينة ويقام عليه
غير الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يؤكل من تحت يده بذلك كله بدلاً وكالته
هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد التوكيل
وتفرغاً من مجلس عقد الوكالة بعد صحته وتماثله إلى آخره والله تعالى أعلم * نوع آخر في التوكيل
بخصوصية خاصة هذا ما وكل فلان فلاناً وكله وأقامته مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي إليه
طلبها قبل فلان ومعه وعندة وفي يده وبقبض حقوقه منهم والخصومة عنه معه والاستحلاف والحبس
والإطلاق وإعادة إلى الحبس والتفصيل وكلاً من مصادره وأصحابه يقيم البينة ويقام عليه غير
الإقرار عليه وتعديل من شهد عليه وأذن له أن يؤكل من تحت يده بذلك كله من شاء بدلاً
وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الركيل هذه الوكالة قبولاً صحيحاً في مجلس عقد

عقد التوكيل ونفدوا شهدا ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بيع الدار هذا ما وكل فلان فلانا
 وكله وإقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موصعها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وأرضها
 وبنائها وكذا بيعها من شاء ونقص منها ويوكل بذلك من أحب ويضمن الدرك ويسلم ما باع
 إلى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة قبل منه هذه الوكالة قبولاً صحيحاً منها جهاراً
 في مجلس عقد الوكالة قبل انقضاءها وقبل اشتغالها بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما يقع عليه
 هذا التوكيل يبيعه إلى هذا التوكيل فتبضعها منه فارغة عما يشتغل عن القبض والتسليم بجميع ذلك
 في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن مقدراً يسب ذلك فيكتب يبيعه
 من فلان بكذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل يحفظ الاملاك هذا ما وكل فلان فلانا وكله
 وإقامه مقام نفسه في حفظ جميع املاكه وامواله المحدودات من الضياع والبقار والحيوانات
 والمكبات والوروثات والعبيد والاماء والعروض والنبات والصابغ والناطق وغير ذلك
 من جميع صرف الاموال ليحفظها ويشتغلها ويقوم بامور الزراعة فيها ويردها بسلام ويدفعها
 إلى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي اسبابها واملاكه ويتعهد بها ويقوم بعمارتها ومصلحتها
 وينفق من ماله اذا احتاجت إلى العمارة والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل يمسكها ويحفظها وكله بذلك
 وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشروط التي ذكرنا في المجلس
 الذي جرى بينهما عقد هذه الوكالة خطاً باسماها جهاراً وذلك بتاريخ كذا * نوع آخر في التوكيل
 بالشراء هذا ما وكل فلان فلانا وكل بان يشتري له جميع ائدار التي هي موضع كذا وكالة صحيحة
 ليشتريها من فلان والا حوط ان يقول ليشتريها من يجوز بيعها له بارضها وبنائها وكذا بما احب
 من انواع الاموال كلها بكل قليل وكثير احب ان يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع
 بذلك من شيء وينقد ثمنها اذا اشتراها لهذا الامر من مال الآمر وان شاء من مال نفسه يرجع به
 على هذا الامر وبخلافه في عيب ان وجد بها فردها بذلك ويردها بخيار روية ان لم يكن رآها
 فيقوم في ذلك مقامه ويوكل بجميع ذلك من احب ويعزله عنها ان احب وتبل هذا الوكيل هذا
 التوكيل مواجته ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بالاجارة هذا ما وكل فلان فلانا وكله
 بالاجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها
 إلى آخره وكالة صحيحة نافذة ايواجرهاكم شاء من الايام والشهور والسنين ممن احب

من الناس بما يجب من الأجر من جميع اصناف الاموال كلها من الأثمان وغيرها وأجرها على ما يجب جائز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل بذلك من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف شاء مرة بعد اخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الافتراق وقبل قبض الوكيل التوكيل جميع هذه الدار من المؤكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يديه بحكم هذه الوكالة فما ادرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا المؤكل ما يقتضيه الشرع واشهد اوالله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها وكله باستيجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره استأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا المؤكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء يجوز ما صنع في ذلك من شئ يعمل في ذلك برأيه ويؤكل بها من احب ويعزله عنها ان احب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا المؤكل اذا استأجرها على ما احب معجلا او موجلا ان شاء ادى من مال نفسه ليرجع به على المؤكل وان شاء اداة من مال هذا المؤكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمان الدرك والشهاد ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير عينها هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة استأجر له دارا للسكنى هذا المؤكل اي دار وبیت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والشهور والسنين باي اجر احب من الأثمان وغيرها ثم ساقها كالاول * نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزارعة هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي بموضع كذا حدودها كذا وهي ارض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بحدودها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين الى من احب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه ببذره ما احب من غلة الشتاء والصيف باي نصيب احب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويؤكل بجميع ذلك من احب ويعزله عنها ان احب متى شاء وكيف

وكيف شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه يقيم في ذلك من احب مقام نفسه ويسلمها الى من يدفعها اليه مزارعة ويقبض ما يجب لذلك من نصيبه وحقه وقبل فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل كتب ليزرعها ببذر هذا الموكل والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض مزارعة وكله بان يأخذه مزارعة جميع الارض التي بموضع كذا بحدودها وكله وكالة جائزة لأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل ببذر نفسه ما احب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه ويتمه علي سباق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك * نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة وكل فلان فلان بأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده وحقوقه كلها وكله وكالة صحيحة لأخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل بحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما احب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويوكل بذلك من شاء ويقيمهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة له بهذه الوكالة ويذكر القبول والاشهاد ويجوز ان يكتب في هذا يأخذه معاملة اي كرم شاء واي اشجار شاء باي نصيب شاء في موضع كذا * نوع آخر في التوكيل باتبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلان بطلب كل حق هو له بسبب ميراثه من والده فلان وباتبات نسبه ووفاة والده وعدد ورثته وباتبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على انه لا يجوز على هذا الموكل اقرار هذا الوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عاينه بابطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره * نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ افر فلان دائما انه كان وكل فلان فلان بالقيام على جميع ضياعه وامواله وعماراتها والاتاق على ذلك كله واداء نوائبها وقبض غلاتها وابرائها وغير ذلك وكالة صحيحة مقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم اراد ان يخرج من هذه الوكالة وان يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما يرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبة صحيحة وادى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبريء اليه براءة ايتاء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدق الوكيل هذا

في ذلك كله واشهد اني اؤتمن الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين هذا ما شهد اليه قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يئني الموكل على هذا المطلوب بامره اياه بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه امرا صحيحا وتسليطنا انرا بقبضه منه واستيفاء تاما وافيا لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبريء البتة هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه الصك الذي كان لهذا الموكل بذكر هذا المال المسمى فيه ولم يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنه ولا معه ولا في بده ولا قبل احد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه وبسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك من قبل هذا الموكل وغبرة من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما قبض منه نقدر ذلك الدرك ضمنا وصحبا وبتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل على وجه لا يطل بعده بكتب بعد التوكيل والقبول على ان هذا الموكل كلما عرله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالته مستقبلة بجميع ما وصف فيه وبكتب في الجانب الآخر على ان هذا الوكيل كذا هذه الوكالة على هذا الموكل وهو وكيله وكالته مستقبلة بجميع ما وصف فيه وان جمعوا بين الامر من صمح يعطف بالواو فيكتب على ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى ان هذا الوكيل الى آخرة * وجد آخر في هذا كذا لا ينزل الركيل عن الوكالة ان يجعل الوكالة اسارة دمه وامره باجره وارم فمكتب عذاه استأجره لان فلانا استأجره سنة كاملة اثني عشر شهرا منه اليه او لها كذا آخرها كذا بكذا درهمها اجارة صحته لا وساد فيها السع هذا الاجر لهذا المسأجر ما رأى بعده من جميع اصناف امثال هذا المستأجر ومن العتار وسائر الاملاك والاعيان والمفعول انني يجوزني بها وما املكه هذا المسأجر في مدة دمه الاجارة وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه بدفع هذا المسأجر مع ذلك المسأجر ما يرى اليه من ذلك كله فما ادرك هذا الاجر من درك الى آخرة * نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب هذا ما وكل فلان وكله بكذا ويدكر ذلك على السوق الذي ذكره فلانا انه يئني الى موضع القبول بكتب فلان غائب عن مجلس هذا الركيل وجعل الموكل هذا فلان الى الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا ائتمني خبرا له وساطة على ذلك كله واسم هذا فلان بعينه لهذا كله وذلك يوم كذا اذا بلغه الحبر وقبله كرساه بهدرا ان فلان دعوى الوكيل امرطازا انه بلغه بتاريخ كذا توكيل فلان اياه بجميع ما يئني كذا بكذا دمه السخه * بسم الله الرحمن الرحيم

وينسخ الكتاب كله وأنه لما بلغه توكيل فلان آياه وقبل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صار به
وكيلاً لفلان بجمع ما وكله به ووصف فيه وبتمه * نوع آخر في عزل الوكيل شهدوا ان فلانا يعني
الموكل اقرطائعا انه كان وكل فلانا بجمع ما يضمنه كتاب الوكالة التي هذه نسخته * بسم الله
الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وأنه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله آياه عن ذاك
كله وصرفه عنه واخرجه منه وقصريده عنه بمحضر من فلان وفلان وفلان وهم الذين اشهدهم
على ذلك واسمع اذ انهم ذلك وهم يغرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة باعيانهما
واسمائهما واسابهما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى
فيه فان لم يكن العزل بالمسافهة وبعث اليه من بخيرة بذلك ويعلمه به كنت فيه بعد قواك عزله
عنه وتصريده عن ذلك وجعل الى فلان وفلان اختيار هذا الوكيل بذاك واعلامه بجميع ذلك
واشهدوا ان بلغه ذاك فاعزل كتبت فيه شهدوا ان فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان
يعني المبلغين ان يبلغا فلانا الى الوكيل ان موكله فلانا عزله عن كل ما كان وكله بذاك في كتاب
وكاله هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم ونسخ الكتاب ثم يكتب وان كان من فلان
وفلان هذين التبليغ والاخبار والاعلام بمحضر من السهود وهم فلان وفلان ذاك معهما وبرؤيه
اعينهم وسامع آذانهم كلامهما بعد ان كان هذا الموكل اشهدهم في يوم كذا وهذه صحيحة العزل
والبدل انه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين واقامهما معاً في نفسه في ذلك وانهم يعرفون فلانا
المعزول معرفة صحيحة بجملة واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان آياه كما عراه عنه عما ذكر ذلك به
وكتبوا شهادتهم بذلك وخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وفي ذاب الوكالة الى
فان له كلما عزله وانت وكياي به هل يمكن عزله ام لا اختافاً سائخ فيه واختار الشيخ الامام
شيخ الاسلام الحسن بن عطاء بن حذرة رح انه يمكن بهذه اللطه كتب قلت لك انت وكياي
بكذا على اني كما عزلتك فانت وكياي به وكاله مستقبلة وقد عزلتك الآن عن وكالاتي
كلها المطاعة مسامحة المعلقة اجمعوا انه اوفال له كلما صرت وكياي فتد عزلتك عن ذاك لم يصح
هذا وبعث الى كل بلسرط باطل فاما اطلاق فصحيح والله تعالى اعلم وعند بعض مسائخ اهل
الاصرة لا يعزل عن كلها بهذه اللطه لكن يقول عزلك عن الوكالات الدابة، ورجعت
عن الوكالات المملدة يبطل ذاك كذا بهذه اللطه ويبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة العامة على

العزل عن الوكالة ~~بأنه~~ وعند ذلك في كتاب الوكالة * نوع آخر في توكيل المبرم ببيع دارة ان لم
يؤدبه ~~على وجه لا يعزل~~ اقر فلان لعلان عليه وفي ذمته كذا درهم او جلا الى مدة كذا وان لم يؤدبه
هذا المال عند محل هذا الاجل واخره ثلثة ايام ولياليها فقد وكله ببيع دارة التي هي في موضع
كذا ويحدها بما احبه من الثمن او يكتب بكذا درهم من شاء ويقبض ثمنها اقتضاء بدينه توكيلا
صحيحا على انه متى عزله عن هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وبرأه فهو وكيله بهذا البيع
وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا اردت ان تكتب وكالة بطلب
الشفعة كتبت هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعتي في دار كذا ويحدها واخذها بشفعتي وبانيات كل حجة
وبينة له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالخصومة والمنازعة فيه وبدفع الثمن اليه وبقبضه
الدار له بشفعتي ولم يجعل اليه تسليم شفعتي فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشيء ولا تعديله شأ هذا يشهد
عليه شيء يبطل له في ذلك حقا وقبل فلان ذلك واذا اردت كتابة المضاربة كتبت هذا ما دفع فلان
الى فلان كذا كذا درهم او دينار او بصف النقد ويبالغ في صفته وبيان مقداره مضاربة صحيحة
ليعمل فيها هذا المضارب ويشترى بها ما بداله من السلع والامتنعة ثم يبيع ما اشترى نقدا او سيئة
ويتجر في مال المضاربة ما رأى من انواع التجارات ويوكل من يشترى بمال المضاربة ويبيع المشتري
ممن شاء واحب هذا المضارب وتجربته ما رأى من انواع التجارات ويسافر ان احب في دار الاسلام
او في دار الحرب وينفق منها على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على ان
ما رزق الله تعالى من العسل والربح في ذلك فهو بينهما نصه ان وما كان ذلك من رضى عترة وخسران فهو
على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصرف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال
هذا المضاربة قبضا صحيحا وتفرغ من مجلس هذا العدد بعد صحته وتماه وتغرق الاقوال والابدان واقرأ
بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية * الفصل الخامس عشر في الكعالات هذا ما سجد الى قولنا
ان فلانا كعل بنفس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه به تسلم نفسه اليه
في اي وقت ما طلبه من ليل او نهار بحيث يمكنه مطالبة بحقه بغير حائل بيده وبينه بغير مانع له منه
وقبل فلان هذه الكعالة مشافحة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب اقر فلان انه كعل بنفس فلان
بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخرة وان اراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب
على انه

على انه كلما برئ هذا الكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كميلا له به على حاله
 ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا بحضوره اذا ارعاه متى ما دعه الى آخره
 والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا كان كميلا بالنفس والمال جميعا كتبت اقر فلان في حال
 حوازا اقراره انه كفيل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه
 وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامما على هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع مال
 هذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهم او دينار كماله صحيحة رضي بها هذا المكفول له
 واجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفالة اجارة صحيحة وصدقه فيه خطا وان كان في الكفالة اجل
 يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه
 لنفسه اليه بعد ذاك كذا في الظهيرية * نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم الموافقة بالنفس
 يكتب ما ذكرنا في كماله بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القبول على انه ان لم يواف به يوم كذا او حين
 طالبه بتسليم نفسه اليه كان كميلا له بجميع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا وبجميع ما ثبت عليه
 من الدين بالحجة لا بعقل بعلة ولا نحن بحجة على ان لهذا الطالب بعد ذلك ان يأخذ كل واحد
 من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء اخذهما بذلك جميعا وان شاء اخذ
 احدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا برأة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا
 الدين حتى يصل اليه كله او يقع البراءة عن جميعه بوجه من الوجوه وكان ذاك كله بامر فلان
 لهذا المطلوب واشهدوا على انفسهم بذلك الى آخره واذا شرط التسليم في بلد فسلمه اليه في بلد
 آخر برئ عند اي حنيئة رح اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرئ الا بالتسليم
 في المكان المشروط وكذا اذا عين في مجلس الفاصي للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه عن تسليم
 نفسه الى الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان اقرانه كفلا بامرهم اجبر على تسليم نفسه الى الكفيل
 ليسلمه الى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر اجبر على الشخص الى باد الطالب فان انكر
 وحلف ولا بدنه على ذاك لم يجبر عليه وجه آخر لسان الكفالة بالمال على الكفالة بالنفس كماله
 صحيحة جائزة هو احوط في حق الكفيل ان يكتب الى قوله على ان يدفع فلانا الى فلان
 يوم كذا على انه لم يدفع اليه متى طالبه به يوم كذا لان الطالب عسى لا يطالبه برأه احتياالا
 لا يجاب المال على الكفيل فطرنا للكفيل بهذا الشرط وان كمل جماعة بنفس رجل ذكرت ذاك

وذكرت على أن يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى أن كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بنفس أصحابه بأمراء أصحابه حتى يدفعوا فلانا إلى فلان ويسلموا إليه ويتم الكتاب * نوع آخر في الكفالة بالمال هذا ما شهد إلى قولنا أنه ضمن لفلان من فلان بأمرة جميع ماله على فلان وهو كذا ضمنا صحيحا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه فلان أن يأخذه به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا أن يأخذهما به وبما شاء أن شاء أخذهما جميعا بذلك وإن شاء أخذهما به شتى كيف شاء وكلما شاء واحدا بعد واحد جميعا وشتى لبراءة لكل واحد منهما بأخذ فلان أحدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكفل صاحبه بأمرة صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك من حق وقبل كل واحد منهما الوكاله فيه من صاحبه شفاها وقبل فلان منهما جميعا هذا الضمان شفاها وإن شرط كماله كل واحد منهما عن صاحبه بذلك يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصصة صاحبه بأمرة من هذا المال فله أن يطالبهما وكل واحد منهما بجميع هذا المال أن أحب فإن كان بغيره مرة كنيت بغير أمرة * نوع آخر في ضمان الابن بعد موت الأب هذا ما شهد إلى قولنا أن لفلان على والدته كذا درهمان كذا زوجا وان والدته فلان توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم أو ضيعة كذا قيدته يغني بهذا الدين وزيادة وأنه ضمن لفلان من والدته جميع هذا المال وهو كذا ضمنا صحيحا جائزا وقبل منه فلان هذا الضمان شفاها فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا إمامة لفلان من دفع هذا المال إليه متى طال به بحق يدعيه قبله من بينة ويمين ولا حجة له في إبطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه واشهدا على أنفسهما بذلك إلى آخره وإنما كتبنا أنه صار في يده تركه لأن الأب حينئذ رح يقول لو لم يترك مالا لم يضمن عنه لم يجز فإن احتيج إلى هذا ، أم يترك ميراثا كنيت وأنه توفي ولم يخاف مالا وأراد هذا الابن تربد حادثة وفراغ ذمته يضمن عنه المال وماله لحيته وتياه ابوا جبه وحكم حاكم حائز الحكم فبما بين المسلمين صحة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ونتم الكتاب وثيقة إفراار المكفول عنه الكفيل بما ادعى عند بكتب شهدوا أن فلانا أقرنا نعا ان كان لفلان عليه كذا درهمان لازما وحنا واجبا بسبب صحيح وإن فلانا كمال عنه لهذا الدين لهذا الطالب بأمرة كماله صحيحة وإن هذا الكفيل قد ادعى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا

لا امتناع له عن ادائه فلادعوى له بوجه من الوجوه يوجب ابطاله عنه ولا براءة له الا باداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على ادائه وصدقة هذا الكفيل المقر له مواجهة وتم الكتاب كذا في المحيط * الفصل السادس عشر في الحوالة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا اقرانه كان لفلان على فلان كذا درهمًا حقا واجبا ودينا لازما بسبب صحيح وان فلانا احوال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان على فلان من دفع هذا المال متى طال به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة او يمين ولا حجة له في ابطال هذا المال المبين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب ولو كان للمحيل على المحتمل عليه مال فاحال بذلك مقيدا كتبت كان لفلان على فلان كذا واعلان على فلان كذا فاحاله عليه قبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفل عنه بشرط براءة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والحقت به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به صك وله تاريخ ذكرت دينا واجبا بسبب صحيح وقد بذل به كتابة الاقرار بتاريخ كذا ان كان الدين ثمن مسع او ضمان شيء او بسبب آخر وثبت ذلك صحيح وكان اوضح فان كانت الحوالة باجل كتبت ذاك وبري هذا المححيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذاك للمحتمل له حتى هذه الحوالة على هذا المحتمل له بهذا المحتمل عليه كذا شهرا من تاريخ هذا الكتاب والله له في طالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لا براءة له ولا امتناع له عنه وقت اداء هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المححيل عند العجز كتبت فان لم يصل هذا المال اليه هذا المحتمل له وعجز عن استيفائه من هذا المحتمل عليه بموته او غيبته او اعدامه او افلاسه او لغيره او لا تكر هذه الحوالة رجع به على هذا المححيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المححيل وصدق بعضهم بعضا في ذاك كله مواجهة ومن الزيادة في توثيق هذا واطلق له هذا المححيل قبض ذاك والمباذنة والمحكمة الى من شاء من الاحكام واطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء ومزله مرة بعد مرة توكيلا صححا كذا في المحيط * نوع آخر اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا ودينا لازما وانه كان احوال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه بم احوال هذا المحتمل له هذا على غريمه فلان بها فقبل فلان هذه الحوالة

ثم غاب هذا المحتال عليه الثاني من البلدة الى بلدة كذا فعجز هذا المحتال له من استيفاء حقه منه فراجع على محيله و محيله ايضا بهذا العجز رجع على محيله قد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول باداء هذا المال من فلان اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه واقر المحيل الاول طاعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بايعاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وبراءة من كل الدعاوي والخصومات اقرارا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل درك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمانا صحيحا وقيل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة واشهدا والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * ولو كان اداله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون في آخره ان فلان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرية * الفصل السابع عشر في المصالحات واذا اردت كتابه الصلح من الدعاوي والخصومات باسرها كتبت اقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره انه صالح بلانا عن جميع الدعاوي والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صلحا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات كلها وان قبل منه قبولا صحيحا ونقده بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صحيحا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كبير لا فديم ولا حديث لا في الصامت ولا في اساطق لا في الحبوان ولا في الاعيان لا في المنقول ولا في المحدود ولا في الدراهم ولا في الدينار ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والملك بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه فابل الصلح هذا هذه الصورة اصل في جميع المصالحات واذا كان الصلح من دعوى كانت للصغير على اجنبي فان كان المصالح والد الصغير يكذب اقر فلان بن فلان انه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لوادة الصغير اسمه كذا ولا دل له بهذا الاسم سواه بلين كذا درهم بعد ما عام يقبلا ان هذا الصلح خبر لهذا الصغير من التداوي في الخصومة اذا امكن الواد الصغير هذا بنه عادله يقيمها على انبات هذا الحق للصغير وكان المدعي عليه دفع

دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح منه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا هذا البدل لهذا الصغير قبضاً صحيحاً في المجلس وإن كان المصالح اجنبياً وقد اذن له القاضي في الصلح كتبت اقر فلان بن فلان وهو الماذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح اقر في حال جواز افراره في الوجوه كلها طائعا انه صالح فلانا وهو المدعى عليه من كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فيه اذا لم يكن لهذا الصغير وصي لا من جهة ابيه ولا من جهة اخرى على كذا درهما صلحا صحيحا بعد ما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية * الصلح عن الدعوى على الصغير والمدعى بينة اقر فلان بن فلان انه كان يدعى على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والده او يقول بحضرة وصيه في وجهه ان جميع هذا ملكه وحقه بسبب صحيح وفي يد هذا الاب او هذا الوصي بخير حق وكان يطالبه بقصريده عنها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها قائل انه ملك هذا الصغير وحقه في يدايه هذا او وصيه هذا بحق وليس عليه قصريده عنها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خير للصغير من التماضي في الخصومة فما لا الى الصلح واصطالحا من هذه الدعوى على ان يعطي هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهما فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايفاء ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غلته ولا في حق لا قدم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة موا جهة وبتم الكتاب بعد ما يلحق به حكم الحاكم لما مر كذا في الذخيرة * واذا اردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بكاح صحيح وانه مات وخلف من الورثة اياها زوجته له ومن البنين كذا وبسني عدد الورثة وخلف من التركة في ايديهم من الصياح كذا ويسين حدوده ومن الدور والبيوت كذا وكذا ومن الحوانيت كذا ويسين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمي ويحلي ويبين جنسه وسنه ومن اليااب عددها كذا ويبين جنسها وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال ومن الحديبر كذا يصف كل مال

بصفة يعلمه بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانها ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خيرا لهم ديننا وديننا لصالحتهم بعد معرفتها جميع ذلك شيئا فشيئا على حقها وصداقها ولم يكن شيء منها ديننا على احد من الناس ولم يكن مشغولة ايضا بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها او تفول وقد كان تعيين ما كان ديننا على الناس ووقع النضاء لمن كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة وانهم من حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا جائزا نافذا لا شرط فيه ولا مشيئة ولا فساد ولا خيار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغا عما يشتغله عن القبض والتسليم فجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع منافع الغلمان والجواري وكساحم وسروج الخيل ولحمها وجميع منافعها وما يعرف بها من اكف البغال والحمير وغير ذلك وثمار الكروم والبساتين والارضين واشجارها وزروعها وغرونها وجميع غلاتها لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولاد عوى ولا طلبة ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطله وكل بينة تطلبها قبلهم ظام وعدوان وقبلوا هذا الصلح عنها شفاها ووجاها في مجلسها فما ادرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح او في شيء منه فعلى فلان تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تقر قواطعهم كذا في الظهيرية * وان كان من التركة دين على احد قلت بعد ذكر المحدودات والاعيان من التركة وتركه ايضا من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويتول بعد ذلك الصلح والاقرار بالاستيفاء فام يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حق ولاد عوى بوجه من الوجوه فانها قد استوفيت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان ارادوا ان لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيعاؤها لهم كنبت قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجا ، هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من اموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجلا منهم وتبرعا عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها تام يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولاد عوى واشهد وآه ولكن ليس بحسن لان الغرماء يبرؤون بهذا التعجيل ولا يبقى للبنيين مطالبة ولو شرطوا ان يكون ما على الغرماء منهم بهذا التعجيل لا يصح والوجه احسن ان يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون

فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وفدا قرض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال انفسهم بينهم بالسوية مائة درهم غطرية سوداء عتيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهما غطرية فقبضتها منهم ووكلتهم بقبض مائة درهم من هؤلاء الغرما وهي حصتها من الديون التي اكثر عليهم من هذه التركة ليقبضوها لهم ثم يكون هي قضا صالهم بما افرضوها فقبلوا توكلها بذلك مشافهة واشهدوا واذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح من دعوى المرأة في صداقها والتمن من تركة زوجها يكتب الى قولنا وانها كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وانه توفي قبل ادائها شيئا منها وصار ذلك دينها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة يدفع لذلك ولا مخلص من ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المقررة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات عن هذا الصغير باذن الحاكم عن دعويها صداقها كذا هذا وعن دعوى التمن من تركة زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن انفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً وان كان الصلح عن واحد من الورثة والورثة بالغون يكتب اقر فلان الى آخره انه صالح فلانا وفلانا وفلانة وهم اخوة واخنة لابن وام والديهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت لهم قبلهم في تركة ابيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة كذا صلحا وانهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً الى آخره الصلح من دعوى وصية الثلث والرابع والسادس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة * وان كان في التركة دراهم او درنانير ينبغي ان يقول عند ذكر بدل الصلح انه اكثر من حصتها من الدرنانير والدراهم كذا في الظهيرة * قال محمد رح في الرجل يدعي في دعوى دارة فيصالحه صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي مسئلة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وابن ابي ليلى رح فان اراد المدعى عليه ان يكتب كتابا ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لعلان يعني المدعى عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحني من دعوى في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على ان اسام لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهما

ويتم الكتاب هكذا كان يكتب ابو حنيفة رح وابو يوسف ومحمد رح وكان الشمني يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يدك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في الدار التي في يدك بذلك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصح الصلح والوجه لما ذكره ان محمد رح وضع المسئلة فيما اذا ادعى في داره دعوى ولم يذكر ان المدعي به ماذا ويجوز ان يكون الدعوى في حق من طريق او مسيل ماء فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق او مسيل الماء واقرار المدعي بملكه الدار للمدعي عليه لا يمنع من هذه الدعوى فيحمل كتابة محمد رح على هذا الوجه على ان مراده من هذه الدعوى حق لنفسه لا دعوى رتبة الدار كذا في المحيط * اذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه شهدوا ان فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهما فانكروا دعوى هو على هذا المدعي كذا دينارا بسبب صحيح وطال ترددهما واختلافاهما الى مجلس الحكم كذلك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فتوسطا متوسطون فيما بينهما ويدلوهما الى الصلح جدا بكتاب الله تعالى والصلح خير فامتا الى ذلك فاجازا واصطلحا على ان اعطي فلان فلانا كذا درهما تقبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومة وتبض هو منه بايضا اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء واقرائه لم يبق له عليه خصومة في شيء وانه ابرأه عن دعاويه كلها وصدة الآخرة في ذلك كله وابرأه هو ايضا عن كل دعوى كان يدعيه عليه ولم يبق لاحد منهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة شيء وكل دعوى يدعيه احدهما الى الآخرة والله تعالى اعلم * صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكلة شهدوا ان فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والتبض والصلح والاقرار والضمان وكالنه مطلعة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس النضا تهل فلان الناصي ادعى على فلان وفلان وفلان ان موكلته هذه كانت زوجة ابيهم ومورثهم فلان وحلاله بكاح صحيح على صداق معلوم وانه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وانهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارباها وهون من جميع ذلك فاجابوا ابيهم

اقتسموا كل التركة واوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل ان تلك القسمة وقعت فاسدة فبصر صحيحة
لتمكن الخال وحصول التفاوت وظهور الغبن الفاحش وخروج بعض ما كان مغيبا من التركة
وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشائخ الائمة من اهل كورة كذا وعقدوا مجلسا
في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي
فلان وبدنواهم الى الصلح وتفقوا على ان يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلته هذا من جميع
دعواؤها وخصوصا تها في هذه التركة كذا كذا اقترضا وبه فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة من جميع
دعواؤها من المهور والنمن من تركتها زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومات
دافعة للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال واقر واجميعا طائعين بموجب هذا
المال وهو بدل الصلح لثلاثة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بدلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع
الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا وبجدها وجميع الكرم الذي في موضع كذا وبجده
بحدودها وحقوقها كلها كذا وكذا او قيمة هذه الدار كذا او قيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله وقبضهما
عنهم بتسليم ذلك كله اليه فاراض ان مواع التسلیم وابراهم عن بدل الصلح المذكور فيه ابراء جائزا واقر واجميعا
بملكية ذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم ولا لواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى
ولا كذا الى آخره فتمت ادعوا الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم عن موكلته جميع
ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في ايديهم وقضى بصحة ذلك كله ناض من قضاة المسامحين
واشهدوا الى آخره * الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم شهد الشهود الى قولنا ادعى فلان
ان فلانا والد هذا المدعى عليه او صني لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا
وبجدها ابداما عاش او مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغير وهي تخرج من ثلث ماله وقبل
هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم
صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهم صلحا جائزا قاطعا للخصومة رافعا للمنازعة فقبل هو منه
هذا الصلح لهذا البديل الى آخره الصلح عن الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار اخرى هو كالاول
في الابداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار اخرى من
هذه التركة موضعها كذا بحدودها وحقوقها وكذا سنة كماله او يقول سنتين كمالين او يقول
ثلث سنين كوامل اولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا

صحيحاً وكذا له امسكها ليسكنها بنفسه ويسكن من احب ويعمل فيها برايه ثم يذكر القبض والابراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح عند اكثر مشائخنا راجع وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار والا حوط ان يلحق له حكم الحاكم * الصلح عن دعوى عين او دين على سكنى دار او منفعة اخرى يكتب هذا ما شهد الي قولنا دعوى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا او ادعى عليه الف درهم غطريفة سوداء متيقة رائجة جيدة معدودة ثم صالحا من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدوها سنة كاملة او كذا على زراعتها ارضه التي في موضع كذا ويحدوها سنة كاملة ما بدا له من غلة الشتاء والصيف او على خدمة عبدة المسمى كذا سنة كاملة او على ركوب دابته وبذكري جنسها وصفتها وبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا ويذكر القبول من الآخرو القبض وضمان الدرك من الجانبين والاشهاد * الصلح بين الاب والزوج في تركه المرأة شهدوا ان فلانا يعني الاب وفلانا يعني الزوج افراطا تعين ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا واما وهما هذان المسميان فيه وتركه فورثاها ولم تترك وارثا غيرهما فاصاب هذا الزوج نصف تركتها اذا ماتت من غير ولد واصاب الوالد سدسها بالبرضة والباقي بالعصوبة قد تركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ونفصل وان جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان ابنيها فنظر اجميعا في جميع ذلك فوفا على ذلك شبه افسينا واحاطا به علما وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح مع الاب من جميع حق هذا الاب وحصته من تركه ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما بالاحبة المسمى فيه وبعد ان كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلى المذكور فيه لمحضرهما وبحيث تناله ايديهما عند تعادهما هذا الصلح على ان كذا درهمان من هذه الدراهم التي رفع بها هذا الصلح الصلح صلح من الواجب للاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه هذه البنت وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهمان التي صلح منها وعلى ان كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح عن الواجب له من تركه ابنته هذه الذهب والجواهر وهو كذا وعلى ان بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحق ارثه عن ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على ان يكون جميع هذا الواجب للاب بحق ارثه عن ابنته هذه على زوجها هذا الهدا الصلح المذكور فيه فعلم هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه

مشافهة ودفع هذا الزوج إلى الأب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل أن يتفرق منه بأبدانها وسلم هذا الأب إلى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقد فيه هذا الصلح قبل الافتراق وذلك بعد إقرار هذا الأب وهذا الزوج أنهما قد رأيا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وعابناها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقد جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراخ منهما به ورأيا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على هيأتها كأن رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وحصلت هذه التركة للزوج بحق الواجب له فيها بسبب الإرث عن زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الأب عن جميع الواجب له فيها بحق إرثه عنها على ما ذكر من صلحه فما أدركه هذا الزوج فيها ملكه إياه وهذا الأب عن هذه التركة وفي شيء منه ومن حقوقه من الصياع والدار من جهة أحد من الناس فعلى هذا الأب تسليم ما يتنصيه الشرع والحكم وأقر كل واحد منهما طائعانه لا حق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في بدء من تركه هذه المتوفاة بعد أن أحاط علم كل واحد منهما طائعانه لا حق له قبل صاحبه بذلك كله وإن كان دعوى يدعيها كل واحد منهما قبل صاحبه من تركه هذه المتوفاة من الأصناف المذكورة فيه أو يدعي ذلك أحد نسبته في حبوتها وبعد وفاته وشهود يشهدون لهم بذلك ولم يطلب وكتاب بخرج فذاك كله باطل مردود ويتم الكتاب * صلح الفضولي شهدا شهود إلى قولته أن فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المبره هذا المدعي تبرعا تطوعا بخبراه ردها المدعي عليه على كذا كذا درهمين على أنه ضامن ذلك من ماله نفسه لهذا المدعي على أن أبرأ هذا المدعي عليه عن هذا المدعي وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى أنه ضامن جميع ما بدرك هذا المدعي عليه في ذاك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل أحد من الناس صاحبائنا فاطعة الحصوصه وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايعا ذلك أباه تبرعا وتطوعا بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دونه ودون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لا حق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه وبسم الكتاب قال أن كان هذا الصلح من هذا الفضولي على أن يكون العين المدعى للفضولي لا للمدعي عليه كثبت بعد قولاك على كذا درهمين على أن يكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه

ودون سائر الناس اجمعين ويكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعى هذا المصالح وكيه
 في حيوته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعى عليه ومن وجدها في يده من الناس كلهم
 وبالصومعة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويؤكل به من شاء مرة بعد اخرى ويستبدل
 من الوكلاء من شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائزا مرة في جميع
 ذلك وجعله وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح
 ما اشهد اليه شفاها فان لم يقدر على اخذها منه استرد بدل الصلح من المدعى ويتم الكتاب كذا
 في الذخيرة * وان كان الصلح عن دعوى الالبان يكتب انه صلحه من دعواه قبله كذا الذي
 كان اودعه عنده وانه قبضها ودفعه فطلب صاحب الوديعة منه رد الامانة فمحمد حجودا اصليا حتى
 صارت هذه الامانة مضمونة له عليه بمنالها ان كانت من ذوات الامثال او بقيمتها ان كانت
 من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى على كذا درهم اعلمنا صحيحا وانه قبل منه هذا الصلح
 على هذا البدل مع انكاره قبوله صحيحا كذا في الظهير به * الصلح من دم العمد على مال ادعى
 عايله انه قتل اباه فلانا بحديدة عمد ابغى حق ظلما وعدوانا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وان له
 القصاص قبل هذا المدعى عليه وعاليه الانقياد له وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صلحه
 من دعواه هذه على كذا قبل ذلك منه مشافهة صالحا صحيحا قاطعا للصومعة وقبض منه بدل
 هذا الصلح بايفائه ذلك اياه وبراءة عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك
 من درك من قبل وارث لانه هذا ان ظهر وغربم وموصى له وحاكم وذى سلطان وغيرهم
 من الناس حتى يخاصه من ذلك او يرد عايله مما قبضه منه بهذا الصلح بنذر ذلك الدرك صمنا
 جائزا صحيحا فلم يبق له بهذا الصلح والابراء حق ولا دعوى الى اخره كما مر والله تعالى اعلم
 كذا في المحيط * الصلح عن الفصاص فيما دون النفس ادعى عليه انه قطع يده اليمنى من مفصل
 الكف عمد اتعديا وظلما بغير حق وانما قد برأت من بعد ذلك وادعى عايله القصاص في يده اليمنى
 بجنايته هذه فساله ان يصلحه من دعواه هذه كذا واجابه الى ذلك وصلحه على هذا المال
 ويتم كالاول والله تعالى اعلم * الصلح عن دم الخطاء ادعى عليه انه سب اباه فلا خطأ بغير حق
 فطلب منه دية وطلب منه ان يصلحه منها على كذا درهما وجلا بلس سنين من تاريخ
 هذا الكتاب

هذا الكتاب على ان يبرأه عن دعواه هذه على ان يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلاث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا الى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم * الصلح عن دعوى قتل العبد عمدا شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان انه قتل عبده التركي المسمى فلان او الهندي او امته الرومي المسماة فلانة عمدا بحديدة ظلما وعدوانا وادعى عليه ان قاضيا عدلا جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله في هذا العبد بينة قامت له عليه اربا قرارة كما يكون اخذا بقول من يرى القصاص على الحر بقتل عبد الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهمها فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعا ثم يذكر حكم الحاكم بجواز وقوعه على غير اقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رح في رجل يدعي قتل الرجل انه قتل اخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجمها في ثلث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على اقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال فان اراد ان يكتب بذلك كتابا لعلان يعني ولي القنيل من فلان يعني المقاتل اني قتلت اخاك فلان بن فلان ويكتب انت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالححتني عن دم اخيك على كذا ويتم الكتاب واذا كان القصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جازي قولهم جميعا اما عند ابي حنيفة رح فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح واما على قولهما فلا يصح صلحه في نفسه وسقط القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقيين مالا فان كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح عن الكبير عند ابي حنيفة رح فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير وتركه فيه ان نصيب الصغار صار مالا بالعموم اذا قل الرجل عبدا ولا ولي له فلا مام ان يصالح من دمه بالاتفاق اما عند ابي حنيفة ومحمد رح فلانه بملك استيفاء القصاص فيما كان الاسقاط بالصلح واما عند ابي يوسف رح فالامام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفع العامة المسلمين فان اراد ان يكتب في ذلك كتابا كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة * الصلح عن العيب في المشتري شهد الشهود ان فلانا وفلانا اي البائع والمشتري امرطائعين ان فلانا اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهمها ووقع الثقبض بينهما وان هذا المشتري بعد ذاك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا يرى

البائع عن عبويه وخاصته بعد ذلك في يدي الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووفقا على صحة حصه هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وانهما بعد ذلك اصليا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على انه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على ان يبرئه هذا المشتري عن هذا العيب فعلا ذلك واصطلاحا صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البدل وبراءة وتفرقا ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين * الصالح عن مجهول على معلوم شهدوا ان فلانا ذكر انه كان بينه وبين فلان خلطة واخذ واعطاء وان له عليه حاصل من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله ان يصالحه من ذلك على شيء واتفقا على ان يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك موا جهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحاكم لان الصالح عن المجهول لا يجوز عند الشافعي رح وعندنا يجوز على بدل معلوم * الصالح من دعوى الرق شهدوا ان فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الاباسه ولا يوقف على نسبه انه مملوكه بملك صحيح ومروقه وانه خرج من طاعته وطالبه بطاعته والانقياد له بحكم الرق فسأله ان يصالحه من هذه الدعوى على شيء فاجابه اليها وصالحه منها على كذا صلحا صحيحا فقبله منه ذلك موا جهة وقبض جميع هذا البدل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالعتق على مال لا ولاء فيه لانه لم يقرب بالرق ويكتب في موضع ذكر البدل على عبد تركي شاب سليم من العيوب او على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم * الصالح عن دعوى الكاح على مال ادعى على فلانة انها امرأته ومنكوحته وحلا له بكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها او خرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها من اشياء من صنوف الاموال وانها انكرت دعواه فبها وسألته ان يصالحها على شيء فاجابها الى ذلك وصالحها من دعوى الكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهمها مصلحه صحيحة فقبها منه قبولاً صحيحاً وقبض منها جميع بدل هذا الصلح نبضا صحيحا ولم يبق له عليها دعوى الكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال هذا وجه موجود في كتب الساف ومنه ما نختار من ابطال هذا الوجه فانه اعتياض

عن النكاح او اخذ مال بباطل والمختار في المسئلة المصالحة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال وجه كتابته ادعى عليها انها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمنع من طاعته وانكرت ذلك كله ثم انه صالحا من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكرة دعواه نكاحا مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طلقه واحدة بآئنة بغير طلبها وسؤالها تنزها واحتياطا ويتم الكتاب *

نسخة اخرى في الصلح عن دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمه فيه ادعى على فلانة انها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا وانها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسألها طاعته والانتقال له باحكام النكاح فاجابت انها كانت زوجته وحلاله وانه حلف بطلاقها لثلاثين لا يسافر ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنها وقد سافر وغاب عنها وخرج بغير اذنها بعد هذه اليمين وحنث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلث وانتقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا واثبت هذه الحرمه بينة عادلة اقامت عند القاضي فلان ايام قضائه بكورة كذا وجرى القضاء به على الوجه والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما بينا كذا في الذخيرة * واذا اردت كتابة الصلح عن دعوى الخطاء في لختان كنبت اقر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في الوجوه كلها انه كان ادعى على فلان بن فلان انه ختن ابنه الصغير المسدى فلانا وهو من ابناء خمس سنين وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مسارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطع زالت به منفعة عضوه هذا على الكمال زوالا لا يرجع عودا ظاهرا وهي منفعة الاحبال والاعلاق واستمسك البول وانه يسلس منه بواء دارا دائما لا ينقطع واتفق عليه بعض الحذاق من الجراحين والحقاقين المعروفين بذلك العمل حتى وجب الداء الكامله بهذا العمل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مقرا بالختان منكرا زوال هذه المنفعة الموصوفه بنعاه زعماء زعماء بسبب آخر في المستقبل من زمان فعليه وطالت الخصومة بينهما وتعدرا على والد الصغير ابات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكان الخبير به في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتدادي في هذه الخصومة فصالحه والد الصغير الذي هذا بولاية الابوة عن هذه الدعوى على كذا درهمين وزنا من النفرة الخاصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا

الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطا وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية * الفصل الثامن عشر في القسمة والمناخرون يكتبون هذا ما شهدوا الى قولنا ان فلانا وفلانا اقرروا الى آخره ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا وحدودها كذا وحدودها وحقوقها وما فيها وارضها وبناؤها وكل قليل وكثير هولها فيها من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في ايديهم اذنا او كما يكون لعنان كذا ولفلان كذا وانهم اقسموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراصوا بينهم واجازوا قسمته عليهم فقسم هذا القاسم عليهم بتراضيهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح واصاب فلان منها بحصة الناحية التي هي من يمين الداخل من بابها وبابها مما يلي المشرق فيها بيوت ثلثة بيت من ايسر كذا وبيت كذا وعليهما غرقان بينهما صفة وبين ابديهما مساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي بذرع بها في بلدة كذا واصاب فلان منها بحصة الناحية التي هي عن يسار الداخل من بابها ويبين ذلك الى آخره على ما مر واصاب فلان الناحية التي هي المواجهة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتل على كل ناحية من هذه النواحي الثلثة حدود اربعة فاحد حدود الناحية اليمنى لزبق كذا الى آخره واحد حدود الناحية اليسرى لزبق كذا الى آخره واحد حدود الناحية المواجهة لزبق كذا الى آخره فوفعت لكل واحد منهم بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحدودها كلها وحقوقها وبذكر الدليل الذي لهذه الدار مرفوعا بينهم ممر لجميع الحصص المسمى فيه مشاعا بينهم * وجه آخر على ان يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمة الى الطريق الاعظم او الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمه صحيحه جائزة لافساد فيها ولا خيار وقبض كل واحد منهم ما وفعت عليه هذه القسمة بتسليم اصحابه جميع ذلك اليه فارغاعن كل مانع ومنازع وتعرفوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتبامها تهرق الابدان والافعال بعد اقرار كل واحد منهم لمعرفة ذلك كله ورؤيته ورصاه به فبادرك كل واحد من هؤلاء في ذلك اوفي شيء منه ومن حروفه من درك فعلى كل واحد من صاحبه ما يقتضيه الشرع ولا حق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلبه وكل دعوى بدعيها في ذلك كله فهو مردود باطل واشهدوا على انفسهم كذا الى آخره كذا في المحيط * قسمه الدواب بشهد عليه

الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا ان فلانا وفلانا اقروا عندهم ~~وا~~ جميعا على اقرارهم طائعين في حال صحة ابدانهم والهم ~~مهم~~ وجواز امورهم له اياهم فلان مات وترك من الخيل كذا وكذا اميرائينهم ولم يترك وارثا غيرهم وصار ذلك موروثا بينهم اثلاثا على السوية وهو على اسنان واللوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن الثناء كذا وكذا ومن القوارح كذا وكذا فارادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا ليست بمشغولة بدين ولا وصية فاحضروها وتو موها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمانم جعلوها اقساما بالعدل والحق من غير حيف ولا غبن فاصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا انسانها كذا وقيمناها كذا واصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه الفسمة الموصوفة وعرف كل واحد منهم نصيبه من جملته وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد اقرارهم بالتراضي وان لم يكن بينهم اقرار سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله وابرا كل واحد منهم صاحبه عن ذلك دعوى وخصومة وطلبه كانت له في ذلك كله واقرائه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل احدهما شيء من ذلك كله وانه متى ادعى شيئا من ذلك فهو باطل مردود وتعرفا عن تراض بالابدان والاقوال فما ادرك كل واحد منهما في ذلك كله من درك فعلى صاحبه تسليم ما يقضيه الشرع واشهدوا الى آخره وعلى هذا الابل والغنم والبقر ونحوها وذكروا شياتها واللوانها بصفتها وما الرقيق فابوحنيغفرح لا يرى القسمة فيه خيرا وهما يرباها فان اجبرا لغاضي على ذلك ورأي تضاة في مختلف فيه فيصير بالاجماع ووجد كتابته هذا ما شهد الى قولنا ان اباهم ترك كذا عبدا وكذا امه احد العبيد اسمه كذا وصفته كذا والآ خر كذا واحدى الآماء اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهم بينهم بالتراضي او يقول بالاقرار او يقول فترافعوا الى القاضي او يقول رفع فلان الى القاضي وطاب منه جبرهما على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فاجبرهم على ذلك ونعت فلانا فقومهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالاقرار بينهم فافرع بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشراء او بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والزواني والكياي والوزني المبراث نكتب على قباس ما مر ولكن في المناهي لا يذكر القيمة * فسمة المبراث وهي انواع هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان اباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك اوصافا من الحيوان

المختلفة بالاقرار لا تصح كانه كالبيع والبيع بشرط الاقرار كالبيع بالقاء الحجر ونحو ذلك في الحق بهذا
حكم الحاكم كذا في المحيط * اذا كانت القسمة بين ورثة فمنهم غائب يكتب شهد الشهود على
قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى
فلان ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا كان نائبا من جهة الحاكم بطريق النظر
الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة بين هؤلاء الورثة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت
التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا
في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع
كذا فقبض هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا
كذا في الذخيرة * الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات اختلف اهل الشروط بالبدائية بكتاب
الهبة والصدقة فابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا كتاب فلان بن فلان الفلاني وكان الشمني
رح يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان
والمناخرون رح من اهل هذه الصيغة يكتبون كما يكتب الطحاوي رح هذا ما وهب فلان بن فلان
انه وهب من فلان ومحمد رح كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محوزة وصدقة محوزة
وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محوزة
عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للسافعي رح والقبض شرط
صحة الهبة والصدقة عند عامة العلماء رح خلافا لابراهيم النخعي رح فانه يقول اذا امامت
الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعدها بظران كانت هبة لارجوع
فيها للواهب كالهبة من احد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنة الكبير
اولاد بنه الكبيرة اولامه اولاخيه اولابن اخيه اولاخته اولنوافلها والجددة اولجدته واعمة واعمة
اولخاله اولخالته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بتة بتة لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة
فيها رجوع يكتب بتة بتة فحسب وفي شرح شروط الاصل انه لا يكتب بتة بتة في هذه الصورة
ايضا صورته على ما اختاره المناخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتملة
على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها ووهب هذا الواهب المسمى في هذا الكتاب
من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها وارضها

وبنائها من سبليل على كل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل دار فلان من سبليل على كل
 دار فلان من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لافساد فيها بغير شرط عوض صلة له
 ودار فلان عليه لا على سبليل تلجئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مراجعة في مجلس هذه الهبة
 وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وتسليطه عليه فارغا من كل
 شاغل ومنازع وهي في يد هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب
 الصدقة وتفرع من مجلس العقد تفرق الابدان والله تعالى اعلم وان شئت كتبت افر فلان طائعا
 انه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها
 الى آخر ما ذكرنا والله تعالى اعلم وان كان الموهوب كرم ما يكتب بحدوده وحقوقه كلها وبنائه
 واشجاره المثمرة وغير المثمرة وزراعيته وغراسه واوطاهه واغراسه وانهاره وسواقيه وشريه بمجاريه
 ومسائله في حقوقه فان كان على الاشجار ثمار او ورد او ورق له قيمة كورق شجر الفرساد لا بد من
 ذكره لانه لا يدخل من غير ذكره واذا لم يدخل فسدت الهبة لانه يمنع صحة التسليم واذا كانت
 الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له
 جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لا رجوع فيها
 على ان يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحده تعوضا جائزا نافذا مفرغا محوزا
 مقبوضا لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما
 جميع ما صار له بهذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك اليه
 وتسليطه عليه فارغا عن موانع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لفلان هذا وجميع هذا الكرم
 بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة
 وهذا التعويض اقرار بذلك كله واشهدا على اقرارهما من اثبت اسمه في آخر هذا الكتاب ذلك
 في يوم كذا في شهر كذا والله تعالى اعلم ان كانت الهبة من غير شرط العوض الا ان الموهوب له
 عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلانا من الدار التي كان وهبها له في موضع
 كذا وسامها اليه نقبضها منه وكتبنا بذلك على انفسهما كتابا بهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم
 ونسبنا كتاب الهبة ثم يكتب فرض فلان الموهوب له هذا فلانا الواهب هذا من هذه الهبة كذا

فقبلته منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا الموهوب
عوض وذلك في يوم كذا وإذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالزبيب والحبوب والدرية
والؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من
سهمين وهو النصف مشاعا من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرم
والأرض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رح وإذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره
حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة وقعت بين
هذين العاقلين إذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رح على التساوي
والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رح تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رح تجوز
على التساوي وعلى التفاوت وصورة الكتابة فيه هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على
البيوت والحجرات التي في موضع كذا ويحدوها ويحدوها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما
نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعا
مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهما معا وتسليطه أيهما عليهما في مجلس الهبة فهمي في أيديهما
بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما مانصين ويلحق بآخره حكم الحاكم إذا وهب رجلان دارا من رجل
صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكرناه مملوك
لهمان نصفين أو على السواء أو ثلثا لفلان وثلثا لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة
صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعا هذه الهبة وقبضها منهما جملة بتسليمه إذا كان
اليه وتسليطهما إياه على ذلك وذلك في يوم كذا إذا وهب رجل لصغير اجنسي عنه هبة يكتب فيه
هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل
أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وإن لم يكن للصغير أب وله أم
يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلان هذه هذه الهبة لهذا الصغير فلان في حجرها قد مات أبوه وليس له وصي
وإن لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه عمه أو خاله يكتب وقبل عم الصغير فلان
هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمره وإن كان
الصغير عاقلا مميزا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وأبى له وصي
يقوم بأمره ولا قريب يعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك كله إليه فارغاً عن

لوجه الله تعالى وطلب مرضاته ورجاء ثوابه وهربا من اليم عقابه وقبض هذا المتصدق
هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم
المتصدق لمعنى ذكرنا في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة
وبعد هذا التسليم ولادعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا
المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة * فيكتب فيها ما يكتب في الهبة
ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية * الفصل العشرون في الوصية
الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير او للغني فان كانت للفقير
كانت بدعى الصدقة وان كانت للغني كانت بدعى الهبة فلتحق بهما فتوى واذا اردت كتابة
الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتبه ابو حنيفة رح حين استكتب فاملاه على السائل على
البدئية * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده
لا شريك له لم ياد ولم يولد ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي
من الدنل وهو اكبر المتعال وان محمدا عبده ورسوله وامينه علي وحبه وان الجنة حق وان النار
حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور مبتهلا الى الله تعالى اي متضرعا
ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له فيه وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له
الملك وبهده الخير وهو على كل شيء قدير واوصى فلان ولده واهله وقرايته واخوته ومن اطاع
امره بما اوصى له ابراهيم بنيه وبعقوب يا بني ان الله اصطفى اكم الدين فلا تموتن الا وانتم
مسلمون واوصاهم جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطيعوا الله في سائرهم وعاليتهم في تزلهم
وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتولوا فيه وجديع ما اوصاهم به
ولا عتابهم عنه ولا يأخذ من طاعة الله ودين التمسك بامره واقر فلان ان ما به من الدين لعلان
كذا ولعلان كذا تنسبه وتسديه الى ابيه وجده واوصى ان حدث به حدث الموت ان يتخي
جديع ديونه بعد الفراغ عن تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ذلك ما بقي مما يخاف ويذره من ذلك
في كذا وفي كذا ثم بقي بعد ديني وانفاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان عني
فرائض الله تعالى اني جعلها لهم ولي ان اغير وصيتي التي اوصيت بها اني واربع
عما شئت وانقض ما رأيت وابدل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي مفضلة على

ما أموت عليه فلان فلان وصية في جميع أموركم وصية
 منه في هذه الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الشهود
 بقوله هذا ما أوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير إلى رحمة ربه فلان أوصى به
 في حال قيام عقله وجواز أمره له وعليه ويشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ولم يلد ولم يولد ولم يكن له
 كفواً أحد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يكن له شريك في حكمه أحد ويشهد أن محمداً صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وأمينه على وحيه وأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره
 على الدين كله ولو كره المشركون وإن الجنة حق والبارق والصراف حق وإن الساعة آتية
 لا ريب فيها وإن الله يبعث من في القبور وإنه قد رضي بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله
 تعالى عليه وآله نبياً وبأنقرآن إماماً وبالكتب قبله وبالمؤمنين إخواناً على ذلك حي وعليه
 ذلك يموت وعليه ذلك يبعث أن شاء الله تعالى مبتهلاً إلى الله تعالى أن يتم عليه في ذلك
 نعمته وإن لا يسلبه ما وهب له وما أنفق به عليه حتى يتوفاه إليه فإن له الملك ويده الخير وهو على
 كل شيء قدير ويشهد أن يخرج من هذه الدنيا الغدارة المكاراة الخداعة ثائبا إلى الله تعالى نادماً
 على ما فرط فيها متأسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالقه
 ورازقه تبارك اسمه قبول توبته وإقالة عنقه راجياً عفوه وغفرانه أن وعد ذلك عبادة نبيا أنزل
 على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فعال وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن السيئات
 وقوله صدق ووعدته حق وسبغت رحمته غضبه وهو الغفور الرحيم وأوصى من خلعه بعد موته
 من ورثته وأصحابه وأولائه ومن أطاع أمره أن يعبدوه في العابدin وأن يحمدوه في الحامدين
 وأن ينصحو الجماعة المسلمين وأن يتفوا الله حق نقاته ويصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله
 ورسوله ويكونوا مؤمنين مؤتقين ووصاهم بما وصى به إبراهيم عليه وبمعصية الله الصلح
 لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون وأن يطيعوا الله في علانيتهم وسرهم وقولهم وأمرهم أن يلزموا
 طاعته وينتھوا عن معصيته وأن يعيموا الدين ولا يتغرفوا فيه وأوصى به أن يحدث به حدث الموت
 الذي جعل الله عدلاً بين عبادة وحقاً على خاتمه لا محيص لأحد عنه ولا محيد جميل الله

خير ايامه يوم يلقاه ان يبدوا من تركته بصفته وحنوطه وتجهيزه ودفنه ونفقات ثلثة ايام على اهل تعزبته بالمعروف على موافق السنة من غير اسراف ولا تقتير ولا تذبذب ثم تقضى ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس ورد الودائع والامانات وانقاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبديل فمن بدله بعدما سمعه فانما ائمه على الدين ببدلونه ان الله سميع عليم وان اقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهما بخط وقباله يتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة تاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا واما اعيان امواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحده وارضى في قرية كذا ويحدها وحوابيت في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العفارات ومن العبيد كذا ومن الآماء كذا وبسمبهم وبجليهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في الحانوت والحجرة كذا ومن اواني الصفر واواني الشبه واواني الرصاص في الدار كذا ومن الفرش والبسط ومتاع البيت والكيالي والوزني فجميع امواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد اوصى ان يقضى ديونه أولا منها ثم يقضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة العدل بتقويم اهل البصر والعدالة والمشهورين بصدق المغالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما لوصاية فيدفع من ذلك كذا الى رجل كذا قد حج من نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج عنه ويعتمر قاربا بينهما ويكتب متمنا او يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصي او يدفع الى فلان ليحج من هذا الموصي فان ابى فلان ان يفعل ذلك اختار الموصي من احب من الناس ليحج عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بان يكون رجلا عبقيا موثوقا به قد حج حجة الاسلام واعتمر فينفق عليه ذاهبا وارجعا راكبا بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وبعطى العقه كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شيء فهو وصة له فان اراد انوسع على المأمور بالحج كذلك كتب واذن المأمور بالحج عنه ان ابداه له مرض او ماع بعجزه وبمعه عن المرور والمضي عليه ان يدفع ما بقي في بده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فبأمره باتمام ما كان عليه من هذا الدي امره ونفيم في ذلك مقام نفسه جائز له ما صنع فيه

واذن له ان يشترى بغير اثم نفسه وبدرهم رفقائه ان اخطب ويغزو من ذلك الميراث وغير مضيق فيه عليه بغير اثم المساكين من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا كذا صلوة بغير اثم من حنطة او صاع من شعير او صاع من تمر وما يبلغ قيمته واحدا من ذلك ويعطي لما عليه من الزكوة كذا درهم للعقراء ويشترى كذا رقبة سليمة عن العيوب فيعتق عنه لكفارات ايمان عليه او يكتب لكفارات طهارا وكفارات افطار عمدا في رمضان واوصي ان يصرف الى عمارة قطرة كذا او رباط كذا او مصالح مسجد كذا من دهن لسرجه وشري حصيرة وحشيشه كذا ويشترى كذا اشارة او قرا او غير اسما من العيوب فيضحي بها يوم النحر ويتصدق بها بالجموعها وشحومها وروسها واكلها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطي اجر الجالب والذابح والسلاخ توسع على الوصي وتفريق ذلك واختار من شاء للفضل والنقصان والا عطاء والحرمان بعد ان يتحرى الصواب وما هو اقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصي بنفسه من ذلك بالمعروف ان احب واطعم من شاء من عياله ويشترى كذا منا من الخبز فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في ايام الصيف ماء الجمد في كل يوم جمعة في سفاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهمين للمدرس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطي للفقراء والمساكين ويعطي لفلان كذا درهمين ولعلان جبة التي هي من كذا ولعلان عمامته التوربة ولعلان فراشه ولحافه ويحمل مقعوده الى مسجد كذا ليوضع على المنبر الذي يعطى عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في ايامه وبعده ايضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وحوة ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتاب وان نقص منها شيء نقص من الكفاية ويكتب بعد عدد وصاياه ولهذا الوصي ان يغير وصيته التي اوصى بها في ثلث ماله وبرجع عما شاء منها ونقص ما رأى به يبدل من موصى لهم من شاء فان مات فوصيته منهذة على ما يموت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فرائض الله تعالى لعلان كذا ولعلان كذا اي السهام المعلومه من السدس والثلث والربع والثلث والباقي قد جعل الوصي في ذلك كاه وفي جميع اموره بعد وفاته وفي اموره اولاده الصغار واولاده الصغرا ولولده الصغرين كما يكون فلانا لما عرف من امانته وديانته وكرامته وشفقته وقبل لان هذه الوصية منه قبولاً صحيحاً

مواجهة مشافهة واشهدا على أنفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره وقد يزدان ههنا وأوصايا
 ان ينظر في ذلك كله لهذا الموصي ولنفسه وان ينتهي الله تعالى ويستشعر خشيته ويراقبه في سرائره
 وعلايته ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر
 وصية اوصى بها ورجع من كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية وابطلها وفسخها وان هذا
 الوصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواه وان كل وصي كان له قبله فقد اخرجه عن الوصاية وافر
 هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفا على وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء
 الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود واشهد على نفسه بذلك
 كله ويتم الكتاب * وقد يبلغ في هذا فيكتب وقد اسند وصيته هذه الى فلان وجعله وصية بعد وفاته
 في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه
 مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاء على كل صغير من الورثة واقامه في جميع ما اوصى به
 اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مقام نفسه في حيوته وانه يولي مما شاء منه في حيوته وبعد وفاته
 من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من احب ورأى كلما احب ورأى جائزة اموره في ذلك
 وعلى ان كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الموصي فمن ولاء هذا الموصي
 فمن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله
 استبدال من شاء منهم وجائزة فيها اموره مثل ما كان للدي ولاه اياه حتى يقضي ما بقي
 من الديون ويقضي ما بقي له على الناس وينعد وصاياه ويقبض ما بقي من التركة فقبل هذه
 الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب * فان جعل الوصاية
 الى رجل على ابنه فلان اذا بلغ رشدا فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك على ابنه
 فلان اذا بلغ رشدا واستقام وصلا ان يتولى هذه الوصاية وقبلها على ما اوصى به ابوه فيها كان
 هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب واوصى به الى فلان وفلان بفضاء ما عاينه
 من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع اموره من بعد موته ليعملا جميعا ذلك وفرادين فيكون
 كل واحد منهما جائزا للوصية نافذا الا مر في جميع ذلك على ان يعملوا جميعا فان فعل
 احدهما الا عيان والآخرة في الديون او هذا في بعض الامور وهذا في بعضها وهذا على ابن
 والى ابن آخر فان اطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك ووجه

كتاب الشروط
 كذا بكذا فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعد موته وأوصى إلى فلان بانفاذ
 ديونه دون غيرها من الامور ليقوم كل واحد منهما بما اوصى اليه بالحق والعدل فقبلاه
 ذلك منه مواجهة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال عين له بعد موته والقيام بمصالحها خاصة
 دون غيرها وأوصى إلى فلان بجميع ما خلف من عين او دين في بلدة كذا وبقيتها وحفظها
 والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي رح ويحب ان يعلم
 ان من اوصى إلى رجل في ماله فهو وصية في ماله وولده لو اوصى إلى حاضر ثم إلى غائب
 اذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه
 وجميع اموره بعد موته ليقوم بها بالحق والعدل إلى ان يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم
 كانت الوصية اليه دون الحاضر ليقوم بها بعد قدمه بالحق والعدل دون هذا الحاضر اوصى
 إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا ما عاشوا وهم حضورا صحاء ولا يعمل واحد
 منهم شيئا فيها بدون صاحبه وايهم مات او مرض فعجزا وسافر الباقي منهم كامل الولاية
 بالوصية يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك * نوع آخر في الرجل يجعل
 الرجل وصيا في الحضر ثم عرض لهذا الموصي سفر ومات في سفره واوصى إلى رجل آخر يكتب
 اقر فلان طائعا انه كان اوصى في حضرة بوصايا وكان اوصى إلى فلان بجميع اموره بعد موته
 فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا اشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا
 وعرض له سفر وغاب من وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفره فلم يجد بدا من ان يوصي إلى غيره
 فاوصى إلى فلان ليقوم باموره في سفره هذا وينفذ ما اوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل
 ماله الذي يجعله في سفره هذا ثم يحفظ ما بقي منه وسلمه إلى وصيه الاول الذي هو في حضر
 ليقوم الوصي الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل وقبلها منه مواجهة * نوع آخر في شري
 دار كان الموصي امر بشارتها ووقفها عنه اشترى فلان وصي فلان بجميع اموره بعد موته وصية
 ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصي هذا من فلان جميع ماسمى ووصفه فيه للوقف في سبل
 مسماة اوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتملة على كذا ويذكر موضعها
 وحدودها فاشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث
 ماله

من هذا البائع جميع هذه الدار المحيطة به التي ذكر التفاضل ثم يكتسب
 هذا البائع من هذا المشتري جميع الدار المحيطة به من ثلث مال هذا
 الموصي إلى آخر هذا الكتاب يبين ما يشترط في هذا الوصي فلان اوصى إلى
 فلان بجميع أملاكه بعد موته وصية صحيحة اقرطاعا له اشترى من فلان من ثلث مال هذا
 الموصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وضعها في كتاب وصيته بجميع الدار المحيطة به واقر
 هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودها من ثلث مال هذا الموصي
 وصية هذه بالوقف وصدقه هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب * وقد يبدأ فيه باقرار البائع شهدها
 ان فلانا اقرطاعا له باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع اموره بعد موته
 وصاية صحيحة قد كان هذا الموصي اوصى اليه ان يشتريها من ثلث ماله ويقتطعها منه ويتم الكتاب *
 وجه آخر اشترى فلان وصي فلان ثابت الوصاية بمال موصيه هذا بامره اياه في حياته ليوقف
 عنه بعد وفاته وقفا صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير
 ان يكون الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه الوقف على ما وصفنا من غير
 ان يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدها إلى قولها وقبض هذا
 البائع جميع هذا الثمن بايفاء هذا المشتري ذلك كله من مال هذا الموصي ويتم الكتاب * نوع
 آخر في شري الوصي عبدا سمة اشترى فلان وصي فلان بامر موصيه هذا اياه من ثلث ماله
 من فلان وقد كان فلان اوصى اليه ان يشتري له نسمة عبدا او امه بالنمن المسمى فيه فيعتقه عنه
 فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية بهذه الجهة جميع المملوك المشتري فلان ويحليه
 من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التفاضل والفرق وضمان الدرك * نوع آخر في بيع الوصي العبد
 اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلان وهو المملوك الذي
 كان لهذا الموصي وقد كان اوصى إلى وصيه هذا ان يبعه نسمة العتق فباعه منه على ذلك
 كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا درهمين
 ببيع المسلم من المسلم بيعا صحيحا ليعتقه ويذكر التفاضل ويتم الكتاب * نوع آخر في الوصية بدار
 بعينها الرجل بعينه هذا ما اوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدها فاوصى
 هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه

يحدودها ويحظر على الخبز وصية صحيحة مطلقة بانه لا يرث من الموصي
 والمجانة فخرجت من ثلث ماله فارغة من دين يستغرقها او بعضها خالية من الدين
 بدينه صلة لقرابته واحسانا اليه وتقربا الى الله تعالى بالعمل بما ندب اليه من الوصية
 للأقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصي له هذه الوصية مشهورة
 في مجلس هذه الوصية قبولاً صحيحاً وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وامر هذا الموصي
 من يقوم مقامه بعده من وصي او وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه
 الوصية تسليماً صحيحاً واشهد على ذلك من اثبت اسمه آخره بعد ان قرئ عليه بلسان صوفيه
 واقرأته عنده في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب * نوع آخر في دفع
 الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
 شهدوا جميعاً ان فلانا وصي فلان ثابت الوصاية من جهته اقرأنا ان هذا المتوفى فلانا وصي
 اليه ان يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهماً ليدفع الى رجل امين عفيف قد حج عن نفسه
 حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام من دارة في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب
 والرجوع وان هذا الوصي وجد فلانا اميناً عفيفاً قادراً على الحج وقد حج عن نفسه ندفع اليه
 هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الامر
 منه قبولاً صحيحاً واقرأنا هذا الموصي وهم فلان وفلان اقراراً صحيحاً ان جميع ما وصف فيه
 حق وصدق وانهم اجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بانه حق وان هذا المال يخرج
 من ثلث مال الميت واشهدوا على انفسهم بذلك كله ويتم الكتاب * وجه آخر شهدوا ان فلانا وصي فلان
 ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان
 اوصي اليه بها ان يدفع الى رجل امين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليحج عنه
 على ما سمي ووصف فيه بختارة هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع
 منها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع اليه لانه عرف
 على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي
 الذي مات فيه فينفق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا بد منه ذاهباً
 وارجعاً الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تقير ولبني بالحج عن الميت الذي ينتهي

الوصي مناسك الحج ما فرضه كتاب الله تعالى سنة رسول الله صلى الله عليه وآله على الله ان
 في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الذي في الشرع على ذلك وعلى انه ان ادرك
 في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي او من قبل غيره او من قبل سلطان
 او غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي ان يخلصه من ذلك او يعزله بقدر ذلك الدرك ضمانا
 صحيحا وعلى انه اذا حصر هذا الحاج لعذر او مرض او غير ذلك من وجوه الحصول فعلى هذا
 الوصي ان يخرجهم من ذلك بهدي يهديه ليدفع عنه عن الواجب في مثله وعلى هذا الحاج هذا
 تعالى وميثاقه ان ينصح ويجتهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد
 منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك
 فجميع هذه الدراهم في يد هذا العايش الحاج على هذا الوجه على انه ان فضل من هذه الدراهم فضل بعد
 فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصي ردة على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان
 قصرت هذه الدراهم من حاجته انفق بقدر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث
 مال هذا الموصي ويتم الكتاب * وان جعل الفضل الحاج كتب وما فضل من نفقته بعد رجوعه فهو
 الحاج وصيذله من موصيه هذا فان كمل للحاج رحل بالدرك يكتب وكمل فلان عن هذا الوصي بامره
 لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كميل
 ضامن عن صاحبه بامره آية بجميع ذلك ضامنا صحيحا لافساد فيه ولا خيار على ان يأخذها الحاج
 بجميع ذاك ان شاء وان شاء اخذ احدهما كيف ما شاء وكما شاء مرة بعد اخرى ولا براء لكل واحد
 منهما الا بآداء جميع ذلك الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه
 بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كمل عن الحاج ضامن اذا خالف كنبت وقد ضمن فلان
 من هذا الحاج بامره لهذا الوصي بجميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه صه انا صحيحا
 جائزا لافساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كميل ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم
 كالذي قبله * وفي امرة بالقران عن الميت بكتب ليحج عن هذا الميت ويعتمر عنه قارنا بينهما وينفق
 على نفسه ذاهبا وارجعا وبحرم بهما عن الميقات الذي ينتهي اليه وينقضي افعال العمرة او لا على سبيلها
 ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويدفع لفرائه او ينحر ما استيسر من الهدى من مال نفسه *
 وفي امرة بالتمتع عنه يكتب وقد كان اوصى هذا الموصي ان يعتمر عنه ويحج من مصرة الذي

داره به في الشهر الحرام الحج عنه فيكون العمرة او الحج من غير داره
 هذا الحرام مونا موثوقا به قد حج من نفسه واعتمر فاحذر وضبه هذا فذل وان حج
 من غير داره من هذا الميت وحج عنه وينتفع من العمرة الى الحج في اشهر الحج وينفق على
 منها ذهابا وفلا في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد لها منه بالمعروف
 من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهت الى الميقات مفردة عنه ويقضي افعالها على
 سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيقضي منها سكنها على ما شرع الله تعالى ذلك ويدفع
 لاجل هذه المتعة او يحرم ما شئ من الهدى بمال نفسه ان يحب وبمال رفاقه واصحابه ان احب
 وذلك ما يحل له من مال الله وفي الاذن بالمرغبة بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت او غيره يكتب
 في الاذن هذا الوصي لهذا الحاج من هذا الميت ان مرض او اصابه آفة او طرأ له امر فاعجزه
 ومنعه من الشخص والمروور على وجهه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع
 اليه ان بقي شيء منه بعينه او كسوة اشتراها او غير ذلك من حوائجه فجعل اليه ان يسلم ذلك
 الى غيره ممن يختار فمن يصلح للقيام بهذا الحج والقوان والتمتع فبأمر به ويقوم في ذلك مقام نفسه
 ويأذن له في الاتفاق على نفسه على ما وصفي فيه وقبل ذلك منه مواجعة ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاطه للقطعة اذا استعار من آخر دارا ليسكنها فاراد
 صاحب الدار يستوثق منه كيف يكتب قال محمد درج في الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان
 يعني المعبر من فلان بن فلان يعني المستعير انك اسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا احد
 حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح والطحاوي
 والخصاف رح كما يكتبان اسكنتني دارك على ان اسكنها واسكن غيري فالاجنبي يكون له
 اسكان غيره بالاجماع فان المعبر لو لم يقل للمستعير على ان يسكن غيرك لا يملك ان يسكن غيره
 عند الشافعي رح لان عنده المستعير لا يملك الا عارة بغير اذن المعبر واما عند المالكية فانه ان كانت
 مطلقة بان قال اعرتك ولم يقل لتنتفع به انت فان له ان ينتفع به ويعبر غيره حتى ينتفع سواء
 كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به او مما لا يتفاوت وان كانت الا عارة مقيدة بان قال
 اعرتك لتنتفع به انت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك ان يعبر
 من غيره

من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وأن كان المستعار مما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله أن يعير من غيره وذلك نحو سكنى الدار وشباهه وإذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوي والخصاف رح اختار أن لك لتصير المسئلة مجمعة عليها قال محمد رح ثم يكتب ودفعتها الي وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض إنما فعل كذلك لأن حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فعند عامة أئمة العارية إمانة وعند الشافعي رح مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى إذا رفع إلى القاضي يرى أنها مضمونة يعلم أنها من أي وقت دخلت في ضمانه وإن أراد المستعير أن يكتب المعير له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا إنما يحتاج الساكن إلى الكتاب حتى لا يدعي المالك أنك سكنت بغير عقد ويرفعان إلى القاضي يرى تقويم المنافع بغير عقد ليقتضي عليه باجر المنزل وكذلك إذا أنهدم من سكناه فإن المالك يضمه إذا كان أنهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعني المعير لفلان بن فلان يعني المستعير أنني اسكنتك الدار التي في مكانة كذا أحد حدودها كذا إلى آخره على أن تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتها إليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا وأما خروج من أهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عاينه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب جميعا أن فلانا استعار من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا أو بحد ها سنة كاملة أولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعني المستعير وما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه وأتباعه وأضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فاعارة فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعير ذلك كله إليه فارغا عن كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير أن يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعير حقا في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب * وإذا أعار من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة أقر فلان يعني المستعير طائعا أنه استعار من فلان مركبا صفتة كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا إلى موضع كذا إذا هب أو راجع على أن يرد عليه سالما من الآفات إذا انصرف إلى وطنه واستغنى عنه فاعارة فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ما كالهذا المعير والله تعالى أعلم كذا في الذخيرة * وأن استعار رجل مواضع خشب من حائط وأراد المعير أن يكتب عاينه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان مواضع عشرين خشبة من حائطه الذي

في دارة ويجد الباطن هذا الحائط من هذه الدار مما يلي دارة التي تلاصق دار المستعير وهي من بين دارة وهذا الحائط حاجزين الدارين وهو من موضع كذا وطول هذا الحائط كذا وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بارضه وبنائه لفلان المعير هذا وملكه لاحق للمستعير في شيء منه سوى حق العارية على انه ان يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك على ما بداله على ان لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في بدءه لا ملك له ولا حق له ولا دعوى في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو استعار منه طريقا واستعار منه شرابا ليسقي الاراضي كذا في الظهيرة * هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا التفت بمحضهم ومرايهم في موضع كذا لفظه وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وانهم اشهدهم في صحة بدنه وقيام عقله وجواز امره انه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها ان وجده يعلن امرها ولا يستجيز كنما نها ويمثل امر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضيّعها ولا يترك حفظها وقد نادى بذلك نداء ظاهرا في مجمع من الناس واشهد بذلك من ائمت اسمه آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا كذا في المحيط * الفصل الثاني والعشرون في الودائع يكتب فيه اقر فلان طائعا في حال جواز اقراره من جميع الوجوه ان فلانا اردع صندة كذا على ان يحفظها هذا المودع في بيته بنفسه وبمن يمونه من عياله ولا بدفعها الى اجنبي ولا يخرجهما من بدنه ولا ينفله الى غير حرز من غير ضرورة على انه ان استهلكها وصيّعها او خالف فيها ههنا من وانه قبض منه جميع هذه الودائع وبسامها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى ان يردها على هذا المودع بعينها اذا استردّها وطالبه بها من ليل او نهار ولا يغفل بجلده وون ردها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا والله اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الاقارب هذا الفصل يشتمل على انواع * الاول في الاقارب الذين حال مط في اقرع لان طائعا في حال صحته وقيام عقله وحوازه له وعليه لالة به من مرض ولا غيره ببيع صحة اقراره اقران دابة وفي ذمته لعلان كذا درهم او كذا دينارا نصفها كذا دينا لازما وحتا واجبا بسبب صحيح حالا غير مؤجل يطالبه بها متى شاء وكيف شاء لبراءة له منها الا بخروجه منها اليه او الى من يقوم مقامه من وكيل او وصي او وارث لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا بعد وقوع البراءة له اليه من جهته وصدقته هذا المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خطابا شاعنا وذلك بما ربي كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا

الاقتراله بذلك قبولاً صحيحاً واشهاداً على انفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره بعد أن قرئ
عليهما هاتان بلسان عرفاه به واقرا انهما قد فهما واطا طابه علما وذلك كله بتاريخ كذا وان اراد
بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب وفي الاسباب كثرة من جملة ذلك فمن متاع او فرس
او دار او عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديناً لازماً وحفاً واجباً فمن فرس او دار او عبد اشتراه
منه بعدد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرر عليه ثمنه وابرأ بائعه من جميع العيوب بعد معرفتها
كلها حالاً غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلاً يكتب مؤجلاً الى شهر كذا او الى سنة كذا او الى
سنتين على حسب ما يكون كالمثلين هلاليتين وليس لهذا المقر له ان يطالب بهذا المال حال
قيام هذا الاجل وله ان يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له منه
الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع حال ما وقعت عليه عقدة هذا البيع من غير
تاخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب ابي حنيفة رح ان
من اشترى شيئاً بثمن الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان
القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجماً كتبت مثلاً مؤجلاً الى سنة اشهر منجماً
بسته انحم بوذي اليه عند كل نجم كذا وان اراد ان يحل المال عند تاخير نجم يكتب على انه
متى حل نجم منها وادخل نجماني نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويسب من غير
ان يكون ذلك شرطاً في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع * ومن جملة الاسباب النقص فيكتب دبالاً لازماً
وحفاً واجباً بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه اقرضها من مال نعسه اياه ودفعها اليه وانه
قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدقة المقر له هذا فيه خطاباً ولا يكتب في القرض مؤجلاً لان
القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * الا في مسئلة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي رح ان الرجل
اذا اوصى ان يقرض فلان بن فلان الف درهم بعد موته سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية *
ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب دبالاً لازماً وحفاً واجباً بسبب غصب منه مثل مذبة الدراهم *
ومن جملة ذاك الاستهلاك فيكتب دبالاً لازماً وحفاً واجباً بسبب استهلاكه عليه كذا قيمته كذا *
ومن جملة ذلك الحواله والكفالة فيكتب في الحواله بسبب قبول حواله فلان عاينه بهذا الدين
لهذا المقر وكتب في الكفالة بسبب كفاله عن فلان لهذا المقر له بدن كان له عليه * وان اراد
الاقترار ببقية مهر المرأة يكتب ديناً لازماً وحفاً واجباً ببقية مهرها الذي تزوجها عليه ووافها بعضه

تطالبه بذلك ~~مطالبة~~ مطالبها آية به شرعا * وان رهن المقر اعيانا ثقيلة بهذا المال يكتب بعد
 الاقرار ~~والصدق~~ وقد رهن هذا المقر له بهذا الدين من اعيان ماله منديلا بغداد يا جيدا طوله
 كذا وعرضه كذا وقيمه كذا او عرض كذا ونقسه كذا وقيمه كذا او ^(٣) عفو رباط طوله وعرضه ولونه
 وقيمه كذا وسلمها اليه فقبضها منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حسبها الي ان يستوفي كل
 هذا الدين منه وكان ذاك كله بمئة ائنة الشهود المسلمين في آخر هذا الكتاب * وان اخذ بالدين
 كعقلا من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بامره بجميع هذا
 المال المقرب كماله صحيحة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه
 الكعالة على ان هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل يحكم هذه الكعالة وان شاء طالب هذا
 الاصيل يحكم الاصاله اذا اراد واكتابه المهر على الصغير واقارره بذلك لا يصح يكتب حكاية
 الكاح فيصير به المهر دينا على الصغير ووجه كتابه هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية
 الابوة من فلان الصغير بن فلان بنكاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقبل اب الصغير فلان
 هذا الكاح لابنه الصغير هذا نصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازما لها عليه * نوع آخر في الاقرار
 من رحلين بالدين لرحل وكعالة كل واحد منهما من الآخر يكتب اقر فلان وفلان طائعين
 راغبين في حال صحة ابدانها وقيام عقولهما وحواز امورهما لهما وعليهما لامة بهما ولا بواحد
 منهما من مرض ولا غيرة بمصحة الاقرار ان لفلان عليهما وفي ذمتهم كذا درهم دينا واجما وحقا
 لازما بسبب صحيح عرباه له ولرهما الاقرار له بذلك وانهما ملبان وفيان موسران غنيان مالكان
 من الاعيان والاموال ما يعي بهذا الدين وزيادة على ان كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك
 كله وهذا المقر له ان شاء اخذهما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا
 المال كله لا براءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفيق ذاك كله عليه متى طالبهما وصدقهما
 هذا المقر له في ذلك مواجهة وتم الكتاب * نوع آخر ان كان دين في صك باسم رجل فاراد ان يقر
 ان هذا الدين لفلان وان اسمه في صك عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
 ان فلانا اقر طائعا ان باسده على فلان الا مبلغه كذا بصك وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم
 ينسخه الصك بتاريخه من اوله الى آخره ثم يكتب اقر فلان ان جميع هذا المال الذي باسمه
 على

على فلان في هذا الصك لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين وان كان بعضه لفلان يكتب ان كذا درهمان جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين ملكا صحيحا وحقا ثابتا بامرحق لازم واجب عرفة فلان ولزمه الاقرار به له وان هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وان اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وانه لاحق له على فلان فيما قرله به مما وصف ولاد عوى ولا طلبه في ذلك بوجه من الوجوه وان هذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس اجمعين واحق بابرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيرته وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المطلوب ذلك في حيوة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنعسه وان شاء بغيره يؤكل بذلك من احب ويوصي بذلك الى من احب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولاد عوى بوجه من الوجوه قديم او حديث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المقر ضامن لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه او شيء منه لانه انما يستحق بسبب احداثه هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بتبض الدين اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا بذلك كتبنا صكنا مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبنا بينهما في ذلك وللشهاد عليه وانه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كاملا وافيا يدفع ذلك كله اليه وابراه عن جديعه بعد قبضه اياه وان الصك الذي كان في يده باقراره له بهذا المال قد ضاع من يده فمتى اخرجه يوما من الدهر فهو باطل لاحقة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوما من الدهر او غيره من وكيل او وصي او وارث بذلك الصك جميع ذلك المال او بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قباه بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والابراء قبولنا جائزا بمخاطبة منه اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بالقبض من احد الغريمين وهو كفيل عن الآخر يكتب اقر فلان طائعا انه كان له على فلان وفلان كذا دينارا بالسوية كان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه بامر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له منه مرة على ان له ان يأخذ احدهما بذاك كله ان شاء وان شاء

أخذ صاحبنا من هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعا وكان هو كفيلا من صاحبه بحصته
من هذا الدين عنهما وبرأ عنه ولم يبق له على هذا الذي قضاة ولا على صاحبه من هذا الدين
مهل ولا كنبر ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لاني كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه
هذا المقر له في ذلك مواجهة واشهدا وان ادعى احدهما نصيبه خاصة يكتب وان فلانا هو واحد
هذين الغريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبرئ هو من ذلك وبرئ صاحبه ايضا من كفالته
عنه بنفسه وبقي له على صاحبه كذا حصته وعلى هذا المؤدي ذلك ايضا بسبب كفالته منه
والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار بالخطأ أقران فلان عليه وفي ذمته كذا قفيز حطة
ستية يضاء نقيّة جيدة جافة خريفية بالقفيز العشاري المتعارف بين اهل بخارا دينا لازما وحقا
واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب انه استقرضها منه فافرضها اياه او يقول
بسبب سلم صحيح مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل باجل كذا على
ان يسام اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب والاقرار بسائر
امكيلات والموزونات والعدييات المتعارفة على المنال الذي ذكرنا في الخطبة بما في تعريف
المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخ كذا منا من الدخ الوسط الاحمر النقي الموزون بوزن
بخارا او كذا من الدخ الابيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدرة كذا منا
من الجاورس الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في السهم كذا منا من السهم الاسود النقي
او من السهم الاصهب الوسط النقي ويكتب في الطن كذا منا من الطن الابيض الوسط الجاف
مع الورا م الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدقيق كذا منا من الدقيق الخطي الابيض الطاحوني
الموزون بوزن اهل بخارا وان كان منخولا يكتب المنخول المعروف (بهيك وبثر) الموزون بوزن
امل بخارا ويكتب في الكنح كذا منا من الكنح الحامض الوسط الموزون بوزن بخارا ويكتب في الصابون
كذا منا من الصابون الوسط المتخذ من دهن السهم الموزون بوزن بخارا ويكتب في الغن
كذا منا من الغن الورحمي الاحمر او الابيض او الاحمراني الاحمر او الابيض الموزون بوزن
بخارا او الطانقي الابيض او الاحمر الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدبس الغنبي الحلو الصافي
المتخذ من منب كذا الوسط رقا وصورة الموزون بوزن بخارا وكذلك كذا منا من دهن السراج

(١) في كتاب الشروط وفي بيانها طبع بالخط

المستخرج من بذر الكتان او حب القطن الموزون بوزن بخارا ويكتب في دهن القرطم من الكحل
المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخارا وعلى هذا سائر المكيلات والموزونات *
نوع آخر في اقرار المرأة بشري الزوج لها اشياء بمهرها اقرت طائفة انها زوجة فلان وحلاله تزوجها
بنكاح صحيح بمشهد شهود عدول بكذا دينارا وانه اشترى لها بجميع مهرها هذا اشياء من اصناف
شئى ويبين ذلك شيئا فشيئا وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وانها قبضت ذلك كله منه
على هياتها التي كانت عاينه يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشري هذا وصار جميع ذلك في يدها
بتسليم هذا الزوج ذلك كله اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين عبد الرحمن بن الحسين رح
وفيه نظر لان هذا في الحاصل توكيل من المرأة زوجها بالشري بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بديونه
بان يشري له بالدين الذي له عليه فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز التوكيل الا اذا عين
البائع بان يقول اشتر لي بها كذا من فلان او عين المبيع بان قال اشتر لي بها هذا العبد وعلى
قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز الوكالة على كل حال فلا احتياط على قول ابي حنيفة رح
ان يزداد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت
وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان او يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الاشياء
باعيانها بمهرها هذا * نوع آخر في اقرار الرجلين بينهما مديايات باستيفاء الحقوق من الجانبين
صورة كتابته شهدوا ان فلانا وفلانا اقر طائعين انه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده
ولا قبله ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل احد بسببه من جميع ما جرى بينهما من
الوجوه كلها حق ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديمة
ولا حديثة الا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيا بايفاء
صاحبه ذلك اياه فمتى ادعى كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل احد بسببه
وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبه بوجه من الوجوه كلها حديث وقد تم مما سمي
ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها ويمين يطلبها منه وبينه يقيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب
شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بريء وفي حل وسعد
في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على ما سمي ووصف فيه ويكتب
في هذا نسختين بلا تفارت ليكون في يد كل نسخة لكل واحد منهما وان كان لاحدهما الدين

على الآخر ~~بأنه لا يملك~~ ولكن من أحد الجانبين ~~الآخر~~ ^{فلان} استوفى
 من الدين ~~ما كان له~~ من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل
~~الآخر~~ ^{الآخر} إلى آخره وأن أبرأه من غير استيفاء يكتب أبرأ فلان فلانا من كل حق له قبله ^{باليوم}
 آخره أبرأ صحيحا وقبل هو أبرأه ذاك مواجهته وأن استوفى بعضه وأبرأ من البعض يكتب
 استوفاه منه من جميع ما كان له عنده إلى آخره وأبرأه من الباقي وقبل فلان هذا الأبرأ وأن
 استوفى بعضه وأجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا فاقرب بذلك
 وأجل الباقي وهو كذا إلى كذا تأجيلا صحيحا وقبل هو تأجيله وأن أبرأه من البعض وأجل
 الباقي يكتب أبرأه من جميع ما كان له عليه وهو كذا أو عن جميع ما كان يدمي عليه وهو كذا
 إلى قدر كذا وأجل ذلك إلى كذا فهي له عليه إلى هذا الأجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه
 البراءة والله أعلم * نوع آخر في إقرار الإنسان بالعقار إقرار جميع الدار التي في موضع كذا حدودها
 كذا إلى آخره لئلا يملك ثابت بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو
 منسوب إليها من حقوقها لئلا يملك ثابت وحق واجب وأمر لازم فجميع ذلك له دون المقرودون
 سائر الناس أجمعين وهذا المقر له حق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس أجمعين ولا حق
 لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلب ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب
 من الأسباب إلى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب * وأن شاء كتب عقيب قوله بحدودها
 وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وأن ولانا المقر له أولى الناس وأحقهم بها
 ملكا ويذا وتصرفا لا حق لهذا المقر ولا لأحد فيه سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هذا فيه خطابا
 وعلى هذا الطريق يكتب إذا كان الإقرار بمحدود آخر وأن أقرب دارا وضيعته وإقرار ذلك
 في يده وإرادان بيبين أن تسليم ذلك إليه واجب عليه يكتب وأن جميع هذه الأرض وهذه
 الدار في يديه مضمونة عليه لئلا وتسليمها واجب عليه ولا رم له بامر حق واجب عرفه هذا المقر
 ولزمه الإفراجه له حتى يسلمها إلى فلان ويدفعها إليه بحدودها وحقوقها كلها تسليما صحيحا
 بلا مدافع ولا مازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والآ فعلية قيمتها والعول في بيان القيمة
 قول المقر فان بين القيمة فقال عليه تسليمها فان سلمها والآ فعلية قيمتها وذلك كله كذا وكذا هو حوط
 وأصوب

وأصوب وأن لم تكن الدار في يديه وأراد أن يكتب فعليه تسليمها أو تسليم قيمتها أن عجز عن تسليمها
فذلك جائز أيضا إلا أنه لا يكتب في هذه الظروف أن الدار في يديه وأن ضمن الدرك في هذا من قبله
وبسببه أو من قبل رجل أو رجال معلومين ساء هم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه
في هذا المحدود أو في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه أن يخلص فلانا
من جميع ذلك ويسلمها إليه أو يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمنا وصحبا وقبل
فلان جميع هذا الاقرار والضمان وما إذا أراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رحمه
عن عيسى بن أبان رح فقال أثبتنا في عقار كان في إبدیان اقرارنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك
فيه فأجبناه إلى ذلك من قبلنا وبسببنا فأبى علينا إلا أن نضمنه له من الناس فذكرت ذلك لمحمد
بن الحسن رح فقال إن اجتهدوه إلى ما سأل وضمنتم له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاف رح
جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس
كافة وأن كانت الدار ودعة في يده يكتب وهي في يديه أمانة من جهة المقر له هذا يسلمها إليه
منى شاء لا امتناع له عنه وأن أقربا لعنار لولده أن كان الولد كبيرا يكتب فيه كما يكتب في الاقرار للأجنبي
وأن كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلان وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يده هذا المقر
بولاية الأبوة لأجل الحفظ يحفظها عليه إلى بلوغه وإيناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق
التصديق خطابا * نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بمحدودها وحقوقها وجميع
ما فيها من النياب والامتنعة والعروض والمكيل والموزون والعرش والبسط والاثاث
وسقط البيوت والذهب والفضة وأواني الصفر والنسبه والسحاس والرصاص والخزف والزجاج
والدقيق والحيوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع أصناف الأموال كلها للفلان وبتم الكتاب *

الاقرار بالكروم والأراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتنعة لان الزروع والثمار
لا تدخل في الاقرار بالأراضي والكروم كما ان الامتنعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار
بالدار وإن كان الاقرار بأصل الأراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار بأصل الدار وإن كان
الاقرار بالأراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها من الزروع
والثمار وإن كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقرار جميع ما في الدار التي في موضع كذا
وبحدها من جميع صفوف الأموال كلها من النياب والعروض والامتنعة والعرش والبسط والذهب

والفضة والعبد والحر والدين والغنم والكنبي والوزني والاعظم والأصغر وسقط المنزل
والأرض والحدود من الصفرة والنحاس والشبه والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الاقرار
الكروم من النمار دون الكروم أو كان الاقرار بما في الاراضي من الزروع دون الاراضي
على الزروع يكتب اقر فلان ان جميع ازرع الشعير النابت في كذا وكذا وندة ديرة ارض يكتب
موضع الارض وحدود الارض التي فيها الزروع وهذه الزروع ذو سنبله قدرنا باحصاءه او يكتب
واستحصد فاقر ان الشعير القائم في هذه الاراضي المحدودة ملك هذا المقر له دون رتبة هذه الاراضي
ويتم الكتاب * وفي الثمار يكتب ان جميع الثمار التي في كذا حدودها كذا الخارجة من اشجار هذه
الكروم المحدودة فيه القائمة على اشجار هذه الكروم دون اشجار هذه الكروم ودون رتبة ارض
هذه الكروم ملك هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار باعيان خبر
مضافة الى مكان ينبغي ان يكتب نسخة الايمان على صدر القراطاس بالعربية ويذكر كمال
ما هو كيلي ووزن ما هو وزني وذرع ما هو ذرعي طولاً وعرضاً وما هو منلي فلا حاجة الى ذكر
متلي وبعده ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقيب تلك النسخة ثم يكتب
اقر فلان بن فلان العلاني في حال جواز اقراره ونادى تصرفاته له وعليه طائعا وراغبا ان جميع
هذه الاعيان المذكورة صعاتها وقدرها وذرعها طولاً وعرضاً وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة
بالعربية على صدر هذا القراطاس قبل ذكر هذا الاقرار ملك فلان وحقه وهو ولي بها والتصرف
فيها من هذا المفروم من سائر الناس اجمعين ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار
يكتب اقر فلان ان جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل
عن يمين الداخل في هذه الدار وعن يساره او يسفله وهو البيت الصفي او الشئوي واحد حدوده
من هذه الدار لزريق صحن هذه الدار والناني لزريق بيت صفي او شئوي فيها والثالث لزريق
صحنه فيها والرابع لزريق متوضي فيها حدوده وحقوقه كلها ارضه وبنائه وسفله وعلوه بطريقه في دهب
هذه الدار مساماً الى الباب الاعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه وعن حنوقه ما كفلان وحقه
ويتم الكتاب * وان كان الاقرار بما هو منزل في الدار يكتب اقر ان جميع الغرفة التي على البيت
الصفي او على البيت الشئوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في السنة كذا حدود
هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدود هذا

البيت كذا واقرهذا المقران هذه الغرفة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب * والاقرار بيت من دار مشتركة بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا ثم يكتب فان وقع هذا البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقرله وان وقع في نصيب الآخر ضمن المقر للمقرله من نصيب المقرله بقدر حقه وهو ان يأخذ بقدر البيت من نصيب المقر بعد ان ضرب المقر بنصف ذراع ان الدار والمقرله بذرع البيت عند أبي حنيفة رح واحد من الروايتين من أبي يوسف رح وقال محمد رح يضرب المقرله بنصف البيت والمقر يضرب بنصف ذراع ان الدار * نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار التي هي للمقر اقر فلان ان طريقا في الدار التي في يديه حدودها كذا وهذا الطريق من هذه الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذا الطريق في موضع كذا الى باب الدار الاعظم مسلما في هذه الدار وطول هذا الطريق من مبدئه الى باب الدار كذا وعرضه كذا يتطرق فيه فلان من دارة الملاصقة لهذه الدار واحد محدود هذه الدار التي فيها في موضع كذا منها يسلك فيه الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم اقران جميع هذا الطريق بحدوده وحقوقه لفلان وفي ملكه ويده وهو اولى له من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب * وان كان الطريق مشتركا بينهما يزداد في الكتاب مشتركا بينهما * نوع آخر في الاقرار بجدار لرجل يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب ان يكتب هذا الجدار المحدود فيه بارضه وبنائه لما ذكرنا من اختلاف الروايتين في الحائط انه اسم للبناء والارض اول البناء لا غير * نوع آخر في الاقرار بنهر او قاة يكتب في النهر اقران النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع كذا ومغرفة من نهر كذا ومصبه في موضع كذا هذا النهر من مغرفة الى مصبه كذا اذا ذراعا بذراع كذا وعرض هذا النهر كذا اقران هذا النهر كله بملقى فراته من كل جانب من جانبيه خمسة اذرع في طول هذا النهر بحدوده ذلك كلها وارضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقرله ويتم الكتاب * وفي القناة يزداد ارضها وبناءها * نوع آخر في الاقرار المشتري ان المشتري ملك غيره وانه كان وكيل من ذاك العير في الشراء ان اراد الكتابة على ظهر الصك يكتب اقر المشتري ان المشتري ملك غيره وانه كان وكيل من ذلك الغير فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا الصك وجميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه في حال جواز اقراره وسائر تصرفاته طائعا انه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك

كتاب الشروط

(الفصل الثالث والعشرون)

او جميع المالكين في بطن هذا الصك من البائع المذكور له بالثمن المبيع
 في شراءه له بماله وتوكيلي اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه
 وان جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وان اسم هذا المقر المذكور في بطن
 هذا الصك اسم عاربة ووكالة لا اسم استحقاق واصالة ملك فلان وحقه فان موكله فلان اولى
 بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وانه
 لو ادعى ذلك كله او شيئاً منه او ادعى ذلك من يقوم مقامه في دعوى حال حيوته او بعد وفاته
 فدعواه باطل وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا وان اراد ان يكتب كما باصتدأ يكتب
 اقر فلان انه كان اشترى من فلان داراً في موضع كذا بثلثمائة كذا وكسب بذلك صك شراء هذه
 نسخته ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان
 اشتراها لفلان بن فلان والباقي علي نحو ما ذكرنا وان اراد ان يكتب شراء النصف لنفسه وشراء
 النصف لغيره يكتب اقر طائعا انه كان حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفه
 شائعاً لنفسه ونصفه شائعاً لفلان بماله وامره وتوكيلي اياه بذلك وله جميع هذه الدار المحدودة
 مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعاً بينهما نصفين وهو في
 ايدهما وان نصف جميع هذا الثمن منقول من مال فلان وامره وصدقه هذا المقر له مشافهة
 اذا اراد الوصي كتابه اقراره ان ما اشترى اشتراه لهذا اليتيم يكتب اقر فلان الوصي من جهة
 فلان بواحدة الصغر فلان ان جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بمن كذا اشتراه لهذا اليتيم
 بحق ولايته عايداً بحكم الوصاية الباتة له عليه من جهة ابيه فلان لما رأى من احواله من
 والاحتياط به وابتغاء النماء والزيادة فيه والتوفير عليه وانه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق
 ولايته عليه على هذا البائع وانه يسلم ما بين شرائه من ثمنه هذا اليتيم فان هذا اليتيم اولى بما بين
 شراء منه منه ومن سائر الناس اجمعين وان اسمه في هذا الكتاب عاريداً وانه لا حق لهذا المقر
 في ذلك كله ولا في شيء منه قد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد باوغة واباس الرشده منه واستحقاقه
 قبض ماله تسلطاً على قبض ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومه من محاصره فيده الى آخره *
 نوع أخرى الاقرار لرجل باعارة بصل ما اشتراه هذا الوصي له بصله اقر فلان طائعا انه معدم
 لا يملك

لا يملك شيئا من مال الدنيا الا على ظهر الارض ولا في بطنها دون الباب التي على بدنه ما يقع قيمته كذا درهم او انة في عيال فلان وهو كذا منفق كحليته وانه ما يكن في الدار المنسوبة اليه فلان على جهة العارية وانه ايسر في يد فلان مال ولا ملك ولا صلابة ولا ناطق ولا شيء مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان * نوع آخر في اقراره بمعاينة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراه منه اقر فلان طائعا انه فاسخ فلانا برضاء وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا وتحديد كذا وقبضة كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن ووثيقة بمال مفاصلة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وانه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاصلة ردا صحيحا وانه قبض من المقر له كل حق واحب عليه بحق هذه المفاصلة وغيرها قبضا صحيحا وانه ابراء من ذلك ابراء صحيحا فلم يبق له ولا لاحد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ورهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذاك كله شفاها * نوع آخر في الاقرار بمفاصلة الرهن اقر طائعا ان الكرم الذي في موضع كذا محدودها كذا كان رهنا في يده من جهة فلان كان له عليه رهنه به وانه قضاة كله وان هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم مودة عابه وانه قد اسند اذمكة وقبضه فلم يبق لهذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقرعين ولا لاحد هذا على الآخر خصومه وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله واشهدا والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار بتسخير البيع وغيبه صك السزى اقر فلان طائعا انه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل التنازل والحمية كذا ووقع النقائص بينهما من الجانبين وقد كان بدل له حظه الوفاء انه متى ندمه مثل هذا السمن وطاب منه بيع ذاك وقبض ندمه منه وتسليم المبيع اليه اجابه الي ذاك ثم ان فلانا وهو المائع ندمه على ذلك وطلب من المقر هذا بيعه فباعه منه له وقبض السمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب ولان من المقر هذا من ذلك الصك فعجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هذا ندمه وانه استوفى من ولان البائع جميع هذا السمن وهو كذا بدفعه اليه وابغائه ذلك اباه وبرئ المائع هذا اليه منه داءة قبض واستعفاء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وسراء هذا البائع ذلك منه وضمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع واقاراه لم يبق له بعني

المقرلة ما كان في ذلك كله دعوى ولا خصومة ولا في اصل هذا المجلد ولا في غلته ولا في ثمنه
 وان هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو احق به من هذا المقر من سائر الناس اجمعين
 المقر هذا متى اخرج ذلك الصك فهو معطل وهو في اقامة البينة على ذلك وطلب الثمن
 مبطل وصدقه هذا المقرلة في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته
 واقرار الاب والزوج لها بذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهد واجمعيان فلان بن فلان
 جهر ابنته فلانة من خالص ماله صالة لها وتعطفا عليها واحسانا اليها ومما ساق اليها زوجها فلان
 من صداقها وعطاياها بعد ما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستجمع لشرائط الصحة
 وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة بينهما وكثر بالذرية الطيبة لهما
 يسلمها ثياب الزوج ويفصل ذلك وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم وذرع ما كان
 من المذروعات ثياب المرأة يفصل كل نوع من ذلك تفصيلا بذكر الحلى والملاهي والجواهر
 بين الصفة والقيمة وعلى هذا الفرش والبسط وكذلك على هذا اواني الصفر والرصاص والحديد
 وبين المماليك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاما تركيا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا
 وكرم في قرية كذا احد ودها كذا وثلاث حوانيت في سوق كذا واحد ودها كذا ثم يكتب عقيب النسخة *
 بسم الله الرحمن الرحيم اقر فلان طائعا ان جميع هذه الاموال المذكورة باجناسها وانواعها وصفاتها
 وقيمتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها وفي يدها
 وتحت تصرفها وانه لا حق لهذا المقر في شيء منها وانها لا حق بها كلها منه ومن سائر الناس
 اجمعين وانه متى ادعاها او شيئا منها انه ملكه وانه عارية في بدنها من جهته فدعواه مردودة
 واشهد على نفسه بذلك من اثبت اسمه آخرة ويتم الكتاب * ويكتب الشهود في اسمائهم في
 آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك اسامهم بكتب اقرار الزوج فيكتب *
 بسم الله الرحمن الرحيم اقر فلان بن فلان طائعا ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القسط
 سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما اضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها وفي يدها وتحت
 تصرفها وقد حملتها الى بيته كما تحمل الزوجات الى بيوت ازواجهن من غير ان يكون له
 فيها او في شيء منها ملك او حق او دعوى وانرا انه متى ادعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى
 ما اضيف اليه فذلك باطل مردود واقراران لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا احقا واجبا

تودينا لازم ما طالبه بها اذا توجهت المطالبة شرعوا شهد على نفسه ويكتب اسماء الشهود بعد ذلك
والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لابيها او لامها ولذلك وجوه احدها ان يكتب
نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك * بسم الله الرحمن الرحيم
اقرت فلانة بنت فلان طائعة ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس باجنا سها وانواعها
وصفاتها وقيمتها ملك ابيها فلان هذا وحقه بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت ذلك ولزمها
الاقرار له بذلك في يدها بطريق العارية وصدقها ابوها هذا مشافهة واشهدا الوجه الثاني يكتب
اقرت فلانة طائعة ان جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع انواع الثياب
والامثلة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر والآلي والاواني الصغرية
والشبهية والزجاجة والحديدية والخزفية وانواع الامثلة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل
قابل وكثيرا التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها لها ملك ابيها فلان
بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت بذلك ولزمها الاقرار له بذلك وصدقها ابوها هذا مشافهة
واشهدا * وجه آخر ان يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها وبشهادتي انما سلمت
هذه الاشياء بطريق العارية قال الصدر الشهيد رح الاحوط ان يشتري الاب منها ما في هذه النسخة
بشئ معلوم ثم ان الابنة تبرئه عن جميع النمن وعندي ان الاحوط ما كتبهت اولا والله تعالى اعلم *
نوع آخر في اقرار بالحيوان يكتب اولا على صدر القرطاس اسماء الحيوان وصفاتهم وشيائهم
كما يكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا او يكتب اقر فلان بن فلان
الى آخره انه باع من فلان كذا شيئا معينه ويذكر اوصافها وشاتها بكذا درهم وانه اشتراها
منه بها وانه قبض النمن منه ولم يسلم المبيع اليه يساميا اليه متى طاب منه تسليمها اليه وصدقها
المقر له * نوع آخر في اقرار المرأة بقبض المقتة والكسوة بمدة اقرت فلانة بنت فلان طائعة انها
قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المندرة لها عاينه حسب ما اوجب
الشرع في امثالها لسنة اشهر اولها كذا وآخرها كذا قبضا صحيحا واستيعاء كاملا وصدقها زوجها
هذا مشافهة ويتم الكتاب والله اعلم * نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه اقر فلان الهندي في حال
جواز اقراره طائعا انه عبيد ماوك لفلان وان فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا بتا فان خدمة
فلان وطاعته واجبة عليه وانه لا امتناع له على فلان في خدمته ولا بيع ولا اخراج من ملكه

بحق يدعي من قبل فلان في ذلك ولد مومي له قبل فلان ولا حق ولا طلبية بوجه من الوجوه
 وسبب من الأسباب اشهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد ان قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له
 شيء كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار وليس بشرط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه
 لا يختلف بالصحة والمرض * نوع آخر في اقرار جارية بكونها ام واد لمولاها امرت فلانة التركية
 او الهندية وبحليها طائعة انها كانت امه لفلان بن فلان وملكه وفي يده وتحت تصرفه بماك صحيح
 تام وانها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وابنة تسمى فلانة وانه في حجرها وانها في حجرها ثابت النسب
 من سيدها وانها صارت ام ولد بولادة هذا الولد منه وان خدمته وطاعتها واجبة عليها ولا امتناع من ذلك
 مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاها والله تعالى اعلم * وان كان الاقرار من المولى
 باسم امية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان بعد وان كان الاقرار من ابن المولى
 بكون جارية ام ولد ابية وبعثها بموت ابية يكتب اقر فلان بن فلان طائعا في حال صحة
 بدنه وقيام صفاه وجواز امره له وعليه ان فلانة التركية او الهندية كانت مملوكة ابية فلان وامته
 وتحت تصرفه يملكها بماك صحيح وان اباه فلان استولدها في حيوتها وانها ولدت من ابية فلان
 ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان وانها صارت ام ولد له بولادة هذا الولد وان اباه هكذا اقر
 في حال حيوته بكونها ام ولد له وانها اعتقت بموت ابية من جميع ماله وانه لا حق لهذا المقر فيها
 ولد مومي ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولاء هاله بعد ابية وصدقته هذه الجارية مشافهة
 وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبد من جهة ابية وعتقه بموت ابية يكتب في حال جواز
 اقراره عن طوع ورغبة ان العبد الهندي المسمى فلان كان ملك ابية فلان وحقه يملكه بسبب
 صحيح ما كان صحيحا تاما وان اباه كان دبره في حال حيوته تدبيرا صحيحا مطلقا من خالص ماله
 وهكذا اقرباؤه به وان اباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا
 الابن عليه الا سبيل الولاء ولا دعوى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء
 وصدقته هذا الغلام في ذلك مواجهة * نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم اقر
 فلان طائعا ان اباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهمين او اجبا وحقه لازم وصار ذلك
 ميراثا لابنه هذا الا وارث له غيره وانه فضاة ذلك ووافاه فاستوفاهما كله تاما وافيها كاملا وبراءه من ذلك

ابراء صحيحا وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضمانا صحيحا ملزما في الشرع وفي
 فلان منه هذا الاقرار موجه وان كان هذا من الوصي له يكتب اقر فلان ان فلانا كان اوصى له
 في حياته حال صحة عقله وجواز اموره له عليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة او زوجية
 واوصى له بطلب تركته حيث كانت واين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية
 صحيحة وانه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وانه اثبت بحجة شرعية على فلان كذا
 درهما دينارا واجبا وحقا لازما لهذا المتوفى وطالبه هذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان
 هذا جميع ذلك اليه وان هذا المفروض ذلك كله منه واستوفاه تاما وافيا الى آخره والله تعالى
 اعلم * نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده يكتب اقر فلان الوصي في تركته فلان وفي
 امور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحة بدنه ان مال الصغير
 في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهما ونقدا وكذا من اعيان الاموال وبينها ويصفها وقبضها
 ليحفظها ويردها عليه عند بلوغه وايناس رشدة من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار
 تصديقا شرعيا ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ وقبض ماله
 من الوصي اقر فلان في مجلس الحكم طائعا انه قبض واستوفى من فلان الذي كان وصيا
 من جهة ابيه فلان في تركته ابيه وفي امور هذا المتوفى حال صغره جميع ما كان له عنده وعابه
 من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والنقد والايمان وانزال الكروم وغير ذلك من
 صنوف الاموال نبضا جائزا يدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للقر هذا
 على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وان هذا المقر متي ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا او دينا
 او ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته وبعد وفاته من وكيل او نائب او وصي فذاك كله
 باطل مردود ويتم الكتاب والله اعلم * نسخة اخرى في هذا النوع اقر فلان طائعا ان اياه
 فلان توفي وقد كان اوصى قبل وفاته الى فلان بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضاائها وتعبد
 وصاياه بعد وفاته ومات ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها او عن شيء منها ولم يترك
 وارثا غيري فان هذا الوصي تولى جميع ما فوض اليه امره وتصرف في هذه حسب ما اطلقه
 الشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا عن اليتيم وانفق على هذا
 المفروض قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف واقر المترو هذا ايضا انه

الجزء الثالث والعشرون

بلغ مبلغ الوصية وبقض امواله واستيفاء حقوقه وقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يده هذا الوصي من تركته اييه فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه وامتنون بذلك كله منه تاما وافيا بعد معرفته جميع التركة باحساسها وانواعها شيئا فشيئا من غير ان يخفي عليه شيء من ذلك واحاط علمه بذلك كله واقرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فمتى ادعى هو عليه او مثله ان عدة وفي يده من تركته اييه هذا المتوفى من قليل وكثير قد سمع وحديث امي ذلك كان واحد من جهته وذلك كله باطل مردود وكل بنت يقبها عليه من ذلك او حجة يحج بها ويمين يطلبها في ذلك منه وبنازعه فذلك كله رور وهذا الوصي المفترق بريء من ذلك وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة * نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره اقر فلان طائعا انه قد تمت له ثمان عشر سنة فطعن في التاسع عشر وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وحرى عايه الفلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد امر فلان الوصي في تركته اييه وفي امور هذا المفر حال صغرة ان بسلم جميع ماله الذي له عليه وعندة وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث اييه هذا الى امه فلانة بنت فلان لتحفظها عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى امه جميع ما كان له عليه وعندة فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركته اييه واعرت فلانة ام هذا المقر له انها قبضت جميع ذلك * صاحب الضعة اذا دفع الى زراعه حنطة او شعيرا على سبيل الغرض ليجمعوها بذرا واراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك فالوجه في ذاك ان يكتب الكاتب أولا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم اييه وجدة ثم يكتب عقيب اسمه كذا منا من الحنطة والشعير او ما اشبه ذلك ثم يكتب اسم الثاني والثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم اقر هؤلاء المذكور اسماؤهم وانسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القرطاس ان لعنان بن فلان العلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة والشعير او الذرة الموصوفة كلها فيها دينا لازما وحفاوا احبا بسبب صحيح قرض استقرصوها منه لجعلوها بذرا في ضباعه التي في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المعراه فيه خطابا في تاريخ كذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الاستاذ فلان في حال جوار اقراره طائعا ان فلانا سلم لتعليم عمل والنعمة واللباس عليه هذا ما امر الاستاذ فلان في حال جوار اقراره طائعا ان فلانا سلم

ابنه الصغير فلان بولاية الابوة عليه بعد ما آجر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلث سنين متواليات اولها غرة شهر كذا من سنة كذا و آخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بعمل كذا بكذا درهما على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليالي ودون ايام الجمعيات والاعيان بقدر طاقته مما يامره به من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستاذ من اقامه الصلوة في اوقاتها على ان يكون اجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهما واجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهما يزداد في اجرتة للسنة الثانية والبالغة بمهارته وحذاقته الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقة ابو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالدانه اذن لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامته ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة الاولى الى طعامه وادامته وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامته وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستاجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا وسلم هذا الصغير منه وتفرقا عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى اعلم * وع آخر في الاقرار بهبه الدار يكتب اقرار فلان طائعانه وهب لملان جميع الدار المستملة على كذا حدودها كذا وهب له هذه الدار حدودها وحقوقها كلها كذا وكذا هبه صحيحة جائزة نافذة مستجمعة شرائط محوزة مقبوضة فارغه لافساد فيها ولا خيار ولا اشراط عوض ولا ناجئة ولا موعادة وقبلها هذا الموهوب له قبولاً صحيحاً في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهما واستغاليهما بغيرها وقضها بمعابنة الشهود قبضاً صحيحاً بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه تسليماً صحيحاً فارغاً عن كل مانع ومنارعة وتفرقا وشهدا والله تعالى اعلم *

العصل الرابع والعشرون في البروات البراءة من كل مال كان به صك كان ابو حنيعة واصحابه والشماني وهلال الرازي رح ببندون كتاب البراءة هذا كتاب لعلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والشماني وهلال رح كانا نريد ان كتبه لعلان وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان يسمى الذي له الدين اقرعندهم انه كان له على فلان وبعض اهل الشروط كان يكتب هذا براءة لعلان بن فلان والمأخرون اختاروا هذا ما شهد الى

كتاب الشروط
 قولنا انه كان كذا درهما وأنه قضاه جميع هذا المال وأوفاه أياه بتمامه منه تاما
 وانما صحى وبرئ اليه منه براءة قبض واستيفاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وأنه
 متى ادعى قبله او قبل احد من الناس بسببه حقا او شيئا من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يستحق
 بينة ولا يحاف له خصم وخصمه من ذلك بريء وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وأنه كان لها بها
 صك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والابراء وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى يرده اليه فمتى
 اخرج هذا الصك فهو معطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة
 واشهد اعلين انفسهما الى آخره وعلى هذا بين المهر * البراءة من مستحقة واردة هذا ما شهد الى
 قولنا ان فلانا اورد على فلان كتاب مستحقة من فلان بكذا درهما وأنه قبل منه الكتاب وضمن له
 المال وأنه قبض منه ذلك كله بايفاء ذلك اياه قبضا صحيحا وضمن له كل درك يدركه من قبل
 فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعوى ويرد عليه ما قبضه منه ضمنا او صحيحا واشهد ا
 على انفسهما بذلك الى آخره * براءة جامعة بين رجلين بينهما اخذ واعطاء هذا ما شهد الى قولنا
 انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات واخذ واعطاء من اشربة وبيوع وحوالات وكفالات
 واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفائح وديون بصكاك وغير صكاك رهون وغير رهون
 وضمانات وامانات واشياء غير ذلك من وجوه مختلفة واسباب شتى انه حاسبه محاسبة بحسبها
 وصدقها وأنه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه أياه بتمامه قبضا صحيحا تاما وافيا بدفع منه
 ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى
 ولا طلب ولا خصومة ولا بيعه بوجه من الوجوه وبسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه هود دعوى
 او ادعى احد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض ام يكتب القبض لكن يكتب
 بعد قوله فحاسبه محاسبة بحسبها وصدقها فابراه من ذلك ابراء صحيحا جائزا تاما واية فاطع الدعاوي
 والخصومات بعد معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا لم يبق له عليه شيء من ذلك حقا وما فيه على من لم
 فان بقي عليه شيء كتب فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا ودين ما بقي عابه عبا كان
 اود بنا * الابراء المطلق اقر فلان بن فلان الفلاني انه ابراء فلان بن فلان الفلاني عن كل خصومة
 كانت له قبله وعابه مالية وغيره اليه ابراء صحيحا تاما فاطع للخصومات كتبا ولم يبق له عابه

بعد هذا الإبراء لا دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير ولا عديم ولا أحدث لا في الضامات
 في الناطق لا في المحدود ولا في المنقول لا في المكيول ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الأواني
 ولا في شيء ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوجوه وبسبب من الأسباب اقرارا صحيحا
 وصدقه المقر له هذا خطابا ويتم الكتاب * رجل وكثر جلا عمدا بغير حق فقضي عليه فادعى
 ورثة المضروب عليه الدية ثم ابرؤه من دعواهم يكتب اقر فلان وفلان وفلان اولاد فلان في حال
 حوازا اقرارهم طائعين انهم ابرؤا فلانا بن فلان عن كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله
 خصوصا عن دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب اباهم فلانا عمدا ومات بالوكز
 ووجب عليه الدية لاييهم وصارت ميراثا لهم وانه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه عن هذه
 الدعوى وعن جميع الدعاوي والخصومات كلها ابراء صحيحا وانه قبل منهم هذا الإبراء قبولاً
 صحيحا ويتم الكتاب * وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت انهم اخذوه بسبب
 هذه الدعوى بغير حق ثم ابرأهم من دعواه هذه قبله يكتب اقر فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا
 انه ابرأ اولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان من دعواه قبلهم انهم اخذوه بغير حق بمجرد
 دعواهم عليه وذلك بانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب اباهم عمدا بالوكز بغير حق وان اباهم
 مات بسبب ذلك وانه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه
 على وفق دعواهم هذه قبله فاخذوه باصحاب السلطان دراهم كثيرة باجعالهم وغيرها فابرأهم
 من هذه الدعوى ابراء صحيحا وانهم قبلوه منه قبولاً صحيحا ويتم الكتاب * براءة غريم في تركة
 هذا ما شهد اليه قولنا انه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا لاوارث له
 غيرهم وان فلانا من جملة هؤلاء وصي فلان في هذا المال ليرجع به في تركة ابيه وانه اقتضى
 منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذا بدفع فلان ذلك اليه قضاء عن والدة فلان ليرجع
 في تركته وانه ضامن له كل درك يدركه بهذا السبب من قبله وسببه على ان يخلصه او يرد عليه
 ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركة فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث
 على خمسمائة درهم والدين الف لم يرجع في التركة الا بخمسمائة وان صالحه على عرض قيمته
 خمسمائة كان له ان يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان ادعى تطوعا او لم يقل شيئا ثم قال
 ادبت لا يرجع لم يصدق وهو متبرع * وفي قبض الغريم من الوصي والوصي اداة من التركة يكتب كما

يكتب في المروءة على من دم الغد هذا ما شهد له من المروءة ان فلانا
قتل فلانا بغير حق فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه
ولا يلزمه من الجور وبسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطاء يكتب قتله
خطاء لم ينعمده بذلك فوجب له عليه وعلى ما قلته الديه ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن
عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده ففقا عينه وشجر رأسه ووجب عليه كذا عفا عنه وابراه من
الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه انه سرق من حرزة كذا درهمين وكذا قيمته
كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر انه كان اذن له في الدخول في داره فام يلزمه قطع اليد او يكتب انه اقرانه
كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيئا وهو بري مما ادعى عليه فمتى ادعى الى آخره * ابراء
من الدعوى في محدودة هذا ما اقر به فلان انه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة
على كذا اويين مواضعها وحدودها ثم يقول انها بحدودها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان
بغير حق وانه عاينه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه ابرأ من جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة
بعينها فام يبق له بعد هذا البراء حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصوصية وانه لو ادعى هذا
او واحد ممن يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل
الحامس والعشرون في الرهن اقر فلان طائعا في حال جوار صحته وثبات عقله وجواز امره لا حله به
تمنع صحة اقراره ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهمين فرضا حالا او ثمنا كذا اشتراه منه او غصبا
او ودیعة مستهلكة وضمان اتلاف كذا او من حواله فلان او عن كفالة فلان وانه رهن بهذا
الدين هذا للطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهنا
صحيا مقبوضا محبوسا مفروغا دفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده
محبوسة بدینه هذا لاسبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وصدفه
هذا المقر له في ذلك كله مشاهدة واشهدا فان كان فيه جعله وكيل او امينا في بيعه كتبت بعد القبض
على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا غرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا
المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين ببيعه وبيع ما شاء منه باي ثمن شاء وبأخذ ثمنه قصاء لدينه
ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا

الدين كان ذلك دينه على هذا الراهن على حاله يطالب به فان كان جعل بيعه الى غير المرتهن
 كتبت على ان فلان بن فلان وكيله في بيعه ويقول امينه على بيعه وقت كذا فيبيعه وبيع ما شاء
 منه ويقبض منه ثمنه ويقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط
 جعل الراهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهنا صححاً مقبوضاً محجوزاً مفرغاً ثم ان هذا الراهن
 وهذا المرتهن تراضيا ان يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما امينا في قبضه
 وقد دفع هذا الراهن هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع
 وضامن هذا المرتهن فهو عدل بينهما امين في ذلك فان كان فيه شرط بيع العدل كتبت ههنا وجعله
 امينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب ههنا عند محل الاجل على ان يبيع ذلك ويقبض
 ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان
 فبقية الدين على هذا الراهن على حالها يطالب به هذا المرتهن والله تعالى اعلم * كتاب رهن
 الدار بالدين على سبيل الاختصار هذا ما رهن فلان فلانا جميع دارة التي في موضع كذا
 ويحد هارنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهم كانت لهذا المرتهن على هذا الراهن حقا
 واجبا وديننا لازم ما بسبب صحيح رهنا جائزا فاذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر القبض والاشهاد والله
 تعالى اعلم * كتاب من جانب المرتهن في هذا هذا ما ارتهن فلان من فلان جميع دارة
 الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الراهن وهو كذا درهم ارتهنا صححاً جائزا فاذا
 الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد اذن هذا الراهن لهذا المرتهن ان يسكن هذه
 الدار بنفسه ويسكنها من شاء وينتفع بها على ما احب من غير شرط كان في هذا الرهن واباح له
 ذلك على انه كلما نهاه عن الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك انما مستقبلا
 ما لم يقبض هذا الراهن واباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة
 وبتم الكتاب * الاقرار برهن منقول اقر فلان طائعا انه رهن عبدة فلان كذا صنته كذا وقيمته كذا
 بدا وجب له عاينه من الدين وهو كذا رهنا مقبوضا صححاً على ان يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه
 وبمن بموئنه من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه اوضح
 شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كاه
 تصديقا صححاً وبتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

كتاب الشروط

وهذا الفصل في الشروط التي يجب ان تكون في انشاء المسجد للمسلمين
اتخذوا من المسجد واسم المسجد الى المتولي واذن للناس بالدخول والصلوة فيه
في كل وقت يصير مسجدا باتفاق بين اصحابنا رح بخلاف ما يقوله ابو حنيفة رح في سائر الاوقات
والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح ليس
بشرط غير ان القبض فيه عندهما بطريقتين احدهما بالتسليم الى المتولي والثاني بالصلوة فيه ثم في
ظاهر مذهب ابي حنيفة رح اذا صلى الواقف فيه او صلى غيره فيه بجماعة او بغير جماعة يصير مسجدا
وعند محمد رح لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند ابي يوسف رح اذا جعله على هيئة
المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشائخ رح في شرحه ذكر الشيخ الامام
نجم الدين النسفي رح في شروطه ان عند ابي حنيفة رح يشترط لصيرورته مسجدا التسليم الى
المتولي او بالصلوة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ارادوا ان يكتبوا
في ذاك كتابا كيف يكتب فيقول لم يذكر محمد رح كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان
الطحاوي والخصاف رح يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقله وبدنه وجواز امره طائعا
راغبا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وابوزيد الشرطي رح كان يكتب هذا
ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول ابي حنيفة
واصحابه رح ينبغي ان يكتب هذا كتاب من فلان بان جعل الارض مسجدا تحرير الارض
فيتمتع باحقاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبدان ابا حنيفة وابا يوسف ومحمدا رح كانوا
يكتبون هذا كتاب من فلان فهمها كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه ابوزيد رح
فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا اقرعندهم واشهدهم على اقراره
في حال صحة بدنه وقيام عقله وجوار امره له وعليه لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه
جعل جميع ارضه او داره التي هي ملكه وفي يديه وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد
وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعة جعل هذه البقعة
الموصوفة المحدودة فيه حدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لا شيء فيها مسجدا لله تعالى
طلبا لثوابه وهر با من اليم عقابه واخرجها من ملكه الى الله تعالى فجعلها له بيتا وعبادة مسجدا يصلون
فيه

فيه المكتوبات والنوافل ويذكرون الله تعالى في اثناء الليل واطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرّس العلم فيه من كان من اهلته وخاي بينها وبين الناس ولا يغلق بابهم عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة من المساميين بعد اذ نه آباؤهم بذلك دخلوها واقاموا الصلوة المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بمحضر من الشهود وبمعائنتهم فصار جميع هذه البقعة لله تعالى بينا وعبادة مصلين ومعبد لا ملك لهذا المرفقها ولا حق ولا في شيء منها ولا لمن سواه من الناس لا في اصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شيء من ذلك ولا على تغييره واشهد على امرارة العوم الدين انبنوا اسامبهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلوة بجماعة ولكن كتب فيه وهذا خرج هذا المنصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمساميين ليكون في يده على ما جعله هذا المنصدق بتسليمه اليه فارغا من موانع التسليم فجمع ذلك في يد هذا المنولي على ما جعله هذا المنصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره والمكتوب الاول احوط واصح * نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة مقول ظاهر مذهب ابي حنيفة رح انه لا يجوز ابي لا يلزم حتى كان له ان يرجع فيها كدافي سائر الاوقاف وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز وان اراد كتابته بكتب فيه هذا ماوقف وتصدق او يكتب هذا كتاب فيه ذكر ماوقف وتصدق او يكتب هذا ماشهد عامه السهود المسدون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المنازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا هو صدقة موقوفه مقبوضة صحبته نافذة حائرة تقربا الى الله تعالى وابتغاء لمرضاة لا فساد فيها ولا رجعة ولا مسونة ولا تلجئة ولا موانعة لا ساع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوحوه ولا يتلف بوجه نافذ قائمة على اصولها ما صيغ على سبلها الى ان يرث الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارسين على ان يكون منارل ومساكن للسيارة والمارة وانباء السبيل على ان الرأي في انزال من نزلها ويسكنها الى الامام بها اذا في كل وقت ورمه ان يسكنون من احبوا ونزعجون من احبوا على ان يكون اصلح وارفعي لهذه الصدقة والخصيص في ذاك حائرا فان كان شرط الواقف ان نزلها المسامون ولا نزلها الكفار يكتب على ان يسكنها للمسلمين نزلها المسامون ولا يمكن الكفار من النزول بينها فان كان شرط نزول اهل العلم لا غير يكتب على ان يسكنها لاهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول اهل

الفرآن والقراءة يكتب على هذا القياس فإن كان الواقف قد وقف لعمارة الرباط وقفنا آخر بحجرة وأن لم يكن وقف لذلك وقفنا آخر يكتب على أن للقوام أبدا أن يؤجروا من منازلها ومرابطها بقدر ما يعمرونها من غلتها فإذا عمروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختياره يؤجرونه إلى القوام وأن كان الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأفرزه من والده وسلمها إلى فلان بعد ما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارغا من موانع التسليم وهي في يد هذا المتولي على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك عن وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن يفعل من ذلك فقد باء ياتمه ويعرض لسخطه والله حسبه وكافيه ومجازيه وللواقف أجره على ما نوى وأمضى وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجالس قضائه وحكم عاينه بجواز هذه الصدقة وأزومها بحضرته ومستلته عملا بما أدى إليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين اثبتوا أساسهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا *
نوع آخر في اتخاذ المقبرة فنقول ظاهره ذهب أبي حنيفة رح انه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رح عنه انه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكي عن الحاكم أبي نصر المهروبة رح انه قال وجدت في النوادر عن أبي حنيفة رح انه أجاز وقف المنبرة والطريق دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رح انه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم إلى المنوي أو بدفن الموتى فإن أراد كتابته يكتب أن فلانا جعل أرضه ويذكر موضعها وحدودها صدقة موقوفة فلانا صحيحا جائزا نافذا إلى قولنا وهو خير الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا بسبيلها وأن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذكر فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المنصدق هذه الأرض من يده

وجعلها في بد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاه على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخرة حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجمعا عليه لا يقدر احد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم ان يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي ان يأمره بتفريغ ارضه لما ان هذا الوقف ليس بلازم فبأمر القاضي المالك بقصريده عنه ويحكم بصحة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة وازومها على وجهه بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين احد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما اراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها اخذنا بقول من لا يرى ذاك لازما فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بخصومة اذ لا زله او وقع اجتهدا عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لغاض الى آخر ما كرنا * نوع آخر في جعل الارض طريقا لامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى ما حكينا عن الحاكم ابي نصر عن ابي حنيفة رح انه على الرفاق وطريق كتابته على ما ذكرنا غير انه يكتب ههنا وقف ارضه على ان يكون طريقا لعامة الناس لان الكافر يساوى المسلم في المرور في الطريق والطريق في هذا نظير الرباط بخلاف المتبرة لانه لا يجتمع بين الطافر والمسلم في مقبرة واحدة وبالحق تأخر حكم الحاكم كذا في المحبط * نوع آخر في اتخاذ المنشرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قطرته النبي بناديا الى نهر كذا او على واد كذا وبكتب باذن سلطان الوتمت ان كان الوادي ارايه لاهل السمران بان لفوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان ويسمى انها من خشب او آجر ويبين انها على طاق او طاقين او نلت طافات ليكون طريق المرور لعامة الناس الى آخره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * نوع آخر في جعل الخبل وسلاحه لاسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهر كذا وفتاة وبن احبسا جابر افاندا على حالها عدة للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها اهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها ابد يد فعونها الى من احبوا وبأذن ونها من احبوا من مستعديها كيف ما شاؤوا وكما شاؤوا ويذكر على ان لا تقوم عليها ابد الا المعروف بصلاحه وعفافه على انه تغير منها شيء لمرض او فساد او هرم او كسر او غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل فبهم كان في كل وقت وزمان

يستبدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري امرها ويتم الكتاب * ويلحق بآخرة حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والعوامل من الدواب والنعم اذا سبّلها الحمل انقال اهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبّلهم لخدمة اهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رح وطريق كتابته ان يكتب الى قولنا قائما على حالها عدة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها انقال اهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب لله يستفي بها الماء لاهل الجهاد وفي العبيد يكتب بخدمون اهل الجهاد ويلحق بآخرة حكم الحاكم واما اذا سبّل شيئا من الانعام ليتصدق بالبانها واولادها واصوافها ذكر الحاكم احمد السمرقندي رح في شروطه لم يسمع في وقفها قولا لاهل العلم قال فالواو يجب ان يجوز على قول محمد رح قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا اوصى بما في بطون غنمه او باصوافها او بالبانها فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وثمره الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وقف النعم للتصدق بالبانها واصوافها واولادها لا يجوز وفي فتاوى ابي الليث رح اذا وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمنها يعطي لابناء السبيل قال بعض مشائخنا رح ان كان في موضع يغلب ذلك في اوفافهم رجوت ان يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عددا من الابل او كذا عددا من البقر او كذا عددا من الغنم وقفا مؤبدا حبسا جائزا فادأ الفساد فيه ولا رجعة ولا منووية لا يباع ولا يوهب الى آخرة على ان ما يحصل من البانها واصوافها واولادها يصرف الى ابناء السبيل على ان الرأي في ذلك الى القيم يعطي من شاء من ابناء السبيل وامي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله متوليا في ذلك ويلحق بآخرة حكم الحاكم * نوع آخر في وقف العقارات وانه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك انه اذا اراد ان يجعل دارة صدقة للمساكين في حيوته وبه بدا محمد رح في باب الوفاء في شروط الاصل قال قلت ارأيت اذا اراد الرجل ان يجعل دارة في حيوته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني ابا حنيفة رح ان مات وهو في يده يصير ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وانما لم يقل لا يجوز لان عند ابي حنيفة رح الوقف حبس الاصل على ملك الوفاء والتصدق بالغلة والنمعة ومنفعة الدار والارض فكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لومات المعير يصير ميراثا لورثته

فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد نقضها
قال يقول ان نقض سلطان او وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بمنها على
مساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد لهذا الا بطل شيئا فلا يبطلها
ثم ان ابا حنيفة رح قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي يباع ويتصدق بمنها على
المساكين ولم يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت
جائزا لازما عنده اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى
الوصية ومن مذهب بن ابي ليلى رح ان الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذلك الى قاض
يرى مذهب بن ابي ليلى رح فيبطلها فقال ما قال تحرزا عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب
هذا ما عهد فلان في حياته عهدا انه جعل دارة التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا
كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح والطحاوي والخصاف رح كانا يكتبان هذا ما تصدق به فلان
بن فلان وابوزيد الشروطي رح كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلانا تصدق بجميع دارة وبعض المناخرين من اهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من
فلان وكثير من المناخرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذلك جائز حسن ولم يصف
محمد رح الدار بكونها فارغة والطحاوي والخصاف رح كانا يكتبان وهي دار فارغة وانه حسن لان
شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المتولي شرطا فلا بد من
ذكر هذه الزيادة ليقع التحرز عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى يمتاز
هذه الصدقة عن الصدقة المقيدة وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل
مؤبدة محرمة محتسنة بتة بتة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ماك ولا تتلف بوجه
تلف قائمة على اصولها محفوظة على شروطها مسبله على سبيلها المسماة في هذا الكتاب حتى
يرنها الله الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على ان تؤاخر لانه اوصى
بان يتصدق بغلتها والتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رح الاجارة مطلقة وانما يستقيم
هذا الاطلاق اذا اراد المنصدق الاطلاق اما اذا اراد ان يؤاخر سنة فسنة يذكر في الصك على
ان يؤاخر سنة فسنة ولا يؤاخر اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤاخر سنة اخرى ثم يكتب
ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بغلتها

على المساكين ^{ابداً} لأن التأييد شرط صحة الوقف ^{الآعلى} قول أبي يوسف رح وإن لم يكتب يتصدق ^{بغلتها} على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن مخالف لا يجوز لأن لحظة الصدقة لا تدل على أنه أراد جميع المساكين فالنصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لأنه لا يتأبد وعند عامة مجيزى الوقف لحظة الصدقة تدل على إرادة جنس المساكين حيث أطلق ولم يعين واحداً فصار كأنه صرح به الأثرين أنه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة وإذا كان في المسئلة خلاف لابد من التصريح بالمساكين لم يخرج عن حد الاختلاف وإن أراد المتصدق أن يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلها على فقراء المسلمين ومساكينهم وأهل الحاجة منهم أبداً على ما يرى والمالي هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد أن يتوخى أي أن يتغنى وبطلب أفضل ذلك ووضعاً وأعظمه أجراً ولم يذكر محمد رح في هذا الكتاب أنه يبدأ ولا بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وأصلها وبما فيه من المستزاد في غلاتها وأحور العوامين عليها وجميع ما يحتاج إليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق بها على المساكين وعامة أهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها وأصلها وما فيها من المستزاد من غلاتها وأحور القوام عليها ثم ما فضل من ذاك يصرف إلى فقراء المسلمين ومساكينهم أبداً إلا أن محمد أرح لم يذكر ذلك نصاً لأنه ثابت اقتضاءً فإنه قال يتصدق بغلتها على المساكين أبداً ولا يمكن الصدق بغلتها على المساكين أبداً إلا بعد عمارتها ومرمتها والنايت اقتضاءً والنايت نصاً سواء إلا أن عامة أهل الشروط كانوا يقولون النايت نصاً أقوى من النايت اقتضاءً والمتأخرون من أهل هذه الصنعة يكتبون في الأرض والكرم وأداء خراجها ومؤنتها التي لابد منها لأن الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والخوانيت يكتبون وأداء مؤنتها والنوايب السلطانية الموظفة لأنها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يرد هذه الصدقة والطحاوي والخصاف رح يزيدان على ذاك التأكيد ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان أو حاكم أو واحد من عرض الناس أن يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وإن يدلها وإن يطلها وإن يعين أحداً على نقضها من فعل ذاك فقد باء بآئمه وأحرفلان يعنى المتصدق فيما سوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل ونال

بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يرد هذه الصدقة لان على قول ابي حنيفة
رح يجوز لنقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت الى ملك المالك كما كانت ولا يكون انما فتكون
هذه الكاهات كذباً على قوله ويبطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع
فلان المتصدق هذه الدار الى فلان وسلمه اليه بعدما جعله فيها متولياً لا موره هذه الصدقة وقبض
فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الى المتولي لان التسليم الى المتولي شرط صحة الوقف
عند ابي حنيفة ومحمد رحم ولم يكتب محمد رحم في آخر هذا الكتاب على ان للمتولي ان يولي
غيره من الوكلاء والاوصياء ويستبدل بهم من شاء واحب وينبغي ان يكتب ذلك لان من
الساس ان يقول لا يملك الوصي ولا المتولي ان يوكل غيره الا اذا فوض ذلك اليه كما في حالة
الحياة واذا فوض اليه ذلك ووكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب
فان رد سلطان ارضه او طعن فيها طعن فهي وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها
على المساكين انما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف على النقض على ما مر قبل هذا فان الحق بآخر
هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا فنحصل به الصيانة
ايضاً صدر صك الوقف من اساء نجم الدين المسفي رح هذا ما وقف به وتصدق به العبد المسرف
في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وتحرياً لمرضاته وهرباً
من اليم عذاباً به وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متواصلة وآلاءه لديه متظاهرة وقد اختصه
بما حرمه غيره من اشكاله ونظرائه واتاه ما لم يوت احد من امثاله وقرنائته من اجناس خلقه انشاء
في عز وجاهة وعمرة في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قدرة وانساع يمين ثم رأى
نفسه في انتفاص وحواسه في كلال وانكاس وقد ذهبت قواها وانقضت عراها وفل كراها وكبر شكواها
وايئس منه الشعور ونحس له الظهر قد قارب الزوال واشرف على الارتحال واحب ان يأخذ من
دنياه لآخرته وينزود من اولاه لعاقبته وتقدم في يومه لغده من اطيب ذات يده ذخراً للوقت
حاجته وعدة لعقره وفاقته قال الله تعالى لَنْ تَبْلُغُوا الْبِرْحَنَى تَعْقُوا مَعَانِحُونَ وَلَمْ يَبْلُغْهُ مِنَ الْآثَارِ
ونفل في الاخبار مكتوب على باب الجنة ثلث اسطر الاول لا اله الا الله محمد رسول الله والناي امة
مذنبه ورب غفور والناي وجدنا ما عملنا وربنا ما قدمنا وخسرنا ما خلقنا وعن ابي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالي

الآما اكلت فاقبها لو لم يست فابليت او تصدقت فامضيت وعن عتبة بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ظل المؤمن يوم القيمة صدقته وقال عليه السلام الصدقة تطهر فغضب الرب فانفق مما رزقه الله تعالى في رضاء عاجلا راجيا نفقة آجلا رغبة في موهود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلثة ولد صالح يدعوله وصدقته جارية بياغة احرها وعلم يعلم به من بعده يا حب ان يندرج في جملة من لا ينقطع عمله اذا دنى اجله فوفى وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى اعلم *

صك قديم طويل في اتخاذ المدرسه والوفى عليها هذا ما احتسب بانفاقه وتصدق به الخافان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمغاج يغراقراخان ابواسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى امير المؤمنين اعلى الله تعالى امره واعز نصرته تقربا الى الرب الجليل وطلبنا للنواب الجزبل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعدة الجميل علمي مانطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وَمَا تَدْمُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُونَ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَرَوَى فِي الْأَخْبَارِ عَنْ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الْأَبْرَارِ إِذَا مَاتَ بَنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُوهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ وَصَدَقَةٌ حَارِبَةٌ وَعِلْمٌ يَعْمَلُ بِهِ النَّاسُ وَأَحَبُّ أَنْ يَنْدَرِجَ فِي عِدَادِ مَنْ لَا يَنْقُطُ عَمَلُهُ وَإِنْ بَقِيَ لِنَفْسِهِ خَيْرٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ وَزَادَ لِلْمَعَادِ وَذُخْرَةٌ نَافِيَةٌ لِيَوْمِ التَّنَادِ يَوْمَ تُجَدُّ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا الْآيَةُ فَأَمْرٌ بِاتِّخَاذِ مَدْرَسَةٍ تَكُونُ مَجْمَعًا لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ مُتَّصِلَةً بِالْمَسْجِدِ مُسْتَمَاهُ عَالِي مَسْجِدِهِ وَمَوَاصِعُ بِدْرَسِ الْعِلْمِ وَهَيْكَلُ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَمَجْلِسُ مَقْرَأِ الْقُرْآنِ وَمَجْلِسُ الْمُؤَدِّبِ بِعِلْمِ النَّاسِ الْأَدَبِ وَدَوَابِرَاتِ وَسَاحَةِ وَبُسْتَانِ وَجَمْعٍ فِي ذَلِكَ شَرَايِطُ الصَّحَّةِ عَلَى مَا اقْتَضَى الْعِلْمُ صَحَّةَ تِلْكَ الصَّدَقَاتِ عَلَى وَجْهِهَا الْمُسْتَمْلَةُ عَلَيْهَا وَجَمِيعُ ذَلِكَ دَاخِلٌ مَدِينَتِهِ سَمَرْقَنْدَ بِمَوْصِعٍ مِنْهَا يَعْرِفُ بِالْبَابِ الْحَدِيدِ وَاحِدٍ حُدُودِ جَوَائِبِهَا

لَزِيْقُ السَّارِعِ وَالْبَانِي لَزِيْقُ سَاحَةِ مَسْجِدِهِ إِلَى الْخَاتُونِ الْمَلِكَةِ بَيْتِ الطَّرْخَانِ بَكٍ وَلَزِيْقُ فَارَقِينَ وَوَقَفَ عَلَى مَشْهَدِهِمْ وَبَالَتْ لَزْدَقُ مَنْزِلُ وَفَى عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ وَلَزِيْقُ مَنْزِلِ أَحْمَدَ الْمُعَصِّصِ وَلَزِيْقُ مَنْزِلِ أَبِي الْعَاسِمِ بْنِ الْعَطَاءِ وَبَنْصَلِ بَخَانِ بِنَسَبِ إِلَى الْخَاتُونِ الْمَلِكَةِ وَالرَّابِعُ لَزْدَقُ مَنْزِلِ مَسْجِدِ إِلَى الْخَاتُونِ حَاوَلِي الْخَيْلَتَانِي وَلَزِيْقُ خَاقَانٍ مَسْجِدِ إِلَى الْأَمْرِ وَنِظَامِ الدَّوْلَةِ وَلَزِيْقُ مَنْزِلِ مَسْجِدِ إِلَى الْخَاتُونِ الْمَلِكَةِ

المللكتة ترکان خاتون ولزريق الطريق واليه مدخلها ثم احب ان يدوم ذلك الخير على مرور
الايام وكرور الايام باوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وابواب البر فيها فيبقى على
ما اقتضته نيته واشتملت عليه طوبته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة
الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة اعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات
والاصطبلات والمبني والاورامي والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلثة منها
على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاس)
لسوق سعد سمرقند في محلة (زركوبان) في موضع منها يعرف (بگوچه مفلاس) وبجميع
الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلث والغرفات الثلاث وبيوت
الاهواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابه المتصل به يمينا لسوق سعد سمرقند محلة رأس
الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيرفروشان) وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الثمان
والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة مشروبيتي الخلاء والحوانيت
الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد
وبجميع الدويرة الكبيرة سفلها وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة لسوق سعد سمرقند
برأس الطاق في شارع درب مناره وهذه الدويرة في الزاوية عن يمين الداخل في هذا الخان
وبجميع الحجرات على علوها والحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع
الحجرة الكبيرة البكدرية المتصل بها في هذا الخان عن يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام
المعروف بحمام الرحال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قطرة عاهرة في سكة حماد وبجميع
بيوت الاكورة وبيت الطراز والكرم والمابر والمزارع والمداسات التي هي كمال القرية
حرمعد من قرى (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في النلال المتصلة
بمزرعة هذه القرية وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فاحد حدود
الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع احد حدود كذا الى آخر هذه
المحدودات فتصدق الخان الى آخر الغاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حيوته وبعد
وفاته بجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وجميع حقوقها
ومرافقتها من حقوقها وطرفها ومسالك طرفها في حقوقها واراضي الخانات والحوانيت والتوايت

المركبة وبيوت الإلهاء وبيوت الخلاء والدوبرات والحجرات والغرفات وابنيتهما وخشبها وحيطانها
وسفلها وجعلها وسقوفها وجدوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجرنتها وأرض الحمام وبيوته
وسقوفه وخشبها وحيطانها وأجرنته وقد رمائه وانميوبه وملقى رماده ومجمع زبله ومصب مائه وحوضه
ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الأكره وابنيتهما والأشجار القائمة في العقارات والزراعيين
والغرائس وانهارها وسواقيها وشربها بمجاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة اليها في حقوقها ومجاري
مياهها في حقوقها وكل قليل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها
وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته بناة مؤبدة محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا
المصدق في شيء منها لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تتلف بوجه تلف قائمة
على اصولها جارية على سبلها ماضية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى
الارض ومن دليها وهو خير الوارثين على ان يستعمل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا
الكتاب لوجود غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومناطعة ومزارعة ومسافة بعد ان لا يؤاجر شيء
من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعنا اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود
متفرقة ولا يعقد عليه عقد جديد الا بعد انضاء مدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة
لا يؤاجر قط من ذي حشمة بخلاف ما بها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوهها المشروطة
في هذا الكتاب فمارزق الله تعالى من غلاتها واداء مؤناتها يبدأ بانواع عمارتها ورم ما استرم منها
والمستزاد في غلاتها واداء مؤناتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه النائم
بامر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصري والصيف والحشيش في السنة لهذه المدرسة المذكورة في
هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة الى ذلك ويقطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه
الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغيرها من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة
على حسب ما يراه النائم بامرها ويبيع ما ييس من اشجارها واشرف على الفساد فيكون سبيل
ثمن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه
النائم بامرهم ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة النادرهم
مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه وبصرف الى الفقيد الذي
بجلاس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مذهب ابي حنيفة راجع ويدرس على مذهبه في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم قسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتربين في هذه المدرسة من اصحاب ابي حنيفة رح في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر الف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض او اعطاء البعض وحرمان البعض بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم قسط كل شهر من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى مقريء عالم بالقرآن والروايات يقرأ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم قسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة ممن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج لاسراج السرج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد وديارات طلبة العام وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن الجهد اسقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز والحم والحوائم لانها ذات الصياغة في هذه المدرسة في ايام شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلثة آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ليللة الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الاضاحي في كل سنة في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيستري بخمسمائة من ذلك من البقر التي تجوز في الصحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بذلك عن هذا المنصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الصحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها ينوي بها عن ابوي هذا المنصدق

ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد الذي يكسوة خمسين نفر من الفقراء والمساكين والى اثمان الخبز واللحم والحوائج لاتخاذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء الف درهم ويصرف الى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمسجد والمشهد يفتحان الابواب ويغلقانها ويكنسان ويكبان ما يحتاج الى الكبس ويفرشان الحصر والبوارى ويطويان ويلقيان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة الى الرفع وينظفان بيت الخلاء ويوقدان السرج والقناديل بكرة وعشيا في المواضع التي تحتاج اليها فيها من كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك ستمائة درهم ويصرف الى رجل من اهل الفقه والصلاح والامانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيفوض اليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمسجد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطاع احوالها ويراعي امورها ويعين بامر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فان رأى المدرس في هذه المدرسة صلاح في ان يفوض هذا الامر الى رجلين من اهل الصلاح بسكان هذه المدرسة يتولى احدهما امر بيت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فالامر في ذلك الى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي الف ومائتا درهم مصروفة اليهما على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه بقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة واربعين درهما منال واحد من الذهب الابرز الخالص فان تغير النقد في زمان الى زيادة او نقصان ينظر الى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف الى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان بسمه قد يوم وقعت هذه الصدقة فان فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى الفائت بامر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة اسباب من الضياع والمستغل ان استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل اصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وان تهاضرت الغلة من الوجوه في سنة من السنين فيسقط من النقصان عن هذه الوجوه بحصصها فان لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما استقصى في الطلب كان ما سمي له مصروا الى سائر الوجوه المسمى فيه وان رأى الفائت صرف ذلك الى تحصيل زيادة اسباب يجري ارتفاعها

ازنعاها مجرى اصل هذه الصدقة فعل ذاك كذلك امر هذه الصدقة لا يغير عن حالها الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوم امن الدهر ولم يكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمرقند ومن يعتقد مذهب ابي حنيفة راج فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين ابدان وقد اخرج هذا المنصدق جميع ذلك الى يد ابي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بامور هذه الصدقة وامره في ذلك باستشعار تقوى الله تعالى واداء الامانة واستعمال الصيحة وقادة تسوية امورها على وجوها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضه صحيحة فارغة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب اقامة غيره مقامه معنى يوجب ذلك فالاختبار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة اهل العلم الذين يدور عليهم امر الفتوى بسمرقند بعد ان يكون الذي يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالامر موقوف الى الحاكم بسمرقند ولا يحل للسلطان المني آخرة شهد الشهود الى آخرة * نوع آخر في الوقف على اولادة واولاد اولادة اذا اراد الرجل ان ينف على اولاده فهذا على وجوه احدها ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدحل تحت الوقف البطن الاول برتبة ولده واصابه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني واد الابن فمادام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو واد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت * الوجه الثاني ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني برتبة البطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث * الوجه الثالث ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولده وولد واده وولد ولده في هذا الوجه القياس ان يختص به البطون ائله وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا * الوجه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس

له ولد لصلبه من ولد علي وفي هذا الوجه صرف الغلة التي ولد لها ابن كان يكتسب من ولد الصلب
 صرف الغلة التي ولد لصلبه * الخامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة مؤقوفة على
 علي وولد علي واولاد اولادهم ونسلهم ابداءا متناسلوا وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة
 ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون
 ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال علي ان يبدأ
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فمادام واحد من البطن الاعلى لا يكون
 للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبتها في كتاب الوقف ثم اذا اراد
 ان يقف على اولاده واولاد اولاده ونسله لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده
 واولاد اولاده ابداءا متناسلوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لواءه لصلبه في هذه الصورة لانه يصير
 بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة باقى الورثة فاما على واد الولد يجوز
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حيوة ابيه واكن يكتب وقف على ولده وولد ولده
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على واده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت
 ومن غير الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رح لان علي قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال
 حيوة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يبطل بموت
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رح لا يصح الوقف الا بالاضافة الى ما بعد الموت او بان يكون موصى به
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عنده اصلا فيلحق باخرة حكم الحاكم ثم فيما
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوة لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام واد الصلب
 حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام واد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة
 على عدد رؤس واد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقف
 وما اصاب واد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر
 هلال رح هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء عن
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على القراء ان الوقف جائز

فمن مستقيم على قول من لا يجوز الاخلاء عن الوقف في زمان حتى قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وقعا على ولد الولد لان ما يصيب واد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وقعا بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان عن الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي حنيفة رح على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحيوة فخرج قوله حال حيوته من البين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد اختلف المشايخ رح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يعيد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحيحا لازما في حالة الحيوة على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم *

نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا ونصف ارضه شائعا فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وعلى قول محمد رح لا يجوز فيلحق بآخرة حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعدة للفقراء فالوقف باطل عند محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر القبيه ابو جعفر رح انه لو شرط ان يأكل من الغلة فعند محمد رح يجوز فيكتب ولهذا الواقف ان يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما احب فذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يبيع هذا الوقف او شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بقيمته ما هو انفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما احب منه ان رأى بيعه صالح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صالح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخرة حكم الحاكم وان كان من رأيه ان يكون له التغيير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء نقصا له ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب ريعه من اخرجته ان اهب

يعمل في ذلك كغيره ولا يمس للاحد ممن يقوم بهذا الوقف ان يعمل شيئاً من ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف ان يعمل من ذلك شيئاً ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الوقف شيئاً ولم يبدل ولم يزد على ما فيه احداً ولم ينقص منهم احداً ولم يدخل فيهم احداً ولم يخرج منهم احداً فهذا الوقف وقف على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يغير شيئاً من ذلك وان كان غير شيئاً ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الواقف هذا *
صورة كتابة جريان لحكم بصحة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية يقول القاضي
 فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام والاداءات بكذا ونواحيها نافذ القضاء والامضاء والابانة فيها بين اهلها ادام الله تعالى توفيقه حكمت بصحة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذه هذه الصدفه في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوانيت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجمع ما اشتمل عليه الابنية في عاوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على سبل الوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملاً بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدفه بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من العلماء الساف وائمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق المخاصمة في جواز هذا الوقف وصحته فيما وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار بصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد كما ابرمته وقضاء نفذته وامضيت الحكم به واحكمته على هذا الوقف بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف قصريده عن جميع هذه المحدودات وسلمتها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدفه وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة في ذلك واشهدت عليه من حضرائي من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * الفصل السابع والعشرون في رسوم الاحكام على سبيل الاختصار قول وبالله التوفيق اول ما يدا به من رسوم الاحكام كنية المناشير فان اسدعيل بن عبادة كان اذا خطب اليه انسان عدلاً الفنى اليه البياض وقال اكتب عهداً يعمل فان امكته قلده والانحاء عن مجلسه قال

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كتبه المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين عرف علمه وديانته ونزاهته وصيافته وامتحنه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالكا سبل الاخيار منهجاً طرق الابرار لم تعرف له زلة ولم تزعج منه خلة فاعتمده وقاده عمل الحكومة بكورة ^(١) في كذا امرة بتقوى الله عز وجل مظهرها ومبطنها وخيفه مسرراً ومعانها فانها انفع ما قدم من زاد واحسن ما ادخر من عتاد والله تبارك وتعالى يقول إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ وامره ان يواظب على تلاوة القرآن متدبراً حجبته الظاهرة متأملاً ادلتته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استبهم والمنور ما اظلم والله تعالى يقول لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ وامره بدراسة سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره وتعهده احاديثه واخباره منهيئاً الى حكمه ووصاياه منوشياً بخلاقه وسجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى فَمَنْ أَتَّبِعْ بِلَا أَمْرِ غُفٍ ومن انزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجعل العمل بقوله كالعمل بخطابه وامره بمجالسة اهل الدين والعلم ومدارسة اهل الفقه والعلم ومشاورتهم فيما يقدره ويدضيه فانه لا مبرأ من السهو والغلط ولا امن من الرلل والسقط وان الشورى نواجذ الانام والمباحثه زائد الصواب واستظهار المرأ على رأيه من عزم الامور واستئارنه بعقل اخيه من حرمانه التدبير وقد امر الله عز وجل بذلك اولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وامره بفتح الباب ودفع الحجاب والبروز للخصوم واتصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحاكمين بالاسوة والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصماً على صاحبه في لحظ ولا لفظ ولا يقويه عليه بقول ولا فعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبط والبسط وسوى فيه بين الدني والشريف واخذه من القوي للضعف بقوله تبارك وتعالى يَادَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَافِئَةً فِي الْأَرْضِ وامره اذا توافع اليه المتحاكمان ان يطالب الحكم بينهما في نص الكتاب وان عدمه هناك تأمله من سنة رسوله القويمه والآثار الصحيحة السليمة فان فقد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين وان لم يجد فيه اجماعاً اجتهد رأيه بعد ان يباغ غايه الوسع في التحري فانه من اخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجى ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطاء ومن اجتهد فقد اعد الله تبارك وتعالى بقول

وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَأَمْرُهُ بِالْثَّبُوتِ فِي الْحُدُودِ وَالْإِسْطَهَارِ فِيهَا بِتَعْدِيلِ الشُّهُودِ
وَأَنْ يَحْتَسِرَ مِنْ عَجَلٍ يَزْهُقُ الْحُكْمَ مِنَ الْمَوْقِعِ الصَّحِيحِ أَوْ رِيثٍ عِنْدَ الْوُضُوحِ حَتَّى يَقِفَ عِنْدَ
الِاشْتِبَاهِ وَيَمْضِي عِنْدَ الْإِتْجَاهِ وَلَكِنْ عَلَى يَقِينٍ بَأَن لَاهُوَ إِذَاهُ فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَخْفُهُ عَجَلُهُ
إِلَى بَرِيٍّ وَلَا يَأْخُذُهُ رَافَةٌ بِمَسِيٍّ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ وَأَمْرُهُ بِتَصْفِيحِ الْأَحْوَالِ مَنْ يَشْهَدُ عِنْدَهُ فَيَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ كَانَ طَيِّبًا يَبِينُ النَّاسَ ذِكْرُهُ مَشْهُورًا
فِيهِمْ سِيرَةٌ مَنَسُوبًا إِلَى الْعِفَّةِ وَالنَّظْفِ مَعْرُوفًا بِالنِّزَاهَةِ وَالْأَلْفِ سَلِيمًا مِنْ شَائِنِ الطَّمَعِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْتَاطَ
عَلَى أَمْوَالِ الْإِيْتَامِ بِثِقَاةِ الْأَمَةِ وَيَكُلِّهَا إِلَى الْحَفِظَةِ الْإِعْفَاءِ وَبِرْعَاهِمُ فِي ذَلِكَ عَيْنًا وَيَكْلُوهُمْ تَهْمَةً
وَأَمْرُهُ أَنْ يُؤَلِّي مَا يَجْرِي فِي عَمَلِهِ مِنَ الْوُقُوفِ إِلَى قَوْمٍ يَحْسِنُونَ تَدْبِيرَهَا وَيَضْبُطُونَ الْهَيَامَ عَلَى
مَصَالِحِهَا وَيَكُونُونَ مَأْمُونِينَ عَلَى أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَيَحْبُونَ ارْتِفَاعَهَا مِنْ حَلِّهِ وَيَصْرِفُونَ فِي سَبِيلِهِ
يَتَّبِعُونَ مَا شَرَطَ وَاقْفُوهَا فِي مَزَارِعَاتِهَا وَاجَارَاتِهَا وَيَحْتَدُونَ مَا وَسَدَّوهُ فِي اسْتِغْلَالِهَا وَعَدَارَاتِهَا
وَلَا يَخْلِيهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ اقْتِنَاءِ الْأَثَرِ وَالْإِشْرَافِ وَالنَّظَرِ وَأَمْرُهُ بِتَرْوِيجِ الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى مِنْ أَكْفَائِهَا
عِنْدَ فَقْدِ أَوْلِيَائِهَا وَأَمْرُهُ أَنْ يَخْتَارَ كَاتِبًا عَالِمًا بِالْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ مُطْلَعًا بِعِلْمِ الدَّعَاوِي وَالْقَضَاةِ
قِيمًا عَلَى حِفْظِ الشُّرُوطِ وَالْعَهْدِ عَارِفًا بِكُتُبِ الْعُقُودِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَسْلَمَ مَا يَخْصُ أَعْمَالَهُ مِنْ دِيَوَانِ
الْقَضَاءِ عَلَى ثَبَتِ بِمَافِيهِ مِنَ الْوَنَائِقِ وَالسَّجَلَاتِ وَالْمَحَاضِرِ وَالْوَكَالَاتِ وَأَسْمَاءِ الْمُحْبِسِينَ وَأَنْ
يُؤَكِّلَ بِهَا مِنَ الْخِزَانِ مَنْ يَرْتَضِيهِ وَيَتَفَرَّسُ الْخَيْرِ فِيهِ ثُمَّ يَقُولُ الْكَاتِبُ هَذَا عَهْدُ فُلَانٍ إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ
وَهَادِيكَ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ وَحَادِيكَ إِلَى طَرِيقِ السَّدَادِ وَقَدْ أَعْذَرْتَنِي وَأَنْذِرْ وَنَصِرْ وَحَذِرْ فَاجْعَلْ
عَهْدَهُ أَمَّا مَا يَقْتَضِيهِ وَمَثَلًا يَحْتَذِيهِ وَقَدْ مَتَّكَلْتُ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَالثَّقَّةَ بِمَا عِنْدَهُ فِي اسْتِدَامَةِ التَّوْفِيقِ
مِنْهُ وَاسْتِدْعَاءِ النِّعَمِ بِشُكْرِهِ يَزِدُّكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الَّذِي يَلِي هَذَا قَبْضُ الْقَاضِي الْمُؤَلِّي
دِيَوَانَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْحُكْمِ وَتَرْتِيبِ الْأَخْبَارِ وَالرَّقَاعِ وَهَذَا عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ فِي بَابِ قَبْضِ
الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ فِي آدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْقَاضِي رُسُومِ
التَّوْفِيعَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صُدُورِ الْحُجْمِ وَأَعْجَازِهَا وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا تَوْفِيعَةُ عَلَى
صُدُورِ السَّجَلَاتِ وَكُتُبِ التَّرْوِيجِ وَاخْتِيَارِ الْقَوَامِ وَكُتُبِ التَّوَسُّطِ وَالتَّقْلِيدَاتِ وَذِكْرُ الْحُجْرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْفَصْلِ وَالتَّفْلَسِ وَالْإِحْضَارِ وَهُوَ عَلَى اخْتِيَارِ الْقَضَاةِ وَلِكُلِّ مِنْهُمْ تَوْفِيعٌ نَحْوُ مَا لِلَّهِ اعْتَصَمَ بِمَا يَصُمُّ
وَتَقْتَنِي بِاللَّهِ ثَقْنِي مَنْ مِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ الْحَقِّ مَفْرُوضٍ وَابْطُلَ مَفْرُوضُ الْحَمْدِ ثُمَّ الْجَنَّةُ الشُّكْرُ

تيد النعمة الثبت طريق الاصابة الطمع قرين الدامة الانفاس حظي الغناء الغضب فصدي العقل فرض القاضي النفقة على رجل لامرأته فان للقاضي ان يفرض النفقة على رجل لامرأته لان القاضي يحضره ويأمره بالانفاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوائجها التي يكون مثلها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان بحضرتها بكذا وامرته بادرار ذلك عليها وان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها واطلقت لها الاستدانة ان مظهرها يكون ذلك دينها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا فجاءت المرأة تطلب النفقة وذكرت ان زوجها غاب عنها ولم يخلف لها نفقة وسألت القاضي ان يفرض لها عليه نفقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان غائب فان ابا حنيفة رح قال لا اقضي على غائب وقال ابو يوسف رح افرض لها النفقة ولا اقضي بالكاح عليه فاذا قدم فافراخذته بنفقتها وكذلك ان انكروا قامت البينة على نكاحها ثم قال على قول ابي يوسف رح اذا فرض لها النفقة فلها ان يستدين وان امرها بالاستدانة كان احوط على اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه مضيت هذا التقدير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة واطلقت لها تناول ذلك القدر من ماله والاستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند اوبته من غيبته اخذا بقول من يرى ذلك جائزا من علماء الامة واوصيتها في ذاك بتقوى الله تعالى واداء الامانة فيه فتقدمت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتب هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات * اختبار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الي حال الوقف المنسوب الي كذا في اختلالها وانتشار امورها واضطراب احوالها وقصور ارتفاعاتها عن مصارفها وجوهها بخلوها عن قيم يتعهد بها اولسؤ سيرة فلان القيم وان الحاجة مست الي من يتوم بامورها وحفظها بشتميرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الامر على ما رفع الي باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسدادة فنصبته قيما فيها على ان يحفظها ويتعهد بها ويستثمرها ويستغلها ويصرف غلاتها الى وجوهها ومصارفها ويحيي مامات منها واندرس ويستأدي

من غلاتها من كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل * نصب
المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان دفع إلى فلان بن فلان قيم في وقف
كذا أو وصي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي وينفق من حاله
فوجدت الأمر على ما رفع بأخبار الثقات وإن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف يتعهد
أحواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته
وذكائه وسداده وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى
كل قيم في هذه التركة وخطرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشيء من هذه
التصرفات فيها دونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شيء من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا
المشرف واستطلاع رأيه به وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل
وكان أبو نصر الصغار رح يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء
الإمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الإمانة كذا في الظهيرية * الفصل الثامن
والعشرون في المقاطعات وأعلم أنك إذا كتبت شيئاً مما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في أواخرها
واعجازها بفعالاً شتبه وقطعاً للانباس وأعلم أن لكل مملكة وأهل مائة تاريخاً وكانوا يؤرخون
بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب
ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفات ذي القرنين وكذلك
كانت العرس فانه حكى عن الموبد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن العرس كانت يؤرخ
باعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزيد جرد الذي هو آخر ما وكنهم والعرب
كانت يؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بعام
الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على أن جعل من أول
سني الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر رضي الله عنه لأن عامله على اليمن قدم عليه فقال أما تؤرخون
كتبتمكم فأراد عمر رضي الله عنه أن يبدأ بمبعث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم قال بل يبدأ
بوفات وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدافيه الإسلام فكانوا
قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ العربية إنما هي على الليالي وإن كان
تواريخ

تواريخ سائر الامم على الايام وذلك ان سني اولئك تجري على امر الشمس وهي لهارية وسنوا العرب فمرية * صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان بن فلان تقربا الى ربه وخالفه وتوسلا الى الهة ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشرة ونشرة يوم العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فذهب للرحيل الى فناء الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه عابر السيل فبادر واستعد واجتهد وجد واحب ان ينخرط في عداد من لا ينقطع عمله اذا انتهى اجله على ما قال سيد البشر وصاحب اللواء في المحشر اذ مات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في الرخاء ليكون عون له على رفع اللواء بما هو ذريعه الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله عليه وآله وسام انه قال بجي المعروف والمكر بوم القيمة خلقان ينطلق المعروف باهله الى الجنة وينطلق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا من نية خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلنا في كتاب الوصاية والوقف الا انا نذكرها شيئا لم نذكرها نية ليكون الكاتب ذامكة ومقدرة في كتابه فنفع له فنقول اذا اراد الوقف ان يكون هذا الوقف على اولاده بكتب ما كتباه الى ان يقول ففاضل من غلاتها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدا ما توالدوا وتناسلوا منها ما دام احد من اولاد البطن الاعلى في الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط الواقف التسوية بين الذكور والاناث يقول الذكر والانثى في استحقاق النصيب من ذلك على السواء لا يفضل ذكورهم على اناثهم ولكن الاول اقرب الى الصواب والطيب للثواب ثم بعد هذا يقول وان انقرضوا وتفاوتوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين ومحاويجهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من سائر املاكه واسبابه وسامها الى فلان المتولي تسليمها صحيحا بدم ما قبل منه هذه التولية والقوامه قبولها صحيحا الى آخر ما قلناه ولو زدت في صرف العاقل الى الاولاد على ان من استسمى منهم حرم فان افتقر ما دله ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده واكن شرط الفاضل لنفسه على النحو الذي قدمناه واراد ان يحج عنه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت ويصرف الى وجوه شتى كتبت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلص

ولا مناص ومضى لسبيله صرف ما كان مصروفا اليه في حال حيوته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أولا بما يحج عنه رجل مصلح من ديرة اهله فيعطي كفايته لذهابه واياه وما فضل من ذلك بدي بالتضحية بكذا شياه احدها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والثانية عن والده هذا الواقف فلان والثالثة عن والدته هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة عن هذا الواقف فيضحي بذلك كله كل سنة في ايام الاضاحي بعد وفاته وانقراض حيوته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطي اجر السلاخ من الفاضل وينصدق بلحومها وشحومها ودسومها واكارعها وسقبتها على فقراء المسلمين ومحا وبجهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشورا التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شري الرغفان واتخاذ الخبيص وشري الكيزان والمصلح والكبريت بكذا يوسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف الى فوائت صلوته وكذا كذا الى فوائت زكوته والى فوائت ندورة وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامران يأكل بنفسه منها وان يوكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي بمحلة كذا والى شراء الجدة واجرة السقاية ويتخذ ماء الجدة فيها ايام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيدا مرور الايام الا تشديدا ولا مضى الا عوام الا تأكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاية والقضاة والحكام • تبديل شرط من شروطها وتغيير شيء ولا تعطيلها فمن بدله بعد ما سمعه فانما ائمه على الذين يبدلونه وعليه لعنه الله والملائكة والناس اجمعين والاحوط في ذلك ان يلحق في الوقف حكم قاض من قضاة المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جربان الحكم لصحة الوقف ان يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام والاقواف بكورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والامضاء والاستبانة فيما بين اهلها حكمت بصحة هذا الوقف وحدوده فيه من الحوانيت والرباطات والخانات والحمامات وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه من الابنية في سفله وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرايط على السبل والشروط المذكورة فيه عملا مني وبقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المعسرة فيه من اعمال علماء السلف وائمه الدين بعد خصومه وصحيتهم ستقيمة جرت بين بدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق الخصومه في حوازه هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالاقرار بصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء نفذته على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصته فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهداي من صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقع قصريده من جميع هذه المحذورات وتسليمها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذلك واشهدت من حضرني من الثقات بنارينج كذا كذا في الظهيرية *

كتاب الحيل

وفيه فصول * الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدمها من مذهب علمائنا رح ان كل حيلة يحتال بها الرجل لابطال حق الغير او لادخال شبهة فيه او لتمويه باطل فهي مكروهة وكل حيلة يحتال بها الرجل بتخلص بها عن حرام او بتوصل بها الى حلال فهي حسنة والا صل في جواز هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وَحَدِّثْكَ ضِعْفًا فَاَصْرَبْ بِهِ وَلَا تَحْسَبْ وَهَذَا تَعْلِيمُ الْمَخْرَجِ لَا يُوْبُ النَّبِيُّ وَعَلَى نَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَنْ يَمِينِهِ التِّي حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّ امْرَأَتُهُ مَائَةَ عَوْدٍ وَعَامَّةُ الْمَشَائِخِ عَلَى ان حكمها ليس بمنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الدخيرة * الفصل الثاني في مسائل الوضوء والصلوة خندق له طول اكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان عرصه اقل من عشرة فعلى قول بعض المشائخ رح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والحيلة على قول هؤلاء ان يحفر حفرة قربيه من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفيرة ويسيل الماء من الخندق الى الحفيرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وان شاء توضأ من النهيرة * اذا توضأ الرجل فرأى الببل سائلا من ذكره وكان الشيطان يربه ذلك كثيرا فالحيلة في قطع هذه الوسوسة ان يصح بصبحة بالماء فاذا اراه الشيطان ذلك احواله على الماء الا ان هذه الحيلة انما تنفع اذا كان العهد قريبا ولم يجف الببل فاما اذا جف الببل ثم رأى الببل على ذكره يعيد الوضوء لانه لا يمكن احواله على ذلك الماء * اذا اصابت النجاسة خفا او نعلوا ولم يكن لها حرم كالبول والخمر فلا بد من الغسل وطبا كان او يابسوا الحيلة في ذلك اذا كان رطبا ان يدهشي

في التراب أو الرمل حتى يلصق بعضه بالتراب ويجف ثم مسحه بالأرض فيطهر هكذا ذكره
 الفقيه أبو جعفر روح عن أبي حنيفة روح وهكذا روي عن أبي يوسف روح إلا أنه لم يشترط الجفاف *
 إذا صلى الظهر ثلاث ركعات ثم أقام المؤذن وعلم المصلي أنه لم يصل في المسجد فإراد أن يصلي
 مع الإمام ويكون فرضه ما صلى مع الإمام وكرة أن يفسد ما صلى فالحيلة له في ذلك أن لا يقعد
 في الرابعة ويقوم إلى الخامسة فيصلي الخامسة والسادسة حتى تصبح هذه الصلوة نغلا عند أبي حنيفة وأبي
 يوسف روح ويصلي الفريضة مع الإمام ذكره شمس الأئمة الحلواني روح * الحيلة لمن أراد أن يقضي
 سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل أن يطلع الفجر أن يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم شرع
 في صلوة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لأنه بافساده
 أيها صارت ديناً عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى عن الشيخ الإمام الجليل
 أبو بكر محمد بن الفضل روح قالوا هذا إذا لم يتخذ ذلك عادة بل فعل ذلك أحياناً أما إذا اتخذ
 عادة له فإنه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا روح قالوا ههنا حيلة أخرى هي أحسن فإن
 في هذا الطريق يحتاج إلى إفساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وأنه مكروه قال الله تعالى لَا تُبْطِلُوا
 أَعْمَالَكُمْ وَالْأَحْسَنُ أن يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير عن السنة
 ويصير شارعاً في الفريضة ولا يصير مفسداً للعمل بل يصير مجاوزاً عن عمل إلى عمل كذا في المحيط *
 الفصل الثالث في مسائل الزكاة وجل له مائتادرمه أراد أن لا تلزمه الزكاة فالحيلة له
 في ذلك أن يتصدق بدرهم قبل تمام الحول بيوم حتى يكون النصاب ناقصاً في آخر الحول
 أو يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول بيوم أو يهب الدراهم كلها لابنه الصغير
 أو يصرف الدراهم على أولاده فلا تجب الزكاة قال الخفاف روح كره بعض أصحابنا روح الحيلة
 في إسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني روح
 الذي كرهها محمد بن الحسن روح والذي رخص فيها أبو يوسف روح فقد ذكر الخفاف روح الحيلة
 في إسقاط الزكاة وأراد به المنع عن الوجوب لا الإسقاط بعد الوجوب ومشائخنا روح أخذوا بقول
 محمد روح دفعا للضرورة عن الفقهاء فإن الرجل إذا كانت له سائمة لا يعجز أن يسندل قبل تمام
 الحول بيوم بجنسها أو بخلاف جنسها فيقطع حكم الحول أو يهب النصاب من رجل ينق به
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ما مضى من الحول وكذا في السنة الثانية والثالثة ينعل فيؤدي الى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسئلتين وهدى الى الحيلة فيهما مع ان فيهما اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز ان يكفر من يمينه بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او هبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او اقل البع فانه يجوز صومه ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة يمين وعندة طعام يكفيه عن كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم عن كفارة يمينه ان يستحيل ان يكون عندة طعام وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام او لا الى الدين ثم صام من يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا عن محمد رح اجازة للحيلة صار عن محمد رح في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال واراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحتسب به عن زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والحيلة في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين ناويا عن زكوة ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال فضاء بما عليه من الدين فيجوز وذكر في النوادر ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غيره وشائخا المنفدمون رح كانوا يستعملون هذه الحيلة مع غرمائهم المعاليس وكانوا لا يرون به بأسا فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف من ذلك لانه يمكنه ان بمد يده وبأخذ ذلك منه لانه ند ظفر بجنس حقه وان كان الغريم يدفعه ويمانه برفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا بفكفته قضاء الدين * وحيلة اخرى ان يقول الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء دينك فاذا قبض الوكيل يصير المقبوض ملكا لموكله وهو المديون والوكيل بالقبض وكيل بقضاء دينه فيفضي دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح احسن ما قيل في اصل هذه الحيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة على مقدار الدين حتى يفضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به فلا يقع في قلبه ان لا يعي بما شرط عليه فان كان للطالب شرك في هذا الدين بان كان لرجل

على رجل الفدية ثم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك ان بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ناويا عن الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض * ومن وجه آخر ان يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ناويا عن زكاة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل * من عليه الزكاة اذا اراد ان يكفن ميتا عن زكاة ماله لا يجوز والحيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكفن به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولاهل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع ابواب البر التي لا يقع به التملك كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه * والحيلة له ان يتصدق بمقدار زكوته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق نواب الصدقة ولذلك الفقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي تناولي ابى الليث رح موات على شط جبحون عدها اقوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رح لان الجبحون عنده عشيرة والمؤنة تدور مع الماء ولو اباح السلطان شيئا من ذلك الرباط ثم لا يجوز ولا يحل للمتولي ان يصرفه الى الرباط * والحيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم العقراء يدفعون ذلك الى المتولي ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة * العصل الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجباً وشعبان فاذا شعبان نقص يوماً فالحياة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عما التزمه اذا اراد ان يؤدي الفدية عن صوم ابيه او صلوته وهو فقير فانه يعطي منوين من الخنطة فقيراً ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في القناوى السراجية * في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر بعني شهر رمضان بنلت تطلقات امرأته فاراد ان لا يحث فالحيلة ان يسافر ويغطر كذا في التاتارخانية * العصل الخامس في الحج الحيلة للفاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا انه خارج الحرم او موضعاً آخر بهذه الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع يدخل مكة بغیرا حرام كذا في الذخيرة * الفصل السادس في النكاح ادعت امرأة على رجل نكاحا والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر النكاح فمرة ليطلقني حتى اتزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقراً بالنكاح فماذا يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي البزدوي رح ان القاضي يقول للزوج فل لها ان كنت امرأتی فانتي طالق ثلثا فان علي هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت امرأة له تنخلص عن جهالة ويمكنها التزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحا واراد القاضي تحليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالحيلة لها في دفع اليدين عن نفسها ان تتزوج بزوجة فان بعد ما تزوجت لا تستحلف للمدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار ولو اقرت بالنكاح للمدعي بعد ما تزوجت بزوجة لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة * اذا اراد الرجل ان يحدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب ان يعلم ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي المسئلة خلاف وقد مرّت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف ينبغي ان يحدد النكاح ولا بذكر المهر او يحدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الاب اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق فالأقرار بالقبض باطل لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة واما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول اهب بانن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكرت الاذن بالهبة ورجعت عليك فانا ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا بكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة املى من الزوج او يعتقد ان العقد على ما وراء ما وقع الاتفاق على هبة حتى انه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي ان يعتقد ان العقد على اربعمائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلا والبعض مؤجلا والبعض هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومراد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب

كذا فان لم تجز الابنة المهبية فهي علي ولا يقول اهب باذن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى
ففي هذه الصورة لا يلزم الاب شيء * رجل له مملوك سأل ان يزوجه امته او حرة فخاف المولى
ان زوجه يتكاسل في اموره او لا يرغب احد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجتك
امتي هذه او هذه الحرة على ان امرها بيدي واطلقها كلما ارد فاذا قبل العبد نكاحها يصير الامر بيد
المولى بطلقها للمولى كلما اراد * رجل اراد ان يتزوج امرأة فخافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد
او خافت ان يتزوج عليها فارادت التوثق منه بغير يمين فالحيلة ان تزوجه نفسها على مهر مسموع
على ان لا يخرجها من البلدة وان اخرجها من البلدة فلها تدام مهر مثلها ويقر الزوج ان مهر
مثل نسائها كذا وكذا بشيء اكثر منها مما ينقل على الزوج وبشهد بذلك على نفسه فان دزم
على اخراجها من تلك البلدة اخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان العاصي الامام ابو علي
النسفي رح يقول انما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال اما اذا كان في حيز
المحال فلا يصح ومن المسائخ رح من قال ما ذكرنا يستقيم حيلة على قول من يقول بان الشرط
الثاني حائز كالاول اما على قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فادام بقربه كان لها مهر
المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجر هذا الشرط على قول من يقول بجواره
وهي تعلم ان المقربه اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المقربه في القضاء اما فيما بينها وبين
الله تعالى فابس لها ان تأخذ الزبادة على مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذاك بطب نفسه فاما اذا
تزوجها من غير هذه الحيلة فاراد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لا يمكن اخراجها من البلدة
فالوجه في ذلك ان تقر المرأة بالدين ممن تق به من الوالد او الولد او الاخ وتسجد على اقرارها
حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يسعها من الخروج غران
هذه الحيلة اما تكون حيله على قول ابي يوسف رح لا على قول محمد رح لان عند محمد رح يصح
اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج
مع الزوج فان حاف المقر له ان يحلله الزوج بالله ان لك عليها هذا المال ببيعها بذلك المال
نوبا حتى اذا حلف لا يأتم وهذا انما بانى على قول ابي يوسف رح للمقر له ان يمنعها من الخروج
مع الزوج فكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ان ما امرت لك به حق ولكن الحيلة الني بدأت على
قول الكل

قول الكل ان تشتري ممن تثق به شيئاً بمن غالٍ او تكفل عن غيرها ممن تثق به بامرأة او بغير امرأة فان للبائع والمكفول له ان يمنعها عن الخروج عند الكل الى ان تؤدي الثمن او الدين واذا اقرت بالكفالة كان للمكفول له ان يمنعها عن الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل ايضا والحاصل ان في كل موضع اقرت وذكر للمقر به سبباً يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له ان يمنعها عن الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم تذكر للمقر به سبباً كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا واذا زوج الرجل ابنته من عبدة ثم مات السيد ففسد النكاح لانها ملكت جميع رقبة زوجها ان لم يكن معها وارث وشقصا منه ان كان معها وارث وايماً كان ففسد النكاح فان اراد المولى ان لا يفسخ النكاح بموته فالحيلة فيه ان يكاتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى كذا في المحيط * رجل خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ذلك وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه يجوز هذا النكاح وان كان الزوج كره ان يسميها عند الشهود فما الحياة في ذلك قال الحيلة اذا جعلت امرها اليه وفي النكاح وفاق لها على المهر فالزوج يجيء الى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا فرضيت بذلك وجعلت امرها الي لا تزوجها واشهدكم قد تزوجت امرأة التي جعلت امرها الي على صداق كذا ونعقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفوها هكذا ذكر الخصاص رح في حيلته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا الدر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح كلام لانهم تصرع معروفة هكذا حكى عن مشائخ بائخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح ان الخصاص كنز في العلم وهو من جلدته من يصح الانتداء به كذا في الدحيرة * قال وسئل ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا ختين فزفت امرأة كل واحد منهما الى زوج اختها فلم يعلموا بذلك حتى اصبحوا فذكر ذلك لابي حنيفة رح فقال ليطلق كل واحد منهما امرأته تطليقه ثم تزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب ابي حنيفة رح ذكر له هذه المسئلة حكاه عنها وقالت ابعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليته ونهيم ابو حنيفة رح وكان في عداد الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة ان سددوا ولولاء النساء ويل ما ذا اصابهم وذكروا انهم

قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي ادخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدكم فسألوهم عن ذلك فقال سفيان الثوري رح فيها قضى علي رضي الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عدتها دخل بها زوجها وابوحيفة رح ينكت باصبعه على طرف المائدة كما لم تفكر في شيء فقال له من الى جنبه ابرز ما عندك هل صدك شيء آخر فغضب سفيان الثوري رح فقال ماذا يكون عنده بعد قضاء علي رضي الله عنه يعني في الوطء بالشبهة فقال ابوحيفة رح علي بالزوجين فاتى بهما فسأل كل واحد منهما انه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطايقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى اهلكم على بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما هذا الذي صنعت فقال احسن الوجوه واقربها الى الالفه وابعدها عن العداءة رأيت لوصبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة اما كان يبقى في قلب كل واحد منهما شيء بدخول اخيه بزوجه ولكني امرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينه وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم تزوجت كل امرأة ممن وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فعجسوا من فطنه ابي حنيفة رح وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط * الفصل السابع في الطلاق رجل كتب الى امرأته كل امرأة لي غيركِ رغبر فلانة فهي طالق ثم محى ذكر فلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حياة جيدة للمطلقة البتة اذا خافت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي يريد التحليل قبل ان بتزوها قيل ان تزوكِ وجامعتكِ مرة فانت طالق قلنا او قال انت طالق واحدة بائنه واذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه اذا جامعها مرة ينفع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص * حياتها اخرى في اصل المسئلة ان تقول المرأة للمحلل زودني نفسي منك على ان امري بيدي اطلق نفسي كلما اردت ان تقبل الزوج فيصير الا مريريدها تطلق نفسها كلما ارادت ولابد المحلل فقال تزوجتك على ان امركِ بيدكِ تطلق كلما تريد بن فقبلت نفسها لا يصير الامر بيدها * وحيلة اخرى ان يقول الزوج للمحال للمرأة تزوجتك على ان امركِ بيدكِ بعدما تزوجتك وطلعي نفسك كلما تريد بن فعالت المرأة بما بات يصير الا مريريدها ايضا المطلقة الثلث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكرة ان تزوج نفسها رجلا فتستشهر بانها قد استحلّت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال تهب لبعض من تثق به ثمن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مراغما مثله بجامع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام اذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتنهبه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يبعث بالمملوك الى بلد من البلاد فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر الخصاف رح هذه الحيلة * واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستثني وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملحوظا حتى ان المفصول لا يعدل فكذا المصير في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ رح في فصل الطلاق والعناق اذا قرن به الاستثناء هل ينصف الشخص بكونه موقع مع ان لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا اطلقن اليوم امرأته تطليقة واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله اراقال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا ولا يحنت في يمينه وهو اختياره مشائخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا اطلقن امرأته اليوم ثلثا وقال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا يحنت الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يباع فاسدا فقد برئ يمينه فاعتبر بائعا وموحبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقع وان لم يثبت به الوقوع ومشائخ خارج يقولون لا ينصف بكونه موقع فاجعلوا هذا جواب ظاهر الرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الحالف لا يصير بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الدخيرة * رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في روايه عن ابي حنيفة رح وعليه الغنوي لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فاسبيل ان تدخل المرأة بيتا فيه زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطليقات ان لا يكلم فلانا فاسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدعها حتى تنفسي

عدتها ثم يكلم فلانا ثم يتزوجها كذا في السراجية * الفصل العاشر في الخلع سئل ابو حنيفة رح عن رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان سألتنى الخلع ان لم اخلعك وحلفت المرأة بعق مما ليكها وتصدق ما لها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء الى ابي حنيفة رح فقال ابو حنيفة رح للمرأة سأليه الخلع فقالت لزوجها سألك ان تخلعني فقال ابو حنيفة رح الزوج نل قد خلعتك على الف درهم تسطيها فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رح للمرأة قولي لا قبله فقالت المرأة لا قبل ما قالت قال ابو حنيفة رح قومي مع زوجك فندبر كل واحد منكما في يمينه * حياته اخرى للمرأة اذا كان يمين المرأة بعق مما ليكها وصدقة ما لها ان يبيع جميع ذلك ممن تنق به حتى يمضي اليوم وايس في ملكها شيء فتسل اليمين لا الى جزاء ثم تستنبل البيع كذا في المحيط *

الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة والحيلة في ذلك ان يخرج الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعقدان السكاح خارج الكوفة فلا يحنث في يمينه * حيلة اخرى ان يوكل الرجل رجلا فتخرج المرأة والوكيل من الكوفة ويعقدان السكاح خارج الكوفة فلا يحنث في يمينه والمعبر في هذا الباب حنث الوكيل لا يحنث الموكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته بخارا فالحيلة في ذاك على قياس مسئله النكاح التي تقدم ذكرها ان يخرج من بخارا ويطلقها او يوكل رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج بخارا فلا يحنث في يمينه اذا اراد الرجل ان يسافر فتحاكمه امرأته بعق كل جارية يشتريها فيقول له كل جارية يشتريها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلفته بهذا ان يقول نعم ويعني بذلك النعم بلدة او قرية بعينها اذا نوى ذلك ثم اشري جارية لا تعتق عليه وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيرة يمين من الادماء فيقول ذلك الغير نعم انه يكفي ويصر حالها بثلث اليدين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم لا يكفي قوله نعم ولا بد من ان يصرح باليمين وقال بعضهم بكفي وهذه المسئلة دال على وجوب الصحيح كذا في الدخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدني حر وجميع ما املكه صدقة فالحيلة ان يهب ذلك كله مدين ببق به وسلم اليه ويعمل ذلك ثم يستوهبه * رحل اراد ان يكانب جاريته له ووطأها فانه يهبها لابن له صغيرا ثم تزوجها ان لم تكن تحبه حرة ويكون اولاده احرارا كذا في السراجية * وفي العيون لو ان رجلا اراد ان يدبر عبدة ويجوز بيعه فانه يقول اذا مات وائنت

وانت في ملكي فانت حر فانه يجوز واذا مات بعثك هكذا روى الحسن بن زياد عن ابي عبد الله
رح ان يبعه جائز كذا في التاتارخانية * نوع في قبض الدين اذا كان لرجل ملى رجل مائة
درهم فقال رب الدين عبدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بعض المائة
متفرقا او جملة وان قال ان اخذتها اليوم الا جملة فعبدى حر فاخذ جميع المائة منه ثم وجد
فيها درهما ستوقه فاراد ان يستبدله فلا يحنت في يمينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحنت في
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدله اليوم يحنت في يمينه اذا حلف لياخذ من
فلان حقه او ليتبضه ثم بداله ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأمر غيره حتى يأخذ ولا يحنت وكذلك
لو بداله ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه
ولا يحنت وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال عن المحلوف عليه باصرة او من رجل احاله
المحلوف عليه باصرة فقد بر في يمينه هكذا ذكر في التندوري وذكر في العيون مسألة تدل على انه
يحنت في يمينه وصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض
من وكيل المطلوب حنت وان قبضه من المتلوع لم يحنت كذلك لو قبضه من وكيل له او
المحسان عليه ام يحنت وفي التندوري ان حلف المذلول اعطى فلان حقه فامر غيره بالاداء
او احوال فقبض بر في يمينه وان قضى عنه متبرع لا يبر وان عني ان يكون ذاك بنفسه صدق
ديانة ونضاء وفيه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فاعطاه باحد هذه الوجوه حنت وان عني ان
لا يعطيه بنفسه لم يدين في النضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا
اولا كذا في الذخيرة * لو ان رجلا ساوم رجلا بنوب و ابي البائع ان ينقصه من اثنا عشر فقال
المشتري عبدة حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بداله ان يشتريه ينبغي ان يشتريه باحد عشر
درهما ودينارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحنت في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس
اما على جواب الاستحسان يحنت فقد ذكر محمد رح فيمن حلف ان لا يبيع عبدة بعشرة دراهم
الا بكثر او الا باز يدفاعة بتسعة ودينار القياس ان يحنت وفي الاستحسان ان لا يحنت في يمينه
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة وثوب قال مشائخنا رح و ينبغي ان يحنت في يمينه قياسا
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تدر الدراهم بالثوب
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده عشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال
ينبغي ان يبيعه بتسعة دراهم ولا يحنث في يمينه وكان ينبغي ان يحنث لانه جعل تمام يمينه البيع
بالزيادة على العشرة ولم يوجد الغاية فثبتت اليمين فوجب ان يحنث كما لو باعه بعشرة والجواب
ان الحنث لا يقع ببقاء اليمين وانما يقع بوجود شرط الحنث ولكن في حال بقاء اليمين ففيها
اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحنث لما امر فلا يحنث لعدم شرط الحنث لان عدم بقاء اليمين وفيما
اذا باعه بعشرة وجد شرط الحنث واليمين باقية فيحنث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة
الاخيرة هدام في نوادره من ابي يوسف رح وقال القياس ان لا يحنث وبه أخذ كذا في المحيط *
ولرحاف ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان ابداء الحيلة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رجل
آخر ولا يحنث في يمينه * حيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض * حيلة اخرى ان يوكل رجلا
حتى يبيع الثوب من المحالوف عليه في ايدان الاصل ان من حاف ان لا يبيع ولا يشتري فاهر
انساب بذلك لا يحنث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فيحنث بالا مراً والمسئلة معروفة
وحيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحالوف عليه ثم ان الحالف يجز البيع ولا يحنث
في يمينه كذا في الذخيرة * اذا قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر ثم بداله ان يشتري العبد
فالحيلة ان شتره على ان البائع فيه بالخيار ولا يحنث في يمينه * حيلة اخرى على قول ابي حنيفة
رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فخيار المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري
عند ابي حنيفة رح فلا يملك المشتري بنفسه الشراء فلا يعتق عايه وتحل اليمين كذا في المحيط *
هذا ذكر الخصاف رح في حيلة وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حاف
وقال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فاشتره على انه بالخيار عتق عايه من غير ذكر خلاف والمسائل
رح خرجوا المسئلة على قول اصحابنا جميعا فلو انا على قولهم فطهران خبر المشتري عندهما
لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق والعبد في ملكه واما عند ابي حنيفة
رح بلان عند خيار الشرط ان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا ان الاعتاق
باعتق بالسرا لا بالملك والمعا في الشرط عند وجود الشرط كالميرسل فيعتبر قائله بعد السراء هذا
العبد حر * حيلة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر * وحيلة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين
سهما من هذا العبد وتسعة ثم يشتري السهم الباقي لانه لا يغير او لا يراه امره او يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو وهب له السهم الباقي ففي العبد وما اشبهه مما لا يحتمل التهمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يحسن في يمينه كذا في الذخيرة * نوع آخر في الأكل اذا قال لامرأته ان اكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي من ابي حنيفة رح انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلفه في عصيدة وتطبخه حتى يصير هالكا فاذا اكلت لا يحسن وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جففه ودقه ثم شر به بماء لم يحسن وان اكله مبلولا حنث اذا حلف لا يأكل طعاما فلان ثم بداله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنه ما هيأ من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحسن وكذلك لو اهدى المحلوف عنه طعاما للحالف فاكل الحالف لا يحسن لان الطعام صار ملكا للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف آكلا طعام نفسه قال شمس الأئمة الحلواني رح الخصاف جوز بيع الطعام هنا مطلقا وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشارا اليه ويشير البائع الى موضعه بان يقول من يدر كذا او من حين كذا او يعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقا لا يجوز هذا البيع رجل اخذ لقمته ووضعها في فيه لأكلمها فحلف رجل وقال ان اكلتها فامرأتي طالق وقال رجل آخر ان البتة فامرأتي طالق فالحيلة ان يلفي بعض اللقمة ويأكل بعض اللقمة فلا يحسن واحد من الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللقمة من فم المحلوف عليه والفاها قال ان اخرجها والمحلوف عليه جاهد على ان لا يعمل ممتمتع بجهد مغلوب على ذلك لا يحسن واحد من الحالفين كذا في المحيط * نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينق عليها فالحبابة ان يهبها الا حتى تنفق على نفسها او يبيعها مالا او اشترى منها شيئا بمال او اسأجر منها شيئا بمال فتعق على نفسها من ذلك المال ولا يحسن وكذا لو وهب لها حائونا تستغله وتعق من غائمه او احر الحائوت منها بشيء يسير حتى انقعت على نفسها من غائمه لا يحسن * وجه آخر ان تستأجر المرأة زوجها كل سنة بكذا على ان يتجرلها في انواع التجارات فكون كسبه لها فقه منه عليه وعلى نفسها وهذه حيلة ظاهرة من جنس مسائل النفقة ما ذكر في حل الاصل رجل وهب لرجل مالا ثم قال الوهاب امرأتي طالق فلان انقعت هذا المال الذي وهبت لك الأعلى اهلك فاراد الموهوب له ان ينضي ببعض ذلك المال دساعليه وينفق البعض على اهله لا يحسن الحالف

قال لا تحسب على المال على غير اهله كذا في المحيط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عمن له امرأتان فاحدتهما من الزوج ان يطلق صاحبتهما وضيق الامر عليه وهو لا يتخلص منها فقال من رآه ان يفارق صاحبتهما الوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبتهما ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها * ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم ابنتها على كفها اليسرى ويشير بيده اليمين الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتتوهم الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة * لو دخل جماعة على رجل واخذوا امواله وحلقوه ان لا يخبر باسمائهم فاسبيل ان يقال له انا لعد ما يك اسماء والقباب من ليس بسارق اذا ذكرناه قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فبظهر الامر ولا يحسب رجل علم ان امير البلد اراد ان يحلفه ان لا يخالف الملك يكتب على كف البسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمين الى الملك المكتوب على الكف وكلنا يدبه في الكم وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يحسب كذا في السراجية * رجلان حلما ان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل معا وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابدأ بكلام نكلامهما فلا يحسب احد منهما اذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فادخل مكرها فلا يحسب هذا اذا حلف اسان وادخله مكرها فاما اذا اكرهه حتى دخل معه بنفسه يحسب عندنا اذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة ان يدخل الحالف اولاً ثم يدخل المحلوف عايه فلا يحسب الحالف كذا في المحيط *

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية عرض عاها العتق والتدبير فكرهت ذاك وقالت البيع نسمة احب الي فالبيع نسمة البيع ممن يريد اعتاقها فاراد المولى ان يوصي بان تباع ممن يريد شراء هانسة ويعلم انه لا بد من حط شيء من ثمن مثلها ليرغب المشتري في شرائها ولو اوصى بان يباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لا تصح هذه الوصية لانها حصلت للجهول والوصية للجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى بيعوها ممن احببت واردت وخطوا عن المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت انسانا يتعين ذلك الرجل للوصية بالمحابات فيقال لذلك الرجل ان فلانا اوصى ان تباع هذه الجارية منك نسمة بثمن مثلها ويحط عنك من ثمنها

ثمها كذا فان رغبت في شرائها تابع منك رجل له جارية طلبت من المولى ان يعتتها ويتزوجها ففكره المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعها ممن يثق به عن شرائها و بهبهاله ويقبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلنى البيع فيها فاذا اقال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الى ما كرهه وكان له ان يطأها بماك اليمين ولا تعلم الجارية بشيء من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا في المحيط * عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند ابي يوسف ومحمد رح ولشريكه الخيار ان شاء ننض الكتابة في كل العبد وبطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيء فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلان كاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولين جميعاً على كذا وكذا واذا قبل العبد صار مكاتباً للمولين جميعاً ولا يضمن احدهما صاحبه عددهما ولا عند ابي حنيفة رح فان قبض احدهما عن بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولين جميعاً عن جس واحد او من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشاركه واحد منهما صاحبه فبالبعض من المكاتب ان يوكل رجلين كاتب هذا العبد وبفصل الوكيل الكتابة تفصيلاً في نصيب واحد منهما وبخالعه في التسمية او بواقفه في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك على الف وخمسائة درهم نصيب فلان الف ونصيب فلان آخر خمسائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك على الف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان الف ونصيب فلان خمسون ديناراً فيقول العبد فبات ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوفى ولا يضمن احدهما شيئاً لصاحبه وما قبضه احدهما لا يشاركه الآخر وبصيركما للفرق عند الكتابة في انشاء الشركة في المقبوض كذا في التارخانية * رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فام يأمن المولى ان ينكر وارثه تركته فبأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويقبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشترى نفسه وببرأ من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاحل شمس الائمة الحلواني رح شرط الخصاص رح ان يكون قبض المولى البذل بمعايته الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح افراره باستيعاء الممن الذي وجب له على العبد في المرض واما اذا لم يكن عليه دين الصحة واقر

باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره اصل المسئلة اذا كاتب عبده في مرضه ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث بخلاف ما لو باع في المرض ثم اقر باستيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال فان لم يكن للعبد مال فالحيلة ان يدفع المولى اليه ما لا في السر ويكتم ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون ان المولى اعطاه شيئا وذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به ويقبض الثمن منه بحضرة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح اعتاقه ثم المريض يهب الثمن من المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة * الفصل الحادي عشر في الوقف اذا اراد ان يجعل دارة او ضياعه صدقة لموقفه على المساكين حال حياته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى فاض يرى مذهب ابي حنيفة رح ويبطل هذه الصدقة وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول ابي حنيفة رح لا يصح مضافا الى ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومحفوظا ان الوقف عند ابي حنيفة رح صحيح اذا كان مضافا الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الواقف ما وقفه الى رجل ويجعله قima لهذا الوقف ثم ان الواقف يتمتع من صرف الغلة الى المساكين او يبيع الواقف هذا الوقف من انسان وسلمه الى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في فصل البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى فاض يرى صحة الوقف فيقتضي الفاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صار محلا مجتهدا فيه فنفذ وصار مجمعا عليه كذا في المحيط * رجل له مال من وقف اوقف عليه وعلى غيرة وارمه دين فارد ان يوكل غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف فصاء عن دينه فقتل الغريم لست آمن من ان تخرجني من الوكالة فاريد ان توكلني وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى استوفى مالي عليك فالحيلة ان يقرأ الذي عليه الدين ان الواقف كان شرط لنفسه في اصل الوقف ان ينفق على نفسه وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وكذا مادام حيا وان يتضي منه ديونه بعد وفاته يبدأ بذلك ثم امي لانه ان كان لمن وقف عليه ثم وان كان لا يرضى غريمه الى فلان

الموقف من الدين كذا وكذا درهمين؛ صحيحاً وقد كنت ضمنته جميع ذلك المال منه ضماناً صحيحاً جائزاً بآناً وان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيلاً في قبض نصيبي من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا اقر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع اشتباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء ديونه فيكون هذا استثناء بعض الوقف لنفسه وهذا باطل عندنا بي يوسف رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقر هذا المديون ان قاضيا قصي بجواز فيصير مستقفا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لفلان يسمي غريمه على هذا الموقف كذا فيصح هذا بالاقرار من هذا الرجل لانه يقر بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا انه اقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين تقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضماناً صحيحاً وفيه نوع شبهة ايضا لان الضمان انما يصح اذا مات الواقف ملياً اما اذا مات مفلساً لا يصح هذا الضمان عندنا بي حنيفه رح فينبغي ان يلحق به حكم حاكم حتى يصير مستقفاً عليه ثم قال بعد هذا ان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الصيغة في يديه يقبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب اذا استوفى فلان الغريم هذا الدين لا يدل على الصيغة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة * الفصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة دينار ومع الآخر الف درهم فالشركة جائزة وان كان احداً المالكين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الثلاثة رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة فان ضاع احد المالكين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فان اراد ان ماصع من احد المالكين نبال الشراء يكون عليهما الحيلة في ذلك قال الخصاص رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم بنصف دراهمه فيصير المالان مشتركاً بينهما ثم يتعاقدان عقد الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما متاع ومع الآخر مال وارادا ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانه لا يجوز قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب المتاع نصف

المتاع من صاحب المال بنصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان قال شمس الأئمة الحلواني رح قول الخصاص رح ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضا لا يجوز شرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على ان الخصاص رح اراد بما قال في حصة النقد دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فاراد الشركة قال الخصاص رح والحيلة في ذلك ان يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فاما اذا كانت قيمة متاع احدهما اكثرا بان كانت قيمة متاع احدهما اربعة آلاف وقيمة متاع الآخر الف فان صاحب الف يبيع من متاعه اربعة اخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما اخماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلا ن مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان اراد ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة بينهما نصفان فانه لا يجوز لان الوضيعة انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال لخصاص رح الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الالفين نصف الالف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فحينئذ يجوز اشتراط الوضيعة عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع احدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على ان يعمل بمال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك ان يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز احد الشريكين اذا اراد نفذ الشركة حامل غيبه الآخر لا يجوز قال الخصاص رح والحيلة في ذلك ان يبعث الحاضر الغائب رسولا او كتابا حتى يخبره بنقض الشركة او بكل وكيل حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رح وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به لزوم نحو عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط * الفصل الثالث عشر في البيع والشراء رجل له دار اوضيعة اراد ان يبيعها من رجل وليس يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيله على انه ان امكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والارد عليه الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذ البائع بان يسلمها اليه لا محالة فالحيلة في ذلك ان يقر المشتري ان البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي

في يدي ظالم يقر بالغصب غصبه أيها وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد على نفسه بذلك
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر على
تسليم الضيعة والأرد الثمن على المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرا فاما اذا كان الغاصب جاحدا
ذكرتمه ايضا ان البيع باطل وقاسه على بيع الآبق ثم قال الخصاص رح في تعليم هذه الحيلة يقر
المشتري بان الضيعة المبيعة في يدي غاصب مقر بالغصب وذلك المشتري لو لم يقر بذلك
ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالقاضي يحبسه واذا عرف القاضي اقرار
المشتري انه اشترى مغصوبا لا يحبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتأخير القبض الى وقت
الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار يمكنه اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينة
كذا في الذخيرة * رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع
قد احدث فيه حدا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع على البائع
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ودفعا اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير
ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري على البائع بمائتي دينار ويكون حلالا * وجه آخر
ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالف درهم ويدفع الثوب اليه
ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار دارا وهي تساوي الف درهم بالف درهم يقبض
الدار ثم يتقاصن الثمن بما وجب له على صاحب الدار من ثمن الثوب فاذا فعل ذلك ثم جاء
مستحق الدار بالبينة فان يشتري الدار يرجع على بائع الدار بالف درهم وذلك ضعف ما حصل
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويتقبض بائع الدار
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري
على البائع بضعف ما اعطى فانه اعطى للبائع في الحاصل خمسمائة ثم عند الاستحقاق يرجع
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او جارية او شيئا آخر ويريد ان يبرأ عن كل
عيب الا عن سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يردا عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده
عليها ويرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة عن العيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسميته

ما الحيلة في ذلك يجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر ويرا من عيبة فانه يجوز ويرأ
عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز له ان يسم العيوب ومنهم من قال
مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب ويقول اتبرئ عن العيب الذي سميت
ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول ابن ابي ليلى رح ثم اذا لم يسم العيوب
ولم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسامي العيوب ولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع
حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة من العيوب
بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صحيحا وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك ان يأمر
صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين
ضامن للمشتري ما ادرك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جزئة ونخرج الغريب حيث شاء يحصل
التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزئة لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين
في الرد لان حقوق العقد يرجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعائد والعاقد غريب لا يوقف عليه
وهكذا ذكر محمد رح في حيل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح
وقال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري
على ان مولى الجارية ضامن لما ادرك المشتري فيها من درك من سرقة او جزئة خاصة بعيب الغريب
فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب
ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يسترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح
مذكر في رواية ابي سليمان رح اوثق لمولى الجارية لان حقوق العقد وان كان يرجع الى الوكيل
عندنا الآن عند بعض العلماء يرجع الى الموكل وربما يرفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد
على الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين رجل اراد ان يبيع الجارية نسمة وخاف البائع ان
لا يبعثها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البع كيف الحيلة في ذلك قال بقول البائع للمشتري
اشهد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها يعنق عليه بالشراء
وجوز هذا لان اضافة العنق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكره ان اعتها في
حيوني واحناج الى خدمتها ولكي لا ابيعها اراد البائع النقة في ذلك فالحيلة ان يقول
المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة فيستخدمها في حال حيوتها ولا يبيعها لان بيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضي
فمحصل مقصود البائع والمشتري رجل فصب من رجل ضيعة وانى ان يرد هاء اي هـ قال بعينها
وهو يقربه في السر ويجحد في العلانية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة ان يبيع المخصوص منه
الضيعة ممن يثق به سرا وبشهاد عليه ثم يبيعها من الغاصب ويجعل بين العقدين مدة لا يشبهه
التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك يجي المشتري الاول ويقيم بينة ان شراءه كان اسبق
فياخذ من الغاصب وفي شراء المخصوص اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على
رواية النادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتيال في اسقاط الاستبراء
عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيما اذا علم ان البائع لم يقربها
في ظهرها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة ان تزوجها
قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض
ممن يوثق به ثم يشتريها ويقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان وجود السبب وهو استحداث
الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر
او ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية * رجل اشترى من رجل جارية
فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذاك فالحيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس
تحت حرة ثم يبيعها من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب
الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطى باستحداث
ملك اليمين بالشراء او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان بضعها حراما على
المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن بشرط ان يكون المولى الذي
زوجها استبرأها أولا بحيضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجاين
على امرأة واحدة في طهر واحد وهكذا الجواب فيمن وطئ امته ثم اراد ان يزوجه من انسان
ينبغي ان يستبرئها بحيضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاص رح وفي الجامع
الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها بحيضة ثم الخصاص رح
قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها

الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في اصح الروايتين عن محمد رح لان القبض له شبه بالعقد وعليه الاحكام خصوصا فيما بني امره على الاحتياط ولو اشترها المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء وكذا اذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشترط الطلاق بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الاصل اذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج قبل قبض المشتري فعلى المشتري ان يستبرئها بحضة وفي حيل الاصل لا استبراء على المشتري فعلى رواية الحبل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الاصل اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة من حق الغير وهو الصحيح فان ابى البائع ان يزوجه قبل البيع ، الحيلة في ذلك قال الحيلة ان يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن يزوجه ممن يثق به من ليس تحته حرة ثم يقبضها بعد الزوج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري فلا يكون على المشتري الاستبراء لانه حين تأكد ملكه فيها كان بضعها حراما عليه وحين صار بضعها حلالا لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء الا ان مشائخنا راح قالوا يجب الاستبراء في هذا الوجه في احدي الروايتين عن محمد رح لانه حين اشترها فقد وجب الاستبراء حكما لحدوث الملك فلا يسقط ذاك الاستبراء الواجب بالتزويج واذا اطلقها الزوج وجب الاستبراء الا ان تكون حاضت حيضة بعد الكاح قبل الطلاق في بد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء بالاتفاق لانه ذاق مراة الاستبراء مرة فان خاف المشتري ان لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك ان يزوجه منه على ان امرها في طلاقها كما شاء مولاه في يد المولى اذا تزوجه واذا تزوجه اياه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وانما اشترط ان يكون الامر في يد المولى كلما شاء لانه لو لم يقل كلما شاء يقتصر على المجلس ما عرف في موضعه فربما لا يمكنه الايقاع في المجلس فيخرج الامر عن يده فاختر هذه اللفظة ليتمكن ابتاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشترها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لان بالكاح ثبت له عليها الفراش وانما اشترها وهي في فراشه وفيام الفراش عليها دليل فراغ رحمها شرعا كذا في الذخيرة *

الفصل الرابع عشر في الهبة امرأة حامل تريد ان تهب المهر من زوجها على انها ان ماتت في نفاسها كان الزوج بريعا من مهرها وان عاشت وسلمت من نفاسها عاد المهر على زوجها فالحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج ثوبا قليل القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الثوب فان ماتت في انفسها فقد برئ الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخر دين يريد ان يكون الغريم برى ان لم يعد وان عاد اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئا يضعه على يدي عدل ان عاد يرد به بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرئ المديون عن الدين بثوب قليل القيمة قال شمس الائمة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير صوفا وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب قد يتعيب عندها او يهلك فيتعذر رده فالسبيل ان تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجل قال لامرأته ان لم تهبي صداك منى اليوم فانت طالق قلنا فاستأذنت اباها في ذلك فقال الاب ان وهبت صداك فامك طالق قلنا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها ثوبا ملغوا في شيء بمهرها ويقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحسن الزوج بترك الهبة ثم يكشف عن الثوب المشتري فرد به بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق امها ايضا لانها ما وهبت المهر كذا في المحيط * الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة الرجل اذا طالب من لا بمقدار ثمانمائة واربى المطلوب منه ذلك الا بربح ما نني درهم فاراد المطلوب منه ان يبيع منه متاعا بالف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يد الطالب ثمانمائة ويكون للمطوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا امالا يجوز لان المطلوب منه يصير مستريا ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصانا يسيرا ثم يبيعه من بائعه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلته الجزء الذي احتبس عند المشتري فجوز وان كان ذلك الجزء قليلا لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير هكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلته الجزء القليل البدل الكثير انما فعل كذلك لان شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن جوازه مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد ادنى علة هو احتباس جزء من المعقود عليه عند المشتري نسي الحكم عليه وعول عليه * حيلة اخرى

ان يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى ويكون ذلك جائزاً ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه ان يعيبه او يحبس بعضه نحو ان كان المبيع جوهرًا او عبداً او دابةً فالحيلة في ذلك ان يبيع المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئاً آخر يسيراً المقدار ثم ان المشتري يحتبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز * حيلة اخرى ان يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او وهب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقد قد اختلف والمالك ايضا قد اختلف فلا يتمكن فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط * العصـ ل السادس عشر في المدائنات رجل له على رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يؤجله او قال صالحني منه على الشطرو يريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم ان المديون اذا قال لرب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلني او لا اقر لك حتى تصالحني او لا اقر لك حتى تحط عما تدعي فهذا هل يكون اقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون اقراراً فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الاقرار وقال لا يكون اقراراً واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرراً بالتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به ان اسمه في ذلك عاربة ويوكله بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له الى العاصي وتقدم صاحب المال ويقول ان لي باسم هذا علي فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند العاصي فالمقر له يقول للقاضي ا منع هذا المقر من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثاً واحجر عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتج الى حجر القاضي فاذا طلب من القاضي ان يحجر عاياه فالقاضي يحجر عليه ويمنعه من القبض ومن ان يحدث فيه حدثاً ثم يجيء المقر الى من عاياه الدين فيصلحه ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين يجيء المقر له الى القاضي وقيم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويبطل الصلح من المقر وتأجيله وبأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في الميسوط وانما استعبدت من جهة الخصاص رح وقد قال بعض مشائخنا رح في هذه الحيلة نوع نظروا كان ينبغي ان لا يحجر القاضي على المقر لان في حجرة عاياه ابطال حق

المطلوب لان المطلوب استحق البراءة عما في ذمته بايفاء الحق الى المقر وبراءة وتاجيله ففي جواز هذا الحجر ابطال حق المطاوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان الخصاف رح اخذ هذا ما ذكره محمد رح في آخر كتاب الحجر ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف ودان الناس فسد الرجل فعند محمد رح ينحجروا لم يحجر عليه القاضي وعند ابي يوسف رح لا يحجر الا بحجر القاضي واذا حجر عليه القاضي صح حجرة وانحجر ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استحق البراءة بالايفاء الى المحجور وبراءة ففي هذا الحجر ابطال حقه عليه مع هذا يجوز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الادلة فهها ايضا كذلك ثم قال الخصاف رح بعد هذا قال ابو حنيفة رح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تاجيله وبراءة وهبته وما صنع فيه من شيء وانما خص قول ابي حنيفة رح في هذا لانه لا يرى الحجر حائزا واذا لم يصح الحجر عنده صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقر به فقد عرف في كتاب الاقرار ان من اقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض له لانه هو الذي دامل وعاقد والعاقد يملك التاجيل والابراء عن الثمن واليمين عند ابي حنيفة ومحمد رح والمسئلة معروفة رجل له على رجل مال فاراد الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد ان يتحول المال له بع عبدك هذا او متاعك هذا من فلان الطالب بالالف الني له علي فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين يصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذلك الدين لان الدراهم والدنانير لا تمنعان في العقد عينا كان اودبنا وانما يتعلق بمنلها دينا في الذمة فيصير كانه قال لصاحب العبد بع عبدك من فلان بمنل الدين الذي له علي ثم اجعل ثمنه قصاصا به له علي من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكر هناك حيلتين احدتهما ما ذكرنا والابنة ان يأمر المديون ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير ان في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق ان الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا اضيف الى دين يتعاق بعينه لا بمنله دينا في الذمة

وهذا اذا صاحبه على دين ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد
 وقع القضاء بعين العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقراض العبد يوجب القيمة
 اما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بمنزلة دين في الذمة ولهذا لو اشترى رب الدين
 من المديون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقا على انه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا
 صار المأمور قاضيا دين الامر من ثمن العبد كانه باع العبد بدراهم ثم جعل ثمنه قضايا بالدين
 الذي على الامر للمشتري ولو كان هكذا رجع المأمور على الآمر بثمن العبد وهو مثل الدين
 كذا هنا ولو ان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك فالحيلة ان يشتري الطالب العبد
 او المتاع من مولاه بالف درهم مطلقا ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لانه لو قال
 على هذا الوجه كان في هذا تملك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري
 بالف مطلق ثم يحيل به البائع على المديون فيصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه
 مال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا تتحول المطالبة الى غيره الا برضا
 فان طلب حيلة يصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا ان يقرأ الطالب بالدين
 لبائعه ويؤكله بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له
 ان يعزله عن الوكالة فالوجه قد مر قبل هذا ايضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا ابرأه عن ثمن
 العبد لا آمن ان يقول انت وكيل في قبض هذا الدين وبحلفني عليه فالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار
 الطالب بذاك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو الامر اني
 ادعيت على فلان المقر له عند قاضي من قضاة المسلمين انه وكيل في قبض هذا الدين وحلفته على
 ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه
 المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يؤخله هذا المال الى وقت معاوم
 او نجمة عليه فاحابه الطالب الى ذلك فخاف المطلوب ان يحال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره
 ثم يؤجله او نجمة فلا يجوز تأجيله ولا تنجيمه في قول ابي يوسف رح فطالب حيلة حتى يصح تأجيله
 وتنجيمه عند الكل فالحياه في ذلك ان يقرأ الطالب ان هذا المال حين وجب على هذا المطلوب
 انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يربدان بنجيمه عليه يقرأ الطالب ان هذا المال حين
 وجب

وجب على المطلوب اذا وجب منجما الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا ان العلماء اختلفوا
ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك المبيع بثمن
مؤجل ومنجم فينبغي ان يقرأ الطالب على هذا الوجه فابو يوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم
بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا
في الدين اذا كان مشتركا بين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه وابى الآخر لا يجوز هذا
التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكر الآخر ثبت التاجيل
في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف فاراد المقذوف ان يعفولا يعمل
عفو له ولو قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فتبين بهذا ان من اقر بسبب الشيء
فانما ثبت على الصفة التي افرو من اراد باقراره بغير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في
مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان
اجلا يخالف صرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد رح والمسئلة معروفة
في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كيف ما كان وعندهما
يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضمن الطالب للمطلوب ايضا ما يتدارك في ذلك
من درك من قبله واسبابه من اقراره وتلجئة وهبة وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احده في
هذا المال يبطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ان يرد عليه
ما يلزمه فاذا احتالا بهذه الحيلة ثم جاء رجل وقد كان الطالب اقر له بالمال قبل التاجيل فاخذ
المطلوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح ولكن يكون للمطلوب حق
الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه
فاما ان يخلصه الطالب وامان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتنجيمه رجل له
على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمنه هذا المال الى
اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح
هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط
ان من عاين المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح ولم يذكر هذا
الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه بعد ذلك هذا لا يخلو اما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لوجه
 ان يثبت للميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاجل له ابتداءً بعد موته
 ولا جائز ان يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل الآجال فلذلك قلنا انه لا يثبت الاجل وقال
 بعض مشائخنا رح ما ذكر في الكتاب قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح ينبغي
 ان يثبت الاجل وردّوا هذا الى مسألة وهو ان غريم الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فردّه
 الوارث عند محمد رح لا يعمل رده لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رح يعمل رده لانه
 هو المطلوب بالدين فلما عمل رده وجعل كان الدين عليه عمل ايضا الاجل ويثبت في حقه هكذا
 قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث
 ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت ضمننت هذا المال في حياة
 الميت له الى وقت كذا ويقر الطالب ان هذا المال كان مؤجلاً على الميت وعلى كفيله هذا الى
 هذا الوقت ويقر الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا اقر على
 هذا الوجه فحينئذ يبقى المال على الوارث مؤجلاً وانما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط
 في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلاً هكذا ذكر في ظاهر
 الرواية ثم قال ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت لان الدين قد دخل
 على الاصيل فكان له ان يبيع ماله وبأخذة اينما وجد فيقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على
 الوارث قال في الكتاب ولا يقرانه مات مفلسا وضمن الوارث بعد ذلك ولكن يقرانه كان ضمن
 عنه لان المذهب عند ابي حنيفة رح ان الكفالة بالدين عن ميت معلن لا تصح فينبغي ان يتحرز
 عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة * الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد رح
 في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حماما وشرط رب الحمام المرممة على المستأجر فالاجارة
 فاسدة لان قدر المرممة بصير اجرا وانه مجهول وان اراد الحيلة في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه في المرممة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم
 الى الاجر للمرممة الى المرممة حتى انه اذا كان الاخر عشرة والتقدير المحتاج اليه للمرممة ابضاعة عشرة
 فصاحب الحمام يؤجر بحمام منه بعشرين وبأمره بصرف العشرة الى المرممة فيصير المستأجر وكبلا
 من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشائخنا رح من قال هدت

الحيلة مستقيمة على قولها غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقدا مرة .
بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والاجرة انما تمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال
صاحب الدين للمديون اسلم مالي عليك كذا او قال اشترلي بمالي عليك كذا ومنهم من
قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلغوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة
غير واجبة ليكون امرا بصرف الدين الى المجهول وهو مانع من الوكالة الا يرى انه لو امره
بهذا قبل الاجارة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسئله السلم لان الدين هناك واجب
وقت الوكالة فاذا وكله بذلك ولم يعين المسام اليه فقدا مرة بصرف ما عليه من الدين الى المجهول
فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت
الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح ما لم يعين الاجر وباعه
الآلات كما في مسئله السلم وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين
اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا يرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما
وامرا لا جرا مستأجرا ان ينفق بعض الاجرة في عافى الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف
وهو الغلام والدابة معلوما وهذا محل الصرف وهو مرمة الحمام معلوم بخلاف مسئله السام لان
هناك محل الصرف والمدفوع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من
الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها
لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو شهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق
لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهدت عقد الاجارة ووقت اشتراط المرمة على المستأجر
ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر يدعي الاتفاق
يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر
البينة على ما ادعى كما لو ادعى ايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما
انفق من غير حجة ان يعجل المستأجر مقدار المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب
الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره بانفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في انفاق
ذلك من غير بينة لان بالتعجيل يصير المعجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك
يصير المستأجر امينا فيه والقول للامين في صرف الامانة الى مصرفها * وحجابه آحرى لاسقاط البينة

عن المستأجر ان ~~يجعل~~ مقدار المزمة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لان العدل
امين واذا استأجر الرجل من آخر عرصة دار ببذل معلوم مدة معلومة واذن له رب الدار
ان يبني فيها كذا وكذا ويحسب له ما انفق في البناء من الاجر فهذا جائز لا يرى الى ما ذكره
محمد رح فيمن استأجر حمارا ووكله رب الحمام ان يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك
من الاجر يجوز واذن اجاز ذلك وانفق في البناء استوجب على الاجر قدما انفق لانه فعل بامره
والاجر على المستأجر دين فيلتقيان قصاصا ان لم يكن بينهما فضل وتراد ان الفضل ان كان
بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصة واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر
انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انفقت في البناء من الاجر
فيبني فيها فالبناء لمن يكون اختلف المشائخ رح فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصة واستدل
بما ذكر محمد رح في ضمان الاجارات ان من آجر من الآخر حمارا وقال له صاحب الحمام
رم ما استرم ففعل فالعارة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في
كتاب العاربة ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على
قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على
الآجر بما انفق في البناء فان خاف المستأجر انه لو بنى وانقضت مدة الاجارة قبل تمام هذه السنين
ربما يرفع الامر الى فاض لا يرى حق الرجوع على الآجر بما انفق في هذه الصورة كما هو
قول بعض مشائخنا رح فيذهب نفقته فيتضرره وطلب لذلك حيلة فالحيلة له ان يقول لصاحب
الساحة حتى يقول له حين يأمره بالاتفاق واحاسبك ما انفقت في البناء من الاجرة فيكون له
حق الرجوع على الآجر بما انفق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين * وحيلة اخرى
ان ينظر الى مقدار هذه النفقة كم تكون وبضم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل
الكل اجرا السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا وقبض
ذاك من المستأجر حتى اذا انفسخت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآجر
بما اقرانه استتلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة
ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان خاف المستأجر ان يستحاف
المؤاجر

المؤاجر بالله لقد اسلمته كذا ولا يمكنه ان يحافى لا بد من حيلة اخرى فالحيلة في ذلك ان يبيع
المستأجر شيئاً يسيراً من المؤاجر بتدبير الثقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انفسخت الاجارة قبل
مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بثمن ذلك الشيء ويمكنه ان يحلفه ان له على المؤاجر
هذا القدر واذا اراد الرجل ان يؤاجر ارضه فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الاصله واحدة وهو
ان يبيعه الزرع ثم يؤاجر ارضه لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع
بالارض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم آجره ارض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يرى
زرعه فيها واذا لم يبعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بها وهي مشغولة بزرع الآجر ولا يمكنه
التسليم الا بطلع زرعه وفيه ضرر بين عاينه فلهذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الارض اشجار
او بناء فاراد ان يؤاجر ارضه ينبغي له ان يبيع الاشجار او البناء منه اولاً ثم يؤاجر الارض كذا
في الملبسوط * رجل اراد ان يستأجر ارضاً وفيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلف المشائخ
رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها
وصار كمالو آجر ارضاً نسخة او ارضاً صارة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض فائده
على الارض حكماً لكون الارض مشغولة بالزرع الذي هو ملكه وقد آجر ما لا يقدر المؤاجر على تسليمه
ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد
ان يستأجر اولاً ثم يؤاجر ارضه بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر والمستأجر
ينتفع بالارض من حيث انه بمن وزرعه بها فند آجر ما يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع
اذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زال بد الآجر عن الارض حكماً وحقيقة فعند آجر ما يقدر المؤاجر
على تسليمه فيصح قال بعض مشائخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع
الزرعة يبيع رغبة وجداً ما اذا كان يبيع هزل وتاجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول عن
ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامته كون هذا البيع بيع رغبة وحد
ان يكون بيع الزرع بقيمته او اكراً واول قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامته كونه بيع هزل ان يكون
بابل من قيمة الزرع مقداره لا يتغابن الناس فيه وبعض مشائخنا رح على ان هذا البيع اذا كان
بابل من قيمة مقداره لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند ابي حنيفة رح فيجوز الاجارة وعندهما
يبيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان بابل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق

فلا يمنع جوار الأجرة وبيان كونه بيع جدا انهما قصدا صحة عقد الأجرة ولا صحة له إلا بعد ان يكون بيع الزرع الجدا أو الظاهر انهما باسراء جدا تحقيقا لغرضهما وإذا أجر الرجل أرضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الأجر لا يجوز لأن الأجر مجهول لأن الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو أجردارة سنة بأجرة معلومة ومرومتها ذلك لا يجوز لأن المرومة مجهولة فتصير الأجرة مجهولة ولأن خراج الأرض على مالك الأرض فإذا شرط مالكا على المستأجر صار في التقدير كأنه قال للمستأجر أجرتك أرضي هذه سنة بكذا إذا رهما على أن تحال عنى السلطان الخراج الذي يلزمه علي في هذه السنة ولو قال هكذا لا يصح الأجرة لأنه عقد أجرة فيه شرط حوالة دين فيفسد عقد الأجرة ثم الحيلة في أن تجوز هذه الأجرة ولا يفسد أن يؤجرها آية بأجر معاوم ويزيد في الأجرة قدر ما يرى أنه يلزم الأرض من الخراج وبوأجرها بجميع ذلك وبشهاد للمستأجر أنه قد أدان له في أن يؤدي عنه من أجر الأرض في خراجها كذا إذا رهما قالوا والامر كما ذكرنا ويجوز الأجرة لأن الأجرة وقعت بأجر معلوم فصحت ثم الأجر فوضرنا إلى المستأجر من الأجر فيكون المستأجر وكيلًا للأجر بإداء الأجرة التي وجبت له على من سيج التقيوض هذا كما قالوا في مرومة الدار أنه إذا أجردارة من رجل بأجر معلوم وامره الأمر أن يرم في تلك السنة ما استرم فيها من أجر الدار فإنه يصح التقويض وعقد الأجرة كذا هذا غير أن هذه الحيلة ضعيفة فإن الأجر والمستأجر إذا اختلفا في أداء الأجرة فقال المستأجر أديت أخرجتها وما هو من ريعها وكذب الأجر وأخلها في مقدار المؤدى فالقول للأجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من أداء أخرجتها لأن المستأجر ضمين غير أمين فهو بهذا يريد أن يبرئ ذمته عن ضمان الأجرة والأجر مسكر للاستيناء وكان القول للأجر وكذلك في مرومة الدار إذا اختلفا فالقول للأجر كما ذكرنا والحيلة لا وثق فيها أن يدفع المستأجر إلى رب الأرض جميع الأجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الأرض إلى المستأجر وبوكله أن يؤديه عنه إلى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقًا أنه قد أداه بغير بينة يسألها آية لأن المستأجر لما عجل الأجر فقد برئ من الأجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الأرض إلى المستأجر ووكله أن يؤدي عنه إلى ولاية الخراج فكان المستأجر أمينًا في هذا الأداء وإذا قال أديت كان مصدقًا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرومة الدار إذا عجل المستأجر الأجر ثم الأجر دفعها إلى المستأجر ووكله أن يرم من الأجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وانفقت

فالقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم ان محمد ارح شرط اداء الخراج الى ولاية الخراج بعني .
 نائب السلطان او مأمورة قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا يدل على ان المستأجر
 ارض عليه الخراج اذا ادى الخراج الى واحد من اهل القرية لا يبرئ ويضمن ثانيا وكذا اذا ادى
 الى حالي القرية او امين اهل القرية لانه ليس بنائب السلطان ولا مأمورة فبالاداء اليه لا يبرئ
 الا ان يكون ذلك الحالي نائب السلطان او مأمورة حينئذ يبرئ بالاداء اليه ومن جنس
 مسألة الخراج مسألة ذكرها محمد رح في حيل الاصل وصورتها رجل استأجر دابة وشرط العلف
 على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك ان ينظر الى ما يحتاج اليه من الدراهم لاجل
 العلف فيضم ذلك الى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر
 ان يعلفها بتلك الزيادة الا ان المستأجر لا يصدق في دعوى الانتاق فلا حوط ان يعجل المستأجر
 مقدار العلف ويدفعه الى الاجر ثم يدفع الاجر الى المستأجر ويأمره حتى ينفق به على دابته
 وكذلك اذا استأجر الرجل اجيرا وشرط اطعام الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة ان ينظر
 الى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك الى اجره رجل استأجر دابة فحاشا له ان يخاف المستأجر انه
 ان اسكنها شهرا او شهرين فاذا دخل من الشهر الاول يوم او يومان وهو ساكن في الدار ان يلزم اجر
 جميع الشهر الدخل فيه فالوجه في ذلك ان يستأجره باو منه كل يوم بكذا فمتى شاء فرغها ولا يذره
 الاكرام ساكن وليس المراد من قوله اذا دخل من الشهر الآخر يوم او يومان وهو ساكن في الدار
 ان يذره اجر جميع الشهر حتى لا يجر لان الاجر لا يجب الا بعد ضي الشهر ولكن اراد به اذا دخل الشهر
 يذره اجارة ذلك الشهر وفي جامع الفتاوى ولو استأجر ارضا اراد ان لا يستفص بموت الموءاجر بقر
 الموءاجر ان هذه الارض لعل ان عشرين بزرع فيها ماشاء فمخرج منه فهو له ووجه آخر ان بقر
 المستأجر انه استأجره الرجل من المسلمين ويقر الموءاجر انه يؤجره الرجل من المسلمين فلا يبطل
 بموت احدهما وان كان في ارض الاجارة عين النفط والقيروا ان يكون للمستأجر قرب الارض
 يقران العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين فيجوز السراجية اذا آجر ارضه وفيها نخيل فاراد
 ان يسام السمر للمستأجر فانه يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على ان لرب المال جزء من الف
 جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العيون اذا استأجر الرجل دارا فامره رب الدار ان ينفق فيها
 من اجرها فلوا نفق فيها فانه لا يقبل قوله فلوارا ان يصير امينا فالحيلة له فيه ان يعجل الاجر ثم

يقبض منه بأمره لينتفي فيه فيكون امينا في ذلك كذا في التاتارخانية * الفصل الثامن عشر
 في الدفع على رجل في يديه ضيعة او دار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعي ظالم
 والمدعى عليه يكره اليمين فإراد حيلة حتى يندفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك ان يقر بالمدعى به
 لولده الصغير او يقربه للأجنبي فيندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا
 في ادب القاضي اختلاف المسائخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم
 فروا بينهما اذا اقر لولده الصغير وبينما اذا اقر للأجنبي فقالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليمين
 واذا اقر للأجنبي لا يندفع اليمين وقال بعضهم لا يندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا قطعا
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان قال المدعي ان المدعى عليه لما اقر بالضيعة المدعى بها
 لابنه او للأجنبي صار مستهلكا لمالي ووجب لي عليه القيمة فلي ان احلف بالله مالي عليك
 قيمة هذه الضيعة قال علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخرا ليمين عليه وعلى قول ابي يوسف
 رح الاول وهو قول محمد رح عايه اليمين هكذا ذكر الخصاص رح لان غصب العفار لا يوجب
 الضمان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخرو على قول محمد رح وهو قول ابي يوسف
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشائخنا رح قالوا بان هذا الخلاف في الغصب المجرد فاما
 الجحود يوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجحود روايتان عن ابي حنيفة رح واكثر
 المشائخ رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا
 اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف الا يرى ان الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع
 لاتلافه المالك فان كان المدعى به عرضا او جارية او ما شبه ذلك غير العقار والحيلة ان يقر المدعى عايه
 المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى لسأومه فبطل دعواه لانه
 لما سأومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فيبطل دعواه كذا في الدخيرة * الفصل
 التاسع عشر في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له جارية بعينها بالف درهم او بمائته
 دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها اراد ان يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك ان يشتريها بجنس آخر
 غير ما امر به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بما دونه دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار
 فيشتريها بالف درهم او يشتري بجنس ما امره به ولكن بالزيادة على ما امره به لانه يصبر مخالفا
 امره

امر امرأه فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به وبذلك
 القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بحضور الموكل يصير مشتر بالفسه وان كان بغيبه الموكل
 لا يصير مشتر بالفسه وهذا لان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه
 ولا يمكنه عزل نفسه بغيبه الموكل لان هذا عزل قصدي فيستلزم له حضور الموكل اذ لم يعزل يصير
 مشتر بالآمر وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يقل شيئا فان كان
 الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتر بالفسه وان كان عن المجلس غائبا فان علم بمقابلته
 الوكيل وباشهاده قبل ان يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتر بالفسه واذ لم يعلم
 بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتر بالموكل وقد جعل محمد رح الدراهم والدنانير جنسين
 مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا
 للآمر فيما اذا ركه بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير وعلى العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع
 في باب المسامحة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى جاز بيع
 احدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب
 احدهما بالآخر والعاصي في قيم المتلذات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير
 والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير وعلى العكس كان يبيع مكره كما لو باع بالدراهم
 وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عاينه كان له ان يأخذها بجنس حقه كما لو ظفر بدراهم الا
 رواية شاذة عن محمد رح واذ باع شيئا بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قبل نقد الممن او على العكس
 والناني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكرناه انها اعتبار جنسين
 مختلفين فيما وراء حكم الربوا ايضا وكذلك في باب الشهادة اعتبر جنسين مختلفين حتى اذا كان
 احد الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير او شهد بالدراهم والمدعي بالدنانير او على
 العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبر جنسين مختلفين حتى ان من اسأجر
 من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بالدنانير او على العكس وقيمة الناني اكر من الاول بطيب
 له الزيادة فما ذكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير
 صحيح * وحيلة اخرى ان يشتريها بمثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء
 بالف درهم فيشتريها بالف درهم وثوب او ما أسبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكلها للشراء ولم يسم له ثمنان فان اشترى الوكيل باحد النقدين اما بالدرهم او بالدنانير يصير مشتريا للموكل وان اشترى بما سوى الدرهم والدنانير يصير مشتريا لنفسه عند علمائنا الثلاثة رح قالوا وهنا حيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الوكيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية فاشترها حال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل الاول امدل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين ايضا اما ان اشترها الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشترها بالجنس الذي امره الآخر بذلك القدر او بانل منه ينفذ على الآمروان اشترها بخلاف ذلك الجنس او بذلك الجنس ولكن باز يد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو ان الوكيل الاول اشترها بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلنا فلهذا كذلك وان اشترها حال غيبة الوكيل الاول فان كان الوكيل الاول لم يقدر للوكيل الثاني ثمنًا يصير الوكيل الثاني مشتريا للاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امر الآخر لان امر الآخر بالشراء بحضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضره رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمنًا فاشترها الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الآمرو في رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول رجل وكل رجلا بان يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكلني ببيع هذه الجارية واجزأ مرى فيها وما عسلت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكلاء عن صاحب الجارية لا عن الوكيل الاول الا ترى انه لو مات صاحب الجارية، ينعزلان جميعا وكذلك لو عزلها ما ينعزلان واذا عزل الثاني وحده ينعزل واذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينعزل الثاني على رواية في كتاب الحيل وادب الماضي للخصاف رح لا باعتبار ان الثاني رل من الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فنذ عليه واذا صار وكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل الاول كما هو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يحزم مولى الجارية صنع الوكيل

الاول فالحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقيه العقد وبنفذا لا قاله على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يوليه البيع او يشتريها منه ابتداء فتصير الجارية للوكيل رجل كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ان يشتري له متاعا يصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قال يبيع ذلك المتاع ممن يثق به بيعا صحيحا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يمكن ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن يفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذاك لان البيع انما جرى بين اثنين رجل وكل رجلان يشتري لهما ارضا او متاعا او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع عليه الى اجل ويكون الثمن حالا على الامر باخذ منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الحيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجد البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الامر باخذ منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التأجيل للوكيل ويكون للوكيل ان يأخذ الامر بالثمن حالا وهذا لان مطلق البيع يوجب الثمن حالا ويكون للوكيل ان يرجع على الموكل قبل النضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العقد وتأجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التأجيل ابراء مؤقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبائع لو ابرأ الوكيل عن الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حطب بعض الثمن عن الوكيل فان ذاك يظهر في الموكل ايضا بذلك الفدر لان الحطب يلتحق باصل العقد ويصير كان العقد ورد على ما بقي اما الابراء عن كل الثمن لا يلتحق باصل العقد على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابرأ المشتري عن جميع الثمن فالشفيع يأخذ بجميع الثمن واو حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفيع يأخذ بما وراء المحطوط فهنا كذلك الوكيل بالبائع اذا باع واراد المشتري ان يحط الوكيل منه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذاك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد ورحمهم الله فمن ههنا ان الوكيل بالبائع اذا ابرأ المشتري عن الثمن او وهب الثمن منه او حط بعض الثمن منه صح ويضمن مثل ذلك الموكل من الله وعلى قول ابي يوسف رح لا يصح شيء من ذاك

فان طلب حيلة ^{في بيع} عند الكل فالحيلة ان يهب الوكيل للمشتري دراهم او دينار قدر ما يريد الهبة او ^{الهدية} ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يريد البيع به ثم ان المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحط ويحصل مقصودهما ثم اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن جميع الثمن او عن بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري او بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند ابي حنيفة ومحمد رحم وكذلك حط بعض الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حط كل الثمن عن المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم ويصح عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل امر رجلا ان يشتري له متاعا من بلاد من البلدان فحاف الوكيل ان لو بعث بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك ان يجيز له الموكل ما صنع فاذا اجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لانه امين اجيز له ما صنع وكذا الهبة اذا اراد الرجل ان يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة * النصل العشرون في الشفعة قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحم جمع الخصاف رحم مسائل بعضها لم يجمع وجرب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك ان يهب البائع الدار من المشتري ويشهد له ثم المشتري يهب الثمن من البائع وبشهادته في حيل الاصل ثم المشتري يعرضه بقدار الثمن فاذا فعلا ذلك لا يجب الشفعة لان حق الشفعة يختص بالعمارة والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتفويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها احكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك واذا لم تصر مبادلة تعينت هبة محضة فلا يثبت فيها الشفعة غير ان هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالاب والوصي وغيرهما من الوكلاء واما اذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الاصل وفي مواضع من المبسوط انها بمعنى البيع ويثبت الشفعة فيها حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوادر انها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحم فاذا كان في المسئلة روايتان او خلاف لا يصلح حيلة لا بطل الشفعة واكن ينأى في هذه الهبة حيلة تاخير حق الشفعة ان يقبض المشتري الدار الاجزاء منها ويلم

ويسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشفيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما تصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه اما قبل قبض كل المعقود عليه لا تصير بيعا حتى يروي عن محمد رح انه قال في الهبة بشرط العوض يثبت اللواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضاء ما لم يقبض الموهب له كل المعقود عليه ومن جملة الحيل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تفارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار الذي يريد شراء هائم يقرأ الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشفيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد رح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك اولا يسل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون بناء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين موضعاً من الدار ويخط خطأ ويتصدق عليه بذلك الموضع بطريقه او يهبه ذلك الموضع بطريقه ثم يشتري بقية الدار فلا يثبت حق الشفعة للشفيع وانما قال يخط خطأ كيلا يكون هذه هبة المشاع فيما بحث بل القسمة وانما لا يكون في هذه للشفيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكاً والشريك مقدم على الجار وانما شرط ان يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جارا للدار المشتراة فلا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكدر حيلة لا بطلان حق الجار الا لابطال حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد رح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل القسمة يهب جزءاً شائعاً من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفعان الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فيجوز هائم لا يبطلها غاص آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء فاض في شيء يحتمل القسمة حتى لو كان شيئاً لا يحتمل القسمة نحو البيت الصغير والحانوت يهب جزءاً شائعاً من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشفيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء الغاصي ثم ذكر حيلة لرغبته من الأخذ فقال يشتري البناء او لا يضمن رخيص ثم يشتري العرصه بعد ذلك بصفة اخرى بثمن غالٍ فلا يثبت للشفيع حق الشفعة في البناء لانه نعلي ولا يرغب في اخذ العرصه لكثرة ثمنها ولو كان اشتري البناء باصله حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريكاً في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن حيل الحيل ان اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باصله ثم اشتري العرصه بعد ذلك لا يكون للشفيع حق الشفعة لانه ما وهب

البناء باصله صار ما تحت البناء للموهوب له فصار هو شريكاً في الدار فيكون مقدماً على الجار وفي
الكروم والأراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار باصلها او يهب الاشجار
باصلها فيصير هو شريكاً ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته عن الاخذ يبيع الاشجار أولاً
بشمن رخيص ثم يشتري الأراضي منه بشمن غالٍ * حيلة اخرى ان يشتري سهماً من الدار بشمن
غالٍ في صفقة ثم يشتري الباقي بشمن يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري
شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية انما يجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيه
لما ان المشتري اشترى ذلك بشمن غالٍ فان قال المشتري اخاف ان لا يبيعني البائع الباقي
لو اشتريت منه هذا السهم بشمن غالٍ فالحيلة فيه ان يقر البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم
يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي رح يخطي الخصاص رح في فصل اقرار البائع للمشتري
بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما تثبت الا باقراره واقرار الانسان
ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكر محمد رح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار التي
في يديه لفلان وان المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف
ان يصير شريكاً بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يثق به فيكون الاقرار
بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فيحصل الثقة لهما * وحيلة اخرى انه اذا اراد
شراء الدار بمائة درهم يشتريها في الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوباً قيمته مائة
درهم او عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه ان يأخذ الا بشمن الظاهر وهو
لا يرغب فيه لكن تده * وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت اوليكها بما اشتريت فعلت
ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ
بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشري آخر والا عراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك
اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعثها منك دون النمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته
وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى
قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفيع مجيباً نعم تبطل شفيعته * وحيلة اخرى ان يتصادق
البائع والمشتري ان البيع كان فاسداً او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا
قبلنا قولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف ان ثبوت حق الشفعة بعته زوال ملك البائع

بسبب صحيح لم يوجد هذا في هذه المسائل * وحيله اخرى ان يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيغ لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيغ صدقت بطل شفيعه لانه لما اقران شراء المشتري كان بعد شرائه فقد اقران شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيغ هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيغ نعم تبطل شفيعته لانه صار مقرا بان شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفيعته وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت احط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيغ نعم قد احببت بطل شفيعته وكان القاضي الامام ابو علي رح يقول انما تبطل شفيعته اذا قال احطك من ثمنها عشرة دنانير وايضا منك بتسعين دينارا فقال الشفيغ نعم لانه اعرض عن الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه باقل من المائة اما اذا لم يقل وايضا منك بتسعين دينارا لا يبطل شفيعته لانه لم يوجد منه الاعراض عن الاخذ بالشفعة لانه يجوز انه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفيغ للمشتري احطني عشرة ان قال بعد ذلك علي ان تبيعني الباقي بتسعين دينارا تبطل شفيعته والا فلا * وجه آخر ان يشتري ويجعل للشفيغ الكفيل في البيع بالثمن او بالعهد فلا شفعة له كذا في التاتارخانية * الفصل الحادي والعشرون في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفلا لا يقدر الكفيل ان يبرأ عن الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان علي اني كلما دفعته اليك فانا كفيل بنفسه كفالة مجددة فهذا جائز وانه مروي عن حسن بن زياد رح وليس عن اصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيره اختلاف المشائخ رح من اهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للوكيل كلما عزلتك فانت وكيل علي قول عامة المشائخ رح لا يتجدد الوكالة وعلي قول ابي زيد الشروط رح تتجدد والكفالة علي قياسه والله اعلم كذا في التاتارخانية *

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد ان يحواله اليه المالك ان يحيله علي رجل بهذا المال علي انه ان مات المحتمل عليه مفلسا لا يرجع الطالب علي المحيل بماله عليه والوجه في ذلك ان يقول بقرا المحيل والمحتال له في كتاب الحوالة ان هذا المحيل احوال بهذا المال علي فلان ويسميان رجلا مجهولا لا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة ثم ان ذلك الرجل المحتمل عليه احوال بهذا المال علي هذا المحتمل عليه فاذا فعلا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتمل عليه مفلسا

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحتال الاول لان المحتال الاول ما حال المحتال له على هذا المحتال عليه انما حاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل عن افلاس واذا اراد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب انت عندني اوثق من المحتال عليه ولا آمن ان يتوي مالي ان احلت لي عليه وطلب حياة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يضمن غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ ايّهما شاء فيحصل مقصودهما جميعا * وجه آخر في ذاك ان يوكل المطلوب للطالب حتى يقض الدين ويجعله قصاصا بما له فيجوز اما التوكيل نقبض الدين فظاهر واما جعل المقبوض قصاصا بما له ايضا ظاهر لان طريق قضاء الدين هذا على ما صرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يتقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبل ان اتقبضه لنفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يقل اتقبضه لعسك يمنع قبض الطالب المطلوب او لانه يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه لينع القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل امانة والتقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان اقبض لنفسي فتداد عن هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفصيل المسئلة فالنقطة له ان يأمر المطلوب غريمه هذا ان يضمن عنه المال للطالب على ان يأخذه ايّهما شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليهما فاذا اخذ الطالب من غريم المطلوب شيئا يصير آخذا لنفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة * انفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد رح في حيل الاصل رجل له على رجل الف درهم صدقة منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه مائتا درهم حاز هذا الصلح في قولنا و قول ابى يوسف رح فهذه المسئلة على هذه الصورة والرصع ام يذكرها محمد رح في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيهما ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوعد المشروط برئى عن الباقي واذا لم يؤد فعليه مائة درهم واما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم وقال صاحب المال للدين حططت عليك خمسمائة ، لئودى خمسمائة غدا اي وان تؤدى الي

التي خمسمائة فدا و قبل الآخر و ذكر ان الصالح والخط جائز ادعى المديون اليه خمسمائة فدا .
اولم يؤد * الاني اذا قال حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة فان لم تعجل
فاللاف عليك على حالها و قبل الآخر و ذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بريء من
الخمسائة الاخرى وان لم يعجل فاللاف عليه بحاله وهذا استحسان والقياس ان اللاف على
المديون على حالها عجل الخمسمائة او لم يعجل والقياس اخذ بعض الناس * الثالث اذا قال
حطت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة ولم يزد على هذا و ذكر فيه خلافا فقال على
قول ابي حنيفة رح ان عجل خمسمائة بريء عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فاللاف
عليه على حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف رح لا يبطل الصلح وعلى المطاوع خمسمائة عجل
الخمسائة او لم يعجل فهذه جملة ما اوردها محمد رح في كتاب الصالح جنبنا الى مسئلة كتاب
الحيل فصورتها وحكمها ما ذكرنا و اما ذكر محمد رح قول ابي يوسف رح في مسئلة كتاب الحيل
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصالح فاما في مسئلة كتاب
الحيل مخالف قيل المخالف زفر رح وقيل بن ابي ليلى رح فان طاب احبته حتى يجوز هذا ايضا
بلا خلاف فالاحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رح فقال يحطرب المال عن المديون ثمانية اشهر
ما تدارهم فصالحه من هاتين المائتين على ما يؤديها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما و ميل
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة الحواشي رح في هذه الاحيلة بطرلان فيه تعاقب البراءة
عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا و ذكر شيخ الاسلام رح في شرح الحيل ان هذا الصلح جائز
بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرحل على رحل الف درهم صالحه منها على مائة درهم
الى شهر فان لم يعطها الى شهر فماتت درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حلالا بالمحيطوط و جهرل
وهو تسعمائة ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحيطوط له اذ انتهى وحده المحطوط ببيع صدقه
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الحيل كذا فيكون في المسئلة رواتان اذ لا فرق بين
المسائلتين رحل مات وترك اباه و اباه في ابداهما دار جاء رحل و ادعى ان هذه الدار داره فصالحه
من دعواه على مال نهذه المسئلة على وجهين ان كان صالحا على غير اقرار رحل على عاينها اياها
والدار بينهما اما ان كانا صالحا على اقرار منهما بالدار بينهما نصفان والمال بينهما فان كان
طابا حياة دعوى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اما ان كانا صالحا على اقرارهما اياها فان كان
طابا حياة دعوى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اما ان كانا صالحا على اقرارهما اياها فان كان

رجل اجنبي عندهما على اقرار على أن يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة الاثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه بصلح الصلح وكانت الدارين بينهما اثمانا ثم يرجع المصلح عليهما ببدل الصلح اثمانا ان كانا امرأه بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقهما وكان صلحه مستقطاد عوبي المدعي فاذا سقط دعواه صارت الدار مملوكة لهما بجهة الارث فنكون على ثمانية وابدل الصلح يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحجة ان يقر المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة اثمان الدار فاذا اصرح بذلك كان الملك في الدارين بينهما على ما صرحاه والنمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة الاثمان رجل مات وترك دراهم ودنانيرا وعروضا واراد ورثة الزوج ان يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم او على دنانير اعلم بان هذه المسئلة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا ووصلحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدرهم اكثر من نصيبها من الدارهم جازو يجعل المثل من الدارهم بالمثل والباقي بمقابلته العروس غير ان ما يخص الدارهم من الدارهم يكون صرفا فيسترد قبض البديلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين بالتركة غير مانعين لنصيبها بالتركة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا يوجب عن قبض الضمان فان صار نصيبها مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين التركة او مقربين الا انهم كانوا مانعين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البديلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما اخذت من نصيبها من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروس خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها من الدارهم لا يجوز لانه يبقى العروس مع بعض الدارهم خاليا عن العوض فتعذر تجوز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجوزة بطريق البراء عن الباقي لان التركة عين والبراء عن الايمان باطل قال الحاكم ابو الفضل رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدارهم حالة التصديق اما حالة المذاكرة فالصلح جائز لان حالة المذاكرة المعطى يعطى المال لقطع المذاكرة وتدنية يمينه فلا يتدنى الربو والى هذا اشار محمد رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها من الدارهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصلح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وأن صولحت على عروض أو دنائير جاز وأن قل لأنه لا يمكن الربوا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وأن كانت تركة الزوج دنائير أو عرضاً فصولحت على دنائير فهو على التفصيل التي قلنا في الدراهم وأن صولحت على دراهم جاز على كل حال وأن كانت في تركة الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم وعلى دنائير لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل للمثل من النقد والباقي براء العروض والمقدّم الآخر وأن صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال وبصرف الجنس إلى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض لا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير أن هذه الحيلة مستقيمة عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله مستقيمة عند فرج لأنه لا يصرف الجنس إلى خلاف الجنس على ما عرف في مسئلته الإكراه فالثقة على تول الكل أن يصلحوها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج إلى معرفة حصتها من جملته الشركة وهذا مشكل لأن جواز هذا الصلح بطريق البين الآن هذا بيع لا يحتاج فيه إلى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره إذا كان لا يحتاج فيه إلى التسليم جائز الأبرار أن من أقرانه غصب من فلان شيئاً أو أقران فلاناً أو دعه شيئاً ثم أن المفاوضين ذلك الشيء من المنزلة جاز وأن كانا لا يعرفان مقداره كدابة فإن كانت التركة مجهولة لا بدري ما عني ذكر الشيخ الإمام طهيري الدين المرغباني رح في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال الربوا بان كان في التركة مكمل أو موزون ونصيبها من ذلك بدل الصلح أو أكثر أو أقل الغنية أبو جعفر رح يجوز هذا الصلح لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وإن كان يحتمل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبراً وإن ثبت الشركة عتباراً أو راسخاً وحيواناً أو منعه وكل ذلك في إبدى المدعي عليهم الآن المدعي لا بدري ما هو فصلحهم على مكمل أو موزون جاز الوجه الثاني إذا كان في التركة دين فإن أدخلوا الدين في الصلح بأن يصلحوا من الدين والعين على مال أو يصلحوها على أن تأخذ هي الدين من التركة ترك حقاً في سائر الأموال وكل ذلك باطل لأنه تملك

الدين من غير من يملكه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح من باقى التركة وبقي الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح ان يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان ارادوا ادخال الدين في الصلح فالوجه ان تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها وقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بنية المال بمصير جميع الدين والعين ما كالمهم او يعجوا للمرأة نصيبها يعنى الورثة من الدين من اموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز ثم يصالحونها عما بقي فالا فراض انفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا الى حقهم من الديون يرجعون بما ادوا على المرأة اموالها وعجلوا نصيبها متطوعين لا يصلون الى ما ادوا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع للمتطوع على احد وان ابت الورثة ان يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة ان تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويعجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ابى الغريم ان يستقرض نصيبها فالحيلة ان يبيع الورثة او واحد منهم عرضا من عروضه من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي نصيبها هو وقد يفعل الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحت الصلح وخروجها من البين ثم تحيل المرأة بمن ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال العين وان كانت المرأة لا تجيب الى ذلك مخافة ان يتوي المال على الغريم ويرجع الوارث ما بها بمن العرض فالحيلة ان تثر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وصفتنا وفي المنتقى قال هشام رح في نوادره قلت لابي يوسف رح ما تقول في رجل اوصى بخدمة عبد له ستة فمات الموصي فاراد الوارث ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق السبع في الشئ ولا حق له ما يملكه ولا ندين وعقد البيع والشراء عقد خاص برد على ماله وله دين ما يملكه وعن هذا قلنا ان بيع المباح باطل والاجارة لا تبعد باعظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرد على ماله والمبايع لا ماله فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا ويدل عليه حق السبعة ان المشتري اذا اشترى من السبع حقه بئال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليما للسبعة واذا

وابطال الحق قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الامة .
 من يعقها وانما تشكل هذه المسئلة لاشكال هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مالية وتمنية بدليل
 ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجه اشتريت طلاق منك
 بكذا فقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوباغ الزوج منها طلاقها بدال اوباع بضعها منها بمال
 واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها ولا ثمنية وكذا الا مالية في طلاقها ولا ثمنية ومع ذلك
 صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المنافع وجواز
 بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان من اشائخنا رح تكلموا للفرق بينهما ولم يمكنهم
 ذلك فان الكرخي رح اعياه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ
 البيع وعلى قياس قوله في ابعاد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال بجواز بيع الموصى له وصيته
 من الوارث بمال واكن في ظاهر المبسوط بخالفه وادام يجوز للوارث ان يشتري من الموصى له
 وصيته بمال كيف الحيلة والنفقة للوارث فيه فالحيلة فيه ان يصالح الوارث الموصى له من وصيته على
 دراهم مساهمة يدفعها اليه فيجوز يبطل حق صاحب الخدمة وبصير العبد للوارث يصنع به ما بدا له
 من بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح
 اذا كان واقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتمليكا وتعذرا اعتبار هذا الصلح تبليكا لان الموصى له
 ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التملك من غيره بعوض كالمستعير
 والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعذرا اعتبار تبليكا فانه يعتبر اسناطا من كل وجه كذا في المحيط *
 الفصل الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف دارة او نصف صياحه شائعا لا يجوز
 عندنا والمسئلة معروفة فان طلبا حيلة فالحيلة في ذلك ان يبيع نصف دارة او نصف صياحه بالمال الذي
 يريد استقرضه على ان المشتري فيه بالخيار ثلاثة ايام فاذا تقابضا فسخ المشتري العقد فيبقى المبيع
 في يده على حكم الرهن بذلك النمن ان هلك هلك بالنمن وان دخله عيب ذهب من الثمن بقدره
 هكذا ان كرا الخصاص رح في حيلة فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري
 بعد الفسخ مضمون بالنمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع الجاه في باب القبض
 في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالنمن كما قبل
 الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة

في حيل الإصل وقال الحيلة ان يبيع المستقرض نصف دارة من المقرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر ان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد فالخيار باطل والبيع لازم وقد صرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تنأى على قول ابي حنيفة رح لانه لا يرى اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقض البائع البيع بعد ما تقابضا فالجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك او دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان الفضل ان كان هناك فضل رجل اراد ان يرتهن من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها ويكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالحيلة في ذلك ان يرتهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اعارة اياه واذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فالفرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يبطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاص رح انه اذا ترك الانتفاع بالدار و فرغها يعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط نال اذا ترك الانتفاع به عادرها فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكنها بعد ذلك بزمان انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار و شرط الخصاص رح التفرغ ف ينبغي ان يحفظ هذا من الخصاص رح رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك وبحكم بانها رهن في يديه بالحيلة ان يأمر المرتهن رحلا غريبا حتى يدعي رقبه هذا الرهن وتقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي انه رهن عنده فسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا انصيص من الخصاص رح ان البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة والمشائخ رح مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطا من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة كما لو اقام صاحب اليدينة ان هذا الشيء في يده وديعة من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدي

الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لانه لما رهنه فقد استحفظ فاذا تعذر عليه الحفظ الا بائنة البينة . اثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الوديعة واشباهها وفي رواية اخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح وهذا لان في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بينة انها وديعة في يده وقد اجاب بمثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا اسرو وقع في الغنيمة فوجده المرتهن قبل القسمة و اقام البينة انه رهن عنده لفلان واخذة لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كاف له فتبين بهذا ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولواراد ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشترى منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحيوة اقاله البيع ولواراد ان يدفع المال مضاربة يكون مضمونا عليه والربح بينهما يقرضه رب المال الا درهمانم يشاركه بالدراهم الباقية على ان يعملانم عمل احدهما بجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم كذا في التاتارخانية * الفصل الخامس والعشرون في المزارعة المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما قال الخصاص رح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوزها فيجوز عد الكل * وحيلة اخرى ان يكتب الكتاب اقرارا منهما بقران فيه هذه الضيعة لعل الذي هو مالهما وبقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرعها ما بداله من غلة الشتاء والصيف ببذرة ونقته واعوانه فمارزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له وبقران ايضا ان ذلك صار له بامر حق واحب لازم واذا اقر اعلى هذا الوجه نفذ اقرارهما عايبهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة ايضا بحيلة الهبة او غير ذلك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ما قاله الخصاص رح في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا اهما برفعان الى قاض يرى جواز المزارعة يشير الى انه يرفع الى قاض مولى حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذ فيه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو عبيد الله النسفي رح يقول

بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ما لو ان تجوز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهدات وقالوا يحتاج الى حكم
 قاضي مولانا وكذلك في الطلاق المضاف يعني مشايخنا رحمهم الله تعالى من تجوز حكم الحاكم المحكم فيه
 قال شمس الاثمة الحاوائي رح والصحيح من المذهب انه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه
 المجتهدات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء
 الا في الحدود والقصاص والعان ولكن لا يفتي للعامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا تخطوا به الا ان حكم
 الحاكم المحكم لا يلزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاضي مولانا يرى ابطاله وبطل
 صح ابطاله اذا شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذرة ويكون الباقي بينهما فهذه المزارعة
 فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج غسسي ومثل هذا السرط يوجب فساد المزارعة والحياة
 في ذلك ان بظر صاحب البذر الى مقدار بذرة والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة
 حتى يعلم ان بذرة من الخارج كم يكون فان كان قدر بذرة من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر
 وان كان قدر بذرة الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع
 بذرا الى رجل ليزرع في ارضه بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة الا في روايته عن ابي يوسف رح
 فان طالبا حيلة في ذلك حتى يجوز بلا خلاف والحيلة ان يشتري صاحب الارض من صاحب
 البذر نصف بذرة ويبرئه صاحب البذر عن النمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض
 ازرع ارضك بالبذرة على ان الخارج بيننا نصفان كذا في الدخيرة * الفصل السادس والعشرون
 في الوصي والوصية رجل جعل رجلا وصية في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصية في ماله بالشام
 وجعل رجلا آخر وصية في ماله ببغداد قال ابو حنيفة رح هؤلاء كلهم اوصياء الميت في جميع
 تركاته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا في المكان
 الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مضطرب في الكتب فالحاصل ان عند ابي حنيفة رح
 الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الانواع والامكنة
 كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص بنوع ومكان وقول محمد رح مضطرب هكذا ذكر الشيخ
 الامام الاجل شمس الاثمة الحاوائي رح في شرح حيل الخصاص رح وذكر الشيخ الامام الاجل
 شيخ الاسلام في شرح حيل الاصل قول ابي يوسف رح مع قول ابي حنيفة رح وذكر قول محمد رح
 انه يصير

انه يصبر وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار
كل واحد منهم وصيا وقيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان اراد
ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم
اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم
ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف
بالاتفاق اعتبارا للشروط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما اوصى
اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقاويل فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد
خاصة دون ماسواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالسام دون ماسواها من البلدان
فاذا قال على هذا الوجه يتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي
عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا للشروط الموصي قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح
في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان
عاما ثم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام
لا يعتبر فانه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة اذنا عاماتم حجر عليه في بعض التجارة فانه
لا يصح الحجر كذا هنا ينبغي ان لا يصح التخصيص ويصير وصيا عاما ومثله اخرى بتردد فيه المشائ
رح ان من اوصى الى رجل وجعله قيما فيماله على الناس ولم يجعله قيما فيما للناس عليه بعض
المشائ رح على انه يصح هذا التقييد واكرهم على انه لا يصح ويصير وصيا في الكل فعلم ان في هذه
الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته فعلى رجل آخر وصية فهذا جائز عندنا
لان الوصاية نيابة فصارك لو كاله ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزله غير ان التوكيل لا يعزل
الم يعلم يعلم بالاعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة * الفصل
السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقرله
بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنأت في ذلك
على قول الكل ان يقر المريض بالدين لاجنبي يثق به وبأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى
الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت
وما برأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه غرما الميت فلا يجوز لي ان احلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله يعني مال الاجنبي من الوارثين بالدين الذي له على المريض واذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا خلفه الحاكم كان خلفه على امر صحيح ثم ذكر الخصاص رح ان القاضي يحلف الاجنبي المفقر بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما برأت منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هناك انما كان كذلك لان اليمين هناك انما تقع للميت والقاضي نائب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول كذا عرفنا ان الدين اذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف الغريم بل يعطي حقه بغير يمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالديون للغرماء قال بانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والخصاص رح ذكر اليمين هنا فهذا شيء استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عينا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعد ما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا * حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحضر الوارث متاعا او شيئا يكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض جماعة من الشهود بكذا وكذا وسلمه اليه فبصير مال الوارث دينا على المريض بالبينة ثم المريض يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سرانم الموهوب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعه وبصير مال الوارث دينا على المريض بالبينة فيستوفى الوارث ذلك من المريض كالا جنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكررفيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع وبالبيع يجب دين آخر فالوارث استوفى الدين الحادث الذي ثبت بالبينة ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان الخصاص رح بنى الامر على الظاهر ثم ان الخصاص رح قال في اول هذه الحيلة ببيع الوارث متاعا من المريض بالدين الذي له عليه وام يحك فيه خلافا لهذا دليل على ان شراء المريض عينا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من اعيان مال وارثه مطلقة من غير ذكر .
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا وحاله الى باب اقرار العبد
 لمولاه * حيلة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاف رح وهو ان يرفع الامر الى قاض يرى
 الاقرار للوارث بالدين صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالجواز يصير متفقا عليه على ما عرف في كثير من المواضع
 قال ان جعل لبنت له صغيرة شيئا اما متاعا او حليا او ما شبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض
 ولا ياً من الورثة ان لا يسلموا لها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما شبهه من المنقولات
 يدفعه سرا الى من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه بان يحفظ لها ذلك فاذا كبرت
 دفعه اليها واما الدار والضيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه ان يفعل بالعقار ما فعل
 بالمنقول ولكن ينبغي له ان يدفع الى من يثق به ما لا سرا ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة
 فاشتر هذا العقار مني لا بنتي فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الضياع لابنة هذه وكذلك لا يقول المريض
 عند البيع بعث لا بنتي بل يطلق ان الكلام اطلاقا فاذا كبرت الابنة فالمشتري يدفع الضياع اليها
 وقد اختلف مشائخنا رح في فصل ان من جهز ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك
 حتى مرض فاذا اراد ان يدفع الى رجل سر الحفظ لابنته على نحو ما بيناهل يحل لذلك الرجل
 ان يأخذ منه اكثر المشائخ رح على انه لا يحل لان القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسعه ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان
 الخصاف رح اشار في فصل الحلي والمتاع انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ ما خاف الاجنبي
 ان يلزمه يمين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان ما لا ثم وهبه لابنته ثم دفعه الى
 الرجل حتى اشترى الضياع منه لا بنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على
 ما عرف في المبسوط ان العقد لا يتعلق لعين تلك الدراهم بل يتعلق بمن لها دين في الدمة ولا يكون
 هو بالحلف بالشراء حائنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح هذه الحيلة تصح على قولهما فاما
 على قول ابي حنيفة رح بيع المريض من وارثه ومن وكبل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده

إذا كان في بيعه أو وصياعه لبعض ورثته وخاف أنه لو أقر بذلك للوارث لا يصح إقراره فالحيلة أن يقول لا حيلي هذه الدار دارك ويقول الأجنبي هذه الدار لوارثك فلان وليست له قال وإذا كان للمرأة المريض أو لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فخاف المريض أنه لو أقر بذلك لا يجوز إقراره للوارث فالحيلة أن يجيء رب الدين بمن ينق به فيقر المريض بحضرة الشهود أن وارثه فلان وكله بقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فإذا رجع كان لذلك الرجل أن يرجع على المريض فان خاف الرجل أنه يلزمه اليمين فالوجه أن يبيع الوارث منه شيئاً بماله كما وصفاً كذا في المحيط *

الفصل الثامن والعشرون في المتفرقات إذا أراد الرجل أن يتصدق منه بعد وفاته لا لجل صلواته العائلة ولا يأمن من الوارث أن لا ينعد وصيته لو أوصى بذلك ورثاً أو وصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو أوصى بهذا أيضاً دخل هذا في الثلث وهو يريد أن يكون هذا وراء الثلث فالحيلة في ذلك أن يبيع شيئاً من أهلاكه في حياته وصحته مدين ينق به ويعتمد عليه وسام المبيع وبيرثه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بمننه عنه فيجوز أن شاء الله تعالى فان خاف أن لا يعمل ذلك الرجل ما فلتأوي مسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فالوجه في ذلك أن يبيع ذلك العبد من ذاك الرجل بشيء مأموف ويكون المأموف مبيعاً بمايل عيب ولا يرى البائع المأموف ولا يرصى بالعيب ويوصي إلى إنسان أن يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فردة الوصي بالعيب إذا امتنع المشتري ذاك الشيء عن البيع ويعود ذلك الشيء إلى ماك ورثته وإنما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لأن خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى الوصي إذا ناسم بين الورثة والأورثه صغاراً كلهم أبس فيهم كبير لا يجوز قسمته لأن في القسمة معنى البيع والوصي إذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز كذلك إلا يجوز القسمة فالحيلة الموصى في ذلك إذا كان الصغير اثنين أن يبيع الوصي حصته أحدهما من رجل مشاء ثم بقاسم المشتري حصته الصغير الذي لم يبع حصته ثم يشري حصته الصغير الذي باع نصيبه حتى بدناز حق أحدهما عن الآخر وإنما جارت القسمة لأنها حرت بين اثنين * وحيلة أخرى أن يبيع حصتهما من رجل ثم يشري من المشتري حصته كل واحد منهما معاً إذا قال المريض أحببوا عني بائ مالي حبة واحدة أو قال

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا ينفق على نفسه في الطريق .
 ذاهبا وحائيا بمكة فانفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمورا الاحتراز منه فالقياس
 ان بصير صامعا لما اتفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير صامعا وكان على المأموران يرد
 ما بقي في يده على الوصي وان كان الميث اوصى ان يكون الباقي للمأموران كان عين رجلا
 ليحج منه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصولها للمعلوم وان لم يعين رجلا ليحج عنه كانت
 الوصية باطلة والاحيلة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا
 اعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي
 من شئت كذا في المحيط * الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعارض يجب ان يعلم ان
 استعمال المعارض للنحرز عن الكذب لا بأس به جاز عن عمر رضي الله عنه انه قال ان في معارضض
 الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معارضض الكلام مندوحة اي
 سعة وفي ذلك طريقان أحدهما ان ينكلم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان
 ما اراده يكون من محتملات لفظه الطريق الثاني ان يقيد الكلام بعلل وعسى وذلك بمنزلة
 الاستثناء يخرج الكلام به من ان يكون عزيمة والادليل على انه لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى
 اباح من المعارض ما لم يبح صريحه قال الله تعالى لا حاسح عليكم مبيا عرضتم به من خطبة النساء
 ثم قال ولكن لا تنوا عدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معدة لاسحل لرجل
 ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك حميلة حسنة وملاك تصالح لملي وسينضى الله تعالى من
 امرة ما يشاء فلا بأس به وعن ابراهيم رح اذا كان رجل بيتة الاستراحة كان يقول لخدمته اذا استأذن
 احد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا وعن المكان الذي انت قائم فيه وعنه ايضا انه
 اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقربن او وسادة يقول لخدمته قل ان الشيخ
 قد ركب حتى ينزع عبد السامع انه قد ركب على دابته لحاحه له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا
 اسنعار منه اسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول لس الشيء يريد يستعرة هيا ويريد به
 في موضع وصع يده ويظن السامع ان ذلك الشيء ليس بحضرتة اوفي داره والله تعالى اعلم

كذا في الدخيرة *

كتاب الخنثى

وفيه فصلان * الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الخنثى من يكون له مخرجان قال
 البقالي رح اولايكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة *
 فان كان ببول من الذكر فهو غلام وان كان ببول من الفرج فهي انثى وان بال منهما فالحكم
 للاسبق كذا في الهداية * وان استويا في السبق فهو خنثى مشكل عند ابي حنيفة رح لان الشيء
 لا يترجم بالكثرة من جنسه وقال ينسب الى اكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فاما
 بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكرة فهو رجل وكذا اذا لم يجمع
 بذكرة ولكن خرجت لحيته فهو رجل كذا في الذخيرة * وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له
 ندي مستوي ولو ظهر له ندي كندي المرأة او نزل له لبن في نديه او حاض او حبل او امكن
 الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر احدي هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا
 اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية * واما خروج المنى فلا اعتباره لانه قد يخرج
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في البحيرة النيرة * قال وليس الخنثى يكون مشكلا بعد
 الادراك على حال من الحالات لانه اما ان يحبل او يبيض او يخرج له لحية او يكون له نديان
 كندي المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم نبات النديين
 كما يكون للنساء دليل شرعي على انه رجل كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي رح *
 الفصل الثاني في احكامه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالاحوط والواقع في اء ورادين
 وان لا يحكم ببوت حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء
 ولا يتخلل الرجال حتى لا تفسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تنسأ صلواتها
 لاحتمال انه رجل فان قام في صف النساء يفسد صلواته لاحتمال انه رجل وان قام في صف
 الرجال فسلوته تامة ويحيد الدي عن يمينه ومن يساره ومن خلفه بحذاء صلواتهم لاحتمال الاحتمال انه
 امرأة ويجلس في صلوته كجاوس المرأة كذا في الكافي * قال محمد رح احب الي ان يسمي بقناع

يريد به قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لايؤمر بالاعادة الا استحبا با هذا اذا كان الخنثى مراهما .
غير بالغ اما اذا كان بالغان بالغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال والنساء لا يجزيه
الصلوة بغير قناع اذا كان الخنثى حرا قال ويكره له ان يلبس الحلي واراد به ما بعد البلوغ
بالسن اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونها رجلا او امرأة ويكره لبس الحرير ايضا كذا
في التاتارخانية * ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدام النساء وان يخلو به غير محرم من رجل او امرأة
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقد راق قال ابو يوسف رح لا علم لي في لباسه وقال محمد رح
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بان يسافر الخنثى مع محرم من الرجال ثلثة ايام وباليها
وهذا ظاهر فلت أرأيت هذا الخنثى هل يخته رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون
مراهما او غير مراهم فان كان غير مراهم فانه لا بأس بان يخته رجل او امرأة لان الخنثى صبي
او صبوية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يخته وان كان مراهما يشتهي فاذا كان غير مراهم لا يشتهي
اولى وان كان صبوية فلا بأس للرجل ان يخته اذ كانت غير مراهمة لانها لا تشتهي وبسبب الشهوة
يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تخته لانه صبي او صبوية فان كانت صبوية فلا بأس للمرأة
ان تخته اذ كانت مراهمة تشتهي واذا كانت غير مراهمة وهي لا تشتهي اولى وان كان
صبيا فكذلك لانه لا يشتهي وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان
مراهما فانه لا يخته رجل ولا امرأة اما لا يخته رجل لجواز ان يكون صبوية ولا يباح للرجل ان يخته
وينظر الى فرجها لانها مراهمة والمراهمة ممن تشتهي فكانت كالباغية ولا يخته الرجل فكذلك
هذا ولا تخته امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تخته وتظر الى فرجه
لانه كالبالغ . لكن الحكمة في ذلك ما ذكر محمد رح ان الخنثى اذا كان موسرا فان الولي يشتري له
جارية عالة بامر الختان حتى تخته فاذا ختنه باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى
الاب جارية من ماله حتى تخته وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامام يشتري له جارية
من بيت المال فاذا ختنه الجارية باعها الامام ورد ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة للخنثى
لا يبدأ بامه الختان لان النكاح وقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون ذكرا فيجوز
النكاح ولجواز ان يكون انثى فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح
الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان ولم يتل بزواج

له امرأة بماله حتى تختنه هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني رح ان محمدا رح انما لم يقل يزوج له امرأة بماله لاننا لا نتيقن بصحة نكاحه
ماله يتبين امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقيما لان الخنثى ان كان امرأة فهذا نظر الجنس
الى الجنس والنكاح لغو وان كان ذكر فهذا نظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط * وان
مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمم فان ييممه اجنبي ييممه بخرقه وان كان
ذا رحم محرم منه فييممه بغير خرقه وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويغسل هذا
كله اذا كان يشتهي اما اذا كان طعلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كذا في الجوهرة النيرة *
نوخ آخر في مسائل النكاح لو زوج الاب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه او زوجه من رجل
قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينفذه ولا يبطله ولا يتوارثان حتى يستبين امر الخنثى فان زوجه
الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجال وحكم بجواز النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة
كما يؤجل غيره ممن لا يصل الى امرأته قلت رأيت هذا الخنثى المشكل المراهق وخنثى مثله
مشكل تزوج احدهما صاحبه على ان احدهما رجل والاخر امرأة قال اذا علم ان كل واحد
منهما مشكل فان النكاح يكون موقوفا الى ان يتبين حالهما لجواز انهما ذكران فيكون هذا
ذكر تزوج بذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانها
امرأة تزوج امرأة ويجوز ان يكون احدهما ذكرا والاخر انثى فيكون النكاح جائزا فاذا كان
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقوفا الى ان يستبين حالهما وان مات احدهما او مات قبل
ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستعاد الارث
كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل اجزت النكاح اذا كان الابوان هما
الاذان زوجان اب الزوج منهما اخبرانه رجل واب المرأة منهما ما اخبرانها امرأة وخبر كل واحد
منهما مقبول شرعا لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بقاء على ذلك فان ماتا
بعد الابوين وا قام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الآخر هي الزوجة لم اقص
بشيء من ذلك كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي رح * قلت فان جاء احدي البنتين
قبل الاخرى فقضيت بهائم جاءت البينة الاخرى قال ابطال البينة الاخرى والنساء الاول ماض
هال

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يستبين امره كذا في الذخيرة * نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل قبل البلوغ او قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه مرفوع القلم لانه صبي او صبيبة فاما اذا كان القاذف رجلا آخر فلانه قذف غير محصن لان البلوغ من احدي شرائط احصان القذف كالاسلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالسن واكن قبل ان يظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فغذف الخنثى رجلا او قذفه رجل قال في الكتاب هذا والا اول سواء قال مشائخنا ح اراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر عليه علامته الا نوته او الذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانها لا تجامع كالرتقاء ومن قذف رجلا محبوبا او امرأة رتقاء لا حد عليه اما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء بالغه والمحبوب البالغ والرتقاء لبالغه اذا قذف انسا نايجب عليه الحد قلت ارأيت ان سرق بعد ما يدرك قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط * قلت ارأيت هذا الخنثى ان قطع رجل او امرأة يده قبل ان يبلغ او يستبين امره فانه لا قصاص على قاطعه وهذا بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة عمدا كان عليه القصاص قلت ارأيت ان قطع هذا الخنثى يدرجل او امرأة قال على عاقلة ارش ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغ بالسن وام يستبين امره بعد ويجب الدية على عاقلة اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل ان يستبين امره عمدا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افرض هذا الخنثى في المقاتلة لم يجز حتى يستبين امره وان شهد الواقعة رضى له بسهم كذا في المبسوط نسمة السرخسي رح * قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ حتى يستبين امره قلت فان ارتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما درك لا يقتل عندهم جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك ويستبين امره قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذا في الدينية * نوع آخر في الايمان رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد
تلدينه غلاما فانت طالق او قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت هذا الخنثى
المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علمائنا رح حتى يستبين امره فان ظهر بعد
ذلك انه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة
ولو قال رجل كل عهدي حر وله عهد خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امه
لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال الفواين وحلف باليمينين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل
ان ملكت عبدا فامرأته طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا الفولين ثم اشترى
مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التاخرانية * نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر او انثى
وفي اقرارايه او وصيه بذلك فان قلت أرأيت ان قال هذا الخنثى المشكل انا ذكر او قال انا انثى
لا يقبل قوله وقبل ان يعام انه مشكل اذا قال انه ذكر او انثى كان القول قوله لان الانسان امين في حق
نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال
ولو قلت أرأيت ان لو كان هذا الخنثى ابوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الابن قوله قال القول
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله مالم يعرف انه مشكل الحال قال قلت أرأيت ان كان
هذا الخنثى قد راق وليس له اب وله وصي فاقروصيه انه جارية او غلام فالقول قوله اذا لم يكن
مشكل الحال واذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط * مسائل شتى ولا يجوز شهادة
الخنثى حتى يدرك لانه صبي او صبية وبعد ما درك اذا لم يستبين امره يتوقف امره في حق الشهادة
حتى يتبين انه ذكر قلت أرأيت رجلا اوصى لما في بطن امرأته بالف درهم ان كان غلاما وبخمس مائة
ان كانت جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطي له خمس مائة ويوقف الخمس مائة الاخرى
الى ان يتبين حاله او يموت قبل التبين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه حاربه
دفع الى ورثته الموصي وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الموقوف الى ورثته الموصي وهذا
قول علمائنا رح كذا في الدينية * ايماء الاخرس وكما به كالبيان في الوصية والكاح والطلاق
والبيع والشراء والفود لا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب
وصيته فقيل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب ناومى برأسه اي نعم او كذب نعم فاذا جاء من ذلك
ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرئ عليه وصيته فاسار برأسه اي نعم او كذب

فهو باطل ويجوز نكاح الآخرس وطلاقه وعتاقه وبيعه وشراؤه ويقتض منه ويقتص له اذا كان .
يكتب او يؤمى ايماء يعرف به ولا يحسد ولا يحدله ثم الكتابة على ثلاثة اوجه مستبين مرسوم اي
معنون وهو يجري مجرى الطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم
كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبينة والبيان وغير مستبين كالكتابة
على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صمت يوما
او يومين بعارض فكتب او اشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات غنم
مذبوحة وفيها ميتة فان كانت المذبوحة اكثر تحرى فيها واكل وان كانت الميتة اكثر او كانا نصفين
لم يؤكل وهذا في حال الاختيار وان بجد ذكية يقيين واما في حال الضرورة تحرى واكل سواء كانت
المذبوحة اكثر او كانا سواء او كانت الميتة اكثر كذا في الكافي * لف يوب نجس رطب في ثوب طاهر
يا بس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لو عصر لا يتنجس رأس شاة متلطيخ بالدم احرق
وزال عنه الدم فاتخذ مرقه منه جازو الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الارض جازوان
جعل العشر لا كذا في الكنز * وهذا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز فيهما
وعلى قول ابي يوسف رح الفتوى اصحاب الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج
دفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة اي يؤجر الاراضي للقاء درين على الزراعة ويأخذ
الخراج من اجرتها فان فضل شيء من اجرتها يدفعه الى اصحابها وهم الملاك فان لم يجد من
يستأجرها باعها الامام من يندر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ الخراج الماضية من الثمن ان كان
عليهم خراج ورد الفضل على اصحابها ثم قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح لان عند هذا القاضي
يملك بيع مال المديون بالدين والبقعة واما عند ابي حنيفة رح فلا يملك ذلك ولا يبيعها الكن يأمر
ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صح ولو عن
رمضانين قضاء الصلوة صح وان لم ينو اول صلوة او آخر صلوة عليه كذا في الكنز * وهذا قول المشائخ رح
والاصح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين مالم يعين انه صائم عن رمضان سنة كذا
وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز مالم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا مثلا ولو نوى اول
ظهر عليه او آخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين * دخل دمع كبير فم الصائم حتى وجد ملوحته وابتاع
فسد ولو فالا كطرن لا ابتاع براق غيره كثر لو صديقه والا فلا نيل بعض الحاج عذر في ترك الحج

باع انا لا بدخل ^{لحشها} في البيع العفار المتنازع لا يخرج من بدنى اليد ما لم يبرهن المدعى عقار
 لا في ولاية القاضي لا يصح قضاؤه فيه اذا قضى القاضي القاضي في حادثة بيعة ثم قال رجعت من
 قصائي او بدالي غير ذلك او وقعت في تلبس الشهود او ابطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء
 ماض ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اخبأ قوما ثم سأل رجلا عن شيء فاقربه وهم
 برونه وبسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان سمعوا كلامه ولم يروا الا باع عقارا وبعض
 افاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع وهبت مهرها لزوجهما فماتت وطالب ورثتها مهرها منه
 قالوا لو كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول له قال لا خراؤكنك يبيع كذا فسكت صار
 وكيلها وكلها بطلانها لا يملك عزلها وكلتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي بنول في عزله
 عزلتك ثم عزلتك كذا في الكذب * ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي بقول رجعت من الوكالة المعلقة
 عزلتك عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلما وكلتك فانت معزول والاول اوجه كذا في التبيين *
 وبطل الشرط العاسد وجهه البطلان والبيع والاجارة والقسمة والصالح من دعوى المال ولا يبطل الشرط
 العاسد وجهه البطلان العتق والكاح والنخاع والصالح من دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البطلان
 اذا كان فاحش ولا بالشرط العاسد وان جمع بين الشئيين فقبل العقد في احدهما فنفي القسم الاول لا يصح
 سمي لكل واحد منهما بدلا ولم يسم وصح في القسم الثاني الكل حال وفي القسم الثالث ان سمي
 لكل واحد منهما بدلا صح والا لارجل قال لا خربعتك هذين العبدان بالف او قال عاى ان كل واحد
 منهما بحمسائة فقبل في احدهما لا يصح وكذا لو آجر شئيين فقبل في احدهما او قال قاسمتك
 على ان هذا وهذا الي وهذا وهذا لك فقبل في احدهما وكذا الوجه بين البيع والاجارة والنسمة
 او بين القسمة وبين البيع او جمع بين الكل واجمل او فصل فقبل في احدهما لان هذه العقود تبطل
 بالشرط العاسد وضم الجيد الى الردي معتاد فصار القبول في احدهما شرطا لصحة القبول في الآخر
 فاذا لم يقبل صار شرطا فاسدا ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل الكاح احدهما او قال
 لزوجتيه خالعكما بكذا فقبليات احدهما او قال لعبدتيه اعنتكما بالف فقبل احدهما او كان لرجلين
 على رجل قصاص فعلا صالحا كذا على الف فقبل عن احدهما صح لان هذه العقود لا تبطل
 بالشرط العاسد ولو قال لعبدتيه كاتبنكما بالف فقبل احدهما لا يصح وان فصل فتد قبل احدهما

صح وان جمع بين الكاح والبيع او الاجارة فقبل احد هما ان قبل الكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لاوعاى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل لا رجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلته تكفي له ولعياله لم يحل له الزكوة والاحل منعها زوجها عن الدخول عليها شوز طلقها نسين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لعبدته يا سيدى اولامته انا عبدك لا يعتق ان فعلت كذا مادمت ببخارا فكذا او خرج منها ثم رجعت وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن او قال الشهود ولا شهادة لنا ثم شهدوا وقبل وقال محمد رح لا تعمل والا صح قول ابي حنيفة رح اقربدين لا انسان ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له على ان المفروما كان كاذبا فيما اقر لك به ولست بمبطل فيما تدعيه عليه عبد ابي يوسف رح وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له والعتوى على انه يحلف المقر له لو قال له علي عشرة دراهم الا ثلثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الا سبعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خبارا تحذحانوتا في وسط البزازين منع وكذا كل ضرر عام جعل شيء من الطريق مسجدا او جعل شيء من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الاختان بحاربهم الامام كره مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت الفصعة والمملحة وانتظار الادام ان حضر الخبز واكل طعام حار وشبهه ونفخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط ان كان ديننا بدين بان وقع الصلح على دراهم عن دائير او عن شيء آخر في الذمة وان لم يكن ديننا بدين لا يشترط قبضه ادمى رحل على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل القيمة او اكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادلة لا يجوز الا بالمثل او باقل قدر ما يتغابن فيه ووصي الاب في هذا كالا ب للامام الدي ولاة الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح خوفها بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق وزبسط المال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا يصح اتخذه بئرا في ملكه او بالمرءه فنز منها حائط جارة فطاب تحوياه لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضمن عمر دار زوجته

بما له بانها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وإذا عمره لنفسه من غير إذن المرأة كانت العمارة له
وإذا عمرها لها بغير إذن لها كان البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به
ولو أخذ غريمه فنزعه انسان من يده لم يضمن النازع اذا هرب الغريم في يده مال انسان فقال له
سلطان ادفع الي هذا المال والا اقطع يدك او اضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع وضع
منجلا في الصحراء ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقييده باليوم الثاني
وقع اتفاقا) حتى لو وجدته ميتا من ساعته لا يحل لعدم شرطه ولو وجد الحمار مجروحا ميتا يؤكل
كذا في الثبنيين * كره من الشاة الحياء والبخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح
والدكر والنخاع الصلب كذا في الكنز * للقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي
حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مخنونا ولا يقطع جادة ذكره الا بتشديد ترك كشيخ اسلم
فقال اهل البصرة لا يطبق الختان ووفته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمه
للرجال لانه الذ في الجماع وقيل سنة ويجوز كي الصغير وبطفرته وغيرها من المداواة وكذا
يجوز ثقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها ان تحتجم
ماله بتحريك الولد فاذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فاذا قرب لا تحتجم واما العصد
فلا تفعله مطلقا مادامت حلي وكذا يجوز فصد البهائم وكيها وكذا علاج فيه منفعة لها وجاز
قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة اذا كان تأكل الحمام والدجاج ويذبحها
ولا يضر بها والمسابقة بالعزس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين
لا من احد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فلك علي كذا
وان سبق فرسي فاي مايك كذا وهو قمار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سقتني
هلك علي كذا وان سقتك فلا شيء لي عليك جاز استحسانا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الاربعة
في الكتاب كالبغل وان كان الجعل مشروطا من احد الجانبين وشرطه ان يكون الغاية مما احتملها
الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من العرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق
لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلنا لهما محلا جازا اذا كان فرس المحلل كهوا
لعرسهما بجوز ان يسبق ويسبق وان سبق او يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحلل ان ينولا
للبالت ان سبقتا فالمالان لك وان سبقاك فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما

وهو أيهما سبق كان له الجعل على صاحبه باقي على حاله فان غلبهما اخذ المالكين وان غلبه فلا شيء لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان والأتين فمن سبق فله كذا من مال نفسه او قال للمرأة من اصاب هدفا فله كذا جاز وعلى هذا الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جاز ذلك اذ لم يكن من الجائزين والمراد بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب عن الدفع لا يجبره القاضي ولا يقتضي عليه به ولا يصالح على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع بان يقول اللهم صل على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلغوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الاولى ان يدعوا للصحابة بالرضاء فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رحمهم الله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجوامع الاصغر اذا اهدي يوم النيروز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن حرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كيلا يكون تشبهاً بأولئك العوم ولا بأس بلبس العلائس وتدب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى وسط الظهر ومن اراد ان يجدد اللف لعمامته ينبغي له ان ينقضا كورا كورا فان ذلك احسن من رفعها عن الرأس والقائها في الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزغفر ويستحب للرجال ان يلبس احسن الياوب وكان ابو حنيفة رح يوصي اصحابه بذلك وللشاة العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل ولحافظ القرآن ان يختم في كل اربعين يوما والله اعلم بالصواب كذا في التبيين *

كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول في تعريفها وفما يتعلق بالتركة الفرائض جمع فريضه من العرض وهو في اللغة التدبر والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل متطوع به وسمي هذا النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة مبنية تثبت بدليل متطوع به فقد اشتمل على المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والارث في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

كتاب الفرائض (٦٢٤) (الباب الثاني في ذوى الفروض)

مال الغير ^{الغیر علی سبیل} الخلافة كذا في خزانه المفتين * التركة تتعلق بها حقوق اربعة جهاز الميثة ودفعته والدين والوصية والميراث فبدأ أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فان المرتهن وولي الجناية او ولي به من تجهيزه كذا في خزانه المفتين * ويكفن في صل ما كان يلبسه من الثياب الحلال حال حيوته على قدر التركة من غير تقدير ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وانه لا يخلو اما ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض واما ما ثبت بالمينة او بالمعينة فهو دىن الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما يمتنى بعد الكفن والدين الا ان تجيز الورثة اكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشيء بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث او الربع لا يقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزداد بزيادة تركة الميثة وينتقص حقه بنقصان تركة الميثة كذا في التاتارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال ثلث بالسببه وهو الفراجه والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عتافه وولاء موالاة وفي كل منهما يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان مت فمالى ميراث لك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزانه المفتين * والوارثون اصناف ثلثة اصحاب الفرائض والعصبات وذو الارحام كذا في المبسوط * المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار * فيبدأ بذى العرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتافه ثم عصبه مولى العتافه ثم الرد على ذوى العروض النسبية بقدر حقوفهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المقر له بالسبب على الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصرأ على اقراره كما لو اقر باخ او اخت وما اشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي *

الباب الثاني في ذوى العروض وهم كل من كان لهم سهم مقدري كتاب الله تعالى او في سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم انا عشر نعترا عشرة من السبب واثنا عشر من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالاول الاب احوال الاب وله ثلثة احوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وأن سفل والتعصيب المحض وذلك ان لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا ولد ابن كزوج وام وجدة فيأخذون والفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرض معا وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي له بالتعصيب كذا في خزانة المفتين * والثاني الجد والمراد الجد الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * احوال الجد وهو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت ام فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجد الصحيح كالاب عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الاب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات عدا ابى حنيفه رح وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس والمائتين فصاعدا احوال الاخ لام الثلث وان اجتمع الذكور استووا في الثلث * وأما النساء فالاولى البنت ولها النصف اذا انفردت احوال البنت وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اخلط البنون والبنات عصب البنون البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين * الثانية بنت الابن ملل واحدة النصف احوال بنت الابن وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصلبيات عند عدم ولد الصاب كذا في الاختيار شرح المختار * فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر فلا شيء لاولاد الابن ذكورا كانوا واناثا ومختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة الصاب واحدة فلها النصف ولبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت ابنة الصلب نسبين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهما فصاعدا وان اخلط الذكور بالاناث من اولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب نسبين فصاعدا لهن الثلثان والباقي بن اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عدا علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور العلماء رح فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين كذا في المبسوط * بتان وبنت ابن وست ابن ابن وابن ابن للبنتين الثلثان والباقي بين بنت الابن ومن دونها للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهم اسنان

من بعض وتلك بنات ابن ابن بعض أسفل من بعض وتلك بنات ابن ابن بعض أسفل من بعض وصورتها إذا كان لابن الميث ابن وبنت ولا ابن ابنه ابن وبنت فمات البنون وبقيت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن على هذه الصورة *

الفريق الاول	العريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت		ابن بنت

العليا من الفريق الاول لا يواز بها احدى الوسطى من الفريق الاول يواز بها العليا من الفريق الثاني والسفلى من الفريق الاول يواز بها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثاني يواز بها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث لا يواز بها احدى العليا من الفريق الاول والنصف والوسطى من الفريق الاول والعليا من الفريق الثاني النانى السدس تكملة للثلاثين لاستوائهما في الدرجة ولاشيء الباقيات فان كان مع العليا من الفريق الاول غلام فالما لابنه وبينهما للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع الوسطى من الفريق الاول غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول والباقى بين الغلام وبين من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلى من الفريق الاول غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازها تكملة للثلاثين والباقى بين الغلام وبين من يوازها للذكر مثل حظ الانثيين ويستط الباقيات وان كان مع السفلى من الفريق النانى غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول والسدس تكملة للثلاثين للوسطى منه ولمن يوازها والباقى بين الغلام ومن يوازها ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويستط البقيات وعلى هذا الأصل في هذا ان يست الابن تصير عصبية بابن الابن سواء كان -

في درجتها او اسفل منها اذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزانة المفتين * والثالثة الام ولها ثلثة احوال الام
احوال السدس مع الولد وولد الابن واثنين من الاخوة والاخوات من اي جهة كانوا والثلث عند
عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختيار شرح المختار * وذلك
في موضعين زوج وامان او زوجة وامان فان للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة
والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال كذا في الكافي *

الرابعة الجدة الصحيحة كام الام وان علت وام الاب وان علا وكل من يدخل في نسبها احوال الجدة
اب بين امين فهي فاسدة كذا في الاختيار شرح المختار * ولها السدس لاب كانت اولام
واحدة كانت او اكثر فيستركن في السدس اذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي *

ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال ابو يوسف رح وهو
رواية عن ابي حنيفة رح السدس بينهما نصفان وعليه القنوي كذا في المصمرات * مثاله امرأة
زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فواد منها واد فبذة المزوجة ام ام ام الولد وهي ايضا ام اب اب
الواد والجدة الاخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا الواد سطلها آخر فواد بينهما ولد صارت
هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة اوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فواد بينهما ولد صارت

هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من اربعة اوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي * الخامسة الاخوات
لاب وام لواحدة النصف وللتنتين فصاعد الثلثان كذا في خزانة المنين * ومع الاخ لاب وام

لذكر مثل حظ الانثيين والهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة
الاخوات لاب وهن كالاخوات لا يوبن عند مد مهن كذا في الاختيار شرح المختار * فالواحدة
النصف والاكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وام ولهن السدس مع الاخت لاب وام تكمل

للسنين ولا يرثن مع الاختين لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصهن فيكون للاختين
لاب وام الثلثان والهاقي بين اولاد الاب الذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات او مع

بنات الابن كذا في الكافي * السابعة الاخوات لام للواحدة السدس وللتنتين فصاعد الثلث
احوال الاخوات
لام * كذا في الاختيار شرح المختار * ويستط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل

وبالاب بالاتفاق وبالجد عند ابي حنيفة رح ويستط اولاد الاب بهؤلاء وبالاخ لاب وام ويستط اولاد

الام بالولد وان كان بنتا ولد الابن والاب والجدة بالاتفاق كذا في الكافي * واما الاثنان من العصب

احوال الزوج
والزوجة *

فالزوج والزوجة فلزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والرابع مع الولد وولد الابن والزوجة

الرابع عند عدمهما والثلث مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه

الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * الفروض المفردة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع

والثلثين والثلاثان والثلث والسدس * اما النصف ففرض خمسة اصناف فرض الزوج اذا لم يكن للميت

ولد ولا ولد ابن وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت

لاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام * واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج

اذا كان للميت ولد او ولد ابن وفرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن * واما

الثلث ففرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابن * واما الثلثان ففرض اربعة اصناف

فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض بنتي الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام

فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام * واما الثلث ففرض صنفين فرض

الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الاثنين فصاعدا

من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا * واما السدس ففرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت

ولد او ولد ابن وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابن

او اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة والجندات اذا اجتمعت حين يرثن وفرض

بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثلثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكملة

للتلثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او انثى كذا في خزائن المفتين * الباب الثالث

في العصبات وهم كل من ليس له سهم مقدريا خذ ما بقي من سهام ذوى الفروض واذا انفرد اخذ

عصبة بنفسه

جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * فالعصبة نوعان نسبية وسببية فالنسبية ثلاثة انواع عصبة بنفسه

وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثني وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده

كذا في النبيين * فاقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم

الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب

ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب

لاب

لا يزوجون ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجد هكذا كذا في المسبوط * واذا اجتمع جماعة من
 في درجة واحدة فيقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اعمارهم مثاله ابن اخ وعشرة بني اخ
 آخر وابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احدى عشر سهما لكل واحد سهم كذا في الاختيار
 شرح المختار * وعصبة بغيره وهي كل انثى تصير عصبة بذكر يوارى بها وهي اربعة البنات لابن وبنت
 الابن وابن الابن والاخت لاب وام لاختها والاخت لاب لاختها كذا في النجاشي للقدسي * وباقى
 العصباء ينفرد بالميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الابن وابن الممنوق
 كذا في خزائن المفتين * وعصبة مع غيره وهي كل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى كالاخوات
 لاب وام اولاد بصرن عصبة مع البنات او بنات الابن هكذا في محيط السرخسي * مثاله بنت
 واخت لابوين واخ واخوة لاب فالنصف للبنات والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانها لما صارت
 عصبة نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما
 نصفين وكذلك ان كان احدهما زوجا فله بالزوجية فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في
 خزائن المفتين * وعصبة ولدا الزنا وولد الملاعنة موالى امهما لانه لاب له فترثه فراهبة امه ويرثهم
 فلو ترك بنتا واما والملاعن فللبنت النصف وللأم السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له
 اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا ورثا ولو ترك امه واحاه
 لامه وابن الملاعن فللامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه
 لا اخ له من جهة الاب ولومات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم
 جده وهم الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بقية مسائله وهكذا ولد الزنا الا انهما يفتقران
 في مسئلة واحدة وهوان ولد الزنا يرث ثلث ثلثي ميراث اخ لام وولد الملاعنة يرث الثلث التوام
 ميراث اخ لاب وام كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصباء بعضها عصبة بنفسها
 وبعضها عصبة بغيرها وبعضها عصبة مع غيرها فالترجى منها بالفرب الى الميت لا بكونها
 عصبة بنفسها حتى ان العصبة مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبة بنفسها كانت
 العصبة مع غيرها اولى بياته اذا هلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن اخ لاب فنصف
 الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبة مع البنات
 وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عمالا شيء للعم وكذلك

إذا كان كذا في الباب لا شيء للأخ كذا في المحيط * الباب الرابع في حجب
 عصبة الأب الذي مرفى العصبات النسبية كذا في الكافي * الباب الرابع في حجب
 إخوان حجب نقصان وحجب حرمان فحجب النقصان وهو الحجب من سهم
 سهم وأما حجب الحرمان فنقول سنة لا يحجبون أصلاً الأب والأبن والزوج والأم والبنت
 والزوجة ومن عدا هؤلاء فلا قرب يحجب الأبعد كالأبن يحجب أولاد الأبن والأخ لا يورث
 يحجب الأخوة لأب ومن يدل على شخص لا يرث معه إلا أولاد الأم * أمثلة ذلك زوج وأخت
 لأبوين وأخت لأب للزوج المصنف وللأخت لأبوين النصف وللأخت لأب السدس تكملة
 للثلاثين أصلها من سنة تعول إلى سبعة فإن كان مع الأخت لأب أخ عصبها فلا ترث شيئاً فهذا أخ
 مشوم * زوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثنا عشر وتعول إلى خمسة عشر للزوج
 الربع ولأبوين السدسان أربعة وللبنات النصف سنة وللبنت الابن السدس سهمان ولو كان
 مع بنت الابن ابن عصبها سقطت وتعول إلى ثلثة عشر وهذا أيضاً أخ مشوم * أخوان لأبوين
 وأخت لأب فالأختين فرصاً وداوياً لا شيء للأخت لأب فإن كان معها أخوها عصبها فالأخت
 الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا أخ مبارك المحروم لا يحجب كالكاfer والقاتل
 والرفيق لا نقصاناً ولا حرماناً كذا في الاختيار شرح المختار * والمحجوب يحجب بالاتفاق
 كالأخوين والأختين فصاعداً بأي جهة كانا لا يرثان مع الأب ويحجبان الأم من الثلث إلى
 السدس كذا في الكافي * ويسقط بنو الأعمام وهم الأخوة لأبوين بالأبن وابنه وبالأب وفي الجدة
 خلاف ويسقط بنو العلات وهم الأخوة لأب بهم وبهؤلاء ويسقط بنو الأخفاء وهم الأخوة لأم
 بالولد وولد الابن والأب والجدة بالاتفاق كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط جميع الجدات
 بالأم الأبوات والأمات وتسقط الأبويات بالأب كالجدة مع الأب وكذا يسقطن بالجدة إذا كن
 من قبله ولا تسقط أم الأب بالجدة لأنها ليست من قبله والجدات من قبل الأم لا يسقطن بالأب
 فلو ترك أباً وأم أب وأم أم الأب محجوبة بالأب واختلعا ما زاد الأم قيل لها السدس
 وقيل لها نصف السدس والقربى تحجب البعدى وإنه كانت أو محجوبة صورتها ترك أباً
 وأم أب وأم أم أم قيل الكل للأب لأنه يحجب أمه وهي حجت أم أم الأم لأنها أقرب منها
 واختلعا في الجدة أمها هل ترث مع ابنها الذي هو عم الميت أم لا قال عامة مشائخنا ح ترث

في بابها الذي هو عم الميت والجدة على من الميت للأولاد جدنا الميت أم أمه وأم أبيه
 وأرثان الثانية أربع جدات جدنا أبيه وجدنا أمه فالأولون أم أبيه وأم أم أبيه والآخران أم
 أم أمه وأم أبيه والكل وأرثان الأخيرة الثالثة فإن جدنا أبيه وهما أم أبيه وأم أبيه
 وأم أم أبيه وهاتان وأرثان وجدنا أم أبيه وهما أم أم أبيه وهي وارثة وأم أبيه وأم أبيه
 وهي ساقطة وجدنا أم أبيه وهما أم أم أبيه وأم أبيه وأم أبيه وهما ساقطان وجدنا أم أمه
 وهما أم أم أم أبيه وهي وارثة وأم أبيه وهي غير وارثة فإن كان لكل واحدة منهم جدتان
 بصرن ستة عشر وهي المرتبة الرابعة وإن كان لكل واحدة من الستة عشر جدتان بصرن اثنتين وثلاثين
 وهكذا المجدات البانات على ضربين متحاذيات متساويات في الدرجة ومتفاوتات في الدرجة
 وتعرف المتحاذيات الوارثات بان تلفظ بعدد هن أمهات ثم تبدل الأم الأخيرة في كل مرتبة إلى
 أن لا تبقى إلا أم واحدة ويتصور ذلك في خمس جدات متحاذيات أم أم أم أم أم وأم أم أم أم
 وأم
 تحجب البعدى كذا في خزائن المتنبين * وأعلم أنه لا يتصور الجدة الوارثة من قبل الأم الواحدة لأن
 الصحيحات منهن أن لا يدخل بين أمين أب فكانت الوارثة أم الأم وأن علت والقربى تحجب
 البعدى فلا ترث الأم واحدة وأما الأبيات فيتصور أن يرث الكثير منهن على ما صور كذا
 في الاختيار شرح المختار * الباب الخامس في الموانع الرق يمنع الارث ولا فرق في ذلك بين
 أن يكون قنأ وهو الذي لم ينعقد له سبب الحرية أصلاً وبين أن ينعقد له سبب الحرية كالمذبر
 وأما كاتب وأم الولد ومعتق البعض عند أبي حنيفة رح كذا في النبيين * وأما المستسعي في اعتاق
 الراهن المعسرفيرث ويورث عنه كذا في الكافي * العاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئاً
 عندنا سواء قتله عمداً أو خطأ وكذلك كل قاتل هو في معنى الخاطيء كالتائم إذا انقلب على
 مورثه وكذلك أن سقط من سطح على مورثه فقتله أو أوطأ بدابته مورثه وهو راكبها كذا
 في المبسوط * وقتل الصبي والمجنون والمعتوه والمبرسم والموسوس لا يوجب حرمان الميراث
 لأن الحرمان يثبت جزاء قتل محظور وفعل هؤلاء ليس بمحظور والنسيب إلى القتل لا يحرم
 الميراث كخاف البئر ووضع الحجر وصاب الماء في الطريق ونحوه وكل قتل أوجب القصاص
 أو الكفارة كان مباشرة فيحرم به الميراث وما لا يوجب ذلك فهو تسبب لا يحرم الميراث والتائد

باب الأب إذا ختن ولده أو حنطه أو بط فرجة به فمات من ذلك لم يرث
باب ولد بالضرع فمات من ذلك فعلى قول أبي حنيفة روح بضمن ديتة ويحرم الميراث
وعلى قول أبي يوسف ومحمد روح لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث وأما المعلم هو الذي ضرب به
بأذن الأب فمات لا يضمن شيئاً بالاتفاق كذا في المبسوط * واختلاف الدين أيضاً يمنع الإرث
والمراد به الاختلاف بين الإسلام والكفر وأما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية
والمجوسية وعبدية الوثن فلا يمنع الإرث حتى يجري السوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي
واختلاف الدارين يمنع الإرث كذا في التبيين * ولكن هذا الحكم في حق أهل الكفر لا في حق
المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه أبه الذي في دار الإسلام ثم اختلاف الدار
على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب وله أب وابن ذمي في دار الإسلام فإنه لا يرث
الذمي من ذلك الحربي وكذا لو مات ذمي في دار الإسلام وله أب وابن في دار الحرب فإنه
لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكمي كالمستأمن والذمي حتى لو مات مستأمن
في دار الإسلام يرث منه وارثه الذمي والدارانما تختلف باختلاف المنفعة أي الجيش والملك لا انتطاع
العصمة فيما بينهم كذا في الكافي * وإذا مات المستأمن عندنا وترك مالا يحب أن يبعثه إلى
ورثته ومن مات من أهل الذمة ولا وارث له فماله لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار *
باب السادس في ميراث أهل الكفر وغيرهم ممن يذكر الكفار بتوارثون فيما بينهم بالأسباب التي
بتوارث بها أهل الإسلام فيما بينهم من السبب والسبب ويرث الكافر بالسبب كالمسلم بان
ترك ابني عم أحدهما أخ لام أو زوج كذا في الكافي * أو اجتمعت في الكافر قرابتان أو تعرفتا
في شخصين حجب أحدهما الآخر يرث بالحاجب وإن لم يحجب يرث بالقرابتين كما إذا تزوج
مجوسي أمه فولدت له ابناً فهذا الولد أبها وإن أبها فيرث منها إذا ماتت على أنه ابن
ولا يرث على أنه ابن الابن ولو ولدت له بنتاً مكان الابن ترث السنين النصف على أنها
بنت والسدس على أنها بنت الابن تكمله للسنين وترث من أبيها على أنها بنت ولا ترث
على أنها أخت من الأم لأن الأخت تسقط من البنت وأولادها يرثون بنتها ترث من أمها
المصف

النصف على أنها بنت وترث الباقي دأى أنها عصبة لأنها اختها من أبيها وهي عصبة مع البنت .
 فإن مات أبوها ترث النصف على أنها بنت ولا ترث على أنها بنت بنت لأنها من ذوى الأرحام
 فلا ترث مع وجود ذى سهم أو عصبة وهو قول عامة الصحابة رض وبه أخذ أصحابنا راجح ولا يرث
 الكافر نكاح محرّم كما إذا تزوج المجوسى أمه أو غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح هكذا
 في التبیین * فصل في ميراث المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط *
 المرتد إذا قتل أو مات أو لحق بإر الحرب فما اكتسبه في حال إسلامه هو ميراث لورثته المسلمين
 ترث زوجته من ذلك إذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فلما إذا انتقضت عدتها
 قبل موت المرتد ولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وإن كانت قد ارتدت معه لم يكن لها
 منه ميراث كما لا يرث أقاربه من المرتدين فإن ارتد الزوجان معانم وأدت منه ثم مات
 المرتد فلا ميراث لها منه وإن بقي النكاح بينهما وأما الولدان ولدته لافل من ستة أشهر منذ
 يوم ارتد فله الميراث وأما إذا ولدته لأكثر من ستة أشهر منذ يوم ارتد فلا يرث ثم على قول
 أبي حنيفة ربح إذا يورث منه ما اكتسبه في حال الإسلام فاما ما اكتسبه في حالة الردة يكون فيه أيوضع
 في بيت المال وعند أبي يوسف ومحمد ربح كسب الردة يورث عنه ككسب الإسلام كذا
 في المبسوط * فاما المرتدة إذا ماتت فزوجها هل يرث منها ينظر إن ارتدت وهي صحيحة
 لا يرث زوجها منها وإن ارتدت وهي مريضة فإن ماتت وعدتها لم تنقض بعد لا تصير فارة
 قياسا ولا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتدة إذا ماتت
 قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الإسلام أو كسب الردة كلا الكسبين
 يصير ميراثا عنها كذا في المحيط * فصل في ميراث الحمل الحمل يرث ويوفى نصيبه باجماع
 الصحابة رض فإن ولد إلى سنتين حيا ورث وهذا إذا كان الحمل من الميت فاما إذا كان من
 غير الميت كما إذا مات وأمه حامل من غير أبيه وزوجها حي فإن جاءت به لأكثر من ستة
 أشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك إلا أن يقر الورثة بحملها يوم الموت
 فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر فإنه يرث ثم الحمل لا يخلو إما أن يكون ممن يحجب حجب
 حرمان أو حجب نقصان أو يكون مشاركالهم فإن كان يحجب حجب حرمان فإن كان يحجب
 الجميع كالأخوة والأخوات والأعمام وبنهيم يوفى جميع الثركة إلى أن تالجواز أن يكون

في ميراث
المرتد *

في ميراث
الحمل *

الحمل ابنا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجدّة تعطى الجدة السدس وبوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالأزواج والزوجة يعطون اقل النصيبين وبوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لاحتمال انه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة يعطون نصيبهم وبوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بان ترك بنين او بنات وحملاروى النقصان فخرج عن ابي يوسف رح وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعاليه الفتوى وان ولدته ميتا لاحكم له ولا ارث وانما يعرف حيوته بان تنفس كما ولد او استهل بان سمع له صوت او عطس او تحرك عضومنه كعينيه او شفتيه او يديه فان خرج الاكثر حيائهم مات ورث وبالعكس لا اعتبارا للاكثر فان خرج مستقيما فاذا خرج صدره ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث وورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار * ومتى انفصل الحمل ميتا اذا لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة وبيانه انه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنينا فهذا الجنين من جملة الورثة لان الشرع اوجب على الضارب الغرم وجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط * فصل في المفقود والاسير والغريم والحرقي المفقود هو الرجل يخرج في وجهه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيمته ولا موته او باسره العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط * قال مشائخنا رح مداره مسئلة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينتضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش اليه مثل تلك المدة او يموت افرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة او مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كانه مات يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقده مدّ يرثه المفقود يوتف نصيب المفقود الي ان يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت امواله بين الموجودين من ورثته واما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثة ذلك الغير ويقسم بينهم كان المفقود ام يكن والا صل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين وبوقف الباقي ميتا مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن وبوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدّة يعطى كل

في المفقود
وغیره *

نصيبه كذا في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار * وحكم الاسير كحكم سائر المسلمين في الميراث .
 ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا موته فحكمه كحكم
 المفقود كذا في السراجي * اذا مات جماعة من الغرق والحرق ولا يدري ايهم مات او لا
 جعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف
 ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم او في المعركة
 ولا يدري ايهم مات او لا كذا في التبيين * مثله اخوان غرقا وكل واحد تسعون دينارا وخلف
 بنتا واما وعماف عند عامة العلماء رح يقسم تركته كل واحد بين الاحياء من ورثته البنت والام والعم
 على ستة ولا يرث احدهما من الآخر وان علم موت احدهما او لا ولا يدري ايهم هو اعطي
 كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يطلبوا كذا في خزانة المفتين * فصل
 في ميراث الخنثى اذا كان للمولود فرج وذكر فهو خنثى فان كان يبول من الذكر فهو غلام
 وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان
 كانا في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بلغ الخنثى وخرجت لحينه او وصل الي النساء فهو
 رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له ثدي مستنور وثقير له ثدي كندي المرأة
 او نزل له لبن في ثديه او حاض او حمل او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم تظهر
 احدى هذه العلامات او تعارضت هذه المعالم فهو خنثى مشكل كذا في خزانة المفتين *
 والاصل فيه ان ابا حنيفة رح يعطيه اخس النصيبين في الميراث احتياطا ومات ابوه وترك ابنا
 فلان السهمان وله سهم ولو تركه وبنتا لمال بينهما نصفان فرضا وردا اخت لاب وام وخنثى
 لاب وعصبة للاخت النصف والخنثى السدس تكاة للثنتين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج
 وام وخنثى لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخنثى ويجعل ذكر الانه اقل زوج واخت
 لابوين وخنثى لاب سقط ويجعل حصبة لانه اسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار *
 ولو مات وترك وادا خنثى وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول ابي حنيفة
 ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح او لا يعطى الاميراث جارية وذاك نصف المال والباقي
 للعصبة فان كان للميت مع ذلك ابن معروف فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح المال بينهما المذكور
 مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخنثى حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

في ميراث
الخنثى *

انه كيف يتقسم المال بينهم من قول يدفع الثلث الى الخشني والنصف الى الابن ويرف السدس كمالى الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى ان يتبين حالهما واكثرهم على انه يدفع ذلك الى الابن واذا دفع الثلث الى الابن فهل يؤخذ منه الكفيل قال مشايخنا هو على الخلاف المعروف ان القاضي اذا دفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيل في قول ابي حنيفة رح وعندهما بحثا في اخذ الكفيل منه وقيل بل هنا بحثا في اخذ الكفيل عندهم جميعا فان تبين ان الخشني ذكر اسود ذلك من اخيه وان تبين انه انثى فالمقبوض سالم للابن ابنة اخ خشني وابنة ابن اخ خشني وابن ابن اخ معروف فعلى قول اصحابنا رح المال بينهم اثلاثا فان لم يكن للميت وارث غيره ذين الخشنيين فالمال كله للعليا في قولنا لانهما ابنتان وابنة اخ مقدمه في الميراث على ابنة ابن اخ فان ترك بنتا خشني واختا خشني وما تقا قبل ان يستبين امرها فللابنة النصف والباقي للاخت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول ومحمد رح لانهما ابنتان والاخت مع البنت عصبة وان ترك اختا خشني وابنة اخ خشني ففي قولنا للاخت النصف وللعصبة النصف لان الخشنيين اثنيان فللاخت النصف والباقي للعصبة ولا شيء لابنة الاخ وان لم يكن للميت عصبة فالمال كله للاخت بالغرض والرد فانه لا شيء لذوي الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذوى الارحام وكذا لو ترك ابنة خشني وابنة اخ خشني ولا عصبة له فالجواب على ما وصفنا في الاخت فان ترك ابنة خشني وابنة ابن خشني وابنة ابن خشني وعصبة فعلى قولنا الخناث اثاث فالعليا النصف والوسطى السدس تكمله للثلثين والباقي للعصبة ولا شيء للسفلى وان لم يكن للميت عصبة فالباقي يرد على العليا والوسطى ارباعا على قدر ميراثهما فان ترك ابنة وثلث بنات ابن بعض خناثا كلهن وعصبة فعندنا لابنة النصف وللعليا السدس والباقي للعصبة لان الخناث اثاث مالم يستبين حالهن وان لم يكن له عصبة فالباقي رد على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما ارباعا فان كان اسفل منهن غلام معروف فعندنا لابنة النصف وللعليا من بنات الابن السدس. تكمله للثلثين والباقي بين الذكر الاسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما اثنيان والذكر من اولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئا بالفريضة رجل مات وترك امرأته واخوين

واخوين لاهمه واختالاب وام هي خنتى فعند المرأة الربع وللأخوين للام الثلث والثلث للام
 وهو للاخت الخنتى فان ترك مع ذلك اما ففي قولنا للام السدس سهمان من اثنا عشر
 وللرأة الربع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللخنتى ما بقي لان اقل النصيبين نصيب الذكر
 فتاكذا في الميسوط لشمس الائمة السرخسي * الباب السابع في ذوى الارحام وذووالارحام
 كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة وهم كالعصبات من انفرد منهم اخذ جميع المال
 كذا في الاختيار شرح المختار * وذووالارحام اربع اصناف صنف ينتمي الى الميت وهم
 ولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات
 لفاسدات وصنف ينتمي الى ابوي الميت كبنات الاخوة لاب وام اولاب واولاد الاخوة
 ام واولاد الاخوات كلها وصنف ينتمي الى جدي الميت كالاعمام لام واولادهم والعمات
 اولادهن والاخوال والخالات واولادهم وبنات الاعمام لاب وام اولاب فهؤلاء وكل من
 دأب بهم ذووالارحام الاولى الصنف الاول وان كان بعدهم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على
 رتيب العصبات وهو لما خوذ كذا في الكافي * ذكر رضي الدين النيسابوري رح في فرائضه انه
 يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك احد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع
 لثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعمول عليه من جهة مشائخنا رح تقديم
 لصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفي
 في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سفلت الاولى من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار *
 انما يرث ذووالارحام اذا لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرد عاياه ولم يكن عصبة
 واجمعوا على ان ذوى الارحام لا يحجبون بالزوج والزوجة اي يرثون معهما فيعطى للزوج
 والزوجة نصيبه ثم يقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انفردوا مثاله زوج وبنت بنت
 وخالة وبنت عم للزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول
 لا قرب الى الميت كبنت البنت الاولى من بنت بنت البنت فان استووا في الدرجة اي
 في القرب فولد الوارث الاولى سواء كان ولد عصبة او ولد صاحب فرض كبنت بنت الابن
 الاولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن الاولى من ابن بنت بنت كذا في الكافي * واختلفوا في

الصنف
الاول *

وللد ولد الوارث ~~الذي ليس بالولي~~ كذا في خزائن المفتين ~~والن~~ وليس
فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم او اناثا كلهم فان كانوا مختلطين
فللد ذكر مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول اي الآباء والامهات
في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول فعند ابي يوسف رح يعتبر ابدان العروع ويقسم
المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل اناثا وان كانوا مختلطين فللد ذكر مثل حظ
الانثيين وعند محمد رح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة
الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت بنت وبنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
حظ الانثيين لاتفاق الاصول وهذا بخلاف ولو ترك بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت
ابي يوسف رح المال بينهما نصعان اعتبار الابدان هما وعند محمد رح المال بينهما اثلاثا لئلا لبنت ابن
البنت ولئلا لبنت بنت البنت اعتبار الاصول كانه مات عن ابن بنت وعن بنت بنت ثم ما
اصاب ابن البنت فولده وما اصاب بنت البنت فولدها ولو ترك وادي بنت بنت وادي
ابن بنت فعند ابي يوسف رح المال بينهما باعتبار الابدان على سنة لكل ذكر سهمان ولكل
انثى سهم وعند محمد رح يقسم باعتبار الاصول فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون
ثلثا المال لابن البنت وثلثا لبنت البنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولدته اثلاثا لئلا
لابنه واثله ابنته وما اصاب بنت البنت يقسم بين ولدها اثلاثا لئلا لابنها وثلثا لبنتها
فيكون القسمة من تسعة ولو ترك بنني ابن بنت وابن بنت بنت فعند ابي يوسف رح ظاهر
وعند محمد رح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعه اقسامه لبنتي
ابن بنت كانه مات عن ابني بنت وست بنت فما اصاب بنت البنت فولدها وما اصاب
الابن فولده ولو ترك ابني بنت بنت بنت وبنت ابن بنت وابني بنت ابن بنت
فعند ابي يوسف رح المال بين العروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد رح يقسم المال على
اعلى الخلاف اي في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد العروع في الاصول اربعة اسباعه
لبنتي بنت ابن البنت نصيب حدهما وثلثه اسباعه وهو نصيب البنين بقسم على ولد به ما في البطن
الثالث اسباعا فصنفها لبنت ابن بنت البنت نصيب ابياها والوصف الآخر لابني بنت بنت البنت

(الباب السابع في فروع الارحام) (٢٢٢)

ام الام وهذا هو المبدأ على قول من لا يعتبر المبدأ بالوارث كذا في كتاب الفروع والاصناف
التالي فاصلة انواع الاول بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب وام واولادهم والثاني بنات
الاخوة واولاد الاخوات لاب وام واولادهم والثالث اولاد الاخوة والاخوات لام واولادهم فاف
كانوا من النوع الاول او الثاني فهم كالصنف الاول في تساوي الدرجة والقرب والادلاء
بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند ابي يوسف رح يعتبر الابدان وعند محمد رح يعتبر
الابدان ووصف الاصول كذا في الاختيار شرح المختار * مثله بنت الاخت اولى من بنت
بنت الاخت لانها اقرب بنت ابن الاخ اولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث بنت اخت
وابن اخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن اخ وابن بنت اخ وبنت بنت اخت
فعند ابي يوسف رح يعتبر الابدان وعند محمد رح خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاث اربعة
الاخماس لابن بنت الاخ وثلاث اربعة الاخماس لبنت ابن الاخ ابن اخت لاب وام وبنت اخ
لاب وام فابو يوسف رح يعتبر الابدان دون الاصول فعند مال لبنت الاخ لاب وام وثلاثة
لابن الاخت لاب وام والكلام في اولاد الاخوات والاخوة لاب كاللحام في العريق الاول عند
عدمهم كذا في خزائن المعين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم
فيه سواء اعتبارا باصولهم ولا خلاف فيه الا ما روي شاذ عن ابي يوسف رح انهم يقسم للذكر
مثل حظ الانثيين وان كانوا من الانواع وتساووا في الدرجة فالمدا لي بوارث اولى ثم عند
ابي يوسف رح من كان منهم لاب وام اولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رح يقسم المال على اصولهم
وينقل نصيب كل اصل الى فرعه * مثله تلك بنات اخوات متفرقات عند ابي يوسف رح المال
كله لبنت الاخت لابون وعند محمد رح لها ثلثة اخماس ولبنت الاخت من الاب خمس
ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الاصول فرصا وردا ثلث بنات اخوة متفرقات عند ابي يوسف
رح كل المال لبنت الاخ من الابوين وعند محمد رح لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت
الاخ من الابوين بنت اخت لاب وبنت اخت لام المال للاولى عند ابي يوسف رح لابها
اقوى وعند محمد رح لها ثلثة ارباع وللأخرى الربع فرضا وردا اعتبارا بالاصول ابناخت لابوين
وبنت اخت لام عند ابي يوسف رح المال للابوين وعند محمد رح ابناخت كالاختين فيقسم
المال

المال بينهم على خمسة وأولاد هؤلاء كأصولهم المدلى بوارث أولى إذا استووا مثاله ابن المدلى بوارث أولى
 لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب المال لبنت لانها تدلى بوارث كذا في الاختيار
 شرح المختار * الصنف الرابع إذا ائرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم بتأني
 في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان الكل من جنس واحد فلا قوى
 أولى بالا جماع اي من كان لاب وام أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان
 لام ذكورا كانوا واناثا كذا في الكافي * ثم ولدا الوارث أولى فان كان احدهما ولدا للوارث
 غير انه ذو قرابة واحدة والاخرى ولد ذي الرجم لكن ذاقرا بتين الصحيح ان ذاقرا بتين
 أولى * مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عم لاب وام فالباني أولى كذا في خزائن المفتين *
 وان كانوا ذكورا واناثا واستوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم وعمة كلاهما لام او خال
 وخاله كلاهما لاب وام اولاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمة لاب وام وخالة لام
 او خال لأب وام وعمة لام فالثلثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثلث لقرابة الام وهو نصيب
 الام وكذا في اولادهم اولسهم بالمرث اقربهم الى الميت من اي جهة كان وان استووا الى القرب
 وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصبه أولى كبنت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب فالمال
 كله لبنت العم وان كان احدهما لاب وام والآخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بانه ثلث عمات
 عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات حالة لاب وام وحاله لاب وخالة لام فله المال
 للعمات كله للعمه لاب وام لقوة القرابة وثلاث المال للحالات كله للخالة لاب وام لقوة القرابة خاله
 لاب وام وخال لاب وام وعمه لاب وام وعمه لاب فله المال للعمه التي لاب وام لقوة القرابة
 وثلاثة بين الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين وتصح من تسعة * بنت الخال لاب وام
 وبنت العمه لام فلهما المال لبنت العمه والثلث لبنت الخال * بنت خالة لاب وام وبنت عم لام
 فالثلثان لبنت العم لام والثلث لبنت الخالة بنت عم لاب وام وبنت عمه لاب وام فالمال كله لبنت
 العم لانها ولدا العصبه بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وام فالمال كله لبنت العمه لاب وام لقوة
 القرابة بنت خالة لاب وام وبنت خال لاب فالمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي *
 قال رض اعلم بان الاقرب من اولاد العمات والاخوال والحالات مقدم على الابعدي الاستحقاق
 سواء اتحدت الجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم

كتاب النرائض (١٩٢) (الباب السابع في نهي الارحام)

ذو بطن وان كان اقرب ممن يكون ذو بطنين وذو البطنين اقرب من ذي بطنين وبيانها
فما اذا ترك بنت خالة او بنت ابن خالة او ابن ابن خالة فاميراث البنت الخالة
لانها اقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه اولى بالمال لانها
اقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنات العمه مع ابنة حالة واحدة فبنات
العمه الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذو قرابتين وبعضهم ذو قرابة واحدة
فعندا اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب اولى من الذي لام ذكرنا
كان او اننى بيانه فيما اذا ترك ثلث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وام
وكذلك ثلث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام فلا بنة
العمه الثلثان ولا بنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصبة او ولد صاحب فرض فعند
اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر
المساواة في الاتصال بالميت بيانه فيما اذا ترك ابنة عم لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله
لابنة العم لانها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلا بنة العم الثلثان ولا بنة الخال
او الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هنا ولا يترجح احدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن ابي
عمران عن ابي يوسف رح فاما في ظاهر المذهب ولد العصبة اولى سواء اختلفت الجهة او اتحدت
لان واد العصبة اقرب اتصالا بوارث الميت فكأنه اقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء
من قبل الام من بنات الاخوال او الخالات وقوم من قبل الاب من بنات العدا والاعمام
لام فالمال مقسوم بين الفريقين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذو قرابتين او من احد الجانبين
ذو قرابة واحدة ثم ما اصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة
واحدة وكذلك يترجح فيه من كان قرابته لاب على من كان قرابته لام فان استووا في القرابة
فالقسمة بينهم على الابدان في قول ابي يوسف رح الآخر على اول من يقع الخلاف به من
الآباء في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح بيانه فيما اذا ترك ابن خاله وابنة
خاله فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد اتعقت فان ترك ابنة
خال وابن خاله فعلى قول ابي يوسف رح الآخر لابن الخالة الثلثان ولا بنة الخال الثالث وعلى
قول محمد رح على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الا بين

ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي اولى لانها ولدت من اب
العمة ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول ابي يوسف رح الآخر المال بينهما
اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان ولبنات العم الثلث وعند محمد رح على مكس ذلك باعتبار
الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولى بجميع المال لانه
ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاءه بقرابة الاب وفي استحقاق العصوبة
يقدم قرابة الاب على قرابة اللام فان ترك الميت خالة للام او خالا للام فالميراث له ان لم يكن
معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان
ترك خالة للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا رح ان المال بينهما اثلاثا ثلثا للعمه
والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما
قرابتان وللأخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعم الاب فالمال كله لعم الاب ان كان
الاب وام اولاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول ابي يوسف رح
الأخرى وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد رح وان كان هناك عمه الاب وخالة الاب
فعلى رواية ابي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع الفريقان يعني عمه
الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم قسمة كل
فريق بين كل فريق في هذا الفصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون
احدهما ذا قرابتين والأخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن فيصيب
كل فريق يترجم ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة
الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلا شيء للاولاد كما
لا شيء لاحد من اولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة للميت وينصوفي هذا الجنس شخص له
قرابتان بانه في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم
مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي *

الباب الثامن في حساب العرائض السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان جنس واحد
والثمن والربع والنصف جنس واحد ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من
سهيدين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثمن من ثمانية والربع من اربعة والثلث والثلثان

كتاب الوارث (الباب الثامن من مسائل الوارث)

من ثلثة والسبعين من ثلثة وان اجتمع الربع مع كل الآخر او مع بعضه فاصلة من الثلثة وان
اجتمع النصف مع كل الآخر او مع بعضه فاصلة من اربعة وعشرين كذا في المحيط * واذا اجتمع
النصف بكل الآخر او ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين * واذا صحت الفريضة فان
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاصرب عدد رؤس من انكسر
في اصل المسئلة وعولها ان كانت مائلة فما خرج صحت منه المسئلة بمثاله امرأة واخوان للمرأة
الربع سهم يبقى ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاصرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح
وان وافق سهامهم عدد هم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة بمثاله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع
يبقى ثلثة لا يستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهوانان في اصل المسئلة
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة
لكل واحد سهم * آخر زوجة وستة اخوة وثلثة اخوات لابوين أصاها من اربعة للزوجة سهم يبقى
ثلثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فيرجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام
كل فريق وعدد هم ثم بين العددين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا
متدخلين فاضرب اكبرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في الآخر فما خرج في المسئلة
وان كانا متباينين فاضرب كل احدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة بمثاله ثلثة اعمام وثلث
بنات للبنات اللتان يبقى سهم للاعمام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عدد
احدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح * آخر خمس جدات وخمس اخوات
لابوين وعم أصاها من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن الاعداد متماثلة فاضرب
احدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح * آخر حدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات
لام من سنه وتعول الى سبعة للجدة سهم وللأخوات للام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين
اربعة وبينهما موافقة بالنصف فرجع الى ثلثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح * آخر بنت وست جدات واربع بنات ابن وعم من ستة
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب
نصف

نصف احدىهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المسئلة يكن اثنين وسبعين **نصحا** .
نصحا * آخر زوجة وستة عشر اختا لام وخمسة وعشرون صابرا وثلاث وما بقي اصل المسئلة
من اثنا عشر وبين سهام الاخوات وعدد هن موافقة بالربع فيرجع الى اربعة وبين الاعمام
وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع الى خمسة وهي خمسة ولا موافقة بين الاعداد فاضرب
احد العددين وهو اربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في اصل المسئلة
اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها نصحا وان انكسر على ثلث فرق او اكثر فذلك يطلب
المشاركة اولاً بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الفريقين
في المداخلة والمائة والموافقة والمباينة ولا يتصور انكسر على اربعة فرق في الفرائض
وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاضربه في اصل المسئلة مثاله
اربعة زوجات وثلث جدات واثنا عشر عما اصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة وللجدات
السهمين سهمان وللاعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن الاعداد متداخلة
فاضرب اكثرها وهو اثنا عشر في اصل المسئلة يكن مائة واربعة واربعين منها نصحا كان للزوجات
ثلثة في اثنا عشر ستة واثنتين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثنا عشر اربعة وعشرين
لكل جدة ثمانية وكان للاعمام سبعة في اثنا عشر اربعة وثمانين لكل عم سبعة * آخر ست
جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما اصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة والبنات
اربعة كذلك وللاعمام سهم كذلك وبين اعدادهم موافقة فاضرب ثلث الجدات وهو اثنان
في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اضرب وفقها الثلث وهو ستة في عدد الاعمام
وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اضرب التسعين في اصل المسئلة ستة يكن خمسمائة واربعين
منها نصحا * آخر زوجتان وعشر جدات واربعون اختا لام وعشرون عما اصلها من اثنا عشر
للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما
موافقة بالنصف فيرجع الى نصفها وهو خمسة وللخوات الثلث اربعة لا ينقسم ويوافق بالربع
فيرجع الى ربعها وهو عشرة وللاعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة
داخلة في العشرين فاضرب عشرين في اصل المسئلة اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها نصحا *
آخر اربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانية عشرة بنتا وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين

الزوجات الستة موافقة بالنصف فيرجع الى النصف وهي تسعة بقي للاهلام سهم واحد في زوجة
في خمسة عشر وتسعة وستة ودين التسعة والستة موافقة بالثلث فاضرب ثلث احدهما في الآخر
يشكل ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فاضرب ثلث احدهما في الآخر
يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها
في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين منها تصح * آخر زوجتان
وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلثة لا ينقسم
ولا يوافق والبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة والجدات السدس
اربعة بينهما موافقة بالنصف ايضا يرجع الى ثلثة وللأعمام سهم مع اثنتان وخمسة وثلثة وسبعة
كلها متباعدة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلثة يكن ثلثين اضربها في سبعة يكن
مائتين وعشرة اضربها في اصل المسئلة يكن خمسة آلاف واربعين كذا في الاختيار شرح المختار *
خمس اخوات لاب وثلث اخوات لام وسبع جدات واربع زوجات اصلها من اثنا عشر
وتعمل الى سبعة عشر فللاخوات لاب الثلثان ثمانية لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللأخوات لام
الثلث اربعة لا ينقسم عليهن ولا يوافق والجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافق
والزوجات الربع ثلثة لا ينقسم عليهن ولا يوافق فالخمس لا يوافق الثلثة فاضرب احدهما في الاخرى
تبلغ خمسة عشر وخمسة عشر لا يوافق الاربعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ ستين والستون
لا يوافق السبعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ اربعمائة وعشرين ثم اضرب اربعمائة وعشرين
في العريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فدونها تصح كذا في النيبين * الباب التاسع
في معرفة التوافق والتماثل والداخل والتباين أعلم ان كل عدد من هذه الاقسام
الاربعة اما المتماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبداهة
واما المتداخلان فكل عدد من احدهما جزء الآخر وهو ان لا يكون اكبر من نصفه كالثلثة
مع التسعة والاربعة مع اثنا عشر فالثلثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية
وكذلك الثلثة مع الستة طريق معرفة ذلك ان يسقط الاقل من الاكتر فان بقي به فهما متداخلان
كالخمس والاربعة مع العشرين فانك اذا اسقطت الخمسة من العشرين اربع مرات والاربعة خمس

فيما ضرب في اصل المسئلة بخرج نصيبه مثله اربع زوجات ومث اخوات لزوجته عشرة
 اصنام اصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة لا يستقيم ولا يوافق ولا اخوات الثلثان لا يستقيم
 لكن بوافق بالنصف يرجع الى ثلثة وللأعمام واحد ههنا اربعة وثلثة وعشرة بين الاربعة
 والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف احدى في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين
 في ثلثة يكن ستين اضربها في اصل المسئلة اثنا عشر يكن سبع مائة وعشرين منها تصح فاذا اردت
 ان تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلثة مضروبة فيما ضربته في اصل المسئلة وهي
 ستون يكن مائة وثمانين وكان للاخوات ثمانية مضروبة في ستين يكن اربع مائة وثمانين وكان
 للأعمام سهم في ستين يكن ستين واذا شئت ان تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة
 ثلثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة واربعين وكان لكل اخت سهم وثلث في ستين يكن
 ثمانين ولكل عم عشر اسهم في ستين يكن ستة فهذا ايمان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق
 وكل وارث فقس عليه امثاله واعمل بما اوضحته من الطرق تجد كذلك ان شاء الله تعالى * وطريق
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان تقسم المضروب على اي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب
 ذلك الفريق فالاحاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق : مثاله ما تقدم من مسئلة المضروب
 ستون تقسمه على الزوجات اربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهي ثلثة يكن
 خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل اخت عشرة تضربها
 في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل اخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها
 في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم * وطريق آخر طريق النسبة ان تنسب السهام لكل فريق من اصل
 المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بمنل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد الفريق : مثاله
 مسئلتنا فنقول سهام الزوجات ثلثة تنسبها الى عدد هن وهو اربعة يكن ثلثة ارباع المضروب وهو
 خمسة واربعون فكذا تعمل في نصيب الاخوات والاعمام كذا في الاختيار شرح المختار * الباب العاشر
 في العول قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلثة فريضة عادلة وفريضة قاصرة وفريضة عاتلة
 فالعريضة العادلة هوان يستوي سهام اصحاب الفرائض لسهام المال بان ترك اختين لاب وام واختين
 لام

لام فالاختين لام الثلث ولالاختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب العرائض دون سهام المال وهناك عصبه فان الباقي من اصحاب العرائض يكون للعصبه فهو فريضة عادله واما العريضة القاصرة ان يكون سهام اصحاب العرائض دون سهام المال واما هناك عصبه بان ترك اختين لاب وام واما فالاختين لاب وام الثلثان ولام السدس ولا عصبه في الورثه لياخذ ما بقي فالحكم فيه الرد والعريضة العائله ان يكون سهام اصحاب العرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين وصفا كالزوج مع الاختين لاب وام ومع الام او نصفين وثلثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وام ومع الام فالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمرو وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط * العول هو زيادة السهام على العريضة فتعول المسئلة الى سهام العريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالديون والوصايا اذا صاقت التركة من ابناء الكل فانها تقسم عليهم على قدر انصائبهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربعة وستة ونمايه واثنا عشر واربعة وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان والثلثة والاربعة والثمانية وثلثة تعول الستة والاثنا عشر والاربعة والعشرون فالسته تعول الى عشرة وثمانعشر تعول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعة وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير * امله تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تعول فزوج واخت لا بون للزوج والاصف والاخت والاصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان البتيمبتين لانه لا يورث المال بفريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبه نصف وما بقي اصلها من ثنتين اخوان لام واخ لا بون ثلث وما بقي اخوان لاب وام واخ لاب ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخوان لا بون واخنان لام ثلثان وثلث زوج وبنت وعصبه ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبه ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية * امله العائله جدة واخت لام واخت لا بون واخت لاب اصلها من ستة وتصح منها حدة واخنان لام واخت لا بون واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتعول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الارام فايها الزام على مذهب بن

عباس رضي الله عنهما لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين ولا يقول بان جعل للام الثلث وللأختين السدس فقد ادخل النقص عليهما اولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف اصلها من ستة وتعول الى ثمانية وهي اول مسألة عالت في الاسلام وتعت في صدر خلافة عمر رضي الله عنه واستشار الصحابة رضي الله عنهم فاشار العباس رضي الله عنهما ان يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وام واختان لابوين اصلها من ستة وتعول الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعول الى تسعة للزوج ثلثة وللأم سهم وللأخت لابوين ثلثة وللأخت لاب سهم السدس تكملة للثلثين زوج وام واختان لام وابوين نصف وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتعول الى عشرة وتسمى ام العروخ لانها اكثر الماشاغل عولا فشبهت الاربعة الزوائد بالفروخ وتسمى ايضا الشريحية لان شريحا اول من قضى فيها زوجة واختان لابوين واخ لاب اصلها من اثنا عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعول الى ثلثة عشر امرأة واختان لام واختان لابوين ربع وثلث وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعول الى خمسة عشر امرأة وام واختان لام واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر ثلث نسوة وحدتان واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين اصلها من اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل لان في المسئلة كلها اناث وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر بنتا وسبع عشرة امرأة اصاب كل امرأة دينار كيف يكون هذه صورتها * امرأة وابوان وابن اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنتان وابوان وسدسان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتعول الى سبعة وعشرين وتسمى المنبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال علي العور صار ثمنها تسعا ومر علي خطبته ولو كان مكان الابوين جد وجدة او اب وجدة وكذلك وكذا لو كان مكان البنين بنت وبنت ابن زوجة وام واختان لام واختان لابوين وابن كافرا وقال اورقيق اصلها من اثنا عشر وتعول الى سبعة عشر كما تقدم لان المحرم وهو الابن لا يحجب وعبد بن مسعود رضي الله عنه يحجب الابن الزوج من الربع الى النصف اصلها من اربعة وعشرين وتعول الى احد وثلثين للزوجة الثمن ثلثة وللأم السدس اربعة ولا اولاد الام الثلث ثمانية وللأختين

لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود رضى واعلم ان الستة منى عالت التي عشرة
او تسعة او ثمانية فالميت امرأة قطعاً وان عالت الى سبعة احتمل ان يكون ذكراً او اُنثى ومنى
عالت اثنا عشر الى سبعة عشر فالميت ذكر والى ثمة عشر وخمسة عشر يحتمل الامر ان
والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين فالميت ذكر كذا في خزائن المفتين *

الباب الحادي عشر في الرد وهو ضد العول الفاضل عن سهام ذوي السهام يرد عليهم
بقدر سهامهم الا للزوجان وبه اخذا صحابنا رضى كذا في محيط السرخسي * واعلم ان جميع
من يرد عليه سبعة الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخوات من الابوين والاخوات
لاب واولاد الام ويقع الرد على جنس واحد وعلى جنسين وعلى ثلثة ولا يكون اكثر
من ذلك والسهام المردود عليها اربعة الاتان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختيار
شرح المختار * ثم ينظر ان كان الرد على جميع من في المسئلة يسقط الزائد * مثال الاثنين جدة
واخت لام الجدة السدس والاخت السدس والباقي يرد عليهما بقدر سهامهما اصلهما من ستة وعاد
بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان * مثال الثلثة جدة واختان للام الجدة السدس سهم
من ستة وللأختين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة * مثال الاربعة بنت وام فللبنت النصف ثلثة
من ستة وللأم السدس سهم فيكون المسئلة من اربعة * مثال الخمسة اربع بنات وام يكون
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي * وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج
والزوجة فان كان جنساً واحداً فاعط فرض من لا يرد عليه من اقل مخارجه ثم اقسم الباقي على
عدد من يرد عليه ان استقام كزوج وثلث بنات اعط الزوج فرضه الربع من اربعة والباقي
للبنات وهو ثلثة يصح عليهن وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وما بقي من فرض من
لا يرد عليه موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات للزوج
الربع يبقى ثلثة لاتستقيم على البنات وبين الباقي موافقة بالثلث فاضرب وفق رؤسهم
وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة
تصح على البنات وان لم يكن بينهما موافقة كزوج وخمس بنات فاضرب كل رؤسهن وهي
خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن عشرين منها تصح وان كان من لا يرد عليه
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم اقسم الباقي على مسئلة من يرد

عليه ان استلزم ذلك فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ
صحت المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة
الرابع سهم يبقى ثلثة وسهام من يرد عليه ثلثة وقد استقام على سهامهم * ومثال الثاني اربع زوجات
وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن
اربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة يكن
خمسة وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة
وثلاثين للبنات اربعة اخماسه ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة * مثال آخر زوجة وبنت
وبنت ابن وجدة للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين منها تصح
المسئلة واذا اردت التصحيح على الرؤس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختيار
شرح المختار * الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة
كذا في محيط السرحسي * واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو
اما ان يكون ورثة الميت الثاني ورثة الميت الاول فقط او يكون في ورثة الميت الثاني من لا يكون وارثا
للميت الاول ثم لا يخلوا ما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة
الثانية غير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلوا ما ان تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او يكسر فان كانت ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الاول لا يتغير
في القسمة فانه تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بيانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات
احد البنين او احدي البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاحوات قسمت التركة بين الباقيين على
صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فبكتفي بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثة الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول ولا يثبت نصيب الثاني
ثم يقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان تستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة
الى الضرب

الى الضرب * وبأنه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم الثركة بينهما حتى مات الابن وخطبت ابنة واختافان تركه الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا فللابنة النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا ينكسروا ان كان لا يستقيم قسمه نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء اولايكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه * وبأنه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بني ابن وفريضة الميت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلاثة بني ابن وفريضة من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبني الابن الا ان قسمه سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقه بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلثة في فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون انا عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وهو سهم فيكون اربعة * ومعرفة نصيب المرأة ان تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق ايضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بني الابن لكل واحد منهم سهم * وبأن المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات

كتاب الفرائض (٦٤٥) (الباب الثاني عشر في المسألة)

الابن عن ابنته فريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وفريضة ابنته ايضا ثلثة وقسمه سهمين على ثلثة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب الفريضة في الفريضة الثانية وذلك ثلثة في ثلثة فيكون تسعة * ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من تركه الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان ايضا فيكون اربعة * ومعرفة نصيب ابنه الميت الثاني ان تضرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمين وللابن اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي يتناولان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا للاولين فالسبيل ان تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي فلما تم نظر الى نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فان كان يستقيم تسميته بين ورثته من غير كسر قسمة بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بجزء فتصرت على الجزاء الموافق من فريضته ثم ضربت فريضة الاولين والثانية في ذاك الجزء فتصح المسئلة من المبالغ * ومعرفة نصيب المتيتر من تركه الاولين ان تضرب نصيبه في الجزاء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث ان تضرب نصيبه في الجزاء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركه الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء ضربت مبالغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبالغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث ان تضرب نصيبه في نصيب الفريضة الثالثة نصيبه من التركتين * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه * ويان هذا ان تقول رجل مات وترك ابين تام ينقسم تركته حتى مات احدهما عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركه الميت الاول وهو عدها فريضة الميت الاول عن سهمين وانما مات احد الابنين عن سهم وفريضة من سهمين ايضا لابنه النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنين في اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضته من ستة وللزوج النصف ذلك وللأم الثلث سهمان والباقي للام وقسمته سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اذ اعمرو من

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة تضرب نصيبها وهو سهم في فرضتها وهو ستة * ومعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فللام سهمان وما بقي وهو سهم فهو للعم واما عدد وجود الموافقة فصورته فيما ترك امرأة واما وثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجا واما ومن تركه الميت الاول وهما الابنتان فاخذت الاول لاب وام واخذه لام ابنة الميت الثاني واخذه لابه اجنبية عنها ثم لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك زوجا وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام فالسبل ان تصح فريضة الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان وللأخت لاب وام النصف ستة وللأخت لام السدس سهمان فيقول بثلثة فيكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الام عن سهمين وترك زوجا واما ابنتين ففريضة من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنيتين الثلثان ثمانية عشر الباقي للعم وهو سهم واحد وقسمة سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين * ومعرفة نصيب الام انه كان نصيبها سهمين تضرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجا وابنة واختا لاب ففريضة من اربعة للزوج الربع سهم وللأبنة النصف سهمين وللأخت لاب وللأخت لام الباقي سهم فتكون القسمة من اربعة ثم تنظر الى نصيبها من التركتين فنقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربنا في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فاذن نصيبها من التركتين اربعون وقسمته ورثته على اربعين تستقيم ولومات وترك ابنين وابوين فمات احد الابنين عن ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ وجد وجدة فنقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين الابنين ثم مات احد الابنين عن سهمين وخلف ابنة وجد وجدة واخا فالفريضة من ستة للابنة النصف ثلثة وللجددة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقاسمة نصيبين في قول زبد رضى وقسمة السهمين على ستة لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فقطصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركته الميت الاول وذلك
سهماين نظرية في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة
ان تضرب نصيبها وهو ثلثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك سهم
ثلثة فهي لها وللجدة سهم والباقي بين الاخ والجد نصفان بالمقاسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له
مسهاوا وبوين فماتت احدى الابنتين من روج ومن تركه الميت الاول فهو جدها اب ايها
وجدتها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته
من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما يقسم فريضتها
من ستة في الاصل للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم والاخت النصف
ثلثة وتعمل بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجد والاخت يقسم بينهما اثلاثا فيضرب تسعة
في ثلثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء
فالسيل ان تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخرج
ما بينا رجل مات وترك امرأة وابوين وثلث اخوات متفرقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام
وخلفت من خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى مات الاب وخلف امرأة ومن خلف
الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وخلفت زوجا ومن خلفه الاولون
فلم تقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وخلفت زوجا وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة
حتى ماتت الاخت لام وخلفت زوجا وثلث بنات وابوين (فنقول قوله خلفت الاخت لام زوجا
وثلث بنات وابوين غلط ونع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت اولا فكيف
يستقيم قوله بعد ذلك خلفت ابوين) وانما الصحيح خلفت ابا وزوجا وثلث بنات ثم وجه التخرج
ان فريضة الميت الاول من اثنا عشر سهما للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو
سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الاخت لاب وام
والاخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الا ان بين نصيبها وسهماين
وبين سهام فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثنا عشر في ستة فيكون
اثنين وسبعين كان لهما سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من الفريضة
الاول

وعمل على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة من ثلثها ما من ان ضرب في الزوج
 يخرج منه عشر واربعة اخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام
 اربعة واربعين واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق النسبة ان تقول للزوج
 ثلثة من خمسة عشر يكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اخماس وللابوين اربعة من خمسة
 عشر سدسها وعشرها فاطمهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان وللبنتين ثمانية
 من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون واربعة اخماس
 والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة وإذا كانت سهام المسئلة عدد الاصم فاعمل ما ذكرت
 من طريقة الضرب فان بقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد القراريط وهو عشرون
 واقسمها فان بقي من القراريط شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحيات وهو ثلثة ثم اقسمه فان بقي
 شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاجزاء الى الارزة * مثال ذلك
 وجدة وجد وبنت من ابا عشر وتقول الى ثلثة عشر والتركة احدى وثلثون ديناراً فاضرب سهام
 الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون اقسماً على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد من
 بقي اثنان لا يستقيمان بالآحاد فاضربهما في عدد القراريط يكن اربعين اقسماً على المسئلة
 ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد ابطه ارزا يكن اثنا عشر انسبها المسئلة بالاجزاء فيكون
 للزوج سبعة دنانير وثلثة قراريط واثنان عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وللجد سهمان اضربهما
 في احدى وثلثين يكن اثنان وستين اقسماً على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة تضربها في القراريط يكن
 مائتين اقسماً على المسئلة يخرج خمسة عشر يبقى خمسة ابطها حبات يكن خمسة عشر اقسماً
 على المسئلة يبقى حبتان ابطها ارزا يكن ثمانية انسبها بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة
 عشر قيراطاً وحبة وثمانية اجزاء من ثلثة عشر جزءاً ارزة وللجدة ثلثة والبنت ضعف الزوج وهو اربعة
 عشر ديناراً وست قراريط وارزة واحد عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وجمليتها احدى وثلثون
 ديناراً فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كتصحيح المسئلة
 ويجعل كل دين كسهم وارث * فصل من صالح من الغرماء والورثة على شيء من التركة
 فاطرحه كان لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقي * مثال ذلك زوج وام وعم صالح الزوج

وخالفوا في ذلك ما بين من قال ان كل واحد من هؤلاء الثلاثة
 ابن له فله ابنة وام ابنة الابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك مائة دينار
 لثلاثة بنين الثلاثة وما بقي فلان ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث ولا منه الثلثين
 الثلث * وان سئل عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احداهم ثلثي جميع المال والاخر اقل واحد
 منهما سد ساكيف يكون هذا قيل هذه امرأة كانت لهما ثلث بني عم احداهم زوجها فالاصل من ستة
 اسهم للزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم اثلا لكل واحد سهم * وان سئل عن رجل مات عن
 اربع نسوة فورثت احدتهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت
 الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا قيل هذا زوج تزوج بابنة خالة لام وابنة خالة لاب
 وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الاربع الربع ولابنة
 الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهما اربعة اسهم لهن
 ولابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي اربعة يبقى ثمانية فهو لابنة العمه لاب فصار لابن الخالة
 للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال لكل واحدة سهم فصار لابنة
 الخالة لاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمه لاب تسعة اسهم من ستة
 عشر وهو نصف المال ونصف الثمن * وان سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته
 فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا قيل هذا رجل تزوج بام امرأة ابيه
 فولدت له سبعة بنين ثم مات ابوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بنين ابنة فللمرأة الثمن سهم
 وبقي سبعة اسهم بينهم اسباعا لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت * ولو سئل عن رجل
 مات وترك عشرين دينارا فورثت امرأته دينارا كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات
 وترك عشرين دينارا وترك اخنتين لابوين واخنتين لام واربع نسوة الفريضة من اثنا عشر
 وعالت الى خمسة عشر للنسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين دينارا
 وذلك اربعة دنانير لكل امرأة دينار واحد * وان سئل عن امرأة ورثت عن اربعة ازواج
 فصار لها نصف المال فهذه امرأة تزوجها اربعة اخوة واحدا بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر
 دينارا لاولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلثة والرابع دينار فمات الاول عن ثمانية دنانير

كتاب العرائض

(٦٦١) (الباب الرابع عشري متشابه الفرائض)

من هذه المرأة ومن هؤلاء الاخوة الثلاثة اخذت المرأة من دینارین وكل اخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا مات اخذت المرأة ربعها دینارین فصار لها اربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلاثة فصار للثالث ثمانية فاذا مات اخذت المرأة دینارین فصارت لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له اثنا عشر فاذا مات اخذت المرأة ربعها ثلاثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة ولوان رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دیني وان كانت ميتا ورثت انا دونها كيف يكون هذا قال هي امرأة ماتت فتركت اختين لاب وام واما واختا لام واختا لام وهو تزوج اختا لامها وهي غائبة وان كانت حية فالثلثان للاختين والسدس كلام والسدس الباقي للاخت لام ولا شيء للاخ لاب الذي هو العائل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له * قال جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلی فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا قيل هذا امرأه ماتت وتركت زوجها واما واختين لام فجاءت امرأة ايها فقالت ان وادت غلاما كان لها اختا لام ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اختا لام فترث معها النصف والفريضة تعول الى تسعة * وان جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلی ان ولدت غلاما فبرث وان وادت جارية لم ترث كيف يكون هذا قيل هذا رجل مات وترك اختين لاب وام فجاءت امرأة ابيه قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلی ان ولدت غلاما كان للميت اختا لام فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللاخ من الاب وان ولدت جارية كانت له اختا لام فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فللعصبة وليس للاخت من الاب شيء * وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلی ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا * قيل هذا رجل مات وترك اما واختا لام وام وجدا فجاءت امرأة ابيه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلی ان ولدت غلاما كان للميت اختا لام فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجدة للجد كمثل حظ الانثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده وبخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت اختا لام فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على اربعة ثم ترد الاخت من الاب على الاخت من الاب والام

كتاب الفرائض (٦٦٢) (الباب الرابع عشر في متشابه الفرائض)

جميع ما في ^{باب} ^{الفرائض} ^{الكتاب} فان ولدت غلاما وجارية كان للميت اخا واختا لاب فكان للام السادس
والجد ثلث ما بقي والمقاسمة سواء للاخت لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والاخت من الاب
للذكر مثل حظ الانثيين * وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبل
ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج
ابن ابنه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبل من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك
بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبل ان ولدت
جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليهن لبنت ابنه شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان
للبنتين الثلثان وما بقي فهو بين بنت ابنه وبنت ابنها للذكر مثل حظ الانثيين * ولو ان رجلا سئل من
رجل مات وترك خال ابن عمته وعمدة ابن خاله فالسبيل لك ان تسأله الخال ابن عمه آخر وعمدة
ابن خال اخرى فان قال ليس له خال ولا عمدة فقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه
وعمة ابن خاله هي اخت اخي امه فهي امه فلهذا كان للاب النملان وللأم الثلث * قالت حبل ان تقوم
يقتسمون تركه لا تعجلوا فاني حبل ان ولدت ذكر ورث وان ولدت انثى لم ترث وان وادت ذكرا وانثى
ورث الذكرون الانثى هذه زوجة كل عصبة سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا
وانثى ورثا وان وادت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اختان لاب وام او زوجة الابن
وفي الورثة ابنتان من الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة
الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت او زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام واختان لام *
ولو قالت ان ولدت ذكرا وانثى لم يرث وان ولدتهما ورثا فهي زوجة الاب وعمدة الاب قبله والورثة
الظاهرون ام وجد واخت من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ واخت لاب فيكون
الباقى بعد فرض الام بين الجد والاخت والمولود ثم تسترد الاخت جميع حصّة المولود وان
ولدت ذكرا واسى اخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الام فما بقي تاخذ الاخت منه قدر النصف
فيبقى لهما شيء * ولو قالت ان وادت ذكرا فلي السمن والبانثي له وان وادت انثى فالمال بينها
وبيني بالسوبة وان اسقطت ميتا فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبدا ثم نكحته فمات معها وهي
حبل * امرأة وزوجها اخذ ثلث اربع المال واخرى وزوجها اخذ اربع صورته اخت لاب
والاخرى لام واباها ام احدهما اخ لام والذي هو اخ ام زوج الاخت لا - وار آخر زوج الاخت لام

[illegible]

كتاب الفرائض (٦٦٨) (الباب الخامس عشر في الملقبات)

هم ابيه من الاب والعم من الام * رجل ذو خال ابيه وخال امه صورته ان ينكح ابوالعم امه ام ام
 ابيه فولدت اباه ذلك الابن خال ام الرجل لا ابيه وخال لا ابيه لأمه * رجلان كل واحد منهما ابن
 عمه الآخر وابن خاله صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما اخت الآخر ويولد لهما ابنا
 وكل واحد منهما اخت الآخر ويولد لهما ابنا وكل واحد من الابنين ابن عمه الآخر وابن
 خاله كذا في خزائنه المعتبرين * وان سئل عن اخوين لاب وام ورث احدهما من رجل دون
 الآخر وهو ان يكون الميت ابن احدهما فيكون المال كله لا ابيه لأمه كذا في محيط السرخسي *
 ان سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصفين فقل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وعمها حي ثم ماتت
 فصار لزوجها النصف وما بقي لاب الزوج وهو العم * فان سئل عن رجل وابنته ورثا المال
 نصفين فقل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فصار لابنتها النصف
 ولزوجها الربع وما بقي فللزوجة ايضا لانه عصبتها كذا في المسوط * الباب الخامس عشر

المشركة

في المسائل الملقبات * المشتركة زوج وام واثنان من ولد الام واخوة واخوات من الابوين النصف
 للزوج وللأم السدس ولاولاد الأم الثلث وبسقط الباقيون وكذا لو كان مكان الأم جدة هذا قول
 ابي بكر وعمر وابن عباس رضي وهو مذاهب اصحابنا راجع وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي العصة
 من ولد الابوين يشاركون ولدا الأم في الثلث وهو قول عمر رضي آخره انه قضى اولاً بمنزل مذهبنا
 فوقع في العام القابل فاراد ان يقضي بدله قصائمه الاول فقال احدا لاخته لابوين يا امير المؤمنين هب
 ان ابانا كان حماراً ألسنا من ام واحدة فشارك بينهم وقال ذلك علي ما نصه وهذا علي ما يقضي
 سميت مشركة لان عمر رضي شرك بينهم وحمار به لقوله هب ان ابانا كان حماراً ولو كان مكان الاخته

الخرفاء

لابوين اخته لاب سقطوا بالاجماع ولا يكون مشركة والصحيح مذهبنا * الخرفاء ام وجد واخت
 سميت خرفاء لان انا وبيل الصحابة رضي تخرقتها قال ابو بكر رضي للام الثلث والباقي للجدة وقال
 زيد رضي للام الثلث والباقي بين الجدة والاخت اثلاثا وقال علي رضي للام الثلث وللأخت
 النصف والباقي للجدة وعن ابن عباس رضي روايتان في رواية للأخت النصف والباقي بين الام
 والجدة نصمان وفي رواية وهو قول عمر رضي للأخت النصف وللأم الثلث والباقي للجدة وتسمى
 عثمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث والباقي
 بين الجدة

بين الجدة والاخت نصفان قالوا وبه سميت خرفاء وتسمى مثلثة عثمان ومربعة ابن مسعود ومجتمعة
 الشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها وقال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف
 اليهم قول الصديق كانت مسدسة * المروانية ست اخوات منفقات وزوج للزوج النصف ولاختين المروانية
 لايونين الثلثان ولاختين لام الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة ونعول الى تسعة سميت
 مروانية وقومها في زمن مروان بن الحكم وسميت الغراء لاشتهارها بينهم * الحمزية ثلث جدات الحمزية
 متحاذيات وجد وثلاث اخوات منفقات قال ابو بكر وابن عباس رض اللجداث السدس والباقي
 للجدة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الايونين النصف
 ومن الاب السدس تكمله للثلثين واللجداث السدس وللجدة السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله
 تعالى عنه ومن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدة ام الام السدس والباقي للجدة
 وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجداث السدس والباقي بين الجدة والاخت لايونين والاخت
 لاب ~~عاشية ثمانية عشر~~ من الاب ما اخذت علي الاخت من الايونين اصلها من ستة
 وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلثين للجداث الستة والاخت من الايونين
 نصيبها ونصيب اخاتها خمسة عشر وللجدة خمسة عشر سببت حمزية لان حمزة الرباط سئل عنها
 فاجاب بهذه الاجوبة * الديارية زوجة وجدة وبنان واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب وام الديارية
 والتركة بينهم ست مائة دينار وللجدة السدس مائة دينار وللبنتين الثلثان اربع مائة دينار وللزوجة
 الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ دينارين والاخت
 ديناراً ولذلك سميت الديارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها وقسم هكذا
 فجاءت الاخت الى ابي حنيفة رح فقالت ان اخي مات وترك ستمائة دينار فما اعطيت منها
 الادبنار واحد فقال من قسم التركة فقالت تلميذك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك
 جدّة قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثنا عشر
 اخا قالت نعم قال اذا حُفك دينار وهذه المسئلة من المعاياة فعال رجل خلف ست مائة دينار
 وسبعة عشر واثنا ذكورا واثنا فاصاب احدهم دينار واحد * الامتحان اربع زوجات وخمس جدات الامتحان
 وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثمن ثلثة واللجداث السدس
 اربعة والبنات الثلثان ستة عشر وللأخوات ما بقي سهم ولا موافقة بين السهام والرؤس ولا بين الرؤس

